صفحات من تاريخ الوطن

رءوف عباس حامد

تحرير

عُبَادة كُحيلَة

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حالياً أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منهم. للإتصال : info@RaoufAbbas.org

فهرس

تقديم 5
سِيرةٌ ومَسيرةٌ 13
1- في علم التاريخ والوثائق 20
حمايَةُ وثائقنَا القوميّة 20
مشرُوعٌ من أجلِ حمايةِ الوثائِق والأوراَق الشّخصيّة 28
أُطَالبُ هيكل بتسْليم ما لديهِ من وثائقَ للدّولة 36
كيف تَحرّر علمُ الآثار المصريّة من السّيطرةِ الأجنبيّة؟ 42
تَجْريفُ الذّاكِرة - نحو أُسلوبٍ لمواجَهةِ تَفْكِيكِ التّاريخ الإِسْلامِي 57
التّاريخُ والمُستقبل 62
2- في التاريخ الحديث والمعاصر 70
المِصريُّون والسُّلطَة - الشّخصيّة التاريخيّة 70
إبراهيم باشَا الكبَير 99
التطوُّر الاجتماعِي في عصر إسماعِيل 107
تاريخُ الصّحافَة المصريّة 115
الإِصلاح العُثمانى - الدّوافع والأبعاد 131
العصرُ الذّهبي للتّسامُح 138
إسلاميُّون وراديكاليُّون وليبراليُّون - النّظام اللّيبرالِي هل عرفتهُ مِصر؟ 145
الطّبقَة الوُسطى المصريّة - بين الوعي الطّبقي والوعي الاجتماعي 154
أحمَد لُطفِي السّيِد - الأب الرُّوحي للّيبراليّة المصريّة 162
أحمَد لُطفِي السيِّد والاحتِلال البريطاني 170
فؤاد سِراج الدّين - أحد رمُوز ثورة 1919 177
حلُّ لغْز حريق القَاهِرة (26 يناير 1952) - من الفَاعل ؟!. 185
حصَادُ القَرن العِشرين - تطوُّر مِصر السِّياسي 196
3 - في اليسار المصري 205

هنري كُورييل بين الأُسطُورة والواقِع التّاريخي 205
أوراق الرّفيق مُرسي والحركة الشيوعية المِصرية 213
أحمد طَه ونصفُ قرنٍ من النّضَال..... 221
في وداَع النّبيل؛ قدّيس الوطنيّة أحمد نَبيل الهِلالي (2006 -1924) 229
صوتُ الجماَهِير 234
4 - في الإسلام السياسي 236
الخطَر الإِسلامي أُسطُورة أم حقِيقة؟ عرض لكتاب: جون إسبوسيتو 243
5 - في ثورة يوليو 251
عرض نقدي لكتاب هيكل: «القَنوات السّرّيّة»..... 251
الوثَائقُ الكَاملة للخُطّة ألفَا..... 259
حِلفُ الأطلنطي وراء ضَرب عبد النّاصِر ومحاولة تصفيته 274
تنظيم الضُّبّاط الأحرار في مذكرات رجال الثورة..... 280
هكذا تكلّم خالد مُحيي الدين 288
كمال الدّين حُسين، نمُوذجٌ لجيل نادر 297
مُراد غالب يتذكّر 302
الفريق أول محمّد فوزى والعسكريّة المصريّة 311
6 - في أمريكا والعرب 319
الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة من العُزلة إلى الهَيمنة..... 319
رتق ثُقب العَوْلَمَة وبناء الإمبراطوريّة الأمريكيّة 325
الحدود الأمريكيّة للعرب 332
سبُّوبة الدّيمقُراطيّة 340
7 - في مصر مبارك..... 342
أزمةُ الأحزاب 342
مِصرُ على أعتابِ انفجارٍ يفُوق «تسُونامِي»..... 344
الأنـامَـاليـّة ...!..... 353
خــرابُ مصــر 358

سقطَت ورقةُ التُّوت - أي حوار تطالبون به بين الصّحَافة والنِّظام؟ 365
8 - ملف يوئيل بينين 368
هذا الدّورُ المريب للجَامعةِ الأمْرِيكيّة 368
حقيقةُ «جويل بينين» 373
هذا الهجُوم على رجل شُجاع ! 376
إيضاحٌ لا بُدّ منه 383
بل هي أفكارٌ قديمةٌ لديه 386
عن تحوُّلات الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة - شَاهِدةٌ من أهلها 391
الخديعة الكُبرى 395
صاحب كتاب «شتات اليهُود المصريِّين» يفتحُ النّار على المؤرِّخين المصريِّين 399
شتات اليهُود يُفجِّرُ أزمةً في مصر 404
الطّريقُ إلى الحقيقةِ - ردٌّ على حِوار جُوئل بينين 413
أينَ الأدلّةُ على مُعَاداةِ رءوف عبّاس للسّامِيّة؟! 418
المفاهيم المُلتبِسة ومكرِ التّاريخ 420
المسكُوت عنهُ في تاريخ اليهُود المصريين 425
حملةُ إرهابِ المُثقّفين المصريين 434
البديلُ .. الصّهيوني 441
... والجامعةُ الأمريكيّةُ أيضاً 445
بينين يتمتّعُ بقُدراتٍ بحثيّةٍ فريدة؛ ولكن دور السِّياسي طَغي على دور البَاحث - توضيحٌ ، وشهَادة عتاب 448
كلمتُنا الأخيرة في قضيّة «جويل بينين» وكتابه 463
قصّة الإرهَاب الصهيو- أمريكي مع مؤرِّخ مصري 470
Joel Beinin - Biographical Statement 474
Stanford's Islamist Threat 476
Mark A. Le Vine (UC Irvine History Professor) 489
The Olga Document 493
Memorandum to AUC Faculty and Staff 498

تقديم

عن الكاتب

قبل ثلاث سَنوات غادر رءوف عبّاس حامِد عالمنا هذا إلى عالم آخر، سوف نُغادر إليه طال العُمرُ أم قصر.

مضت ثلاث سنوات، لكنّنا - نحنُ أصدقاءه وصحَابته ومُريديه – نحسبه مُقيماً بيننا ولا نحسبه غاب عنّا.

أقول ذلك، لأنّني – وأنا واحد من مُحبّيه الكُثْر – أحاول أن أنسَى، أو ربّما أتناسى أنه مات.

كيف أُصدّق أنه مات، وهو الذي كان بحضُوره الطّاغي يجعلنا نصمت عن الكلام إذ يتكلّم ... نُصيخُ السّمع حتى لا تَفلِت منّا كلمةٌ واحدةٌ قالها.

افتقدتُ بموت رءوف عبّاس صديقًا حميمًا، وأخًا صميمًا، كنتُ أتمنّى أن يظلّ رفيق الرِّحلة ، إلى أن أرحل أنا، قبل أن يرحل هو.

قد كُنت أُوثر أن تقُول رثَائي يا مُنصف الموْتَى من الأحيَاءِ

في هذا الزّمان، حيث نفتقدُ الصِّدق والصّراحة والوضُوح، يظلُّ رءوف عبّاس مثالا للصِّدق والصّراحة والوضُوح.

كنت آنسُ إليه، عندما أتحدّث معه في موضُوع أهمّني، فأرتاحُ إلى ما يقُول، حتّى وإن قال ما لم أكن أتوقّعه، لسببٍ بسيط هو أنّني كُنت أُصدّقه، دائماً كنت أُصدِّقه.

كتبت عنه ذات يوم، أحاول أن أتلمّس الصِّفة المفتاح في شخصيّته، فقلت إنّها «النّفسُ الكَبيرة» وما أزال مُصراً على هذه الصِّفة المفتاح، لكن هناك صِفة أُخرى مِفتاحاً، ربما نازعت هذه الصِّفة، وربّما فاقتها، هي الصِّدق، والصِّدقُ من شِيم الكبَار، وكان رءوف عبّاس كبيراً.

يا أيها النّاس أبدُوا ذات أنفُسِكُم لا يستوي الصِّدقُ عند الله والكَذبُ

كم أفتقدُك أيها الصّديق العزيز، وأنا أغذُّ الخُطى إلى نهاية أحسبُها قريبة.

كم أفتقدُك، وكنت أتمنّى أن تكُون بيننا، وقد تحقّقت أُمنية، كُنت أتطلع إليها، وكنت أنت تتطلّع إليها، منذ أن انتميت أنا وانتميت أنت إلى جماعة 9 مَارس، وإلى جماعة كفَاية.

يوم الحادي عشر من فبراير 2011 يومٌ مشهُود ... يومٌ أغرُّ على جبين الدّهر، ففي مسائه تمّت إزاحة الطّاغُوت ... كُنّا نرقُص ونغنّي ... حقيقة كُنّا نرقُص ونغنّي، ثم نهتف: «ارفع راسك فوق إنت مصري».

كم كان هتافًا جميلا أعاد إلينا ذكريات أيام خَلت، وليالٍ خلت.

كانت ليلةً رائعةً، بل أكثر من رائعة ... استمرت حتى الصّبَاح، حشد كبير من المصريين، من خُلاصة المصريين، يقدّر بالملايين في ميدان التّحْرير وحوله، وفي سائر ميادين القاهرة وحولها، وفي ميادين مِصر كلها.

سجدنا لله تعَالى ... شكرناه على نِعمائِه وكرمه وسَخائه ... صلّينا، أخيرًا أتانا فرجُ الله ... كنت أُقبِّلُ من أعرف ومن لا أعرف، أُلقي بنفسي في أحضَانه، ويُلقي بنفسه في أحضَاني.

تعبت من الوقُوف، أنا الذي وهن العَظْم منّي ... جلست – وقد أذهَلتني المفاجَأة – أتفكّر، من كان يُصدّق أن تزول حِقبة سوداء كئيبة من تاريخ الوَطن، استغرقت ثلاثين سنةً (بل أربعين إذا نحن أدخلنَا فيها حقبة السّادات) في ثمانية عشر يومًا فقط.

تذكّرتُك وأنا أُلاحق نبض مِصر وقد تعالت دقّاته، وأُلاحقُ قلب مصر وقد تدفّقَت الدِّماء في شرايينه، وتذكّرتُ معك رجالا شُرفاءً فُضَلاءً عُلماءً نُبهَاءً، شَاركُوا – وعلى مدى سنوات – في الإعداد لهذا الحَدث وفي صُنعه، رجالا من طِراز: أحمد نبيل الهِلالي وعبد الوهَاب المسِيري ومحمّد السيِّد سَعيد، وغيرهم وغيرهم.

كم كنتُ أتمنّى أن تكُون معنا، وأن تكونُوا جميعكم معنَا، ونحن نرقُص ونغنّي ثم نهتفُ : «ارفع راسك فوق إنت مصري».

لكنّه القدر.

ما أمرّ هذا القدر!!.

ما كُنت تتطلع إليه يا رءوف وتتمنّاه حدث، وها هي مصر ... مِصرُك ومِصرُنا عادت إليها رُوحها، وغابت عنها طُغمةٌ فاسِدة مُفْسِدة مُستبدّة جرّفَت حاضِرها، وكادَت تُجرِّف مُستقبَلها.

وعن الكتاب

وهذا الكتاب ضميمةٌ من مقَالات، دبّجَها قلم رءوف عبّاس، تمتدُّ ستة عشر عاماً (1992-2008) جميعها في الشّأن العام، وإن اصطبغت بصبغةٍ أكاديميّة واضحة، وهي على ضَخامة هذا الكتاب وفخَامته، ليست كُل ما كتب، إنّما هي بعض ما كتب، انتخبنَاها وحدها دُون غيرها، وجميعاً تشي بكون صاحبها مثقّفاً شاملا مُلتزماً بتعبير سَارتر، أو مثَقّفاً عُضوياً بتعبير جرامشي، مهمُوماً بعصره وقضَايا عصره، لا يقف منها موقف المُتفرّج، أو موقف الرّاصِد ، إنما هو يقف موقف النّاقد، أو موقف المُشارك، أو هُما معاً.

إلى جانب هذه المقالات في الشّأن العام، هناك مقالات أخرى في صميم التخصُّص، وهو التّاريخ والتاريخ الحديث والمُعاصر، نشرها رءوف عباس في مجلات ودوريّات علميّة مُحترمة في وطنه وخارج وطنه، نهض على نشر بعضها وَلَدُنا – وولدُ رءوف عبّاس – أعني المؤرِّخ الشّاب ناصر أحمد إبراهيم، وضمّنها في كتاب مفرد صدر قبل عامين، ودارت حوله حلقة نقاشيّة عُقدت بالمجلس الأعلى للثّقافة لدى الاحتفال بالذِّكرى الأُولى لرحيل مُؤرِّخنا ، وهناك مقالات أُخرى غيرها سوف تجد طريقها إلى النّشر في قابل من الزّمن، ليس ببعيد.

تنتظمُ كتابنا هذا مجمُوعة محاور، يربط بينها جميعها كون صاحبها مؤرِّخاً كبيراً، يتتبع أحدث ما كانت تُصدره المطابع في مجال التّاريخ، وفي مجالات أُخرى غير التّاريخ، كيف لا وهو المثقّف الشّامل الذي كان دائم التردُّد في سفريّاته التي تتعدّد في العام الواحد على خزائن الكُتب ودور المحفُوظات والمكتبات، يرصدُ ما استجدّ على ساحة المعرفة، يقتني بعضاً مما تحتويه، ويُصوِّر البعض الآخر، لا يُقيم في سبيل ذلك وزناً لمال أنفقه أو جهدٍ بذله ... ومن هنا نستطيع أن نفسِّر تعدُّد اهتمامات مُؤرِّخنا واتّسَاع مدى رُؤيته، وكيف أنه كان فيما يكتب ... في كُلِّ ما يكتب، لا يعيدُ إنتاج ما سبق وكتب، إنّما يأتي بجديدٍ في كل ما كتب.

يحتفلُ رءوف عبّاس في كتابنا هذا بالوثائق، باعتبارها المَورد الأهم من مَوارد الكتابة التّاريخية، ينبغي الحفاظ عليها، وتسجيلها وصِيانتها وإتاحتها للبَاحثين بكُلِّ السُّبل، وعدم التذرُّع دائماً بداعية الأمن، ويأتي لنا بنماذج توضِّح عناية الغَرب بها.

يحتفلُ رءوف عبّاس كذلك بمنهجيّات الكتابة التّاريخية، فيُلفت أنظارَنا إلى ما يعرف بالتّاريخ «الاسْتِطلاعي» أو «الاسْتِشرافي» الذي يُنوِّه إليه المؤرخ الإنجليزي المُعاصر إريك هُوبسباوم، وهو نمطٌ من التّأريخ يفيدُ بمعطيات العلُوم الاجتماعيّة، سيما إذا كان ثمّ نُدرة في الوثائق، ويأتي بمثالٍ تطبيقي لهذا المنهج من خلال كتابات المُؤرِّخ الإنجليزي المعاصر – أيضاً – بُول كينيدي، والذي يتنبأ فيه بزوال الإمبراطُورية الأمريكيّة خلال عقُود يسيرة - من قَرننا الذي نعيشُه - وصعُود آسيا.

وإذا كُنّا في مرحلة سابقة نضرب صفحاً عن العَصر العُثماني، أو نجعله – وقد امتدّ نحواً من ثلاثة قرُون – مقدِّمةً لتاريخنا الحديث، فإنّ مُؤرِّخنا يُعطي هذا العصر قدراً فائقًا من اهتمامه ، ويأتي بطرفٍ منه، خصُوصاً فيما يتّصِل بدعاوى الإصلاح، والأهمُّ أنه يُنوِّه إلى ما ساد هذا العصر من تسَامُح كان نسيج وحده، يحتوي مِللا ونِحلا وأعراقًا وثقافات، كانت جميعها مُتباينةً، وكان لليهُود فيه مكانة لا تعدلها – بخلاف ما هو شَائع – مكانتهم في أقطار أورُوبيّة مُعاصِرة لتلك الدّولة العُثمانية.

المُؤرِّخ – بعد ذلك – يتصدّى لمحاولات بعض المُستشرقين، ومن لفّ لفّهم من الصّهاينة – مسيحيين ويهُوداً – لتفكيك تاريخنا وتزوير حقَائقه لصالح الإمبرياليّة العالمية، ومحاولاتهم حجب أيّة مزيّة للثقافة العَربية الإسلاميّة، واعتبارها نبتًا طُفَيليًّا على هامش الثّقافة المسيحيّة – اليهُوديّة، وممّا يجدر ذكره أن لرءوف عبّاس كتابات مُهمّة في الرّد على أطرُوحات المُستشرق الإنجليزي الصُّهيوني برنارد لويس، الذي يعد عرّابًا للمُحافظين الجُدد في الإدارة الأمريكيّة، وكم ألححتُ على رءوف أن يختصّ هذا المُستشرق بكتابٍ مُفرد، على نحو ما فعل إدوارد سَعيد في زمان سَابق، ووقع في ظنّي أنه كان بسبيله إلى ذلك، لكن القَدر لم يُسعفه.

لا يقفُ المُؤرِّخ عند هذا الحد، إنما يتصدّى للولايات المُتّحدة، ومسَاعيها الدّءوب من أجل السّيطرة على وطننا العَربي، من خلال الأحْلاف العسكرية، أو الضُّغوط السِّياسية

والاقتصاديّة، أو دعم دولة العدو الصُّهيوني، أو التدخُّل المباشر في شئونه وغزوه، مثلما كانت الحال بالنسبة للعِراق. كما يتصدّى كذلك للعولمة، ويبيّن لنا كيف كانت في حقيقتها صناعةً أمريكيّةً، الهدف منها جعل العالم كله سُوقًا مفتُوحةً للولايات المتحدة، تُفتّت من خلالها الأوطان، وتُشتّت الهويّات وتخترق الثّقافات، وتجعل النّمط الأمريكي للحياة هو النّمط السّائد والوحيد.

وإذا كان رءوف عبّاس ناصِريًّا، يعتز بناصِريّته ويُؤكّد عليها، فإنّ ناصِريته تلك وإيمانه بها لم تمنعه من التّنْويه إلى ما كان يفتقرُ إليه عبد النّاصر من ديمُوقراطيّة، صحيح أنه كان صاحب مشرُوع نهضوي، كما كان مُنحازًا إلى الفُقراء، لكنه لم يسمح لهُم – ولا لغيرهم – بأن يشاركُوه في صنُع القرار، فقد كان هذا القرار شأنه وَحْده دون غيره، الأمر الذي أفضَى بهؤلاء إلى السّلبية، ومن ثم كان من اليسير الإِطاحة بتُراث عبد الناصر بعد ذهاب عبد النّاصر.

على أنّ ناصِرية رءوف عبّاس لم تمنعه من إنصافه لبعض من أُسرة محمّد علي، ويأتي في مقدّمتهم رأس هذه الأسرة الذي يعدُّه باني مصر الحديثة، وصاحب الفضل الأول في نهضتها وقيام إمبراطُوريتها، كما يُعلي من قدر ولده إبراهيم باشا الذي كان إلى كَونه فاتحًا كبيرًا ، مُنحازًا إلى «أبناء العَرب» أي الفلاحين، أمّا عن إسماعيل باشا – وبرغم من سَوءات تتخلّل عهده - إلا أنّ هذا العهد شهد عُمرانًا حضريًّا امتدّ إلى زماننا، كما شهد صعُودًا للطّبقة الوُسطى، لا يُضاهيه سوى صعُودها في عهد عبد النّاصر.

ننتقلُ بعد ذلك إلى مجمُوعة من الأساطير الحاكِمة لدى بعض المثقّفين المصريين والتي يفسّرُون من خلالها بعض مراحل تاريخنا؛ وفي مُقدّمة تلك الأساطير أسطُورة اللّيبراليّة ، فيتّضح من تحليلِ مُؤرّخنا أن مصر لم تعرف اللّيبراليّة خلال الفترة السّابِقة لثورة يوليُو، فقد كانت ليبراليّةً مُشوّهة، ويعود السّبب في ذلك التشوه إلى ما جرى من تعثُّر في تجربة التحوُّل إلى الرّأسماليّة.

لدينا أسطُورة أُخرى يعود الفضل في الكشف عنها إلى رءوف عبّاس - وبعضٌ من مُجايليه أبرزهم عاصِم الدُّسُوقي - وهي أسطُورة هنري كورييل «المليُونير اليهُودي الشُّيوعي» الذي

يُعدُّ عند جيل كامل من الشُّيوعيِّين المصريين «قُطْب الحركة الشُّيوعيّة» في أربعينيّات القرن الماضي، فيكشفُ مُؤرِّخنا – ومن خِلال الوثائق – حقيقة كونه صهيُونيًّا، ولا يعني ذلك أن غيره من الشُّيوعيين اليهُود (أمثال: مارسيل شيريزي) كانوا صَهاينة وقد اتّسَمت حوارات رءوف عبّاس مع رفاق كُوريِيل ومنهم يُوسُف حزّان (ومن يعرفُون بمجمُوعة رُوما) بالعقلانيّة والموضُوعيّة والرُّقي.

على أنّ أهم الأساطير التي يكشفُ رءوف عباس اللِّثام عنها؛ هي الأسطُورة التي تقول بأن الشّعب المصري عَصيٌّ عن الثّورة، فهو في حقيقة أمره يصبر على المُستبد الطاغية إلى أن يطفح به الكَيْل فيثُور، وتكونُ ثورةً عارِمة تعصفُ بالأخضر واليَابس، ويأتي لنا بنماذج لبعض من تلك الثّورات، التي يصعد ببعضها إلى زمن أجْدَادنا الفراعنة، ثم هو يتنبّأ بما جرى بالفعل من ثورة مِصرية كُبرى (ثورة الخامس والعشرين من يناير) وذلك في مُقابلة صحافيّة في السّابع عشر من مايو 2006، وفي مقابلة تليفزيونية مع الرّائع مجدي مهنّا في الخامس والثاني عشر من أغسطُس 2007، وأكّد أنها سوف تكون إعصاراً ربّما يفُوق في مداه إعصَار تسُونامي.

في هذا السياق يتناول رءوف عبّاس بالتّحليل وبكل شجاعة ما جرى خلال السّنوات الأخيرة من حُكم الطّاغية المخلُوع من فساد لم تشهد مصر مثيلا له عبر عصُورها كافّةً، ويعقد مقارنة بين «خراب مصر» كما عبّر عنه مُناضِل رُوسي وفد إلى بلادنا في مطالع القرن الماضي وبين «خراب مصر» الواقع في مطَالع هذا القرن، وبيّن كيف أنّ الخَراب الأخير كان أكثر فداحَةً من سَابقه.

المحور الأخير من الكِتاب هو ملف «يُوئيل بينين» وهو في الوقت نفسه المعركة الأخيرة التي خاضَها رءوف عبّاس، تلك المعركة التي امتدّت من مايُو 2007 إلى يناير 2008، حين بدأ رءوف معركته مع المرض الشّرير.

ويُوئيل بينين هذا يهُودي أمريكي، كان أستاذًا في جامعة ستانفُورد، ثم صار مُديراً لمركز دراسَات الشّرق الأوسط بالجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، واشتهر بين بعض المثقّفين المصريين باتجاهاته اليسَارية المُناهضة للسِّياسات الأمريكيّة والإِسرائيليّة تجاه القضَايا العربيّة ،

والقضية الفَلسطينيّة، وصدر له قبل سَنوات كتاب بعنوان «شتات اليهود المصريِّين» ونظراً لأهميّة هذا الكتاب ظهرَ اتّجاه لترجمته إلى اللُّغة العَربية، وترتّب على ذلك معركة كان رءوف عباس طرفًا رئيساً (أو الطّرف الرّئيس) فيها، واتّسَع نطاق هذه المعركة لتتّخِذ أبعاداً ، وصلت إلى اتّهام مُؤرِّخنا بمُعاداة السّامية، وهي تُهمةٌ كان جديراً بها أن تدفع به إلى المحكمَة الجنائيّة الدّوليّة.

أتينا في هذا الكتاب بملف هذه المعركة، ننشُره بكل أمانَة، مُتضمِّنًا كتابات من وقفُوا إلى جانب رءوف عبّاس، ومن وقفُوا إلى جانب يُوئيل بينين، وتركنَا القَارئ يتّخذ الموقف الذي يُريد.

***

قبل أنْ ننتهي من هذا التّقديم لكتابٍ يتّصل بتاريخ الوطن، نُنوِّه إلى أنّ مُؤرِّخنا – وكما سبق وأوضح في سِيرته الذّاتية – كان بسبيله لأن يُؤلِّف كتاباً شامِلا في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، يُسجِّل فيه فهمه لطبيعة المُجتمع المصري وتطوُّره من خلال المفاهيم الحديثة في الكتابة التاريخيّة، وحيث إن مادته كانت في مُعظمها حاضِرةً لديه، فإنه كان يتحيّن الفُرصة ، لأن يتفرّغ لهذا الكتاب، بعد أن يتخلّى عن مهامه في إدارة الجمعيّة المصرية للدِّراسات التّاريخية، لكن الزّمان «الوغد» - كما نعلَم - لم يُسعفه.

يبقى في النِّهاية أن نُحدِّد عملنا في هذا الكتاب، ويتلخّص في أنّنا قُمنا بتصويب بعض الأخطاء الطِّباعية واللُّغوية، وحذفنا بعض عبارات تجاوَزتها الأحداث، أو ليست بذات أهميّة ، ولا يخلُّ حذفها بالسِّياق، وصنّفنا المقالات في ثمانية محاور، راعينَا فيها التّرتيب الموضُوعي والتّرتيب الزّمَاني في آنٍ.

***

يبقى كذلك أن نُنوِّه إلى كتيبة من الأصدقَاء الأعزّاء الذين كانُوا خير عونٍ لنا في إنجازنا لهذا الكتاب، يأتي في طليعتهم الابن العزيز المُهندس/حاتم رءوف عبّاس الذي نهض على تجميع تُراث أبيه، وفي جُملته مقالات هذا الكتاب، وأنشأَ لهذا التُّراث موقعًا على الشّبكة العنكبُوتيّة ،

وهو بذلك جمع بين برِّ الابن بأبيه وبين مهَاراته الثّرّة في علُوم الحاسوب. ويأتي معه كذلك الابن العَزيز - والمُؤرِّخ الواعِد - أحمد عبد المنعم العدوي الذي نهض على تَنْسِيق هذا الكتاب وإخراجه ثم إِعْداده للطِّباعة، لا يبتغي في ذلك أجْراً ولا شكُوراً.

نشكُر هذين الابنين ونشكُر في الوقت ذاته صَديقين عزيزين لنَا ولرءوف عبّاس هُما: عبد العَال البَاقُوري وإيمان يحيَى، فلولا دعمَهُما للمُحرِّر وحفزهما إيّاه وتشجِيعهما ما كان لهذا الكتَاب أن يرى النُّور.

في الأخير يكُون الشُّكر للصّديق العزيز والمُؤرِّخ الفاضِل محمّد صَابر عَرب رئيس الهيئة العامّة لدَار الكُتب والوثائق القَومية حقًّا واجب الأدَاء، جزاه اللهُ عنّا خير الجَزاء.

والحمد لله

القاهرة في يوم الاثنين الحادي عشر من رجب الفَرد 1432هـ

الثالث عشر من يُونيو (حزيران) 2011

أبُو أدْهَم

عُبَادة بن عبد الرّحمن رضَا كُحيلة

رءوف عبَّاس حامِد

(1939 – 2008)

سِيرةٌ ومَسيرةٌ

المُؤهّلات:

- دُكتوراه التّاريخ الحَديث، جامعةُ عين شَمس، يناير 1971، مرتبةُ الشّرف الأُولى مع التّوصِية بالطّبع والنّشْر والتّبادُل مع الجامعَات الأُخرى على نفقةِ الجَامعة.
- مَاجستير في التّاريخ الحديث، جامعة عين شمس، نوفمبر 1966 بتقدير مُمتاز مع التّوصِية بالطّبع والنّشر والتّبادُل مع الجامِعَات الأُخرى على نفقة الجَامعة.
- درجة اللّيسانْس في التّاريخ، جامعة عين شمس، مايُو 1961 بتقدير جيد.

التدرج الوظيفي:

- أستاذ مُتفرّغ بكُليّة الآداب - جامعة القاهرة مُنذ أغُسطُس 1999.
- وكيل كُلية الآداب – جامعة القاهرة للدّراسات العُليَا والبحُوث من سبتمبر 1996 إلى أغسطُس 1999.
- رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة القاهرة 1988-1982.
- أُستاذ التّاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة من 30 سبتمبر 1981.
- أُستاذ مُسَاعد التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة من يناير 1971 إلى ديسمبر 1981.
- مُدرّس التّاريخ الحَديث بكلية الآداب - جامعة القَاهرة من يُونيو 1971 إلى ديسمبر 1976.
- مُعيد التّاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة من نُوفمبر 1967 إلى يُونيو 1971.
- النشاط الأكاديمي
- أُستاذ زائر بجامعة طُوكيو (اليَابان). جامعة قطر. جامعة الإمارات العربيّة. جَامعة السُّوربُون (فَرنسا). جامعات كييل، إسن، هامبُورج، فرايبُورج (ألمانيا). جامعات كاليفُورنيا، ستانفُورد، جُورجيَا (الولايات المتحدة). الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- عُضو لجنة التّاريخ بالمجلِس الأعلى للثّقافة – القاهرة.

- رئيس اللّجنة العلميّة لدار الوثائق القوميّة – القاهرة.
- رئيس وحدة الدِّراسَات التّاريخية بمركز الدِّراسات السِّياسيّة والإستراتيجيّة بالأهرام مُنذ فبراير 1980.
- رئيس مجلس إدَارة الجمعيّة المصريّة للدِّراسَات التاريخية منذ مارس 1999.
- عُضو اللّجنة العلمية لمشرُوع الكتاب المرجع في تاريخ الأُمّة العربيّة، المنظّمة العَربية للتّربية والثّقافة والعلُوم منذ 2001.
- رئيس تحرير مجلّة الرُّوزنَامة، دوريّة سَنوية تُصدرُها دار الوثائق القَوميّة منذ 2003.

المؤتمرات الدوليَّة:

- المُؤتمر الدولي للاستشراق، طُوكيو يناير 1973.
- مُؤتمر منهجيّات البحث في التاريخ، جامعة السُّوربون، باريس 4 فبراير 1980.
- مُؤتمر الحوار العَربي-الأوروبّي، مؤسّسة كُونراد أديناور، بُون - ألمانيا، أبريل 1982.
- مُؤتمر التّاريخ والتّقاليد في الشّرق الأوْسَط، برلين 1986.
- مُؤتمر التّحضُّر في الإسلام، جامعة طُوكيو- اليابان، أكتُوبر 1989.
- المُؤتمر السّنوي لجمعيّة دراسَات الشّرق الأوسط بأمريكا الشّمالية، (الضّيف الرئيسي للمُؤتمر) سان أنطُونيو، تكسَاس-الولايات المُتحدة الأمريكية، نوفمبر 1990.
- مُؤتمر الأرشيفَات التّاريخية للعَواصِم الكُبرى، جامعة لَنْدن، يوليو 1996.
- المُؤتمر العَاشر للبَحث في تاريخ العَالم العَربي والإسْلامي، إكس إن بروُفَانس- فرنسَا، يُوليو 1996.
- مُؤتمر حواضِر البحر المتوسّط، أكاديمية رُوما-إيطاليَا، نوفمبر 1996.
- ندوةُ أبي قير، تاريخها وحضَارتها، أكاديميّة رُوما- إيطاليا فبراير 2002.
- مُؤتمر المصَادر الوثائقية للتّاريخ العربي، أبو ظبي – الإمَارات العربيّة المُتّحِدة، مارس 2002.
- مُؤتمر الأوراق الشّخصية مصدراً لتاريخ العرب المُعاصِر، معهد العالم العَربي، باريس، مارس 2004.
- مُؤتمر العِراق–الماضي والحاضر والمُستقبل، عمّان-الأُردن، يناير 2005.

- مؤتمر منْهجيّات البحث وأُصول التّوثيق للأوراق الشّخصيّة، جامعة وسط أوروبّا، بُودابست- المجَر – مارس 2006.
- مُؤتمر عام الأزمَات- (1956) المجَر وقناة السُّويس، جامعة تُورنتُو- كندا، أكتُوبر 2006.

النشاط العام:

- عُضو اللّجنة المصرية للتّضامُن الآسيوي الإفريقي.
- عُضو الجمعية القَوميّة للوحدة الوطنيّة
- عُضو نادي القَلم الدّولي
- عُضو المجلس الدّولي للأرشِيفَات التّاريخية – باريس.

مظاهر التقدير:

- وسَام العلُوم والفنُون من الطّبقة الأُولى، مُنح من رئاسة الجُمهورية، مِصر فبراير 1983.
- عُضو الشّرف، جمعية دراسَات الشّرق الأوسط بأمريكا الشّمالية، نُوفمبر 1990.
- جائزة الدّولة التّقديريّة في العلُوم الاجتماعية، مصر عام 2000.

أهم المؤلفات باللغة العربية:

- الحركة العُمّالية في مصر. القاهرة 1968.
- النّظام الاجتماعي في مِصر في ظلّ الملكيّات الكَبيرة. القاهرة 1973.
- مذكّرات محمّد فريد، المجلّد الأوّل، دراسة وتحقيق. القاهرة 1975.
- الحركة العُمّالية في مصر في ضَوءِ الوثَائق البريطانيّة، 1937 – 1924. القاهرة 1977.
- المُجتمع اليَاباني في عصر مَايجي. القاهرة 1980.
- السّياسة الأمريكيّة والعَرب. بيروت 1982 (تأليفٌ مُشترك).
- جماعة النّهضة القَوميّة. القَاهرة 1985.
- هنري كُورييل، والحَركة الشُّيوعية المصريّة. القاهرة 1988.
- جَامعةُ القَاهرة: ماضيها وحاضِرُها. القاهرة 1989.
- كبار الملاك والفلاحين في مِصر، 1837-1952 (تأليف مُشترك مع الأستاذ الدُّكتور عاصِم الدّسُوقي). القاهرة 1998.
- التّنويرُ في مِصر واليابان؛ دراسة مُقارنة لفكر الطّهطاوي وفُوكُوزاوا. القَاهرة 2000.

- شَخصيّات مصرية في عيُونٍ أمريكيّة. القاهرة 2001.
- ثورة يُوليُو: إيجابيّاتُها وسَلبيّاتُها بعد نصف قَرن. القاهرة 2003.
- مَشيناهَا خُطى (سِيرة ذاتيّة). القاهرة 2004.
- كتابةُ تاريخُ مصر .... إلى أين؟؛ أزمَة المنْهَج ورُؤى نقديّة. القاهرة 2009. (صدَر بعد وفَاته، بإعداد د. ناصِر إبراهِيم).

تحرير كتُب بالعَربيّة:

- مِصرُ للمِصريّين: مائةُ عامٍ على الثّورة العُرابيّة. القَاهرة 1981.
- مِصرُ وعالم البحر المُتوسّط. مجلّدان. القَاهرة 1986.
- العَربُ في إفريقيَا- الجذُور التّاريخيّة، والواقِع المُعاصِر. القاهرة 1992.
- أربعُون عامًا على ثورة يُوليو؛ دراسة تاريخيّة. القاهرة 1992.
- ندوةُ تاريخ مِصر الاقتصادي في العَصر العُثماني. عددٌ خاص من مجلّة كليّة الآداب - جامعة القاهرة. القَاهرة 1993.
- العَلاقات المصريّة البريطانيّة 1954 -1951. القَاهرة 1995.
- الأحزابُ المصريّة 1953-1922. القَاهرة 1995.
- حربُ السُّويس بعد أربَعين عامًا. القاهرة 1997.
- إِصلاحٌ أم تحديث؟؛ مصرُ في عصر محمّد علي. القاهرة 2000.
- وثائقُ مصر في القرن العِشرين. مجلّدان. القاهرة 2002.
- خمسُون عامًا على ثورة يُولِيُو؛ أبحاثُ النّدوة الدّوليّة. القاهرة 2003.
- المقالات الصّحفية السّياسية لطَه حُسين. خمسة مجلّدات. القَاهرة 2004-2002.
- الجامعةُ المصريّة والمُجتمع؛ 100عام من النّضال الجامعي 2008-1908. القاهرة 2008.
- الأُمّة العَربيّة: التّحديثُ والأخطار، المجلّد السّادس من الكِتابُ المرجِع في تاريخ الأُمّة العربية. تُونُس 2008.

تقديم ومراجعة وإشراف (كتُب باللغة العربية):

- الجذُور الإسلاميّة للرّأسماليّة: مِصر 1840-1760، تأليف بيتر جران، ترجمة محرُوس سُليمان. القاهرة 1992. (مُراجعة وإِشراف)

- مِصر في العَصر العُثماني 1517-1798: المُجتمع والتّعليم، تأليف كمال حَامد مُغيث. القاهرة 1997. (تقديم)
- ما بعد المركزيّة الأُوروُبيّة: نظرة جَديدة في تاريخ العَالم الحديث. تأليف بيتر جران، ترجمة عاطف أحمد، إبراهيم فتحي، محمُود ماجِد. القاهرة 1998. (إشراف وتحرير)
- الرِّحلة اليَابانيّة، تأليف علي أحمد الجرجاوي. القاهرة 1999. (تقديم)
- العَدالة بين الشّريعة والواقع في مِصر في العَصْر العُثماني. تحرير نَاصر إبراهيم؛ عماد هِلال. القاهرة 2002. (إشراف)
- الطّوائف المهنيّة والاجتماعية في مِصر في العَصر العُثماني. تحرير ناصِر إبراهيم. القاهرة 2003. (إشراف)
- الإِسلام وأزمةُ العَصر: حربٌ مقدّسة؛ وإرهابٌ غير مُقدّس، تأليف برنَارد لُويس، ترجمة أحمد هيكل. القاهرة 2004. (تقْديم ودِراسَة)
- الرّفض والاحْتِجاج في المُجتمع المِصري في العَصر العُثماني، تحرير ناصر إبراهيم. القاهرة 2004. (إِشْراف)
- الحرفيُّون والتُّجّار في مِصر في القَرن الثّامن عَشر. تأليف أندريه ريمُون، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، وباتسي جمال الدّين عباس. القاهرة 2005. (مُراجعة وإشراف)
- الأُصُول الاجتماعيّة للسّياسَة التّوسُعيّة لمصر في عصر محمّد علي. تأليف فرد لُوسن، ترجمة عنَان الشّهاوي. القاهرة 2005. (مُراجعة وتقديم)
- الأَوامِر والمُكاتبَات الصّادرة من عزيزِ مِصر مُحمّد عَلي، تحقيق أُمنيَة عامر. القاهرة 2005. (إشراف)
- الرّي في مِصر وآثَاره الاجتماعِيّة والاقتِصَاديّة والسِّياسية، 1805-1923، تأليف أحمد حِلمي السّيّد سُليمان. القاهرة 2005. (إشراف)
- أثرُ التطوُّرات السِّياسيّة والاقتصاديّة على منظُومة العُمران المِصري مُنذ نهاية الحملة الفَرنسيّة؛ وحتّى نهاية القَرن العِشرين، إعداد حُسني محمّد سيد أحمد. القاهرة 2007. (إشراف)
- الحجُّ إلى نجد ، جُزآن، تأليف آن بلنت، ترجمة صبري محمد مُحسن. القاهرة 2007. (تقديم ومُراجعة)

- مائتَا عام على الحَملة الفرنسيّة، رُؤية مِصرية، تحرير ناصر أحمد إبراهِيم. القاهرة 2008. (إشراف)
- التاريخُ تعليمُه وتعلُّمُه حتّى نهاية القرن التّاسع عشر، تأليف حكمَت أبو زيد. القاهرة 2008. (تقديم)
- تاريخ محمّد علي باشَا: المُسمّى بالمنَاقِب المُصطفويّة، والمآثِر المُحمّدية العَلويّة، تأليف إِسْكَنْدر بن يعقُوب أغَا أبكَاريُوس، تحقيق أحمد عبد المنعم العَدوي، القاهرة 2009. (تَقْديم ومُراجعة)

ترجمة كتب من الإنجليزية:

- م. هاتشيَا: يوميّات هيروُشيما. القَاهرة 1977.
- مُوريس دُوب: دراسَات في تطوُّر الرّأسماليّة. القاهرة 1978.
- ألِكْسندَر شُولش: مِصرُ للمصريّين. القاهرة 1983.
- شَارل عِيسَوي: الهِلال الخَصيب- تاريخ اقتصادي وثَائقي. بيروت 1989.
- نلِّلي حنّا: تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طاقية، شاهبندر التجار. القاهرة 1997.
- نلِّلي حنّا: في مدح الكُتب؛ التّاريخ الثّقافي للطّبقة الوُسْطَى القاهريّة في العَصر العُثْماني. القاهرة 2003.
- رُونالد ستُورس: توجُّهات بريطانية شرقيّة. المشرُوع القَومي للتّرجمة، المجلِس الأعلَى للثّقافة. القاهِرة 2005.
- دُونالد ريد: فراعنةُ من؟، المتاحفُ والآثار الشّخصيّة الوطنيّة المِصريّة من 1914-1978. المشرُوع القَومي للتّرجمة، المجلِس الأعلَى للثّقافة. القاهِرة 2005.
- رُوجر أوين: اللُّورد كرُومر، المشرُوع القَومي للتّرجمة، المجلِس الأعلَى للثّقافة. القاهِرة 2006.
- بُول كِيندي: برلمانُ الإنسَان، الأمم المتحدة: الماضي الحاضِر المُستقبَل. القاهرة 2008.

الدراسات والبحوث:

- نشر 32 بحثًا باللُّغة العربيّة بالمجلات والدّوريّات العِلميّة بمصر ودِمشق وبيرُوت فيما بين 1977-2004.

- نشرَ عَشرات المقَالات في الشّأن العام بالأهَالي والعَربي والكَرامة وغيرها من الجرائد والمجلات المصريّة والعَربيّة.

المؤلّفات باللّغة الإنجليزية:

- كتابٌ صدَر بطُوكيُو عام 1990 بعنوان: The Japanese and Egyptian Enlightenment
- مُحرِّر مُشَارك لكتاب صدر عن دار النّشر بالجامعة الأمريكيّة بعنوان: Society and Economy in Egypt and Eastern Mediterranean 1600-1900, Essays in Honor of Andre Raymond.
- مؤلِّف مُشارك لكتَابٍ صدر عن دار نشر جامعة سيراكيُوز «Syracuse» بالولايات المُتّحدة في 2010 بعنوان: Landlords and peasants, A study of social Development in modern Egypt, 1837-1952.
- نشرَ عشَرات الأبحَاث بالدّوريّات العِلميّة باليَابَان وألمانيَا ومِصْر وبريطانيَا وفَرنْسَا فيما بين 1973-2002.

المُساهمة في التخصُّص:

- صاحبُ مدرسة في التّاريخ الاجتِماعي، تولّى من خلالها تكوين جيلٍ من الباحثين في تاريخ مِصرَ الاجتماعِي في مصر، أعدُّوا أطرُوحاتهم تحت إِشرافه. كذلك سَاهَم في تكوين بعض البَاحثِين في هذا المجَال في اليَابان وألمانيَا وفَرنْسَا والولايَات المتّحدَة الأمريكيّة.

1- في علم التاريخ والوثائق

حمايَةُ وثائقنَا القوميَّة

*

أثارَ مشرُوع قانون المحافظة على الوثائق الذي تقدّمت به الحكُومة إلى البرلمان حملةً صحفيّة واسعة شاركت فيها الصُّحف الحزبيّة و«القومية» على السّواء, انتهت بتجميد المشروع من جانب الحكُومة لإتاحة الفُرصة أمام أهل الاختصاص للمزيد من الدِّراسة, و هو ما يحدث الآن بالفعل.

وتعُود قصّة هذا المشرُوع إلى عام 1994 عندما شكّل الزميل الدكتور محمود فهمي حجازي - رئيسُ دارِ الكُتب و الوثائق عندئذ - لجنةً ضمّت مجموعةً من الخُبراء في الوثائق والدِّراسات التاريخيّة والقانُون؛ للنّظر في تطوير دار الوثائق القومية التي كانت في حَالٍ يُرثي لها، وظلّت اللجنة تعمل بجدٍّ لمدة عامين، فحصت خلالها واقع الدّار، وما يُمكن عمله للنُّهوض بها ، وانتهت إلي اقتراحِ خطّةٍ للتطوير من شقّين: أحدُهما قصيرُ المدي يُعالج المسائل الملحّة التي لا تحتاج إلي اعتمادات ماليّة كبيرة، وثانيهما: طويلُ المدَي، يستغرقُ تحقيقه خمس سنوات ، يضعُ الدّار في مصَافِّ دُور الوثائق القوميّة العالميّة، لو صدَقت الهِمم، وتوافَرت الاعتمادات الماليّة اللازِمة لها، أو قُل- إن شئت – توافر الوعي لدى الدّولة بأهميّة النُّهوض بدار الوثائق القَوميّة باعتبارها مُستودَع ذاكرة الأُمّة الذي يضمُّ خُلاصَة تجاربها.

الحفاظُ على الوثائق

ولا يتّسِع المقام هُنا لنضع بين يدي القَارئ الكريم الخطُوط المُهمّة لتلك الخطة، فذلك - رغم أهميّته- يخرجُ عن إطارِ موضوع هذا المقال. ولكن ما نودُّ الإشارة إليه هنا أنّ «لجنة تطوير دار الوثائق» أولَت الحفاظ علي وثائقنا القومية اهتماماً كبيراً بعدما تبيّن لها أنّ مُقتنيات الدار من الوثَائق الخاصّة بالقرن العِشرين تكاد تكُون معدُومة لسببين: أولّهما أنّ الجهات السِّيادية في الدولة (رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجيّة، وزارة الدِّفاع، وزارة الداخلية) لا تهتمُّ بتنفيذِ نصُوص لائحة المحفُوظات الحكومية التي تقضِي بضرورة انتقال الوثائق العَامّة للدولة إلي

* مجلة الهلال. مايو 2001.

دار الوثَائق القوميّة بعد انقضاء مُدّة حفظها التي تحدّدُها اللائحة بما لا يزيد علي خمسة عشر عاماً، ثم تنظر في أمرِ إتاحتها لجنة من خُبراء دار الوثائق القَوميّة ومُمثّلين لجهةِ إنتاج الوثيقة، فإذا تبيّن للجنة أنّ إتاحة الاطّلاع عليها يُعرّض مصالح الدّولة أو أمنها القَومي للخطر تظلُّ مُغلقةً عشرين عاماً أُخرى، ثم تُصبحُ بعدها متاحةً للاطّلاع، علي النحو الذي يجري العمل به في الأَرشِيفات القَومية في مُختلف دول العَالم، وهو ما أخذ به المُشرّع في القرار الجمهُوري بقانونه الصّادر في عام 1979.

ونتج عن حجب الجهات السِّيادية لوثائقها عن دار الوثائق القومية نُدرة الوثائق الخاصّة بالقرن العشرين، علي نقيضِ وثائق القرون السابقةِ عليه، وخاصّة القرن التاسع عشر، فلا يُوجد من وثائق القرن العشرين بالدّار إلا مجموعات محدودة جَلبتها المُصادفة المحضة الى الدّار، مثل مجمُوعة وثائق وزارة الدِّفاع المعرفة باسم «مجمُوعة مكتب المُشير عبد الحَكيم عامِر » وبعض وثائق الخارجيّة وبعض تقارير الأمن (البُوليس السِّياسي) قبل ثورة يوليو 1952 ، وبعض تلك المجمُوعات جاءت إلى الدّار بسبب ضيق أماكن الحفظ في الجهَات التي أنتجتهَا أو أنقذتها المُصادفة المحْضَة من الضّياع. مثلما كانت الحال بالنسبة لتقارير الأَمن، التي كانت أصْلا النُسخة التي يرفعها البُوليس السياسي إلي القصرِ الملكي، وكانت ضِمن أوراق مكتب رئيس الدِّيوان الملكي ثم تقرّر تسليمُها لشركةِ راكتا لإنتاج الورق لإعادة تدويرها، وعندما نمى ذلك إلى علم أُستاذنا الدُّكتُور محمّد أنيس ضمّها لمركز تاريخ مِصر المُعاصِر ثم استقرّت بدار الوثائق القَومية.

نُدرةُ الوثائق

أمّا السبب الآخَر لنُدرة وثائق القرن العِشرين فهو الأخْطَر لأنّه يُؤدي إلي إهدارِ أهم وثائق الدولة، وتعرُّضها للضياع أو التّلف، أو حتّى التّسرُّب خارج البلاد. ونعني بذلك قيَام كبار المسئُولين الذين يتولون مناصِب وزارية أو غيرها من المناصب الكُبرى في الجهَات السِّيادية المُهمّة، بحملِ أوراق مكاتبهم معهُم عند ترك مناصبهم باعتبارها «أوراقًا خاصّة» وهي - في حقيقة الأمر- وثَائق رسميّة، ربُّما كان بعضُها يمثّل النُسخة اليتيمة من الوثيقة. وفضلا عمّا يُتيحه استفحال هذه الظاهرة من اطْمئنانِ المسئول إلى تعذُّر مُحاسبته عمّا فعل أثناء توليه المنْصِب، فإنّ حمله لهذه الأوراق المُهمّة معه يترك خَلفَهُ في وضعٍ مُحيّر، ويؤدي إلى حدُوث

اضطراب في عمليةِ صنُع القَرار لانعدام تراكُم الخبرة التي لا تتوافَر إلا إذا بقيت الوثائق في مكَانها الطّبيعي بأرشيفِ الجهة، وهُناك أمثلةً كثيرة لوثَائق بحثت عنها وزارات مُهمّة في أرشيفها عند الحاجَةِ دُون جدوى، لأنّ بعض المسئُولين السّابقين حملها معهُ عند مُغادرته لمنصبِه، وهذا الأمر لا يحدُث إلا في بلادنا وربُّما في غيرها من البِلاد التي تقلُّ عنّا تقدُّماً.

وقد يحافظُ المسئول السّابق علي هذه الأوراق ما بقي له من عُمر، ولكن الأمر المؤكد أن مآلها الضّياع عندما تنتقل لورثته، فقد يتمُّ التخلُّص منها بالإتلاف، أو التّصرُّف فيها بالبيع، وبذلك قد تصِل وثائقنا السِّرية إلي أيدي أطرافٍ يهمها إلحاقُ الضّرر بمصَالح بلادنا، وربُما بأمنِها القَومي.

لذلك كان لابُدّ أن تعمل «لجنة تطوير دار الوثائق» على وضْعِ مشروع قانون للمُحافظةِ على الوثائق، استغرقَ إعداده نحو عامٍ كاملٍ، درسَ خِلاله خبراءُ اللجنة قوانين المحافظة علي الوثاق في الدّول الكُبرى (بريطانيَا - الولايات المُتّحدة- فرنسَا) وبعض الدول العَربية (العِراق – لبنَان- الأُردُن – تُونُس- الجَزائر) والمعايير والقواعد التي وضعهَا الاتحاد الدّولي للأرشيفِ القومي. هذا فضلا عن دراسةِ أبعاد واقع الوثَائق القَومية عندنا. وانتهت اللجنة إلى وضعِ مشروع قانُون المحافظة على الوثائق، الذي ضمّ 28 مادة، وكان ذلك عَام 1996.

وقد راعت اللّجنة الأخذ بما هو معمُولٌ به فى دور الوثائق القوميّة فى العالم من حيث اشتمالِ الوثائق التى تُودَع فى دار الوثائق القوميّة علي الوثائق العامّة والخاصّة على السّواء، أى وثائق الدولة، ووثائق الهيئَات الخاصّة ذات القيمة التّاريخية، كما حرصت علي إلزام الجهَات العامّة والخاصّة بضرُورة الرجُوع إلي دار الوثائق القَوميّة قبل الاستغناء عن وثائقِها بعد انقضاء مُدّة حفظها حتى تنظُر دار الوثائق في ضمِّ ما له قيمة تاريخيّة منها إلي مُقتنياتها ، كذلك وضعَت الضّوابط الخاصّة بضرُورة قيام الأفراد بإيداعِ ما قد يكُون لديهم من وثائقَ ذاتِ قيمة تاريخيّة لقاء تَعْويض مادّي، ونصّت علي تجريم من يمتنعُ عن ذلك.

وقطعَ مشروعُ القانون الذي وضَعته اللجنة رحلةً طُولها أربع سَنوات قبل أن يُقرّه مجلس الوزراء ويُقدّمه للبرلمان، فقد خِلالها القانون الكَثير من وزنه، فأصبح نحِيلا لا يضمُّ سوي 12 مادة، واختلفت ملامحه كثيراً عن مَلامح مشروعِ القانُون الذي وضعته اللّجنة، فقد سقطت منه

خلال تلك الرِّحلة العجيبة - بمختلف المعايير - المواد التي تمثّلُ جوهر قضيّة الحفاظ على الوثائق، والتي تجعلُ من دار الوثَائق «الأرشيف القَومي المركزي» الذي يضمُّ ذاكرةَ الأُمّة ومحصِّلة تجاربها، ومن ذلك استثناءُ بعض الجهات (وزارة الدفاع) من الخضُوع لأحْكَامه ، حقًّا لم يتضمّن الاستثناء رئاسة الجُمهورية أو الوزارات السِّيادية الأُخرى، ولكنّ استثناءَ أيِّ جهةٍ من الالتزام بإيداع وثائقها دار الوثائق القوميّة بعد انقضاءِ مُدّة حفظها يُوجِد فجواتٍ في الأرشيف القَومي، ويقطعُ الطّريق علي دراسة تطوُّر مصر، وخاصّة إذا عملنا أنّ وثائق الجيش المِصري منذ محمّد علي حتى نهاية القرن التّاسع عشر موجُودة ضمن مُقتنيات دارِ الوثائق القوميّة، وكذلك الحال بالنّسبة لوثائق مُختلف الوزارات. فإذا استثنيتَ وزارةً ما اليَوم يُمكن استثناء غيرها غداً، ولا يُمكن أن تحتفظَ الوزارات بكلِّ ما تنتجه من وثائق دُون أن تتخلّص ممّا لا تجدُ نفسها في حاجةٍ إلى الرجُوع إليه من وثائق، وهُنا يكمُن خطرُ تبديد الوثائق التّاريخية المهمّة، ما دامت يدُ دار الوثائق القَومية مغْلُولةً بسبب استثناءِ بعض الجهات السِّيادية، ويفقد بذلك مَشْرُوع القانون الغَرض الذي وُضِع من أجله، ويتم محو مساحاتٍ مُهمّة من ذاكِرة الأمة .

وأسْقَط مشرُوعُ الحكُومة مبدأ مُهمًّا أخذت به «لجنةُ تطوير دار الوثائق» عند وضعها المشرُوع الأصلي للقَانُون، وهو حقُّ المواطن في الاطّلاع علي الوثائقِ المُتاحة للاطّلاع بالدار في حدُود اللّوائِح المُنظِّمة لذلك: وهُو مبدأٌ معمُولٌ به في بلاد العالم المتقدّمة، فلا يُسْأل الرّاغبُ في الاطّلاع إلا عن بياناته الشّخصيّة، التي يكتُبها في استمارةٍ خاصّة، ثم هَويته ، ويُسمحُ له بالاطّلاع فوراً، ويسري العمل ببطاقةِ الاطّلاع مُدة عامين تجدّد تلقائيًّا، ولا يُسْأل طالبُ الاطّلاع عمّا يُريد الاطّلاع عليه إلا من جانب الأُمناء القَائمين علي خدمة رُوّاد الدار.

أمّا عندنا فلابُدّ أن يكُون راغب الاطّلاع باحثًا مُسجّلا للحصُول على درجةٍ علميّة بإحدى الجَامعات، وأنْ يشفعَ طلبَهُ بشهادة تدلُّ على ذلك، ولابُدّ من أن يحدّد في طلب الاطّلاع الموضُوعَ الذي يبحث فيه، فلا يحقُّ له أن يطلع على وثائق تبدُو خارج إطارِ موضوع بحثه زماناً أو مكاناً، وبعد أنْ يملأ استمارةَ طلب الإطلاع، يُقدّمها مشفوعةً بعدد من الصُّور الفوتُوغرافيّة، وينتظرُ موافقة الأمن التي قد يستغرقُ الحصُول عليها ثلاثة شهُور أو أكثر ، يسري ذلك على طالبِ الاطّلاع المصري والأجنبي على السواء.

وفضلا عمّا يُمثّله ذلك من تبديدٍ للوقت والطّاقة دون مُبرّر، يجعلنا أُضْحُوكةً في الأوْسَاط العِلمية الدّولية، لأنّ ما يُتاح الاطّلاع عليه من وثائق بدور الوثَائق العَالمية لم يعُد سِرًّا ، وإجراءات إتاحته للاطّلاع يُراعى فيها أنّ الإتاحة لا تمسُّ مصالح الوطن أو أمْنِه القومي بسُوء، وبذلك لا يُصبحُ تصريح الأمن القومي للبَاحث بالاطّلاع أمراً ذا قيمةٍ. ناهيك عمّا قد يحتاجُ الباحث الاطّلاع علية خارج حدُود بحثه الزمنيّة والمكانيّة، إذ عليه أن يتقدّم بطلبٍ جديد وإجراءات أمنٍ جديدة، ويضيعُ من وقته وعمره شهُوراً أُخرى.

أمّا من يطرقُ باب الدّار طالبًا الاطّلاع على الوثائق بعد انتهاءِ فترة البحث والحصُول على درجته العِلمية فلابدّ أن يقدّم ما يُفيدُ قيامه بإعداد بحثٍ لهيئةٍ علميّة ما، ثم يمرُّ بمراحل الحصُول علي ترخيص الأمن إلخ .. فإذا احتاجَ إلى مُراجعة بعض ملفّات وزارة الخارجيّة المُودعة بالدّار، أو الرُّجوع إلي أوراق مَكتبِ المُشير، أو الرُّجُوع إلى وثائق مجلِس الوزراء ، فعليه الحصُول علي مُوافقة الجِهة المعنيّة قبل أن يُسمَح له بالاطّلاع، حتى لو كان يحمِل بطاقة اطّلاع من دارِ الوثائق القَوميّة. لقد احتاجَ باحثٌ شابٌ حاصِلٌ علي الدُّكتوراه أنْ يطّلِع علي وثائق مجلس الوُزراء، وعندما تقدّم بالطّلب إلي الجهة المُختصّة بالمجلس رفض الموظّفُ المسئول منحهُ الترخيص بالاطّلاع لأنّه ما دام قد أَصبحَ «دُكتُوراً» فما حَاجته إلى البحث!!

لهذا كان النّص علي حق المواطنين في الاطّلاع علي الوثاق المُتاحة أمراً مُهمًّا، يتفقُ مع المبادئ المعمُول بها في الأرشيفات القومية عالميًّا، ولكنّه أُسْقِط من مشرُوع الحكُومة دون مُبرّر.

وأخذ مشرُوع القانُون المُقدّم من الحكُومة بمبدإٍ خطير، وهو جعلُ الجِهة المنتجة للوثيقة هي التي تُحدّد المدى الزّمني الذي يُتاح بعده الاطّلاع عليها، فجعلَ لسرية الوثائِق درجَتين، فما صُنّف «سِري جدًّا» لا يُسمح بالاطّلاع عليه - بعد انتقاله إلى دار الوثائق القوميّة - إلا بعد خمسين عاماً، وما صُنّف «سِرّي» لا يُسمَح بالاطّلاع عليه إلا بعد ثلاثين عاماً، وهو مبدأٌ غير معمُول به في أيّ مكانٍ في العالم، فشتّان بين درجة السّريّة التي تحدّدُها جهة إنتاجِ الوثيقة ، والاطّلاع عليها بعد انقضَاء مدة الحظر، لأنّ الظرُوف تتغيّر، والزّمنَ يمُر، وما كان « محظُوراً» أو «سِرّي للغَاية» أو«سِرّي» أو «خاص» عند وقت إنتَاج الوثيقَة قد لا يُصبِح

مُبرِّرًا لحجبِها عن الاطِّلاع، فذلك أمره متروكٌ لما تراه اللّجنة الخاصّة بذلك بعد انقضاَء ثلاثين عاماً من إنتاجِ الوثيقة.

فنحنُ نرى في الأرشيف القَومي الأمريكي، والأرشيف البِريطاني وثائقَ مُصنّفة بأعلى درجَات السّرية مُتاحةً للاطِّلاع بعد ثلاثين عامًا، وأُخرى مُصنّفة بأقلّ درجات السّرية لا يُسمحُ بالاطِّلاع عليها إلا بعد مرُور خمسين عامًا، فالمعيارُ هنا هو مدى ما قد يُسبِّبهُ إتاحَة الوثيقة من حَرجٍ للحُكومة، أو إضرارٍ بمصالح البِلاد إذا سُمِح بالاطِّلاع عليها.

ولدينا مثالٌ طَريف علي ذلك في الوثائق البريطانيّة؛ إذ ظلّ الكثير من الوثائق الخاصّة بالأُردن والصّادرة من الملك حُسين مغلقًا لمدة خمسين عامًا، رغم تواضُع درجة سِريته، لأنّ الملك ظل يحكُم ردحًا طويلا من الزّمان، وإتاحة فُرصة الاطِّلاع على خطابٍ أرسله لرئيس الوُزراء البريطاني في شأنٍ ما قد يُحرِجُ الملك، ويضرُّ بالعَلاقات الأُردنيّة- البريطانيّة التّقليديّة .

أعْلى درجاتِ السّرية

لقد كان أصحابُ الانتقادات التي وجّهت لمشروع القانون الذي تقدّمت به الحكُومة على حقٍّ عندما أبدُوا تخوفهم من أنْ يُصنّف كل مسئولٍ ما يُريد إخفاءَه من أمورٍ بأعلى درجَاتِ السّرية حتى لا يستطيع أحدٌ كشف ما قد يكُون وراء ذلك من وقائع فسَادٍ مُحتملة، وبغضّ النظر عن ذلك الاعتراض - على وجَاهته - فإنّ حقّ الجهة المُنتجة للوثيقة في تحديد درجة السّرية مكْفُولٌ ما دامت تنظّمه اللّوائح الخاصّة المعمُول بها بتلك الجِهات، ولكن ليس من حقّ الجهة التى أنتَجت الوثيقة أنْ تُحدّد مُقدّمًا المدى الزّمني للسّرية الذي تستطيع بعد انقضَائه دارُ الوثائق القوميّة إتاحة الاطِّلاعِ عليها .

وكان من الطبيعي في مشرُوع قانُون صِيغَ للمُحافظةِ على الوثائق من أنْ يحتوي علي مَوادّ تُجرّم كُل من يُقدِمُ على عملٍ من شأنه منع إيداع الوثائق مكَانها الطّبيعي؛ وهو دارُ الوثائق القوميّة، أو تبْديد الوثَائق، أو إتلافها أو التّصرُّف فيها، وكذلك تجريمُ كُل من يُفشِي مُحتوى كُل - أو بعض الوثائق - المُصنّفة على أنّها سِريّة ممن يطّلع على الوثَائق بحُكمِ عمله فى الجِهة المُنتجةِ لها، أو من العَاملين بدار الوثَائق القوميّة، بالنّسبةِ للوثائق التي لازالت في نِطاقِ السّرية، ولا يُسْمَح بالاطِّلاع عليْهَا.

تَغْليظُ العقُوبات

ولكنّ من الملاحظ أنّ مشرُوعَ القانُون الذي تقدّمت به الحكُومة بالغَ في تغْليظِ العقُوبات ، وتجاوز ما اسْتقرّ عليه العُرف التّشْريعي بأنْ جعل عقُوبةَ السّجن والغَرامة مُتلازمتين رغم مُخالفة ذلك لنصُوصِ قانُون العقُوبات، الذي يُعطي القاضي المجال للحُكمِ بالعقُوبتين معًا (السّجنُ والغَرامة)، أو بإحدى العقُوبتين حَسْب ظرُوف القضيّة التي ينظُرها. من المعرُوف أنّه كُلّما غلُظَت العقُوبة وضَاق مجالُ الاختيار أمام القاضِي في الحالات التي لا يرتَاحُ ضميره فيها إلى تَوْقيع عقُوبة مُبَالغ في تشدُّدِها، غالبًا ما يتّجه القاضي إلى الحُكم بالبراءةِ، فتغليظُ العقُوبة قد يكُون ضَرره أكثر من نفْعِه، كما يُعرّض القَانُون - في حَالة إجَازته علي هذا النّحو - إلى البُطلان لمجافَاته للعُرف التّشْريعي، وتناقُضه مع موادّ المُشَابهة بقانُون العقُوبَات.

إنّ الحاجة ماسّة إلى قانُون المُحافظة علي الوثَائق، ولا يجب أنْ يتعطّل إِصْداره أكثر من ذلك، فقد تأخّر بما فيه الكفَاية، وضاع بسببِ تأخُّر إصداره الكَثير من الوثائق، وحالُ دار الوثائق مازالت تدعُو للرّثاء، فهناك جهُودٌ مُخلصة للنُّهوض بها، واستكمال النّقص فيها، ولكن يحُول دون تحقيقِ تلك الجهُود - لما تنشده من أهداف - عجزُ الدّار عن الحصُول علي وثائق الجهَات السيادية. ويكفي أنْ يعلم القَارئ الكريم أنّ أرشيفَ قَصْر القُبّة يتضَمّنُ وثائق الدّيوان الملكى مُنذ أيّام الملك فُؤاد، مرُورًا بالملِك فَارُوق، وعلى الأقلّ فترة حُكم الرّئيس جمال عبد النّاصر في العَهْد الجمهُوري، ورغم ذلك لا تستطيعُ دار الوثائق القومية الحصُول علي تلك الوثائق التي بدُونها لا يُمكن كتَابة تاريخ مصْر الحديث، ويضْطَرُّ الباحثُون إلى الرُّجوع إلي الوثائق البريطانية والأمريكيّة التي تتضمّنُ – أحيانًا - مُذاكّرات ومُراسَلات تلقّتها تلك الدُّول من الجهات السّيادية في الحكُومة المصرية، بينما لا يَستطيعُ الباحث أن يجدَ أُصولَ تلك الوثَائق بدارِ الوثائق القَوميّة، وأخْشَى ما أخشَاه أنْ يكُون قد تمّ الاستغناءُ عن هذه الوثَائق الرّاكِدة لصَالح غيرها من الوثائق «النّاشطة» بسبب ضيقِ مساحة أرْشِيف قَصرِ القُبّة، عندئذٍ يصبح فُقدان هذه الوثائق كارثَةً قَوميّة بكُلّ المعَايير.

كذلك لابُدّ من فكّ روابط تبعيّة دار المحفُوظات العمُوميّة بالقَلعة من وزَارة الماليّة (مَصْلحةُ الأموالِ المُقرّرة) وتبعيّتها لدارِ الوثائق، فهي تضمُّ وثائق على درجةٍ بالغة من الأهميّة مُنذ إنشَائها في عهد مُحمّد علي حتّى الآن. وقد باءت مُحاولات البحث عن حلٍّ لهذه الازْدواجيّة

التي تُعرِّض وثائقنَا القَوميّة للضيّاع دون جدوى، فقد درجَت دار المحفوظات العمُومية علي التخلُّص من محتويات مخَازن بأكملِها (بعضها تصلُ مساحته إلى 200 متر مربع) باعتبارها أوْرَاق (دشت) لا يتمُّ الرجُوع إليها منذ عقُود، وبذلك يتمُّ ببيعُها للتُّجار.

وقد فُوجِئَت دارُ الوثائق القوميّة بعرضٍ من أحد تُجّار الإسْكَندرية لبيع مجمُوعة من الوثائق لها، وبعد الفحص اتّضَح أنها عبَارة عن أوراق وسِجلات مسَاحة أطْيَان وتقارير من مَصلْحة الرّي، ونصُوص أحكَامٍ قضائية تحملُ أختامًا رسْميّة إلى غير ذلك من وثائقَ بالغة الأهميّة لدراسة تاريخ مِصر الاقتصادي والاجتماعي كان مَقرُّها الأَصْلي دار المحفُوظات العمُوميّة ، بيعت للرّجُل ولغيره كأوْراقٍ دَشْت مُستغنىً عنهَا، ولا يُمكنُ مُعاقبةُ أحدٍ بمُوجب القانُون المعمُول به حاليًا، ولكن صدُور قانُون مُحْكَم الصّياغة للمُحافظةِ على الوثَائق؛ كفِيلٌ بتَجريمِ كُلِّ مُحاولةٍ لتبديدِ وثائِقنا القَوميّة.

ومهْمَا بلغ القانُون من الإحكَام والدّقة، فلابُدّ من أنْ يصدرَ قانُونٌ آخر يُحوِّل دار الوثائق القَومية من مصلْحةٍ تابعة لهيئة دارِ الكُتب والوثائق إلى جهَازٍ قَوميٍّ للوثائق، يتبعُ سُلطةَ السّيادة، له وضْعٌ مُماثِلٌ لوضْعِ الجهاز المركزي للتّعبئة والإحْصَاء، أو الجهَاز المركَزى للتّنظيم والإدارة، ويجعل من ذلك الجهَاز أرشيفًا قوميًّا مركزيًّا تُودَع فيها جميع وثَائق الدّولة - بلا اسْتثنَاء - ذاتِ القيمة التّاريخية ولا يجُوز لأيّ جهةٍ أنْ تستغنِي عن وثائقها بعد انتهاءِ مُدد حِفْظها لديها دُون الرُّجوع إلى «الجهَاز المركزي للوثَائق القَوميّة» لتُقرِّر ضَمّ ما له قيمة تاريخيّة منها، والتّوصية بالاسْتِغناء عمّا لا تتوافَرُ فيه هذه القِيمة.

***

لقد خَلّد مُحمّد علي باشَا اسمَهُ في التّاريخ بأعْماله، ومن بينها إنشَائه لدار المحفُوظَات العمُوميّة (1829)، وكذلك فعل الملك فُؤاد عندما أنشأ «دارَ الوثائِق الملَكيّة» عام 1927، والآن جاء الدورُ على إنْشَاء«الجهَاز المركزي للوثَائق القَوميّة» صِيانةً لوثائقنَا القَوميّة، وحفَاظًا علي تاريخنَا القَومي، بما يتناسبُ مع أُمّةٍ عَريقةٍ تعيشُ القَرن الحادِي والعِشْرين، وتُواكِب التّطوُّر العَالمي في مجَال الوثَائق والمعلُومَات.

مشرُوعٌ من أجلِ حمايةِ الوثائِق والأورَاق الشّخصيّة *

تعدُّ الأوراق الشخصية (أو الخاصة) مصدراً لا غنىً عنه لكتابة التاريخ المعاصر لأيِّ أُمة متمدنة، ونعني بها الأوراق التي تتجمع لدى الشخصيّات العامّة، التي تلعب دوراً في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وقد تتخذ تلك الأوراق طابع «المُراسلات الخاصّة» التي تتلقّاها الشخصية العامة ممن يدخلون في دائرة نشاطها، أو من تربطهم بها روابط الصداقة. وقد تتخذ صُورة «اليوميات» التي يبثُّها صاحبُها مكنُونَ نفسه، وما تمنعه طَبيعة عمله، أو وضعه الاجتماعي، أو علاقاته الإنسانية عن البَوح به للآخرين.

ولعلّ أبرز مثال لذلك يوميّات سعد زغلول، التي نشرتها دارُ الكُتب بعُنوان «مُذكّرات سَعد زغلُول» بتحقيقٍ بالِغ التّواضُع، قام به عبد العظيم رمضان، وقد تتخذ الأوراق الشخصية طابع «المذكّرات» التي يكتبُها صاحبها عادةً اعتماداً على يوميّاته، وقد لا ينشرُها في حياته، ويُوصي بنشرها بعد وفاته بعددٍ معيّنٍ من السنين.

وفي بلادنا تتضمّن «الأوراقُ الشّخصية» لمن يتولون مناصب عامة، وثائق الدّولة الرّسمية، التي يجمعها شاغِلُ المنصب العام «رئاسة هيئة أو وزَارة أو رئاسة الوزراء» عند تركه للمنصبِ باعتبارها أوراقه الشّخصية، رغم أن بينها ما قد يكُون نُسخةً فريدةً من مُذكّرة مُهمّة أو سِرية، ورغم ما تتعرّض له هذه الأوراق «الخطِيرة» من تلف وضياع عندما يُلبّي من جمعها نداء ربه، فيبدّدُها الأبناء. وهذه الظّاهرة لا نجد لها أثراً في البِلاد المُتقدمة، التي تضعُ ضوابطَ قانونيّة للحفاظ على وثائق الدّولة، فعندما كتب ونستُون تشرشِل مذكّراته عن الحرب العَالمية الثانية، حصَل على إذنٍ خاص من مجلِس الوزراء بالاطّلاع على الوثائق التي كانت لا تزال في مَرحلةِ السّريّة، واطّلع عليها وفق ترتيبٍ خاصٍّ بالأرشيف القَومي «دار المحفُوظات العامّة» رغم أنّ تلك الوثائق صدرت منه، أو قُدّمت له، أو شَارك في صُنعِها عندما كان رئيساً للوزراء خلال الحرب، ولكنه لم يحمِلُها معه عند تركه المنصب كما يفعل أصْحَابُ المناصب الرّفيعة عندنا. وكُلُّنا نذكر ما نشره «الأهرام» في صَدر صفحته الأُولى من تغطية لترك رَئيس وُزرَاء أسْبَق لمنصبه، من أنّ موظّفِي رئاسة الوُزراء خرجُوا في وداع

* مجلة الهلال. مايو 2004.

سيّارة نقْلٍ حملت «أوراقه الخاصّة» وبعض الملابس الرّسميّة التي كان يحتفظُ بها في مكتبه ، ولا يُدهشُنا أن يبلغ نزيف الوثائق الرّسمية التي حملهَا معه شُحنةَ سيّارة نقل، فقد قضَى الرّجُل في المنصِب ما يزيد على الثّماني سَنوات.

***

هذه مُقدّمة طَويلة - لابُدّ منها- لكي نقفَ على أهميّة «الأوراق الشّخصيّة» كمصدرٍ لكتابة التاريخ المُعاصِر، لأنها تخصُّ أُناسًا لعبُوا أدوارًا أساسيّةً في صياغة أحداث ذلك التّاريخ، لذلك فكّرت مجموعة من المُؤرّخين العرب في مشْرُوع لإقامة مركز عربي «خاص» يجمعُ الأوراق الشّخصيّة من عائلات من رحلُوا من السّاسة والشّخصيات العامّة، وترتيبها ، وتصنيفهَا، وفهرستهَا، وإتاحتها للباحثين للاطّلاع أو الحصُول على نُسخٍ بصورةٍ من بعضِها وفق ما درجَت على العمل به دُورُ الأرشيفِ في مُختلف بلاد العَالم المُتمدن.

وكان الدافع للتّفكير في المشروع – فيما علِمت – ما سمعهُ أصحابُ المشروع من كثرة العُروض التي يتلَقّاها مركَزا دراسَات الشّرق الأوْسَط بجامِعتي أُوكْسفُورد ودرَام – ببريطانيَا - من عائلات السّاسة العَرب – على وجه الخصُوص- لإيداع أوْرَاقهم الشّخصية بأحَدِ المركَزين حتى أصْبَحت الطّاقة الاسْتِيعابيّة لهُما عاجِزةً عن تلبية الطّلبات التي يتلقّيَانها، وقيل في تبرير حِرص تلك العائلات على إيداع الأوراق الخاصّة - لمُورّثِهم - في أرشيفاتِ معاهد أجنبيّة خارج الوطن العربي، بدلا من إيداعها دُور الوثائق الرسميّة في بلادهم ، أنّهُم يخشون أنْ تتعرّض – عمدًا- للتلفِ أو يُسَاء تخزينُها وحفظها، أو يتم حجبها عن البَاحثين، على أسَاس أنّ الأمُور في بلادنا تَسيرُ حسب إرَادة المُتربّع على كُرسي السُّلطة، وأنّ قَوانين الحفَاظ على الوثائق وإتاحتها للباحثين، قلّما تحظى بالاحترام. وخَاصةً أنّ كل نظام يرى في نفسه مُنقذ البِلاد والعِباد من الضّياع، ويعتبرُ أنّ ما جاء به هو الحق بعينه، وأن ما كان قبله باطِلا، لذلك تفتقرُ النُّظم الحاكمة في الوطَن العربي إلى الوعي بالتّاريخ، وبأهميّة الأَرْشيفِ القَومِي كمُسْتودعٍ لذاكِرة الأُمّة وسِجلٍّ لتجَارِبها. ونادرًا ما تعي تلك النُّظم دروُسَ التّاريخ، فتقع في الأخطَاء الفادحة نفسها التي وقَع فيها أَسْلافها، فلا عجب أنْ يخشى أصْحابُ الأوراق الشّخصية من عَواقِب إيداع تلك الأوراق الأرشيف الوَطنِي لبِلادهم.

مُراسَلات مُحمَّد فَريد

ولكنّ بقاء تلك الأوراق بيد تلك العائلات لا يخدُم تاريخ البِلاد من قريب ولا من بعيد؛ لأنّها تظل بمَعْزِلٍ عن مُتناول البَاحثين وأذكُر- في هذا السِّياق - المُراسلات الشّخصية التي كان يبعثُ بها الزّعيم محمّد فَريد - أثناء وجُوده في منفَاه الاخْتِياري – بأوروبّا - إلى عَائلته بمِصرَ، والتي رأيتُ نماذِجَ منها عند ولَدِه المُستشار عبد الخَالِق فَريد، وعلِمتُ أنها تَزيدُ على المائة وستّين خطَابًا.

وقد تُوفّي عبد الخَالق فَريد، ولا نعلمُ أين توجدُ تلك الخطابَات الآن. وكذلك خطَابات نُوبار باشَا التي كان يُرسلها لعَائلته أثناء وجُوده بأوروبّا في مهَامٍّ كلّفهُ بها الخِديو إِسماعِيل، أو أثناء وجُوده هُناك فى أواخِر عهْدِ إِسْماعيل، وقد شَاهدت بعضَها – أيضًا- عند حفيده مِريت غَالى ، الذي رحَل مُنذ سنوات، ولا نعرفُ مكَانها الآن. فوجُود الأوراق الشّخصيّة لدى العَائلة لا يضْمَنُ الاسْتِفادة منها كمَصْدرٍ لكتَابة التّاريخ، وقد تقعُ – في نهاية المطَاف – في يدِ من لا يُقدّرُ قيمتَها من الوَرثة، فيَتمُّ إِهدَارها أو ضيَاعها.

وضمّت المجمُوعة التي فكّرت في مشْرُوع إِقَامة «مَركز عَربي للأورَاق الشّخصية» د. نادية البَغدَادي، وهي ألمانيّة من أَصْلٍ عِراقي، وتعملُ بجَامِعة وسَط أُوروبّا ببُودابِسْت (المجر). ود . بَسْمَة قَضْمَاني، وهي- فيما أعْلَمُ - سُوريّة الأَصل، وتعملُ بمؤسّسة فرانكلين بالقَاهرة . والأُستاذ فاروق مَرْدم بك، وهو سُورى يعْملُ بمعهد العَالم العَربي بباريس، والأُستاذ جميل مطَر البَاحِث والكَاتب المِصْري المرْمُوق، مُدير المركز العَربي للتّنميَة بالقَاهرة.

وتفتّق ذهنُ أصحابِ المشرُوع عن ضرورة عقْد اجتماعٍ تحضيري لوضع الأُسس العَامّة التي يُصاغ على أساسها المشروع، يتخذُ شكلَ مائدةٍ مُستديرة، يُدعى إليها بعض الشّخصيّات العَربية والأجنبية من أهْلِ الاختصاص، ومن أصحاب الخبرة بالوثَائق، والمُشتغلين بدراسة التّاريخ العربي المعاصر. واخْتِير معهد العالم العربي بباريس مكانًا لاستضافة الاجتماع (دون أنْ تكُون له صلة رسميّة بالموضُوع، فلا يدخُل المشروع ضمن دائرة اهتماماته)، وتولّت مُؤسّسة فرانكلين بالقَاهرة مسئولية تحمُّل نفقات الإقامة في باريس للمَدعوِّين للاجتماع ، وتحمّلت جامعة وسَط أُوروبّا نفقات السّفر للمَدعوين من الخَارج.

وبدأ الاجتماع بعرضٍ عامٍ لفكرة المشروع، قدّمته كل من نادية البَغدادي وبَسْمة قَضْمَانى ، وشَاركهُما العرض فاروُق مَردم بك، وسلّم الجميعُ بأهميّة تجميع الأوراق الشّخصية وضرورتها الحيويّة، ولكن تركّز النقاش حول نقاطٍ رئيسَة، أراها بالِغة الأهمية، هي: الشّكل القَانوني والتنظيمي للمَركز المُقترح، مكان إقَامته، مصَادر تمويله كيفيّة أدائه لمهَامّه، العلاقة بين المركز وأَصْحَاب الأوراق الشّخصية، طُرق إتاحة هذه الوثائق للبَاحثين ووسَائلها، ومدى إمكانيّة نشر بعْضِها نشراً علمياً محقّقاً.

مُواصفَات المراكِز البحثية

أمّا عن الشّكل القانونى، فاقتُرحَ أن يكُون المركز مؤسّسةً خاصّةً مُستقلّةً، لا تهدُف لتحقيقِ رِبح، يُديرُها «مجلِس أُمنَاء» يُختَار أعضَاؤه من بين الخُبراء المشهُود لهم بطولِ الباع في هذا المجَال، وتكُون للمركز لائِحة أساسِيّة، تُحدّد كيفية اختيار أعضاء مجلس الأُمناء وصَلاحيّاته، والجهاز الفني والإداري للمركز، وطريقةِ عمله، والجوانب المُتّصِلة بالحقُوق القانُونيّة لأصحاب الأوراق الشّخصيّة فيما يُودعُونه أرشيفَ المركز من أوراقهم، ونَوْع الضّمانات التي تُقدّم لهُم مُقابل تفْويض المركز حقّ التّعامل مع تلك الأَوراق، وفق الأصُول المُتعارف عليها دولياً لمثلِ هذا النّوع من النّشَاط.

مُرونةٌ في بيرُوت

واقترح أصْحاب المشرُوع مدينة بيروت مقراً للمركز المُقترح، وحُجّتهم في ذلك أنّ القانون اللبناني أكثر مرونةً من غيره من القَوانين العَربية الأُخْرى، في إتاحَةِ مسَاحة واسعة من الحُرية لهذا المركَز للعَمل، ولخُلوّ لبنان «تقْريباً» من الأجهزة الحكومية التي تُعنى بمُطاردة مثل هذا النوع من المراكِز بحجّةِ «الدّواعي الأمنيّة».

وقيل أيضاً أنّ وجُودَ المركَز في بيروت يبعثُ الطُّمأنِينة في نفُوس أصْحَاب الأوراق الشّخصية، ويُشجّعهم على التّعامل مع المركز المقترح، كما إنّ بيروت رُبّما كانت أيْسَر العَواصِم العَربيّة دخُولا للقَادمين من خَارج لبنَان من البَاحثين الذين يتردّدُون على المركز.

أمّا عن مصَادر التّمويل التي يعتمدُ عليها مثلُ هذا المشرُوع الطّمُوح الذي يحتاج إلى تخصِيصِ مقرٍّ خاص مُلائم، مجهّز بكُلِّ وسائل الحفظِ المادّي «أرشيفُ الأوراق »

والالكْتُروني، بما يحتاجُ إليه من مُعدّاتٍ مُتطوّرة، هذا فضْلا عن تكلفة الأُجور والرّواتب للعَاملين بالمركز«نفقَات الإدارة» وغيرها من نفقاتٍ ضَرُوريّة؛ فقد رأى أصْحاب المشرُوع أن يكون التّمْويل مُعتمِداً على الهبَات الماليّة التي تُقدّمُها بعض الشّخصيّات العَربية الثّريّة ، والتّبرُّعَات التي يجُود بها الأفرادُ، والمنح الأجنبيّة التي يتمُّ الحصولُ عليها من الجهاتِ والمؤسّسات، المعنيّة بتشجيعِ مثل هذا النوع من النّشَاط العِلمي.

أما عن العلاقة بين المركز المُقترح وأصْحَاب الأوراق الشخصية فترتكزُ على «الثقة» التي يُوفّرُها الوضْعُ القانُوني، والنّظام الأسَاسي للمَركز، وموقِعه في بيروت. وأنْ يكُون إيداع الأَوراق بأرشيف المركز دُون مُقابلٍ مادّي، أو مُقابل قِيمةٍ رَمْزيّة، أو حتى السّماح للمَرْكز بالحصُول على صُورةٍ رقميّة لتلك الأوراق، مع احتفاظِ أصحابها بها. ويلتزم المركز باتّبَاع تعليماتِ أصْحَاب الأوْرَاق فيما يتعلّق بالإتاحة.

أمّا عن طرق حِفظ الأوراق الشخصية التي يحصلُ عليها المركز، فقد دار حديثٌ طويلٌ استغرق جَلسةً كاملةً خُصّصَت لهذا الغرض، تمّ فيها اسْتعراض تجَارب الأرشيفات الأُوروبيّة في هذا الصّدد. وقدّمَت نادية الرزيني (مُؤسّسة ومُديرة مركز الرزيني للأوراق الشّخصية بمدينة فَاس بالمغرب) تجربتها الخاصّة في إقامة مركز للوثائقِ والأوراقِ الخاصّة بعائلتها ذات الأصْلِ الأندلُسي، والتي يرجعُ تاريخُها إلى قرنين من الزمان، فقامت بتَجْميع تلك الأوراق والحُجَج في بيت العَائلة بمدينةِ فَاس الذي حوّلته إلى أرشيفٍ ومتحف خاصٍّ بالعَائلة، وبيّنَت كيف أنّ التجربة جَذبت انتِباه عائِلات فاس، فأوْدَعت ما لديها من أوْراقٍ بمركز الرزيني.

أين تقام تلك المراكز؟

وتحوّل الحديثُ إلى ضرورةِ التركيز على الحفظِ الرّقمي باسْتخدام الوسَائط الإلكتُرونيّة الحديثة، وقدّم سَليم تمارى عرضًا عن آخِر ما تمّ التّوصُّل إليه في هذا المجَال، وتعدّدت الآراءُ حول أفْضَل البرامج والوسَائط التي يُمكن استخدامهَا، وبدا الحديثُ في تلك التّفاصيل غَريبًا سَابقًا لأوَانه، ذكّرني بالمثَلِ الفَلاحى المِصْري «يَشْتَرى الوَتدَ قبل الجَامُوسَة!!» وبقصّة بائعة اللّبن التي قرأناهَا بكتابِ المُطالعة في بداية التّعليم الابتدائي، قبل ما يزيدُ على نِصْف القَرن . فها نحنُ نتجادلُ حول أفضل النُّظُم والبرامج والوسَائِط الالكتُرونيّة التي تُسْتخدمُ في المركز

الذي لم ينْشَأ بعد، مع إدْراكِ ما يتّسِم به التطور فى هذا المجَال من سُرعةِ الإيقَاع، وأنّ ما قد نُفضِّله اليوم يُصبحُ «دَقّةً قَديمَة» عندما نصلُ إلى مرحلة التّطبيق.

واتُّفق على أن تكُون الإتاحة مُطلقةً للرّاغبين في الاطّلاع على ما لدى المركز من مُقتنيَاتِ الأوراق الشّخصية لأغْراضِ البَحث العِلْمي، مع إمكانيّة الحصُول على صورٍ ورَقيّة أو رَقميّة من تلك الأوْرَاق وفق ضَوابِط خاصّة يضَعُها مجْلِسُ الأُمنَاء.

وقد دارَ حوارٌ طويلٌ حول مدى مُلاءَمة الأوضَاع الحاليّة في الوطن العربي لإقامة مثل هذا المركز في الوقتِ الرّاهِن، وشكّكَ البعضُ في جدوى اختيارِ بيروت مقراً للمَركز، واقترح البعض الآخر أن يُقام المركز في بلدٍ أورُوبي، أو حتى في قُبرص لتَوفير الثّقة الكافية في المشْرُوع وجدّيته، وطَمأنة أصْحاب الأوْرَاق الشّخصيّة على سلامة التّعامُل مع أوراقهم، والحرصِ عليْها وحُسْن استخدامِها، أو عدم إسَاءة استخدامها، وتعلّل أصحابُ هذا الرّأي بأنّ من يَستطيعُ السّفر إلى بيروت للاطّلاع على أوْراقٍ مُعيّنة يُمكنه السّفر إلى بَاريس أو لَنْدن أو ليماسُول، طالما توافَرت لديه إمكَانات السفر. وبرّر ذلك كُلّه بعدم توافر الضّمانات الكافية التي يحتاجُها أصحابُ الأوراقِ الخاصّة التي تجعَلهُم يثقُون في التعامُل مع المركز؛ لو كان مَقرُّه بإحدى العَواصِم العَربية.

ولم نُحبّذ فكرةَ إقامة المركزِ في «المَهْجَر» لاجْتذابِ ثقة أصْحَاب الأَوراق الشّخصية، فيُقبلُون على التّعامُل معه، لأنّ ذلك - لو تمّ - لن يُفيدَ البَاحثين العَرب في دراسَةِ تاريخ بلادهم المُعاصِر، لبُعدِ الشّقّة، وصُعوبة الحصُول على «منحٍ» دراسيّة تُمكّن البَاحث من السّفر إلى الخَارج على نحو ما يحْدُثُ في بلاد الغَرب. وقُلنَا إنّه من الأفْضَل أنْ نبحثَ عن «صيغةٍ قَانُونيّة» مُناسبة لخدمة هذا الهدف؛ مثل إعدادِ قَانُونٍ نمُوذَجي للحِفاظ على الوثَائق القَوميّة تتبنّاه «المُنظمةُ العَربية للتّربية والثّقافة والعُلوم (الأَليسْكُو)»، وتوضَعُ على ضَوئه قوانينُ الحفاظ على الوثَائق في دول الجَامعة العَربية، ومن بينها الاهْتِمام بالأوْرَاقِ الشّخصيّة.

ومن المُمْكِن أنْ يضَع المركز المُقترح صِياغةَ مثل هذا القَانون النّمُوذج بين أوْلويّاته، لأنّه لا يُمكن لمركزٍ - هكذا - أن يضَع يدهُ على «جميعِ» الأوْرَاق الشّخصيّة في الوطَن العربى، ولأنّه من المنْطِقيِّ والأفْضَل أنْ تُشجّع الأرْشِيفَات الوطنيّة في البِلاد العَربيّة على الاهتِمام بالأوْرَاق

الخاصّة والحِرص على جمعِها وتَوفير الضّمانات لأصْحَابها، وحفظها بطُرق مُناسبة وإتاحَتها للبَاحثين.

غير أنّ اقتراحَنا هذا كان صرخَةً في وادٍ، واتّجَهت المناقشات إلى ما سَبق أن تنَاولناه من نقاطٍ تتّصِل بالبناء الهَيْكَلي للمركز، وطَريقة تعامُلِه مع أَصْحَاب الأوْرَاق الخاصّة، ووسَائِط حِفْظ وإتَاحة ما لديه للبَاحثين.

وانفضّ الاجْتِماعُ على أنْ نُحاط عِلمًا بمَضْبطةٍ وافِيةٍ له، ولما طُرح فيه من اقتراحَات - لم تصِلنا حتّى كتَابة هذا المقَال - وعلى وعدٍ بعقدِ اجتماعٍ آخر في مكَانٍ وزمَانٍ يُحَدّدان – عندئذٍ - للنّظَر في الخُطواتِ التّنفيذيّة للمَشْرُوع.

وخرجتُ بانطباعٍ أنّ المسألة ليْسَت مُجرّد استِطلاعٍ لرَأى «الخُبراء» حول مَشْروع إقَامة مَركزٍ «إقليمي» للأَوراقِ الشّخصيّة، وأنّ هُناك خُطوات ربّما تكُون قد اتُّخِذَت في هذا الصّدد بالفعلِ، وربّما كان هذا الاجْتِماع لاسْتِيفاء بعض مُتطلّبَات الجهَات المُموّلة للمَشرُوع «الوَاهِبة» العَربيّة، أو «المَانحَة» الأجْنبيّة، فقد أُغْلِق تمامًا بابُ الحديث عن تفَاصيل قضيّة التّمْويل، كما لفّ الغمُوضُ الإجابات التي قُدّمت عن الأَسئلة الخاصّة بكيْفيّة تَشْكِيل مجْلِس الأُمنَاء، وطَريقة اخْتيارِ أعْضَائه، ومن لهُم اليَد الطُّولي ، والكَلمة الفَصْل في هذا الصّدد رغْمَ أنها مَسْألة لها - في رَأيي - الأَولويّة عن قضيّة وسَائِط الحِفْظ ووسَائل الإتاحة التي اسْتَغرق النّقاشُ حولها وقتًا طَويلا.

على كُلٍّ، لا يعني ذلك أنّنا نشُكُّ في حُسْن نيّات أصْحَاب المشْرُوع، ولا نتساءَل حول دوَافعهم ، فالمسْألةُ مُهمّة، ونَحتاجُ إلى تحرُّك سَريعٍ لإنقاذِ مجمُوعات كبيرة من الأَوراق الشّخصيّة التي لا يُمكِنُ أنْ يُكتبَ تاريخٌ دقيقٌ لبلادِنا في غيْبَتها، قبل أن تذرُوها رياحُ الإهمالِ والتّلف، وهُناك أوراقٌ تتّصل بتاريخ الحركة العُمّالية في مصر والحياة الحزْبيّة - على سَبيل المثَال - أُتيح لي الاطّلاع عليها في السّتينيّات لدى أصْحَابها، لا أعرفُ مُستقَرّها الآن، ولم يطّلِع عليها أحدٌ بعْدِي، وقِسْ على ذلك الكثير من الأوراق الخاصّة المخْفِيّة بدءًا بأوراقِ مُصطفى النحّاس باشَا التي كانت لدى فُؤاد سراج الدّين، وانتهاءً بأوراق العديد من الشّخصيّات التي تولّت مناصبَ

وزارية، ونزحَت معها ما ضمّته المكَاتب من وثائق الدّولة ، وهو نمُوذجٌ يتكرّرُ – بالمُنَاسبة – في كُلِّ البلادِ العربية.

لقد آنَ الأوان – حقًّا – لوضعِ الضّوابط القَانونية التي تُمكّن دور الوثَائق القَوميّة «الأرْشِيفات الوطَنية» من الحصُولِ على هذه الوثائق، مع وضْعِ الضّوابط الكفِيلة بالحفَاظ عليها وإتاحَتها للبَاحثِين، فذلِك أفضلُ كثيراً من تركِ هذه الوثائق تقَعُ فى أيدى مُؤسّساتٍ خاصّة، لا يَدْرى أحدٌ شَيئًا عن القَنواتِ التى تصِلها بجهاتٍ قد يكُون من مَصلْحتِها حَجْبُ تلك الوثَائق عن البَاحثين العَرب.

أُطالبُ هيكل بتسْلِيم ما لديهِ من وثائقَ للدَّولة *

يكتسبُ الحوار مع الدكتور رءُوف عبّاس أهميةً خاصّةً في مناسبة الحديث عن ثورة يُوليو ، لأنّه واحد من المؤرخين المصريين المشهودِ لهم بالنزاهة والموضُوعيّة، كما إنّه عُضو في مُعظم الهيئات العِلميّة التي يُوكَل إليها كتابة تاريخ مِصر والعَرب الحديث والمُعاصِر، هذا إلى جانب إشرافه العِلمي على إعداد أجيالٍ جديدة من البَاحثين الذين ستُتاح لهُم الفُرصة لكتابةِ تاريخ الثّورة عندما تظْهَرُ وثائقَها الغَائبة.

هُنا حوارٌ معه عن وثائق ثورة يُوليُو الغائبة وعن «حُمّى المذكّرات» وعن الكيفيّة التي يُمكن من خلالها كتابة تاريخ الثّورة بشكلٍ عِلميٍّ صَحيح.

سألتُ الدكتور رءوف عبّاس:

- كيف يُمكن للقَارئ أن يطمئنّ إلى كتابٍ عن ثورةِ يُوليُو وسط هذا الزّحام من الكتاباتِ المتناقِضَة في رُؤاهَا ومَواقِفها؟.

- ما دامَت وثائق الثّورة غير مُتاحة فإنّ عملية ضبط الحوادث بالنسبة لأيِّ كاتبٍ عمليّة صعبة، لأنّ ما هُو منشُور من موادّ أوّلية عن الثّورة قليلٌ جدًّا، ويقتصِرُ على البيانات الرّسمية، والتغطيَات الصّحفية، التي كانت محدودةً جدًّا بسببِ الرقابة، جِيلي كُله كان ينتظرُ ما يكتبه محمّد حسنين هيكل يوم الجُمعة لمعرفةِ أحداثِ الأُسبُوع كله، بوصفه الرّجُل الناطق بلسَان عبد النّاصر، لذلك فإنّ كتابات هيكل تكتسبُ قيمةً كبيرةً، لكن كلام هيكل عن الوثَائق الموجودة تحت يده، يثيرُ أكثر من عَلامة استفهام، كما يثيرُ الفَزعَ أيضًا حول مَصير تِلك الوثائق، لأنّه مهما كانت درجة وعيه بها، تظلُّ عُرضةً للضّياع، وممّا يُعطي لأوراق هيكل ووثائقه أهميةً كبيرةً أنّ بعضَها منْسُوخ من وثائق خطيّة بيد الرئيس عبد النّاصر، وهيكل نفسه لا يُنكِر هذا، وعندما سُئل في ندوة في كليّة الاقتصاد: لماذا لا يقُوم بتسليم هذه الوثائق إلى دار الوثائق القوميّة؟ قال : إنه لا يثقُ في أيه جهة حُكوميّة، لكنه على استعداد لتسْلِيمها إلى أيّة جهة بحثيّة علميّة، وهذه وجهة نظرٍ فضفاضة، لأنّ أيَ مركز بحثي وعلمي في مصر هُو في

* حوارٌ أجراه سيّد محمُود حسن مع رءوف عبّاس، نُشِر بجريدة الأهرام العربي بتاريخ 24 من يوليُو 1999.

التّحليل الأخير جهة خاضِعة لسُلطة الدولة، والواضح أنّ هيكل يُريد بهذا الكَلام أن يبرّر لنفسه منطقه في عَدم إتاحة أَرْشِيفه المهم للباحثين.

وهُناك شخْصٌ كبيرٌ وصلَ إلى أرفع المناصِب في الدّولة في عهد عبد الناصر مَات وترك أوراقه الخاصّة في «سحّارة» داخل «فيلّته» الخاصّة، وعندما باع الورثة هذه الفيلا، عرضَ عليهم المالك إمّا تسليمهُم هذه «السّحّارة» أو التّخلُّص منها، وهذا يعكسُ عدم الوعي بأهميّة الوثائق.

مثالٌ آخَر: عند خروج الدكتُور عاطف صِدقي من الوزارة، نشرت الصحف أن هُناك «لُوري» خرج من مجلس الوزراء يحملُ أوراقه الخاصّة، والسؤال: هل الأوراق الموجُودة في مكتب رئيس الوزراء تعتبرُ أوراقًا خاصّة، وبالقيَاس إلى هذا المثال، هناك وثائق في غاية الأهميّة، خاصّة بالثورة، ولا أحد يعرفُ مصيرها، بل إنّني علمت أن هُناك دولةً عربيةً كبيرةً بدأت جمع هذه الوثَائق والأوراق المُهمّة، وحجبها عن البَاحثين، لأنّها تُسئ إلى فترةٍ مُعيّنة في تاريخها، ولا ترغبُ في نشر ما تعتبره «تاريخًا أسود».

- أنت بهذا المعنى تُؤمنُ بصِحّة المقُولة التي ترى أنّه لا تاريخ بدُون وثائق؟.

- لا يُمكن التّسليم بصِحّة هذه المقُولة على إِطلاقِها، بمعنى أنّ الوثيقة مادّة من المواد التي تمكّنُ المؤرخ من الإلمام بالحَدث التّاريخي، وهى تعَبّر في كُلّ الأحوال عن وجهة نظر كاتبها، وبالتّالي فهي عُرضَة للنّقد، وهذا جُزءٌ أسَاسي من عمل المُؤرّخ، وعندما تُتاح للمُؤرّخ كل الوثائق، يستطيعُ من خِلال عمليّات النّقد ومُقارنة الرّوايات التوصّل إلى أقرب وجهاتِ النظر إلى الحقيقة عند تركيبِ الحدث التّاريخى، والتوصل إلى صُورة مُشابهةٍ لما حدَث بالفعل.

- انتشر في الفترةِ الأخيرة ما يُمكن تسميتهُ «حُمّى كتابة المُذكّرات» التي تبدو عند مُقارنتها مُتناقضة جدًّا في رُؤيتها للأَحْداث، وللزّعيم عبد النّاصر، رغم أنّ أصحابها لا يكفون عن الادّعاء بأنهم كانُوا قريبين من مصَادر صُنع القرار!.

- علميًّا هُناك ثلاثة أنواع من الكِتابات التي تُسمّيها الصّحافة «مُذكرات»: النّوع الأوّل : اليَوميّات التي يكتُبها المعاصرُون للأحداث، النّوع الثّاني: المُذكّرات التي يكتبها الكُتّاب

والمعاصِرُون اعتماداً على يوميّاتهم المُدوّنة عن الأحداث، أمّا النّوع الثّالث: فهو الشّائعُ حالياً، وهو كتابة الذّكريات لا المُذكّرات، والفَارق بين الأنواع الثلاثة ضَروري، لأنّ صاحب الذّكْرَيات عادةً ما يكتبها بعد تقَاعُده أو ابتعادِه عن مراكز التّأثير، وبالتّالي تتّسِم بطابعٍ تبريري، وغالباً ما تختلطُ على كاتِبها الأمور، ويعلم المؤرّخُون المتخصّصُون أنّ اليوميات يكتُبها أصحابها، لا بغرض النّشر، وإنّما بغرض تسجيل الأحداث، بالتالى فإنّ مِصْداقِيّتها أكبر.

وعلى سبيلِ المثال فإنّ ما نُشِر تحت اسم «مُذكّرات سعد زغلُول»، لا يمتُّ إلى المذكراتِ بصلة، وإنّما هى يوميّات كتبها سعد زغلول، لذلك فإنّه يتحدّثُ فيها عن إدمانه للعبِ القِمار ، ويُطلق فيها اللّعنات على أشخاصٍ فاعلين في الحياة السّياسة، وهذه الجَرْأة تميز اليوميّات، ولو أنّ سعد زغلول كتبها بغرضِ النّشر، لكان أكثر تحَفُّظًا لأنه سيَخْشى على صُورته كزعيمٍ سياسي، ومن وجهة نظري: فإنّ كُلّ ما نشر من ذكريات عن يُوليو، يكتسبُ درجةً أقلّ في الأهمية، لأنّ المصداقيّة فيها أقل، وطابعها التبريري واضِح.

وعلى سبيل المثال تبدُو مُذكّرات عبد اللطيف البغدادي «بَاهتةً»، رغم أهمية الأحداث التي عاشَها صاحبها، وذلك لأنّه ظلّ مشْغُولا طوال صَفحاتها بانتقادِ عبد النّاصر وانفراده بصنَاعة القرار، رغم أنّه يعلمُ جيّدًا أنّ عبد الناصر كان ينظرُ إلى نفسه باعتبارِه رئيساً لتنظيمٍ سِري ، وذلك بحُكم بداية الثورة من خِلال تنظيم الضُبّاط الأحرار، ولذلك فقد جمعَ نَاصر كل الخيُوط في يده، وأعتقد أنّ تاريخ الثورة لن يُدرس إلا بالاطّلاع على الأوراق الخاصّة بعبد النّاصر.

- وهل هُناك أوراقٌ خاصّة بعبد الناصر؟!!.

- أعتقدُ ذلك، وهذه الأوراق تنقسمُ إلى مجموعتين: الأُولى أوراق مجلس قِيادة الثّورة، وهي غير مُتاحة حتى أمام اللّجنة التي تتولّى الآن جمع المادة العلمية الخاصّة بمتحفِ مجلس قيادة الثورة، وكل ما تيسّر لهذه اللجنة جمعه عبارَة عن شهَاداتٍ أقربَ إلى «الذّكريات» لكنها لا تُقدّم إجابةً واضحةً عن السؤال الرّئيس: وهُو أين أوراق ثورة يُوليو؟.

أمّا المجموعة الثانية من الأوراق المُهمّة للثورة، فهي الأوراق الخاصة بنَاصر، والتي كانت بحوزَةِ السّيّدِ سَامي شرف، والتي لا يعرفُ عنها أي شيء، وربما كانت لدى هيكل نُسخة

خاصّة من هذه الأوراق، وأنا – كما قُلت – مُندهشٌ، لأنّه لم يُسلِّمها حتى الآن إلى دارِ الوثائق القومية، أمّا على مُستوى الأرشيفات المُهمّة، التي تتضمّن أوراقًا مهمةً بالنسبة للثّورة، وهي غير مُتاحة حتّى للباحثين والمؤرّخين، فهي أرشيفات الرِّئاسة، وأهمُّها أرشيف «سَراي القُبّة » الذي لا يزال مُغْلقًا، وغير مسْمُوح للبَاحثين - إطلاقًا - الاطِّلاع عليه، ولا يتم حتّى الآن إيداع نُسخةٍ من هذه الوثائق في دار الوثائق القومية، رغم أنّ القانُون يُلزم هذه الجهات بإيداعِ نُسخةٍ من وثائقها في دار الوثائق القومية.

وأيُّ باحثٍ مُبتدئ يعرفُ أن كُلّ وثيقة رسميّة كانت تحرجُ من مكتب عبد الناصر، تخرج منها نُسخٌ توجّه إلى جهات وهيئات مُعيّنة، وبطبيعة الحال تختلفُ درجة الوثيقة وسِريتها بحسب أهميتها. ومن الأرشيفَات المُهمّة – أيضًا - بالنِّسْبة لتاريخ الثورة «أرشيفُ الأجْهزة الأَمنيّة»، لأنها لعبت دورًا أساسيًّا في فترة عبد النّاصر، ومعها - أيضًا - أرشيفُ جهَاز الأمن القَومي بمختلف فرُوعه، وأعتقدُ أنه قد آن الأوان للسّماح بالاطِّلاع على هذه الوثَائق، خاصّةً أننا بعد عامين سوف نحتفل بمرُور خمسين عامًا على قيام الثّورة، وهو ما يعني أننا تجاوزنا الحدّ الأقصى من قانُون سِريّة الوثائق، والمطلُوب أن يأمُر الرئيس مُبارك - شخصيًّا - بإيداع نُسخ من هذه الوثائق في دار الوثائق القَوميّة، ليُكتَب تاريخنا بشكلٍ عِلمي.

- تولّيت لفترةٍ طويلة مسئُولية الإشراف العِلمي على مركز وثَائق وتاريخ مِصر المُعاصر ، وهُو مركزٌ عِلمي تابعٌ لدار الكُتب والوثائق القَومية، ألم تكن بحَوزةِ المركز أيّة وثائق مُهمة عن الثّورة؟.

- لا تُوجد في المركز أيّة أوراق تكتسبُ مصداقيّةً عن الثّورة. وهذه كارثةٌ أُخرى.

- ما دامَت الصُّورة على هذا النحو، ما أقربُ المذكّرات إلى الصِّحة فيما يتعلّق بالثّورةِ وأحداثها؟.

من ناحيتي: أعتقدُ أنّ ما كتبة خالد مُحيى الدين في «الآن أتكلّم» من أفضل ما كُتب من النّاحية العِلمية، رغم بُعده عن السُّلطة في فترة مُبكّرة، أمّا الوحيد الذي لم يكتب مُذكّرات رغم أهميّة دوره، فهو كمالُ الدّين حسين، والواضح أنّه كتب مذكرات فعلا، لكنها لم تُنْشر بعد، وقد اتضح ذلك من إجَاباته عن الأسئلة التي وجّهَها له أحمد حمرُوش، ونُشرت في كتاب «ثَورة يوليُو

وعقلُ مِصر» لأنّها إجابات تعكِسُ وعياً شديداً بتفاصيل الأحداث، خاصة أنّ كمال الدّين حسين ظل لفترة طويلة في موقعِ أمين عام مجلس قيَادة الثورة، وأظنُّ أنّ مذكراته لو نُشِرت ستضئ جوانب مُهمةً من الثورة، رغم أنه نفَى بشَكلٍ قاطِع وجودها أمَام بعض الباحثين الذين طلبُوا الاطِّلاع على أوراقه الخاصّة.

- بعضُ الكُتّاب يُطالبُون بوجُود قانُونٍ خاصٍّ ينظِّم عملية الاطِّلاع على الوثائق المُهمّة، إلى أيِّ مدىً يبدو ذلك ضرورياً من خِلال خِبرتك العَمليّة؟.

- في حقيقة الأمر، فإنّه منذ ظهُور قانون إنشاء دار الوثائق القوميّة، ظهرت عدة مُحاولات وقوانين وقراراَت جمهورية حاولت سدّ ثغرات القَانون القديم رقم 356 لسنة 1954، الذي ينظِّمُ عملية الاطِّلاع على الوثائق، وعملَ الدّار بشكلٍ عام، لكنّ الأمر المؤسف - بعيداً عن النُصوص القانونيّة - أنّ القانون القديم منح بعض الجهَات السِّياديّة الحقّ في عدم تسليم ما لديها من الوثائِق باعتبارها «سرية»، لكنّ تلك السِّرية تكون «لمدّة محدُودة» تنتقل بعدها الوثائق إلى الأَرشيفِ القومي للدولة، لأنّ من حقِّ الباحثين الانتفاع بها.

وخلال فترة رئاسة الدكتُور محمُود فهمي حجازي لدارِ الكُتب والوثائق القوميّة، تشكّلت لجنةٌ لإعداد مشروع قانون جديد للمُحافظةِ على الوثائق القوميّة، ومعلُوماتي أنه ينتظرُ العرضَ على مجلس الشّعب، وقد مَنح هذا المشرُوع دار الوثائق القومية السُّلطة اللازمة للسيطرة على الوثائق المُهمّة، لأنّه ركّز على إلزام كل من لديه أوراق ومُذكرات لها صِلة بتاريخ مصر، بتسلِيمها إلى دار الوثائق، وطلبنَا - أيضاً - كلجنةٍ عملية أن تُمنح للدّار سُلطة الضّبطيّة القضَائية، بما في ذلك الأوراق الشّخصيّة والجهات الحُكوميّة.

والحاصِلُ حالياً أنّ الوزارات السِّيادية - كالخارجيّة والدِّفاع - لا تستجيبُ بالقدرِ الكافي، وتلتزمُ بتسليم أوراقها ووثائقها للدّار، وأخيراً قامت وزارة الخارجيّة بتسليم بعض الوثائق إلى الدّار، لكنها جعلت الاطِّلاع عليها محظُوراً إلا بإذنٍ رسمي من الوزارة، كما حظَرت الاطِّلاع على بعض الملفّات التي أودعتها بالدّار نهائيًّا، وإذا كانت هناك اعتباراتٌ «أمنيّة» تحول دون الاطِّلاع على هذه الوثائق، فالاعتبارات تتغيّر باستمرار.

- في الفترةِ الأخيرة طالبَ بعض المهتمين بالتّاريخ والوثائق بتبعية دار الوثائق القومية إلى جهةٍ سياديّة، ولتكُن رئاسة الجمهورية، هل تتضمّن مثل هذه التبعية الحِفاظ على الوثَائق؟.

- هذا النظام معمُولٌ به في كل الدول ذات الأنظمة الرِّئاسيّة، لأنّ تبعية دار الوثائق - أو الأرشيف القومي - لرئاسة الجمهُورية يُعطيها سُلطةً في الاستحواذ على الوثائق المهمة ، ويُلزم بعض الجهات بإيداع ما لديها من وثَائق بالدّار، لكن الأهم حاليًا، هو طريقة حِفظ الوثائق، لأنّها لا تزال طريقة مُتخلّفة عمليًّا، بل إنني لا أُذيع سرًّا إذا قُلت لك إنّ كثيراً من هذه الوثائق قد تعرّض للتلف، بسبب الرُّطوبة. والمطلوبُ - أيضًا إلى جَانب الحِفظ - تصنيفُ هذه الوثائق وفهرستِها عِلميّا لتَسْهيل مُهمّة الباحثين.

- بعضُ الناس ينظرُ إلى الوثائق الأجنبيّة عن الثورةِ بتقديرٍ كبيرٍ يفُوق قيمتها الحقيقة!.

- هي أيضًا تُعبّر عن وجهة نظرِ كاتبها، وبشكلٍ عام فإنّ الوثائق الإنجليزية حتّى عام 1952 تُعطِي صورةً شبه مُتكامِلة عن مِصر من جميع النواحي، وبعد 1952 تقل أهميّتها لصالِح الأرشيف الأَمريكي، حيث بدأت الخارجيّة الأمريكية تهتمُّ بمصرَ بصورةٍ عمليّة في أثناء الحربِ العالمية الثانيَة، وبعدها، ولا تزالُ - طبعًا - تُولى لها نفس الأهمية، بسبب دورها في سياسَات الشّرق الأوسط. ومعلُوماتي تؤكّد أنّ كُلّ ما في الأرشيف الأمريكي من وثائق مُتاح حتّى عام 1969، ما عدَا الوثائق التى تُؤثّر على السّياسَات الأمريكية الحَالية.

- وهل صحيحٌ أنك تقُوم بإعدادِ كتابٍ عن عبد النّاصر اعتماداً على الوثَائق؟.

- هذا صحيحٌ فِعلاً، وآمُل أنْ انتهِي منه عام 2002 لأنّني حاليًا أقُوم بفحصِ الوثائق الأجنبيّة التي حصلَتُ عليها، ومقارنتها بوثائق وشَهاداتٍ أُخرى عن الثّورة التي ينبغي أنْ يُكتبَ تاريخُها من زاويةِ الوعي بأهمِيّتها في تَاريخِ مِصرَ.

كيف تَحرَّر علمُ الآثار المصريَّة من السَّـيطرةِ الأجنبيَّة؟*

لازالت الآثار المصرية القَديمة تخلبُ لُبّ العالم، وتثيرُ اهتمام الرّأيِ العام المعنى بالتُّراث الإنسانى، ولا أدل على ذلك مما شهده صَيفُ هذا العام من مُتابعة عالمية للجهُودِ الأخيرة التى بُذلَت للكشف عن إحدى حُجرات الهرم الأكبر، استُخدِمت فيها أحدث الأسَاليب التقنيّة، ورعَتْها أهمُّ هيئة علميّةٍ دوليّة. ولا عجب أن نسمع أنّ هذا الحدث قد حظيَ بأعلى نسبة مُشاهدة للبثّ التليفزيونى، رغم أنه لم يكْشِف عن جديد مُثير. ورغم أنّ البث تمّ فى غضُون الأيام السابقة على ذكرى كارثة«11 سبتمبر» التى ركّزت عليها آلة الإعلام الدّولى. هذا فضلا عما أثارته التّجربةُ ذاتها، والوسائل المستخدمة فيها من جَدلٍ على الصعيد العلمى بين مُؤيّدٍ ومُعارضٍ، مما يعكسُ مدى «الولع» بالآثَارِ المصرية التى لم تبُح بكل أسرارِها بعد.

أضف إلى ذلك، ما تُخرجه المطابع من كُتبٍ بمختلف اللغات عن الحضَارة المصرية القَديمة، ولعلّنا نذكر العمل المهم الذى وقعَ فى مُجلدين بعنوان: «أثينَا السّوداء» الذى يرجعُ مؤلفه «برنال» أُصول الحضَارة الإغريقيّة إلى الحضَارةِ المصرية القديمة، مُلقيًا أضواءً باهرة على دور «أكاديمية الإسكندرية» (التى نعرفها باسم مَكتبة الإسكندرية) فى بلورة العلُوم والفلسفة فى العصر الهلّينستى وإثرائها، والجذور المعرفيّة عند عُلماء ذلك العصر التى تغوصُ فى أعماق حضَارة مصر القَديمة. وقد أثارت هذه النّظرية . ولازالت . الكثيرَ من الجدل بين المُتخصّصين فى مختلف أرجَاء العالم.

وبمعزلٍ عن «أثينا السّوداء»، بل وقبل صدور الكتاب بما يزيد على عقْدٍ من الزمان، التمسَ دُعاة «النّزعة الإفريقيّة Africanism»، وكذلك الأمريكيُّون السُّود أو«الأمريكيُّون من أَصلٍ إفريقي» كما يطلقُون هُم على أنفسهم. التمسُوا فى الحضَارةِ المصرية القديمة تأصيلا لتوجهاتهم السياسية، باعتبارِ الحضارةِ المصرية القديمة . أُمُّ الحضَارات . إفريقيّة الهوية، عالميّة العطَاء.

ولم تنجُ الحضارة المصرية القديمة من ادّعاء الصهيونية بأنّ لليهود الفضل فى بناء ما تركته تلك الحضارة العظيمة من آثارٍ تقفُ شاهدًا على عبقريّة صُنّاعِهَا، وهم يزعمُون أنّ اليهود

* مجلة وجهات نظر. ديسمبر 2002.

كانوا بُناتها عندما استعْبَدهم المصريُّون قبل أنْ يُبعث مُوسى «لتحريرهم». وزايدَ «مناحِم بيجن» بتلك الفِرية عندما حرص على أنْ يطير فوق الأهرام ليَشْهد «عمل أجداده»، عند حضُوره إلى مصر . لأوّل مرة . لمقابلة الرئيس السّادات بالإسماعيلية، رغم أنّ الأهرام بُنيت قبل ظهُور العَبرانيِّين فى التاريخ بما يزيد على الألفِ عام.

وهكذا أصبح تُراث مصر القديم . وسيظل . يحتلُّ بؤرة اهتمام العَالم، ودليلا على عبقرية المصرى القديم، وقدرته على الإبداع، غير أنّه لقى الإهمال من أحفَادهم قرونًا عديدة، ويرجعُ ذلك الإهمال إلى ظرف تاريخى محدّد، يتّصلُ باعتناق المصريين المسيحيّة، واتخاذها أداةً فى النضال الوطنى ضد حُكمِ الرُّومان، فقد أدّى التحمس للدِّين الجديد والعقيدة الجديدة، إلى نبذِ كل ما اعتبر وثنيًا. وبذلك حدث انقطاعٌ بين ذلك التُّراث القَديم والعقيدة الجَديدة، نبذت فيه المعَابد القديمة، وتعرّضت نقُوشُها للتّشويه، وكذلك بعض تماثيلها، وخاصّةً فى المعابد التى تحولت جوانب منها إلى كنَائس فى صدر المسيحية. وزاد الانقطاع مسَاحةً، فتحول إلى قطيعةٍ عندما استقلّت المسيحيّة المصرية بكنائِسها وأديرتها، وبعُدت عن المعابد القَديمة.

ولكن تلك «القطيعة» مع الآثار القَديمة، لم تكن قطيعةً مع التُّراث الثّقافى المصرى القديم الذى يكْمُن فى الإنسَان ذاته، وليس فى الآثار المُشيدة، تعبيراً عن إبداع ذلك الإنسَان. وتجلّى ذلك فى الموروثِ الثقافى من العَادات والتّقاليد، بل والإطار الإيمانى للمِصرى، قِبطيًّا كان أو مُسْلمًا (وأعنى بذلك ما يُسمّيه عُلماءُ الاجتماع «الدِّينَ الشّعبي»، كما كانت اللغة القِبطية تغترف من منْهَل اللغة المصرية القديمة، لتَفيض . فيما بعد . فى اللّهجة المصْريّة العاميّة من اللغة العَربية.

وإذا كان العَربُ قد أبقوا على الآثار المِصرية القديمة . بعد فتحِ مِصر . فلم يمسُّوها بسوءٍ، ولم يكن لهم موقفٌ مُعَادٍ منها، فيرجع ذلك إلى أنها لم تكن غَريبةً عليهم، فكم كانوا يرونها كلما جَاءُوا مصرَ تجّاراً، وكم رأوا آثاراً أخرى فى الشّام والعِراق وفارس عندما ارْتادُوها - تجّاراً أيضاً - هذا فضلا عن كونها «خَرائب» لا تُقام بها عباداتٌ من أيِّ نوع تُخالف ما جاء بالكِتاب والسُّنة، وهكذا بقيت تلك الآثار تَنْعِي الإِهمالَ حتّى تمّ فكّ طلاسم الكتابة المصرية القديمة (عام 1822) بفضلِ جهود العالم الفَرنسى شَامبليون، ومولدِ علم الآثار المِصْرية (المصريات Egyptology).

ولعلّ القطيعةَ مع ماضى مِصر «الفِرعونى»، وما ترتّب عليها من إهمال للآثار المصرية القَديمة لما يقرُب من تسعة عشر قرناً من الزّمان، كان وراء الآراء المُتغطرسة التى روّج لها من زارُوا مصرَ من الرحالة الأُوروبيّين، والمُشتغلِين بالاسْتِشراق، فأرجعُوا هذا الإهمال للآثار إلى قصُورٍ مُتوارثٍ فى الثقافةِ الإسلامية، التى عدُّوها السببَ الرّئيسى لتخلُّف شعوب الشّرق. ولا يتسع المجال . هُنا . للخوضِ فى هذا الموضُوع الذى يحتاجُ إلى معالجةٍ خاصّة ، ويرتبط بمقُولةِ «صِراع الحضَارات» بحبلٍ سُرّى، واكتفى - هُنا - بالإشارةِ إلى ما جاء بكتابِ اللُّورد كرُومر «مِصر الحديثة» (نُشِر سنة 1907)، وما جَاء بمذكرات رُونالد ستُورس (السِّكرتير الشّرقى بمصرَ، وحَاكم القُدس العَسْكرى زمن الحرب العالميّة الأولي) بعنوان : «توجُّهات Orientations»، (نُشِرت عام 1937) من إشادةٍ بفضلِ «الأُوروبى المتحضِّر » الذى يعى قِيمة هذه الآثار، ويحرص على الحفَاظ عليها كتُراثٍ إنسَانى، إنقاذاً لها من «جهلِ » و«تخلُّف» تلك الشعوب التى لا تُدرك قيمتها، بل يبلُغ الشّطط ببعض كُتّاب الغرب إلى حدِّ إنكار إمكانيّة قيام مثل هذه الشُّعوب «المتخلّفة» ببناء تلك الصُّروح الخالدة، التى تعدُّ من عجَائب الدنيا. من ذلك ما ردّدته بعض الأقلامِ فى ستينيّات القرن العشرين من أنّ بُنَاةَ الأهرام جاءُوا من كوكبٍ آخر!

لكن ذلك لا يعنى أنّ «لا شيء يأتى من الغَربِ يسُرُّ القلب»، وأنّ جميع أهل الغَرب نظروا إلى تُراثنا - وما نتجَ عن تقصيرنا فى رعَايته - تِلك النّظرة السّلبية، فهناك من وضعُوا تراثنا الحضَارى فى موضِعه الصّحيح من خِلال الدِّراسة العِلمية الدّقيقة، وهُناك من اهتمّ - عند تأريخه لعِلم الآثار المصرية - بما بَذل روّادُنا من جهدٍ فى العناية بآثارنا فى مختلف العصُور.

من هُنا تأتى أهميّة كتاب جديد صَدر منذ ثلاثة أَشْهُر عن دارِ نشْرٍ جامعة كاليفُورنيا بالولايات المتحدة حمل عُنوان: «فراعِنةُ من؟: الآثارُ والمتاحف والهويّة الوطنيّة المصرية من نابليُون حتى الحرب العالمية الأُولي»، ليسدّ فراغاً فى الدِّراسَات التّاريخيّة الخاصّة بتاريخ العلُوم ، وتاريخ عِلم المِصريّات على وجه الخصُوص، وهو مجالٌ ندر التّأليف فيه عمُوماً، وغاب التأليفُ فيه عندنَا.

ومؤلف الكتاب هو الصّديق دُونالد مالكُولم ريد Donald Malcolm Ried أُستاذ التاريخ بجامعة ولاية جُورجيا بالولايات المُتحدة الأمريكية، وتخصّص منذ ما يزيد على ربعِ القرن

فى تاريخ الثّقافة العربية الحَديثة، بدأه بكتاب عن فَرح أنطُون وريادته للعَلمانيّة (نُشر عام 1975)، وثنّى بكتابٍ عن «المُحَامين والسياسة فى العالم العربى 1880 . 1960» (نُشِر عام 1981)، وكان كتابه الثّالث عن «جامعة القَاهرة وصناعة مِصر الحديثة» (نُشِر عام 1990) وصَدرت ترجمته العربية عن المجْلِس الأعلى للثّقافة (المشرُوع القومى للتّرجمة) عام 2001 ، والكتاب الذى بين أيدينا هُو عمله الرّابع المهم الذى شُغِل بإعداده . فيما أعلم . فى السّنوات العشر الأخِيرة، وقضى بالقَاهرة عامين مُتفرّقين فى 1988 و1999 عكف خلالهما على جمعِ مادّته العِلمية، حتى استطاع أنْ يُقدّم للأوساط العِلميّة هذا الكتاب المُهم الذى ينفردُ به فى التّأريخ لعلم المصريّات. ولم يثبت دُونالد ريد . بهذا الكتاب . تميُّزه بين المؤرّخين الغربيين المتخصّصين فى تاريخ مصر فحَسب، بل أثبت تميُّزه كمصوّرٍ ينافس المُصوّرين المُحترفين ، فالكثير من الصُّور التى وردت فى الكتاب كانت من عَملِه، وهى على درجة عالية من المُسْتوى الحِرفى.

لقد سَار علم الآثار . كما يُلاحظ المؤلف . مع الامبريالية والهيمنة الغَربية يداً بيدٍ، فهناك من عُلماء الغرب، ورحّالته، وقناصله فى مصرَ وغيرها من البلاد التى كانت تخضعُ للدّولة العثمانية، من كانوا يرون أنّ أهل البلاد لا حقّ لهُم فى تلك الآثار التى يتمُّ العثور عليها، فهم لا يقدّرُون قيمتها، ولا يعنيهم من أَمْرها إلا ما قد يُدرُّه عليهم بيعُها من مال، والأَوْلى بها الأُوروبيُّون الذين يفردون لها الأماكن اللائقة بها فى متاحفهم باعتبارِها تُراث الإنسانية، فلا عَلاقة للمِصريين أو العِراقيين أو الفَلسطينيين (المُتخلّفين) بما يتم العثور عليه من آثار فى بِلادهم، فهى تخصُّ حضاراتٍ أرقى، لا يمتُّ إليها أُولئك (الهَمجُ) بصِلة.

من هذه المقُولة التى ردّدها المؤلف - غير مرّة - فى فصُول كتابه القَيّم، كان انطلاقه لتَأليف الكتاب لدَحضِها، مُتّخِذاً من حالة مصرَ ومن عِلم المصريات مَدخلاً للدّراسة، فيبدأ . للوهلة الأولى . بتلك الفِرية التى كادت أن تصبح حقيقة مُسَلّمة فى الثقافة الغربية، بل كانت كذلك - على أقلّ تقدير - فى القَرن التاسع عشر. فيعدّد دونالد مالكُولم ريد كُتّاب الخطط الذين ذكرُوا الآثار المصرية، وقدّمُوا وصفاً لها فى العصر الذى كتبُوا فيه قبل القَرن التاسع عَشر بعدّة قُرون، ولكنه يُلقى المزيد من الضّوء على اهتمام الشّيخ عبدالرحمن الجبرتى، ورفاعة رافع الطهطاوى، وعلى باشا مُبارك، لا بالآثارِ وحدها، ولكن بتاريخِ مصر القديم، وبيّن ما تدلُّ

عليه كتاباتهم من وعيٍ بالقيمة التاريخية لما يقع على أرض مصرَ من شواهد أثرية تدل على تُراثها الحضارى العريق.

ومن ثم يصبح اتهام المصريين خصُوصاً، والعرب عموماً بعدم إدراك القيمة التاريخية للحضارات القديمة التى قَامت فى بلادهم مُجرد مبرر . من وجهةِ نظر المؤلف . لاستلابِ المصريين آثارهم الثّمينة لتعمُر بها متاحف أُوروبا، وتزدان ميَادينها بالمسلات المصرية.

وإذا كان النصف الثانى من القرن التاسع عشر يُمثّل عصر نضج الثورة الصناعية فى أُوروبا، الذى شهد هيمنةَ غرب أورُوبا على الأسواقِ العالمية لتصريف بضَائعها واستثمارِ فائض رُؤوس أموالها، وضمان الحصول على المواد الخَام اللازمة للصناعة بأبخسِ الأثمان، فهو العَصر الذى لعب فيه الأُوروبيُّون الدور الرّئيس فى وضعِ أُسس «عِلم المصريات» وفى إرساء دعَائم علم الآثار والعناية بها، وإقامة المتاحِف فى مصر. ففيما بين عامى 1858 و1908 سيطرَ الأوروبيُّون على الإدارة التى عُنِيت بالآثار، وعلى المتاحف التاريخيّة الأربعة التى أُقيمت خلال تلك الفترة: المتحف المصرى (الأنتِيكخَانة) الخاص بتاريخ مِصر فى العَصر الفِرعونى، والمتحفُ اليونانى - الرُّومانى بالإسكندريّة، والمتحف القبطى بمِصر القَديمة، ومتحف الفن العَربى (الذى عُرِفَ بمتحف الفنّ الإسلامى فيما بعد). وهكذا سيطرَ الأُوروبيُّون على الآثارِ المصرية فى الوقت نفسه الذى كانوا يُحْكِمُون فيه السيطرة على مصرَ ذاتها من خلالِ الهيمنةِ على اقتصادها وماليّتها ثم احتلالها.

لقد عَرف المصريُّون علم الآثار عن طريق الأُوروبيين، ولكنهم ما لبثُوا أن عملوا على امتلاكِ ناصيته، وتوظيفه لخدمة أمَانيهم الوطنيّة، وإذا كان سَعيد باشا هو أوّل من أنشأ متحفًا للآثَار الفِرعَونيّة عام 1858، وإدارة للآثار رأسَهُما معًا مَاريت بك الفَرنسى، فقد أسّس الخديوى إِسْماعيل عام 1869 أوّل مدرسة مِصرية عُليَا لدراسة المصريّات عُرفت باسم «مدرسة اللّسَان المصرى القَديم» تولى «نظَارتها» عالمُ الآثار الألمانى هنريش برُوجش ، والتحق بالمدرسة عَشرة من الطُّلاب المصريين الذين اختيرُوا من بين المتفوقين فى اللُّغةِ الفَرنسية، باعتبارها لُغة التدريس بالمدرسَة، وقد درس أولئك التّلاميذ الكتابة المصرية القَديمة واللُّغة القبطية، إضَافة إلى الألمانية والإنجليزية، وتَاريخ مصر القَديم، وأُصول عِلم الآثار . وإضَافةً إلى إدارته لهذه المدرسَة، وتكوينه للطُّلاب المصريين، قام هنريش برُوجش بإلقاء

مُحاضرات فى تاريخ مِصرَ القديم بدارِ العُلوم، كان يُلقيها بالفرنسية، ويترجمها أحدُ تلاميذه أو مُعاونيه إلى العَربية، ونشر بعضَها بمجلة «رَوضةِ المدارِس المصرية» التى رأس رفَاعة الطّهطاوى تحريرها. كذلك نشر برُوجش جَدولا بملوك مِصر القُدامى، ومقالات فى أصُول الكتابة المصرية القديمة بالمجلّة نفسها، مما أتاح فرصةً نشر المعرفة بالمِصريات وتاريخ مِصرَ القديم لأوّل مرّة باللُّغة العربية. وتدرّب الطُّلاب بمدرسة «اللِّسان المصرى القَديم» على الحفْريّات الأثريّة فى الصّعيد.

وفى عام 1872 تخرّج فى أوّل مدرسة للآثار المصرية سبعةُ طلابٍ كان على رأسِهم أحمد كمال (الذى أصبح أوّل عالم مصريات مِصرى فيما بعد). ولكن مَارييت باشا مدير الآثار رفضَ قبُولهم للعمل بإدَارة الآثار خشيةَ أن يؤدّى وجودهم فيها إلى إنهاء الوجُود الأُوروبى - خاصّة الفَرنسي - بالإدارة. وكان قد بَدأ يُضايق الطُّلاب منذ افتتاح المدرَسة، فأصدر أوامرَهُ لموظفى المتحف بمنعِ الطُّلاب من نسْخِ النُّصوص المِصرية القديمة. ولمّا لم يجد أُولئك الخرّيجُون مكانًا لهم فى مجال الآثار عُيِّنُوا مُدرّسين ومُترجمين للُّغتين الفَرنسية والألمانية . وهكذا بدّدت السيطرة الأُوروبية على إدارة الآثَار الجهُود التى بذلها إِسْماعيل لإعداد أوّل أثريين مِصريين، فقد أُغْلِقت مدرسة «اللِّسان المصرى القديم» فى السّنة التى تخرّج فيها أُولئك الطُّلاب السّبعة نفسها.

ورغم ذلك أثمرت جهُود المدرسة وناظِرُها - وما نشَرته مجلّة «رَوْضةُ المدارِس المصرية » من مُحاضرات الدكتور برُوجش فى دار العُلوم، وغيرها من المقَالات والدِّراسات التى نُشرت مُترجمةً إلى العربية، أو كتبها بعض طُلاب المدرسة - فى نشرِ الوعى بتاريخ مِصر القديم بين المُتعلّمين ورجال السِّياسة، وتجلّى ذلك فى الخطاب السياسى والثّقافى الذى تغنّى بمجدِ مصر القديم، سَواء كان ذلك فى كتَابات رفاعة الطّهطاوى، وعلى مُبارك، وميخائيل عبد السيِّد، أو فى أحاديث السيد جمَال الدين الأفغَانى، وأحمد عُرابي، وعبدالله النّديم، أو فى تصميم الجنَاح المصرى فى معَارض لندن وباريس والولايات المتحدة على النّسقِ الفرعونى، أو فى اتخاذ الأهرام وأبى الهَول رمزًا لمصر على طَوابع البريد وغيرها، واتخاذ «الأهرام» اسمًا لأبرز الصحف التى صَدرت فى الرُّبع الأخير من القَرن التاسع عشر. هذا الوعى بالتراث المصرى القديم ما كَان ليتحقّق لولا ذلك الدّور البارز الذى لعبته أوّلُ مدرسة للمِصريات «مدرسة

اللسان المِصرى القديم» . رغم قِصر عَهْدها . وسَاهمت فى نشره أهمُّ مجلة ثقافية مِصرية «رَوْضةُ المدارِس».

وساهمَ الأجانبُ المقيمُون فى مصر . أيضاً . فى ذيوعِ الاهتمام بالتُّراث المصرى القَديم، ففى عام 1859 أَسّسَت مجمُوعةٌ من نُخبةِ الجاليات الأجنبية فى مصر «المجْمَع المِصري» بالإسكندرية، حيث كان الوجُود الأجنبي بها كثيفاً. وجاء إنشاء «المجْمع المصري» مُصَاحباً للبدء فى أعمال حفرِ قناة السُّويس، وقد كانت ذكريات «المجْمعِ العِلمى المصري» الذى أقامه نابليُون بُونابرت فى مصرَ أيام الحملة الفَرنسية، حاضرةً فى أذهانِ مؤسِّسي المجمع المِصرى، فأرادوا إحياءَه تحت رعاية الوالى محمّد سَعيد باشا، ولكن ليُصبح اهتمامه مُركّزاً على الآثار المصريّة والتُّراث المصرى القديم. وتعاقَب على رئاسته (فيما بعد 1861 . 1917) أربعةُ فَرنسيِّين، ثم خلفهم يعقُوب باشا أَرْتين وكيل نِظَارة المعَارِف، وضمّ المجمعُ فى عُضويّته - بالإضَافة إلى الفَرنسيِّين - انجِليز، وإيطاليِّين وألمان، وكانت اللُّغات الأربع لُغات مُعتمدةً لمنشُورات المَجْمَع ومُحاضراته، بينما كانت الفرنسية لغة مجلس الإدارة، وحدد المجمع هدفه بالعمل على «إحياء المعارف القديمة على ضفاف النيل، تلك المعارف التى تعود إليها عظمة مصر القديمة مهد الآداب والعلوم والفنون». وقد انتقل «المجمع المصري» إلى القاهرة عام 1880.

ورغم أن الأجانب كانوا يمثلون أغلبية أعضاء «المجمع المصري» فقد وجدت نخبة العلماء المصريين لنفسها مكانًا بين الأعضاء، وكان على رأس تلك النخبة رفاعة الطهطاوى، وإلى جانبه على باشا مبارك ومحمود الفلكى (الذى كان العضو المصرى الوحيد بمجلس الإدارة).

وتجلى اهتمام «المجمع المصري» بالآثار المصرية من اختيار ماريت نائبًا للرئيس، وغلبة الموضوعات الأثرية على محاضرات المجمع ومنشوراته، فألقى ماريت ومحمود الفلكى محاضرات حول تاريخ مصر القديم، وقدم الفلكى دراسةً لفرع النيل الكانوبى الذى كان يصل فرع رشيد بالإسكندرية. وقد نُشرت دراسات الفلكى بالفرنسية فى عدد من الدوريات العلمية الأوروبية الشهيرة عندئذ، وانضم أحمد كمال (أول عالم آثار مصري) إلى المجمع عام 1904.

كذلك اهتمت «الجمعية الجغرافية الخديوية» التى أسسها الخديو إسماعيل عام 1875، اهتماماً جزئياً بالآثار المصرية القديمة. وكانت تلك الجمعية تضم فى عضويتها أغلبية من الأجانب الممثلين للجاليات الموجودة . عندئذ . بمصر، على نحو ما رأينا فى «المجمع المصري» ولكن تميزت «الجمعية الجغرافية الخديوية» بوجود أعضاء أمريكيين من الضباط الذين عملوا فى قيادة الجيش المصرى فى عهد الخديو إسماعيل.

ويربط المؤلف بين اشتراك مصر فى المعارض الدولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ورواج حركة السياحة الأوروبية والأمريكية المتجهة إلى مصر لمشاهدة الآثار المصرية، ويلفت المؤلف الأنظار إلى مواكبة الاهتمام بزيارة مصر مع بدء حركة السياحة الأوروبية الخارجية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حيث نضجت مرحلة الرأسمالية الصناعية، واتسع نطاق الطبقة الوسطى ذات الدخول الكبيرة، وزاد ميلها إلى الاستمتاع بجانبٍ من فائض مدخراتها فى السياحة الخارجية، وخاصّةً زيارة مصر وفلسطين، حيث مهد الحضارة القديمة، ومسرح الأحداث التى سجلها الكتاب المقدس.

فقد جاء اشتراك مصر فى «المعرض الصناعى الدولى الكبير» الذى أقيم بلندن عام 1851 بجناح صمم على الطراز الفرعونى، مثيراً لاهتمام الأوروبيين والأمريكيين الذين جاءوا لزيارة أول معرض دولى يقام فى العالم، وبهرتهم مظاهر الحضارة المصرية القديمة التى عبر عنها «الجناح المصري»، وحدث الأثر نفسه عندما اشتركت مصر فى «المعرض الدولي» الذى أقيم فى باريس عام 1855، وكذلك عام 1867، خاصة أن المعرض الأخير شهد جناحاً مصرياً متميزاً عبر عن التراث المصرى القديم ببعديه الفرعونى والإسلامى.

وبعد أن كان قدوم الأجانب إلى مصر قَصْراً على الرحالة والمغامرين، وأعضاء البعثات التى جاءت إلى مصر بقصد جمع الآثار للإتجار بها فى أوروبا، أو لحساب المتاحف الأوروبية ، شهدت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قدوم الأفواج السياحية التى نظمها بيت سياحي بريطاني ما لبث أن اكتسب شهرة عالمية كأول مشروع يعرفه العالم فى هذا المجال ، ونعنى به «توماس كوك وولده» الذى بدأ نشاطه عام 1841 بتنظيم رحلات داخلية بالقطار من وسط انجلترا إلى لندن، واتسع نشاطه مع إقامة «المعرض الصناعى الكبير» عام 1851 ،

فزادت رحلاته الداخلية إلى لندن لمشاهدة المعرض، ثم نظم رحلات خارجية . لأول مرة . لزيارة معرض باريس 1855، وكذلك رحلات لزيارة جبال الألب وإيطاليا.

وجاء تنظيم توماس كوك للرحلات السياحية إلى مصر ليحول هذا البيت السياحى إلى مشروع دولي كبير ربط أوروبا وأمريكا بمصر من خلال الرحلات السياحية التى قام بتنظيمها مُستخدماً السفن البخارية، ومبتدعاً خطوط البواخر النيلية، ومشجّعاً ومشاركاً فى إقامة الفنادق لإقامة السياح بالأقصر وأسوان والقاهرة، ثم جاء امتداد الخطوط الحديدية إلى أسوان قبيل نهاية القرن ليساعد على اختزال زمن الرحلة، ومن ثم تخفيض الكُلفة الماديّة، وزيادة أعداد الرحلات السياحية المتجهة إلى مصر. وهكذا صنع «تُوماس كُوك وولده» إمبراطورية سياحية كبرى ظلت تسيطر على هذا المجال كبيت عائلى حتى تم بيعها لشركة «عربات النّوم الدولية» لتتحول بذلك إلى شركة مساهمة عالمية عام 1926.

ويرتبط بظاهرة السياحة الخارجية التى كان الاهتمام بالآثار المصرية وراء قيامها وتطورها، ظهور نوع من المطبوعات لم يكن معروفاً من قبل، وهو «دليل السائح» الذى حمل بالإنجليزية اسم «كتاب اليد Hand Book» وبالفرنسية اسم كتاب الجيب «Livre de Poche»، ففى ثلاثينيّات القرن التاسع عشر؛ طُبع أول دليل سائح لمصر باللغة الإنجليزية، وآخر بالفرنسية، وازداد العدد فى الستينيات من القرن نفسه ليصبح أربعة بالإنجليزية وثمانية بالفرنسية، وظهر أول دليل بالإيطالية فى الستينيات، وبالألمانية فى السبعينيات، وعند نهاية القرن التاسع عشر، بلغ عدد أدلة السائح المنشورة بالإنجليزية 31 دليلاً، وبالفرنسية 15 دليلاً ، وبالألمانية تسعة أدلة، وبالروسية دليل واحد.

وهكذا صاحب ظاهرة الاهتمام بالسياحة الخارجية - التى استقطبتها مصر - ظهور صناعة الأدلة السياحية المطبوعة وتطورها، والتى أصبحت عند نهاية القرن التاسع عشر تتنافس مع بعضها بعضاً من حيث تنوع المعلومات التى تهم السائح لا عن الآثار المهمة وحدها، وإنّما عن مصر ذاتها تاريخاً ومُناخاً ومجتمعاً، إلى غير ذلك من معلومات، وكذلك بما تقدمه للسائح من خرائط ورسوم وصور إيضاحية، كذلك ارتبط بظاهرة السياحة الخارجية رواج اللوحات المرسومة باليد لمناظر من مصر كان يرسمها بعض السياح الأُوروبيين، ثم يطبعونها ويبيعونها فى بلادهم أو يصدِّرونها إلى مصر لتباع للسّائحين. ومع ظهور التصوير

الفوتوغرافى عند منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تظهر صناعة طبع الصور التى تعبر عن الآثار المصرية ومظاهر الحياة فى مصر، وأتاح ذلك ظهور «البطاقات البريدية Post Card» التى تحمل صوراً من مصر، ويرسلها السّائح إلى أصدقائه من مصر بالبريد، وكان ذلك فى التسعينيات من القرن التاسع عشر.

ولم تكن زيارة المواقع الأثرية وحدها على جدول زيارات الأفواج السياحية الأوروبية والأمريكية التى كان يجلبها «توماس كوك وولده» إلى مصر، بل كانت زيارة المتحف المصرى بالقاهرة من أهم المواقع التى تتجه إليها أفواج السائحين، وكان المتحف قد أقيم. على نحو ما رأينا . عام 1858 فى عهد سعيد باشا على شاطئ النيل عند بولاق (وهو الموقع الذى يقع الآن بين مبنى التليفزيون ومبنى وزارة الخارجية على كورنيش النيل). وكان اختيار الموقع يهدف إلى تيسير نقل الآثار التى ترد من الصعيد على المراكب النيلية، واشتمل المبنى على «مصلحة الأنتيكخانة» (التى كانت تابعة لنظارة الأشغال العمُومية)، وصالات عرض التحف الأثرية، ومقر إقامة مدير الآثار.

ولكن ما لبث المكان أن ضاق بمقتنياته وزواره، فتم نقل المتحف فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل إلى قصر الحرَمْلِك بالجيزة (وكان يقع على مشارف حديقة الأُورمان)، واستمر هناك حتى أقيم له مبنى خاص بميدان الخديوى إسماعيل (التحرير الآن). وهوالمبنى الحالى الذى افتتح فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى عام 1902، وينوء الآن بما يحتويه من آثار بعد قرن من الزمان دون أن تسعى الحكومات المتعاقبة إلى التفكير فى إقامة متحف آخر إلا فى السنوات الأخيرة، ولم يتجاوز الأمر حدود التفكير بعد!!

وظلت الآثار الفرعونية وحدها موضع الاهتمام حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الاهتمام بالآثار اليونانية . الرومانية وكذلك الآثار العربية (الإسلامية) لتضاف بذلك نواة لمتحفين آخرين لهذين العصرين، وجاء الاهتمام بالعصر القبطى متأخِّراً (فى أوائل القرن العشرين)، وأسفر ذلك الاهتمام عن إقامة المتحف القبطى، لتكتمل بذلك دور العرض المتحفى للآثار المصرية على مر العصور.

جاء الاهتمام بالعصر اليونانى . الرومانى من خلال البحث فى تاريخ مدينة الإسكندرية ، ويعود إلى العالم المصرى محمود الفلكى فضل ريادة الحفائر الأثرية بالإسكندرية (عام 1865 . 1866) بهدف التحقق من بعض مواقع الإسكندرية القديمة، ونشر خريطة الإسكندرية القديمة محقّقةً فى مجلة المجمع العلمى المصرى (1868 . 1869) مع تقرير بنتائج الحفائر ، وقد نُشِر أيضاً بكوبنهاجن، وقد استفاد محمود الفلكى من خبرته كمهندس فى تحديد مواقع الحفر وتنفيذه فى وقت لم يكن قد عُرفت فيه . بعد . الأصول العلمية والفنية لتنفيذ الحفائر الأثرية ، ومن ثم كان عمل محمود الفلكى مُبتكراً فى هذا المجال، ولم يتابع أحدٌ بعده الحفر بالإسكندرية بشكل علمى منظم حتى نهاية ذلك القرن.

وفى 1891أسّس بعض الإيطاليين والإنجليز بالإسكندرية «الجمعية الأثينية»، ونجحت الجمعية فى إقناع المجلس البلدى بالإسكندرية باتخاذ قرار بإنشاء المتحف اليونانى . الرومانى، ومكتبة البلدية، ووافقت الحكومة على القرار بعد تردُّد لبعض الوقت، على أن يخضع المتحف لإشراف مصلحة الآثار المصرية، وتتحمل البلدية نفقات إقامته» وتأسست «جمعية آثار الإسكندرية» عام 1893 لترعى إقامة المتحف دون أن يكون بين أعضائها مصريٌ واحد، بل ضمت نخبة الجاليات الأجنبية بالمدينة من المثقفين ورجال الأعمال ، ونجحت الجمعية فى إقامة المتحف اليوناني - الروماني عام 1897. وظلت إدارة المتحف بأيدي الإيطاليين حتى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين، على حين ظلت إدارة «المتحف المصري» بأيدي الفرنسيين حتى ذلك التاريخ أيضاً.

واستطاعت «جمعية آثار الإسكندرية» أن تجمع أموالا كونت «صندوق الاكتشافات المصرية» تم الإنفاق منه على الحفائر الأثرية المتعلقة بالعصر اليوناني . الروماني، وشراء التُحف لعرضها بالمتحف، وكذلك أوراق البردى اليونانية التى تم جمعها من خلال الحفائر.

أما عن الآثار الإسلامية، فيعود الاهتمام بها إلى «لجنة حفظ الآثار العربية» التى شكلها الخديوى إسماعيل عام 1869 بناء على اقتراح من مهندس نمساوى (أوجست سالزمان) لترميم مسجد الظاهر بيبرس، ولكن الأمر لم يتجاوز حد صدور القرار بتشكيل اللجنة، ولم يتم دعوتها للانعقاد حتى نهاية عهد إسماعيل، وفى ديسمبر 1881 أعاد الخديوى توفيق تشكيل اللجنة من شخصيات أجنبية: إنجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان، وكانت اللغة المستخدمة فى

أعمال اللجنة هى اللغة الفرنسية، وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها فى فبراير 1882، ثم تعطلت أعمالها بسبب حوادث الثورة المصرية، ووقوع الاحتلال البريطانى لمصر، فاجتمعت فى ديسمبر 1882 برئاسة ناظر الأوقاف محمد زكى باشا، والذى أصبحت اللجنة تتبع وزارته.

وظل عمل اللجنة قَصْراً على النظر فى ترميم المساجد القديمة التاريخية فى حدود الميزانية الفقيرة التى ظلت فى حدود ما يقل قليلا عن أربعة آلاف جنيه سنوياً، حتى عام 1896 عندما قفزت الميزانية المخصصة لها إلى عشرين ألفاً من الجنيهات. ولم يتجاوز ما تم إنفاقه على ترميم الآثار الإسلامية حتى عام 1906 (أى بعد ربع قرن من إنشاء اللجنة) 205 آلاف من الجنيهات.

وتولت لجنة «حفظ الآثار العربية» إقامة «متحف الفن العربي» عام 1884 فى فناء مسجد الحاكم بأمر الله، حيث تكدست التحف المجموعة من هنا وهناك دون اتباع لأساليب العرض المتحفى، ودون أن يكون هناك خبراء بالفن العربى (الإسلامي) بذلك المتحف، ولم تهتم كتب «الدليل السياحي» الخاصة بمصر بذكر ذلك المتحف إلا نادراً، وفى عام 1898 تم رصد اعتماد لبناء مبنى بباب الخلق يضم دار الكتب الخديوية ومتحف الفن العربى معاً. حيث تم افتتاح المتحف عام 1903، ويعرف الآن بمتحف الفن الإسلامي.

وجاء الاهتمام بإقامة «المتحف القبطي» بمبادرة شخصية من مُرقص سميكة . أحد أعيان الأقباط . الذى راعه ما تتعرض له التحف القبطية من ضياع، فأخذ على عاتقه مهمة جمعها ، والدعوة لإقامة متحف للفن القبطى للحفاظ عليها، وكان مرقص سميكة قد سعى لمد اختصاص «لجنة حفظ الآثار العربية» ليشمل ترميم الكنائس والأديرة التاريخية، وهو ما كان محل اعتراض البابا كيرلس الخامس.

وفى 1896 تم تعديل تشكيل اللجنة لينضم إليها عضوان من الأقباط، وتم رصد اعتماد لترميم الكنيسة المعلقة. ولكن كيرلس الخامس ظل معترضاً على تدخل اللجنة فى أعمال ترميم الكنائس باعتباره أمراً يخص الكنيسة وحدها، وأخيراً وافق البابا على ترميم الكنيسة المعلقة عام 1906 (وهو العام الذى أصبح فيه مرقص سميكة عضواً باللجنة)، كما وافق على إقامة «متحف قبطي» عام 1908 مقابل مساندة مرقص سميكة له فى مُواجهة دعاوى الإصلاح التى

تبنّاها المجلس الملِّى للأقباط الأرثُوذُكس. واشترط أن يكون «المتحف القبطي» تابعاً للكنيسة، وتم افتتاح المتحف القبطى عام 1914.

وقد حرص دونالد مالكولم ريد فى هذا الكتاب «فراعنة من؟» على أن يؤرخ لرواد علم الآثار المصريين ممن مارسوا العمل الأثرى ليدحض مقولة أن علم الآثار علم غربى لا شأن لأهل الشرق به. وهكذا رأيناه يحرص على تسجيل اهتمام الكُتّاب المصريين بالآثار، ويلقى الضوء على الوعى بتاريخ مصر القديم وتراثها الحضارى عند المصريين، كما سجل فضل محمود الفلكى فى ريادة الحفائر الأثرية فى الإسكندرية - على نحو ما رأينا - ولكنه أفرد مساحة أوسع من دراسته لثلاثة من رواد العمل الأثرى المصريين: أحمد كمال، وعلى بهجت ، ومُرقص سميكة (باعتباره صاحب فكرة المتحف القبطي).

كان أحمد كمال أبرز الخريجين السبعة لمدرسة «اللسان المصرى القديم» الذين حال ماريت بك دون تعيينهم بمصلحة الآثار حتى لا يؤدى وجودهم إلى تمصير العمل بالآثار، مما يضر بالوجود الفرنسى خاصّةً والأوروبى عامّةً بتلك المصلحة، وقد ظل ماريت فى منصبه حتى مات عام 1881، وخلفه ماسبيرو «Maspero» الذى كان أكثر مرونةً وأقل تعصُّبًا منه . وإضافةً إلى كشوفه وأعماله الأثرية، كان له فضل صدور قانون الآثار عام 1883، الذى اعتبر الآثار ملكًا للدولة، ووضع ضَوابط الحفاظ عليها، ولكن استمرت تبعية الآثار لوزارة الأشغال العمومية حتى عام 1929 عندما انتقلت تبعيتها إلى وزارة المعارف.

ورغم اضطرار أحمد كمال إلى العمل كمدرس للغتين الفرنسية والألمانية بالمدارس بعد تخرجه من «مدرسة اللسان المصرى القديم» ظل يتطلع إلى العمل بالآثار، ولم يستطع الحصول على وظيفة مترجم بالمتحف المصرى إلا بوساطة مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء (1881)، وسرعان ما أثبت أحمد كمال كفاءته للعمل كأثرى، وأسند إليه ماسبيرُو مهمة إدارة مدرسة صغيرة أقيمت بالمتحف لتعليم خمسة من المصريين علم المصريات ، وكان أحمد كمال يتولى تدريس الكتابة المصرية القديمة، واللغة الفرنسية والتاريخ براتب قدره ثمانية جنيهات شهريا، وعاونه ثلاثة من المدرسين المصريين لتدريس اللغة العربية والرياضيات والجغرافيا.

وفى أبريل 1882 أضاف ناظر الأشغال العمومية عشرة طلاب آخرين إلى المدرسة من أبناء الأعيان كان من بينهم أربعة من الأقباط. وفى عام 1885 تم تخريج طلاب المدرسة المصرية الثانية لعلم المصريات، ولم يجد ماسبيرُو سبيلا لتعيينهم كمُفتّشين للآثار إلا بإلغاء المدرسة ، وتحويل اعتماداتها المالية لتمويل الوظائف التى عين عليها الخريجون.

وفى 1891 أصبح أحمد كمال أمِينًا مساعداً للمتحف المصرى، وظل أحمد كمال يراقب الأجانب الأقل كفاءةً يتخطُّونه إلى منصب أمين المتحف حتى عام 1914، ولم يستجب أحد لشكواه المتكررة من التحيُّز للأجانب على حساب المصريين. ورغم ذلك كان أحمد كمال محل تقدير ماسبيرُو (الأدبي)، فأشركه معه ضمن لجنة من علماء الآثار فى أوروبا للمشاركة فى إعداد كتالوج الآثار المصرية الذى نشر بالفرنسية والإنجليزية والعربية. كما أصبح أحمد كمال عضواً بالمجمع المصرى عام 1903. وقام بتدريس تاريخ مصر القديم بالجامعة المصرية عند تأسيسها عام 1908، وأقنع وزارة المعارف بإنشاء قسم لعلم المصريات بمدرسة المعلِّمين العُليَا عام 1910، تخرجت أول دفعة منه (عشرة طلاب) عام 1912، وساهم أحمد كمال وتلاميذه فى الحفائر التى تمت حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وكتب عدداً من الكتب، ونشر 21 تقريراً عن الحفائر بالفرنسية فى مجلة المجمع العلمى ومجلة الجمعية الجغرافية الخديوية.

أما على بهجت (رائد علم الآثار الإسلامية) فقد كان موظّفًا بديوان وزارة المعارف، ونقل عام 1900 إلى «لجنة حفظ الآثار العربية» لإنقاذه من دانلوب (مستشار الوزارة) بوساطة يعقوب أرتين باشا (وكيل الوزارة). وفى عام 1902 عين أمينًا مساعداً بمتحف الفن العربى، وظل (كصاحبه أحمد كمال) دون ترقية حتى عام 1914 بسبب تفضيل الأجانب على المصريين رغم قلّة كفاءتهم، وقداستطاع عام 1912 أن يدير حفائر الفسطاط بكفاءة كبيرة جعلته رائداً للآثار الإسلامية، وأصبح أول أمين مصرى للمتحف الإسلامى عام 1914، ولكن أمانة المتحف انتقلت إلى الأورُوبيين مرة أخرى بعد وفاته (عام 1924).

وخلال تتبعه لتاريخ علم الآثار المصرية والمتاحف من حملة نابليون بونابرت حتى عام 1914، لم يسقط المؤلف من اعتباره التطور العلمى والمعرفى والثقافى فى مصر القرن التاسع عشر، بل اتخذ منه إطاراً عاماً لدراسة موضوعه الأساسى، فرسم للقارئ معالم النهضة

العلمية والثقافية التى صاحبت مشروع محمّد على من إقامة نظام التعليم الحديث إلى حركة الترجمة إلى الاتصال المعرفى بالحضارة الأوروبية الحديثة، كذلك وضع بين يدى القارئ العلاقة بين التطورات التى شهدتها مصر فى عهد الخديوى إسماعيل، ومشروعه الثقافى الشامل الذى تولى صياغته على مبارك بمساعدة رفاعة الطهطاوى. كما لم يفصل المؤلف بين الاهتمام بالآثار من جانب الأجانب والموجة الإمبريالية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر التى استهدفت فتح الأسواق لاستثمار فائض رُؤوس الأموال وتصريف الإنتاج، وسعت إلى حماية مصالحها من خلال الهيمنة السياسية على مصر.

وهو إذ يتحدث عن محاولات الأجانب إبعاد المصريين عن ميدان الآثار، يضع أمام القارئ صورة الصراع الذى دار بين المصريين والأجانب من أجل تحرير بلادهم من الهيمنة الأجنبية، ويعالج العلاقة بين الرواد مثل: أحمد كمال وعلى بهجت والأجانب فى سياق العمل الوطنى الذى يهدف إلى الحفاظ على الهوية المصرية، ويحرص فى خاتمة الكتاب على أن يلقى الضوء على ما حدث لعلم الآثار من تطورات بعدما ملكت مصر أمرها بيدها، وما تركته الكشوف الأثرية المهمة (مثل اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون) من آثار إيجابية على الحركة الوطنية المصرية.

لقد سبق للمؤلف أن قدم تاريخًا ثقافيًّا لمصر فى القرن العشرين من خلال دراسته لجامعة القاهرة، وكتابه الذى بين أيدينا اليوم يقدم تاريخًا ثقافيًّا لمصر فى القرن التاسع عشر من خلال دراسته لتاريخ علم الآثار والمتاحف فى مصر، وهو ما يضفى على العمل أهميّةً خاصّةً، ويجعله مرجِعًا أصيلا لمن يريد الوقوف على تطور مصر الثقافى فى القرن الذى شهد التحوُّلَات الكبرى فى تاريخ مصر الحديث.

تَجْرِيفُ الذّاكِرة - نحو أُسلوبٍ لمواجَهةِ تَفْكِيكِ التّاريخ الإِسْلامِي *

للتّاريخ دورٌ حيوي في تحديد مسار الأمم في الحاضر والمستقبل، فهو يقدم خلاصة خبرات الأمم ذات الحضارات التي صاغت التراث الإنساني وتجاربها، تلك الخبرات والتجارب التي تقدم معيناً لا ينضب من الدروس المستفادة منها، والتي تتكشف كلما تعمق الباحثون في التاريخ، يجلُون غوامضه ويسلِّطون الضوء على دلالته بمختلف الوسائل المنهجية، ولأن التاريخ «حمّال أوجه» يختلف طرحه باختلاف المؤرخين من حيث انتماءاتهم الاجتماعية وثقافاتهم وأيديولوجياتهم، مما ينعكس على رؤية المؤرخ وتفسيره للظاهرة أو الحدث الذي يتصدى له بالدراسة، فكثيراً ما يوظف التاريخ لخدمة أهداف معينة: سياسية أو استراتيجية أو حتى ثقافية، عندئذ يتصدى فريق من المؤرخين لخدمة هذه الغاية، يستخدمُون – في الغالب – أسلوباً انتقائيًا في التعامل مع المادة التاريخية التي يفسرونها بما يخدم أغراض «توظيف » التّاريخ لصالح أُمّة مُعيّنة أخرى.

ولعلّ تاريخ أُمّتِنا من أبرز مجالات التاريخ التي كانت هدفًا للتوظيف على مدى القرنين الأخيرين لتبرير إخضاعنا للهيمنة الغربية تحديداً، وللتهوين من شأن مساهمتنا في الحضارة الإنسانية. وعندما قام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، استخدم في صراعه ضدنا كل الأسلحة الممكنة بما في ذلك سلاح «التاريخ» الذي كان أداةً مهمّةً في يد الصهيونية لتؤكد حق اليهود «التاريخي» في فلسطين، بل وتعمل على صناعة دور حضاري إنساني للعَبرانيين من خلال الترويج لأكذوبة بنائهم للأهرامات في مصر، رغم أنّ بناء الأهرامات سبق ظهُور العبرانيين في التاريخ بما يزيد على الألف عام.

وقد لعبت الصهيونية في هذا المجال دوراً كبيراً في الربط بين دعواها وبين تاريخ الثقافة الغربية من خلال صياغة مفهوم «الثقافة اليهودية-المسيحية» التي تعد البنية الأساسية للثقافة الغربية المعاصرة، وهو مفهوم استخدم سياسيًا بمهارة لاستقطاب اليمين المسيحي الأمريكي والأوربي، وحشد تأييده للكيان الصهيوني، واستخدم ثقافيًا عن طريق تبني الدراسات التي تستخدم المنهج التفكيكي – في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم- والتي تُعيد دراسة

* مجلة سطور. يونيو 2001.

التاريخ الإسلامي من منظور أركيُولوجي وأنثروبُولوجي تفكيكي يستمد جذوره من مفهوم الثقافة اليهودية المسيحية.

تجليّات العُنصرية

فعلى الصعيد السياسي؛ استخدمت الصهيونية تصاعُد المد الأصولي المسيحي الذي أصبح له دور مؤثر على الساحة السياسية في الولايات المتحدة وأوروبّا بين صفوف اليمين، لتؤكد أن العرب والمسلمين أدعياء لا وجود لهم في التاريخ، بدليل غياب ذكرهم في الكتاب المقدس ، الذي لا يقرُّ أحداً سوى اليهود والمسيحيين، وما العرب وما يدعون من ثقافة إسلامية إلا قوم متطفِّلون يكفي أن يسمح لهم – على أحسن الفروض – بالعيش على هامش «الكيان الصهيوني» الذي يمثل قاعدة أمامية للدفاع عن الوجود «التاريخي» للثقافة اليهودية – المسيحية في الشرق الأوسط، وغالباً ما يتولى الترويج لهذه الأفكار عناصر من اليمين المسيحي، مستخدمين في ذلك مختلف فنون الدعاية والإعلام، ومختلف الوسائط الناقلة لتلك الأفكار من الصحافة والكتب، إلى البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، إلى المواقع الخاصة على الإنترنت.

وعلى الصعيد الثقافي، نشرت بعض الأعمال التي تعيد كتابة التاريخ الإسلامي من المنطلق نفسه، وفي إطار مفهوم الثقافة «اليهودية-المسيحية» صاحبة السيادة والتفوق التي أنبتت «للإنسانية» الحضارة الغربية «العظيمة» واستخدم أصحاب تلك الأعمال المنهج التفكيكي في محاولة لإثبات أنّ الإسلام كان عالةً على الثقافة اليهودية-المسيحية، ومجرد إعادة صياغة لها، ومن ثم التهوين من دور الإسلام الحضاري والتاريخي لصالح «الأصل» المزعوم (الثقافة اليهودية- المسيحية) أي لصالح الغرب الذي ترتكز مكانته الحضارية المعاصرة على «الكيان الصهيوني» الذي يعد -بهذا المفهوم- شريكًا أصِيلا وندًّا لليمين المسيحي الغربي ، والذي يعتبر نفسه حامياً لهذا التراث المشترك.

وربما يتساءل بعض القُرّاء حول الإشارة بإصبع الاتهام إلى الصهيونية باعتبارها راعيةً لاتجاه إعادة كتابة التاريخ الإسلامي من منظور تفكيكي، وقد يعدونها أمراً شبيهًا بصيحة «الذِّئب ... الذِّئب» أو استمرار للسلوك العربي التقليدي لتبرير قصورنا وعجزنا عن التصدي الإيجابي لمن يستهدفنا بتعليق الاتهام في رقبة «الصهيونية»!!.

ولعل القارئ يتساءل لماذا لا نفترض أنّ أصحاب تلك الدراسات كانت دوافعهم ذاتيةً، أو أنهم رأوا أن يطبقوا المنهج التفكيكي على موضوع الدراسة الذي كان «مُصادفةً» التاريخ الإسلامي!!.

إن ما نعرفه عن المجال الثقافي والأكاديمي الغربي يبرر ما نذهب إليه من أن الصهيونية ليست بعيدةً عن ذلك الاتجاه، بل وتلعب دور المنسِّق والمحرك له، لأنها -ببساطة- المستفيدة منه سياسيًّا، ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي. فمثل هذه الأعمال «الأكاديمية» تخصص لها المنح الدراسية السّخية عن طريق المؤسسات الداعمة للنشاط الثقافي والعلمي، كما ترحب بها دور النشر الكبرى ذات السمعة المرموقة، فذلك يعطي مصداقية لتلك الأعمال. وصناعة القرار في المؤسسات الغربية المانحة للنشاط الثقافي والأكاديمي، وفي دور النشر العالمية الكبرى، ليست بعيدة عن خدمة الأغراض والأهداف السياسية.

وغالبا ما تلتقط (قرون الاستشعار) عند بعض الباحثين التوجهات التي تحقّق الاستجابة لها الفوز بالمنحة الدراسية لتمويل متطلبات البحث والتفرغ له، وضمان فُرصة النشر، وما قد يلحق بذلك من مغانم شخصية أخرى، ومن المعروف أن الموضوعات الخاصة بالإسلام تحتل الأولوية في اهتمام المؤسسات المانحة، تليها الموضوعات الخاصة بالنوع، ثم حقوق الإنسان، وكلها مجالات تحتل أهميّةً خاصّةً في «أجندة» السياسة الغربية.

ولا يتسع المجال هنا لنلقي نظرات نقدية على بعض تلك الدراسات التفكيكية للإسلام والثقافة الإسلامية، فالمسألة أخطر من مجرد تفنيد ما تسوقه تلك الدراسات من تزييف للتاريخ العربي الإسلامي، ووجه الخطورة أنّ تلك الأعمال تكتب بالإنجليزية، وتترجم إلى العديد من اللغات الأوروبيّة وغير الأُوروبيّة، وبذلك تتسع دائرة متلقيها لتشمل أهل الأرض أجمعين، مما يؤثر على رؤية الناس لثقافتنا، ويسحب من رصيدنا التاريخي والثقافي والسياسي – بغير حق – لصالح القوى التي تستهدفنا.

ومن هنا يجب أن نعمل جاهدين على مواجهة الأهداف الخفية والظاهرة لتفكيك تاريخنا وتشويهه وتزييفه، ولا يعني ذلك أن نشنّ حملة في وسائلنا الإعلامية ضد حركة التزييف ،

فذلك لا يجدي نفعاً، ولا يقلص من حجم الأضرار التي تسببها تلك الحركة لنا، لأنّ خطاب التفكيك موجه أساساً إلى الرأي العام الغربي خاصّةً، والرأي العام العالمي عامّةً، ومن ثم وجب علينا أن نتوجه بخطابنا لدحض الافتراء على تاريخنا ودورنا الحضاري إلى أولئك الذين استهدفتهم تلك الحملة، وبالطريقة نفسها، أي من خلال الدراسات التاريخية الرّصِينة التي تلتزم بمناهج البحث، وتبنّي نتائجها على أُسسٍ علمية، وليس من خلال إصدار البيانات أو إعلان الشجب والاستنكار على نحو ما نفعل في الكثير من الأحيان.

ولكن من يتولى هذه المهمة: المؤرِّخُون العرب كأفراد، أم المؤسسات العلمية الرسمية والخاصة؟.

من البديهي أن يضطلع المؤرخون العرب بمهمة تبنِّي مشروع عربي لكتابة تاريخنا الثقافي والسياسي بأسلوب منهجي عصري، ولكن ذلك يتطلب امتلاك المؤرخين لناصية المنهج ومتابعة كل جديد فيه، وهو أحد مظاهر القصور التي تعانيه الدراسات التاريخية عندنا التي يغلب عليها أسلُوبُ القصّ التاريخي الذي يتخذ من السرد أداته، مع ندرة التحليل ومحدودية القدرة على استخلاص النتائج. وهذا القصور مرده إلى ضعف التكوين المنهجي في أقسام التاريخ في جامعاتنا، وما تتسم به برامج الدراسة فيها من تخلف عن مواكبة التطور العالمي في هذا المجال لأسباب يطول شرحها، وليس لدينا إلا أفراداً معدُودين من المؤرخين الذين يمثلون استثناءً عن هذه الظاهرة السلبية، باستطاعتهم تبنِّي مثل هذا المشروع الثقافي القومي المهم، لو وجدوا الرعاية الكافية من جانب المؤسسات الثقافية والعلمية العربية الرسمية والخاصة.

وكان من الممكن أن تلعب «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» التابعة لجامعة الدول العربية هذا الدور لو توافر لديها الوعي بخطورة ما يجري على الساحة الثقافية الدولية من تشويه لتاريخنا، ولكنها تهيم في وادٍ آخر، إذ ينعكس عليها واقع الحال في جامعة الدول العربية.

معنى ذلك أن المؤسسات الخاصة هي الأنسب لتبنِّي مثل هذا المشروع الذي يمكن أن تدعمه منح مالية مقدمة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة، ومن الأفراد طالما كانت هذه المنح

لا تقترن بشروط تقيّدُ حرية البحث، أو توجهه لغير الهدف المنشود، عندئذ تستطيع المؤسسة التي تتبنى المشروع أن تلجأ إلى ثقاةِ المؤرخين للتخطيط للمشروع وإسناد العمل فيه إلى الباحثين الأكفاء، ووضع جدول زمني محدد للنشر، على أن يتضمن ذلك نشر إصدارات باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وقد يكون من بين المؤسسات الخاصة إحدى دور النشر الكبرى، وفي الوطن العربي الآن عدد لا بأس به منها، بل يتخذ بعضها من لندن وباريس مقراً لها، وبذلك يستطيع توصيل وجهة النظر العربية إلى المتلقّي في الغرب، أو يساعد في تحقيق ذلك على الأقل. ولدينا تجربة الهند (التي علينا أن نتعلّم منها الكثير) حيث تلعب «دارُ النّاشرين الآسيويين Asian Publishers » دوراً مُهمًّا في بناء الجسور بين الثقافة الوطنية الهندية والثقافة الغربية، فإذا وجدنا من بين دور النشر الكبرى من يدرك خطورة مثل هذا المشروع ويتولى تبنّيه، إمّا مباشرة، أو من خلال بعض مراكز البحث العربية المستقلة ذات الاعتبار، أو بعض الجمعيات العلمية المعنية، كان ذلك أكثر الخيارات إيجابيةً ومناسبة.

وقد يكون من المناسب – أيضاً – لمواجهة ظاهرة تشويه تاريخنا أن تتولى إحدى الجمعيات العلمية المعنية بالدراسات التاريخية أو بعض مراكز البحوث العربية المستقلة إصدار دورية ثنائية اللغة (فرنسية/إنجليزية) تلعب دور النافذة التي تطل من خلالها وجهة النظر العربية في تفسير تاريخنا الثقافي والسياسي على المتلقّى الغربي، وحبذا لو أُعْطِيت مثل هذه الدورية الأولوية، وكان حظها من التحرير جيّداً، ويمكن في مثل هذه الدورية أن تناقش الأفكار المطروحة في الدراسات التفكيكية مناقشةً علميةً تُفنّدُها وتدْحَضُها، وتكشف أوجه القصور فيها.

إن مواجهة الأهداف الخفية والظاهرة لتفكيك تاريخنا ضرورة حيوية في معركتنا السياسية في مواجهة الصُّهيونيّة وعُنصريتها، وتصحيح صُورتنا الحضارية عند الرّأي العام العالمي التي يستهدفُ هذا التيار العُنصري النّيل منها، وهي لا تقلُّ أهميّةً عن جبهات المواجهة الأخرى، والاستخفاف بها والتهوين من شأنها على نحو ما فعلنا في مواجهة ما زعمه اليهود من فضل لأنفسهم في بناء الأهرامات وصناعة الحضارة المصرية القديمة، يعد تقصيراً شديداً في واجبنا وإهداراً لحقّنا في ردِّ العدوان علينا، لن يغفره لنا التاريخ.

التَّاريخُ والمُستقبل *

تُعاني دراسة التّاريخ في الوطن العَربي أزمةً منهجيةً مُتفاقمةً، تفُوقُ ما تُعانيه العُلوم الاجتماعيّة الأُخرى من حيثُ درجة الخطُورة والتأثير على حركة التّأريخ عندنا، ويرجعُ ذلك إلى أمرين: أوّلهما؛ تخلُّف برامج دراسة التّاريخ في الجامعات العَربية، واتّسامها بالتقليد والجمُود، وثانيهما: افتقارُ المكتبةِ العربية إلى المؤلفَات المنهجية في العُلومِ الإنسَانية والاجتماعيّة عامةً، وعلم التاريخ خاصّةً، تلك المؤلّفات التي تُواكب التّطور المنهجي على الصّعيد الدولي، فما هو مُتاحٌ من كتابات عربية - في مُعظمِه – مجرّد ترجماتٍ - غير دقيقة أحيَانًا - لبعضِ الكُتب الدّراسية في أصُول المنهج، والتي نُشرت باللغتين الإنجليزية والفَرنسية قبل مُنتصَف القَرنِ العشرين.

وكُلها لا تزال تقفُ طَويلا عند تصنيف التّاريخ، وهل يعدُّ علمًا أم فنًّا، أم يجمعُ بين الاثنين ، وتتحدّثُ عن الموضُوعيّة وحِياد المُؤرّخ باعتبارِهما شَرطين ضرُوريّين للكتَابة التّاريخية ، وتُضفِي عليهما قدرًا من «القَداسة» التي لا تضع اعتبارًا للنّسبية، ولما توصّل إليه المعنيُّون بالمنهجِ من مُراجعاتٍ أسقطت هَالة القَداسة عنهُما، ويقِيمُون للعبارة المورُوثةِ عن القرن التّاسع عشر «لا تَاريخَ بغير وثَائق» معبدًا يشتغلُون بسدَانته، بما يترتّبُ على ذلك من وضْعِ حدودٍ لعمل المؤرخ تبقيه محصورًا في دراسة موضُوعات تقفُ عند حدّ نصف القرن الماضي، أو العقُود الثلاثة في أحْسَن الأحوال، رغم تراجُعِ المدارس المنهجيّة عن تلك المقُولات، ومُراجعتها لمواقِفها منْهَا.

أفكارٌ متخلِّفة

وبينما لا يزالُ طُلاب التاريخ بالجَامعاتِ العَربيّة يتعلّمُون من أسَاتذتهم أنّ هناك حدودًا زمنيّة صارمة يجب ألا يتجاوزها المؤرّخ عند معالجته لموضُوع ما، وتتردّد أقسام التّاريخ كثيرًا قبل تسجيل موضُوعاتٍ لأطروحات الماجستير والدكتُوراه يتجاوز حدها الزّمني رُبع القَرن ، ويشيعُ القول بنظامٍ لتقسيم العمل بين البَاحثين في التاريخ وزُمَلائهم في ميدان العُلوم السِّياسية، وهي أفكار مُتخلّفة يتعامل معها الأكاديميُّون العرب تعامُلهم مع المُسلّمات البدهيّة.

---

* مجلة الهلال. يناير 2002.

بينما تلك حال التّأريخ عندنا؛ نجدُ المؤرّخ الإنجليزي «إريك هُوبسبَاوم» يُورد في الكتاب الذي حمل عُنوان: «في التّاريخ» وأودعهُ خُلاصة خبرته المنهجيّة، ونُشِر عام 1997، ولكنّه تضمّن دراسَات كتبها المؤلف قبل نشر الكتَاب بنحو العِشرين عاماً، نجده يورد دراَستين تُكملُ إحداهما الأُخرى، الأُولى: بعنوان «التّاريخ والمجتمع المُعاصِر»، والأُخرى بعنوان «التّاريخُ والمُستقبل»، يذهبُ فيهما إلى أن ثمّةَ إسَاءة استخدام يُعاني منها التّاريخ في المجتمع المُعاصر، تعود إلى التّشويه المتّصِل له في مراحل التعليم العام، حيثُ تستهدفُ برامج تدريس التّاريخ تكوين المواطِن المعتزّ بقوميّته، فيتمُّ التركيز على الأمجَاد التاريخية وحدَها، ولا يتم التركيز على تطوُّر المجتمع ذاته باعتباره كائنًا عضْويًّا مُتغيّرًا، في إطارٍ يجعلُ الطالب قادراً على فَهْمِ أُسس بنيةِ المُجتمع المعَاصر.

لذلك يندرُ أنْ يستوعِب الناس دروس التّاريخ التي تُساعدهم على البحثِ عن أصولِ المشكلات الرّاهنة وكيفية البحث عن حُلولٍ لها. ومن ثم يتوجّهُون إلى تحليل الأرقام الصمّاء التي تتعامل معها الحواسِبُ الآليّة، بينما يستطيعُ المؤرّخ - بما له من خِبرة بتطوُّر المجتمع ، ورُؤيته لآليّات ذلك التطور - من منظُورٍ تَاريخي أن يتعرف إلى القَسماتِ المشتركة بين الماضي والحاضِر، وأن يُشخّص أمراض الحاضِر على ضَوء ما عاناه المجتمع في خبرته التّاريخية، وبذلك يُساهِم – بصورة فعالة – في المُساعدةِ على حلّ المُشكلاتِ الرّاهنة.

قدرةُ المؤرّخ على التّنبُّؤ

ويَزيدُ هوبسباوم على ذلك القول: بأنّ المؤرخ يملُكُ القُدرةَ على التنبُّؤ بما قد تكون عليه الحال بالنّسبة للمُجتمع في المُستقبل، مُستفيداً في ذلك من دراسته للماضِي، وإدراكه لآليّات ودوافع التّغيير التي لا تملكُ الحواسبُ الآليّة إدراكها، لأنّها تفتقرُ إلى الأدلّة الماديّة الملمُوسة. ولكن التنبُّؤ يقُوم على عمليةٍ عقليّة، تلعبُ قُدرات المؤرخ واستعدادُه الشخصي الدّورَ الأكبر فيها ، وهُنا يستخدمُ المؤرخ – عند استِشْرافه المُسْتقبل – منهجين يتّصِلان بعضهما ببعض: التنبُّؤ بالاتجاهات العامّة من خلال صياغة «النّموذج»، والتّنبؤ بالحَوادث المُستقبليّة أو نتائجها عن طَريقِ تحليل الواقع الرّاهن، واستشرافِ مساره المُستقبلي. ويرى هُوبسْبَاوم أنّ التنبؤ بالاتجاهات الاجتماعية - بما في ذلك اتجاهَات حركة القُوى الاجتماعية - أيْسَر من التّنبُّؤ

بالأحداث السياسية، لأنّه يرتكزُ على مُعطياتِ العلُوم الاجتماعية الأُخرى التي يُحسن المؤرخ استخدامَ أدواتها المنهجية.

وعلى ضوءِ ذلك، لم يعد بوسْعِ المؤرخ أنْ يتجاهل ما يدُور حوله حتى يطْوِيه الزّمن ويتقادَمُ به العهد، بعدما أصبح «الماضي» قريباً من «الحاضِر» نتيجة سُرعة إيقاع التّطور في القرن العشرين، حتى أصبح الأمس القَريب «ماضِياً» يمكن إخضاعه للدّراسة التّاريخية، استفادةً بمُعطيات العلُوم الاجتماعية، وعلى ضوءِ ما يتوافر من المصَادر المُتاحة، فإذا كانت الوثَائق لا تزال محبُوسة انتظاراً لانقضاءِ فترة السّرية، فهناك فيضٌ زاخِرٌ من المصادر التي وفّرها تطوُّر أسَاليب الاتّصال والإعْلَام (أو مَا يُعرفُ أحياناً بثورةِ المعلُومات) كالبيَانات، والتّصريحات، والتّقارير الرّسْمية المُعْلنة، والكُتب الملوّنة (البيضَاء – الزّرْقاء – الصّفْرَاء ...إلخ) التي تُصدرها الحكُومة لتحديدِ مواقف الفُرقاء إزاء مختلف القضَايا والأزمَات.

وهُناكَ خارجُ الأرشيفات الرسمية مصَادِر تتعلّق بالأنْشطة الاقْتصاديّة والاجتماعية، لا يدخلُ مُعظمها في نطاق السرية، مثل: تقارير الهيئاتِ الدولية الرّسمية وغير الرسميّة، وتقارير مُنظمات المجتمعِ المدَني المحليّة والدولية، وتقَارير البنُوك وأسْوَاق المال، والمضَابط الخاصّة بالمجالس النّيابية، فمثل هذه المصَادر المُهمّة تجعل دراسة الماضِي القَريب ممكنةً مَيْسُورة لو استطعنا أن نكوّن الباحث في التّاريخ تكويناً مُناسباً يؤهله للتّعامُل مع مصَادر غير تقليديّة بأدواتٍ منهجيّةٍ عَصْرية.

التمرُّدُ على التقليد

ورغم أنّ الاهتمام بدراسَةِ التّاريخ المُعاصِر بدأ منذ نهاية الحَرب العَالمية الأُولى في الغرب . ظلّت الجامعة المصرية – منذ إنشَائها – تتمسّكُ بتقاليد المدرسة التّاريخية الألمانية، والمدرسَة المثالية، والمدرسَة الوضْعيّة، وتمزج بينها بِوعيٍ – أحيَاناً – وبدون وعيٍ في أغلب الأحْوَال ، ثم بدأ بعضُ المؤرخين المصريين والعَرب في استخدام المنْهَج المادّي الماركْسي عند مُنتصفِ ستّينيّات القرن العِشرين بدرجاتٍ مُتفاوتةٍ من الفهم والتّوفيق، وإليهم يُعْزى الفضْلُ في التمرد على التّقليدِ الذي كان راسِخاً – عندئذ – في الجامعاتِ العربية، الذي كان يتمسّكُ بحاجزِ الخمسين عاماً كحدٍّ زمني لا يجب تخطّيه لدراسة التّاريخ. وكأنّه سُور الصّين العظيم ،

أو حائط برلين الشّهير، فتجاوزُوا هذا الحاجِز حتى وصلت به بعض الدِّراسَات إلى عقدٍ واحدٍ من الزّمان.

وهكذا عالجُوا التّاريخ المُعاصِر، ووجّهُوا تلاميذهم نحو دراسته، وأبدت المجَالس الجامعية قدراً من التّسامُح مع هذه «البِدعة» الجديدة؛ فقبِلَت تسْجِيل أطروحاتٍ في التاريخ المُعاصر في السِّتينيّات بعد ما يزيد على أربعة عقودٍ من بداية دراسَة التاريخ المُعاصِر في الغَرب.

لم يجرؤ أحدٌ من المؤرِّخين - المصريين أو العَرب - على ارتيادِ مجال التّاريخ الاستطلاعي - أو الاسْتِشْرافي - الذي يهتمُّ بدراسة آفاق المُستقبلِ من خِلال قراءة مُتعمِّقة لواقعِ المجتمعِ المعَاصِر، في ضوءِ محصِّلة تجارب الماضِي، على نحو ما فعَل «بُول كينيدي» الذي نشر عام 1998 كتابه الذي أثار – عندئذٍ – جدلا كبيراً بين الباحثين وحمل عُنوان «قيام وسُقوط القُوى الكبرى: التّغير الاقتصَادي، والصِّراع العَسْكَري من عام 1500 وحتّى عام 2002» والذي صدَرت منه ثلاثة إِصْدارات قبل انقضاءِ عام على إصْدارته الأُولى.

وبُول كِينيدي مؤرِّخ انجليزيُّ الأَصْل، يعيشُ ويعمل في الولايات المُتّحِدة الأمريكية (جامعة بيل) ولد عام 1945 في شَمالي إنجلترا، وتلقّى تعليمه هُناك، وحصل على الدُّكتوراه من جامعة أُكسفورد، ثم هاجر إلى أمريكا ولمع كمُؤرِّخٍ ناشطٍ، نُشِر له أحد عشر كتاباً قبل صدور كتابه المثير للجَدل «قيامُ وسقُوط القُوى الكُبرى»

وقد ذهب كينيدي في هذا الكتَاب إلى أنّ القُوة النسبية للدول الكبرى لا تبْقَى على حالها، ولا يرجعُ ذلك إلى اختلافِ مُعدّلات النُّمو في المجتمعاتِ، بعضها عن بعض، بقدر ما يرجعُ إلى التغيرات التُّكنولوجية والتنظيميّة التي تختلف بدورها اختلافًا كبيراً من مجتمعٍ لآخر، بشكلٍ يُعطي لمجتمعٍ مزايا مادّية لا يحقّقُها المجتمعُ الآخَر، أو المُجتمعات الأُخرى.

وكلّما استطاعت قُوةٌ كبرى أنْ تحقّق درجة عالية من النُّمو الاقتصادي تميزها عن غيرها ، انْعكس ذلك على إستراتيجيتها الرّامية إلى تأمين نطاق مصَالحها وتوسيعها لتزيدَ من ثروتها على حسابِ الأُخرى، ومن ثم تنمّي قدراتها العَسكريّة إلى أقصى طَاقاتها تحقيقًا لهذا الهدف ، مما يدخلها في صِراعٍ مع غيرها يدفعها إلى زيَادة قُدراتها العَسْكرية بصورةٍ لا تتوازن مع نُموها الاقتصادي، مما يؤدّي إلى أُفولها، وصعُود غيرها من القوى المنَافسة أو البديلة لها.

***

وحاول كِينيدي أن يطبّقَ هذه الفَرضيّة على القُوى الكُبرى التي ظهرت على السّاحة الدّولية شَرقًا وغربًا منذ مطلع القَرن السّادس عشر، حتّى أواخِر الحرب الباردة، وانتهى من دراستهِ إلى نتائجَ مُؤدّاها: أنه ما لم يتغيّر صراع القوى في عَالم ثنائي القُطبية – عندئذٍ – عما كانت عليه في السّبعينيّات والثمانينيّات من القرن العشرين، فسوف يشهدُ القرن الحادي والعشرون تحوُّلاتٍ مهمّة في نصيب القُوى الكُبرى من الإنتاج الاقتصادي العَالمي، والإنفاق العسكري لصالِح دول أخرى غير القُطبين العملاقين: الولايات المتحدة والاتحاد السُّوفيتي، مثل الصّين واليابان والاتّحاد الأُوربي، حيث أصبحت القوى الأخيرة الثّلاث تحظى بنصيبٍ كبير من الإنتاج الاقتصادي العَالمي، يفُوق نصيب الولايات المتحدة والاتحاد السُّوفيتي مجتمعين.

وأنّ هذه القُوى الثّلاث تواجه اختياراً صعباً، لأنّ حفاظها على نمُوّها الاقتصادي، ومصالحها الاقتصادية الدّولية يقتضي نمُوًّا نسبيا في قوتها العسكرية لتحقّق لمصالحها الحماية المنشُودة، ولكن ذلك – بدوره – يُلحِق بها ما لحق بالاتحاد السُّوفيتي والولايات المتحدة من تحمُّل تبعاتِ الإنفاق العسكري الذي يُؤثّر سَلبًا على واقعها الاقتصَادي، شأنها في ذلك شأن الشّيخ الذي يبذلُ جهدًا كبيراً في عملٍ يفُوق قُدراته البَدنية، ومن ثمّ سُرعان ما يُوقع به الإجهاد.

فالتوسع في الإنفاقِ العسكري في زمنٍ أصبحت فيه تكلفة الحروب عاليَة جدًّا حتى أنّ ميزانية القُوات الجوية الأمريكية عام 1988 تكفي بالكَاد تكلفة طائرة حربية واحدة عام 2020، وبذلك يؤدّي صراع التسلُّح إلى التأثير سلبيًّا على الاقتصاد بصورة تؤدّي إلى الاضمحلال.

غير أنّ تلك القوى لا تملكُ الفرار مما يفرضه عليها واقِعُها الذي يُلزِمها بالإبحَار «في مجرى الزمن»، وانتهى إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشهدُ نهاية الإبحار في مجرى الزّمن ما لم تضع حدًّا لقوتها العَسْكرية يتناسب مع قُدرتها الاقتصَادية. ولما كان الاتحاد السُّوفيتي طرفًا مُقابلا في صِراع القُوى مع الولايات المتحدة ، فهو يُواجه المصير نفسه.

كتابٌ مُثيرٌ للجَدل

لقد أثارَ ظهور كتاب بول كِينيدي «قيام وسُقوط القوى الكبرى» جدلا واسعًا في الأوساط الأكاديمية الدّولية، وخاصّة أنّ الاتحاد السُّوفيتي تفكّك عقب صُدورِ الكتاب بعامٍ واحد، ولعلّ مُخطّطي الإستراتيجية الأمريكية استفادُوا من الرُّؤية المستقبلية التي قدّمها هذا المؤرخ في كتابه المثيرُ للجَدل، بالعمل على إجهاضِ النمو المُتصاعِد للاقتصاد الآسيوي، والسّعي لحلّ أزمة الاقتصاد الأمريكي عن طريق الهيمنة على المراكزِ الحيوية في العَالم، ولكن ذلك يتطلب المزيد من القُوة العسكرية وتطوير الأسلحة غير التّقليدية، ممّا يستنزفُ طاقة الاقتصاد الأمريكي، فهل تشهدُ العقود الأولى من القَرن الحادي والعشرين تفسُّخ أمريكا كما شهد العقدُ قبل الأخير من القَرن العشرين تفسُّخ الاتحاد السُّوفيتي؟.

لعلّ كتاب بول كينيدي الذي صدرَ بعد خمس سنوات من كتابه المثيرِ للجدل عام 1993 وحمل عُنوان: «الاستعداد للقَرن الحادي والعِشرين» يُقدّم إجابَةً على هذا السُّؤال. فقد بدأه بتأكيدِ مقولة أنّ لكلّ قرنٍ ظروفه الموضُوعية والبيئيّة التي تجعل مجرى تاريخه مختلفًا عن غيره ، ومن ثم فإنّ إيقاع التغير السّريع الذي شهده العالم في العقدين الأخيرين من القَرن العشرين ؛ يقتضي أن نقف أمام «قُوى التّغْيير التي تُؤثّر على الأحداث الدولية»، فالنمو الاقتصادي ، والتطور التُّكنولوجي في القرن العشرين يخلقُ نوعًا جديدًا من التّحدي، يحقّق فيه الذين يُدركُون أهمية تحقيقِ النّجاح مكاسبهم على حسَاب خسائر أولئك الذين لا يُدركُون ذلك، وركّز دراسته في هذا الكتَاب على الظُّروف الدّوليّة التي تُواجه العالم في القرن الحادي والعِشرين ، مثل مُشكلات البيئة والانفجار السُّكاني، والتقدم التُّكنولوجي والقِيم الثقافية.

وقسّم الكتاب إلى بابين: أحدُهما يبسطُ هذه المشكلات بشكلٍ عام، والآخر يتناول دراسَات حالات كُلٍّ من: اليابان والدُّول النامية، وبِلاد الاتحاد السوفيتي السّابق، وأوروبّا، ثم أخيراً الولايات المتحدة، والذي حمل الفصل الخاص بها عُنوان «المأزق الأمريكي»، ناقش الواقع الأمريكي اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، موضّحًا الفارق الكبير بين ما حققته اليابان والصّين وكُوريا الجنوبية وأوروبّا، وبين تدهور الأحوال في الولاياتِ المتحدة التي لا يجاريها أحد في قُوتها العَسكرية، وخاصة الأسلحة المتطورَة، وأسلحة الدّمار الشّامل، مما يجعل هناك «مَأزقًا» تعيشه أمريكا وهي تتأهب للقَرن الحادي والعشرين، مما يعرضها لحالة «انْحِطاط

نِسْبي» ويجعل القرن الحادي والعشرين «قَرن آسيا». وقد توصّل كينيدي إلى هذه النتيجة من تحليلٍ للوضع الاقتصادي، ومُستوى المعيشة، وظُروف البيئة، وتوقُّعَات التطوُّر السكاني ، وأحوال التّعليم مُقارنةً بما يتكلّفه الإنفَاق العَسْكري.

المُستقبلُ والتنبُّؤ

لقد حاولنا فيما تقدّم أن نقدّم نمُوذجًا لدراسة التّاريخ الاستشرافي أو الاستطلاعي الذي يُقَدّم فيه المؤرخ رُؤيةً للمستقبلِ تقُوم على التنبُّؤ القَائم على أُسسٍ منهجيّة من واقع التّجربة التاريخية ومن منظُورها، وليس من قبيل الحدْسِ والتّخمين، ولعلّ ما أصَاب الاقتصاد الأمريكي من أزمةٍ ترددّت أصداؤها في الأسواق المالية العالمية بعد أحداث «11 سبتمبر» يُبيّنُ أنّ دراستَي كينيدي الاستشرافِيّتين قامتَا على أساسٍ منهجيٍّ لا يخلُو من الدقة، وأنّ التحليل الذي قدّمه في الكتَابين يقفُ على أقدامٍ راسِخة.

ولا شكّ أنّ الدراسات التّاريخية في العالم العربي في حاجةٍ ماسّةٍ ليس لمجرّد التعرف إلى مناهجَ جديدةٍ في البحثِ التاريخي طال أمدُ إغفالنا لها، ولكن نحنُ في حاجة إلى استيعاب تلك المنَاهج وتطبيقها على الدِّراسات التي تجري في جامِعاتنا، ونظرةٌ إلى ما تخرجه المطابع من كُتب التّاريخ، وما تُجيزه الجامعَات من أُطروحَاتٍ للماجستير والدُّكتوراه، تكشِفُ لنا عن قصُورٍ شديدٍ عندنا في التّدريب والإعداد المنْهَجي للباحثين، إذ يغلبُ على كثيرٍ من الكتابات التاريخية «القصُّ التّاريخي» والسّردُ الممل، ولا يكاد القارئ لهذا النوع من الدِّراسات يقفُ على نتائج محدّدة بعد طُولِ عناء.

***

ولعلّ عدم الاهتمام عندنا بالتّاريخ الاسْتِشْرافي - الذي يهتمُّ بالتنبُّؤ بالمُسْتقبل على أُسسٍ منهجيّة - يعودُ إلى الميل العام عند الأكاديميين والمثقفين العَرب لتهيُّب طَرقِ ميادين جديدة للدِّراسة، والنظر إلى هذا النّوع من الدراسات بشيءٍ من الاستخفافِ الناتج عن القصُور الشّديد في تكوين المؤرّخ العربي، ومحدُودية ثقافته المنهجيّة، بمعنى عدم متابعته لما يجري في حقْلِ تخصُّصِه على السّاحة الدّولية - إلا نفَر قليل، لا يُمثّلون نقيضًا لهذه الظّاهرة السّلبيّة - ومن ثم قلّة حيلته، وعجزه عن ارتيادِ مجال التاريخ الاسْتِشْرافي الذي يتطلّب معرفةً بالعُلوم الإنسَانية

وطُرق البحث فيها، وإلى تَدْريب طويلٍ على استخدامِ الأدوات المنهجيّة في العُلومِ البينيّة على وجهِ الخصُوص.

2- في التاريخ الحديث والمعاصر

المِصريُّون والسُّلطة - الشَّخصيَّة التاريخيَّة *

عرفت مصر السلطة المركزيّة المستندة إلى القُوة الغاشمة المستمدة من حق إلهي أُسطوري منذ 32 قرنًا قبل الميلاد - على أرجح الأقوال - وبذلك تكُون مصر أقدم بلاد الدنيا قاطبةً في التوصُّل إلى هذا الشكل التنظيمي المتميز للجماعة البشريّة. وجاء قيام هذه السلطة المركزيّة نتاجًا للظروف البيئيّة في بلدٍ عماد حياته الزراعة التي تقوم على الرّي النهري من مصدر واحد هو النيل، ومن ثمّ كان قيام السلطة المركزيّة ضرورةً أملتها ظروف البيئة لتنظيم الاستفادة من مياه الري، استمراراً للعمران.

وكان لابد أنْ تعقد لواءها لأقوى الحُكّام وأكثرهم بطشًا؛ حيث لعبت طبيعة مصر السهلة المنبسطة دوراً فعّالا في تمكين مثل ذلك لحاكم القوى من بسط سُلطانه على الآخرين. واستكان الناس لهذه السُّلطة المركزيّة ولرموزها طالما كانت توفر لهم الحماية وتيسِّر لهم العيش، وراحت النخبة الحاكمة تدعم مكانتها من خِلال ما نسجته حول نفسها من أساطير استقرّت في وجدان الناس، أضفت عليها من صفة القَداسة، وجعلت حقّها في السُّلطة مستمدًا من الآلهة، ومستنداً إلى رعاية السّماء، وبذلك اقترنت طاعة الحاكم بطاعة الآلهة والعكسُ بالعكس. وإن كان ذلك لا يعني أنّ الناس تحمّلُوا عنت السُّلطة دون حدود، فقد كان هناك دائمًا حدٌّ أقصى لاحتمالهم، إذا تجاوزته السُّلطة انفجروا ثائرين انفجار البُركان الذين يكتسح في طريقة كُل شيء، حتّى الحُرمات المقدّسة، طالما كانت تتعلّق بالحكام الغاشمين على نحو ما سنرى.

ومع تعاقُب العصُور - طوال تاريخ مصر القديم - ظلّ للسلطة المركزيّة الطابع القُدسي الذي صاغه الضمير الجمعي للمِصرين عبر مئات القرُون والذي يجعل السلطة مركّزةً في يد «الفرعون» صاحب الحق الإلهي، لا ينازعه فيها أحد، ولا يعلُو صوتٌ على صوته، فها هو ذا الفرعون «اختوي» من ملُوك أهناسيا (الأُسرتان التاسعة والعاشرة من الدولة القديمة)

* مجلة الهلال. يوليو 1996.

يحذِّر ابنه من أيِّ تابع له يُكثر من الكلام، ويحشد خلفه أتباعاً كثيرين وينصحه بقوله : «اطرُده، اقتله، أمح ذكراه هُو وأتباعه الذين يحبُّونه». ويوصيه بأن يُعلي من شأن رجاله ، ويقويهم «فما أعظم الشّخص العظيم عندما يكُون رجاله المقرّبُون عُظماءً.. وما أعظم وأقوى الذين يكون له نُبلاء كثيرون»، ومن الطريف أن ينصحَ الملك ولده بأن يُعاقب الناس بالضّرب والاعتقال عندما يخطئُون، وألا يقتل أحداً إلا إذا ثار عليه.

كان الناسُ- إذن - من وجهة نظر السلطة مجرد أدوات إنتاج، يفْلَحُون الأرض لتتدفق خيراتها على الخزانة العامة، ويقَوّمُون بالعصا وفقدان الحريّة إذا تقاعسُوا أو قصّروا في أداء واجباتهم، أو ارتكبوا يوماً ما تعده النُخبة الحاكمة جُرماً يستحق العقاب. وبذلك لم يكن أمام الناس من سبيل لدفع الظلم عن أنفسهم سوى الشكوى، تماماً كما فعل الفلاحُ الفصيح في مِصر القديمة، وأن يستعينُوا بعدالة السّماء على جور أهل الأرض، شأنُ سائر المُستضعفين.

النُّخبة واستخدام القوة!

وعندما دخل العرب مصر لم يتغير الإطار العام للسلطة من حيث تمركزها في أيدِي نُخبة تستندُ إلى القوة، وكانت هذه المرة قُوة الفتح. ولم يتغير مفهوم استناد السُّلطة إلى مصدرٍ إلهي ، فالأرض أرض الله، والمُلك ملك الله يورثه من يشاء من عباده المُتّقين، بل تحولت الفكرة إلى تفويضٍ إلهي صريح على أيدي العُثمانيين - فيما بعد - تأثُّراً بالتفويض الإلهي عند البيزنطيين، وكان الحُكم لا يخلُو من طابع الاستغلال، وإذا كان عُمَر بن الخطّاب قد لام عمرو بن العاص على عدم تركه ما يكفي من لبنٍ لأبناء البقرة، والإسراف في استنزافِ حلبيها ، إشارةً إلى الاشتطاط في جباية الخراج، فإنّ أحداً من الخُلفاء المتعاقبين لم يلق بالا إلى ما يلحق بالمحكُومين من أذىً جرّاء عسف الولاة، فتعاقبت ثورات المصريين نحو القَرنين من الزّمان ضد الحكم الإسلامي، حتّى أُخمدت بالعُنف المبالغ فيه في عهد الخليفة المأمُون.

وهكذا ظلّت السلطة المركزيّة النُّخبويّة في مصر تسيطرُ على مواردها الاقتصاديّة، فالأرض أداة الإنتاج في المُجتمع الزّراعي ملك للدولة، يسيطر عليها الجالس على أريكةِ الحكم، سواءً كان عامِلا لخليفة، أو خليفةً أو سُلطاناً مملوكيًّا أو عُثمانيًّا، ولا مجال لمشاركة الناس في السلطة إلا في أدني درجات سُلّم البيروقراطيّة، أما الدرجات الأعلى فاحتفظت بها النخبة الحاكمة، وموقع الجماهير هو موقع الشغّالة في مملكة النحل، يكدُّون ويكدحُون لإنتاج

الفائض الذي يتدفق على جيُوب حكامهم، ولم تكُن هناك حدُود تفصل بين تلك الجيُوب والخزانة العامّة.

ويتوقّع الناس في المقابل أن توفّر لهم السلطة الأمن وتُقيم العدل وتحقّق الرخاء، ولا يطمعُون فيما هو أبعد من ذلك، وهُم ينصرفُون إلى أداء واجباتهم، طالما كان ثمة حد أدنى من ذلك الثّالوث مُتوافراً، وقلّما يشقُّون عصا الطاعة على السُّلطة إلا إذا ضاقت بهم سُبل العيش، وعزّ القُوت وغاب الأمن، أما اختلال ميزان العدل فكانوا - دائماً - أكثر صبراً عليه.

لم تكُن السلطة في مصر سلطةً شعبيّةً، وإنما كانت أُوتقراطيّة أساساً، تتركز في يدِ الحاكم الفرد، فرعوناً كان أم خليفةً أم سُلطاناً أم ملكاً، تعاونه نُخبة متميزة اجتماعيًّا، اختصّت بالثراء (الجاه) والنفوذ، وعانت الجماهير من بطشِها وعَسفِها واستبدادها، وترك ذلك كله أثره في الأدب الشّعبي، وفي كثير من العادات الإجتماعيّة النابعة من التمايز الاجتماعى، والمعبّرة عن التراتُب الهرمي «الهيراركي» للمُجتمع المصري، مثل ترجُّل الفلاح عن دابته إذا مر بمجلسِ أحد الأعيَان، أو حتّى انتزاعه نعليه والسير حافيًا إذا مرّ أمام أحد هؤلاء، أو ما كان شائعًا قبل ثورة يوليو 1952 من تقبيل الفلاح ليد صاحب الأرض «السيد» حتّى لو كان صبيًّا غضّ الإهاب.

واستخدم الوعّاظ آيات قرآنيّة بعينها لتأكيد هذا التّمايز، والحض على طاعة أُولي الأمر ، والتسليم بالتفاوت في الثروات على أسَاس أنّ الله وحده مُقسم الأرزاق، وازدراء الثروة والتنفير منها على أساس أنّ الفقير أقرب الناس إلى الله. مما يدفع الفقير إلى الرِّضَا بوضعه الاجتماعي، وعدم التطلع إلى ما بيدِ الغني، والقبُول بالتمايز الاجتماعي «لكل صغير كبير ، ولكلِّ رئيس مرؤوس» و «اللي مالُوش كبير يشتري له كبير» و «لما أنت أمير وأنا أمير مين يسُوق الحمير» إلى غير ذلك من أمثالٍ شَعبيّة تعبر عن القبُول والرِّضا بالتمايُز الاجتماعي ، بل وعده أمراً طبيعيًّا.

الخضُوع والاستِكانة!

كما تعبر الأمثال الشعبيّة عن الخضُوع التام للسُّلطة والاستكانة لها كقولهم «اللي يتجوّز أُمي أقوله يا عمّي» أو «ارْقُص للقِرد فى زمَانه» أو «بلد بتعبد طُور [ثَوْر]، حِش وارْمِي له» أو

«طاطى رأسك ما بين الرُّوس، أحسن الماشي عليك يدُوس» وتعبر عن الرضا بالواقع واليأس من إمكانيّة تغييره مثل «إن طلع من الخشَب ماشة، يطلع من الفلاح باشا» فهناك استحالة أن يكون لأبناء الفلاحين شأن كأبناء الأكابر، ومثل: «مهما الفلاح أترقّى، تبان فيه الدُّقة».

ولا يقف الأمر عند الاستسلام للواقِع الاجتماعي؛ بل يمتد الأمر إلى تأييد السُّلطة المُطلقة والثّراء الواسع مثل «الاعتبار للمال مش للرِّجال» أو «أصلك فلُوسك، وجنسك لبُوسك» أو «إذا شُفت الفقير جرى يبقى بيقضِي حاجة للغني» و «طَلب الغَني شَقْفَة؛ كَسَر الفقير زِيره ». فالفقير يعمل مُخلصاً لخدمة السلطة ويتفانى في ذلك ثم ينال جزاء سِنِمّار «آخر خدمة الغُز علقة» وإن كان يستخفُّ بذوي السلطان، ويري فيهم الفساد وخراب الذمم «حامِيها حرامِيها » و«ارشُوا تشفُوا» و«يفتي على الإِبرة، ويبلع المدراة».

وهكذا يفيضُ الأدب الشعبي بالتعبير عن معاناة الجماهير من بطش السُّلطة وما تركه في ضمير المصري من أثار نفسيّة سلبيّة؛ مازالت أثارها ماثلة في مجتمعنا إلى اليوم كاللامُبالاة : «إردب ما هُولك ما تِحضَر كيله، تتغبّر دقنك وما ينويك غير شِيله»، وفُقدان رُوح المغامرة وإيثار السّلامة: «امشي سنة ولا تخطّي قناة» وفقدان الأمل في إقامة العدل بغض النظر عن المكانة الاجتماعيّة: «الميّة ما تجريش في العَالى»، إلى غير ذلك من أمثال شَعبيّة عبرت عن معاناة المصري الطويلة من استبدادِ السُّلطة والظلم الاجتماعي، حتّى شاع عند بعض الدّارسيين عزوف المصري عن الصِّراع وإيثاره السّلامة، وصبره على الظلم حتّى أنه يتحمّل من المظالم ما تنوء به كواهل البشر، وقلما يثور على واقعة التّاعس، التماساً لعون من السّماء يرفع عنه الضيم : «أصبِر على جار السُّوء لا يرحل لا تيجي له غَارة» و«يا بخت من بات مظلُوم وما بتشِ ظالم» إلى غير ذلك من أمثال تدل على الخنُوع والاستسلام والرِّضا بالواقع على علاته، وعدم الطمُوح إلى تغييره .

ورغم أنّ تحمل المصريين للظلم وصبرهم عليه حقيقة تاريخيّة لا مِراء فيها، فإنّ ذلك الصبر لم يكن أبداً بغير حدُود، فهناك حدود للطاقة على التحمل تنفذ عندما يتحول الأملُ في الخلاص من الواقع التّاعس إلى سراب، عندئذ لا يبقي في قوسِ صبر المصري منزع للسِّهام، فيهبُّ الشعب عن بكرة أبيه هبّات تلقائيّة تتخذ طابع العنف، وتُلحق الدّمار برمُوز الظلم والاستبداد.

****

وقراءة تاريخ مصر منذ أقدم العصور تزوِّدنا بالأدلة الناصعة على انتفاضة الشعب المصري عندما يتبدّد أمله في الخلاص من واقِعه الأليم، وعندما يفتقد أسباب العيش، وعدم قبوله الضيم، وتنكيله بالُمستبدِّين والظالمين على الصّعيدين السياسي والاجتماعي.

ولعل أحداث الثورة الاجتماعيّة التي شهدتها مصر أواخِر أيام الأُسرة السّادسة في عهد الدولة القديمة (عام 2280 قبل الميلاد) خير دليل على عدم استكانة المصريين للظُّلم، وانفجار غضبهم، «فانقلبت البلاد إلى عصابات، ولم يعد الناس يحرثُون حقُولهم، وأضرب الناس عن دفع الضرائب، وهجمُوا على مخازن الحكُومة ونهبوها، واعتدوا على مقابر الملوك الإلهيّة ؛ فنهبُوا ما فيها، وبعثروا أشلاءهم، وصبّ الشعب انتقامه على الأغنياء، فنهبُوا القصُور وأحرقوها... وصبّ الناس نقمتهم على أطفالِ الأغنياء، فصارُوا يقذفون بهم الجُدران... حتّى رجال الأمن أصبحُوا في مقدمة النّاهبين». وهكذا ثار الفلاحُ الصّابر المطيع عندما بلغ الظلم مداه، وبلغ التناقض الاجتماعي حدّ الأزمة، فلم يفرق بين معبدٍ لإله، أو ديوان للحكُومة، أو مخزن للدّولة، أو حتّى مدفن لفرعون مقدّس.

وتاريخُ مصر الإِسلاميّة حافلٌ بالانتفاضات الشعبيّة التي لم تخل من العُنف والدمار، والتي وجهت ضد مظالم السُّلطة وبلغ عددها ثلاث انتفاضَات كبيرة في الدِّلتا والصّعيد على مدى نحو ربع القرن في مطلع القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، وبلغت ذُروتها زمن الأزمات الاقتصاديّة والمجاعَات على طُول العهد الإسلامي، ولم تقل عنفًا ودماراً عما شهدناه في العصر الفرعُوني.

تفكّك الروابط

كل تلك القرائن التاريخيّة تقوم دليلا على عدم قبُول المصريين للضّيم ورفضهم للذل والمهانة، واستهجانهم للظلم وتحفُّزهم لمواجهته عندما ينفد صبرُهم، وتلك القرائن تدحضُ الربط بين نمط الإنتاج الاقتصادِي والسلوك الجمعي للشعب، مثل الربط بين البيئة الزِّراعيّة والمسالمة والخنُوع. غير أن ذلك لا يعنى أن المصريين ميّالُون بطبعهم للعُنف وسفك الدِّماء، فالعنف في سلُوكهم استثناءٌ تدفعهم إليه ظروف مُعينة أفرزها الواقع التاريخي.

وفي عهد محمّد علي - الذي شهد بناء الدولة الحديثة - ضربت الدّولة - بإجراءات التّحديث - الكثير من المؤسّسات الاجتماعيّة التقليديّة، فأضعفت طوائف الحِرف دون أن تقُوم بتصفيتها ، ودخلت طرفًا في مُجتمع القريَة الذي كان مُغلقًا على نفسه من قبل، ففكّكت روابطه وحرّكت شبابه من الأرض إلى الخدمة في الجيش الحديث، أو العمل في المصَانع الجديدة، وأصبح المصريُّون مسئولِين أمام السُّلطة عن أعمالهم وسلوكهم كأفرادٍ بعد أن كانوا يتعاملُون مع السلطة في العصر العثماني كجماعات من خلال الطّائفة أو القَريَة.

غير أنّ السُّلطة لم تعن بتوعيتهم لما تريد، أو تعبئتهم معنويًّا لتحقيقه، فهم ينتزعُون من الأرض للخِدمة العسكريّة بدعوى الجهَاد ومن ثم عُرف الجيش بـ«الجهاديّة» دون أن يفهمُوا طبيعة هذا الجِهَاد ومدي ضرُورته، وجدوى تلك الحروب التي يخوضُونها، تعاملت معهم الدولة كأدواتٍ تخدم أغراضهم المختلفة، ولم تتعامل معهُم كبشر، ومن هُنا كانت مواقف الجماهير السّلبيّة من نظام محمّد على - رغم خطُورة مشروعه الحضاري والسياسي - ومن هُنا كانت مقاومتهم السّلبيّة للسُّلطة.

وترجع تلك المقاومة السّلبيّة إلى غياب الوعي السياسي، وافتقاد القدرة على التّنظيم، بقدر ما ترجع إلى غياب القيادة الشّعبيّة القادرة على تحريك الجماهير، بعد أن صفّى محمّد على القيَادات الشعبيّة التقليديّة التي أتقنت أسَاليب الحَشد الجماهيري والتي كان لها فضل تنصيبه واليًا على مصر.

واتخذت المقاومة السّلبيّة أشكالا مختلفة، كالإهمال المُتعمّد في تنفيذ التعليمات الخاصة بزراعة الأرض، وترك الأرض تُعاني البوار، طالما كان عائد الإنتاج يذهب - في معظمه - إلى الدّولة، أو حتّى الفَرار من القُرى تخلُّصًا من التزاماتهم الإنتاجيّة والماليّة، وكذلك الهرب من المصانع التي جنّدُوا للعمل بها قسرًا، حتّى اضطرت الحكومة إلى إلزام شيوخ القُرى بكفالة عُمال المصانع، وألزمتهم بإحضَارهم في حالة الهرب من المصنع. وتعمّدت تأخير دفع أجُورهم شهورًا حتّى تربطهم بالمصَانع، فلا يفرون منها على أملِ استخلاصِ مُستحقّاتهم الماليّة.

ورغم أنّ الجيش الحديث والخدمة فيه، كان أول انصهار للمصرين في بوتقة المُواطنة، وأول مصدر لنُمو الشعور بالانتماء الوطني، ومبعث إحساَس الجندي المصري بقُدراته وكفاءته ، ورغم بسالة الجيش المصري الحديث في المعارك التي خاضها في المَشْرق العربي كُله، فإنّ بقاء الجنود في الخدمة العَسْكريّة دون تحديد لمُدّة زمنيّة مُعيّنة، حتّى كان البعض يقضُون سنوات عمرهم كلها شاكّين السلاح، جعل الفلاح المصري يحاول التّهرب من الجنديّة بإتلاف بعض أعضَائه وإلحاق العَاهات بنفسه حتّى يُصبحَ غير لائقٍ للخدمة العسكريّة، وإزاء انتشار هذه الظّاهرة، اضطر محمّد على إلى تشكيل فرقة عسكريّة للقيام بالأعمال المُعاونة للمجهُود الحربي من أصحاب العاهات، حتّى يؤكّد للناس ألا سبيل للتخلص من الخِدمة العسكريّة ، فيكفُّون عن إلحاق العاهَات بأنفُسِهم تهرُّبًا من الخِدمة العسكريّة .

انتفاضَات تلقائيّة

غير أنّ المقاومة السلبيّة لم تستمر طويلا، وخاصة أن الدولة لاحقت الفلاحين بمطالبها الماليّة إلى حدّ أعجزهم عن سدادها، ولم تترُك لهم من عائد عملهم إلا ما يقل عن الوفاء بحاجَاتهم الأساسيّة، فهبّت انتفاضات فلاحيّة تلقائيّة، شهدت مصر عدداً منها في عصر محمّد علي اتخذت طابع العنف، مثل انتفاضة الصّعيد عام 1812 التي واجهتها السُّلطة بإحراق القُرى الثّائرة وذبح سُكّانها، وانتفاضة فلاحي علم1823 التي أُخمدت بالطريقة نفسها.

وشهد الصّعيد عدة انتفاضَات في عشرينيّات القرن التاسع عشر، بلغت إحداها حدّ التمرد على السُّلطة، وطرد موظّفي الحكُومة من الإقليم، وإقامة نوع من السُّلطة الشعبيّة في قِنا والمنطقة من حولها، واضطرت الدولة إلى استخدام الجيش لقَمعِها، فدار قتالٌ حقيقي بينه وبين ما يقرب من أربعين ألف فلاح بقيادة شخص عرف باسم «أحمد المهدى»، ولم يهدأ الإقليم إلا بعد تصفيةِ الانتفاضة الشّعبيّة، وسقوط مئات القتلى من الفلاحين، وفرار النّاجين منهم إلى الصّحراء، ليعودُوا إلى التمرد على السلطة من جديد عندما نَشبت انتفاضة أخرى من إِسْنَا إلى أسوان، وامتدّت إلى جِرجَا، واستفحل أمرُها حتّى كلّفت الحكومة الجيش بقمعها، ولكن القوات التي توجّهت إلى المنطقة الثائرة كانت - هذه المرّة - من الفلاحين المُجنّدين، فانضمّ الجنُود بأسلحتهم إلى الثّائرين واضطرت الحكومة إلى تجرِيد قوات جديدة تركيّة(عام 1824)، واستمرّت المعارك بين الطرفين نحو ستة أسابيع، انتهت بهزيمة الفلاحين والتنكيل بهم.

ولم تخمد نيران الثّورة في الصّعيد، فحدثت هبّات محدُودة في مناطق كثيرة، كانت تُواجه دائماً بالقمع وإحراق القرى الثائرة، كما حدثت هبّات مختلفة في بعض مناطق الوجه البحري كالشرقيّة ومنطقة البراري شمال الدِلّتا، وكان ضيق الحال، وثقل عِبء الضرائب، والتجنيد العَسْكرى، والعمل الجبرى (السُخرة)، وعسف السلطة واستبدادها، من بين العوامل التي حرّكت جماهير الفلاحين ضد الحكُومة في النصف الأوّل من القَرن التاسع عشر.

قانُونٌ للطّوارئ عام 1849

وأمام تكرار الانتفاضات الشعبيّة في مواجهة مظالم السُلطة أصدر عبّاس الأول (عام 1849)، قانوناً يُشبه قانُون الطوارئ، يقضى بضرب الحصار حول القُرى الثائرة، والحكم على من يتزعم التمرد بالسّجن المؤبّد، والحكم على المشاركين فيه بالسّجنِ ثلاث سنوات، مع مُضاعفة العقوبة في حالة استخدام «المتمردين» للأَسلحةِ الناريّة.

ورغم قسوة ذلك القانون، وبشاعة أساليب القمع التي اتبعتها السلطة في مواجهة الفلاحين الثّائرين، شهد عصر إسماعيل عدداً من الانتفاضات، كانت آخرُها انتفاضة جرجَا (عام 1865) بزعامة رجل يدعي « أحمد الطيب» استطاع أنْ يحشد وراءه جماهير الفلاحين في مواجهة شَرسة مع قوات الجيش التي ألحق الفلاحُون بها الهزيمة، واضطرت الحكومة إلى تجريد قواتٍ عسكريّة كبيرة بقيادة أحد كبار الضبُّاط، استخدمت المدافع لمواجهة الفلاحين الثائرين واستطاعت تصفيّة انتفاضتهم وقتل الآلاف منهم، ومن بينهم زعيمُ الثائرين.

ومع اشتداد الأزمة الماليّة، وزيادة الضّرائب، وتشدد الجُباة في تحصيلها، مع وقُوع القحط الذي تطوّر إلى مجاعة، تعدّدت انتفاضات الفلاحين طوال سبعينيّات القرن الماضي في طول البلاد وعرضها فرغم بطش الحكُومة بالمشاركين في تلك الانتفاضات، كان واقع الجماهير التّاعس يحركها للدِّفاع عن حقها في الحياة في مُواجهة سلطة غاشمة، تحرم جماهير المُنتجين ثمرة كدهم، لتنعم به الطبقة الحَاكمة من كبار المُلاك، التي لم تتحمّل من أعباء الضرائب إلا النّذر اليسير، بينما وقع على عائق الفلاحين وحدهم تمويل الخزانة العَامة، ومواجهة مطالب الدول الأجنبيّة صاحبة الديُون.

ولم يقتصر العُنف الثوري على جماهير الفلاحين وحدهم، بل امتدّ ليشمل ضباط الجيش (من أبناء الفلاحين) الذين ضاقُوا ذرعًا بالتميُّز في المُعاملة داخل الجيش بينهم وبين الضُّباط الشراكسة، واعترض فريقٌ منهم على قرار صَدر بتسريحهم، فكانت المظاهرة الشهيرة التي نظمُوها احتجاجًا على التدخل الأجنبي في شئُون البلاد والظُّلم الاجتماعي معًا (فبراير 1879)، والتي أجبرت الحكومة على الرُّجوع عن قرارها.

كانت تلك هي المرة الأولى التي يشق فيها العَسكر عصَا الطاعة على «ولى النعم» منذ عهد محمّد على، وبدأ الضُّباط المصريُّون يلعبون دورًا سياسيًّا فعّالا منذ ذلك الحين، حتى انتقلت إليهم قيادة العمل السياسي فكانت ثورة 1882 -1881 التي عُرفت بالثورة العرابيّة.

ولا عجب - إذن - أن نجد الجماهير الفلاحية المصريّة تتحمّس لهذه الثورة وتؤيدها، فقد رأت الجماهير في شخص أحمد عرابي - زعيم الثّورة - «المُخلِّص» الذي جاء ليرفع عن كواهِلهم الظُّلم الاجتماعي؛ الذي عانُوا منه سنين طويلة، فانقضُّوا على رمُوز الظلم الاجتماعي (كبار المُلاك) وهاجموا أراضيهم، وطالبُوا بتوزيع الأرض على الفلاحين، ولم يبخلُوا على الثّورة بالدعم المادي، بل أقبلُوا على التطوع في صفُوف الجيش دفاعًا عن الوطن ضد التّدخل الأجنبي.

***

وهكذا كان صبرُ المصرين على مظَالم السُّلطة له حدُود، كان تجاوزها يقود إلى الثورة والتّضحية بالنفس بأسلُوب انتحاريٍّ فريد، ورغم غياب الوعي السياسي - بالمفهُوم الحديث - عندهم، فإنّ وعيهم الغَريزي بتفاقُم الظُّلم والاستبداد كان يجعل حركاتهم في مواجهته تتسم بالعُنف والقوة، وإن افتقرت دائمًا إلى التنظيم الجيد.

وبعد الاحتلال البريطاني ارتبطت مُقاومة استبداد السُّلطة بالنضال الوطني ضد الوجود البريطاني في مصر، كما ارتبطت - بعد ثورة 1919- بالنكسات التي عَانى منها مشرُوع الاستقلال الوطني، والقصُور في السِّياسات التي مارستها الحكُومات التي تعاقبت على السُّلطة قبل ثورة 1952.

وقد ظلّت مقاومة الفلاحين لتحديات السُّلطة تتخذ شكل الهبّات التلقائيّة غير المنظمة التي يتم القضاء عليها بالقُوة الغاشمة، وإنزال أشد العقوبات بالُمشاركين فيها دون اهتمام بحلِّ المشكلات التي قادت إلى تلك الهبّات، وظلّ الفلاحُون يفتقرون إلى القيادات السياسيّة الواعيَة، وإلى الخبرة بالنضال الجماعي والتنظيم، فضلا عن غياب الوعي الطّبقي بينهم.

وعلى النّقيض من ذلك كانت مُقاومة العمال لاستبداد السلطة وللظُّلم الاجتماعي أكثر تنظيماً : تتخذ شكل الإضرابات وحركَات الاحتجاج، واحتلال المصَانع، وأدّى تلاحُم الطلبة مع العُمال في مناسبات سِياسيّة كثيرة إلى إضفاء طَابع التنظيم على حركات الاحتجاج الموجهة ضد السُّلطة، فنُظِّمت الإضرابات، وشُكّلت الجمعيات العَلنيّة والسِّريّة، وساهمت في ذلك بعض الأحزاب السِّياسيّة والجماعات الأيديُولجيّة.

ولم تقف السُّلطة مكتُوفة الأيدي في مُواجهة حركات الاحتجاج الجماهيري، ففرضت الأحكام العُرفيّة لفترات طويلة، ولجأت إلى القَوانين الاسْتِثنائيّة، وإلى سلاح القَمع والاغتيال والسّجن إلى غير ذلك من وسائلٍ واجهت بها السُّلطة مُقاومة الجماهير لاستبدادِها.

من البَاشا إلى الملك - الأُسرة العَلويّة تحكُم

*

يرتبطُ اختيار الحُكّام بالثقافة الاجتماعيّة - السِّياسيّة السّائدة في المجتمع، وهي بدورها نتاجٌ لواقعٍ اجتماعي معين، فالمجتمع البدوي العشَائرى تحكمه قيمٌ وتقاليد وأعراف تختلف - إلى حدٍّ ما - عن تلك التي تحكُم المجتمع الزراعي أو الحَضرى. وحتّى ذلك النّوع من الثقافة يختلفُ باختلاف البِنيَة الاقتصاديّة الأسَاسيّة فيه، والوضعيّة القَانونيّة لوسَائل الإنتاج والمُنتجين، فهي في المُجتمع الإقطاعي تختلفُ عنها في المجتمع الذي يلعبُ فيه رأس المال التجاري دور المحرِّك، اختلافها عن ثقافة المجتمع الرّأسمالي أو الاشتراكي الحديث.

وكان المجتمعُ المصري زمن الحملة الفَرنسيّة (1798-1801) لا يختلف عن غيره من المجتمعات الأُخرى التي خضعت للسِّيادة العثمانيّة، فالحُكم عندئذٍ للسُّلطان/الخليفة من أرشَد آل عُثمان، مع الحفاظ على آليّة البَيعة التي أصبحت صُوريّة الطّابع، هذا عن مركز الدولة في استانبُول؛ أمّا في الولايات - ومن بينها مصر - فكان لأعيانها وعُلمائها دورٌ في الاعتراض علي الوالي الظّالم وخلعه، ومطالبة السُّلطان بتوليَةِ غيره، دُون أن يكون لهم حقٌ تسميَة الوالي الجديد، حدث هذا أكثر من مرّة في مصر طُوال العصر العثماني، حيث كان خلع الوالي يتم بالاتفاق - أحيانًا - بين أمراء المماليك والعُلماء وشيُوخ الطّوائف، وكان يتمُّ تحريك الشّارع فيما يُشبه المُظاهرات التي تزحف فيها الجماهير على القَلعة في ركاب الأعيَان والعُلماء لإسقاط الوالي الظّالم، وتعيين قائم بالأعمال «قائم مقَام» لحين قدُوم الوالي الجديد .

الوالي الباشا

ولما كانت الدّولة العثمانيّة دولةً عسكريّةً، جميع المناصب فيها يتولاها العسكريُّون، فقد كان الوالى الذي يحكم مصر يحملُ رُتبة الباشا (وهي رتبة اللواء)، ولذلك كان الوُلاة جميعًا من الإنكشاريّة التي شَكّلت السِّلك العسكري العُثماني، ومن هُنا لم يكن من حقّ المصريين الذين يعزلُون واليًا ظالمًا أن يولُّوا مصريًا بدلا منه، وإنما كانت تتم تولية قائم بالأعمال من أُمراء المماليك بصفةٍ مُؤقتة، وكان الأمراء المماليك - كما هو معرُوف - من العسكر المحلِّيين غير المُنتمين للجيش العُثماني.

---

* مجلة الهلال. سبتمبر 2005.

وعندما جاءت الحملة الفَرنسيّة؛ حمل البيَان الأوّل - الذي طُبع بالعربيّة، ووزّع بالإسكندريّة ثم القاهرة - نسَمات أفكارِ الثورة الفرنسيّة، فطعنَ في أحقيّة العُثمانيين والمماليك في الحكم ، وقال إنّ من حقّ المصريين أن يحكمُوا أنفسهم بأنفسهم، وأنّ هدف الحملة مُساعدتهم على ذلك. وقد بدا هذا الكلام غريباً حتّى لأُولئك الذين كانوا على استعدادٍ للتعامل معه وتفهُّمه، لأنه يُعبر عن مجتمع رأسمالي، وعن ثقافة غريبة هي ثقافة عصر التّنوير، وإذا كانت نُخبة المجتمع المصري «المدني» قد تعاونت مع الحملة، فشَارك الأعيان والعُلماء في الدّواوين التي أقامتها, إلا أنّ شرعيّة السُّلطة الجديدة كانت دائماً موضع تساؤل رجال تلك النُّخبة، في ضوء ما استقرّ عليه الفِقه من استناد شَرعيّة السُّلطة إلى تفويض وليِّ الأمر «السُّلطان» لصاحبها ، وإذا كان الأعيان والعُلماء قد قبلُوا بالتعاون، فكان مردُّ ذلك إلى التعلُّل بحُكم الجبر، لا الاختيار، والحاجة لدفع الضّرر عن الأُمة .

ولكن بعد خروج الفَرنسيِّين من مصر وعَودة الحُكم العثماني إلي مُمارسة مظالمه السّابقة، لم يركن المصريُّون هذه المرّة إلي الدُّعاء الشّهير «يارب؛ يا مُتجلّي، أهْلِك العُثمانلي» وحسب ، بل قامت حركاتُ الاحتجاج الجماهيريّة يقودُها عُلماء الأزهر وشيُوخ الطّوائف، الذين رفضوا - هذه المرّة - العُثمانيين والمماليك على السّواء، حتّى استطاع ذلك الضّابط الألباني الشّاب الداهيّة محمّد علي أن يكسب ثقتَهُم، فاختارُوه والياً على مصر، وكتبُوا للسُّلطان بذلك، وكانت تلك هي المرّة الأُولى - في العصر العثماني - التى يختار فيها المصريُّون شخص الحاكم ، ويفرضُونه على السُّلطان. ولكن هذا الاختيار جاء مدعوماً بحُجّة شرعيّة تعهّد فيها محمّد علي بالتزام العدل، وعدم اتخاذ قرارٍ دُون مشورة العُلماء والأعيان الذين اختارُوه.

وكان ما كان من المناورات التي اتّبعها محمّد علي للتخلص من هذا القيد، سواءً بضرب العُلماء بعضهم ببعض، أو بشراء تأييد البعض وسكُوته، أو بنفي من استعصى علي الاحتواء «السيِّد عُمَر مكرم»حتّى أصبح حاكم مِصر المُطلق، الذي لا ينازعه في سُلطانه أحد، ومن ثم بدأ ينفذ مشرُوعه السِّياسي الذي استردّ لمصر دورها الإقليمي بفضل الجيش الحديث الذي أقامه، واعتمد لأوّل مرة - مُنذ قرون - على الجنُود المصريين، وما ارتبط بهذا المشروع من تنمية اقتصاديّة في مجال الزِّراعة، والصِّناعة، والأعمال العامّة «الرّي والقنَاطر والجسُور »، وإقامة الهيكل الإداري الحديث بما اقتضَاه من لوائح وقوانين اتّخذت فى صياغتها الإِطار

الفرنسى، وجاء مضمُونها من التراث المصري العُرفي والفِقهى على حدٍّ سواء، أضف إلى ذلك التعليم الحديث بفرض تخريج الكَوادر اللازمة للدولة الحديثة، ونقل علُوم الغرب من خلال حركة التّرجمة العَظيمة.

مشرُوع الباشا

ولكنّ مشرُوع محمّد علي النّهضوى تقاطع مع المشرُوع الإمبريالى الأُوروبّي للهيمنة على المنطقة، فكان التدخل الأُوربى في النزاع الذي نشب بين محمّد علي والسُّلطان، وهو التدخُّل الذى ألزم محمّد علي بسحب قواته من الأناضُول والشّام والجزيرة العربيّة، مُقابل منحه حُكم مصر وتوابعها «يقصدُ بذلك السُّودان» حُكماً وراثيًّا لأُسرته تحت السِّيادة العُثمانيّة، ومنحه حُكم جنُوب بلاد الشّام «فلسطين والأُردن» مدى الحياة، فإذا مرّت عشرة أيام دُون إعلانه قبُول العرض يسقط حقُّه فى حكم جنُوب الشّام، فإذا مرّت عشرة أيّام أُخرى تراجعت الدول عمّا عرضته، وتحالفت مع السُّلطان ضده لتصفيّة حُكمه. وقد ماطل محمّد علي عشرة أيام ظنًّا منه أنّ فرنسا تستطيع مساندته، وعندما أعلنت الدول إسقاط حقه في حُكم جنُوب الشّام ، سارع إلى قبُول التّسويّة التي توصّلت إليها الدُّول أواخِر عام 1840، والتي بمُوجبها أصبح حكم مصر وراثيًّا في أُسرة محمّد علي، على أن يلي الحُكم الأرشدُ فالأرشد وفقًا لما كان معمُولا به في وراثة العَرش العُثمانى.

وكان التّطبيق العملي لنظام الوارثة الجَديد في حياة محمّد علي نفسه الذى أقعدهُ المرض عن القيام بأعباءِ الحُكم فخلفَهُ ولده إبراهيم باشا لكونه الأكبر سنًّا من نسل محمّد علي، ولم يستمر حُكمه أكثر من ستة شهُور، فمات في حياة أبيه أيضًا، فتولّى الحُكم عبّاس الأوّل، حفيدُ محمّد علي (1848-1854)، ثم محمّد سعيد بن محمّد علي (1854-1863)، ثم وقعت حادثة كَفر الزيّات الشّهيرة التي سقط فيها قطار الإسكندريّة في فرع رشِيد، ومات أحمد رفعت باشا «الذي كان وليًّا للعهد» غرقا ليُصبح بذلك إسماعيل بن إبراهيم وليًّا للعهدِ، بحُكم كونه الأكبر سِنًّا من نسل محمّد علي.

وعندما غيّر إسماعيل نظام ولايَة العرش ليجعلهُ في أكبر أبنائِه، اقتضى ذلك الكثير من الدّسَائس والمؤامرات لإبعادِ محمّد عبد الحليم بن محمّد علي «حلِيم باشا» - الذى كان الولي الطّبيعي للعَهد - عن مِصر، وشراء أملاكه بثمنٍ بخس، ثم غيّر عام 1873 نظام ولايَة العرش

بعد أن قدّم الرِّشى للسُّلطان ورجاله، فتحوّل الحُكم إلى ولده محمد تَوفيق بعد عزله عام 1879، ولم يُطبّق نظام الوراثة الذي صدَر عام 1873 بعد وفاة توفيق إلا على ولده عبّاس حِلْمى الثّانى (1892-1914).

وجَاءت الحرب العالميّة الأُولى (1914-1918) لتحملَ معها العديد من التّغيرات، فقد انضمّت الدولة العثمانيّة إلى ألمانيَا وحُلفَائها في الحرب ضدّ بريطانيَا وفرنسا ورُوسيا. وبمجرد إعلان الدّولة العُثمانيّة الحرب على الحُلفاء أعلنَت بريطانيا الحِمايَة علي مصر (1914) وعَزلت عبّاس حِلمي الثّانى، واختارت عمّه حُسين كامِل بن إِسماعِيل لتولّي السُّلطة بدلا من عبّاس حِلمى الثّانى.

وقد أبدى الأمير حُسين كامل اعتراضه على تعيين بريطانيَا له سُلطانًا على مِصر تطبيقًا لقاعدة الأرشَد من نسلِ محمّد علي، ففضّل أن يتمّ ذلك بطلبٍ من أفراد الأُسرة أنفُسهم، وأن يُزكّي هذا الطّلب كبار أعيَان البلاد، ومعنى ذلك أنّ حُسين كامل كان يُريد أن يُصبحَ سُلطانًا بإرادة أُسرته، ومن يُعدُّون مُمثلين للمِصريّين، وهو ما لم تقبل به سُلطات الاحتلال البريطانى فتمّ التّلويح له «من جانب الإنجليز» بأنّه في حالة عدم قبُوله العرض البريطاني يُنْهِي بذلك حُكم أُسرة محمّد علي، فلدى بريطانيَا مرشّحون آخرون لحُكم مصر «كان من بينهم أغَا خَان»، عندئذ قبل حُسين كامل المنصب بخطَابٍ من وزير الخارجيّة البريطاني، وقد رفض ابنه ولايَة العهد، فراحت السُّلطات الانجليزيّة تبحث عن مرشّحٍ آخرمن نسلِ محمّد علي تنطبقُ عليه قاعدة الأرشَد، فرسَا العَطاء على الأمير أحمد فُؤاد بن إِسماعِيل، الشّقيق الأصغر لحُسين كامل بعدما اعتذر من كان يكبُره سِنًّا.

مَلِكُ مِصر

وهكذا عندما مات السُّلطان حُسين كامل عام 1917 خلفه السُّلطان أحمد فُؤاد (1917-1936)، وهو الذي حفل عهده بأحداثِ تحوُّلات ما بعد الحرب الأُولى، فشهد ثورة 1919، وصدُور تصريح 28 فبراير 1922 الذي اعترف باستقلالِ مصر مع الإبقاء علي أربعة أُمُور تشكّل جوهر الاستقلال، لتكُون موضُوع مُفاوضات بين الحكُومة المصريّة وحكُومة بريطانيا ، (وهي المُفاوضات التي دارت حلقاتها من 1924حتّى1954)، وتضمّن التصريح أيضًا نصيحة السُّلطان أحمد فُؤاد أن يتمّ وضع دستُور للبِلاد، يتمُّ من خلاله تحديد الحقُوق والواجبات لكل

من المصريِّين والسُّلطان، فصدر دستور 1923 وتحولت بمُوجبه مصر إلى مملَكة، وتغيّر لقب السُّلطان إلى «ملك مصر»، ووضع نظامٌ جديد لوراثة العَرش، جعله لابن المَلك، وفي حالة عدم وجُود ولد «ذكرٍ» للملك يُصبحُ أرشد أبناء أُسرة محمّد علي وليًّا للعهد، وعندما وُلد الأمير فاروق أصبحَ وليًّا للعهد، وخلف والده على عرشِ مصر (1936-1952) وقامت ثورة يُوليو 1952 بإجباره على التّنازُل عن العرش لولي عهده، الطِّفل أحمد فُؤاد الثّاني .

وهكذا مُنذ تمّ إقرار تحول مصر إلي ولايَة عثمانيّة ذات وضعٍ خاصٍّ، يحكمها حُكماً وراثيًّا أبناء محمّد علي بمُوجب الفَرمان السُّلطاني الصّادر في يناير 1841حتّى إلغاء الملكيّة وإعلان قيام الجُمهوريّة (18يونيو 1953)، كان يتم اختيار الحاكم (والي - خديو - سُلطان - ملك) وفق نظَام الوارثة، وما لحق به من تغيُّرات، فلم يكُن للشّعب المصري دورٌ في اختيار رأس الدولة، بل كان أمرُ الاختيَار فى حالة تجاوز نظَام الوراثة المعمُول به بأيدي قُوى خارجيّة تحت ستار حمايَة مصَالحها في مصر.

من ذلك تدخُّل الدُّول الكبرى التي فرضت رقابتها على ماليّة البلاد، وأقامت صندُوق الدّين العام، وأقامت لجنة التّحقيق الدوليّة في أحوال ماليّة مِصر، وتدخُّلها عند السُّلطان لإقصَاء إسماعيل عن حُكم مصر، وطرده خَارج البلاد، واعتراضها عند تولِيَة توفيق على مُحاولات السُّلطان إلغاء نظام الوارثة الذى حصَل عليه إسماعيل عام 1873، مما يعني إمكانيّة تولّي الأمير حَليم بن محمّد علي حُكم مصر باعتباره أكبر أبناء الأُسرة سِنًّا، فتدخل مُمثّلا بريطانيا وفرنسَا للحفاظ علي نظام الوارثة الذي كَسِبه إسماعيل لمجرد ارتيَاحهما إلى التّعامُل مع توفيق واطمئنانهما إليه.

وعندما وقع الاحتلالُ البريطاني عام 1882 حافظ على وضع مِصر القَانونى كولايَة عُثمانيّة ، ولم تسعَ بريطانيا لضمّ مصر إلى الإمبراطوريّة البريطانيّة، لأنّ ذلك يخلُّ بالسِّياسة البريطانيّة الداعيّة إلى الحفاظ على وحدة الدّولة العُثمانيّة وسَلامة أراضيها، طالما كان ذلك لا يتعارض مع مصَالحها، لذلك تمسّكت سُلطات الاحتلال «بحقُوق» حُكّام مصر لأنها كانت - في حقيقة الأمر - تخدم مصَالحها، وعندما مات توفيق، وأرسل السُّلطان فرمان تولِيَة ولده عبّاس حِلمي الثاني، أصرّ كرُومر علي الاطِّلاع علي الفرمان قبل إعلانه رسميًّا، وعندما رأى أن السُّلطان أجرى تعديلا على حدُود ولايَة مصر الشّرقيّة؛ لضمّ طَابا وبعض مَناطِق سَيْناء إلى فلسطين

قامت أزمة بريطانيّة- عُثمانيّة، تبنّت فيها بريطانيا الدِّفاع عن «مصَالح» مصر، وتمّ تعديلُ الفرمان.

ولكن عندما حاول الخديو الشّاب عبّاس حِلمي الثّانى أن يكون حاكِمًا بحقٍّ، وغيّر الوزارة دون استشارة كرُومر، أُجبِر على التراجُع، وأُلزِم بقبول نصيحَة المعتمد البريطاني، وعندما انتقد نظَام الجيش المصرى بقيادة الإنجليز - بعد تفقُّده له عند أسوان - هُدِّد بالعزل قبل وصُول القِطار الذى يحمله إلى القَاهرة، ما لم يسحب انتقاده، ويتقدّم بالشُّكر إلى كِيتشنر قائد الجيش المصري على ما حقّقه «من تقدُّم». ورأينا كيف تم عزل عباس حلمي الثاني عام 1914 لعدم الاطْمِئنان إلى موقفه، ومن ثمّ اختيار غيره (حُسين كامِل) الصديق الحَمِيم للإنجليز .

ولذلك لا غرابة أنْ نجدَ الدُّول الأُوربيّة صَاحبة المصالح الماليّة في مِصر - وليس النُّخبة المصريّة- تعمل علي وضْعِ حدٍّ للسُّلطة المطلقة للخِديوى إسماعيل بفرض نظام الوزارة المسئولة في أُغسطس 1978، وإذا كانت وزارة محمُود سَامي البارُودي في عهد الثورة العُرابيّة قد استطاعت أن تُصدر لائحةً دستوريّةً كفلت قدرًا معقُولا من الحقُوق التشريعيّة لمجلس شوري النواب، وجعلت السلطة التنفيذيّة مسئولةً أمام المجلس التشريعى، فإن وقوع الاحتلال أجهض هذا التطور. وظلت الوزارة -في عهد الاحتلال- تتولى السلطة التنفيذيّة الفعليّة بتوجيه من المُستشارين الإنجليز، وأصبحت سُلطة الخديوى اسميّة.

ولم يحظ أيٌّ من حُكام أسرة محمّد علي بما يُمكن أن نسمّيه شعبيّةً حقيقيّةً سوي عبّاس حِلمي الثاني الذي شجّع مُصطفى كامل على مُعارضة الاحتلال، وذلك بعد اصْطِدامه بكرُومر «المعتمد البريطاني»، ورغم أنّ تأييده للحزب الوطني قد تلاشَى بعد توقيع الوفاق الوُدِّي بين بريطانيا وفرنسا، وبذلك انفردت بريطانيا بمِصر، فاضطُرّ الخديو إلى أن يُهادن الاحتلال، مما أفقده الكثير من رصِيده الشّعبى، غير أنّ عزله على أيدي الإنجليز عند بدايَة الحرب زاد من شَعبيّته، وعبّرت الجماهير المصريّة عن ذلك في أهَازيج حزينة. وظل لهذه الشّعبيّة آثارٌ في الذاكرة الوطنيّة جعلت ثورة يُوليو تختار الأمير محمّد عبد المُنعم بن عبّاس حلمي الثاني وصيًّا على العَرش بعد تنازل فارُوق.

على أيِّ حال لم يُمارس المصريُّون حق الاختيار الحقيقى لحكّامهم إلا في إطار دستُور 1923، وإن كان الاختيار هُنا لممثّليهم في البرلمان بمجلسيه: النُّوّاب والشُّيوخ، أي اختيار السُّلطة التّشريعيّة، والسُّلطة التنفيذيّة ممثّلةً فى الوزارة التي يشكّلُها الحزب الذى يحصلُ على أغلبيّة المقاعد بالمجلِس النِّيابى. أمّا سُلطة السِّيادة مُمثلةً في الملك فكانت خارج إطار الاختيار.

ولم يُتح للشّعب المصري الاختيار الحُر لهيئته التّشريعيّة، ومن ثم للحِزب الذي يُشكّل الوزارة إلا ثلاث مرّات على مرِّ الفترة المسماة باللّيبراليّة (1923-1952) هي برلمان 1924، وبرلمَان 1936، وأخيراً برلمان 1951، وكُلها جاءت مُعبّرةً عن تأييد الحركة الوطنيّة بقيادة سَعد زغلُول بالنِّسبة للبرلمان الأول، ثم مُصطفى النّحاس بالنسبة للبرلمانيين الآخرين، وجاء وصُول الوفد إلى الحُكم- في البرلمانات الثّلاثة - تعبيراً عن امتدادِ قيادته للحركة الوطنيّة التى بدأت بثورة 1919 .

لمّا كانت رُوح ثورة 1919 لا تزال في الأُفق عند اختيار برلمان 1924، فكان من الطّبيعي أن يفُوز الوفد بزعامة سَعد زغلول فوزاً ساحِقًا، فإنّ ذلك البرلمان لم يُعمّر طويلا، فانفضّ بعد شهُور عقب حادث مقتل السير لي ستاك - سردار «قائد» الجيش المصري - وتولّت الحُكم وزارة إداريّة لم تأتِ عن طريق صناديق الانتخاب، بل أُعيد النّظر في أُسُس العَمليّة الدّيمُقراطيّة ذاتها، فبدأت عمليّات تزوير إرَادة الشّعب بالتّلاعُب في صناديق الانتخاب وجَداول قيد النّاخبين، وهو تُراثٌ استمرّ طوال الفترة «اللّيبراليّة اسْمًا» حتّى ثورة يُوليُو.

ولعبَ هذا التراكُم البغيض لخبرات التّزوير دوراً خطيراً في احتدام الأزمات السياسيّة على مرِّ الفترة، وأوجد الخصُومة الدائمة بين الحرَكة الوطنيّة والقصر «الملك» الذي كان يحظَى بسُلطات واسعة في دستُور 1923، ورغم ذلك استمر يُعطل الحياة النّيابيّة كُلّما جاءت نتيجة الانتخابات «رغم التّزوير» على غير ما يشتهي، بل وألغى دستُور 1923 واستبدل به دستُوراً آخر عام 1930 أسْوأ حالا، مما أدّى إلى انشغالِ الحركة الوطنيّة بالنِّضال من أجلِ استعادة دستُور 1923، بدلا من أنْ تتفرّغ للنِّضال من أجل الاستقلال .

وفي المرتّين الأخيرتين اللّتين عبّر فيهما الشّعبُ عن إرادته في اختيَار هيئته التشريعيّة ثمّ - بالتالى - الوزارة التي تتولّى الحُكم، ونعني بذلك برلمانى 1936 و 1951، جاء ذلك بضغطٍ من الإنجليز على الملك. فقد اتّسع نضال الجبهة الوطنيّة عام 1935من أجل استعادة الدُّستُور ، فى وقتٍ دقيق تصاعَد فيه الصِّراع الدّولي المُنذر بوقوع حرب عالميّة ثانيَة، ولمّا كانت مصر ذات أهميّةٍ إستراتيجيّةٍ بالغة في حالة قيام حرب، وجدت بريطانيا نفسَها في حاجةٍ إلى إبرام مُعاهدة مع مِصر تنظّمُ العلاقة بينهما، وتُهيئ مصر للعب دورٍ مُساند لها في الحرب.

ولما كانت مِثل هذه المعاهَدة لا تكتسب المِصداقيّة إلا إذا وقّعتها رمُوز الحركة الوطنيّة، فقد ضغَطت بريطانيا على الملك لإعادة العمل بدستُور 1923 وإجراء انتخابات حُرّة «نِسبيًا » ترتّب عليها تحقيق الوفد للأغلبيّة، وتشكيل مُصطفى النّحاس للوزَارة التي أبرمت المُعاهَدة ثم أضَاء الإنجليز الضّوء الأخضر للمَلك للتّخلُّص من الوزارة. وللاعتبارات نفسِها جاء ضغط الإنجليز على الملك لدعوة النحّاس باشا لتشكيل الوزارة في غضُون حادث 4 فبراير 1942 عندما اقترب الألمَان من حدُود مِصر الغربيّة، لتضمن تنفيذَ المُعاهدة على الوجه الأكمل.

ورغم أنّ قبول الوفد تشكيل الوزارة عندئذٍ أدّى إلى تآكُل شعبيته، وزاد من عداء القصر للحَركة الوطنيّة، وفتح السّاحة السياسيّة أمام قُوى الرفض الاجتماعى والسياسى ذات الطّابع المدنى أو الدِّيني، إلا أنّ حاجة بريطانيا لوجُود حكُومة قويّة تحظى بالمُسَاندة الشّعبيّة في مصر بالقدر الذي يجعلها تُؤمّن مشاركة مصر في مشرُوعات الدفاع عن الشّرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، تلك الحاجة جعلتها تضغطُ مرة ثانيّة على الملك لإجراء انتخابات حُرة «نِسبيًا أيضًا» عام 1950جاءت ببرلمان 1951 ذي الأغلبيّة الوفديّة.

وعندما خابَت آمال الإنجليز في تلك الوزارة، فرفضَ النحّاس مشرُوع الدِّفاع عن الشرق الأوسط، ورفض مُشاركة مصر في حرب كُوريا، كما رفض مشروع التّسويّة الذي قدّمه الإنجليز في مفاوضات 1951، واضطر إلى إلغاء مُعاهدة 1936 من طرفٍ واحد، وإعلان مُسَاندتِه الكفاح المُسلّح، لم تعد هناك حاجة لاستمرار الوزَارة في الحُكم «من وجهة نظر الإنجليز والقَصر معًا» فكان حريقُ القاهرة في 26 يناير 1952، الذي سقطت في أعقابه الوزَارة الوفديّة، لتخلُفها عدّة وزارات إداريّة، لم يُكمِل بعضها شهرًا واحدًا في الحكم، ولم تبق آخر وزَارة منها إلا سُويعَات سبقت قيام ثورة 23 يوليو 1952، وسقوط النظام بأكمله.

وهكذا لم يُتح للمصرين اختيار حُكّامهم طوال الفترة المُمتدّة على مدى 154 عاماً تمثل الفَصل الأوّل في تاريخ مصر الحديث، مُنذ الحملة الفرنسيّة، حتّى قيام ثورة يوليو 1952. فكان اختيار النُخبة الممثلة في الأعيَان والعُلماء لشخص الحاكم أمراً لم تألفه الثّقافة الاجتماعيّة - السِّياسيّة السّائدة، ولم يحدث ذلك إلا في حالة اختيار محمّد علي باشا والياً على مِصر، فكانت تلك «بِدعة » نتجت عن تأثير التطورات التي شهدتها مصر زمن الحملة الفَرنسيّة، ليتحوّل الحُكم بعد ذلك إلى حُكمٍ وراثي في أُسرة محمّد علي .. تنظِّم الولاية فيه قواعِد في مصر في عصر التّوسُّع الاستعماري الأُوروبّي. وحتّى الاختيار النّسبي للهيئة التّشريعيّة، ومن ثم الوزارة التي تتولّى الحُكم في إطار دستُور 1923، كان حقّاً اسميًّا يتأثر سَلباً وإيجاباً بآليّات الصِّراع السِّياسى بين القَصر والإِنجليز من ناحيَة، والحركة الوطنيّة المصريّة من ناحيّة أُخرى.

المشرُوع السِّياسي لمحمَّد علي باشا *

لعلّ محمّد على باشا كان أكثر من عاصروا تجربة العدوان الغربي (كما مثلته الحملة الفرنسيّة) فهماً لدلالة ذلك الحدث التاريخي الخطير بالنسبة للدّولة العثمانيّة، فأدرك أن ضعف هذه الدولة الإسلاميّة مرده إلى تخلفها وعجزها العسكري، وأن ما حدث في مصر لابد أن يتكرّر فيها أو في غيرها من بلاد الدولة العثمانيّة، وأنه لا منجاة للدولة من المصير الذي يتهددها إلا إذا تزوّدت بأسباب القوة والمنعة التي تجعلها قادرةً على الصمُود في وجه التحدي الغربي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإصلاح الأداة العسكريّة للدولة، بما يتطلبه ذلك من العمل على سد فجوة التخلف الحضاري الذي تعاني منه بلاد الدولة.

غير أن محمّد على باشا كان جنديا ألبانيًّا متواضِعًا، ساعدته ظروف مصر على أن يلى أمرها، ولا يتيح له مركزه المتواضع كوال لمصر أن يصلح من شأن الدولة العُثمانيّة كلها إلا إذا فوّضه السلطان في ذلك، وهو أمر بعيد المنال بالنسبة لمثله. فلماذا لا يحاول أن يحقق ما يصبُو إليه فى البلاد التى يتولى حكمها؟، ولماذا لا يستغل ضعف الدولة وعجزها ليوسع من رُقعة نفُوذه حتّى تحين الفرصة التي تمكنه من تحقيق أمله؟، ولماذا يتقاعس عن تحقيق حلمه وقد أثبتت الأيام غياب المستحيل من حياته؟، ألم يستطع أن يغير مسار حياته من ضابط غير نظامي مغمُور إلى أن أصبح باشا يحكُم ولاية من أهم ولايات الدّولة؟.

وهكذا سعى محمّد على إلى أن يقيم في مصر (دولةً نموذجيّةً) حديثة توفِّر له فرصة إقامة دولة إسلاميّة قويّة من خلال تطبيق نمُوذج مصر على الدولة العثمانيّة ذاتها. وكان اختيار محمّد علي لمصر كقاعدة لمشروعة السياسي ينمُّ عن بعد نظر ذلك الرجل، الذي كان عطلا من الثقافة، ولكنه كان يمتلك موهبة رجل الدولة الذي يدرك أبعاد الظرف التاريخي، ويحسن توظيفه.

مشروع سياسي نهضوي

كان محمّد على باشا - إذن - صاحب مشروع سياسي نهضوى، يهدف في المقام الأول إلى بناء قاعدة عسكريّة وسياسيّة حديثة ذات شَأن تقي المشرق العربى عُدوان الغرب، لا عن

* مجلة الهلال. أكتوبر 1998.

طريق المواجهة، وإنما عن طريق التزود بأسباب المنعة والقوة التي تحقّق نوعاً من توازن القوي مع الغرب، وتجعل الأخير يتعامل مع الدولة العُثمانيّة معاملة النِّد للند. ومن ثم كانت حروب محمّد على في الجزيرة العربيّة، وبلاد اليُونان، تلبيّةً لدعوة السلطان، تتسق مع تلك الرؤيّة الإستراتيجيّة، وحتّى فتحه السُّودان وحروبه ضد السلطان في الشام تدور في هذا الإطار، إطار إحياء القوة العسكريّة للدولة باعتبارها حجر الزاويّة للإصلاح السياسي فيها ، ولعل الفكرة التي دارت برأسه يوماً من الأيام تكشفُ مراميه البعيدة؛ فقد صرّح يوماً لبعض خُلصائه برغبته في الوصول إلى الآستانة وخلع السلطان، وتولية ابنه الصّبي، وتنصيب نفسه وصيًّا عليه لتتاح له فُرصة إصلاح الدولة كلها.

وهكذا كانت مصر - عند محمّد على - قاعدة انطلاق لمشروع سياسي إقليمي يعتمدُ على بناء قوة عسكريّة كبيرة حديثة، وبناء مثل هذه القوة يحتاجُ إلى موارد ماليّة ضخمة تقصُر دونها خزانة والى مصر التي كانت تعتمد على الخَراج والمكُوس. ولا يستطيع محمّد على أن ينشد تلك الموارد من مصَادر خارجيّة كالاستدانة مثلا، فقد جعله الحرص على استقلال قراره السِّياسي ينفر من فكرة الاستدانة ويرفضها، عندما عُرضت عليه في العقد الأخير من حُكمه.

فلا مفر أمامه من أن يدبّر الموارد اللازمة لمشروعه السياسي في مصر ذاتها. وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا استطاعت (الدولة) أن تضع يدها على موارد البلاد كلها، تديرها وتنميها بالقدر الذي يوفر الأموال اللازمة لبناء القوة العَسكريّة الحديثة، بما تتطلبه تلك القوة من مؤسسات إنتاجيّة وخدميّة. ومن ثم كانت السياسات الاقتصاديّة التي نفذها محمّد علي- تدريجيًّا - وانتهت بوضع الاقتصاد تحت إدارة السُّلطة المركزيّة، وتعبئة الموارد لخدمة المشروع السياسي الإقليمي، وإدخال تغييرات هيكليّة على النِّظام الإداري، وما ارتبط بذلك من تطوُّر في نظام التعليم، وما نتج عنه من صَحوة ثقافيّة.

سياسة خارجيَّة خاصَّة

واستطاع محمّد علي باشا أن يرسم لنفسه سياسةً خارجيّةً خاصّةً لتحقيق مشروعه السياسي الإقليمي، ودعاه إلى ذلك أنه كان واليًا على قطرٍ مُهم في إمبراطوريّة ضعيفة مُتهالكة، عانت من ضغوط الدولة الأُوروبيّة في القرن الثامن عشر، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها. وأدرك محمّد علي أنّ انهيار الدولة العُثمانيّة سيجرف مصر معه، ولذلك سعى -

بسياسته الخارجيّة - أن يجمع لنفسه من حطَام الدولة كياناً يتولى حكمه وأسرته من بعده، مع بذل الهمّة لتوسيع رُقعة ذلك الكيان بقدر الإمكان.

لذلك بذل محمّد علي باشا أقصى الجهد ليفيد من ضعف الدّولة العثمانيّة وعجزها، فهذا الضعف يتيح الفرصة ليقوى نفسه في إطار الإمبراطوريّة العثمانيّة وبموافقة السلطان. فنجده يلبّي أوامر السلطان لنجدته في الولايات التي اندلعت فيها الثّورات ضد الحكم العثماني ، فاستخدم الباشا الموارد المصريّة لإنقاذ سيادة الباب العالي على بلاد العرب وكريت واليُونان.

وأتاح له ذلك فُرصة مدّ نفوذه إلى تلك البلاد وراء قناع السِّيادة العثمانيّة، كما أتاح له فُرصة بناء قواته العسكريّة، فمكّنته حروب بلاد العرب من بناء أول أسطول له في البحر الأحمر ، وكانت حرب المورة أول الميادين التي نزل إليها جيشه الجديد، واشترك فيها أسطوله الذي بناه في دور الصناعة الأوروبيّة وفي ترسانة الإسكندريّة، فأتاحت له تلك الحروب التي خاضها باسم السُّلطان فرصة تجربة قواته العسكريّة وإكسابها المهارات القتاليّة، فضلا عن الإعلان عن وجود تلك القوة لديه لمن يعنيهم أمر إقليم شرقي البَحر المتوسط.

الأكثر من ذلك، فقد أغرى ضعف الدولة العُثمانيّة محمّد علي باشا بالتوسع خارج حدُود ولايَة مصر، فأصبح حاكماً على أهم بلاد الدولة العثمانيّة الناطقة بالعربيّة. وأراد محمّد علي بهذا الاتّساع أن يبسط سُلطانه على المنافذ المؤديَة للطرق التجاريّة القديمة، وإلى أن يجعل من بلاد امبراطوريته الصغيرة: مصر، والسُّودان، وبلاد العرب والشّام، وحدةً اقتصاديّةً متكاملةً ومُكتفيةً ذاتيًّا، فيعوض بذلك النقص في موارد مصر، ويخفّف اعتماده عليها وحدها في المال والرجال.

كذلك فكر محمّد على - وقتًا ما - في أن يستغل ضعف الدولة العثمانيّة، فيعزل السُّلطان ، ويولّي مكانه ابنه الصّبي، ويقيم من نفسه وصيًّا عليه، وبذلك يحتفظ بالأُسرة العثمانيّة الحاكمة، ويحافظ على وحدة الإمبراطوريّة، ولكنه - في الوقت نفسه - يسُوس أمورها ويوجه سياستها، فيصلحُ من شأنها ويجدد شبابها، ويحولها إلى ندٍّ للقُوى الأوربيّة الطامعة فيها.

جهُود إصلاحيَّة، وانجازات مختلفة

ولكن محمّد على باشا كان يعلم أنّ جهوده الإصلاحيّة وإنجازاته المختلفة، وتلك الإمبراطوريّة التي كونها، ومركزه الشّخصي، ومصير أسرته من بعده، معلّق على إرادة السلطان، ولا سبيل إلى ضمانه إلا بقبُول الأخير منح مصر وضعًا خاصًّا داخل الدولة العثمانيّة، يتيح لمحمّد علي قدرًا أكبر من الحركة على الصّعيدين الإقليمي والدولي.

وقد فكّر محمّد علي في أن يقيم هذا الكيان الخاص خارج إطار الدولة العثمانيّة، فيستقل عنها، ويخلص نفسه من القيود التي تربطه بها، وبذلك يَسْلَمُ بملكه من مصير هذه الدولة الضّعيفة العاجزة أمام الضغط الأوروبي، ويستطيع أن يتابع في (دولته) إصلاحاته الاقتصاديّة والإداريّة والعسكريّة، دون أن تقيده بتبعيّة لسُلطان، أو جزيَة يؤدّيها لدولة تمارس حق السيادة على (أملاكه) .

فإذا حالت الظروف الدوليّة دون تحقيق هذا الاستقلال، سعى الباشا إلى أن ينال هذا الكيان الخاص داخل الدّولة، ويعني ذلك أن يظل مُعترفًا بسيادة الدولة العثمانيّة الاسميّة على البلاد المنضويَة تحت لواء حكمه، على أن يكون الحكم في (دولته) وراثيًّا في أُسرته، ويمنحه الباب العالي الضّمانات الكافيَة لبقاء حُكم تلك البلاد في أسرته، واستقلاله بإدارتها. وكان محمّد علي يدرك أن بقاء مصر عُضوًا في المجموعة التي تتألّف منها الدولة العثمانيّة لا يخلُو من مزايا ، بل قد تَرجُح هذه المزايا على ما عداها، لأنّ الدولة العثمانيّة لم تحتفظ بكيانها إلى ذلك الوقت إلا بفضل عدم اتفاق الدول الأوروبيّة جميعًا على اقتسامها، ونتج عن ذلك إقرار المبدأ الذي ظل من المبادئ الأساسيّة في سياسة دول غربي أوروبا، وهو ضمانة الدّول لسلامة أملاك الدولة العثمانيّة ووحدتها. ومصر - باعتبارها ولايَة عُثمانيّة - تستطيع أن تستفيد من هذه الضّمانة العامة.

أطماع أوروبّا ضد الرّجُل المريض

ولكن محمّد علي كان يدرك - في الوقت نفسه - أن هذه الضّمانة وحدها لا تفيد إلا إذا دعمتها القوة العسكريّة التي تشكل الدِّرع الواقي ضد الأطماع الخارجيّة. إذ كان محمّد علي يعرف تمامًا خطورة العصر الذي يعيش فيه، فقد ظهرت أطماعُ الدُّول الأوربيّة فى بلاد الشرق القريب والبعيد. وقبل اعتلائه الحكم بقليل، تَصَارع على مصر الفرنسيون والإنجليز ،

وعجزت الدولة العثمانيّة صاحبة السِّيادة على مصر أن تُجلى الفرنسيين إلا بمساعدة عسكريّة وسياسيّة من الإنجليز. وبعد بضع سَنوات عاد الإنجليز يطرقُون أبواب مصر ويحاولُون احتلالها. أما في الشرق، فقد اشتد ضغط الرُّوس على البلاد الإسلاميّة الواقعة جنوبي بحر قزوين. وبدأت بقايا الحكم الإسلامي في الهند تنهار أمام تقدم الاستعمار البريطاني، بل استولى الفرنسيُّون على الجزائر التي كانت من ولايات الدولة العثمانيّة.

أمّا مصر، فقد وجهت الحملة الفرنسيّة أنظار السياسة الأوربيّة نحوها، حقيقةً أن أورُوبّا لم تكن لها في مصر مصالح مُباشرة اقتصاديّة أو ثقافيّة، غير أن الوجود الفرنسي القصير في مصر أبرز أهميتها الإستراتيجيّة على طريق المواصلات إلى الشّرق، حيث اشتد المد الاستعمارى. ولا عجب أن بدأت الأفكار الخاصة بربط أوروبّا بالشّرق بطرق بريّة أو بحريّة تمرُّ عبر مصر، تتبلور في العقدين الأخيرين من حُكم محمّد علي، ولعل قيامه بإحياء الطّريق البرى - النهري الذي ربط السُّويس بالإسكندريّة عبر القاهرة - على نحو ما أشرنا، جاء محاولةً لاحتواء المخططات الأوروبيّة الراميّة إلى مدِّ نفوذها السياسي إلى مصر بدعوى المصالح الإستراتيجيّة.

تحرُّر البلاد من القيود العثمانيَّة

وحاول محمّد على أن يقنع الدول الأوربيّة بتأييد سياسته، فهذه إصلاحاته وجهوده تنبئ بما يستطيع الحاكم أن يقوم به لإنهاض البلاد إذا أُطلقت يداه وتحررت البلاد من قيود السِّيادة العثمانيّة. فقد أصاب الباشا من النّجاح في مصر أكثر ممّا أصَاب السُّلطان نفسه في الآستانة. ولا يرجعُ هذا النجاح إلى إرادة الحاكم وحدها، وإنّما إلى قُدرة البلاد على إنماء مواردها الكفيلة بأن تجعل منها (دولةً) حديثةً من الطِّراز الأول.

وقد بسط محمّد علي الأمن في ربُوع البلاد، وأنشأ المصانع، وأسّس المدارس، واستعان بالأوروبيِّين في إدارته، وأحسن استقبال الأجانب، ومهّد الطريق البريّة للتجارة الأوربيّة، وكوّن من أهل البلاد قوةً حديثةً لا ينبغي أن تخشى أوروبّا خطرها على الدولة العثمانيّة. فإن في قوة محمّد على قوة السُّلطان، وما بلاؤه في خدمة السلطان في بلاد العرب والمورة إلا خير شاهد على ذلك. لقد قدّم للسلطان كل شيء: جيشه وماله، وخسر في سبيله أسطُوله، دون أن ينال من السُّلطان شيئًا.

كان أمام السياسة الأوربيّة - إذن - أن تختار أحد الأمرين: أن توافق على ما يطلبه محمّد علي من الانفصال بمصر والبلاد التي تقع تحت حُكمه عن الدولة العثمانيّة لتُصبح دولةً مستقلّةً ذات سيادة، أو أن تبقى مصر في حظيرة الدولة العثمانيّة، وأن تمنح بعض الحقوق التي توسع نطاق الحركة أمام حاكمها، فتجعل منها وتوابعها كياناً خاصاً داخل مجموعة الولايات العُثمانيّة.

والأمر الأول - أي الاستقلال التام - يقتضي أن تنبذ الدول الأوربيّة سياستها التقليديّة إزاء الدّولة العُثمانيّة، وتتخذ لها سياسةً جديدةً في ذلك الرُّكن من الشرق الأدنى المتسلّط على منافذ التجارة القديمة، وتتمتع بقوة عسكريّة يُحسب لها حساب ويرأسها حاكِم قوي الأطماع، وهو ما لا يتفق مع مصالح الدول الأوربيّة التي كانت تفضّل بقاء المنطقة تحت الحكم العُثماني الضعيف الذي لا يمثل تهديداً للمصالح الأوروبيّة. كما أنّ بريطانيا وفرنسا كانتا تخشيان أن يُغري تحدّي محمّد على للسُّلطان روسيا بالانقضاض على الدولة العثمانيّة، وتوطيد أقدامها على البسفُور، ممّا يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى على الساحة الأوربيّة والدوليّة.

ولم تقتنع أوروبّا - وخاصّةً بريطانيا - بقيمة الإصلاحات التي يفخر محمّد علي بإنجازها، فهي ترى أنّه حرم الفلاح من ثمرة كدّه، وساقه إلى السُّخرة والتجنيد، وأقر الرِّق، واحتكر موارد البلاد، بل إن المُعتدلين من الأوروبيّين الذين قدّرُوا محمّد علي واعترفوا بنجاحه في إنهاض البلاد، كانوا يرون أنّ كل شيء في مصر يرتبط بشخصه، وأنّ تلك الإصلاحات قد تختفي بمجرد اختفائه من السُّلطة.

كما أن الدول الأوربيّة لم تر في قيام محمّد علي ضدّ السلطان «ثورةً قوميّةً» تبغي التحرُّر من السيطرة الأجنبيّة كما فعل اليُونان، وكما ستفعل شعوب أُخرى كثيرة في البَلقان وفي غيرها من بلاد أوروبّا الخاضعة للدّولة العُثمانيّة، لأن محمّد على لم يكن مصرياً، كما أنّ نظامه في مصر لم ينبع من إرادة شعبيّة، ولم يعكس تطلُّعاً (قومياً) في وقت كان الشُّعور السّائد بين الجماهير في الوطن العربي شعوراً إسلامياً محضاً.

الاصطدام بالسِّياسة الأورُوبيَّة

وقد ظلّ محمّد على حريصاً - طوال حُكمه - على عدم الاصطدام بالسياسة الأوروبيّة، أو بقوة حربيّة أوروبيّة. فهو لا يستطيع أن يُسقط من حسابه الدول الأوروبيّة وموقفها إزاء الدولة العثمانيّة والشّرق الأدنى عامّةً ومصر خاصّةً، بل إنه كان يرحب بأن يتم إقرار العلاقات العثمانيّة المصريّة برضَا من الدول الأوربيّة صاحبة الشأن، ويسعى إلى أن ينال مُوافقةً على التسويّة النهائيّة ليتخذ من هذه الموافقة ضَمانةً لمصر إزاء المطامع الأوروبيّة من ناحيَة ، والتدخل العثماني من ناحيّة أخرى.

وكان محمّد علي يُقدّر قيمة الصّداقة البريطانيّة وينشدها، فقوة بريطانيا تواجهه من أمام حيث الوجُود البريطاني في البحر المتوسط، ومن خلف حيث الاستعمار البريطاني في الهند والنُفوذ البريطانى فى البحر الأحمر والخليج العربي. وقد نال الباشا تقدير الإنجليز - في أعقاب حملة فريزر عام 1807- حين ردّ أسراهُم، وتعهّد مرضاهم ، وبادر إلى الاتفاق معهم، وفي عام 1810 أبرم اتفاقًا مع شركة الهند الشرقيّة تعهّد فيه بأن يحمى القوافل التي تجتاز مصر، وبألا يَجبي رسُوماً على المسافرين من الإنجليز الذين يمرُّون بمتاعهم الشّخصى، وبأن يظل قائماً على حمايّة الرّعايا والمُمتلكات البريطانيّة إذا قامت الحَرب بين بريطانيَا والدّولة العثمانيّة.

وفي أثناء حرب المُورة أظهر محمّد علي رغبته في أن ينال صداقه بريطانيَا، فانسحب من المورة أملا أن ينال بذلك تقديرها، فتُعينه على زيادة حجم أسطوله، ولا تعارض توسعه فى بلاد العرب، وتوافق على استقلاله عن الدولة العثمانيّة.

ثم عاد محمّد على يلوِّح للإنجليز بمفاوضاته مع الفرنسيين حول عرضهم الخاص باشتراكه معهم في غزو الجزائر (عام 1830)، وفي خلال ذلك يُبدي الباشا للإنجليز استعداده للعمل معهم لوقف النفوذ الرُّوسي في تُركيا وفارس. ولكن الحكومة البريطانيّة لم تنس أن توسع محمّد على هو الذي أتى بالرُّوس إلى الآستانة، وأخضع الدولة العُثمانيّة للنفوذ الرُّوسي . وفضلت بريطانيا أن تُعالج الخطر الرُّوسي بالاعتماد على قوتها البحريّة لتقويّة مركزها فى الطُّرق التجاريّة إلى الهند: طريق البحر الأحمر، وطريق الفُرات، فلم تكن بحاجة إلى التّحالف مع حاكم طموح كمحمّد علي، مصيره فى كفِّ القدر .

محمَّد علي وموقفه من الإنجليز وفرنسا

وقد كادت هذه السياسة أن تؤدى إلى الصدام بين الإنجليز ومحمّد علي، الذي احتل - وقتًا ما - موقعًا على الفُرات، ومدّ سُلطانه نحو الخليج العربي ومدخل البحر الأحمر، وخضعت له الحسا والقَطيف، وانتصرت قواته في عسير، واحتل - لفترة قصيرة - عدن. وزاد محمّد علي من توجُّس الإنجليز منه عندما بادل شَاه فارِس مشاعر الود. ولكن الحكُومة البريطانيّة نجحت في وضع حدٍّ لتوسع محمّد علي في مناطق كانت تعدُّها من مناطق نفُوذها.

هذه العوامل كلها - مضافًا إليها الخوف من تهديد السلم الأوروبي - جعلت بريطانيا تتمسّكُ بسياستها التقليديّة الرّاميّة إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانيّة، فردّت قُوة محمّد على إلى داخل مصر ذاتها.

أمّا فرنسا، فكانت تنظر إلى الدولة العُثمانيّة نظرةً أُخرى: فقد أقدمت على احتلال مصر (1798)، ثم عادت فاحتلت الجزائر (1830)، ولم تتورّع عن إرسال أحد وزرائها المفوّضين إلى الإسكندريّة رأسًا، وقدمت لمحمّد على بعثةً عسكريّة، وعرض عليه الماليُّون الفرنسيون قرضًا، وبادل الباشا الفرنسيين أقوى صلات الود: فأحسن مُعاملة الفرنسيِّين في حكُومته ، واستعان باللّوائح والنظم الفرنسيّة في التعليم والجيش، وأوفد إلى فرنسَا أكثر الطُّلاب.

ولكن فرنسا كانت مُترددّةً في سياستها الشرقيّة، وكانت تخشى - كبريطانيا- أن يهدِّد توسع محمّد علي السِّلم الأوروبى، ويُهيئ لرُوسيا الفُرصة لبسط سيطرتها على الدولة العثمانيّة . ولهذا كانت السياسة الفرنسيّة تميلُ إلى حل النزاع بين محمّد على والسُّلطان بالاتفاق والتراضي، وليس هناك ما يحُول دون أن يتم الاتفاق بين الطّرفين مُباشرةً، ومواجهة الدُّول بذلك.

ومن أجل القضاء على النُّفوذ الروسي، وتحديد مركز محمّد علي والحيلُولة دون انفراد فرنسَا بالتوسُّط بينه وبين الباب العالي، عملت السِّياسة البريطانيّة على تحويل مَسْألة النِّزاع بين محمّد على والسُّلطان إلى مسألة أوروبيّة، وشاركتها فرنسا في هذا السّعي لضرب النُّفوذ الرُّوسي، ولتحقيق مصلحة محمّد علي - في الوقت نفسه - بالاشتراك مع الدُّول، وهُما هدفان مُتناقضان. ولكن رُوسيا فوّتت على فرنسا غرضها وانضمّت إلى الدُّول، وشاركتها في

إرسال المذكرة المشتركة إلى الباب العالي (عام 1839 لمنع الاتفاق المباشر بين محمّد علي والسُّلطان.

ولكن ضعف سياسة فرنسا (على عهد ملكيّة يوليُو) سواء في أوروبّا أو في الشرق، ما لبث أن أبعدها عن مجال العمل الدّولي المشترك، وتزعّمَت بريطانيا مجمع الدول، وأعلنت معَاهدة لندن (يُوليو 1840)، التي قامت على مبدأ المحافظة على الدّولة العُثمانيّة، مع إعطاء مصر مركزاً يقلُّ كثيراً عمّا كان محمّد علي يتطلّعُ إليه، ولكنه يمتاز عن مركز الولايات العثمانيّة الأُخرى.

فأعطت محمّد علي حكم مصر وراثيًّا في أسرته، وجنوب الشّام (فلسطين) مدي حياته، فإذا رفض ذلك فى مُدّة عشرة أيام؛ نُزعت منه الأراضى الشاميّة، وإذا استمر فى الرفض مدة عَشرة أيام أُخر؛ نُزعت منه مصر أيضاً، وأعانت الدول السُّلطان على إخضاعه.

ورفض محمّد على هذه التسويّة التي اتخذت طابع الإنذار، على أمل أن ينفرط عقد التحالف الأوروبّي، وأن تتحرك فرنسا لتأييده. ولكن لوي فيليب ملك فرنسَا كان يخشى التورط في الحرب، فلم تخرج حكُومته على إجماع الدول. وحُوصِرت السّواحل المصريّة، وانهار الحكم المصري في الشّام، وانتهي الأمر بقبول محمّد علي حُكم مصر الوراثي، وأصدر السلطان الفرمان المعدّل (يونيو1841) المؤسّس على مُعاهدة لندن.

وأكّدت التسويّة النهائيّة أن مصر جُزء من الدولة العثمانيّة، تسرى عليها قوانينها ومُعاهداتها مع الدول، وأن جيش مصر جزء من جيش السُّلطان، وأنه لا يجوز لوالى مصر أن يبني سُفنًا حربيّة إلا بمُوافقة السُّلطان، ومنحت التسويّة حكم مصر وراثيًّا لأُسرة محمّد علي. وبذلك لم يبق لمحمّد على سوى حقُّ التصرُّف في موارد البلاد وفق ما يراه، بعد أن يؤدّي الجزيّة المفرُوضة على مصر للدّولة العثمانيّة.

وقد ظلت هذه التّسويّة - في أساسها - قائمةً حتّى 18 ديسمبر 1914، عندما انتهت-من الناحية الفعليّة– السِّيادة العثمانيّة على مصر بإعلان الحمايَة البريطانيّة، فيما عدَا بعض التّعديلات التى وسّعت حقُوق والي مِصر، والتى نالها الخديو إسماعيل. أمّا من الناحيَة القانونيّة، فقد

ظلت تلك التسويَة تحدِّد علاقة مصر بتُركيَا حتّى تنازلت الأخيرة عن سيَادتها على مِصر في مؤتمر لُوزَان عام 1923.

إبراهيم باشَا الكبَير*

فى التاريخ شخصيات تلعب أدواراً مُهمّةً فى تاريخ بلادها، ولكنها لا تنال حقها من اهتمام المؤرخين، ربما لأنّ دورها جاء فى إطار مشروع يعود الفضل فيه لصاحبه، أو فى سياق سياسة كان لها دور معين فى تنفيذها، ولكن صاحب السياسة يخطف الأضواء وحده، فلا يحظى من شاركوا فى صنعها إلا ببصيصٍ منها.

من هذه الشخصيات إبراهيم باشا الإبن الأكبر لمحمّد على باشا، باعث النهضة المصريّة الحديثة، فرغم دوره الأساسى فى بناء القوة العسكريّة التى استند إليها مشرُوع والده، وفى قيادتها فى مختلف الميادين، والدور المحورى الذى لعبهُ فى بناء الكيان الإقليمى الذى سعى والده إلى إقامته، رغم ذلك كُله لم ينل إبراهيم من اهتمام المؤرخين إلا قليلا؛ قياساً بما ناله محمّد علي، ونُظِر إلى دوره الخطير على أنه دور ثانوي، لا يذكر إلا فى سياق أعمال والده ولا نجد ترجمةً مستفيضةً له فى العربيّة أو غيرها من اللغات.

ولكن إبراهيم باشا كان شخصيّةً فذّةً، جديرةً بتسليط الأضواء عليها، لا يُبرر ذلك ما أُثير حوله من جدل فحسب، بل لما للدّور الذى لعبه فى بناء«دولة محمّد على» من أهميّة فى تاريخنَا القومي.

الشّكّ في نسبه

وأوّل ما يواجه من يقرأ تلك الشّذرات - التى تناثرت هُنا وهناك من سِيرة إبراهيم - ما أُثير من شُكوك حول نسبه، والزّعم بأنه كان أبنًا لأمينة زوج محمّد على من زوجها الأول، وأن محمّد على تبنّاه بعدما تزوّج منها. ولعل تلك الشكوك التى جَاءت من صُنع عبّاس ابن أخِيه طُوسُون ومن التفُوا حوله من العناصر التركيّة التى أضمرت الكراهيَة لإبراهيم بسبب صرامته فى التّعامل مع من خدمُوا تحت قيادته، ومُساواة الترك والمصريين فى المعاملة، ولما كانت تسويَة لندن 1841 التى صدر بمُوجبها الفرمان الذى جعل من مصر ومُلحقاتها إرثًا تتعاقب على حُكمه أسرة محمّد على، وأن يكون الحكم للأكبر سنًّا، فإنّ ذلك جعل من إبراهيم الوريث الأول للسُّلطة يليه عبّاس، ومن ثم كان التّشكيك فى نسب إبراهيم يصب فى مصلحة عباس.

---

* مجلة الهلال. ديسمبر 2004.

وقد استُثْمِرت هذه الشّائعة فيما بعد عندما غيّر الخديوى إسماعيل نظام الوراثة ليقتصر على من جاءُوا من نسله، فحرم بذلك سُلالة أبناء محمّد علي الآخرين من اعتلاء مقعد الحكم، فراح هؤلاء يروِّجُون للشّائعة القديمة من قبيل الطّعن فى شرعيّة حُكم إسماعيل بن إبراهيم وسُلالته، وهكذا جاءت الشّائعة من صُنع بطانة عباس بن طُوسون، واستُخدمت أداةً فى الصراع على العرش بين مختلف فروع أسرة محمّد على.

ويأتى إبراهيم (الذى حمل اسم جده إبراهيم أغَا والد محمّد علي)على رأس من ولدتهم أمينة لمحمّد علي، يليه أحمد طُوسون الذى ولد عام 1793 (وسمى باسم عم والده طوسُون) وجاء إسماعيل كامل الذى ولد عام 1795 فى الترتيب الثالث، وكان ختَام (عنقود) أمينة توحيدة التى ولدت عام 1797، ونازلى التى ولدت عام 1799.

أما بقيّة أبناء محمّد على الذكُور (14ولداً) والإناث (11 بنتًا) فقد استولدَهُم من جواريه، ومن الغريب أنّ مُعظم بنات المستولدات قضين فى المهد، فلم تبق منهُنّ على قيد الحياة إلا زينب الرابعة (كان محمّد على حريصاً على اسم زينب فكرّر إطلاقه على من تُولد له من البنات كُلّما توفيت من تحمله)، كما مات فى المهد عشرة من الذكُور من أبناء المستولدات، فلم يبق على قيد الحياة منهم سوى محمّد سعيد، وحسين، ومحمّد عبد الحليم، ومحمّد علي (الصّغير). ومن بين الذكُور الذين توفُّوا فى المهد طِفلان حملا اسم «إسكَندر» وأربعة حملوا اسم «عبد الحَليم».

الابنُ البِكر

وقد أورَد محمّد علي دائماً ذكر إبراهيم باعتباره ابنه البِكر فى جميع مُراسلاته مع السُّلطان التي يعود أقدمها إلى أكتوبر 1806، عندما أرسل محمّد على ولده إبراهيم إلى السُّلطان حاملا رسالة ولاء و«عبوديّة» وهدايَا ثمينة (بعضها معرُوض الآن بمتحف طُوب قَابى سراى باستانبول)، وليبقى رهينةً لدى السلطان حتّى يدبّر والده المبالغ الماليّة المطلُوبة من والى مصر، فبقى إبراهيم هناك نحو العَام، وكان لهذه الإقامة أثرها فى مشَاعر الكراهيّة التى حملها طوال حياته للأتراك، ولم يكُن من المنطقِي أن يقبل السُّلطان ابناً بالتبنّي كرهينة.

كذلك يتخذ دُعاة التشكيك فى نسبِ إبراهيم من تعيين طُوسُون قائداً عامًّا على الحملة الموجهة إلى الجزيرة العربيّة عام 1809 وحصُول طوسون على رتبة الباشَاويّة وهو فى سن السّادسة عشرة، ثم تعيين إسماعيل قائداً لحملة السُّودان، يتخذون من ذلك سنداً للقول بأنّ محمّد علي فضّلهُما على إبراهيم لكونهما من صلُبه، ولم يتول إبراهيم قيادة حملة السُّودان إلا بعد مقتل إسماعيل، كما لم يتول قيادة حملة الجزيرة العَربيّة إلا بعد وفاة طُوسون بالطّاعُون عام 1816.

وإذا كان محمّد علي قد أبلغ السُّلطان بالاستجابة لطلبه، وتوجيه حملة إلى الجزيرة العربيّة اختار لها طُوسون، ممّا دعا السلطان إلى منحة رتبة «الباشَا» (أي رتبة«اللُّواء»)، فقد كان هذا التصرُّف لمجرد كسب الوقت، فلم تتحرّك الحملة فعلا إلا بعد عامين (1811) عندما استطاع محمّد علي، بفضل جهُود إبراهيم فى الصّعيد، أن يقضى على المماليك فى مذبحة القَلعة بعد أن اقتلع إبراهيم جذورهم فى الصعيد.

وإذا كان محمّد علي قد عين طُوسون قائداً، فقد كان حريصاً على أن يكون بجواره بعض أهل الخِبرة العسكريّة، كذلك فعل مع إسماعيل فى حملة السُّودان، ويرجعُ ذلك إلى حاجته الشّديدة إلى إبراهيم لمُسَاعدته فى توطيد أرْكَان حُكمه فى مصر باعتبارها القَاعدة الأساسيّة التى يقُوم عليها مشروعه السِّياسي.

حاكمُ القلعة

يؤكد ذلك الدّور المهم الذى لعبه إبراهيم منذ وصُوله إلى مصر عام 1805 حتّى عام 1814 على أقلِّ تقدير. فقد عينه والده حاكماً للقلعة (فى أغسطس 1805) حيث مُعسكرات الحاميَة العُثمانيّة، والمركز الرسمى لإدارة الولاية، وكان- عندئذ - فى السّادسة عشرة من عُمره ، وخصّص له مُستشارين من ثقاة أهل الخبرة، وظلّ يشغل المنصب حتّى أكتوبر عام 1806 ، عندما أُوفِد إلى استانبُول، حيث قضى نحو العام رهينة فى قصر السلطان.

وقبل عودته إلى مصر عام 1807 استصدر والده فرماناً سلطانيًّا بتعيين إبراهيم فى وظيفة «دفتردار مصر» وهو الذى يتولّى إدارة كل ما اتّصل بالشُّئون الماليّة من أمور. وبهذه الصفة أسند محمّد على إليه مُهمّتين: أُولاهما، اجتثاث جذُور المماليك فى البلاد عن طريق إلغاء نظام الالتزام الذى قضَى أيضاً على نفُوذ التجّار (رأس المال التُّجاري) فى الرِّيف، وإصلاح نظام

الحيَازة الزِّراعيّة بإعادة مسح الأطيان وتوزيعها على القُرى، وضبط «مُكلّفات الأطيان» فى إطار خطةً محمّد على الراميّة إلى إحكام قبضته على البلاد، وإزاحة فئة الوُسطَاء بين الإدارة والنّاس، وإعادة هيكلة العَلاقة بين الحكُومة والمُنتجين كأفراد سواء فى قطَاع الفلاحة أو الإنتاج الحرفي.

كان دور إبراهيم- بذلك - دوراً تأسِيسيًّا لا غِنىً عنه، ولا يستطيع القيام به طُوسون الذى عُرف عنه التهوُّر والاندفاع، ولا إسماعِيل الذى عُرف عنه الاستهتار والطّيش، فقد اكتسب إبراهيم بعض صِفات أبيه، فكان يتسم بالدّهاء، وقوة الحُجة، لا يلجأ إلى العُنف إلا عندما لا يجد للحِيلة سبيلا، ويؤكد ذلك ما يورده المؤرخ عبد الرحمن الجَبرتى عند تناوله حوادث تلك السّنوات.

أما المُهمّة الثانية التى أُسندت إلى إبراهيم، فكانت تأمين الصّعيد، ومُطاردة المماليك جنوباً حتّى بلاد النُّوبة، وفرض الأمن فى تلك الربُوع، وخاصةً تأمين الملاحة فى النيل. وهذه أيضًا مهمة بالغة الأهميّة لتوطيد دعائم الحُكم، وضمان وصُول الغلال وغيرها من الحاصِلات إلى القاهرة بانتظام، فى مرحلة دقيقة كان همُّ الباشا فيها جمع أكبر قدر مُمكن من الموارد الماليّة التى يستعين بها على تنفيذ مشرُوعه السِّياسي.

ويتضح من ذلك أنّ إبراهيم كان بمثابة الذِّراع اليُمنى لأبيه فى أدقِّ مراحل إرساء دعائم حُكمه، وهى المرحلة التى اقتضت اتخاذ إجراءات حاسِمة لوضع أسس تغيير البنيَة الأسَاسيّة لمصر التى بنى عليها محمّد علي مشرُوعه التّنموي فى القطاع الزِّراعى، وفي قطَاع الإنتاج الحرفي/الصِّناعي بما ترتب على ذلك كله من تغيُّرات اجتماعيّة وسياسيّة.

ميُولٌ عربيَّة

ورغم المهام الخَطيرة التى أُسنِدت إلى إبراهيم وهو بعد فتى، تتفتّح أمامه مرحلة الشّباب ، حرص محمّد علي أن يزوّدَه وإخوته بما يحتاجُون من معارف، فخصّص لكل منهم مُعلّمين ، كما جعل لهم مُستشارين من أهل الخبرة الإداريّة والعَسكريّة. وكان ذلك شأن إبراهيم، غير أنّ إبراهيم تميز عن إخوته بالحرص على تعلُّم اللغة العربيّة، والحرص على الحديث بها، ويفَسِّر ذلك العبارة التى نسبت إليه، والتى قال فيها: «جئتُ إلى مصر صغيراً، فأحببت شمسها ونيلها،

وأصبح دمي عربيًا»، ويعنى بذلك أنه قد تمصّر لأنّ كلمة «العرب» كانت تطلق على المصريين تمييزاً لهم عن «التُرك» كما يفسّر حرصه على أن يضمّ إلى حاشيته الأُدباء والشُعراء، مما يكشفُ عن تذوقه للأدب العَربي وميله إليه.

وممّا يُروى من النّوادر فى هذا الصّدد مُداعبته لأحد الشعراء الذى كان يكره تناول القُلقاس ، فدعاه إبراهيم إلى مجلسه، وتسَامر الجميع حتّى حلّ موعد الغداء، وانتقلوا إلى تناول الطّعام ، فلاحظ الشاعر أنّ كُل الأصناف على المائدة صُنعت من القُلقاس، فأمسك عن تناول الطّعام ، وعندما سأله إبراهيم عن سرّ ذلك قال:

سألُوك عن قلبى، وكم قَاسي؟ فقُل قاسِي وقُل قَاسي وقُل قاسي

فضَحك إبراهيم، وأمر بجلبِ ما يشتهيه الشاعر من أطباق إلى المائدة، ممّا يعكس رقة حاشيته وتذوُّقه للأدب.

هذا العشق للأدب العربي، والحِرص على التحدث بالعربيّة، والحرص على مُقاومة التّمييز بين التُرك والمصريِّين (أولاد العرب)، والحديث إلى الجنُود بالعاميّة المصريّة، كل ذلك جعل البعض ينسب إلى إبراهيم ميولا عربيّة «قوميّة» فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه الفِكرة العربيّة بل يشتط البعض فيزعم أن إبراهيم كان يسعَى لإقناع والده بإقامة دولة عربيّة مُستقلّة عن الدولة العثمانيّة.

والحق أنّ إبراهيم كان يشارك والده نظرته«الإسلاميّة/العُثمانيّة» التى جعلت الوالد يضع فى أولوياته السيطرة على مقاليد الأمور فى الدولة العثمانيّة، والعمل على إحياء قوتها بتعميم ما أدخله من إصلاح فى مصر والشام على قاعدة الدولة ذاتها، وبناء قوة عسكريّة كُبرى تحت قيادته لفرض هيبة الدّولة على السّاحة الدوليّة.. فإذا تعذر تحقيق ذلك فى إطَار الأوضاع الدوليّة، كان البديل السّعي للاستقلال عن الدّولة، أو الحصُول على الاستقلال الذّاتي الكامل الذى لا يترك للسُلطان إلا سُلطةً اسميّةً أو رَمزيّة.

الزّحفُ على الأناضُول

حقًا اختلف إبراهيم مع والده فى خطّةً الزحف على الأناضُول عبر جبال طُوروس، ولم يكن مبعثُ هذا الاختلاف حرصه على التوقُّف عند الحدُود التى لا يجد بعدها من يتحدّث بالعربيّة ،

كما ورَد فى بعض الكتابات دون سندٍ لذلك، لدعم فكرة تحمُّس إبراهيم «للعرُوبة»، ولكن كان مبعثه خشية تعريض قواته لمخاطر انقطَاع خطُوط الإمداد والتموين من مصر عبر الشّام لصعُوبة تضاريس الأناضُول، وعدم وفرة الموارد الغذائيّة فى هضبة الأناضول، مما قد يعرض جيشه للمجاعة، واقترح على والده خطةً بديلةً يتمُّ بموجبها إنزال القوات المنقولة بحراً للاستيلاء على موانى غرب الأناضُول، وتأمينها ليسهل وصُول الإمدادات من مصر إليها ثم الزّحف السريع من تلك الموانئ إلى استانبُول، وتنحيَة السُّلطان محمُود الثانى بموجب فتوى أصدرها مُفتى حلب، وتوليَة ابنه الطفل تحت وصايّة محمّد علي.

وكان إبراهيم يرى فى هذه الخُطة ضماناً لسلامة قواته من ناحية، وسرعة الإستيلاء على استانبُول قبل توصُّل الدُّول الأوربيّة الكبرى إلى قرار بشأن القيام بعمل مُضاد، مما يجعلها أمام الأمر الواقع. وجاء اعتراض محمّد على مبنيًّا على خشيته من أن يؤدّى تحويل بحر إيجه إلى مسرح للعمليات من تدخل بريطانيا - القُوة البحريّة العتيدة - ضده كما فعلت فى حرب اليُونان.

ونبه إبراهيم إلى أنّ ما تريده بريطانيا هو إضعاف قوات «المُسلمين» حتّى تسيطر على بلادهم، ولذلك فضل اختراق الأناضول ليظل العمل «داخليًّا» فى إطار الدولة العُثمانيّة، بعيداً عن البحار الدوليّة، وهُنا دار خلاف آخر بين إبراهيم ومحمّد علي، إذ أصرّ إبراهيم على عدم إنقاص المؤن اللازمة للجيش حتّى لا يقع الجنود فريسة المجاعة.

ورغم صعُوبة العمل العسكرى عبر جبال طُوروس، واختراق هضبة الأناضول شَديدة الوعُورة استطاع إبراهيم أن يصِل بقواته إلى كُوتاهيّة التى لا تبعد عن استانبول سوى مائة كيلومتر. وعندما أمره والده بالتّوقف عن الزّحف استجابةً لضغط الدُّول، حرص على إبرام اتفاقيّة الصلح التى أعطت محمّد علي حُكم مصر ومُلحقاتها والشّام؛ مُقابل الانسحَاب من الأناضُول، وجاء اختيار موقع إبرام الإتفاقيّة (كوتاهيّة) دليلا على حرص إبراهيم على تسجيل أنّ قواته بلغت مشَارف استانبُول، وأنّ المكاسب التى حققتها الإتفاقيّة لحُكّام مصر تمثل حقًّا كسبه بقُوة السلاح.

قائدٌ مميَّز

وتكشفُ مراسلات إبراهيم إلى والده عن شخصيّة القائد الحريص على جنُوده، الذى لا يقبل أن يعرضهم للمَخاطر، بينما كان والده لا يُشاركه هذا الاهتمام، حتّى أنّ محمّد علي لم يعد يخاطبه مباشرة، بل كان يراسله من خلال «الباش مُعاون» تعبيراً عن ضيقه بإصرار إبراهيم على عدم خفض نفقَات تموين الجنُود، وتوجُّسه خيفةً من إصرار إبراهيم على ترقيَة المصريين إلى رُتب القيادة الوُسطي.

فقد ألح إبراهيم على أبيه المُوافقة على ترقيَة الضُبّاط المصريين (وكانوا فى الأصل جنُوداً رقُّوا من تحتِ السِّلاح) إلى رتبة «البنبَاشى» (العقِيد)، وأصرّ محمّد علي إلا يتجاوز المصريون رُتبة «اليوزباشي» (النّقيب)، بحُجّة أنهم لم يدرسُوا بالمدارس العسكريّة، وأن تقتصر الترقية إلى الرُّتب القياديّة الوُسطى والعاليّة على الضُّباط المماليك.

وكان إبراهيم يرى أن الدراسة وحدها لا تكْفِي مُبرِّراً لترقية الضُّباط، وأنّ الخبرة القتاليّة والشجاعة والانضباط لابدّ أن يكون لها المقام الأول عند النّظر فى ترقيَة الضُّباط، ونعى على والده تشكُّكه فى ولاء المصريين مؤكّداً له أن «إخلاص أولاد العرب لنا يفُوق إخلاص الترك، فإذا كان هُناك 300 بين كل ألف من الأتراك يخلصُون لنا، فإنّ هُناك 700 بين كل ألف من أولاد العرب من المُخلصين..»

هذا الاهتمام الكبير بالجنُود، والتقدير التام للشّجاعة والإقدام والانضباط يفسر ما تجمع عليه المصادر المعاصرة من «امتلاكه لقلوب الجنُود»، فقد كان حريصاً على مُشاركتهم فى جميع الأعمال، يتصرّف كجندى عادي، ينام على الأرض بينهم، وعلى الجَليد فى بلاد الأناضُول ، ويتناول طعامهم. وأورثه ذلك كله مرض الرُّوماتيزم ثم داء الصّدر الذى أوْدَى بحياته فى نهاية الأمر.

حازمٌ مُتواضع

ورغم قلّة المادة المتاحة عن صِفاته الشخصيّة، تجمع المصادر على أنه كان وقوراً متواضِعاً رقيق الحاشيّة، حازماً، لا تشقُّ له عصا الطاعة، لا يتوانى عن عقاب المخطئ مثلما لا يتردد فى مكافأة من يُحسن أداء واجبه.

ويشير نُوبار باشا فى مذكراته إلى أنّ إبراهيم اختاره سكرتيراً خاصًّا له فى أواخر أيّام حكمه للشّام، لكونه من أقارب بوغُوص بك، صفيُّ محمّد علي، حتّى يطمئن والده من ناحيته، ويبدد الشكُّوك التى كان سببها خلافه معه حول التوسع فى الأناضُول.

وكان تقديرُ إبراهيم أنّ نوبار سينقل لبوغُوص كل أخباره، فتصل إلى محمّد علي، غير أنّ نوبار السكرتير الشّاب أحبّ إبراهيم، ورافقه حتّى وفاته، ويصفه بالشجاعة ورباطة الجأش وقت الشِّدة، وصفاء الذِّهن، والنظرة الثاقبة فى تقدير الرجال، وعندما صحبه فى رحلته إلى أوربا التى زار فيها فرنسَا وانجلترا بحثًا عن علاج لما يعانيه من أمراض (1847) ينقلُ عنه نُوبار ما جاء فى حديثه معه من أفكار تمنّى على الله أن يقُوم بتطبيقها عندما يعتلى كُرسي الحكم، ولعل أهم ما فيها تحسين الأحوال المعيشيّة للناس بتخفيف الأعبَاء الضّريبيّة عنهُم ، وتحميل الأثرياء النّصيب الأوفر منها، وتوفير الرعاية الطبيّة، وكذلك الاهتمام بالتّعليم الأساسي الذى يهدف إلى تثقيف أبناء الشّعب وليس مجرد إعدادهم لتولى وظائف الإدارة ، وهو ما كان ينوي أن يُسمّيه «مدارِس الملة» .

ولكن القَدر لم يُمهل إبراهيم لتحقيق ما كان يفكّر فيه من إصلاح، فلم يمكث فى الحكم سوى ستة شهور انتهت بوفاته فى 20 نوفمبر 1848، وخلفهُ عباس حِلمي الأوّل ابن أخيه طوسُون الذى ظلّ يكيد له منذ مطلع الأربعينيّات، ولعل ذلك يفسر ما يذكره نُوبار من أنّ عبّاس وغيره من أبناء محمّد علي وأحفاده فرحُوا لموت إبراهيم، فلم يذرف أحدهم دَمعةً عليه، بينما كان والده هُناك بالإسكندريّة يُعاني من مرض «خرف الشّيخُوخة» (الذى عُرف فيما بعد بالزّهايمر).

كان إبراهيم اليد القديرة التى نفذت مشرُوع محمّد على لبناء قوة إقليميّة قاعدتُها مصر، كما كان آخر الذكُور الأحياء من أبناء محمّد على من زوجته أمينة (الحُرّة)، وكان الباقُون من أبناء محمّد على من أبناء الجَوارى، كما كانوا ينتمون إلى جيل آخر لم يُعان مشاق البناء، واهتم بقطفِ الثّمار دون عناء، ولعلّ ذلك يفسِّر ارتياحهم لغياب إبراهيم من الوجُود (هذا إذا صحّ ما يذكُره نُوبَار).

التطوُّر الاجتماعِي في عصر إسماعِيل *

عندما يُذكَر اسمُ الخديو إسماعيل، تقفزُ إلى الأذهان - غالبًا - السّلبيات التى شابت حكمه، من وقوع مصر فى ربقةِ الديون، والأزمة الماليّة التى أخذت يخناقها قبيل نهاية حُكمه، ثم التدخل الأجنبى الذى بدأ به العد التنازلى للاحتلال البريطانى الذى حدث بعد ثلاث سنوات من إقصاء إسماعيل عن الحكم. وقد يقترن بتلك الصورة الباهتة لذلك الحاكم إسرافه فى إنفاق المال العام، وتبديده لثروة البلاد من أجل تحقيق مجدٍ شخصى مزعوم.

ومن الإنصاف أن نشيرَ إلى أن صُورة إسماعيل لم تتشكل على هذا النحو على يد ثورة يوليو وإعلامها ونظامها التعليمي، ولكنها ترجع إلى أدبيات الحركة الوطنيّة المصريّة منذ العقُود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهي التى حمّلت إسماعيل مسئوليّة وقوع مصر بين براثن الاحتلال البريطاني، واستمرّت حتّى عهد ابنه الملك أحمد فؤاد الذى بذل جهداً كبيراً فى تحسين صورة والده فى التاريخ، بتشجيعه بعض الكُتّاب الأجانب والعرب على ابراز الجوانب الإيجابيّة المُهملة فى عصر والده؛ فكان كتاب كرابيتس «إسماعيل المفترى عليه»وإلياس الأيوبى« تاريخ مصر فى عهد الخِديو إسماعيل باشا»، وقطّاوى «إسماعيل كما تصوره الوثائق التاريخيّة»، ومحمّد صبرى السُّربونى «الإمبراطوريّة المصريّة فى عهد إسماعيل»، وغيرهم من الكتاب والمؤرخين الذين كتبوا بالفرنسيّة والإنجليزيّة والعربيّة ليقدّمُوا الوجه الآخر لعصرٍ من أهمّ عصُور مصر الحديثة.

غير أنّ تلك الكتابات لم تنجح إلا قليلا فى تحسين صُورة إسماعيل التى استقرت فى أذهان المصريين باعتباره المسئول الأوّل عن تهيئةِ مصر للوقوع تحت الاحتلال البريطانى .

واليوم ، بعد 118 عاماً من نهاية حُكم إسماعيل، يجب علينا أن نعيد النظر فى تلك السنوات الست عشرة التى حَكم فيها مصر (1863 – 1879)، لنرى ما أصاب مصر خلالها من خير أو لحق بها من ضُرٍّ، دون اعتبار لتلك الصُّورة الباهتة التى لازمت تاريخ الرجل، من أجل فهمٍ أدقٍّ لتاريخنا الوطني، وبعث الوعى بالتّاريخ عند شبابنا.

***

* مجلة الهلال. نوفمبر 1997.

شهد عهد إسماعيل تنميَةً اقتصاديّةً حقّقت نجَاحًا بارزًا فى مجال الزراعة، وإخفاقًا كبيرًا فى ميدان الصّناعة، فالعصر - عندئذٍ - عصر التوسُّع الإمبريالى بعد نُضج الرّأسماليّة الصناعيّة فى أوروبّا، والتنميّة التى سعى إسماعيل إلى تحقيقها تمّت فى إطار اللّبراليّة الاقتصاديّة النّسبيّة التي فُرضت على مصر عند نهاية حُكم محمّد علي، وفى ظلّ زحف رءُوس الأموال الأجنبيّة على مصر الذى بدأ منذ عهد سعيد، وبالتّالى كان مجال النجاح فى قطاع الزراعة مطلوبًا لخدمة مصالح الرأسماليّة العالميّة التى كانت فى حاجة إلى المواد الأوليّة (وخاصّةً القُطن المصري)، بقدر حاجتها إلى فتح السوق المصريّة أمام منتجاتها الصناعيّة، ومن ثمّ كان الفشل نصيب محاولات إسماعيل لتحقيق التّنمية فى مجال الصناعة.

التوسُّع العُمراني

وكان للتّنمية التى شهدتها مصر فى عهد إسماعيل أثرٌ بارزٌ على التطور الإجتماعى الذى بدأت بوادره قبيل نهايّة عهده، وبرزت بصورةٍ واضحةٍ حتّى جاءت الحرب العالميّة الأولى وما صاحبها من تغيُّرات لتفتح صفحة جديدة فى سجلِّ التطور الاجتماعي.

فلا شكّ أنّ العُمران الحضرى الذى كان علامةً مميّزةً لذلك العهد كان له مردُود اجتماعي بارز، فتوسّعت القاهرة وفق تخطيط عمرانى نمُوذجي بمعَايير العصر، وكذلك كان شأن الإسكندريّة، وأنشئت مدينتا بُورسعيد والإسماعيليّة، وتوسّع ثغر السُّويس، وساعد مدُّ شبكة الخطُوط الحديديّة لتربط الصّعيد بالدِّلتا، وأطراف الدِّلتا بالقاهرة والإسكندريّة، على نموِّ بعض المدن الإقليميّة مثل طنطَا، وكفر الزيّات، والمنصُورة، والمنيَا، وأسيُوط، وغيرها من مُدن الأقاليم.

كذلك لعبت مشرُوعات الرّي الكُبرى كترعة الإسماعيليّة وترعة الإبراهيميّة وشبكة الترع الأخرى دورًا مهمًّا فى إتاحة الري الدّائم، وزيادة الإنتاج الزراعى زيادةً رأسيّةً وأفقيّة، استفاد بها مُلاك الأراضى الزراعيّة، فكان لذلك كله أثرٌ ملمُوس على المُجتمع الرّيفي خاصّةً، وعلى التطور الاجتماعي فى البلاد عامّةً.

وكان إقدام إسماعيل على إلغاء الرِّق متغيّرًا مُهمًّا فى بنيَة النُّخبة التُّركيّة الحاكمة التى كانت تجدد دماءها حتّى نهاية عهد سَعيد وأوائل عهد إسماعيل باستِيراد العناصر التُّركيّة

والشُّركسيّة للخدمة فى سِلك ضبُاط الجيش ومراكز الإدارة، ممّا كان له أثرٌ كبير على تكوين النُّخبة الحاكمة، وفتح الباب تدريجيًّا لاندماجها فى أعيَان الرِّيف من المصريين على نحو ما سنرى، وإن كان إلغاء الرق لم يقض نهائيًّا على استخدام الرقيق الأسود فى الخِدمة المنزليّة ، فقد ظلت التِّجارة السِّريّة فى الرَّقِيق الأسود قائمةً رغم أنف القانُون حتّى التِّسعينيَّات من القرن الماضي.

فإذا أردنا أن نرصُد التطور الاجتماعى الذى برز نتيجة التغيرات التى نجمت عن المشرُوعات التّنمويّة التى أدخلها إسماعيل، والذى بدأت مُؤشِّراته فى عهده، وتجلّت بشكلٍ واضح عند نهاية العقد الأول من القرن العشرين، لن نجد مجالا فى هذا المقام يُتيح لنا رصداً كاملا لذلك التطور. ومن ثم فلا نجد مفرًّا من الإشارة إلى أبرز ملامح ذلك التطور.

النُّخبة الحاكمة

كانت النخبة الحاكمة حتّى عهد إسماعيل، تعيشُ على هامش المجتمع المصرى ويتكون من أفراد الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين الأتراك من أبناء آسيا الصُّغرى، وأتراك تُونس والجزائر والشّركس والأكراد والأَرْمن والشّوام، الذين كان يجمع بينهم التمسك باللُّغة التركيّة باعتبارها لغة النُّخبة، وبالثقافة والعَادات التُّركيّة. وكانوا ينظرون إلى المصريين نظرة المتبوع للتّابع والسيد للمسُود، ويعتبرونهم - مهما علا قدرهم - مجرّد «فلاحين» خلقوا لخدمتهم، وعرفُوا باسم «الذّوات» أو «الذّوات المُعتبرين»، وكان انتساب بعض كبار الموظفين المصريين إليهم (مثل رفاعة الطهطاوى وعلي مُبارك، وحفنة ممن أتيحت لهُم فرصة التعليم فى عهد محمّد علي وارتقاء بعض الوظائف الكُبرى) يعد تشريفًا لا يحظى به إلا من يؤدِّى خدمات كبيرة للدّولة.

وبدأت مؤشِّرات تسلُّل المصريين إلى هذه النُّخبة منذ عهد إسماعيل، الذى توسّع فى تعيين بعض الأعيان فى مناصب مُديري المديريات (ما يعادل المُحافظين الآن)، وفى بعض وظائف الدواوين الكبرى وكذلك النظارات (الوزارات)، ولكن هذه العناصر المصريّة التى تعلّقت بأذيال الذوات واستطاعت أن تُقيم علاقات مُصاهرة مع بعض العائلات التُّركيّة، نجحت فى كسر حِدّة انعزال الذّوات، وحملت إليهم دماء جديدة، ممّا أدّى إلى إيجاد روابِط وصلات اجتماعيّة بين الأتراك وعائلات الأعيان المِصريين من كبار الملاك.

ولم يكد القرن التّاسع عشر يبلغ نهايته حتّى كانت تلك الفئة قد انحصرت فى أُسرة محمّد علي بفروعها المختلفة، وبعض العَائلات التركيّة التى ظلّت بمنأى عن مُخالطة المصريين، وساعد على ذلك انقطاع سيل العناصر التركيّة والشّركسيّة بعد إلغاء تجارة الرّقيق على نحو ما رأينا، كما أنّ العناصر التركيّة والشّركسيّة (من الأحرار) التى كانت تُقبل على الهجرة إلى مصر طلباً للعمل فى خدمة أسرة محمّد علي؛ لم تعد تفعل ذلك منذ الإحتلال البريطاني، وخاصّةً أن الوظائف الحكوميّة الكبرى فى عهد الاحتلال أصبحت من نصيب الأُوروبيّين عامّةً والإنجليز خاصّةً، واتجهت سُلطات الإحتلال إلى إسناد الوظائف المُهمّة إلى عددٍ من الشّوام (وخاصةً الموارنة) وإلى الجيل الجديد من أبناء أعيَان المصريين الذين تلقُّوا تعليهم بأوروبّا.

وبمرور الزمن اتسعت مساحة الوجُود المصرى فى النُّخبة، وازداد شعور الأعيان بمصريّتهم نتيجةً للدور الذى لعبُوه فى الحياة السِّياسيّة، وشاع التندُّر على الأتراك والسُّخريّة منهم بين عامّة المصريين.

الطبقة الوُسْطى

وأدّى نمو المدن وازدهارها فى عهد إسماعيل والعقود التالية له، إلى نشُوء طبقة وسطى مصريّة تركّزت فى المدن، ضمّت أولئك الذين انحدرُوا من أصول ريفيّة، ونالوا حظًّا من التعليم فى عهد محمّد علي مكّنهم من أن يجدُوا لأنفُسهم مكانًا فى أجهزة الحكم، واتّصلُوا بالثقافة الغربيّة من خلال البعثات التّعليميّة، أو من خلال كتابات من قدّمُوا المجتمع الغربى وثقافته لقُرّائهم (مثل كتابات رفاعة الطّهطاوي، وعلي مُبارك وغيرهما).

وإلى جانب هؤلاء كان هُناك المهاجرون الشّوام الذين قامت على أكتافهم الصّحافَة والتجارة والإدارة، وبعض أعيان الريف الذين جذبتهم المُدن الجديدة، والأحياء الأوروبيّة الطِّراز فى القَاهرة والإسكندريّة، فأقامُوا فيها، واندمجوا تدريجيًّا فى مجتمع المدينة اعتماداً على ريع أطيانهم، ممّا كان له انعكاسه على أدبيّات العقُود الأخيرة من القرن الماضى (ككتابات عبد الله النّديم فى «الأُستاذ» وحديث عيسى بن هشام للمُويلحي، والأعمال المسرحيّة فى الربع الأول من القَرن العشرين على سبيل المثال).

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتّى كانت العناصر المُثقّفة من أرباب المهن الحُرّة كالمُحامين والمهندسين والأطبّاء، تتصدر قيام الطبقة الوُسطى، وتعبِّر عن مصَالحها، وقد كان هؤلاء فى الغالب من أبناء الأعيان، وكبار الموظّفين الذين اعتنى ذوُوهُم بتعليمهم فى المدارس بمِصر والخارج؛ لتأهيلهم لتولّي مناصب الدّولة، فاختار بعضهم مُمارسة المهن الحرّة، بينما التحق البعض الآخر بوظائف الحكُومة.

وكان هؤلاء يعبِّرون منذ نهاية القرن الماضى عن مصالح سُكّان المُدن (رغم أنّ مُعظمهم جاءوا من أصول ريفيّة)، ويسعون إلى زيادة فاعليتهم عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم، وجعله متاحاً لقطاع أكبر من أبناء الشّعب، ومن ثمّ كان اهتمامهم بإنشاء الجامعة المصريّة، والمطالبة بتوسيع حقُوق الانتخاب، ومنح الأمة دستوراً على النمط اللِّيبرالى الغربي.

وزاد من التّماسُك النسبى لتلك الطبقة الجديدة، وعيها الواضح بخطورة الوجود الأجنبى فى مصر الذى كان ماثلا أمام العيان من خلال تدفُّق المهاجرين الأوروُبيين على المدن المصريّة، وسيطرتهم على قطاع التجارة والمال فى حماية الامتيازات الأجنَبيّة. ولكنها لم تتّخِذ لحركتها مَنحىً ثوريًّا، فاكتفت بالنضال السلمى ضد الهيمنة الأجنبيّة مُستندةً إلى حشد قطاع جماهيرى محدُود وراءها تمثّل فى الحرفيِّين وصغار التُّجار والطلاب (على نحو ما فعَل الحزب الوَطنى بزعامة مُصطفى كامل، ومحمّد فَريد).

الفَلاحُون

كان للتغيُّرات التى شهدها قطاع الزراعة فى عهد الخديو إسماعيل أثرٌ بالغ على المجتمع الرِّيفي. فرغم مساوئ نظام المُقابلة فإنه أدّى (فى نهايّة المطاف) إلى دعم حقوق الملكيّة الفرديّة للأرض بعد انقضَاء عصر إسماعيل، كذلك أدّى التوسُّع الكبير فى زراعة القُطن وتحويل النظام المحصُولى إلى التّخصُّص فى إنتاج القطن، إلى حدوث تركُّز فى مِلكيّة الأرض، فاتسعت الملكيّات الكبيرة، وتآكلت الملكيّات الصّغيرة نتيجة عجز الفلاحين عن سَداد الدُّيون الربويّة التى قدمها لهم المرابُون الأجانب، فوضع هؤلاء أيديهم على مسَاحات كبيرة من أطيان صِغار الملاك، بيعت - فى الغالب - لكبار المُلاك، لينضم بذلك الآلاف من

صِغار المُلاك إلى جيش المُعدمين، ويتحولُوا إلى عُمّال زراعيِّين بعدما تمّ إقصاؤهم عن أداة الإنتاج (الأرض).

فإذا أضفنا إلى ذلك زيادة سُكّان مصر بنسبة 75% فى العقُود الثلاثة الأخيرة من القَرن التاسع عشر، وخاصّةً أن ما يزيد على 80% من السُّكان كانوا يعيشُون فى الريف، أدركنا حجم مشكلة الفَقر، وأبعاد الأزمة الاجتماعيّة التي نشأت عن التطوُّرات التى أدخلها إسماعيل على القطَاع الزِّراعي.

وبينما حقّقت تلك التطورات مكاسب كبيرة لأعيان الريف، جلبت الكثير من البُؤس والشّقاء للفلاحين من صغار الملاك والمعدمين على حدٍّ سواء، فقد وقع عليهم وحدهم عبء الاشتغال بالسُّخرة فى الأعمال العامّة، وشق الترع وحفظ الجسُور زمن الفيضَان، وحتّى عندما ألغى الاحتلال السُّخرة فى تسعينيّات القرن الماضى، فإنّ الإلغاء جاء اسميًّا، لأنّ الأعمال التى كان يُسخّر الفلاحون فيها أُسندت للمُقاولين الذين استفادُوا من ظرُوف البطالة فى الريف بتعبئة الفلاحين للعمل فى تلك المشرُوعات من خِلال (التّراحيل) مقابل أجُور زهيدة تافهة لا تكفى لإقامة أوْدِ الفلاح وأُسرته.

وأسقط المُشرِّع الفلاح من اعتباره، فلم يتدخل لحماية حقُوقه، وتوفير الحدِّ الأدنى له من أسباب الحياة، ولا عجب فى ذلك، فقد كانت السُّلطة فى أيدي كبار الملاك الذين غاب وعيهم الاجتماعي بما قد يلحقه تفاقُم مُشكلة الفقر على مصَالحهم من ضررٍ، وما قد يترتّب عليه من ثورة اجتماعيّة، رغم توافُر المؤشّرات الدّالة على ذلك أثناء الثّورة العُرابيّة ، وحتّى أثناء ثورة 1919.

وساعد امتداد شبكة الخطُوط الحديديّة التى أنشأها إسماعيل على تدفُّق الهجرة من الرِّيف إلى المُدن طلبًا للرزق، وخاصّة فى محالج القطن بمُدن الأقاليم، والمرافق العامة بمدينتي القاهرة والإسكندريّة، وأعمال الشّحن والتفريغ بالموانى وخاصّة بُورسعيد والسُّويس، فتدفّق الفلاحُون المعدمُون من الصعيد على مُدن القَناة، ومن الدِّلتا والصّعيد على مدينتي القاهرة والإسكندريّة اللّتين شهدتا بداية ظاهرة انتشار المُستوطنَات العشوائيّة حولهما لسُكنى الفلاحين الوافدين على تلك المدن.

وإضافةً إلى الحرفيِّين من سكان المدن، قدم الفلاحون الذين هاجرُوا إلى المدن طلباً للعمل النواة الأولى للطبقة العاملة المصريّة، التى اشتغلت بالصِّناعات الغذائيّة المحدُودة وقطاع النقل والخدمات، والتى بدأت تنمو نُمواً وئيداً حتّى أعلنت عن وجُودها من خلال سلسلة الإضْرَابات العُمّاليّة التى بدأت تنظمها منذ مطلع التسعينيّات من القرن التاسع عشر.

التَّفرنُج

ومن بين التغيرات الاجتماعيّة التى شهدتها مصر مع عصر إسماعيل واستمرت بعده ظاهرة التفرنُج، ونعني بها تقليد أُسلوب الحياة الغربى فى المسكن، والملبس، وغيرهما من ملامح ماديّة لنمط الحياة الأوروبيّة اليوميّة. ورغم أنّ الجيش المصرى اتخذ الزِّى الأوروبي منذ عصر محمّد علي، وأنّ محمّد سعيد باشَا كان من المُتحمِّسين لالتزام موظفى الحكُومة بالزِّي الأوروبِّي، إلا أنّ الخديو إسماعيل قطع شوطًا كبيراً فى هذا المجال، فإلى جانب انتشار الزى الأوروُبي بين سُكّان المدن وخاصة «الأفنديّة» من موظّفى الحكُومة والشركات الأجنبيّة ، أقام إسماعيل أحياءً جديدة على الطِّراز الأوروبِّي بالقاهرة والإسكندريّة، كما أنشَأ مدينتى بُورسعيد والإسماعيليّة، وطوّر مدينة السُّويس على النّمط المعمارى الأوروبِّي أيضًا، وأمدّ القاهرة والإسكندريّة (ثمّ مُدن القناة فيما بعد) بالمياَه النقيّة والغَاز (ودخلت الكهرباء بعد عهده بقليل)، ممّا أدّى إلى ثُنائيّة المجتمع الحضَري فى مِصر، فقد تُركت القَاهرة القديمة على حالِها وقامت إلى جانبها قاهرة حديثة أوروبيّة الطّابع بعمائرها ومحلاتها وفنادقها ومَلاهيها ومسارحها وسُكّانها من الأجانب، ونُخبة المصريين من الأعيَان والأفنديّة.

وترتّب على ذلك تغيُّر كبيرٌ فى الأنماط الاستهلاكيّة لصَالح السِّلع الأوروبيّة، فشاع استخدام الأثاث الأُوروبِّي والزى الأوروبِّي، وظهرت حرف جديدة كانت قصراً (فى بداية أمرها) على الأجانب مثل التّرزيّة، وصنّاع الأثاث الإفرنجي، والجزمجيّة (الإسكافيّة)، وكان معظم أصحاب تلك الحرف من الإيطاليين واليُونانيِّين والأرمن، كذلك أُدخلت أصناف جديدة من الطّعام والشراب أقبل عليها المصريون تدريجيًّا، واتّسع كذلك نطاق المُصطلحات والمفردات الأجنبيّة (الفرنسيّة والايطاليّة واليُونانيّة) التى تسرّبت إلى العاميّة المصريّة فى إطار ظاهرة التفرنج؛ التى اتّسع نطاقها فى عهد إسماعيل وشاعت بعده. وكانت لها- بالطّبع - أثارٌ سلبيّة

على الإنتاج الحرفى المصرى التّقليدي، ترددّت أصداؤها فى أدبيّات العقود الثلاثة التاليّة لعصر إسماعيل وتراوحت بين الاستحسان والاستِهجان.

***

ومهما كانت سلبيّات عصر إسماعيل، فقد لعبت إنجازاته الاقتصاديّة دوراً مُهمًّا فى التطور الاجتماعى الذى شهدته مصر حتّى الرُّبع الأوّل من القرن العشرين، بما لها وما عليها، وتلك عِبرة التّاريخ ومغزاه، فدراسة التاريخ والوعى به، يوفّر للأجيال المُتعاقبة رؤيةً موضوعيّةً لتجارب الأُمّة عبر مختلف العصُور، للاستفادة بايجابيّاتها، واستيعاب دروُس سلبيّاتها، ومن هذا المنطلق يجب أن نُمعن النّظر فى تاريخنا الوطنى دون تحيُّزٍ لعهدٍ أو لصَاحبه، أو تحامُلٍ على عهدٍ أخر ورمُوزه، إذا كنا ننشُد البحث عن مُستقبلٍ أفضل لوطنِنا وأُمّتِنا.

تاريخُ الصّحافَة المصريّة*

لعبت مصر دوراً مركزيًّا فى تاريخ الصّحافَة العربيّة فعلى أرضها ظهرت أبرز الصحف العربيّة الأولى، وبفضل الدعم المالى لحكامها (وخاصّةً الخديو إسماعيل) صدرت بعض الصحف الهامة فى بلاد الشام، بل وحاضرة الدولة العثمانيّة (الآستانة) ذاتها، فكما سنرى ارتبط تاريخ الصّحافَة فى مصر بمشروع بناء الدولة العصريّة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبعد عقدين من الزّمان سوف يبلغ عمر الصّحافَة فى مصر القرنين (عام 2028)، وقطعت الصّحافَة المصريّة -حتّى الآن- شوطًا بعيداً على طريق التطور، ولعلها تستطيع أن تجد لنفسها مكانًا متميزاً بين صحافة العالم عندما يحين موعد الاحتفال ببلوغها المائتى عام من عُمرها.

بداية الصّحافَة في مصر

ربما استوقف التّحديد الزّمنى السابق لعُمر الصّحافَة فى مصر بعض المهتمين بتاريخ الصّحافَة المصريّة، ليتساءلوا عن إهمالنا للصحف التى أصدرتها الحملة الفرنسيّة فى مصر (1798-1801)، والتى اتخذ منها بعض مؤرخى الصّحافَة المصريّة معلمًا لظهور الصّحافَة فى مصر.

ومن جانبنا لا نرى فى تلك الصحف الفرنسيّة مَعْلَمًا لبدايّة الصّحافَة المصريّة لأنها صَدرت بالفرنسيّة، وحُرِّرت بأقلام فرنسيّة، ووجهت خطابها الإعلامى إلى رجال الحملة الفرنسيّة جنوداً وضبّاطًا، ولم تهتم الحملة بإصدار صحيفة عربيّة، فلم تكن الحاجة تدعوها لذلك، رغم أنها حملت معها إلى مصر أول مطبعَة حديثة بحروف عربيّة استخدمتها فى طباعة البيَانات والتّعليمات التى وُجّهت إلى المصريين، وعُلّقت بالأماكن العامّة، وخاصة أبواب المساجِد، ولم تكن تلك المُلصقات المطبُوعة تتصل بالصُّحف من قريبٍ أو بعيدٍ، وتقضي ما يزيد على ربع القرن قبل صدور الوقائع المصريّة عام 1828 الذى كان - بحقٍّ - تاريخًا لميلاد الصّحافَة فى مصر على يد محمّد علي باشا.

---

* مجلة أحوال مصرية، العدد 36 ، ربيع 2007.

ولم تعرف مصر - أو غيرها من البلاد الشرقيّة - قبل هذا التاريخ وسائط مكتُوبة (أو مخطُوطة) لنقل الأخبار المحليّة والإقليميّة إلى من يعنيهم أمر الوقُوف عليها، على نحو ما عرفته المدن الإيطاليّة التجاريّة (وخاصة البندقيّة) منذ القرن الخامس عشر، رغم ما كان بين تلك المدن ومصر والشّام من صِلات تجاريّة متينة وقديمة، فتلك النشرات المخطُوطة كانت تقدم من الأخبار ما يهم التجار، وتعتمد على ما ينقله المسافرُون معهم من أخبار تتّصِل بإيطاليا وبلاد أوروبّا الأخرى، وبلاد البحر المتوسط.

ويرى مُحرِّر النشرة (وهو فى الغَالب فردٌ واحد)، أنّ من المهم إيصالها إلى المشتركين فى نشرته المخطُوطة، ثم أصبحت تلك النشرات مطبُوعة، وانتشرت فى وسط أورُوبّا وغربها فى القرن السادس عشر، لتتطوّر وتتسع مادتها التحريريّة، فتتحول إلى دوريّة نصف سنويّة، ثم ربع سنويّة، ثم شهريّة، ثم أسبوعيّة مع مطلع القرن السّابع عشر، وتعبر المحيط الأطْلَنطى إلى العالم الجديد، وتصبح هناك صُحف يوميّة أيضًا عند ختام ذلك القرن.

هذا التطور اقترن بتطور المطبعة وتحول مهمتها من إصدار المطبوعات التجاريّة والدينيّة إلى خوض غمار تلك الأدوات الإعلاميّة المطبُوعة التى قادت إلى ظهور الصّحافَة مع تطور الرأسماليّة التِجاريّة ثم الصناعيّة، وتطور طرق المواصلات والاتصال.

وربما تساءَل بعض من يتّخذُون من التراث التاريخي العربي أصُولا لكل ما عرفته الدُّنيا من البِدع الحديثة عن أسباب إغفال الكَاتب لأحدِ أشكال الكتابة الخبريّة التراثيّة التى عُرفَت بالحوليّات، وربما راح هؤلاء يعدّدُون أسماء العديد من كتاب الحوليّات وكتبهم على مرِّ العصور الإسلاميّة الوسيطة، وصُولا إلى عبد الرحمن الجبرتي، فلماذا يُنكِر الكاتب هذا الأصل الإسلامى للصّحافة، طالما كانت كتب الحوليّات مصدراً لاستقاء الأخبار؟ ولماذا هذا الاحتفاء بتلك النشرات المخطُوطة التى كتبها الفرنجة وتداولُوها، وإنكار فضل حوليّات المسلمين ؟!.

حقًّا كانت الحوليّات مصدراً للأخبار ولكنها - جميعًا - قدمت أخباراً عفَا عليها الزمن، مضى عهدها وانقضى، فهى مادة تاريخيّة تتعلّق بالماضي، ولا تفيد من وقعت فى يده مخطُوطة إلا فى الوقوف على ما كانت عليه الأحوال. أما الأخبار الجاريَة فكان النّاس يتناقلُونها شفاهةً ،

وقد تصل بعد انقضاء صلاحيتها، ولا وجه للشّبه بين الحوليّات عندنا والنّشرات المخطوطة (ثم المطبوعة) التى كانت جَنين الصّحافَة الحديثة، وإذا كانت النّشرات المخطوطة كتبت للخاصة، فإنّ الطباعة وسعت من دائرة قراء الدّوريات لتشمَل الطبقة الوُسْطى.

وحريٌّ بالذِّكر هُنا أنّ مصر لم تكن أول بلد تعرف الطباعة الحديثة، فقد جاءت أوّل مطبعة إلى إستانبول فى أواخر القرن الخامس عشر، جلبها أحد اليهود لطباعة الكتاب المقدس بالحروف العِبريّة، وتأخُّر وصول أول مطبعة بحرُوف عربيّة إلى إستانبول إلى العقد الأخير من القرن الثامن عشر، بعدما يقرب من القرن على ظهُور أول مطبعة عربيّة فى حَلَب (عام 1702) أنشأها أحد البطَاركة، وكانت المطبعة الثانيّة فى قريّة الشوير بلبنَان (عام 1732) تخصُّ أحد الأديرة الكاثُوليكيّة، ثم أنشأ الأرثُوذكس فى بيروت مطبعة عربيّة (عام 1750) . وقد استخدمت تلك المطابع لخدمة الأغراض الدِّينيّة بالدرجة الأولى، والتجاريّة بالدرجة الثانيّة.

أمّا مصر فلم تعرف الحرف العربى المطبُوع إلا من خلال منشُورات مطبعة الحملة الفرنسيّة التى غادرت البلاد معها (1801)، وكانت أول مطبعة عربيّة - تركية (حديثة) هى تلك التى أقامها محمّد علي بالقلعة لخدمة المتطلّبات الإداريّة، لنسمع عنها - لأول مرّة - حوالي عام 1815، ويليها تأسيس مطبعة بولاق التى كانت حجر الزاوية فى تطور مصر الثقافي عامّةً ، وكانت الوقائع المصريّة أول صحيفة مصريّة أخرجتها تلك المطبعة.

الوقائع المصريَّة وميلاد الصَّحافَة المصريَّة

لما كان محمّد على باشَا يتخذ من الإدارة المركزيّة القويّة حجر الزاويّة لمشروعه السياسى ، الذي تحولت مهمة الإدارة فيه من الجباية وحفظِ الأمن وإقامة العَدل فقط، إلى تضمين الإنتاج والخدمات للمهام السّابقة، فى ظل حرصه على إيجاد أداة اتصال تجعل أركان الإدارة على علم بما يجرى، وتجعل كل طرف فيها على معرفة بالصِّلة بين مهَامه ومهام غيره من الأطراف المعنيّة. ولهذا الغرض أنشأ محمّد علي باشا «قلم الجُرنال» ليعد خلاصةً بكل ما يدور على أرض مصر من أحداث تتصل بالإنتاج الزِّراعي والصِّناعي والتجاري والإدارة بفروعها شتّى، لتتجمع لدى الباشا صُورة كاملة عمّا يجري وما تمّ انجازه، بما يتيح له الوقوف على كل صغيرة وكبيرة فى البلاد، وكان «الجُرنال» يقدم لمحمّد على مخطُوطًا، ثم يأمُر

بطباعة نسخ منه بالعربيّة والتركيّة فى مطبعة القلعة، توزع على كبار الموظفين وحُكّام الأقاليم، ولم يكن صدُروه محدّداً بزمنٍ معين، بل وفق ما يأمر به الباشا، ولكن لم تتجاوز الفترة بين صدور «جُرنال» وآخر العشرة أيام.

واستمرّت الحال على هذا المنوال نحو عشر سنوات، فكان يصدر من الجرنال نحو المائة نسخة، وأصبح يوميًا يتضمّنُ إلى جانب الأخبار الرسميّة الحكوميّة، موضوعاً ترفيهيًا مقتبساً من «ألف ليلة وليلة» أو غيرها من كتب الطّرائف التراثيّة، حتّى قرّر الباشا تحويل هذه الدوريّة إلى جريدة تسمى «الوقائِع المصريّة» تجمع بين أخبار الحكُومة، وما يتصل بحياةِ المحكُومين «الرّعيّة»، لتوجّه إلى الناس كافّة، وكان عدد النُسخ المطبوعة منها لا يتجاوز 600 نسخة تُوزع على العلماء وتلاميذ المدارس الخصوصيّة (العليا)، وكبار الموظّفين المدنيّين والعسكريين فى مصر والحجاز والشام والسُودان وكريت، وأتيح لمن يتقاضى مرتّبًا يصل إلى ألف قرش شهريًا (عشرة جنيهات) أن يكون من المشتركين فى الجريدة، كل ذلك فى حدُود الستمائة نسخة المطبوعة، فلم تكن الجريدة مُتاحةً للبيع أو الاشتراك لعامة الجمهور، كما أن من كان راتبه عشرة جنيهات شهريًا يعد من عناصر الإدارة الوُسطى، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون صغار الموظفين على اطّلاع عليها من خلال النُسخ التى تصل إلى رؤسائهم .

وكانت الوقائع المصريّة ثنائيّة اللغة (عربيّة/تركيّة)، ثم فُصلت النسخة العربيّة عن التركيّة ، فأصبحت هُناك طبعتان للعدد الواحد، إحداهما عربيّة والأخرى تركيّة، وأخيراً اختفت النسخة التركيّة فى عهد الخديوى إسماعيل (1863-1879)، الذى أعَاد إصدار «الوقائع المصريّة » بانتظام بعدما تعطّلت حيناً فى عهد عبّاس باشا الأول (1848 – 1854)، وصدرت دون انتظام فى عهد محمّد سَعيد باشا (1854-1863).

تنوّعت المادّة التحريريّة للوقائِع؛ فضمّت إلى جانب الأخبار الحكوميّة، وما كان ينقل من كُتب التراث، مقالات كتبها محرِّرُون، وبعض القصائد الشعريّة. واقتربت كثيراً من الصُحف الأخرى من حيث مادتها وأسلُوب تحريرها أيام الثورة العرابيّة (1881-1882) عندما تولى تحريرها الشيخ محمّد عبده، وسعد زغلُول، وبعض المثقفين من خريجي الأزهر والمدارس الحديثة، ومنذ الاحتلال البريطاني وحتّى اليوم تحوّلت «الوقائع المصريّة» إلى جريدة رسميّة

محضة، تُنْشَر بها القوانين والتشريعات واللّوائح الرسميّة لإعلام الناس بها، واختفت منها المادة التحريريّة تماماً .

النهضة الصّحافيَّة فى عصر إسماعيل

كان الخديو إسماعيل معنياً باستكمال مشروع الدولة الحديثة فى مصر، وهو المشرُوع الذي بدأه جده محمّد على باشا، وإن تغيّر المناخ الإقليمى والدّولي عما كان عليه فى النِّصف الأوّل من القرن التاسع عشر، وكان إسماعيل يعي تماماً ما أصبح للصّحافة من أهميّة فى أوروبّا ، ويحرصُ على أن يبدُو بصورة «الحاكم العصرى» أمام الصّحافَة الأوروبيّة ليعطى مصداقيّةً للتصريح الذى أطلقه أمام قناصل الدول عند توليه الحكم والذى وعد فيه أن يجعل مصر قطعةً من أوروبّا.

فى هذا السياق اهتم الخديوى إسماعيل برعاية الصّحافَة العربيّة المستقلة فى مصر معنوياً ومادياً، وكذلك الصّحافَة العربيّة فى الشام وغيرها من البلاد العربيّة (وإن كان أكثر كرماً ورعايّة للصُحف الأجنبيّة). فشهد عهده ظهور الصّحافَة الحُرّة فى مصر، فأسّس الأديب والشّاعر عبد الله أبُو السُّعود (تلميذ رفاعة الطّهطاوي) صحيفة «وادي النِّيل» الأسبوعيّة (عام 1866)، ولكن الخديو ضاق ذرعاً بإفراطها فى نقد سياسته، فعطّلها وأعاد عبد الله أبو السُّعود إصدارها باسم «نُزهة الأفكار».

ولكن ابنه محمّد أُنسي أبو السُّعود أسّس صحيفة ثلث أسبُوعيّة (كانت تصدُر كل يومين) عام 1874 هى «روضة الأخبار» التى عُمِّرت حتّى عام 1878، وكانت نموذجاً لتطور التحرير الصحفى فضمت المقال السياسي والأخبار والمقَالات الأدبيّة والمقالات المترجمة (عن الصّحافَة الفرنسيّة فى أغلب الأحوال).

ويدحضُ وجود هذه الصحف الثلاث المقولة الشّائعة عند من يؤرِّخُون للصحافة العربيّة فى مصر من أنّ البدايّة للصّحافة الحُرة (غير الحكوميّة) جاءت على أيدى الشّوام مثل لويس صابُونجي صاحب «النّحلة» التى بدأت فى بيرُوت أسبوعيّة عام 1870برعاية إسماعيل ، وحموي صاحب«شُعاع الكوكب» الإسبوعيّة عام 1876، ثم بشَارة وسليم تقْلَا أصحاب «الأهرام» (1875). فقد لعب المثقّفُون المصريون من تلاميذ رفاعة الطّهطاوى وتلاميذ جمال

الدّين الأفغانى ومحمّد عبده، دوراً مهمًّا فى تاريخ الصّحافَة المصريّة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وقامت على كواهِلهم أعمال التحرير فى الصحف التى صَدرت فى ذلك العصر، بما فى ذلك الصُّحف التى أسّسها الشّوام فى مصر.

وإلى جانب الصّحافَة الحرة كانت هناك صُحفٌ ومجلات أخرى شبه رسميّة سجّلت بداية الصّحافَة المتخصصة فى مصر، مثل مجلة «روضة المدارس» التى صدرت عام 1870 ، وكانت رائدة الصّحافَة الثقافيّة فى مصر، وتولّى رئاسة تحريرها علي بك رفاعة الطّهطاوي، كما صدرت أول مجلّة طبيّة بعنوان «يعسُوب الطب» (واليعسوب هُو ذكر النحل) عام 1865 وتولّى تحريرها محمّد علي الحَكيم. كما صدرت فى العام نفسه «الجريدة العَسكريّة المصريّة» وجريدة «أركان الحرب المصريّة»، أمّا الأولى فكانت إعادة إصدار لجريدة أصدرها محمّد علي عام 1833، والثانيّة كانت جديدةً تماماً، ولعلّهُما من أقدم المجلات العسكريّة بالشرق.

والى جانب «الأهرام» كانت« مِرآة الشرق» نصف الأسبُوعيّة التى صدرت بالقاهرة عام 1879، وتولى تأسيسها مجموعة من الشوام -على رأسهم سليم عنجُوري، بتشجيعٍ من إسماعيل - من أهمِّ الصحف الحرة ذات الطبيعة السياسيّة، ولعبت دوراً مهمًّا أيام الثورة العرابيّة، واستمرت تصدر حتّى عام 1885 بعدما انتقلت مِلكيّتها منذ 1882 (الاحتلال البريطانى) إلى خليل اليَازجي وأمين ناصف.

كذلك كان من صُحف الشوام التى لعبت دوراً مُهمًّا فى الحياة السياسيّة الصّحيفتان اللّتان أسّسهما أديب إسحق وسلَيم نقاش، وكانت الأولى«مصر» - جريدة أسبوعيّة - صدرت بالقاهرة عام 1877، والثانيّة «التِّجارة» جريدة يوميّة صدرت بالإسكندريّة عام 1878، وكانتا مِنبرين للتعبير عن الاتجاة المعادى للتدخل الغربى، تستلْهِمان أفكار جمال الدين الأفغانى ، وشاركتهما فى هذا الدّور جريدة «الوطن» التى صَدرت يوميّة بالقاهرة عام 1877، وتولى تحريرها ميخائيل عبد السيِّد، وإبراهيم ضوي، وكانا من تلاميذ الأفْغَانى المصريين.

أضف إلى ذلك أول صحيفة ساخِرة فى تاريخ مصر أصدرها - فى العام نفسه - تلميذ مصرى آخر للأفغانى هو يعقُوب بن صنُّوع، لتعبر عن مُعارضة سياسة الخديوى إسماعيل تحت جملة

عناوين «أبو نضّارة»، «أبو نضّارة زرقا»، «أبو صفّارة»، «أبو زُمّارة»، فقد كان ابن صنُّوع يصدرها من منفاه فى باريس، وتردُ بالبريد، وكلما صدر قرار بمصادرتها عاد إلى إصدارها وإرسالها إلى مصر باسم آخر.

ولا شك أن هذه النّهضة التى شهدتها الصّحافَة فى عصر الخديوى إسماعيل كانت نقلةً نوعيّة فى تطور الصّحافَة العربيّة فى مِصر، شملت تنوع المادة وتنوع المضمُون، وتطور التناول والتحرير والإخراج الصّحفى. وقد انعكس ذلك كله على الصّحافَة المصريّة حتّى الربع الأول من القرن العِشرين (على أقل تقدير)، فقد شَهد ذلك العصر دخول التلغراف إلى مصر، ومن ثم الاستفادة من خدمة وكالات الأنبَاء الدوليّة (الأورُوبيّة) من خلال البرقيّات التى كانت تزوّدُ الصحف بالأخبار. وكانت الصحف المصريّة تستقى أخبارها - من قبل- من الصّحافَة الأوربيّة التى تردُ بالبريد مُتأخّرةً ما يزيد عن الأسبُوع على تاريخ الصُّدور، فأصبحت الأخبار المحليّة والإقليميّة والدوليّة يُطيرها البرق إلى الصُّحف فى ساعات معدُودة، ممّا أعطى التحرير دفعةً قويّةً دون شك.

الصّحافَة المصريّة والحركة السياسيَّة

كان من الطبيعى أن يكون للصُّحف دورٌ بارزٌ فى التعبئة السِّياسيّة خلال أحداث الثّورة العُرابيّة (1881-1882)، حيث عبّرت الصُّحف الوطنيّة المصريّة عن مطالب الأعيَان والضُّباط، كما دعّمت مطالب أعضاء مجلس شورى النواب فى توسيع الحقُوق النيابيّة للأمة، ونقلت تقارير عن الحوادث البارزة للثّورة، ولعبت دوراً فى الحَشْد السِّياسي والعسكري لمواجهة نُذر العدوان البريطاني، التى انتهت بهزيمة الثُّوار واحتلال البلاد. وتعرض بعض الصحافيين الذين ساندُوا الثورة للعقاب، واضطر بعضهم إلى العَيش فى المنفى، أو الاختفاء داخل البلاد، مثل عبد الله النّديم صاحب جريدة «التّنكيت والتّبكيت» وخطيب الثّورة، ومحمّد عبده محرِّر الوقائع المصريّة، بينما اختار بعض الصّحافيين الشّوام جانب الاحتلال وتنكروا للثورة، على نحو ما فعل سليم نقاش.

وكان من الطّبيعى أن تعانى الصّحافَة المصريّة من ظروف الاحتلال فتحتجبُ معظم الصحف السياسيّة التى راجت فى أواخر أيّام إسماعيل وأيام الثورة العرابيّة، إمّا لفرار أصحابها خارج البلاد، أو لقيام السلطات بإلغاء التراخيص الممنوحة لها. لذلك لم يتجاوَز عدد الصحف

والمجلات الجديدة التى صدرت فى السنوات العشر الأولى للاحتلال العشرين دوريّةً، كان نحو النِصف منها صُحفًا متخصّصةً فى الزراعة والتجارة والأدب والثقافة الصحيّة وإصدارات الجمعيات الدينيّة الخيريّة، والنّشرات القَانونيّة وغيرها.

أمّا السنوات العشر الثانيّة (1892-1902) فقد شهدت صدُور 285 صحيفة ومجلة جديدة لم يُعمّر معظمُها طويلا، فهُناك صُحف احتجبت بعد صدُور بِضعة أعداد لأسباب لا دخل للسِّياسة فيها، من بينها تلك الصُّحف التى أصدرها بعض الشوام الذين وفدوا إلى مصر فى ظلِّ الاحتلال البريطانى، وأصدروا صُحفًا ومجلات تعالج قضايا محليّة فى مواطنهم الأصليّة بقصد تصديرها إلى الولايات العَربيّة الخاضعة للحُكم العثمانى.

كما أن من بينها العَشرات من الصحف والمجلات التى صدرت فى الكثير من عواصم المُديريات، ثم احتضرت بسبب محدُوديّة مجال التوزيع، وكذلك العشرات من المجلات الدينيّة التى أصدرتها الإرسَاليات التبشيريّة المسيحيّة بالعربيّة، والتى أصدرتها الجمعيّات القبطيّة الأرثوذكسيّة المُعارضة لحركة التبشير المسيحي الكاثُوليكي والبرُوتستانتي. ولكننا نلمح بين تلك الصحف «الهوانم» الأسبُوعيّة التى أصدرها أحمد حلمى عام 1900، لعلها كانت أول محاولة مصريّة فى مجال الصّحافَة النِسائيّة، إلى جانب بعض المجلات الفُكاهيّة ومجلات المُسَامرة مثل «حمارة منيتي» (1897)، «العفريت» التى صدرت فى السّنة نفسها، وكذلك مجلة «السّمِير الصّغير» التى ربما كانت أوّل مجلة مصريّة للطِّفل، أضف إلى ذلك العديد من صحف الجمعيّات والهيئات الأهليّة فى مختلف المجالات.

كما شهد العقد الثانى من عهد الاحتلال البريطانى ظهور الصّحافَة السياسيّة المشايعة لسياسة الاحتلال والمُروِّجة لها، والصّحافَة الوطنيّة التي تُعارض تلك السياسة بوضُوح أحيانًا، وعلى استحياء أحيانًا أُخرى، واستمرّت بعض تلك الصحف الوطنيّة المعارضة حتّى الحرب العالميّة الأولى، على حين اختفى بعضها إمّا قسرًا تحت سطوَة قانُون المطبوعات الذى قيّد حريّة الصّحافَة، أو اختياراً لعجز أصحابها عن ضمان المساندة الماليّة لهم.

ولم يستمر على الساحة من الصُّحف التى صدرت فى عصر إسماعيل سوى «الأهرام» الذى وقف موقف الحياد المشرب بروح التأييد للخِديو أيّام الثورة العُرابيّة، وكان موقفه من

الاحتلال مُحايداً تماماً فى العقد الأول من عهد الاحتلال، متبنّياً لوجهة النظر الفرنسيّة ومدافعاً عنها فى العقد الثانى، ليعُود إلى موقفه الحيَادى بعد توقيع الاتفاق الوُدّي بين بريطانيا وفرنسا عام 1904، وظلّ محافظاً على مكانته على السّاحة مصدراً للخبر الدقيق، ومُقدّماً لأهم الخدمات للأوساط الماليّة والتجاريّة، ومُبتدعاً للخدمات الإخباريّة الاجتماعيّة، وخاصة إعلانات الوفيّات التى ظلّ منفرداً بها - أو يكاد - حتّى اليوم .

وجاءت جريدة المُقطم اليوميّة التى تأسست عام 1889 لتعلبَ دور المُروج والمدافع عن السياسة الاحتلاليّة، ومُناهضةً لأحلام الوطنيّة المصريّة فى التخلص من الاحتلال، فكانت كما وصفتها الصّحافَة الوطنيّة - بحق - جريدة إنجليزيّة ناطقة بالعربيّة، وكانت سبباً فى بثّ رُوح الكراهيّة للشّوام، وسبباً لنعتهم بالدُخلاء والعُملاء فى الصّحافَة الوطنيّة، بل وتحمّلت قسطاً كبيراً من المسئوليّة عن الموقف المصرى السّلبي تجاه الحركة العربيّة فى المشرق العربى.

وأسّس «المقطم» لبنانيّان من الموارنة هما: يعقُوب صرُوف وفارس نمر، ولم يكونا غريبين عن السّاحة المصريّة، فقد قدِمَا إلى مصر أيام الخديو إسماعيل، وأسّسا - بتشجيعه ودعمه - مجلةً علميّةً ثقافيّةً شهريّةً عام 1876 هى «المُقتطف»، ولم يُعرَف عنهما الخوض فى مجال السياسة أو الكتابة فيها قبل الاحتلال البريطانى، وقبل أن يعهد إليها المُعتمد البريطانى بمهمة إصدار «المقطّم» للترويج لسِياسة الاحتلال والتصدّي لانتقادات المُعارضة الوطنيّة وتفنيدها ودحضها، بل وتحريض سلطات الاحتلال ضدها.

لذلك لم يكن غريباً أن تسعى بعض عناصر الأرستُقراطيّة التركيّة التى تدين بالولاء للأسرة الحاكمة، وتتعاون مع الاحتلال حفَاظاً على مواقعها فى السلطة ومصالحها الماديّة، أن تبحث عن صحيفة تعبّر عن وجهة نظرها بأقلام غير أقلامها، وتروّج لفكرة الجامعة الإسلاميّة اجتذاباً لتأييد السلطان عبد الحميد الثانى لموقف الوطنيّين المصريين الذى يستند إلى السيادة العثمانيّة كأداة لتأكيد بُطلان الاحتلال البريطانى لمصر. هذا التغير من النُخبة التركيّة (التى قيل أنّ مُصطفَى رياض باشَا كان على رأسها) دفعت بالشيخ علي يُوسُف وأحمد حافظ عوض إلى تأسِيس «جريدة المؤيد» اليوميّة عام 1889، لنقد سياسة الاحتلال على استِحياء، وتأكيد روابط مصر بالدّولة العثمانيّة، والرد على مزاعم «المقطّم» .

وإلى جانب «المؤيد» كانت هناك «الأخبار» اليوميّة التى أسّسها يُوسُف الخازن عام 1896 ، «والأهالي» اليوميّة (1894) التى عبّر من خلالها مؤسِّسها إسماعيل أباظَة عن مصالح الأعيان، و«المنار» الشّهيرة التى أسّسها عام 1898 الشيخ محمّد رشيد رضَا للتّرويج لفكرة الجامِعة الإسلاميّة. وأخيراً «اللواء» اليوميّة التى أسّسها مُصطفى كامل عام 1900. والتي تبنّت جميعها موقف معارضة السياسة البريطانيّة فى مصر بدرجاتٍ مُختلفة من حيث اللِّين والشِّدة، كما اختلفت رؤاها للكيفيّة التى تتبعها مصر للتخلُّص من الوجُود البريطانى.

ورغم أنهم أجمعُوا على أن ذلك الوجود محدود المدة فقد اختلفوا فى تصوراتهم لحدود تلك المدة فهناك من رآها قد حانت استِناداً إلى عدم قانونيّة ذلك الوجود من وجهة نظر القانون الدّولى، وهُناك من لم ير بأساً فى بقاء الاحتلال حتّى ينتهى من أجندة الإصلاح ويطمئن إلى قدرة المصريين على حُكم أنفسهم بأنفسهم، عندئذ يرحل عنها مختاراً لا مجبراً!!.

هذا الجدل الذى احتدم بين تلك الصحف المعارضة وبعضها بعضاً، وبينها وبين الصُّحف المعبرة عن مَصالح الاحتلال، دخل مرحلةً جديدةً فى إطار الظُّروف الدوليّة والإقليميّة التى شهدت تغيراً راديكالياً عندما حسَمت بريطانيَا موقفها من التنافس الفَرنسي فى مِصر بإبرام الاتّفاق الودِّي مع فرنسا (1904)، والذى فتح صفحةً جديدةً من النِّضال الوطني المُناهض للاحتلال، ودفع الاحتلال إلى تنظيم صفُوف المُتعاونين معه من خلال الأحزاب السياسيّة ، ليفتَح بذلك صفحة جديدة من تاريخ الصّحافَة المصريّة.

الصّحافَة والأحْزَاب

مع مولد الأحزاب المصريّة بأطُرها التنظيميّة الحديثة عام 1907 بدأت ظاهرة الصحيفة - الحزب، أي الصحيفة التى تعبر عن الحزب وتتماهى فيه، أو يتماهى الحزب فيها، حتّى لا يكاد يُعرف الحزب إلا بما تحمله «ترويسَة» الصحيفة من عبارة تُشير إلى كونها لسَان الحزب، بل تُصبح الصحيفة هى الأداة اليتيمة التى يستخدمها الحزب فى التّرويج لمواقفه السياسيّة بين قُرّاء الصحيفة المعبرة عنه، وهى ظاهرة استمرّت مع الحياة الحزبيّة فى مصر ، وما لبثت أن عادت إلى الظُّهور بعد قيام الحلقة المُعاصرة من الحياة الحزبيّة على أنقاض التنظيم السياسى الأوحد (الاتحاد الاشتراكى العربى)، فلا يكاد من يقرأ الصّحيفة الحزبيّة

يعرف شيئا عن الحزب المعبرة عنه وعن مبادئه وبرنامجه، وهو عَادةً لا يحفلُ بقراءة شيءٍ من هذا إذا لمحه على صفحات الجريدة.

تلك ظاهرة مصريّة محضة وغريبة، قد لا نجد لها نظيراً فى بلاد أخرى، ربما يكون سببها القيادة النُخبويّة المحدودة للأحزاب المصريّة، وعدم الاهتمام الفعلى بتكوين قاعدة جماهيريّة يستمد الحزب منها التأييد الشعبى، كما يستمدُ منها الكَوادر التى تكوّنت تحت جناح الحزب تكويناً سياسيًا سويًا.

وفي هذا الإطار أُسّست صحيفة «الجريدة» اليوميّة عام 1907 كشركة مُساهمة ضمت نخبةً من أعيان البلاد المُتعاونين مع الاحتلال، الذين يرون أنه يخدم مصالحهم، وأن ما يقدمه من إصلاحات تهيئ مصر لحُكم نفسها، ونيل استقلالها خُطوةً واحدةً. وتولى رئاسة تحرير الجريدة أحمد لُطفي السيد. وأعقب تأسيس الجريدة إعلان قيام «حزب الأُمّة» الذى ضمّ نُخبةً من كبار الأعيان ملاك الأراضى الزراعيّة الذين رأوا فى أنفسهم ممثلين طبيعيِّين عن المصريين بحكم كونهم رُؤسَاء العائلات الكبرى وأصحاب المصالح الحقيقيه فى البلاد.

وجاء ردُ الفعل مُباشراً من جانب مصطفى كامل صاحب جريدة «اللواء» الذى كان زعيماً مُعترفًا به للتيار الوطنى المعادى للاحتلال الذى عرف (جوازاً) بالحزب الوطنى، ولم يكن فى حقيقة الأمر حزباً منظّماً، فكلمة «حزب» هنا كانت تعنى «جماعة الوطنيِّين» على نحو ما عرف فى التراث السِّياسى المصرى عندما أطلق مُصطلح «الحزب الوطني» على جماعة المُعارضين للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد أيام الخديوى إسماعيل، جاء رد الفعل بتأسيس «الحزب الوطنى» ووضع إطاره التّنظيمى برئاسة مُصطفى كامل، وكان برنامج الحزب لا يخرج عما عبرت عنه «اللُّواء» منذ تأسِيسها عام 1900 من حيث المُطالبة بجلاء الاحتلال استناداً إلى عدم قانونيّة وجُوده، والمطالبة بدستُور يحقق المشاركة الشعبيّة فى إدارة أمور البلاد.

وعندما مات مُصطفى كامل بعد عام من تأسيس الحزب، خلفه فى رئاسته محمّد فريد، الذى لم يكتف بحشدِ المثقّفين ورموز الطبقة الوُسطى حول الحزب على نحو ما فعل مُصطفى كامل ، بل اهتمّ بحشد العمال والفلاحين، وانعكس ذلك فى الخطاب السِّياسي للواء الذى ازداد حدة

واستفز الاحتلال فأوقف الجريدة عن الصُّدُور، لتعود من جديد عام 1909 باسم «الشعب»، ثم عام 1910 باسم «العلم» وهى ظاهرة شاعت فى تاريخ الصّحافَة المصريّة كُلّما تعرّضت صحيفة لإلغاء ترخيصها.

وكَما تحول «اللُّواء» إلى لسان حال الحزب الوطنى تحولت «المؤيد» إلى لسان حال حزب جديد يعبر عن مصالح الخديوى عباس حلمي الثانى، سمى «حزب الإصلاح على المبادئ الدستوريّة» ضم بعض المُوالين للقصر من كبار الموظفين برئاسة الشيخ على يوسف.

وإلى جانب هؤلاء نظم بعض نُخبة المثقفين الأتراك والشّوام والأقباط ممّن تربُّوا فى المعاهد الأوروبيّة وتقلّدُوا بعض المناصب الكبرى فى ظل الاحتلال، نظموا أنفسهم فى حزب تشكل فى صيف 1907 باسم «الحزب الوطنى الحُر» بزعامة وحيد بك الأيُّوبى، والذى أصدر «جريدة الأحرار» الأسبوعيّة للتّعبير عنه، كما أسّس بعض أثرياء الأقباط البرُوتستانت الحزب المصرى بزعامة أخنُوخ فانُوس، والذى اتخذ من صحيفة مصر اليوميّة التى أصدرها الأخوان قيصر وصموئيل تادرس المنقبادي مِنبراً للتعبير عن الحزب الذى رفع مطالب طائفيّة محضة.

وحتّى بعد تصفيّة «الحزب الوطنى» ومُطاردة كوَادره، واضطرار زعيمه محمّد فريد إلى مغادرة البلاد والحياة فى المنفى، وظرُوف الحرب العالميّة والأولى التى قيّدت حريّة الصّحافَة، وأخضعتها لرقابة صَارمة جعلت الكثير منها يحتجبُ تماماً عن الصُّدور، عادت ظاهرة الصّحيفة المعبِّرة عن الحزب السِّياسي مع ثورة 1919، فقام أمين الرّافعي (من قيادات الحزب الوطني) بإصدار صحيفة «الأخبار» فى 22 فبراير 1920 لتعبِّر عن المُعارضة الوطنيّة، وتجمع حولها شتات كوادر الحزب الوطني، وبدورها حفلت صفحات «الأخبار » بالمقالات المُعبِّرة عن المواقفِ الوطنيّة المتشدِّدة.

وكان من الطبيعى أن يعبر أنصار الاعتدال فى السياسة الوطنيّة عن مواقفهم من خلال صحفيّة هى «الاستقلال» التى أصدرها محمُود عزمي فى مايو 1921، وساهم طه حُسين فى تحريرها، وحين انشقّ بعض أعضاء «الوفد المصرى» وكوّنُوا حزب «الأحرار الدُّستُوريين»

أصدر الحزب جريدة «السِّياسة» فى 30 أكتوبر 1922 ورأس تحريرها محمّد حُسين هيكل ، وكان من كتابها طه حُسين، ومحمُود عزمي، وتوفيق دياب وغيرهم.

وكان لابدّ أن يتخذ «الوفد المصرى» لنفسه صُحفًا تعبر عنه بعدما كان يعتمد فى 1919 على «الأخبار» ذات الهوى الوطني، «والنِّظام» التى شايعته، و«الوفد المصرى» التى أصدرتها لجنة الوفد المركزيّة بالقاهرة، فكانت «البَلاغ» التى أصدرها عبد القادر حمزة عام 1923 أبرز الصُّحف المعبرة عن «الوفد المصرى»، وساهم فى تحريرها عبّاس العقّاد. وأصبح البلاغ سجلًّا حافِلا لحقبة العشرينيّات من تاريخ الوفد المصرى وإلى جانبها «كوكب الشّرق » التى أصدرها فى 21 سبتمبر 1924 أحمد حافظ عوض، ولعبت الصّحفية الأخيرة دورًا بارزًا فى مقاومة الانقلابات الدُّستُوريّة، ممّا عرّض الصحيفة للتوقف عن الصُّدور، ثم جاءت «المصرى» لتعبر عن «الوفد» فى مرحلته الأخِيرة.

واستمرّت ظاهرة الحزب المعبرة عن مصالح القصر الملكى فى «حزب الإتحاد» الذى أسّسه أحمد زيور باشَا عام 1924، وأصدر صحيفة« الاتّحاد» للتّعبير عنه. وعندما قام إسماعيل صدقى باشا بالانقلابِ الدُّستورى عام 1930شكل حزبًا جديدًا للقصر سُمّي «حزب الشّعب »، وأصدر جريدة «الشّعب»، ورغم تولّي الأديب الكبير إبراهيم عبد القَادر المَازني شئون التحرير، إلا أن الصحيفتين لم يحقّقا رواجًا لعدم تعبيرهما عن التيّار العام للحركة الوطنيّة المصريّة.

أضف إلى ذلك الصُّحف التى عبّرت عن جماعات الرّفض السِّياسي والاجتماعى مثل تلك التى أصدرتها جماعة الإِخوان المُسلمين (صحيفتا «الإخوان المُسلمُون» و« الدّعوة »)، وحزب مصر الفَتاة (صحيفتَا: «الصّرخة» و«الاشتراكيّة») والإصدارات المختلفة للفصائل المكونة للحركة الشُّيوعيّة (صُحف: «الملايين» و«الواجِب» و«الفجر الجديد» وغيرها).

الصّحافَة والتطوُّر الاجتماعي والثقافي

إذا كانت الصّحافَة قد غرقت فى بحار السياسة منذ الاحتلال البريطاني على نحو ما رأينا ، وحولت الحياة الحزبيّة بعضها إلى فناء للتّعبير عنها، وإثبات وجودها على السّاحة السياسيّة ، أو أداة لحشد الجماهير - أحيانًا - تأييدًا لهذا الموقف السِّياسى أو ذاك، فلا يعني ذلك أن تاريخ

الصّحافَة المصريّة جاء خُلواً من المُساهمة فى التطور الاجتماعى والثقافى منذ مطلع القرن العشرين (على أقلِّ تقدير)، حيث كانت الصُّحف هى المنابر التى طرحت من خلالها الأفكار الحديثة، التى كان لها أثرها فى الحياة المصريّة؛ مثل تحرير المَرأة الذى تبنّته ودافعت عنه «الجريدة» و«الأهرام»، وعارَضتهُ «المؤيد» و«اللُّواء» و«المنَار»، وكانت «المقتطف» أول من نقل إلى قراء العربيّة فكرة النشُوء والارتقَاء عند داروين، كما نقلت العديد من المعارف العلميّة الحديثة فى عصر حفِل بالاكتشافات العلميّة والمخترعات. وكانت «الهلال» نافذةً أطلّ منها القارئ العربى على الفكر السياسي والاجتماعي، ولعبت دوراً بارزاً فى إحياء الأدب العربي، وتقديم الدراسات النقديّة الأولى للتُّراث.

وحفلت الصحف بحوار دائم حول جديد الفِكر بين مؤيِّد ومعارض كما حدث مع كتاب طه حُسين «فى الشّعر الجاهلي»، وما دار حوله من حوار؛ انتصر لمبدأ حريّة البحث العلمى وحريّة الرأى، وكتاب على عبد الرازق «الإسلام وأصُول الحُكم» الذى زاد من حدّة الجدل حوله لمسه لموضُوع كان مثار أمل الملك فؤاد لوراثة الخِلافة، فجاء الشّيخ ليسحب البسَاط من تحت الفكرة ذاتها. وقضيّة تنصيب الملك فارُوق بمراسم دينيّة التى أثارت على نطاق واسِع نقاشاً حول نظريّة الحقّ الإلهي فى الحُكم ومجافاتها للدُّستور، والتى خرج فيها الوفد منتصراً للدُّستور.

وعلى الصّعيد الاجتماعى طرحت العديد من الأفكار الخاصة بحقُوق العُمّال وضرورة تحسين الظروف المعيشيّة فى الريف والحضَر، والارتقاء بمستوى معيشة المصريين. كما طرحت الأفكار الخاصة بالإصلاح الزِّراعي وضرُورته لتحقيق التّوازن فى المجتمع لتفادى ثورة اجتماعيّة لا تُبقي ولا تَذر.

وعلى صفحات الصُّحف المصريّة جاءت الدعوة إلى تخليص الاقتصاد المصرى من الهيمنة الأجنبيّة، وطَرحت فكرة إنشاء بنك وطني منذ أيام الخديو إسماعيل، وأُعيد طرحها فى ظرُوف الأزمة الماليّة عام 1907، وكان بنك مصر عام 1920 ثمرة لكفاح المصريِّين من أجل هذه الغاية. وعلى صفحات الصُّحف المصريّة جاءت الدعوة لتَأميم قناة السُّويس منذ عام 1920، وكذلك الدعوة إلى تأميم مصَادر الثروة الطبيعيّة، وضرُورة التخلص من السيطرة الأجنبيّة على اقتصاد البلاد .

وبذلك تحوّلت الصحيفة من وسيلة لنقل الأخبار (عند صدور الوقائع المصريّة) إلى أداة إعلاميّة تتناول مُختلف جوانب الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسِّياسيّة، ومجال لنشر الإبداعات الأدبيّة والفنيّة.

التطور التنظيمي للصَّحافة

رأينا كيف جاءت نشأة الصّحافَة برعايّة الدولة، ثم تخلّصت من تلك الرعاية بعدما عرفت طريقها إلى القارئ؛ مُشتركًا أو مُشتريًا، وهى رحلة طويلة استغرقت ثلاثة أرباع القَرن (على أقلِّ تقدير)، تطوّر خلالها فنُّ التحرير الصحفى من النّشرة الإخباريّة، إلى جريدة متعددة الأقسام والأبواب، إلى الأعمدة الثّابتة. ومن الاقتصار على صفِّ الجريدة بالحرُوف إلى استخدام الصُّور والرسُوم الكَاريكاتيريّة، إلى الصّحافَة المصورة وصَحافة الكاريكاتير، إلى الصّحافَة المتخصِّصة فى الثقافة والأدب والاقتصَاد والرِّياضة والأزياء والطرائف وغير ذلك من ألوان التخصص، رحلة طويلة اقتربت من القرنين من الزّمان صاحبتها الكثير من التّطوُّرات التنظيميّة.

وحتّى الرُّبع الأول من القرن العشرين (على أقلِّ تقدير) كان الأمر لا يحتاج إلا إلى قدرٍ محدود من المال لإصدار صَحيفة، ورأس مال يكفي لتأجير مقر للجريدة، ثم تعاقد مع إحدى المطابع التجاريّة لطباعتها، والاعتماد على أكبر عدَد مُمكن من المشتركين يتم إرسالها إليهم ، وطرح جانب منها للبيع من خلال بعض المُتعهِّدين. وهو ما يفسِّر هذا العدد الكبير من الصُّحف التي حصل أصحابها على تراخيص بإصدارها، فتجاوز عدد التّراخيص التى صدرت فى عهد الاحتلال الثلاثمائة دوريّة لم يعمر بعضها طويلا. وبلغ عدد الصحف المرخّص لها فى مصر عند قيام ثورة يوليو ما يزيد عن المائة صحيفة!! بما يكشف عن توافُر إمكانيّة إصدار دوريّة ما، بغضِّ النظر عن ضمان استمرارها فى الصُّدور، فالأمر لا يتطلب اقتناء أصُول مكلفة.

إلى جانب هذا نرى ظاهرة الدّار الصّحفيّة ذات الطابع المؤسسى التى تصدر أكثر من دوريّة تعرف طريقها إلى مصر بدءاً «بالأهرام» ثم «أخبَار اليوم» و«الهِلال» وغيرها من المؤسّسات الصّحفيّة التى تطورت قبل ثورة يوليُو لتصبح لها مبانيها الخاصة ومطابعها وإصداراتها المتعددة وقنوات التّوزيع الخاصّة بها (شركات التّوزيع)، كما أصبحت هناك

مؤسّسَات نشر ضَخمة تتولى إصدار الصحف الخاصّة بها، كما تقدم خدماتها للصحف الأخرى التى لازالت تحبُو على الطريق، على أُسُسٍ تجاريّة طبعاً.

وصحب هذا التطور فى هيكل الصّحافَة تطوُّر آخر فى تكوين الكَوادر الصحفيّة، وفي النظرة الاجتماعيّة لمن يحترف العمل الصحفى. فبعد أن كان المشتغل بالصّحافَة (حتّى مطلع القرن العشرين) إنساناً عجز عن الحصُول على وظيفة مُحترمة، واعتبرت مهنةً الجُرنالجيّة من المهن الدّنيئة (كما جاء فى حيثيّات حكم المحكمة الشرعيّة فى قضيّة زواج الشيخ علي يوسف من بنت الشّيخ السادات) أصبحت الصّحافَة تجتذبُ حملة الشهادات العُليا وكبار المثقفين من أمثال أحمد لُطفي السّيد ومحمود عزمى وطه حُسين وغيرهم من الأعلام، كما أصبحت تجتذب كبار الأُدباء والمُبدعين.

وبعد أن كان الاشتغال بالصّحافَة يعتمدُ على الاستعداد الفِطري لدى من يُقدِمُ على الاشتغال بها؛ أصبحت مهنةً ذات أصُولٍ عمليّة، تتطلّبُ دراستها واستيعابها، وخصّصت لها الجامعة المصريّة معهداً للصّحافة، ثم جعلت لها قسماً فى كليّة الآداب، تحوّل بعد سنوات ليصبح نواةً لكُليّة الإعلام، ثم تعدّدت كُليّات الإعلام بالجامعات المصريّة، واحتلّت أقسام الصّحافَة فيها مكاناً مهماً. وتغيرت نظرة المجتمع إلى الصّحفى، فأصْبَح الاشتغالُ بالصّحافَة، والنجاح فى مجالها، وبرُوز القدرات الفرديّة سبيلا للشُهرة، يسعى إليه الشّباب، لنيل نصِيبهم من العمل فى صِياغة الرّأي العام.

رحلةٌ طويلة جديرةٌ بالتأمُّل واستخلاص الدُّروس من ذلك التاريخ الحافل المُمتزِج بتاريخ مِصر.

الإِصلاح العُثمانى ـ الدَّوافع والأبعاد *

جاءَ الإصلاحُ العُثمانى مبتسراً يعالج أعراض التخلف، من دون أن يضع يده على أُسس الدّاء، وكان التحدِّي الخارجي، لا الرغبة الحقيقيّة فى الإصلاح الداخلى، وراء ما اتُّخذ من إجراءات لتحقيق هذه الغاية.

تعدُّ الدولة العثمانيّة آخر الإمبراطوريات الإسلاميّة، وتعود نواتها إلى أواخِر القرن الثالث عشر الميلادى، وامتدّ بها الأجل إلى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، فكانت بذلك من إمبراطوريّات العصور الوسطى التى زامنت التحولات التى شهدتها أوروُبّا فى العصر الحديث، منذ عصر النهضة حتّى عصر الإمبرياليّة، بما صاحب ذلك من تداعى الإقطاع أمام تطور الرأسماليّة بمختلف مراحلها، وتطور الأفكار من الإصلاح الدِّينى إلى العلمانيّة واللِّيبراليّة.

عاصرت الدولة العثمانيّة تلك التطورات التى كان لها انعكاسها السّلبى عليها، فبعدما كانت قوة عسكريّة تحسب لها أوروبّا ألف حساب منذ أن أجهزت على ما تبقى من الدولة البيزنطيّة، واتخذت من القُسطنطينيّة عاصمةً لها، واجتاحت البَلْقان كله وأخضعته لحكمها، وضمت شبه جزيرة القرم والأراضى الواقعة شمال البَحر الأسود، وشمال شرقه، حتّى كاد ذلك البحر يتحول إلى بُحيرة عثمانيّة، وزحفت قواتها إلى وسط أوروبّا حتّى بلغت أسوار فيينا فى العقد قبل الأخير من القرن السّابع عشر، بعد ذلك كله أصبحت الدولة العثمانيّة عاجزةً عن صد موجات رد الفعل الأوربِّي، فتآكلت أملاكها شمال البحر الأسود أمام توسُّع رُوسيا فى الاتجاه نحو ذلك البحر، وخرجت من حظيرتها بلاد البلقَان الواحِدة تلو الأخرى بسبب ضغُوط القُوى الأوروبيّة الصّاعدة.

الطابع الإقطاعي للدَّولة

وحتّى تدرأ الدولة العُثمانيّة تلك الأخطار عن نفسها، لجأت إلى إبرام مُعاهدات تجاريّة مع بعض الدول الأوربيّة التى التمست عونها ضد دول أُوروبيّة أخرى، واستخدمت تلك

* حوار العرب. مَارس 2005.

المعاهدات واستغلّتها لتتخذ أبعاداً قانُونيّة، استخدمتها تلك الدول لمدِّ حمايتها إلى الطوائف المسيحيّة من رعايا الدّولة العثمانيّة.

ومع استمرار ضعف الدولة وعجزها عن حماية أراضيها، اتّسع نطاق الدول الأوربيّة التى حصلت على تلك «الامتيازات» التى منحتها مزايا تفضِيليّة فى التجارة، وأعفت نشاطها التجارى (تقريباً) من الضرائب، وأعطتها صلاحيات قانونيّة وقضائيّة فى ولايات الدولة العثمانيّة، حصلت منها على ما يُشبه وضع «الدّولة داخل الدّولة» وبخاصّة عندما نصبت نفسها حامية لرعايا الدولة من المسيحيين، فادّعت بريطانيا حق حمايّة البرُوتُستانت، وفرنسا حق حماية الكاثُوليك، ورُوسيا حق حماية الأرثُوذكس.

وكان الطّابع الإقطاعي للدولة العثمانيّة، وارتباط قوتها العسكريّة التقليديّة بالنظام الإقطاعى مسئولَين - إلى حدٍّ كبير - عن ضعف النظام السياسى للدولة، وعن إعاقة فرص التطور الطبيعى لرأس المال التجارى فى الاتجاه نحو المرحلة الصِّناعيّة، بسبب استنزاف النظام الإقطاعى لجانب كبير ممّا حققه رأس المال التجارى من مكاسب، عن طريق تعدد الضرائب والغُلو فى تقديرها، وملاحقه كبار التجار بطلب الاقتراض، وتعريضهم للمُصادرة.

هذه العوامل كلها، أجهضت الفُرص العديدة التى أُتيحت لتحقيق تراكم رأس المال بالقدر الذى كاد يحقّق تغيراً نوعيًّا فى قوى الإنتاج، من حيث تتجير الزراعة والاستثمار فى الإنتاج الصِّناعى، وظهور إرهاصات التوسع فى الإنتاج، بما يرتبط به من تقسيم العمل فى صناعات زاد الطلب عليها فى السُّوق كالمنسُوجات والسُّكّر وغيرها.

ومن ثم ظلّ الاقتصاد فى أغلبه إقطاعيًّا زراعيًّا ريعيًّا، وجاء التوسع الغربى فى أواخر القرن الثامن عشر والعقُود الأولى من القرن التاسع عشر ليُكرّس تجميد قوى الإنتاج وعلاقاته فى الدولة العثمانيّة عند الحدِّ الذى بلغته فى ذلك العصر.

حقًّا حاولت بعض ولايات الدولة العثمانيّة أن تكسر الطوق، وتشق لنفسها طريقا للتنمية الحديثة مثل مصر فى عهد محمّد على، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفى عهد إسماعيل، وكذلك تُونس فى النصف الثانى من القرن نفسه. ولكنها تجارب لم تتح لها فرصة النُمو الذاتى حتّى تؤتي أُكلها، لارتباطها بمشروعات سياسيّة لحكامها سقطت مع سقوط تلك

المشروعات، وأجهز التّدخل الأجنبى على إمكانيّات تكرارها فكانت اتفاقيّة التجارة الحُرّة التى فتحت أسواق الدولة العثمانيّة على مِصراعيها أمام التِّجارة الأوربيّة (بالطه ليمان 1839) ثم آليّات الائتِمان التى أوقعت الدولة العثمانيّة ومصر وتونس فى فخِّ الديون ثم الهيمنة الأجنبيّة.

تلك كانت الظروف التى جعلت من الإصلاح ضرُورةً لابُدّ منها أملاها - فى البدايّة - حرص بعض السلاطين (مصطفى الثالث 1757-1774، وعبد الحميد الأوّل 1774-1779، وسليم الثالث 1789-1807، ومحمود الثانى 1808-1839) على تكوين جيش حديث على الطِّراز الأوروبي، أو ما يسمى «بالنِّظام الجديد» بدلا من الجيش الإقطاعى القائم على الإنكشاريّة . وكلها محاولات كلّفت بعض أصحابها (مصطفى الثالث، وعبد الحميد الأول، وسليم الثالث) عروشهم، بسبب ذلك التحالف بين الهيئة العسكريّة الإقطاعيّة والهيئة الدِّينيّة، والأخيرة كانت من صنُع الدولة العثمانيّة, فمن المعروف أن الإسلام لم يعرف الكهنُوت، ولكن العُثمانيين كونوا هيئةً دينيّةً إسلاميّة على رأسها «شيخُ الإسلام، والمفتى، وقاضى القُضاة، وجيشٌ جرّار من مختلف رجال الخدمة الدينيّة».

المراسيم الإصلاحيَّة

تحولت الهيئة الدينيّة إلى مركز قوة تحالف مع الهيئة العسكريّة الإقطاعيّة، ووقفا معًا سدًّا منيعًا ضد إصلاح الإدارة العسكريّة. وعندما نجح محمود الثانى فى الاستِفادة من دروُس تابعه والي مصر محمّد على باشا، وكرّر «مذبحة القلعة» الشهيرة بإقامة مذبحة الإنكشاريّة فى عام 1826 التى قضت عليهم، سارع رجال الهيئة الدِّينيّة بإطلاق اسم «الواقعة الخيريّة» على تلك المذبحة وأيّدُوا السُّلطان المنتصر. وقُيِّض لخليفته السلطان عبد المجيد أن يضع الأساس القانوني للإصلاح، فيما عُرف بمرسوم «گلخانة» (خط شريف گلخانة) فى بدايَة عهده.

وجاء ذلك المرسُوم استجابةً لضغوط الدول الأوربيّة على السُّلطان لإصلاح الوضع القانونى لرعاياه المسحيين واليهُود، فقضى ذلك المرسوم بالمساواة التامة بين رعايا الدولة أمام القانون وتنظيم أمور الدولة على أُسُسٍ جديدة فى جميع الميادين الإداريّة والماليّة والقضائيّة والتعليميّة. وعزّز السلطان عبد المجيد هذا المرسوم بمرسوم آخر أصدره فى عام 1856 فى ظروف حرب القرم، التى ساندته فيها بريطانيا وفرنسا ضد رُوسيا، فأصدر مرسومًا شاملا أكد فيه

على ما جاء بالمرسوم الأول، من المساواة التامة بين الرّعايا، وألغى الجزيّة وأخضع جميع الرّعايا على اختلاف دياناتهم للخِدمة العسكريّة الإجباريّة.

وإذا كان المرسُوم الأوّل (العام 1839) لم يتضمّن أي إجراءات لتغيير البنية الأسَاسيّة، فقد ترتب على المرسُوم الثانى (العام 1856) إلغاء نظام الإقطاع، وإقرار نظام الطابو الذى يضمن مسح الأرض الزراعيّة وتمليكها لكل من يُثبت حيازته لها من الرّعايا، وبذلك تحولت الأراضى الزراعيّة إلى سلعة قابلة للتّداول، وبالتالى يستطيع رأس المال الأجنبى أن يجد ضماناً لما يقدمه من قروض لحائزى الأرض. وبدلا من أن يؤدى هذا الإصلاح إلى فتح مجال العمل أمام رأس المال الأجنبي؛ ساعد على تركيز الملكيّة فى أيدى شيُوخ العشائر فى العراق والشام، ووسع من دائرة الفقر بتحويل صغار حائزى الأراضى إلى مجرد خدم عند كبار المُلاك الذين سُجِّلت الأراضى بأسمائهم، فقد أشيع بين الفلاحين أنّ تسجيل الأراضى هدفه تجنيدهم وأولادهم فى الجيش، وفرض ضرائب باهظة عليهم، ما جعلهم يقبلُون أن يقوم الأعيان بتسجيل حيازتهم بأسماء أولئك الأعيان وشيُوخ العشائر، بل وكبار التُجّار فى المدن .

وبقي من ذلك الإصلاح جانبه الإدارى، من حيث تشكيل مجالس مِلّيّة لكل طائفة من غير المسلمين، وإقامة مجالس مشُورة فى الولايات من الأعيان، يراعى فيها التمثيل الطائفى ، وإصدار مجموعة من القوانين الحديثة فى المجالات التجاريّة والجنائيّة، وإقامة نظام قضائى حديث، وكان القصد من ذلك إيجاد بديل للقضَاء القنصلى الأجنبي، ولكن ذلك النوع من القضاء استمر يُمارس النظر فى الدعاوى التى تتعلق بالأجانب أو من يتمتّعُون بالحماية الأجنبيّة من رعايا الدّولة. واقتصر دور المحاكم الشّرعيّة على النظر فى المواريث والأحوال الشّخصيّة المُتعلِّقة بالمنازعات الأُسريّة.

وفي مجال التعليم، قام نظام تعليمي حكُومي حديث تمركز فى مجالين: أحدهما عسكري والآخر مدني، هدفه مد الإدارة والجيش بالكوادر اللازمة لهما وفى حدود حاجة الدولة للعمالة فى كل قطاع، فلم يكن التعليم «خدمةً» مُتاحةً لرعايا الدولة، وإنما ارتبط القبُول بتلك المدارس بما لدى الدولة من وظائف شاغرة.

وكان التعليم العسكرى أيسر منالا فى ولايات العراق والشام من التعليم المدنى الذى كان القبُول فيه يتطلب فرزاً اجتماعيًا دقيقًا جعله قَصراً على أبناء الأعيان. هكذا ظلت المدارس الدينيّة الإسلاميّة تقدم لطلابها الثقافة الدينيّة التقليديّة، اعتماداً على ما كان لها من أوقاف تُدرُّ عليها من أبناء الطبقتين الفقيرة والوُسطى. وظلت تلك المدارس - فى مُعظمها - تقدم تعليماً دينيًا لم يتأثر بالاتجاهات الإصلاحيّة الحديثة، وإلى جانب هذين النِّظامين قام نظام تعليمى ثالث، قدّمته مدارس الإرساليات التبشيريّة على اختلاف مذاهبها .

مُباينات ثقافيّة

وهكذا شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر جيلا من المثقفين العرب تنوعت مصادر ثقافته، واختلفت اختلافا بيّنًا، فهناك من تلقى التعليم الحكومى فى المدارس العُثمانيّة العسكريّة والمدنيّة، حيث كانت المناهج تمزج بين الثقافة الإسلاميّة والعلوم الأوروُبيّة الحديثة، وهناك من تلقى تعليماً دينيًا إسلاميًا محضاً، أما الفريق الثالث فيضم من تلقُّوا ثقافةً غربيّةً خالصةً . وانعكس ذلك كله على الخيارات السياسيّة لكل فريق من أولئك المُثقفين، فكان الفريق الأول حريصاً على وحدة كيان الدولة العثمانيّة، مع الدعوة إلى الحكم اللامركزي، وكان الفريق الثانى مؤيِّداً لفكرة الجامعة الإسلاميّة، أما الفريق الثالث فخرج منه دُعاة القوميّة العربيّة والاستقلال عن الدول العثمانيّة.

غير أنّ الفريقين الأول والثّالث كانا من مؤيدى الحُكم الدُّستورى ومُعارضى الحكم الاستبدادي المطلق، بحكم تعرفهم إلى الفِكر اللّيبرالى الأوروُبى، إمّا مباشرةً من خلال الدراسة فى أوروُبا، أو الإطلاع على الفكر السياسي الأوروبي بلغاته الأصليّة أو مترجماً إلى العربيّة. وقد استخدم هؤلاء فى نضالهم - ضد الحكم الاستبدادي للسُّلطان عبد الحميد الثانى - وسائل لم تكن معروفةً فى الدولة قبل تلك «الإصلاحات»، مثل تكوين الجمعيّات السِّريّة فى داخل الولايات وفى عاصمة الدولة، وتكوين الجمعيّات العلنيّة فى العواصم الأوروبيّة وبخاصة باريس، وكذلك استخدام أسلوب النّشرات السريّة التى ترسلها الجمعيات النّاشطة فى الخارج عبر البريد الأوروُبي (الذى لا يخضعُ للرقابة) إلى من يتولى توزيعها فى الدّاخل.

وكانت الفكرة القوميّة والدعوة إليها بين مختلف الأعراق التى تكونت منها الدولة: الأتراك ، والعرب، والأرمن، من ثمار تلك «الإصلاحَات» وعكست الأطرُوحات القوميّة مصادر

التأثير الثقافى الأوروبي، فكان هناك من تأثروا بالاتجاه القومي الألمانى (وبخاصة من تلقُّوا تعليماً عسكرياً لانفراد الألمان بالتأثير فى هذا المجال)، ومن تأثر بالاتجاه القَومي الفرنسي (وبخاصة من تلقوا تعليماً رسمياً مدنياً، أو تخرجُوا فى مدارس الإرساليات الكاثُوليكيّة).

ولعب العسكريُّون من خريجي المدارس العسكريّة دوراً بارزاً فى النشاط السياسى المُناهض للحكم الاستبدادي، سواء من خلال الجمعيات السريّة (بالنِّسبة إلى الأتراك والعرب على السّواء) أم من خلال الإنقلاب العسكري على نحو ما فعل رجال «جمعيّة الاتحاد والترقي»

غلالةٌ طافيّةٌ على السَّطح

وعلى رغم ما حفلت به الساحة السياسيّة من حركات ودعوات فى العقُود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإن تلك الحركات تعكس الطبيعة المحدودة للإصلاح من حيث المردُود السياسي، فقد اقتصرت تلك الحركات والدعوات على النُّخبة المتعلمة من أبناء الطبقة الوسطى الوليدة، التى لم تستطع أن تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع، وظلت تمثل غُلالةً رقيقةً طافيَةً على السطح، ربّما لأنّ المثقفين منهم كانُوا إمّا من أبناء الأعيان وكبار مُلاك الأراضى الزراعيّة، أو من أبناء التجار. وكلا الطرفين كانت لهما مصالح لا يُستهان بها ترتبط بالنظام الإداري العثماني، وبرأس المال الأورُوبي، الذى تغلغل فى الاقتصاد العثماني ، ومن ثم كانت تحركات المُعارضين للنظام الاستبدادي المطالبين بالحُكم الدستورى، أو دعاة القَوميّة، محكُومة بذلك النسيج المعقّد من المصالح الطبقيّة .

ولعلّ ذلك يفسر عدم وجود أثر للدورات السياسيّة التى تبنّتها تلك النُّخبة بين الجماهير الكادحة من الفلاحين والحرفيين والعُمال، فلم يحاولُوا حشد الجماهير وراءهم، أو نشر أفكارهم بينهم ، فبدا ما يدعون إليه عند - الجماهير - بمثابة الرطانة الأجنبيّة غير المفهُومة، وربما كان عزُوف النُّخبة المثقّفة المتأثرة بالفكر الغربي عن حشد الجماهير وراءها، أو حتّى التّفكير فى ذلك مرده إلى استعلائها على الجماهير، فحرمت نفسها من الارتكاز إلى قاعدة تدعم دعواها السياسيّة. وبذلك ظلّت ساحة العمل بين الجماهير وقفاً على دُعاة الجامعة الإسلاميّة ممن تلقُّوا ثقافة إسلاميّة تقليديّة فى المدارس الدينيّة، فوجّهُوا خطابهم السِّياسي إلى الجماهير من فوق منابر المسَاجد، واستمدُّوا قوتهم من تأييد الجماهير لهم. وأصبح المجالُ أمامهم رحباً لتجريح من يدعون إلى اللِّيبراليّة أو القوميّة، وبخاصّة أن هؤلاء عوّلُوا كثيراً على مساندة الدولة

الأوروبيّة (بريطانيا عند البعض، وفرنسا عند البعض الآخر) لهُم لدعم مشرُوعهم السياسى وتحقيقه.

لقد جاء الإصلاح العثمانى مُبتسراً، يعالج أعراض التخلف من دُون أن يضع يده على أُسِّ الدّاء وكان التحدى الخارجي، وليس الرّغبة الحقيقيّة فى الإصلاح الداخلي، وراء ما اتُّخِذ من إجراءات لتحقيق هذه الغاية، التى خدمت فى النهاية أهداف القوى الأجنبيّة الدافعة لذلك الإصلاح، فنصبت شباك التبعِيّة على اقتصاد الدولة، وأخضعتها لهيمنتها، وأعدّت العدة لإقامة «نظام سِياسي جديد» فى أعقاب الحرب العَالميّة الأولى، وضع نهايةً للدّولة العُثمانيّة، وقطع أوصال البلاد العربيّة، مُعتمداً على القوى الاجتماعيّة التى صنعها الإصلاح العُثماني، والتى ظلت تحتفظ بهياكلها التقليديّة العَشائريّة والطّائفيّة: ما أثر سلبيًّا على تكوين الجماعة الوطنيّة فى إطار الدّولة القُطريّة التى أُقيمت بعد الحرب العالميّة الأُولى، وعلى الحركات السِّياسيّة بعامّة.

العصرُ الذّهبي للتّسامُح*

كانت الدولة العثمانيّة آخر الإمبراطوريات الشرقيّة الكبرى التى ضربت بجذُورها فى العصور الوسطى، وعمرت حتّى نهاية الربع الأول من القرن العشرين، وامتدّت أراضيها – فى وقت من الأوقات – لتشمل ما حول البحر الأسود ومُعظم بلدان البلقان، إضافةً إلى الأناضُول والبلاد العربيّة بمشرقها ومغربها (فيما عدا المغرب الأقصى). وشملت هذه الأراضى ما كان يُعرف بالإمبراطوريّة البيزنطيّة، وسَلطنة سلاجقة الرُّوم، وسلطنة المماليك فى مصر والشام وتوابعها بالجزيرة العربيّة واليمن، والعِراق، والكيانات العربيّة بشمالي أفريقيا.

ورغم كونها آخر الإمبراطوريّات فقد ضمت شعوباً تنوعت أعراقها وثقافاتها، السُّلاف والصِّرْب والماجيَار والإغريق والأرمن والمغول والتُّرك والكرج والأكراد والعرب والبربر، بل وبعض الفُرس .

ومع هذا التنوع فى الأعراق والثقافات، كان هناك تنوع فى الدِّيانات: المسيحيّة بمختلف كنائسها، واليهوديّة بمختلف مذاهبها، والإسلام بمُختلف فرقه، يتصدره السُّنّة، وكانت نسبة من غَير المُسلمين من رعايا الدولة العثمانيّة تتوازن مع نسبة المُسلمين من سكّانها . وما كان باستطاعة مثل هذه الإمبراطوريّة أن تظل مُحتفظةً بأراضيها لولا السِّياسة الطائفيّة الرشيدة التى اتبعتها فيما سُمِّي بنظام الملة، وبمُوجب هذا النظام كانت كل طائفة دينيّة فى الدولة مُستقلة بإدارة شئونها الدينيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، تطبّق شرائعها على أتباعها، إلا من رغب منهم في غير ذلك، وتصدر الدولة المراسيم الخاصة بتعيين الرُّؤساء الدِّينين الذين يختارهم أهل الملة، ليلعبُوا دور الوسيط بين الطائفة والدولة، ولا تتدخّل الدولة فى شئونهم ماداموا يُسدِّدون الضرائب، ويصدعون لأوامر الإدارة، ويعبرون عن ولائهم للسُّلطان.

ولم يقتصر ذلك على عاصمة الدولة (استانبُول) أو البلقان، وآسيا الصُّغرى، أو القوقاز، بل طُبِّق هذا النظام فى سائر ولايات الدولة، بما فيها الولايات العربيّة. فلم تشهد الدولة

* مجلة سطور. يوليو 2006.

العثمانيّة ظاهرة التمييز والاضطهاد الجماعي التى تفشّت فى رُوسيا وبلاد وسط أورُوبّا (بالنسبة لليهود على وجه الخصُوص)، ولم تحدث فيها حركات تطهير عِرقي إلا فى السنوات السابقة للحرب العالميّة الأُولى، عندما تعرّض الأرمن للمذابح الشهيرة بسبب مُطالبتهم بالاستقلال عن الدولة. أما الصراع الطائفى فى جبل لبنان فى مطلع ستينيّات القرن التاسع عشر فكان نتاجاً لأزمة اجتماعيّة، وتدخلات خارجيّة أضفت على الصِّراع طابعه الدّموى، وهيّأت الفرصة للتدخل الأجنبى.

هذه مقدمة لابد منها للحديث عن اليهُود فى الدولة العثمانيّة، وإذا كانت قد طالت نوعاً، ما فذلك لتصحيح مقولات مغلُوطة شاعت عن الدولة العثمانيّة، تأثُّراً بسياسة التعصب القومي التى مارستها حكُومة الاتحاد والترقي، ذات التوجُّه القومي التُركي ضد القوميات الأخرى فى الدولة، فى العقدين الأوّلين من القرن العشرين، وهى السياسة التى كانت إرهاصاً لتفكك الدولة بعد هزيمتها فى الحرب العالميّة الأُولى. وواقع الحال أنّ غير المسلمين من رعايا الدولة عاشوا حياةً أكثر استقراراً وأمناً من تلك التى عاشها إخوانهم فى الدِّين فى بلاد أورُوبّا (وخاصّةً اليهُود) حتّى الربع الثالث من القرن التاسع عشر على أقلِّ تقدير.

ولعلّ اليهود كانوا يحظون – فى الدولة العثمانيّة – بمكانة خاصّة تعود إلى الوضع التاريخي المتميّز لليهُود فى المناطق المفصليّة على طُرق التجارة الدوليّة فى آسيَا الصُّغرى (الأناضُول) وسواحل البلقان المطلة على بحر إيجة، والعراق والشّام، ومصر وشمالي أفريقيَا، ويرجع ذلك الوضع المتميّز إلى دور اليهُود المنتسبين إلى دار الإسلام فى التِّجارة الدوليّة، سواء تلك القادمة من وسط آسيا على طريق الحرير، أو تجارة البحر المتوسط هذا فضلا عن احتكارهم لأعمال الصيرفة، وإقراض الأموال، والحوالات الماليّة، وبراعتهم فى أعمال الوكالة التجاريّة بين دار الإسلام وأوروبّا (وخاصةً المدن الإيطاليّة). ودعم اليهود هذا الدور الاقتصادى بإقامة علاقات خاصة مع السُّلطة الحاكمة ورموزها منذ العصر الفاطمي حتّى نهايّة العصر العُثماني، تستندُ إلى المشاركة فى إدارة الأمور الماليّة للدولة، واستثمار أموال السلاطين والأُمراء وحكام الولايات فى التِّجارة، والشراكة التجاريّة مع هؤلاء، ومدِّهم بما يحتاجون من قروض فى مقابل

الحصول على مزايا إداريّة وماليّة (كالالتزامات، وخاصة التزام الجمارك ودار الضّرب) وغيرها.

ولكن ذلك لا يعني أنّ اليهود (جميعًا) كانون يرفلُون فى حُلَل النعيم فى ظلِّ الدولة العثمانيّة، أو الدول الإسلاميّة التى سبقتها، أو أنهم جميعًا كانوا من أساطين التجارة والمال، فقد كان السّواد الأعظم من اليهود فقراءً يشتغلون بالحرف اليَدويّة، ومنهم صغار البَاعة والعُمال وحتّى الشّحاذين، كما أنهم لم يكونوا طائفةً واحدةً. فمنهم القرّاءُون؛ الذين تمتد جذورهم فى مصر إلى ما قبل الفتح العربي، والذين تأثروا فى ممارستهم وعقائدهم الدينيّة بمنهج الفِقه الإسلامى، ومنهم الربّانيُّون (الأصُوليون) الذين كانت لهم الرئاسة الدينيّة الرّسميّة للطّائفة، وهؤلاء وأولئك هم يهُود الشرق ذوُو الأصول السّاميّة الخالِصة .

غير أنّ قيام مملكة إسبانيا الحديثة فى نهاية القرن الخامس عشر، بعد تصفية الوجُود العربي الإسلامى فى الأندلس، وسياسيّة التطهير الدينى التى اتبعتها المملكة الكاثُوليكيّة الوليدة من خلال محاكم التفتيش، التى قُدِّم لها المسلمُون واليهُود، فكان القتل نصيب من يتمسّك بدينه، مما أدّى إلى نزوح جماعى للهاربين من محاكم التّفتيش إلى بلاد المغرب العَربي. وهكذا خرج السّواد الأعظم من يهود الأندلس – الذين صارُوا يُعرفُون بالسّفارديم – مع المُسلمين يلتمسُون النجاة بأنفسهم وأموالهم وعقيدتهم. ولكن أحوال المغرب الإقتصاديّة – عندئذ – لم تكن لتستوعب هذا الحشد من المُهاجرين .

يمّم اليهُود وجوههُم شطر الدولة العثمانيّة، فهاجرُوا إليها على دفعات مُتواصلة طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حتّى أصبح يهُود الدولة العثمانيّة (فى نهاية القرن الثّامن) عشر يفُوقون أعداد اليهود فى دول العالم الأُخرى. وعندما فقدت الدولة العُثمانيّة مسَاحاتٍ من أراضيها بالبلقان وغيرها ممّا كان يسكنها يهود، كان تعداد اليهود فى الدولة العثمانيّة عام 1900 يقترب من النصف المليون نسمة، ليشكّل بذلك خامس أكبر تجمُّع يهودي فى العالم بعد رُوسيا والنّمسا والولايات المتحدة الأمريكيّة وألمانيا، كما كان يهُود الدولة العثمانيّة – عندئذ – يفوقون يهُود بريطانيا وفرنسا معًا من حيث العدد، كما كانُوا يمثلون التجمع الطّائفى اليهُودي الأهم فى العالم من النواحى الماديّة والرُّوحيّة والثقافيّة .

وفي القرن التاسع عشر تدفّقت هجرة جديدة من اليهود الأوروبيّين (الأشكنازيم) الذين التمسُوا فى بلاد الدولة العثمانيّة ملجأً آمنًا يمارسُون فيه حياتهم وعقيدتهم بحريّة تامة، جاء معظمهم من وسط أوروبّا والمجر وروسيا، وهى الهجرة التى جلبت معها فريقًا من العُلماء والأطباء والمهندسين. واحتل اليهود فى القرن التاسع عشر مواقع هامة فى الإدارة العثمانيّة وخاصة الماليّة والتّمثيل الدبلُوماسي فى سفارات الدولة بأوروبّا، وفى التعليم بالمدارس العثمانيّة العالية، وفى مجال الفنُون.

وللتمييز بين اليهود الأُصلاء من رعايا الدولة العثمانيّة، وأولئك الذين هاجرو إلى بلاد الدولة من الأندلس وغيرها من بلاد أورُوبّا أطلق الأتراك على اليهُود المهاجرين اسم «يهُود الدُّونمة» أى اليهود الذين قدموا بالسُّفن. وكما كان من بين اليهُود المهاجرين ؛ العلماء والمفكّرون والتجّار والمُموِّلُون، كان من بينهم أيضًا العمال والحرفيُّون والفُقراء من عمال الشحن والتفريغ فى المواني وغيرهم. وقد كان لدُعاة الفكرة القومي الغربي من اليهود تأثيرهم على رجال الاتحاد والترقي، بل إنّ نشيد جماعة الاتحاد والترقى وضعت كلماته على مُوسيقى أغنيّة فولكلوريّة يهوديّة إسبانيّة كانت تتحدث عن إخاء المُسلمين واليهُود فى الأندلُس، وجاء نشيد جماعة الاتحاد والترقى ليؤكّد الإخاء بين اليهود والمسيحيين والتُّرك لكونهم عُثمانيين يتضامنُون معًا فى السرّاء والضرّاء.

ورغم أن ذلك الموقف التضامني مع جماعة الإتحاد والترقّي كان قصْرًا على حفنة من المُثقّفين وكبار الموظفين اليهُود، بينما كان فُقراء اليهُود – وخاصة عُمّال المواني – فى واد آخر، ينظمون الإضرابات ضد استغلال رأس المال، وعنت السُّلطة، رغم ذلك شاع فى بعض الكتابات العربيّة تضخيم لدور «يهُود الدُّونمة» (أى المهاجرين اليهُود)، وصياغة دور تآمُريٍّ لهم لتقويض حُكم السلطان عبد الحميد الثانى (أكثر حُكّام الدولة استبدادًا)، من أجل تصفيّة الخلافة الإسلاميّة، والكيد للإِسلام، ولفتح الطّريق أمام الصُّهيونيّة .

وللأسف الشديد يتناقل الكُتّاب هذا الهُراء عن بعضهم البعض، بل ويعرف طريقه إلى الكتب الدراسيّة فى بعض البلاد العربيّة ليربّى جيل – بل أجيال – على هذه الأكاذيب ، فليس صحيحًا أنّ السُّلطان عبد الحميد الثّاني كان يقف حجر عَثرة فى طريق الصُّهيونيّة،

فالمُستوطنات الصُّهيونيّة الأُولى التى أقيمت عند طبريّة فى فلسطين كانت من أراضِي الميري (أي أراضي الدّولة) بيعت للصّهاينة لإقامة المُستوطنات الأُولى، وبيع غيرها من أراضي الدّولة دون أن يُحرِّك عبد الحميد الثانى ساكنًا، وليس صحيحًا أنه لم يُوافق على هجرة اليهود واستقرارهم فى فلسطين، بل وافق على الهجرة من حيث المبدأ على أن يتوزّع المهاجرُون على الولايات العربيّة بالشّام .

وتبقى حقيقةٌ لا مِراء فيها، هى أن «يهُود الدُّونمة» كانوا لا يؤيّدُون الدعوة الصهيونيّة، ولا يميلُون إلى تأييد فكرة إقامة وطن قومي لليهُود فى فلسطين، ولم يقتصر ذلك على اليهود المُهاجرين إلى الدولة فيما بين القرون السّادس عشر إلى التاسع عشر، بل كان ذلك موقف يهُود مصر والعراق من الدّعوة الصهيونيّة، وكل هذه المواقف ثابتة فى العديد من مصَادر الفترة وصُحفها.

إنّ محاولة إبراء ذمة السلطان عبد الحميد الثانى زوراً وبُهتانًا على أيدي دُعاة إحياء الخلافة الإسلاميّة لا يخدم قضيتهم فى شىء، فقد استخدم الرجُل الدعوة إلى الجَامعة الإسلاميّة، لتكريس استبدادِه، ولضرب الحركة الدُّستوريّة، والتّنكيل بالأحرار، ويكفي أنّ يقرأ هؤلاء «طبائع الإستبداد» لعبد الرّحمن الكواكبي الذى كان من ضَحايا عبد الحميد الثّانى. ألم يكن عبد الحميد الثانى هو الذى أصدر مرسُوم عصيان أحمد عُرابي نزُولا على طلب الإنجليز، مما كان له آثاره السّلبيّة على تماسُك الجيش المصرى ضد الغزو البريطاني، طالما كان ذلك دعماً لقائدٍ شقّ عصَا الطّاعة على أمير المُؤمنين.

وليس غريباً أن يلتقى المتطرِّفون – على اختلاف توجهاتهم – عند نقطة واحدة، فإذا كان دعاة إحياء الخلافة الإسلاميّة يعتبرُون اليهود وراء جماعة الاتّحاد والتّرقي التى خلعت عبد الحميد الثانى تمهيداً لتصفية الخلافة، بينما واقع الحال هي استمرار الخلافة حتّى عام 1924، عندما تم إلغاؤُها على يد مُصطفى كمال مُؤسِّس تُركيا الحديثة، التى لا شأن لها بالدّولة العثمانيّة، وجاء ذلك من خلال حرب تحرير وطنيّة ضد القوى الأجنبيّة التى احتلت الأناضُول بهدف تفتيته أيضاً، كما فُتِّتت البلاد العربيّة. وجاءت إقامة الجمهوريّة التركيّة الحديثة فى سياق لم يكن هُناك معنى أو مبرِّر لاستمرار مؤسّسة الخلافة، ولم

يكن إلغاء الخلافة وارداً على الإطلاق فى برنامج الاتّحاد والترقي أو مبادئها وأدبيّاتها عند قيامهم بالانقلاب ضدّ عبد الحميد الثانى عام 1908.

ويلتقي غُلاة الكُتّاب الصّهاينة مع هؤلاء عندما يدّعون أن اليهود فى دار الإسلام كانوا مُواطنين من الدّرجة الثالثة، يُفضّل عليهم المسيحيُّون، وأنهم كانوا عُرضَةً للاضطهاد بمناسبة بعض طقُوس أعيادهم الدينيّة، ممّا عرّضهم للمذابح على أيدي المسلمين، الذين فرضُوا عليهم زيًّا خاصًّا لتمييزهم إمعانًا فى الإذلال ولا يشير هؤلاء – من قريب أو بعيد – إلى كتاب جويتاين «مجتمع البحر المتوسط» الذى نُشِر بالإنجليزيّة منذ ما يزيد على رُبع القرن – فى ثلاثة مجلدات – نَشر فيها وثائق الجِنيزة التى كُتِبت بالعربيّة بحروف عبريّة، وتبين كيف كان اليهود يسيطرون على تجارة البحر المتوسّط من قواعدهم فى مصر والمغرب والأندلُس، وكيف عاشُوا حياةً كان يحسَدهُم عليها يهُود أوروبّا .

لقد شهد القرن التاسع عشر انتعاشًا للطوائف اليهوديّة فى الدولة العثمانيّة، وولاياتها العربيّة، وخاصّةً أن قوانين الإصلاح العثمانيّة ساوت بين المُسلمين وغير المسلمين منذ عام 1856، وفتحت أبواب تولي وظائف الدولة والخدمة العَسكريّة أمام جميع الرّعايا بما فيهم اليهُود. كما أدّى قدُوم موجة الهجرة الأشكنازيّة من وسط أورُوبّا إلى ازدهار النشاط الثقافى لليهُود، فأُسّسَت المدارس للبنات بالقاهرة والإسكندريّة والقُدس وسالونيكا وإستانبُول ودمشق وبغداد والدّرْدنيل فيما بين السّنوات 1840 – 1891. وتولّى الإنفاق على هذه المدارس جمعيّة الائتلاف اليهُودي الدولي، والجمعيّة اليهوديّة الألمانيّة، كما أسّس بعضُ أثرياء اليهود السّفارديم المدارس لأبناء طائفتهم، وأوقفُوا العقارات للإنفاق عليها.

وفى مجال العقيدة أثرى الحاخَامات الربّانيُّون الفكر الديني اليهُودى بكتاباتهم سواءً كانت بالعبريّة أو العربيّة، وكان ليهُود مصر والشّام والعراق الدّور الأساس فى تلك الكتابات الفِقهيّة.

كذلك صَدرت الصحف المختلفة بالعربيّة، والتركيّة، والفرنسيّة والعبريّة، واليديش (لغة يهُود رُوسيا وشرقي أورُوبّا) بالعواصم المختلفة للولايات العثمانيّة، وكان للكُتّاب اليهود مُساهماتهم فى الأدب التُركى والأدب العربى شعراً ونثراً.

وهكذا كان الوجُود اليهودى فى الدولة العثمانيّة يعبر تعبيراً دقيقًا عن الوضع الخاص الذى كان لليهُود تحت جناح الحضَارة العربيّة الإسلاميّة، كما يكشفُ عن قُدرة تلك الدولة مُتعدّدة الأعراق والثّقافات والدِّيانات على أن تُحقّق نموذجًا للتعايُش يقُوم على احترام خصُوصيّة كل ديانة، مع ترابط مصَالح الطّوائف جميعها فى إطار دولةٍ ربطت بين العصُور الوسطى والعَصر الحديث، وعصفَ بها عصر القوميّات، والتوسُّع الإمبريَالي.

إسلاميُون وراديكاليُون وليبراليُون - النِّظام اللِّيبرالِي هل عرفتهُ مِصر؟ *

اصطلحَ الباحثُون على إطلاق صفه «اللِّيبرَاليّة» على النظام السياسي الذي ساد في مصر في أعقاب ثورة 1919، على اعتبار أنّ دستور 1923 الذي غلبت عليه الملامح اللِّيبرَاليّة ، كان يمثل إطار النظام السياسي فيما بين ثورتي 1919 و 1952، بحُكم اتخاذه لبعض الدّساتير اللِّيبرَاليّة الأوروبيّة إطاراً مرجعيًا له، وبحكم كون «الديمقراطيّة» محوراً للصِّراع السياسي خلال تلك الحقبة، بل إنّ بعض الكُتّاب اليوم ينظرون إلى «الحقبة اللِّيبرَاليّة» نظرتهم إلى الفِردوس المفقُود، مقارنةً بالنظام السياسي الذي جاءت به ثورة يوليُو.

ونعني هُنا بالبحث عن إجابةٍ لسؤال جوهري، هو: هل استطاعت مصر أن تُحقّق نظاماً سياسيًا لِيبراليًا في ظل دستور 1923؟ أو – بعبارةٍ أُخرى – هل كان النظام السياسي الذي أقامه دستُور 1923 نظاماً لِيبراليًا حقيقيًا، وهل عرفت مصر الدِّيمُقراطيّة اللِّيبرَاليّة في ظله؟,

إنّ قيام نظام سياسي لِيبرالي يتطلّب توافُر ثلاثة شرُوط أساسيّة:

أوّلها: حدُوث تحوُّل رأسمالي يستبدلُ بالقُوى الإنتاجيّة التقليديّة، وبعلاقات الإنتاج التقليديّة أُخرى رأسماليّة (حديثة).

وثانيها: تكون طبقة «بورجُوازيّة» تلعب دوراً رئيساً في تحقيق التحول الرّأسمالي لصَالحها.

وثالثها: توافُر الوعي الطّبقي والسياسي عند هذه الطّبقَة الجديدة، الذي يجعلها تقف حارسةً لمصالحها من خلال صياغة النظام السياسي الذي يكفُل لها تأمين هذه المصَالح.

فهل تحقّقت لمصر هذه الشروط الثلاثة على مرِّ تاريخها الحديث منذ مطلع القرن التاسع عشر؟ وهل نضجت تلك الشُّروط نُضجًا كافيًا لإفراز نظام سياسي«ليبرالي»؟

* مجلة الهلال، أكتوبر 2002.

إنّ الإجابة الدقيقة على هذا التّسَاؤل تتطلّب دراسةً مُوسّعةً يضيق المقام هنا بها، ولكن خُلاصة القول: إنّ الشروط الثلاثة الضروريّة لتحقيق قيام نظام سياسي ليبرالي لم تتوافَر في مصر بشكلٍ كامل نتيجة الظروف التاريخيّة التي مرّت بها التجربة المصريّة.

فقد تعثّرت تجربة التحول الرأسمالي في مصر لأسباب محليّة وخارجيّة، وانعكس ذلك التعثُّر على نشأة «البورجوازيّة» المصريّة (وخاصة شرائحها العُليا) وتطوُّرها، بقدر ما انعكس على درجه نُضج وعيها الاجتماعي والسياسي. وكان لذلك آثاره على خيارات نُخبة البورجوازيّة المصريّة عند وضع أُسُسِ النظام السياسي الذي صاغته في دستور 1923، فجاء مُعبّرًا عن مصالحها الضيقة، ولم يأتِ تجسيداً لمصالح الشّرائح الدُّنيا من الطّبقَة نفسها أو مصالح الجماهير الشّعبيّة التي لعبت الدور الرّئيس في ثوره 1919. وعبر الدستور عن توازُن سياسي؛ لعبت فيه قُوى القصر والإنجليز، وكبار مُلاك الأراضي الدّور الأكبر.

من وضَع الدُّستُور

ومن عجبٍ أن تأتي مبادرة إقامة حكم دستوري في مصر من جانب السُّلطات البريطانيّة ذاتها في المذكرة الإيضاحيّة التي قدّمها المندوب السّامي البريطاني إلى السُّلطان فؤاد، رفق تصريح 28 فبراير 1922، الذي اعترف بمصر دولة مستقلّة ذات سيادة مع التحفُّظات الأربعة الشّهيرة، التي جعلت من هذا الاستقلال اسماً على غير مُسمّى. إذ نصّ البند العاشر من المذكرة الإيضاحيّة على أنّ «إنشاء برلمان يتمتّعُ بحقِّ الإشراف والرقابة على السِّياسة والإدارة في حكُومة مسئُولة – على الطريقة الدُّستوريّة – يرجعُ الأمر فيه إلى السُّلطان وإلى الشّعب المصري». وكان ذلك يعني – ضمناً – ضرُورَة قيام حكم دستُوري نيابي؛ يقترنُ بقبُول تصريح 28 فبراير، ومن ثم يلتزم السلطان بإقامة نظام برلماني دستُوري، طالما قبل بالتّصريح. ولعلّ ذلك يُفسِّر محاولات فؤاد الأول (الذي أصبح ملكًا) التملُّص من إصدار الدستور فيما بعد دون جدوى، كما يُفسِّر الأسلوب الذي أُعدّ به الدُّستُور وتدخّل الملك في صياغته.

فبدلا من أن تضع الدستور جمعيّة تأسِيسيّة وطنيّة مُنتخَبة من الشّعب، شكّل الملك لجنةً إداريّةً حكُوميّةً لوضعه، استبعدت منها العناصر السِّياسيّة الفعّالة، ولذلك سمّاها سعد

زغلول (لجنة الأشقيَاء). وبدلا من أن تتّخذ اللّجنة من التجربة الدُّستوريّة المصريّة التي تمثلها لائحة 1882 إطاراً مرجعيًّا لها، لجأت إلى بعض الدّساتير الغربيّة – وخاصّةً الدُّستُور البلجيكي – وصاغت مواد الدُّستور على هديها، بعد أن شذبت ما اقتبسته منها بما يتواءَم مع رغبات الملك، ومضمُون تصريح 28 فبراير 1922.

وعندما لم يرضِ ما توصّلت إليه «لجنة الأشقِياء» من نصٍّ مُقترح للدُّستور مطالب الملك، دفع به إلى اللجنة التّشريعيّة بوزارة الحقّانيّة (العدل) التي راحت تُعدّل في المشروع، وتوسّع سلطات الملك على حسَاب الشّعب، وبدلا من أن يُطرح الدُّستُور للاستفتاء العام قبل إصداره، صدر بمرسُومٍ ملكي (19 أبريل 1923) في صورة «مِنْحَةً ملكيّةً»، ومن ثم كان من حق الملك استردَاد ما منح متى شاء ذلك، وهو ما حدث بالفعل في الانقلابات الدُّستوريّة الشّهيرة.

وقد أدّت السُّلطات الواسعة التي خصّ الملك نفسه بها في الدستور إلى إضعاف التجربة، والإضرار بالدُّستور. فاتخذ القصر من أحزاب الأقليّة أدواتٍ يستندُ إليها في حكمه ، وزوّرَت الانتخابات ليتم بذلك تقويض المبدأ القائل بأنّ الأُمّة مصدر السُّلطات الذي نصّ عليه الدُّستور، والذي يعدُّ حجر الزاويّة في النظام السّياسي اللّيبرالي، وبذلك قُيّدت الإرادة الحرة للنّاخب في اختيار من ينُوب عنه ويمثّله في البرلمان، ولم تشهد مصر في تلك الحقبة انتخابات حُرّةً بعد تلك التي أُجريت عام 1924، وفاز فيها الوفد بالأغلبيّة سوي مرّتين: الأولي في 1936 والثانيّة 1950، عندما رأى الإنجليز ضرورة تولّي الوفد الحكم، ومارسُوا ضغُوطًا على الملك لهذا الغرض.

الحقبة اللّيبرَاليَّة وعدم الاستقرار

ولذلك اتّسَمت الحياة النيابيّة في «الحقبة اللّيبرَاليّة» بعدم الاستقرار. فمنذ برلمان 1924 ، توالت على مصر عشر هيئات نيابيّة حتّى قيام ثورة 23 يوليُو 1952، ولم يُكمِل برلمانٌ واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة، فقد انعقد برلمان عام 1924 في مارس، وتم حله في ديسمبر من العَام نفسه. وعندما أجرت وزارة أحمد زيور الانتخابات اجتمع مجلس النواب يوم 23 مارس 1925 ليُحلّ في اليوم نفسه.

وانعقد البرلمان الثالث في يوليو 1926 لدوراتٍ ثلاث، ثم أوقف محمد محمُود باشا الحياة النِّيابيّة لمده ثلاث سنوات قابلة للتّجديد(عام 1928)، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة، وانتخب برلمان رابع في يناير 1930 ليُحلّ في السنة نفسها (وهي الفترة التي شهدت الإطاحة بدستور1923 وإصدار دستُور أكتوبر 1930)، ووضع قانون انتخاب جديد ضيّق من حقِّ الانتخاب، وقصره على شرائح اجتماعيّة مُعيّنة.

وفي ظلِّ الانقلاب الدُّستوري، انتُخِب برلمانٌ خامس استمر أربع دورات تشريعيّة . قطعها عودة دستُور 1923 من جديد تحت ضغط الحركة الوطنيّة (ديسمبر 1935). وانتُخب البرلمان السّادس في ظلِّ دستُور 1923 (مايو 1936). ولم يستمر أكثر من عامين، وقام البرلمان السّابع في أبريل 1938، والثامن في مارس 1942، والتاسع في يناير 1945، والعاشر في يناير 1950.

ومن الغريب أنّ تشكيل البرلمانات العشرة التي شهدتها مصر في تلك الحقبة كان يتناقض تناقُضًا كبيراً من مجلس تشريعي لآخر، فنجدُ الحزب الذي أحرز الأغلبيّة في مجلس نيابي، يحتلُّ مقاعد الأقليّة في المجلس الذي يَليه، وقد تتحوّل هذه الأقليّة إلى أغلبيّة ساحِقة في برلمانٍ تالٍ تُنتخبُ بعد شهورٍ قليلة وهلم جرّا. ولا يعكس هذا التحوُّل تغيراً حقيقيًّا في موازين القوي على الساحة السياسيّة، أو تحوُّلا في اتجاهات الرأي العام. وإنّما كانت تعبر عن التغيير في المِزاج الملكي، ومهارة وزير الداخليّة في (طَبخ) الانتخَابات.

ومع عدم استقرار الحياة النيابيّة خلال تلك الحِقبة، عانت مصر من عدم استقرار السُّلطة التنفيذيّة، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأُخرى، ولم تعمّر أيٌّ منها إلا أربعه عشر شهراً في المتوسِّط، مما كان له آثاره السّلبيّة على أداء الحكُومة، كما حال دون مُتابعة السِّياسات التي تحوّلت إلى مُجرّد «وعُودٍ» يحفل بها (خطاب العرش)، الذي جرى العُرف على أن يُلقِيه رئيس الوزراء – باسم الملك – عند افتتاح البرلمان، لأنّ الملك فؤاد كان لا يعرفُ اللُّغة العربيّة.

وألقى هذا الموضع بظلاله على الأحزاب السياسيّة التي تداولت السُّلطة في تلك الحِقبة . فإذا كان الدستور قد ركّز السُّلطات في يد الملك، ودعم حُكمه الفردي فقد كان قادة

الأحزاب السياسيّة يتمتّعُون بصلاحيّات مُطلقة في قيادة أحزابهم، وكان للوفد قصب السّبق في هذا المجلس، فقد أُطلِق على سعد زغلُول «نبي الوطنيّة» و «زعيم الأُمّة»، وحمل مُصطفَى النحّاس اللّقب نفسه، إضافةً إلى «الرّئيس الجليل»، ولقّبه مكرم عبيد ذات مرّة «بالرّئيس المُقدّس»، ويعكس ذلك أُوتقراطيّة قيادة الوفد التي كانت وراء الانشقاقات التي حدثت فيه، نتيجة انفراد «الزّعيم» باتخاذ القراراَت، حتّى لو خالف بها مُعظم أعضاء «هيئه الوفد».

حدث الانشقاق الأوّل في 25 ابريل 1927، عندما فصل سعد زغلول معظم أعضاء الهيئة لمُخالفتهم له الرّأي حول تشكيل وفد التّفاوض. ووقع الانشقاق الثاني في عام 1932 ، عندما طرحت فكره تشكيل حكومة ائتلافيّة لعقد معاهدة مع بريطانيا وفقًا لما أسفرت عنه مُفاوضات 1930، يُعَاد بعدها العمل بدستُور 1923، فرفض النحّاس باشا تلك الفِكرة انطلاقًا من مبدأ عدم المُسَاومة بحقُوق البلاد، فاستقال تسعة من «أعضاء هيئه الوفد» (أي نحو ثُلث قياداتِه) احتجاجًا على ذلك، ووقع الانشقاقُ الثّالث والخطير عام 1937 نتيجة الصّرِاع على السُّلطة داخل قيادة الوفد، وهو الانشقاق الذي فُصِل فيه النقراشي وأحمد ماهر فكوّنا «الهيئة السّعديّة». ووقع الانشقاق الرّابع عام 1942 بخرُوج مكرم عبيد في إطار الصّرِاع على السُّلطة أيضًا داخل قيادة الحزب وشكّل «الكُتلة الوفديّة»، ونشر (الكتاب الأسود) الذي وصمَ قيادة الوفد بالفسَاد.

لم ينفرد «الوفد» بظاهرة استبداد الزّعيم بالسُّلطة، إذ انتقلت عدواها إلى الأحزاب التي خرجت من عباءته، فغالبًا ما كان رئيس الحزب يتولّى تعيين أعضاء هيئة قيادة الحزب ، وقد يطلب من الجمعيّة العمُوميّة للحزب تزكيَة ذلك التّعيين، وقد لا يهتم بذلك. ولم تكُن لتلك الأحزاب – بما فيها الوفد – مُستويات قاعديّة تغذّي التّنظِيمات القياديّة بالكَوادِر . وكان انضمام الأفراد إلى القيادة دُون المرُور بالعُضويّة أمرًا واردًا عند جميع الأحزاب ، ممّا أتاح لبعض الشّخصيّات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرّات خلال ثلاث سنوات.

ولعلّ ذلك يفسِّر السهولة التي استطاعت بها ثورة يوليو التخلُّص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذي صدر في يناير 1953، فلم تتحرّك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما فيها

الوفد) لغياب القواعد الحزبيّة الجماهيريّة في تنظيماتها، ولعدم اهتمامها بتربيّة الكوادر ولعجزِها – بالطّبع – عن طرح البرامج التي تقدم حلُولا لمشاكل الجماهير، بينما لقيت ثورة يوليو مُعارضةً ومُقاومةً لا يُستهانُ بها من جانب التنظيمات الأيديُولوجيّة الأقل وزناً على الساحة السّياسيّة كالشُّيوعيّين والإخوان المُسلمين لأنّها كانت أدق تنظيماً مُقارنةً بالأحزاب اللّيبرَاليّة، كما كانت لها قواعد لا يُستهان بها.

غياب البرامج السياسيَّة

اشتركت جميع الأحزاب (اللّيبرَاليّة) في غياب البرامج السياسيّة التي تُعالِج مشَاكل المُجتمع وترسم إطار السّياسات الاجتماعيّة اللازمة لحلّها، فقد جاءت قيادات هذه الأحزاب من نُخبة البُرجوازيّة من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فلم تهتم إلا برعايّة مصالحها الذّاتيّة على حساب مصَالح الجماهير الشعبيّة، وجاءت دعوات الإصلاح الاجتماعي من عناصر لا تنتمي إلى تِلك الأحزاب، ولقيت تلك الدّعوات مُقاومة شديدة من جانبهم، مثل الدّعوة إلى الإصْلاح الزّراعي، وتوفير الخدمة الصّحيّة للفلاحين ، وحماية الملكيات الصّغيرة، والتعليم الإلزامي، ولم تصدُر التشريعات العُماليّة المحدودة – خلال تلك الحقبة – إلا تحت ضغط الحركة العُماليّة، ونصّت على استبعادِ الفلاحين وعُمّال الزّراعة من نطاق الخضُوع لها، حرصاً على مصَالح كبار الملاك.

وكانت حجة تلك الأحزاب في إغفال السّياسَات التي تُعالج المسائل الاجتماعيّة، أن قضيّة الاستقلال الوطَني هي القضيّة الرّئيسيّة، أمّا ما عداها من قضايا، فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال الوطني. وحتّى تلك المُهمّة العاجلة (الاستقلال الوطني) أصبحت موضِع مُزايدات من الأحزاب كُلّما دارت المُفاوضَات مع الإنجليز حولها، فإذا لم يكُن الوفد طرفاً فيها هاجم خصُومه واتّهمهُم بالتّفريط في حقُوق الوطن.

وأدّى هذا القصُور في أداء تلك الأحزاب إلى اتّجاه الشباب إلى الالتفاف حول حركات الرّفض السّياسي والاجتماعي مُنذ أواخر العشرينيّات، وانضمامهم إلى الجماعات ذات التوجُّهات الماركسيّة أو الفَاشيّة أو الإسلاميّة السّلفيّة، وهو اتجاه زادَ وضوحاً بعد إبرام مُعاهدة 1936 التي وصفها النحّاس باشا بأنها «مُعاهدة الشّرف والاستِقلال».

واشتركت جميعُ تلك الأحزاب – أيضاً – في ظاهرة مُحاباة الأنصار عند الوصُول إلى السُّلطة فيتم فصل عُمَد القُرى المُناصرين للخصُوم، ويرقّى الأنصارُ من موظفي الدّولة ترقياتٍ استثنائيّةً مع مُحاباة الأقارب والأَصْهَار.

دورُ أحزاب الأقليَّة

لعبت أحزاب الأقليّة – التي خرجت من عباءة الوفد – دوراً مُهمّاً في إضعاف النظام ذاته من خلال حملات المُهاترات الصّحيفة التي وُجّهت ضد الوفد، أو من خلال الارتماء على أعتاب قصر عابدين (الملك) تارّةً، أو الارتماء على أعتاب قصر الدُّوبارة (المندوب السّامي البريطاني ثم السّفير فيما بعد 1936) تارّةً أخرى، ضماناً للوصُول إلى السلطة طالما كانت لا تستطيع تحقيق ذلك بالطُّرق الدستوريّة. وكانت تلك الأحزاب نخبويّةً تقليديّةً تقوم على عناصر محدُودة من الشخصيات، وترتبط بها ارتباطًا وثيقًا.

وفي ظل ظرُوفٍ كهذه كانت علاقات الصّداقة والمصاهرة والقُربى أهم من الاتفاق السِّياسي أو الفكري، وكانت الولاءات الشخصيّة أساس العلاقات السياسيّة فهي أحزابُ أشخاص لا أحزاب مبادئ، ومن ثمّ اتّسم نشاطها بالانتهازيّة السياسيّة، والبُعد عن الجماهير، فكانت أقرب إلى الأجنحة السياسيّة منها إلى الأحزاب.

كما أنّ القيادة السياسيّة لأغلب هذه الأحزاب جاءت من الشّرائح العُليا البُرجوازيّة (كبار المُلاك الزراعيين ورجال الأعمال)، ويشترك معها الوفد في هذه الخاصيّة، بالإضافة إلى تمثيله للشّرائح الوسطى من البورجوازيّة المصريّة، وإن غلبت على قيادة النخبة المحتلّة للشّرائح العُليا (بعد معاهدة 1936)، لذلك لا نجد غرابةً فيما توصّل إليه عبد العزيز فهمي باشا عام 1941، عندما كلّفه «حزبُ الأحرار الدستوريين» بدراسة برامج الأحزاب السياسيّة، فاكتشف أنّه لا فارق بينها، فجميع تلك الأحزاب – دون استثناء – صاغت برامجها نُخبة طبقة اجتماعيّة واحدة، لتعبّر عن مصَالحها، وعن رؤيتها للقضيّة الوطنيّة التي تأخذ بمبدأ التدرُّج في تحقيق الاستقلال عن طريق التفاوُض.

وظلّت تلك النخبة الاجتماعيّة صاحبة الصوت الأعلى، والتّمثيل الأكبر في السِّياسة المصريّة حتّى عام 1952، مع اتِّساع مساحة مُمثّلي المصالح الرأسماليّة الصناعيّة

والتجاريّة، إلى جانب المصالح الزِّراعيّة. ولا يستثني «الوفد» من هذه الظّاهرة التي كانت من عوامل تفسُّخه وضعفه.

ثمار دستُور 1923

وخُلاصة القول أنّ النظام السياسي الذي أقامه دستور 1923 كان نظاماً أوتقراطيًّا استبداديًا يلبس مسُوح اللّيبرَاليّة التي تمثلت فيما اشتمل عليه الدستور من مبادئ تتعلّق بالحُرّيات العامة والشخصيّة، ومن نصّه على أن الأُمّة مصدر السُّلطات، إذ سرعان ما كبلت الحُريّات العامة والشّخصيات بالأحكام العُرفيّة التي سادت معظم ما سُمّي بالحقبة اللّيبرَاليّة – إلا سنوات قليلة معدُودة – استخدمت دائماً لضرب المعارضة السّياسيّة، وتكميم الصّحافة، وحرمان الجماهير الشّعبيّة من التعبير عن مصالحها بتقييد حُريتها من ناحيّة، وتزوير إرادتها في الانتخابات العامّة من ناحيّة أخرى.

وكان الملك هُو المصدر الحقيقي للسُّلطات وليس (الأُمّة)، يشاركه فيها الإنجليز بحُكم وجود جيش الاحتِلال على أرضِ مصر، ومن خلال ما كفله لهم تصريح 28 فبراير 1922 من حقِّ التدخُّل في شئون مصر الدفاعيّة والتّشريعيّة في إطار التحفُّظات الأربعة الشهيرة، ثم من خلال ما تمتّعت به الحليفة (بريطانيا العُظمى) من مزايا وفرتها لها معاهدة 1936 بعد إبرامها.

وكيّفت الأحزاب السياسيّة نفسها – بما فيها الوفد – مع هذا الوضع، فجعلت من الوصُول إلى السُّلطة هدفًا لها حتّى تستطيع تحقيق الاستقلال الوطني (كما تراه) بوسيلة واحدة هي التّفاوض، غير أنّ هدف الوصُول إلى السُّلطة احتل مرتبةَ الصدارة على حساب الغاية المنشُودة من وراءه (الاستقلال).

وكانت السلطة مغنماً عند كُلِّ الأحزاب السياسيّة التي وصلَت إليها (بما في ذلك الوفد) تسعي من وجُودها – المحدود زمنيًّا – على مقاعد السلطة، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الشخصيّة لقياداتها وأنصارها، وإن تميّز الوفد بمُحاولة تحقيق بعض المطالب التّشريعيّة للجماهير المصريّة في أضيقِ الحدُود، بما لا يضرُّ بالمصَالح الماديّة للنُّخبة

الحاكِمة، ويحقق استرضَاء قطاعات من الجمَاهير التي تستندُ إليها شعبيته (وخاصّة في وزارة 4 فبراير 1942).

ومن الجدير بالذّكر أنّ السُّلطات الواسعة التي حظي بها رئيس الجمهوريّة في دساتير ثورة يوليُو، كانت إعادة صياغة تكاد تكُون نصّيّةً للسُّلطات الأوتوقراطيّة التي كانت للملك في دستور 1923. ولعلّ مرد ما حفلت به «التجربة اللّيبرَاليّة » من سَلبيّات، إلى عدم توافُر الشروط الضروريّة لإقامة نظام سياسي لِيبرالي في مصر توافُرًا تامًّا نتيجة تعثُّر تجربة التحوُّل الرّأسِمالي عندنا لأسباب محليّة وخارجيّة قد نتناولها في مقَالٍ آخر.

الطّبقَة الوُسطى المصريّة - بين الوعي الطّبقي والوعي الاجتماعي *

يتطلّب الوعي الطبقي عند طبقةٍ ما؛ إحساساً وإدراكًا جمعيًّا لمصالحها يدفعُها إلى التّضامن للدِّفاع عن تلك المصالح في مواجهة الطبقات الأُخرى التي تنازعها تلك المصالح، أو حمايةً لمصالحها تلك، وحرصاً على تنميتها على حساب غيرها من الطبقات. أمّا الوعي الاجتماعي فنقصدُ به إدراك الطّبقَة لأهميّة الاستقرار الاجتماعي للحفاظ على بِنية المجتمع التي حقّقت من خلاله وجودها ومصالحها؛ حتّى تتجنّب تعريض تلك المصالح للخطر. ولعلّ الطّبقَة الوسطي المصريّة – عبر تاريخها الذي قارب القَرنين من الزمان – كانت من الطبقات الاجتماعيّة التي انفردت بوعي طبقي غريزي، ولكنها افتقرت – على نحو ما سنرى – إلى الوعي الاجتماعي.

وقد تكوّنت الطّبقَة الوسطي المصريّة في النِّصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة تطور الملكيّة الزراعيّة تدريجيًّا، حتّى استقرت الملكيّة الفرديّة قبيل نهاية القرن ، فكانت زراعيّةً أساسًا، تستمدُّ مصالحها من المِلكيّات التي حصلت عليها في ظروف التطور السياسي والاقتصادي الذي شهدته مصر في تلك الحِقبة، وتمتّعت بنفوذٍ كبيرٍ على الفلاحين، بحُكم امتلاكها لأداة الإنتاج الزراعي (الأرض)، وإن سكنت المدن إلى جوار الأرُستقراطيّة الحاكمة؛ ممثّلةً في أُسرة مُحمّد علي ومن لاذ بها من كبار الموظفين ذوي الأصُول التركيّة والشّركسيّة.

وانضمّت إلى تلك الطّبقَة شريحةٌ أُخرى تمثّلت في أولئك الذين أُتيحت لهم فُرصة التعليم الحديث في مدارس محمد على وإسماعيل. والذين جاءوا من بين صفُوف الفلاحين (حيث كان التّعليم مجّانًا حتّى بدايّة عصر إسماعيل)، والذين دعت الحاجة إلى تعليمهم لتوفير الكوادر اللازمة للإدارة المصريّة، فاتّسع التعليم حيناً، وانكمش حيناً آخر في حدود حاجة دواوين الحكُومة إلى الموظّفين، وهي سياسة استمرت تحت حكم الاحتِلال البريطاني ، وإن فقد التعليم مجّانيته عندئذ، فسدّ الطريق أمام فُرصة الحراك الاجتماعي لأبناء الفلاحين، على كُلٍّ أصبح المتعلّمُون من موظفي الحكومة (كبارهم وصغارهم) يعبرون

* مجلة الهلال. سبتمبر 1992.

عن الطّبقَة الوسطي المصريّة، واستطاع بعضهم أن يدخل شرائحها العُليا عن طريق هبات الأراضي التي منحها إسماعيل على وجه الخصُوص للبارزين منهم، وعن طريق المُصاهرة، وغير ذلك من روابط جعلت شريحة المتعلمين (أو الأفنديّة) تلتصقُ بالطّبقَة الوُسطى وتتنكّر لأصُولها الفلاحيّة.

مواجهة الهيمنة الأجنبيَّة

ولما كانت الطّبقَة الوسطي المصريّة قد تكوّنت في مرحلة تاريخيّة اتّسمت بالهيمنة الأجنبيّة على الاقتصاد المصري، وربطه بالاقتصاد الأورُوبي بروابط التبعيّة، فقد برز وعيها الطبقي في وقت مُبكّر، عندما كُوِّنت الجبهة الوطنيّة التي تصدت للتدخل الأجنبي في النصف الثاني من سَبعينيّات القرن الماضي، تلك الجبهة التي ساندت ثورة 1881 (التي عُرفت بالثّورة العُرابيّة).

غير أنّ وقوع الاحتِلال البريطاني وهزيمة الثورة عام 1882، جعلها تتراجع عن مُواجهة الهيمنة الأجنبيّة، دفاعًا عن مصالِحهَا وحرصًا عليها؛ وخاصّةً أنها بحُكم كون رجالها من كبار ملاك الأراضي، كانُوا كبار منتجي القطن الذي لا تشتريه إلا بريطانيا وبعض الدول الأورُوبيّة الأخرى، ومن ثم مالوا إلى التعاون مع الاحتِلال ما دامت سياساته لا تمسُّ مصالحهم، وإنما تعمل على تنميتها من خلال سياسة زراعيّة وضعها الاحتِلال لخدمة مصالحهم ورعايتها.

ولذلك صرفُوا جهُودهم في المجالس النيابيّة – التي أقامها الاحتِلال – إلى الدِّفاع عن مصالحهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة في حدُود الإطار الذي رسمه الاحتِلال البريطاني . ولكن شريحة «الأفنديّة» المُتعلّمين الذين تلقُّوا تعليمهم في أواخر عهد إسماعيل ومطلع عهد الاحتِلال، كانوا أكثر مُعارضةً للاحتلال البريطاني، غير أنّ هذه المعارضة لم تتخذ شكلا واضحًا إلا في أعقاب أزمة 1907 الاقتصاديّة التي أضرّت بالشرائح الدُّنيا من الطّبقَة الوسطي، فأصبحت مُعارضة الأفنديّة الذين التفُّوا حول الحزب الوطني بزعامة مُحمّد فريد تتخذ طابعًا احتجاجيًّا واضِحًا.

وقد ترتب على نمو المدن المصريّة، ونشوء مدن جديدة بمنطقة قناة السُّويس، والتوسع النسبي في التعليم بعد صدور دستُور 1923، والظروف الاقتصاديّة التي شهدتها مصر في الحربين العَالميتين، والتي أتاحت الفرصة أمام صِغار التُّجار وبعض أصحاب الحرف لتحقيق قدرٍ محدُودٍ من الثراء، أدّى ذلك كله إلى اتساع قاعدة الشّريحة الدُّنيا من الطّبقَة الوسطى، وجاء الكساد العالمي الكبير في مطلع الثلاثينيّات؛ وما ترتّب عليه من آثار أضرّت بتلك الشريحة الاجتماعيّة بقدر ما زادت من بؤس الطّبقَة الكادحة من العُمّال والفلاحين، ليقع التناقض الكبير بين شريحة كبار الملاك المحدودة الذي استأثرت بجانبٍ كبيرٍ من الدخل القومي، وبين الشريحة الدُّنيا من الطّبقَة الوسطي ممثّلة في الأفنديّة وصغار التجار وصغار المنتجين الحرفيين (أصحاب الورش).

وأصبح هؤلاء دعامة حركات الرفض السياسي والاجتماعي التي عرفتها مصر منذ أواخر العشرينيّات، فجاءت من بين صفوفهم كوادر الحركة الشيوعيّة المصريّة والإخوان المسلمِين ومصر الفتاة، كما خرجت من صفوفهم جماعة (الضُّبّاط الأحرار) التي أشعلت ثورة يوليو 1952، وأدّت سياستها التعليميّة والاجتماعيّة إلى توسيع نطاق قاعدة الطّبقَة الوُسطى المصريّة؛ وخاصة الشّريحة الدُّنيا منها.

وعلى مرِّ تاريخ الطّبقَة الوُسطى المصريّة كانت تعبر عن وعيها الطبقي بالدفاع عن مصالحها عن طريق التّشريع بحكم وجودها وسيطرتها على المجالس النيابيّة، وتربُّع ممثليها على كراسي الحكم، كما أقامت الهيئات التي ترعى مصالحها؛ مثل الجمعيّة الزراعيّة الخديويّة (السُّلطانيّة ثم الملكيّة فيما بعد) التي وقفت حارساً على مصالح كبار الملاك، وراعياً للإنتاج الزراعي، ثم اتحاد الصناعات الذي تولي رعاية مصالح القطاع الصِّناعي. وتولّى رئاسة الهيئتين بعض الشخصيات المهمّة المعروفة بدفاعها عن مصالح ملاك أدوات الإنتاج سواء في الزراعة أو الصِّناعة.

افتقار الوعي الاجتماعي

ورغم وعي الطّبقَة الوسطى بمصالحها وتصدِّيها للدفاع عنها، إلا أنها كانت تفتقر إلى الوعي الاجتماعي من حيث إيجاد الضّوابط التي تكفل تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يضمن – بالضّرورة – استمرار وجودها وتنمية مصالحها، ويتجلّى ذلك في عزوفها عن

تبنّي السياسات الاجتماعيّة التي تُخفِّف من وطأة المسألة الاجتماعيّة التي تمثلت في ثالوث: الفقر، والجهل، والمرض، والتي كانت ترجع إلى سُوء توزيع الملكيّة الزراعيّة، وتدنّي الأجور في قطاعي الزراعة والصناعة على السّواء، وارتفاع إيجارات الأراضي الزّراعيّة، وعدم الاهتمام بمحو الأُميّة، وانتشار الأمراض المتوطِّنة، وغياب السياسات الخاصة بالرعاية الصِّحيّة، وانتشار البؤس والفاقة في الريف والمدن على السّواء.

ومن عجبٍ أنّ سُلطات الاحتِلال البريطاني – وهي تتحمّل جانبًا كبيراً من مسئوليّة صياغة النظام الاقتصادي، الذي استمر بصُورة أو بأُخرى حتّى قيام ثورة يوليو 1952 – كانت تعي تماماً خطُورة استمرار ظاهرة سُوء توزيع الثروات بين المِصريينّ من زاوية سياسيّة محضَة، فقد كانت تنظر دائماً بعين القلق إلى ما قد يترتب على استمرار تلك الظاهرة من قلاقل اجتماعيّة، قد تتخذ طابع العمل السياسي المعادي للوجُود البريطاني في مصر. لذلك تبنّت سياسة ترمي إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسِّطة وتشجيعها، وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون استمرار تفتتها، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار المُلاك ومتوسِّطِيهم، وتدخلت بالتشريع في محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين بإصدار قانون الأفدنة الخمسة (1913)، وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل، فإن ذلك يرجع إلى عدم المساس بالبنيَة الاقتصاديّة التي أفرزت الظاهرة المطلُوب علاجها.

وفيما عدا تلك المحاولة التي تمّت على يد الاحتِلال البريطاني لا نجد اهتماماً من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعيّة تهدف إلى تخفيف أعباء الحيَاة عن عاتق الطّبقَة الكادحة الفقيرة، وبالتّالي التخفيف من حدّة التناقضات الاجتماعيّة، فترك الحبل على الغارب لرأس المال الزراعي والصناعي دون ضابط أو رابط، فإذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الأغنياء وحمايةً لمصالحهم؛ كما حدث بالنسبة لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القُطن خلال الحربين العالميتين، وهي السياسة التي أنقذت كبار المزارعين من خسَائر مُحقّقة كانوا عُرضةً لها، لولا تدخل الحكُومة لحمايتهم.

ظُلم الفقراء

أمّا بالنسبة للفُقراء، فلا تتحرك الحكومة إلا إذا احتدمت الأمور وهدّدت بالانفجار أو كادت، عندئذ تضع النظم التي تفتقر إلى القُوّة الرّادِعة التي تضمنُ تنفيذها لصالح الفُقراء،

مثلما حدث بالنسبة للأوامر العَسكريّة التي صدرت خلال الحرب العالميّة الثانيّة، ووضعت حدوداً لإيجارات الأراضي الزراعيّة، ولكنها لم تنص على عقاب المُلاك الذين يخالفُونها، فلم يلتزم بها أحد.

ولعل لجان التوفيق والتحكيم التي شُكِّلت عام 1919 لفضِّ المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجاً آخرَ للاستهانة بمصالح الطّبقَة الكادحة، والاهتمام بمصالح رأس المال، فلم تكن تلك اللجان مُلزمةً لأحد. ولم تصدر التشريعات العماليّة التي صيغت على مدى النصف الأول من القرن العشرين إلا تحت ضغط الحركة العُماليّة، وبصورة تقل كثيراً عمّا كان يطمح إليه العمال.

وحتّى هذه التشريعات – الهزيلة – فإنّها تضمّنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادةً في الحرص على مصالح كبار المُلاك الذين يجلس ممثلوهم في سُدة الحكم، ويشغلون مقاعد النيابة عن الشعب في البرلمان، دون أن يعُوا أنّ استمرار تفاقُم التناقضات الاجتماعيّة يُهدِّد تلك المصالح بالخَطر.

وقد يتبادر إلى أذهان البعض أنّ السلطة الوطنيّة كانت عاجزةً عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الاجتماعيّة الواجبة، بسبب الامتيازات الأجنبيّة وضرورة تصديق الجمعيّة العمُوميّة للمحاكم المختلطة على التشريعات حتّى تسري على المؤسسات الأجنبيّة والملاك الأجانب (وما أكثرهم !).

ولكن ذلك لم يكن وارداً عند صُنّاع القرار في مصر، فهناك سياسات اجتماعيّة كان يمكن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب، ودون حاجة إلى المرور عبر المحاذير التي تمثلها الامتيازات مثل مشرُوع تزويد القُرى بمياه الشرب النقيّة، ونشر التعليم الأساسي ، وتوفير الرعايّة الصحيّة للمُواطنين، والاهتمام بالإسكان الصِّحِّي في الريف والمدن ، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسيّة، ونادت بها أقلام الكتاب الذين كانوا ينشدُون الإصلاح من أبناء الشريحة العُليا من الطّبقَة الوُسطي مثل مريت غالي، وإبراهيم مدكُور، وغيرهما.

ومن يتتبع المُناقشات التي دارت في المؤتمر الزراعي الثّالث الذي عقدته الجمعيّة الزراعيّة الملكيّة بالقَاهرة (مارس – أبريل 1949) يُدرك مدى غياب الوعي الاجتماعي عند نخبة الطّبقَة الوُسطى المصريّة. ففي محاضرة ألقاها حامد جوده بك – رئيس مجلس النُوّاب السّعدي، وأحد كبار المُلاك – أمام المؤتمر، طالب زملاءه كبار الملاك بتحسين أحوال عُمال الزراعة بإقامة مساكن صحيّة لهُم كتلك التي يعنون بإقامتها لمواشيهم، وأن يهتمُّوا بعلاج الفلاح كما يهتمُّون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض.

وطرح الفكرة نفسها في مجلس النواب، فلم يلق آذاناً صاغيَةً، بل اتّهمُوه بأنه يريد أن يفتح الطريق أمام أصحاب المبادئ الهدّامة، ولم يستمعُوا لتحذيره لهم من أن استمرار البؤس والشقاء في الريف هو الذي سيفتح الطريق أمام المبادئ الهدّامة وليس الإصلاح الاجتماعي.

وحدث الشيء نفسه عندما تقدم بعض من توافر لديهم الوعي الاجتماعي من أبناء الطّبقَة الوسطي بمشروع تحديد الملكيّة الزراعيّة إلى البرلمان، مثل محمّد خطّاب عضو مجلس الشيوخ (عام 1944)، وإبراهيم بيومي مدكُور الذي تقدّم لمجلس الشيوخ (عام 1945) بمشروع قانون تنظيم الملكيّة والإيجار والعمل في الزراعة، وإبراهيم شكري الذي تقدم لمجلس النواب (عام 1950) بمشروع قانون للإصلاح الزراعي؛ فقد ووُجِهَت كل تلك المحاولات الإصلاحيّة بموجه عارمة من المُعارضة من جانب النواب والشيوخ وكان مصيرها الرفض.

وراح مريت غالي – عضو مجلس النُوّاب – يدق ناقوس الخطر في كتابه «الإصلاح الزراعي» (1944) داعياً البرجوازيّة المصريّة إلى التضحيّة من أجل وطنهم ومُواطنيهم ، وعدّد تجارب الإصلاح الزراعي التي عرفتها الأُمم الأُخرى، وأشار إلى التجربة الرُوسيّة التي رأي أن فيها نذيراً بالخطر «إذا أهملنا الإصلاح اللازم، أو تغلّبت علينا نظريات سياسيّة لا قبل لنا بها».

ونظرةً إلى المناقشات التي دارت بالبرلمان عند نظر مشروع قانون التعليم الأولي (مايو 1933)، حيث اعتبر بعض النواب أنّ تعليم أبناء الفُقراء (خطرٌ اجتماعي هائل لا يمكن

تصوُّر مداه، لأنّ ذلك لن يؤدّي إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين، بل يؤدي إلى ثورات نفسيّة) . وطالبُوا بأن يقتصر التعليم على أبناء المُوسرين من أهل الرِّيف، وعبّر نائبٌ آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين ويجعلهم يعتادون حياة المدينة، ويخرجون إلى حقُولهم بالبَلاطِي والأحْذِيَة، ويركبُون الدّرّاجات، ويتطلّعُون إلى ركُوب السّيّارات.

وعندما طُرِح قانون التعليم الإلزامي للمُناقشة بالبرلمان (1937 – 1938) تجدّد الحديث حول خِشية إفساد التّعليم للفلاح، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجُغرافيا والتّاريخ ، وأبدى أحدُ النُوّاب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد ارتدُوا «جلاليب مكويّة، أو طواقي بالآجور وأحذيّة مُلونّة»، حتّى (لا يتحوّل أصحاب الجلاليب الزّرقاء إلى أصحاب جَلاليب مكويّة).

وضع المُسكِّنات

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعي الاجتماعي عند نُخبة الطّبقَة المُتوسطة المصريّة الذي جعلهم يرون في إبقاء الطبقات الكادحة تعيش في فقرٍ وجهلٍ ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالي وقفت ضد كل علاج يطرح لحلِّ بعض جوانب المسألة الاجتماعيّة من خلال وضع مُسكّناتٍ لها، فضلا عن التفكير في الحلُول الجذريّة، وزاد من حدة هذا الاتجاه أنّ الأحزاب السياسيّة التي تعاقبت على الحكم – على اختلاف اتّجاهاتها – كانت ترى أنّ أمامها مسألةً تفُوق ما عَداها أهميّةً؛ هي المسألة المصريّة ونعني بها تحقيق الاستقلال التّام وإجلاء قوات الاحتِلال عن أرض الوطن، أمّا المسائل الأُخرى – اجتماعيّةً وغير اجتماعيّة – فعليها أن تنتظر حتّى تحين ساعة الاستقلال ، عندئذ يبحثُ القوم عن حل لها.

وهكذا تقاعَست كل تلك الأحزاب عن محاولة إيجاد حلُول للمسألة الاجتماعيّة التي ازدادت تفاقُمًا. ولكن ذلك لم يمنع الفصائل السِّياسيّة المُعبِّرة عن الشّريحة الدُّنيا من الطّبقَة الوُسطى من أن تستجيبَ للرّفض الاجتماعي من جانب الطّبقات المسحُوقة، وتطرح تصوُّرات لحلِّ بعض جوانب المسألة الاجتماعيّة قبل ثورة يوليُو 1952، ساهمت في صياغتها الجماعات الشُّيوعيّة وحزب العُمّال المصري سنة 1931، وحزب الفلاح

1938 وجماعة النّهضة القوميّة 1944، واستفادَت «مصر الفَتاة» من كُلِّ ما طُرح من أفكار عند صِياغة برنامج الحزب الاشتراكِي سنة 1949، وشكّل ذلك كله الإطار المرجعي للسِّياسات الاجتماعيّة التي تبنّتها ثورة يوليُو 1952.

أحمَد لُطفِي السَّيد - الأب الرُّوحي للِّيبراليَّة المصريَّة *

رغم خطورة الدور الذي لعبه أحمَد لُطفِي السَّيِّد (أستاذُ الجيل) في الحياة السياسيّة المصريّة، وفي تطور الفكر المصري الحديث منذ مطلع القرن حتّى منتصفه، فإنّ ما نشر من أعماله قليلٌ لا يتكافأ مع حجم دوره في السِّياسة، وفي ريادة الفِكر اللِّيبرالي في مصر، وخاصّةً ما اتّصَل بالكتابات السِّياسيّة.

ولولا المحاولات التي بُذلت لتجميع بعض هذه الكتابات؛ لضَاع هذا القدر – أيضًا – ممّا جاد به قلمُ أستاذ الجيل. من بين تلك المحاولات ذلك الكتاب الذي نشر في جُزأينِ بعنوان «المنتخبات» والذي ظهر الجزء الأول منه عام 1937، والجُزء الثاني بعد ذلك التاريخ بثماني سنوات عام 1945، ومنها أيضًا الكتاب الذي نعرض له «صفحات مطويّة من تاريخ الحركة الاستقلاليّة» ونُشِر عام 1946.

«وصفحات مطويّة» يضم مقالات أحمَد لُطفِي السَّيِّد التي نُشرت في «الجريدة» الصّحيفة التي عبّرت عن «حزب الأُمّة»، والتي رأس تحريرها أحمَد لُطفِي السَّيِّد وخصّص قلمه للترويج للخطِّ السِّياسي للحزب الذي كان يختلف عن خطِّ «الحزب الوطني» بزعامة مُصطَفى كامل ومحمّد فريد.

فعلى حين كان «الحزب الوطني» يتمسّك بضرورة جلاء الإنجليز عن مصر، وعودة البلاد إلى حظيرة الدّولة العثمانيّة كولايَة تتمتع بحُكم ذاتيٍّ كامل حدّدته الفرمانات الصّادرة من السُّلطان لمحمد علي وإسماعيل، ويطالب بإصدار دستُور للبلاد يكفل للشعب قدرًا من المشاركة في إدارة أُمُوره، كان «حزب الأُمّة» لا يرى أن الجلاء مطلبٌ عاجل، ويقبل بتنظيم العلاقة مع بريطانيا في إطار حكم ذاتي يتّسعُ شيئًا فشيئًا حسب درجة تقدُّم المصريِّين التي تؤهِّلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم، ويرى في العودة إلى حظيرة الدولة العُثمانيّة بأيِّ صورة من الصُّور تفريطًا في حقِّ مصر التي يجب أن تكون بلدًا مُستقلًّا استقلالا تامًّا، كما يجب أن تكون هناك «جنسيّة مصريّة» مُتميزة عن الجنسيّة العثمانيّة، ولا يرى غضَاضةً من التدرُّج في الحصُول على الاستقلال خطوةً خطوة.

---

* مجلة الهلال. سبتمبر 1995.

أمّا عن الدُّستور فهو يطالبُ بدستورٍ يكفل للأعيان باعتبارهم «أصحاب المصالح الحقيقيّة» قدراً من المشاركة في حُكم البلاد دون المسَاس بالامتيازات الأجنبيّة والمصالح الأجنبيّة في مصر. فلا عجب أنْ نَرى الإنجليز يصفُون رجال الحزب الوطني بالتطرُّف ورجال حزب الأُمّة بالاعتدال.

مرحلة الوفاق

من هُنا تأتي أهميّة «صفحات مطويّة» فهو يضمُّ مقالات أحمَد لُطفِي السّيِّد التي تعكس وجهة نظر «حزب الأُمّة» في مرحلةٍ من أدقِّ مراحل الحركة الوطنيّة المصريّة، وهي مرحلة الوفاق بين الخديوي والإنجليز، التي أعقبت خروج كرُومر من مصر عقب حادث دِنشواي، وما سبّبه من حرجٍ للسِّياسة البريطانيّة، وتغطي الفترة التي تولي فيها السير ألدُون جورست مُهمّة المعتمد البريطاني في مصر، فعلى حين بارك «حزب الأُمّة » سياسة الوفاق على أمل أن تؤدِّي إلى تهيئة المناخ لسياسة الإصلاح التي تقُود البلاد إلى الحُكم الذّاتِي ثم الاستقلال التّام تدريجيًا، نقم «الحزب الوطني» على هذه السِّياسة واعتبرها وسيلةً لإجهاضِ الحركة الوطنيّة لصالح عُملاءِ الإنجليز.

ولذلك نجد «الحزب الوطني» يعبِّئ – في تلك الفترة – الجماهير وراءه من أجل المطالبة بالجلاء والدُّستور، بينما كان «حزب الأُمّة » يدعو إلى «الاعتدال» و« التعقُّل»، والحصول على ما يمكن الحصُول عليه، والصبر على ما يستحيلُ الحصُول عليه حتّى يحين الوقت المناسب لذلك، وهو المحور الذي دارت حوله مقَالات أحمَد لُطفِي السّيِّد بالجريدة عندئذٍ. لذلك يقدم كتاب «صفحات مطويّة» لمن يدرُس تاريخ الحركة الوطنيّة في مصر في مطلع القرن العشرين مصدراً مُهمًّا لا غنى عنه، وخاصّةً أنّ أعداد «الجريدة » المحفُوظة بدار الكُتب المصريّة عانت من الإهمال وصرُوف الدّهر بالقدر الذي جعلها بعيدةً عن مُتناول الباحثين، لذلك يسدُّ الكتاب ثغرةً مُهمّةً في مصادر تاريخ الفترة، وفي تاريخ الحركة السِّياسيّة على وجه الخصوص.

ويعودُ فضل نشر الكتاب إلى الكاتب المعروف إسماعيل مظهر، الذي كان يعدُّ من تلاميذ أحمَد لُطفِي السّيِّد الذين ساهمُوا في الترويج للفكرِ العَلماني فيما بين العشرينيّات والأربعينيات، وقد قام إسماعيل مظهر بتجميع مقَالات أحمَد لُطفِي السّيِّد من « الجريدة»،

ورتّبها ترتيباً يتّسقُ مع الموضوعات التي عالجتها، وعلّق – أحياناً – على حواشيها، وقدّم للكتاب بكلمة تناول فيها أهميّة الكتاب باعتباره من الأعمال التي تنتسِبُ إلى «الأدب السِّياسي».

ودعا إلى نشر كتابات زعماء الحركة الوطنيّة ومُذكّراتهم، مُصطفى كامل، محمّد فريد، وسعد زغلُول، كما وجّه الدعوة إلى أحمَد لُطفِي السّيّد لنشر مُذكّراته السياسيّة التي غطّت الفترة من 1907 حتّى 1914 وذكر أنّ أستاذ الجيل أعدّها في صورة مخطُوط، غير أنها لم تنشر حتّى اليوم، ولا نعرف أين استقرّ بها المطاف، فما نُشِر بسلسلة كتاب الهلال (1962) تحت عنوان «قصّة حياتي» كان تجميعاً لأحاديثٍ شفويّة أجراها طاهر طنَاحي مع أحمَد لُطفِي السّيّد.

و«صفَحات مطويّة» كتابٌ يقع في 280 صفحة من القِطع المتوسط، وزعت فيها مقالات لُطفِي السّيّد التي نُشرت فيما بين مارس 1907 ومارس 1909 على ثمانية مداخل هي : خُطبٌ سياسيّة واجتماعيّة. الخديوي؛ لُورد كرُومر أمام التّاريخ. الحُكم الذّاتِي . تطاحُن المبادئ. المجالس النّيابيّة. الوزَارة. النّظام السّياسي. ومعظم المقالات قصير لا يتجاوز الصّفحات الثلاث من الكتاب، مع استثنَاءاتٍ محدُودة، وخاصّةً ما اتّصل بالخُطب التي وصل بعضها إلى نحو عشر صفحَات.

ويضمُ المدخل الأول «خُطب سياسيّة واجتماعيّة» ثلاث خُطب ألقاها أحمَد لُطفِي السّيّد بالقاهرة والإسكندريّة في اجتماعات لحزب الأُمّة ، ونشرت نصُوصها بالجريدة. وقد تناول في تلك الخُطب – بالنقد – اتجاه الاعتماد في طلب الاستقلال على مُساندة قُوى أجنبيّة وخاصّة الدّولة العُثمانيّة، وطالب المِصريين بأن يعتمدُوا على أنفسهم، وأن تتّسع مساحة التعبير عن مُختلف الآراء في الصُّحف، وأن يعملوا على كسب تأييد أحرار أورُوبّا والأورُوبيّين – من أصْحَاب المصَالح في مصر – باستهجان «فكرة الجامعة الإسلاميّة» باعتبارها فكرةً استعماريّةً تُفقِد مصر هويتها وتلقي على المِصريين تُهمة التعصُّب الديني وكُره الأجانب، ممّا ينعكس سلبيًا على مساعي المِصريين لنيل الاستقلال الذّاتِي ، وطالب بتوسيع اختصاصَات المجالس النيابيّة القائمة (مجالس المُديريّات، ومجلس

شُورى القَوانين، والجمعيّة العموميّة) كخطوة في الطريق لنيل الدُّستور وتحقيق «التسويّة بين المِصريينّ وبين النُّزلاء الأجانب في المُعاملات والقَوانين».

ودعا إلى نشر التعليم الحديث، والاهتمام بمشرُوع «الجامعة المصريّة»، وأن يستفيد المصريون من درس الأزمة الاقتصاديّة التي عانت منها البلاد عام 1907 بالعمل على إقامة بنك مصري حتّى لا يقع المصريون فريسةً للبنوك الأجنبيّة. ودعا إلى أن يواكب السعي لنيل الحقُوق السياسيّة العمل على «ترقيةِ الحالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بنفس الحِدّة، وبمقدار «الخُطى التي نخطُوها في مطالبنا السياسيّة»، وأكّد أن مصر لن تصبح للمصريين حقًّا إلا إذا كان الرّأي العام قويًا.

وفي المدخل الثّاني: «الخديو» قدم أحمَد لُطفِي السيّّد بعض الأحاديث التي أدلى بها الخديو عبّاس حلمي الثاني لبعض مُراسلي الصحف الأوروبيّة في مصر، أثنى فيها على الشّعب المِصري من حيث قُدرته على استيعاب «التّعاليم الأورُوبيّة»، ونفى تهمة التعصُّب والعُدوان التي كانت تُرمَى بها الحركة الوطنيّة المصريّة، كما نفى عن نفْسِه تُهمة السعي للانفراد بالسُّلطة لإقامة حُكم استبدادي، ورحّب بمُشاركة المِصريينّ له في السُّلطة، وأشاد بالإصلاحات التي أدخلها الإنجليز على الماليّة والإدارة المصريّة.

وقد علّق أحمَد لُطفِي السيّّد على تلك التّصريحات بشيءٍ من التحفُّظ، مُشيراً إلى أن الأُمراء عادةً لا يُفصحُون للصحافة بما تُكنُّه الصُّدور. وتوقّف طويلا عند مقُولة مُشاركة الشّعب في السُّلطة بما يُوحي بأنّ الخديوي تجاهل الإشارة إلى الدُّستور ممّا لا يدعُو إلى الاطمئنان. وخصّص أحمَد لُطفِي السيّّد مقالا للهجُوم على الشّاعر أحمد شَوقي بك (وكان يعدُّ المتحدّث الرسمي للخديوي) بسبب التصريح الذي أدلى به لبعض الصُّحف، وأشار فيه إلى أن «جلالة السُّلطان يعتبر أنّ أمر البرلمان المصري من الحقُوق الخاصّة بسمُو الخديوي». واعتبر هذا التصريح دليلا على تمسُّك الخديوي بالسُّلطة الفرديّة، ومحاولته إقناع الإنجليز بتوسيع سُلطاته الشخصيّة مُقابل تأييده المُطلق لسياستهم في مصر، مما يُساعد على تصفية الحركة الوطنيّة.

ويُعدُّ المدخل الثالث «لُورد كرُومَر أمام التّاريخ» من أهم ما يتضمنه الكتاب من نصُوص، ويضم خمس مقالات، تبدأ بتقييمٍ كامل لأعمال كرُومر بمناسبة رحيله عن مصر، فأشاد بكفاءته في تدعيم أُسس الاحتِلال البريطاني في مصر خدمةً لمصالح بلاده التي تتناقض تماماً مع مصَالح المِصريِّين ، فالإصلاح الاقتصادي كان هدفه تمكين الخزانة المصريّة من تسديدِ أقساط الدُّيون، وبالتّالي تخف ضغُوط الدول الأورُوبيّة على بريطانيا وتزداد اطمئناناً إلى ما لاحتلال مصر من فوائد لمصَالحها، ولكنّ تلك الإصلاحات أفادت المِصريِّين – أيضاً – فائدةً لا يُنكرها أحمَد لُطفِي السّيِّد، الذي رأى أن تلك الإصلاحات كان من الممكن أن تعم فوائدها لو صَرف كرُومر همّته لكسب ولاء المِصريِّين بالاهتمام بالتّعليم العام، والعمل على ترقيته وجعله مفيداً للأُمة، ولو استعان بأكفاء المِصريِّين في الإدارة بدلا من الاعتماد على الأجانب، ولو عمل على إبراز الهويّة المصريّة، عندئذٍ كان باستطاعة كرُومر أن يكسب صداقة المِصريِّين وثناءهم.

نفي تهمة التعصُّب

كذلك تضمن هذا المدخل نص احتفال ودَاع كرُومر الذي أقامه أصدقاؤه من المِصريِّين والأجانب بدار الأُوبرا (4 مايو 1907)، والكلمات التي ألقاها بعض كبار رجال الدولة (مثل مُصطَفى فهمي باشا)، ثم كلمة كرومر الشّهيرة التي أثنى فيها على كل من تعَاون معه، وخصّ مُصطَفى فهمي وبُطرس غالي بثناءٍ خاص، كما أبدي إعجابه بسعد زغلُول وتنبّأ له بمستقبل سياسي مرمُوق، ثم دافع عن سياسته في مصر، مؤكّداً أن ما تم إنجازه من إصلاح استهدف تحقيق الخير للمصريِّين الذين لم يقدّرُوا جهوده، ولكنّه أكّد أن الجيل القادم من المِصريِّين سوف يقدر جهوده حقّ قدرها «إذ المُعتاد أن أولاد العِميَان يكونُون من المُبصِرين».

ومن الغريب أنّ أحمَد لُطفِي السّيِّد نشر وقائع الاحتفال ونصُوص الكلمات دون تعقيبٍ أو تعليقٍ، واكتفى بنشر مقالين (بعد سفَر كرُومر) انتقد فيهما ما جاء بتقريره عن عام 1907 الذي أشَار فيه إلى تبنّي المِصريِّين لفكرة الجامعة الإسلاميّة، وما يدل عليه ذلك من ميل المِصريِّين إلى التعصُّب الدِّيني، وعدم استعدادهم للرقي، فنفى أحمَد لُطفِي السّيِّد وجود ما يسمي بالجامعة الإسلاميّة أصْلا، وأكد عدم وجودها بمصر، كما نفى عن المِصريِّين

تهمة التعصب الديني التي رمي كرومر المِصريِّن بها، ليبيِّن للرأي العام الأورُوبِّي أن مصر لا تستحقُّ أن تكون لها هويتها الخاصّة، ولا يجب الاعتراف لها بوجود سياسي وللمصريين بالحقوق السياسيّة التي تُعطيهم حق المشاركة في إدارة أمور البلاد.

وفي المدخل الرابع: «الحُكم الذّاتِي» نجدُ أحمَد لُطفِي السّيِّد يدافع عن الفكرة في عدد من المقالات، مؤكّدًا أن الوضع القانوني لمصر منذ محمّد علي هو الحُكم الذّاتِي فلا غرابة في المطالبة به، واتهام السّاعين للحصُول عليه بطلب «فضلة من الاستقلال» وطالب أستاذ الجيل بأن يتم التركيز على التربية و التعليم باعتبارهما سبيلُ الحصُول على الاستقلال، بالتخلص من فوضي النظام التعليمي الذي يتوزّع بين مدارس الحكومة، والكتَاتيب والأزهر، ومدارس الإرساليّات الأجنبيّة، وتبنِّي سياسة تعليميّة تهدُف إلى تنشئة المِصريِّن نشأةً وطنيّةً.

فالتعليمُ يساعد على تكوين رأي عام يتوافر لديه قدرٌ كافٍ من الوعي السِّياسي يساعده على نيل الدُّستور والاشتغال بتدبير الأُمّة ، وطالب الأعيان بالحرص على الكرامة الوطنيّة لأنّ «الأعيان هم رؤساء الأُمّة الطّبيعيُّون، فهُم رؤساء العائلات، والأُمّة لا تتكوّن من الأفراد بل تتكون من العَائلات» لذلك وجب على الأعيان أن يروِّضُوا أنفسهم على الأخلاق الدُّستوريّة.

وفي المدخل الخاص بـ«تطاحُن المبادئ» عالج أحمَد لُطفِي السّيِّد مفهُوم السلطة في مصر منذ أيام محمد علي، فبيّن كيف كانت تلك السلطة استبداديّة، وكيف كانت المجالس النيابيّة التي أقامها الخديوي إسماعيل مجالس صُوريّة لا تتمتع بسلطات دستوريّة، ثم عرج على الوضع تحت الاحتِلال، مبيِّنًا كيف أصبحت السلطة الفعليّة في يد الإنجليز امتدادًا للسلطة الاستبداديّة، وطالب بأن يعترف الإنجليز والخديو (صاحبُ السلطة الشرعيّة) بأنّ للأُمّة دورًا سياسيًّا لابُد أن تمارسه من خلال الدُّستور الذي يعطي ممثلي الأُمّة (وهم هُنا أعيان البلاد) دورًا رئيسًا في إدارة أمور البلاد، ودعا الكتاب إلى أن يوجّهُوا أقلامهم لخدمة هذه الغايَة بدلا من التباري في تأييد الخديوي أو تأييد الإنجليز وطالب بالأخذ بمبدأ المسئوليّة الوزاريّة، بحيث يكون الوزير مسئُولا أمام المجلس النيابي، وليس أمام الخديوي، وحضّ

الكتاب على أن يكون لهم فكرهم المستقل، الذي لا يتأثر بالغير، و ألا يتقاعسُوا عن ممارسة النقد للسُّلطة وللمجتمع.

وفي مدخل «المجالس النيابيّة»، تناول الاتجاهات الرئيسيّة في الحركات السياسيّة المصريّة، فانتقد موقف الحزب الوطني من مسألة الاستقلال العاجل (الجلاء)، لأن الاستقلال يقتضي أن يستعد المصريون له استعداداً كاملا، ولا يتحقق ذلك إلا بتدريبهم على إدارة أمورهم من خلال المجالس النيابيّة، وطالب أحمَد لُطفِي السّيّد بقصر حق الانتخاب على من يعرفُون القراءة والكتابة، ويدفعون ضريبة قدرها خمسُون جنيهاً في السنة (وكانت تلك الضّريبة يدفعها من يملك ما بين 20 – 25 فدان)، مؤكداً أن استمرار الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بالتعليم سوف يؤدِّيان إلى اتساع دائرة من يتمتعون بحق الانتخاب تدريجيًّا. على أن يُعطى هذا الحق لأصحاب المهن الحرة كالمحامين، والأطبّاء، والمهندسين دون شروط. وطالب بتوسيع اختصاصَات الهيئات النيابيّة القائمة (مجالس المديريات) ومجلس شُورى القوانين، والجمعيّة العموميّة بإعطاء هذه المجالس صلاحيات تشريعيّة وحق مُراقبة أعمال إدارات الحكُومة، وضرَب أمثلةً عديدةً لما يمكن أن تحققه هذه الإصلاحات من وضع الأُمّة المصريّة على بداية الطريق إلى الحياة الدُّستوريّة.

وفي المدخل الخاص بـ«الوزارة» المرتبط بسابقه، ضم عدداً من المقالات التي حدّد فيها أحمَد لُطفِي السّيّد الوضع الدُّستوري للوزارة، فيستقل الوزراء في إدارة أمور وزاراتهم عن الخديوي والمُستشارين الإنجليز، بحيث تكون مسئوليّة الوزارة عن إدارة أمور البلاد مسئوليّةً جماعيّةً، لا رقيب عليها إلا المجلس النيابي، ونعى على الوزارة أسلوبها في الحكم الذي يجعلها أداةً في أيدي المُستشارين الإنجليز، وتهربهم من إيضاح أعمال الوزارة أمام مجلس شُوري القوانين، وحمَل المجلس على تأييد ما تقترحه الوزارة من قوانين دون دراسة، وطالب الوزارة بأن تجيب الأُمّة إلى مطالبها الدستوريّة حتّى تحظى بثقتها.

وتناول لُطفِي السّيّد في المدخل الأخير: «النّظام السّياسي»، والحقُّ أن العنوان لا يدل دلالةً دقيقةً على مُحتوى المقالين اللذين نُشِرا تحته، فهما يختصان بانتقاد الطريقة التي يمارس بها الموظفون عملهم، وينتقد السِّياسة الإداريّة بشكلٍ عامٍ، وهي السِّياسة التي

تعتمد على الموظفين الأجانب بالدّرجة الأولى، ولا تُفسح المجال للأكفَاء من المِصرييّن لينالوا حقهم في المشاركة في تدبير أمور بلادهم، وطالب أحمَد لُطفِي السّيّد في المقالين بأن تكون الكفاءة وحدها هي معيار الاختيار، وأن يُفْسَح المجال أمام الموظفين المِصرييّن لشغل الوظائف الرئيسيّة، وأعطى أمثلةً كثيرةً للتفريق في المعاملة بين المِصرييّن والأجانب في الإدارة والقضَاء.

وهكذا وضع إسماعيل مظهر بين أيدينا هذا الملف المهم الذي يجمع مقالات أحمَد لُطفِي السّيّد فيما بين 1907 – 1909، تلك المقالات التي تعكس رؤية فصيل هام من فصائل الحركة السِّياسيّة المصريّة في مرحلةٍ من أدقِّ مراحل تطوُّرها، قدر له أن يحظى بقبُول عام عند نهاية الحرب العالميّة الأولى، فلا شك أنّ «الوفد» الذي حمل لواء ثورة 1919 خرج من عباءة حزب الأُمّة ، وعبّر عن نهجه السِّياسي الذي يسعى إلى تحقيق الاستِقلال بالتّدريج.

أحمَد لُطفِي السيّد والاحتِلال البريطاني *

عندما احتل الإنجليز مصر عام 1882، كان أحمَد لُطفِي السيِّد قد تجاوز العاشرة من عُمره ببضعة شهُور، ولكنه كان يعي – بلا ريب – دلالات هذا الحدث الجلل، ويتفتح وعيه على حالة الإحباط والقنُوط التي عانى منها المصريُّون طول العقد الأول من عهد الاحتِلال. والتي كانت الفترة نفسها التي عبَر فيها أحمَد لُطفِي السيِّد من الفُتوّة إلى الشباب، وهو العقد الذي أوصله إلى مدرسة الحقُوق، التي كانت عندئذٍ معقل الشباب الذي أثقلت وجدانه همُوم الوَطن، وشغله مُستقبل بلاده، وكيفيّة تحقيق أملها في الحريّة والاستقلال.

وكان لابد لأحمَد لُطفِي السيِّد أن يحدِّد موقفه من ذلك الهم الوطني العام منذ تفتّح وعيه السياسي مع مطلع الشّباب، وأن يختار لنفسه موقع المشاركة في العمل على تحقيق الاستقلالِ المنشُود.

كان الاحتِلال البريطاني قد دعم وجُوده في البلاد عن طريق إقامة نوع من التّوازن بين القوي الاجتماعيّة صاحبة المصالح الاقتصاديّة في البلاد، فاحتضن طبقة كبار الملاك الزراعيِّين، وحرص على إقامة نوع من التوازن بين شرائحها المختلفة، ليتمكّن من لعب دور الحَكم بين بعضها البعض، فلم يسمح لأيٍّ منها بأن تحيد عن الخط الذي رُسم لها، أو أن تتحد مع بعضها البعض في عمل موجه ضد الاحتِلال.

وأثمرت تلك السِّياسة طوال العقد الأوّل من عهد الاحتِلال، فران الركود على الحياة السياسيّة المصريّة طواله، ولم يرتفع فيها صوت بالمعارضة، سوي ما قام به بعض الذّوات الذين استَهوتهم فكرة «الجامعة الإسلاميّة» فأسسوا جريدة «المؤيد» عام 1889 للترويج لها، ولتنفذ – بحذر شديد – سياسة الاحتِلال التي روّجت لها جريدة «المُقطّم » لسان حال الاحتِلال.

* احتفالية الجمعية الخيرية الإسلامية بروادها. (احتفالية أحمد لطفي السيد) 29 نوفمبر 1999.

وبوفاة الخديوي توفيق، وتولية ابنه عبّاس حلمي الثاني (8 يناير 1892) دبت الحياة في الساحة السياسيّة، وتغير الموقف من اليأس إلى الأمل، ومن المُسالمة إلى المعارضة، فقد كان الخديو الجديد لا يودُّ أن يكون دُميَةً في يد الاحتلال، فأثار أزمات مع اللُّورد كرومر – المعتمد البريطاني ومُهندس السِّياسة الإنجليزيّة في مصر – كان لها صداها عند الجماهير المصريّة، فأكسبته شعبيّةً أثارت قلق الإنجليز، ودعتهم إلى إعادة الخديوي الشّاب إلى حظيرة الطاعة والخضوع لمشُورة كرُومَر.

وعندما أدرك عبّاس حِلمي الثاني أن الاستمرار في الصِّدام سيكلّفه عرشه، بدأ يتراجع عن خطة المواجهة المباشرة للاحتلال، ويستعيض عنها بتشجيع العناصر الوطنيّة الشّابّة من المثقفين على القيام بنشاطٍ سياسيٍّ ضد الوجُود البريطاني في مصر، ولكن ذلك التشجيع كان سريًا، حتّى يتجنب الخديو عاقبة ذلك.

في هذا السِّياق كان دخول أحمَد لُطفِي السَّيِّد مجال العمل السياسي الموجّه ضد الاحتلال البريطاني. فهو يقُول إنّه ألف جمعيّةً سريّةً عام 1896 بغرض تحرير مصر من الاحتلال الأجنبي، اشترك معه فيها عبد العزيز فهمي، وأحمد طلعت، وحامد رضوان، ومحمد بدر الدين، والدكتور عبد الحليم حِلمي، وعلي بهجت، والصّيدلاني محمد عبد اللطيف. ولا نعرفُ شيئًا عن تفاصيلِ نشاط هذه الجمعيّة، ولكنها تعني أن أحمَد لُطفِي السَّيِّد وأبناء جيله من الشّباب شمّرُوا عن ساعد الجدّ لحمل لواء المقاومة ضد الاحتلال، بعد أن فترت همم جيل شباب الثورة العرابيّة، وتبدّدت قدرتهم على المواجهة، مما يدل على نزعه جيّاشة للكفاح الوطني، ففي الوقت نفسه – تقريبًا – كانت هناك جمعيّة سريّة أخري أسّسها مُصطفى كامل للغرض نفسه.

وكان عبّاس حِلمي الثاني يتلمّس مواطن الإقدام عند ذلك الشّاب النابه، فيعمل على إعداد من يصطفيه منهم للدور الذي يتوسّمه في خدمة طمُوحه إلى السلطة عن طريق تشجيع العمل الوطني، فعندما سمع بتكوين «جمعيّة تحرير مصر» سعى إليها عن طريق مصفي كامل – الذي كان قد اصطفاه واحتضنه – فاتّصل الأخير بلُطفِي السَّيِّد، وأخبره بأنّ الخديوي يعلم كل شيءٍ عن جمعيتهم السريّة، وأنه لا يجد تعارُضًا بين أهدافها وما يسعي إليه الخديوي لتأسيس «حزب وطني» تحت رئاسة الخديوي.

أبدى لُطفِي السّيِّد موافقته على العمل المشترك مع الخديوي، وقابل الخديو بالفعل ، وتحدّث معه عن أغراض الحزب الذي يريد تأليفه، وطلب الخديوي منه أن يُسافر إلى سويسرا لكي يكتسب الجنسيّة السويسريّة ثم يعُود إلى مصر ليحرر جريدةً تقاوم الاحتِلال البريطاني مُحتمياً بالامتيازات الأجنبيّة التي تضمنها له جنسيّته الجديدة. وكان التجنس بجنسيتها لا يحتاج إلا إلى الإقامة بها سنةً واحدةً.

وبذلك كان الخديوي يلعب لعبة توزيع الأدوار على الشّابين الوطنيّين مصطفى كامل ولُطفِي السّيِّد، الأوّل يبثُّ الدعايّة ضد الاحتِلال بأورُوبّا، والثاني يقاوم سياسة الاحتِلال على صفحات جريدة تصدُر في مصر مُسْتظلّةً بالامتيازات الأجنبيّة.

وبدأ العمل المشترك بعد مقابلة لُطفِي السّيِّد للخديوي، حين اجتمع نُخبةٌ من الشباب المثقف في منزل محمد فريد، وألّفُوا الحزب الوطني كجمعيّة سريّة رئيسها الخديوي وأعضاؤها مُصطفى كامل، ومحمّد فريد، وسعيد الشّيمي (ياور الخديوي)، ومحمد عثمان، ولبيب محرّم، ولُطفِي السّيِّد. ومن الطّريف أنهم تسمُّوا بأسماء حركيّة، فكان «الشيخ» هو الاسم الحركي للخديوي، وكان «أبو الفداء» اسماً لمصطفى كامل، و«أبو مسلم» اسماً للُطفِي السّيِّد.

وسافر لُطفِي السّيِّد إلى سويسرا لاكتساب الجنسيّة السويسريّة وفق الاتّفاق الذي تم مع الخديوي، حامِلا توصيةً من صديقه الأثري على بك بهجت إلى الأستاذ «ناڤيل» عالم الآثار السُّويسري ليُيسّر له أمور الحياة هناك. ويذكر لنا لُطفِي السّيِّد تأثره بحديث دار بينه وبين «ناڤيل» قال الأخير له فيه: «لا تظنُّ أنّ أورُوبّا تساعدكم على انجلترا، لأنّني أرى أنّ مصرَ لن يُحرّرها إلا المصريُّون». ويبدو أن كلمة «ناڤيل» قد تركت أعمق الأثر في الاتجاه السياسي لأحمَد لُطفِي السّيِّد، وفي الخطة التي انتهجَها بعد ذلك، ونبذ من أجلها الخطة التي اتفق عليها مع الخديوي.

وفي الوقت الذي بقي فيه مُصطَفى كامل على أسلوبه في الكفاح الوطني الذي يعتمد على تأليب الدول الأوروبيّة ضد بريطانيَا لتحقيق الجلاء، نري أحمَد لُطفِي السّيِّد يختار طريقًا مختلفًا يقوم على نظرة سياسيّة إلى المسألة المصريّة تختلف عن نظرة مُصطَفى كامل

إليها، أساسها «مبدأ مصر للمصريين»، وهو مبدأ لم يكن جديداً على الوجدان المصري ، بل جاء على لسان عُرابي من قبل، بمعنى أن يكون للمصريين نصيبٌ في حُكم بلادهم.

ولا يبدو أنّ المعنى اختلف كثيراً عند لُطفِي السّيِّد عنه لدى عُرابي، إلا بقدر ما حدث من تغير في مصر بين الجيلين، جيل عُرابي وجيل لُطفِي السّيِّد. بل إن المعنى اللفظي للعبارة لم يتجاوز اعتبار أن يكُون خيرُ مصر لأبنائها، وحكمها لهم وحدهم، فليس لعثمانيٍّ ولا لإنجليزي أن يحكُمها، وليس لأسرة غريبة عليها أن يكون لها ولاء على أبناءها، وإذا كانت مصر لا تعني في الواقع إلا أهلها، فإنّ عليهم وحدهم يقع عبء العمل على تحريرها.

ولكن كيف يستطيع المصريُّون أن يحرِّرُوا بلادهم وهي تقع تحت وطأة الاحتِلال الثقيلة؟. يبدو أن لُطفِي السّيِّد لم يستقر على خُطة معينة حتّى بعد عودته من سويسرا بعدة سنوات، فقد عاد من سويسرا بعد عام دون أن يحصل على جنسيتها لاعتراض السُّلطان العُثماني على ذلك (على نحو ما ذكره له مُصطَفى كامل)، وقدم تقريراً إلى الخديوي يقول فيه : «إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود أبنائها، وإن المصلحة الوطنيّة تقتضي أن يرأس سمُو الخديوي حركةً شاملةً للتعليم العام».

وكان هذا رأي الشيخ محمّد عبده (الذي التقاه لُطفِي السّيِّد بجنيف وتأثّر به) فقد جعل من التربية والتعليم السبيل إلى الإصلاح، ولا ريب أنّ لُطفِي السّيِّد أخذ هذه الفكرة عنه، وهي إعداد الأُمّة بالتربيّة والتّعليم إعداداً يمكنها من النُّهوض والتقدُّم حتّى تستطيع أن تُحرِّر نفسها بنفسها.

وانصرف لُطفِي السّيِّد إلى الانْخِراط في الوظائف العامة حتّى استقال عام 1905 واعتكف بقريته، ثم اشتغل بالمحاماة قليلا، وانصرف عنها عام 1906. وخلال تلك السنوات حدثت تطوُّرات كثيرة أثبتت فشل فكرة الاعتماد على أورُوبّا لتحقيق الجلاء عن مصر، فقد سوّت بريطانيا خلافاتها مع فرنسا بتوقيع الوفاق الودي عام 1904، وانفردت بذلك بمصر، وأظهر الخديو ولاءه للإنجليز، وانصرف عن تشجيع العمل الوطني، فاضْطُرّ

مُصطَفى كامل إلى الاعتماد على دعم العناصر الوطنيّة له، وإلى تعبئة الطلبة على وجه الخصوص لدعم نضاله.

وفي خصم أزمة طابا عام 1906 التي أيّد فيها مُصطَفى كامل وغالبيّة المِصريين المطالب التركيّة، على حين اشتد الإنجليز في مُعارضة الأتراك باسم الحفاظ على حقُوق مصر وعلى حدُودها الشرقيّة، وانتهت الأزمة بتراجع تُركيا وانسحاب قوّاتها من طابا، وتسويَة مسألة حدُود مصر الشرقيّة على نحوِ ما ارتآه الإنجليز.

كانت تلك الأزمة دافعاً لتحوُّل لُطفِي السّيّد إلى العمل السياسي إذ رأى أنّ المِصريين لم يفيدوا من عبرة الأحداث، وظلُّوا يتطلّعُون إلى التماس العون من غيرهم – فرنسا تارةً وتركيا تارّةً أُخرى – وأن الأولى بهم أن يعتمدوا على أنفسهم، ويحملوا الأمر على عاتقهم، ولن يكون ذلك إلا إذا تبيّنُوا حقيقة مصالحهم، ومتى يستطيعون تحقيقها وكيف.

ولعلّ ذلك كان وراَء مُفاتحته لمُحمّد محمُود باشا في أمر إنشاء جريدة مصريّة حُرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميلٌ خاص إلى تُركيا أو الخديوي أو الإنجليز، وأن تكون الجريدة المقترحة ملكًا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الاقتصاديّة الحقيقيّة في البلاد؛ الذين كان يصفُهم اللُورد كرُومر في تقاريره بأنهم راضون عن الاحتِلال معتدلُون، وأن المعارضة إنّما تأتي من جانب من ليس لهم مصالح حقيقيّة في مصر كالأفنديّة والأتراك.

ودعا لُطفِي السّيّد إلى اجتماع بفندق «الكونتنتال» حضره عددٌ من أصدقائه هُم: محمّد محمُود، عمر سُلطان، وأحمد حجازي، ومحمود عبد الغفّار، وتحدّثوا عن الحركة الوطنيّة، وتبدد أمل المِصريين في الاعتماد على فرنسَا بعد عقد الاتفاق الودي (1904). وما يجب أن يفعله المصريون بالاعتماد على أنفسهم في المطالبة بالحُريّة والاستقلال.

لم يكن لُطفِي السّيّد زعيمًا شعبيًّا يُجيد مخاطبة الجماهير على نحو ما كان يفعل مُصطَفى كامل، ولذلك فضّل أن يتخذ من الكتابة – التي تقرعُ الحُجّة بالحُجّة – أداته لتوجيه المِصريين إلى الاعتماد على أنفُسهم، ومن هُنا كانت فكرة إصدار «الجريدة» على يد شركة من الأعيان، وتوليه رئاسة تحريرها.

كان لُطفِي السّيِّد مُفكّرًا وصَاحب رؤيّة قبل أن يكون سياسيًّا، وأثّر بفكره في خاصة المثقفين، فكان صاحب اتّجاه سياسي قُدّر له أن يلعب الدور الأكبر في توجيه ثورة 1919، ولكنه لم ينجح في أن يجعل من حزب الأُمّة (الذي تأسّس بعد صدور الجريدة بعدة شهور) حزبًا قوميًّا، تلتف حوله الأُمّة كلها، بل كان حزبًا نخبويًّا. وظل ما ينشره لُطفِي السّيِّد من كتابات بالجريدة يتخذ طابعًا تنْويريًّا، ولا ينال استحسان بعض مُساهمي شركة الجريدة وأعضَاء حزب الأُمّة .

اتجه لُطفِي السّيِّد إلى المطالبة بالاعتدال في مواجهة الاحتِلال البريطاني، وعدم معاداته ، والنظر بموضُوعيّة إلى ما قدّمه من إصلاحات كانت لها آثار ايجابية ملمُوسة، مع توجيه النقد إلى ما شاب سياسته من سلبيّات، ورأى أنّ الاستقلال لا يتحقّقُ إلا بالتدرُّج وعند استكمال مُعدّاته، وهي النهوض بالتعليم، وترقية الزِّراعة، وعدم إهمال الصِّناعة والتجارة، فالتنمية الاقتصاديّة والتّعليم عنده هُما دُعامتا الاستِقلال. ومن هُنا كان إفساحه المجال بالجريدة أمام طلعت حرب ليدعُو على صفحاتها إلى إنشاء بنك وطني، كما كان يُوسف نحّاس وغيره يكتبون حول سبل النهوض بالاقتصاد الوطني باعتباره دُعَامة الاستقلال.

ورغم أنّ الدستور كان مطلبًا أساسيًّا للحركة الوطنيّة فقد دعا لُطفِي السّيِّد – ومعه حزب الأُمّة – إلى توسِيع اختصاصَات مجالس المديريات، ومجلس شُورى القوانين والجمعيّة العمُوميّة بالشّكل الذي يجعل الآراء التي تُبديها هذه المجالس ذات وزن في مسَائل التّعليم والزِّراعة، حتّى يُمكن الوصول – تدريجيًّا – إلى المجلس النيابي الذي يُوافق حالة البلاد السِّياسيّة، ورأى أنّ الأعيان لهُم النيابة الطبيعيّة عن الأُمّة بحكم كونهم رُؤساء العائلات الكبيرة، ومن ثمّ لهُم حقُّ المشاركة في إدارة أمور البلاد مع الحكُومة.

وأكّد لُطفِي السّيِّد رفضه التام للحُكم الفردي؛ سواءً كان الحاكم هو الخديو أو المعتمد البريطاني، فلا يجب أن ينفرد الحَاكم بصناعة القرار دون استشارة أصحاب المصالح الذين يؤثّر هذا القرار على مصَالحهم. ومن ثمّ كانت حملة لُطفِي السّيِّد على سياسة الوفاق التي قامت بين الخديوي والمعتمد البريطاني جورست (بعد رحيل كرُومر)، وهي حملة عبرت عن موقف الأعيَان من الخديوي، كما عبّرت عن موقف المثقّفين تجاه تلك

السِّياسة، فهُم يرون أن الوفاق يعني زيادةً في سُلطات الخديوي، ونفوذه الشّخصي على حساب نفُوذ الأعيان وحرصهم على المشاركة في السلطة. ولا يعني ذلك – أيضاً – التسليم للاحتِلال بامتلاك مقاليد الأُمور وحده.

وإذا كان اتجاه لُطفِي السّيِّد في العمل الوطني هو الذي تفرّد بالساحة السياسيّة عند نهاية الحرب العالميّة الأولى، فجاء تشكيل «الوفد المصري» من رجال حزب الأُمّة في غالبيّته، وكان اتّجاههم هو السّعي لتحقيق الاستقلال كُلّما وجدُوا للسّعي سبيلا، واعتمادهم لمبدأ التفاوض لا الصِّدام، فقد كان هَدير ثورة 1919 مُعبّراً عن عجز ذلك الاتجاه المعتدل الميّال إلى التدرُّج في تحقيق الاستقلال عن بلوغ الغايَة التي ينشدها، والتي تُحقّق للأمة ما تصبُو إليه من حُريّة واستقلال.

فؤاد سِراج الدِّين - أحد رمُوز ثورة 1919 *

يعدُّ فؤاد سِراج الدِّين من أكثر قادة الأحزاب السياسيّة الحاليّة في مصر معاصرةً لتطور الحياة السياسيّة في البلاد منذ دستور1923 وقيام الحياة النيابيّة في ظله، وإذا كان قد اضْطُرّ إلى العيش في الظل منذ قامت ثورة يوليُو بالقضاء على الأحزاب السياسيّة، فإنّ ذلك لا يعني أنه قد انصرف تماماً عن الاهتمام بما يدور على الساحة السياسيّة – رغم القيود التي حدّت من حركته – وإن اقتصر ذلك على دائرة محدُودة من خُلصائه، حتّى استطاع أن يتزعّم مُحاولة إعادة تأسيس الوفد في إطار التّعدُّديّة الشّكليّة التي أقامها السادات.

ولكنّ السادات ظل يعمل من أجل الحيلولة دون إعادة تكوين الوفد، لا خشيّة من شعبيّة الحزب العَتيد؛ الذي ارتبط اسمه بالحركة الوطنيّة المصريّة وثورة 1919، فقد تآكلت تلك الشّعبيّة تدريجيًا بعد عام 1936 – العام الذي انضمّ فيه فؤاد سراج الدين لعضويّة قيادته – وبلغ التآكُل ذروته في أعقاب ما أثاره «الكتاب الأسود» الذي أصدره مكرم عبيد، ولم تُفلح حوادث 1951 من إلغاءٍ للمُعاهدة، والسّماح بالكفاح المُسلّح في منطقة القناة – على استحياء – في استرداد تلك الشّعبيّة، فكان من السّهل على ثورة يوليو أن تُزيح الأحزاب من السّاحة السياسيّة دون أدنى مُقاومة.

ولكن خشيَة السّادات من إعادة تكوين الوفد كانت ترجع إلى درَايته التّامة بشخصيّة فُؤاد سراج الدِّين الذي قد لا يقنع بدورٍ مُحدّد في لعبة التعدديّة السياسيّة، باعتبار أن ثورة يوليو كانت – في نظره – جُملةً اعتراضيّةً في تاريخ مصر المُعاصِر على نحو ما بدا من خطابه الشّهير في نقابة المُحامين، وبحكم كونه أكثر السّياسيّين المُعاصرين قُدرةً على المُناورة والمُراوغة وما لبث «الوفد الجديد» أن اكتسب حقّ الوجُود بحُكم القضاء.

التّحالف وترابط المصالح

فمن هو فؤاد سراج الدين؟. وما أبعاد الدور الذي لعبه في قيادة الوفد، وفي الحياة السياسيّة المصريّة؟.

---

* مجلة الهلال. يوليو 1997.

ينحدرُ محمّد فُؤاد سراج الدّين من عائلة من أعرق عائلات كبار المُلاك التي تداخلت عن طَريق المُصاهرة مع عائلةٍ مُناظرة لها هي عائلة البدراوي عاشُور، وهي صيغة تقليديّة للتحالف وترابُط المصالح بين عائلات كبار المُلاك في مصر، شاعت منذ نشُوء تلك الطّبقَة في القرن التّاسع عشر، بهدف حماية الثّروة وتنميتها، والدِّفاع عن المصَالح المشتركة لكبار مُنتجِي القُطن المصري.

وُلِد محمد فؤاد عام 1906 (حسبما جاء بالوثائق البريطانيّة) وإن كان يحرص دائماً على الزّعم بأنه غيّر تاريخ ميلاده فأضَاف إليه خمس سنوات حتّى يستطيع أن يتقدّم للترشيح لمجلس النُّوّاب عام 1936، ولكن من الثابت أنّه كان عضواً باللّجنة التنفيذيّة لشباب الوفد عام 1925، وبذلك يكُون عام 1906 تاريخاً منطقيًّا لمولده، اللّهُم إلا إذا كانت اللّجنة التنفيذيّة لشباب الوفد تقبل صبيًّا في الرابعة عشرة من عُمره، عندئذ تصبح بداية عمل الرجل بالسِّياسة قد بدأت بالتّزوير في تاريخ الميلاد، وهُو أمرٌ يصعُب تبرير دوافعه، إلا في إطار الحِرص على عُضويّة مجلس النُّوّاب لاحتلال المقعد الذي شغله والده سراج الدّين شاهين باشَا، حفاظًا على مصالح العَائلة، وهو تقليدٌ شاع بين كبار الملاك في مصر على مرّ تاريخ مصر المعاصر, خاصّةً أن احتفاظ الوالد بالمقعد لم يرتبط بالضرورة بالوفد، فقد بدأ وفديًّا، ثم أصبح من نواب حزب الاتّحاد «حزب السراي»، وختم عُضويته بالمجلس مُستقلًّا.

وبعد تخرجه في كُليّة الحقُوق اشتغل فؤاد سراج الدين بالنيابة لفترة قصيرة، ثم استقال للتفرُّغ لإدارة أعماله الواسعة، وعرفت عنة براعته في تحسين الإنتاج الزراعي بأملاكه ، كما عُرف بقُدراته الشخصيّة على استثمار أمواله في مشرُوعات ماليّة مُتعدِّدة وناجحة، ربطته بأصحاب المصالح الماليّة في البِلاد من مصريينّ وأجانب.

من مقاعد القيادة

بهذا الوزن الثقيل دخل فؤاد سراج الدين الوفد من مقَاعد القيادة عام 1936، وكان اختيار أعضاء القيادة من اختصاصِ مُصطَفى النحّاس باشا – زعيم الوفد – وهو أمرٌ شائعٌ – أيضاً – بين سائر الأحزاب التي شاركت في الحياة السياسيّة في إطار دستور 1923. وقد زكّى دخوله القيادة سخَاؤه في التبرُّع للوفد وذكاؤه الاجتماعي، والصداقة الحَميمة التي

ربطت بين السّيِّدة قرينته وزينب هانم الوكيل؛ سليلة أُسرة عريقة من كبار المُلاك ، جمعتها صلات مصالح ومُصاهرة مع أسرة سراج الدين، والتي تزوجها مُصطَفى النحّاس باشا عام 1934.

وبذلك كان دخُول فؤاد سراج الدين عُضويّة القيادة يتيحُ له الاقتراب كثيراً من الزعيم ، ومن ثمّ جاء الربط بين هذه العلاقة الحميمة والفتُور الذي شاب علاقة مُصطَفى النحّاس بسكرتير عام الوفد مكرم عبيد، أو قُل – إن شِئت – مظاهر امتعاض الحرس القديم للوفد، أصحابُ سابقة النِّضال الوطني من التحول الذي أدخله الزعيم على قيادة الوَفد بضم جيلٍ جديدٍ من الأثرياء الكِبار، كان على رأسهم فؤاد سراج الدين، الذي ازدادت حُظوته عند مُصطَفى النحّاس باشا.

يتّضح هذا من الدور الذي لعبة لإقناع النحّاس باشا بقبُول تشكيل الوزارة خلال أزمة 4 فبراير 1942 – وفقًا لروايته للأحداث والمُلابسَات – فقد انفرد بالنحّاس باشا مع مكرم أثناء رحلة قيادة الوفد بالصّعيد ليقنعه بتلبيَة طلب الملك الحضُور إلى القاهرة للقائه لأمرٍ مهم، بل أقنع مُدير المُديريّة بتأخير تحرُّك القطار المتّجه للقاهرة حتّى يقنع الزعيم بالسّفر، واستعان لإقناعه بتلبيَة دعوة الملك بتأثير زينب هانم الوكيل على زوجها «الزعيم»، وجميعها دلالات على مدى الحُظوة التي كانت لسراج الدين عند النحّاس باشا، وعلى مُزاحمة الوافد الجديد لمكرم عبيد – السِّكرتير العام ومايسترو الحزب – في النُّفوذ والحُظوة.

ولعلّ ذلك يبرر مزاعم من يذهبُون إلى وجود دورٍ فعّال لسراج الدين في توتر العلاقة بين النحّاس ومكرم، ولعلّ تلك المزاعم كانت وراء حرص سراج الدّين على تزيين حائط صالُون بيته بصورة زيتيّة كبيرة لمكرَم باشا، إلى جانب صُورة أُخرى للنحّاس باشا، وكأنّه يُريد أن ينفي هذه التُّهمة التي رماه بها من تناولُوا حادث 4 فبراير 1942 بالدِّراسة.

نزاهة الحُكم

وعلى كل جاء «الكتاب الأسود» وما سبّبه من أزمةٍ حول نزاهة الحُكم وما أسفر عنه من طرد مكرم عبيد من الوفد (ثم سجنه بعض الوقت)، واستقالة بعض رجَال قيادة الحزب

من الحرَس القديم، تضامُنًا مع مكرم، جاء ذلك كله ليُمهِّد الطريق أمام فؤاد سراج الدين للاستحواذ التّام على النفوذ في قيادة الوفد، فقد أصبحت الغَلبة في القيادة لمجمُوعة سراج الدين من كِبار المُلاك، الذين حلُّو محل من خرجوا مع مكرم، وخاصّةً أنّ صبري باشا أبو علم الذي خلف مكرم في سِكرتارية الحزب لم تكن له سطوة مكرم ولا تأثيره ، وأصبح معلُومًا للمُشتغلين بالعمل السياسي أنّ أبو علم سُرعان ما سيُخلي الطّريق لسراج الدِّين ليتربّع على مقعد سكرتاريّة الوفد، ويلعب دور الرُّبان الذي يوجه سفينة الحزب من خلال تأثيره على مُصطَفى النحّاس .

ولا يعني ذلك أن مُصطَفى النحّاس باشا كان مجرد دُميَة في يد سكرتير الوفد، فكثيراً ما كان يفاجئ سكرتير الوفد بقراراَت يُصرُّ عليها، مثلما كان يحدث عند تشكيل الوزارات الوفديّة، حدث هذا مع مكرم عبيد كما حدث مع فُؤاد سراج الدِّين، ولكن مُصطَفى النحّاس كان يحظى بسُلطة أبويّة. وكانت شخصيته تتّسِم بالبساطة، وحُسن النيّة، والثِّقة في مُعاونيه، وهو بابٌ واسع دلف من خلاله نفُوذ من كسبُوا ثقة الزّعيم.

وجاء دخول فؤاد سراج الدِّين الوزارة بعد أسابيع من تشكيل وزارة 4 فبراير 1942 إذ عُيِّن وزيراً للزراعة في 31 مارس، وهي حقيبة مُتواضِعة، فلم يكن اختصاص الوزارة على هذه الدّرجة من السّعة التي نعرفها اليوم، وسرعان ما جمع في يده حقيبتين أُخرتين هُما الداخليّة والشُّئون الاجتماعيّة (2يونيو 1943 – 8 أكتوبر 1944) وفي وزارة الوفد الأخيرة عُيِّن وزيراً للدّاخليّة في 12يناير 1950، ثم جمع معها الماليّة في 11 نوفمبر حتّى سقُوط الوزارة في 27يناير 1952 بعد حريق القَاهرة، وبذلك كان يتمتّع بقدرٍ كبيرٍ من السُّلطة في الوزارة الوفديّة الأخيرة.

المُهادنة مع القصر

وقد لعب فؤاد سراج الدِّين دور المهندس لسياسة المهادنة مع القصر، وإن أجهد نفسه كثيراً ليُثبت عكس ذلك، كان طموح الرجل كبيراً، فله من الشّباب والثّراء والشّخصيّة الجذّابة، والقُدرة على المُناورة ما أكسبه نفوذًا واسِعًا داخل الحزب وخارجه، جعله يبدو الوريث المنتظر لزعَامة الحزب، وهيّأ الرجل نفسه للعب هذا الدور.

ولما كان الوصُول إلى الزّعامة يقتضي الحفاظ على التُراث النضالي للوفد الذي اختزل في العمل على مقاومة عُدوان الملك على الدُّستُور (وحقُوق الأُمّة)، فقد حرص سراج الدّين على أن يحتفظ الوفد بهذه الواجهة في أمورٍ شَكليّة تتّصِل بتعيين بعض كبار الموظّفين وأعضاء مجلس الشُيُوخ، مع التّغاضي عن أمورٍ تتصل بالمصالح الحيويّة للقَصر حتّى لا تصل العلاقة بين الوفد والقصر إلى طريقٍ مسدُود.

والأمثلة على ذلك كثيرة في وزارة الوفد الأخيرة؛ مثل: تدخُّل الحكومة في سوق القُطن تلبيَةً لرغبة مَلكيّة، وتعديل لائحة البُورصة والمنحة المُقدّمة لمُستشفي المُواساة. وقضيّة عمُولة كريم ثابت التي أدّت إلى إقصاء رئيس ديوان المُحَاسبات وإبطال عُضويّة بعض الشيُوخ المُعارضين للملك والوفد، وإعداد مشرُوعات قوانين الصحافة التي تقدّمت بها الحكُومة للبرلمان، وهي التّشريعات التي قُصد بها تكميم الصّحافة تلبيَةً للرّغبة الملكيّة (السّاميّة)، وعمل نُوّاب الوفد من الشّباب على إسقاطها، ممّا أثار سخط الملك على سراج الدّين باعتباره مايسترُو الهيئة البرلمانيّة للوفد، فكان على الوزرة أن تقدّم ترضياتٍ أُخرى في تحقيقات قضيّة الأسلحة الفَاسِدة التي طالت بعض حاشيَة الملك، فانتهي الأمر بإبعاد النّائب العام عن منصبِه. ومسألة تعيين إليَاس أندرَواس مُمثلا للحكُومة المصريّة لدي شركة قناة السُّويس، وغير ذلك من التّنازُلات.

وقد علّل فؤاد سراج الدين هذا التهاون من جانب الوفد في مُواجهة أطماع الملك وفساده ، بأنّ الوزارة كانت تُريد الاستمرار في الحُكم لتحقيق هدف إلغاء مُعاهدة 1936، وبدء الكفاح المُسلّح في قناة السُّويس، والحق أنّ إلغاء المُعاهدة كان مطلبًا شعبيًّا بعد أن أثبتت الحرب العالميّة الثانيّة أن «مُعاهدة الشّرف والاستِقلال» التي أبرمها النحّاس مع بريطانيا كانت وبالا على مصر، بل كان مجيء الوفد إلى الحُكم في يناير 1950 برضاء بريطانيا التي كانت تريد التوصُّل إلى اتفاقٍ جديد يمتصُّ غضب الحركة الوطنيّة المصريّة، وعندما عجزت حكومة الوفد عن التوصُّل إلى اتِّفاق، لم يكن هناك مفرٌ من إلغاء المُعاهدة.

وما كان الملك ليجرُؤ على الامتناع عن توقيع مرسُوم الإلغاء لأنّه إن فعل ذلك، خرج الوفد من الحُكم شهيداً للوطنيّة، ووُصِم الملك بالخيَانة، وخاصّةً أن المظاهرات ملأت الشوارع عام 1951مُنددّةً بفساد الملك، حرّكتها هذه المرة قُوى سياسيّة بعيدة عن الوفد،

ورغم العُنف الذي واجهت به الشُرطة تلك المظاهرات والذي بلغ حد إطلاق الرصاص على المُتظاهرين، فإنّ الملك غضب على وزير الدّاخليّة سراج الدين، واتّهمه بفتُور الهمة في مُواجهة المُظاهرات، أملا في المزيد من القمع للحركة الشعبيّة الاحتجاجيّة.

أمّا الكفَاح المُسلّح في القناة فقد استدرجت إليه الوزارة استدراجًا، إذ بدأت الحركة دون ترتيب من جانبها، ولعبت قُوى سياسيّة أخرى الدّور الأساسي فيها، فكان دخول الحكومة في التنظيم، وتوفير فرص العمل للعُمال المِصريينّ الذين غادرُوا القاعدة سبيلا لإبقاء الكفاح المُسلّح تحت السيطرة، وهو ما عبّر عنه فؤاد سراج الدّين لأحد رجال السّفارة البريطانيّة أثناء الأزْمَة، فأبدى عدم ارتياح الحكُومة لتلك «الحوادث»، وأنها تسعى لاحتوائها، وأنها لا تنهجُ إلا السُبل السِلّميّة لحلّ القضيّة المصريّة، والوصُول إلى تسوية مع بريطانيا، ولكن عجز الحكومة عن احتِواء الحركة، وتفاقُم الأحداث التي بلغت ذُروتها بالعُدوان على مبنى المُحافظة في الإسماعيليّة (25 يناير 1952) وصمُود رجال الشُرطة في الدفاع عنها بأوامر من وزير الدّاخليّة فُؤاد سراج الدين، عجّل بحريق القاهرة لإيجاد مُبرِّر لإسقاط الوزَارة، فبمجرَد إعلان الأحكام العُرفيّة؛ أصدر الملك مرسُوم إقالة الوزارة في 27 يناير 1952.

ومن الجدير بالذّكر أنّ الصحافة المُمالئة للملك والإنجليز حرصت على توجيه إصبع الاتهام إلى فؤاد سراج الدّين، باعتباره الوزير المسئُول عن الخسائر التي نجمت عن حريق القاهرة، وأشاعت انه كان يعقدُ صفقة شراء عمارة عندما كانت القاهرة تحترق ، وكان القصد من تلك الدعاية البحث عن كبش فداءٍ للتغطيّة على أخطر جريمة ارتُكِبت في حقّ مصر، لابُدّ أن المُخابرات البريطانيّة كانت وراءها، رغم عدم وجود دليل ماديٍّ على ذلك، فذلك شأن العمليات التي تنفّذُها أجهزة المخابرات، لا تترُك وراءها دليلا، ومهما قيل عن براءة الملك من الاشتراك في هذه المُؤامرة، فقد كان سلُوكه أثناء الحوادث يشي بضلُوعه فيها، وكان القصد من تحميل فؤاد سراج الدين المسئُوليّة، دق المسمار الأخير في نعشِ الوفد، فقد كان الجميع يعلم حقيقة الدور القيادي البارز لسراج الدّين في الوفد والحكُومة، ومن ثمّ كانت إدانته مطلُوبةً لإدانة الوفد، وقطع الطّريق عليه للوصُول إلى الحُكم.

إبراء ذمَّة الوفد

ولكن فؤاد سراج الدِّين سعى إلى تضميدِ جراح الوفد، واختار إبراء ذمة الوفد أمام بريطانيا، ففي ربيع 1952، تمّ لقاء غير رسمي بينه وبين مسئول كبير في السفارة، حرص خلاله على تأكيد أهميّة الوفد كعُنصر فعّال لتحقيق الاستقرار السياسي، وأنّ وصُوله إلى الحُكم يخدم مصالح بريطانيا، لأنها لا تستفيد من بقاء المسألة المصريّة دون حل، وأنّ أحداً على السّاحة السياسيّة لا يصلُح كطرفٍ في التفاوض مع بريطانيا سوى الوفد.

وحلّلت الخارجيّة البريطانيّة تلك الرسالة غير الرّسميّة التي نقلها رجلها بالقاهرة، وانتهت منها إلى أنّ الوفد لم يعُد يتمتّعُ بالمصداقيّة التي كانت له في الثّلاثينيّات، وصُرِف النظر عن ذلك العرض.

وظل البرلمان ذو الأغلبيّة الوفديّة – بتوجيهٍ من سراج الدِّين – يُؤيِّد الوزارات التي تعاقبت على الحكم حتّى حُلّ المجلس في 24 مارس 1952، ليثبت للملك حُسن نيّات الوفد، لعلّ وعسى.

وجاء قيام ثورة يُوليو ليقطع الطريق على أمل سراج الدين في بعثِ الوفد، والعودة للحكم، ووراثة الزعامة. كان النحّاس وسراج الدين يقضيان أجازة الصيف معاً في أوروُبّا عند قيام الثورة، فعادا على عجل، وسارعَا بتقديم التهنئة إلى مجلس قيادة الثورة فواجههما الضبّاط بفتُورٍ شديد.

ولعل سراج الدِّين كان الوحيد في هذا اللقاء الذي يعلم أنّه قد ضيّع فرصة الاقتراب من أولئك الضباط الشّباب، فقد جاء بعضهم للقَائه أثناء وجود الوفد في الحُكم وخلال معركة القناة – وفق ترتيبٍ خاصٍّ لعب وجيه أباظة دوراً فيه – ولمّح الضباط بإمكانيّة الإقدام على عمل ما من جانب الجيش، ولكنّ سِراج الدين حرص فقط على معرفة أسمائهم وأهدافهم ومن وراءهم. وقال في تبرير ذلك الموقف البارد بعد ذلك بسنوات (في لقاءٍ مع أحد الباحثين) أنه كان على يقين أن ولاء ضبّاط الجيش للملك ليس موضع خِلاف، وأنّه كان عليه أن يتشكّك في نيّات أولئك الضبّاط.

وسُرعان ما دارت عجلة الحوادث بالصُّورة التي أدّت إلى إلغاء الأحزاب، واعتقال فؤاد سراج الدِّين وبضع وزراء للوفد وتقديمه للمحاكمة بتُهم الفساد السِّياسي بهدف إسدال الستار على دورهم في الحياة السياسيّة. وتعرّض سِراج الدِّين – بالطّبع – لكل ما اتخذته الثورة من إجراءات اقتصاديّة (تحديد الملكيّة، التّأميمات، الحِراسة)، ولكن ذلك لم يبعده عن متابعة الحوادث كمُراقب، حتّى قرر السادات أن يسمح بقيام نظام حزبي في إطار ديمقراطيّة شَكليّة، فأعلن سراج الدين عن نيّته لتكوين حزب سياسي، وتقدّمت مجمُوعة من الوفديّين وغير الوفديّين بطلب تأسيس «الوفد الجديد» الذي رفضته لجنة الأحزاب ، وأقرّه القضَاء.

ولكن الضّجة التي صاحبت عودة الوفد، سواء من جانب السّادات وأجهزة السلطة أو من جانب رجال الوفد أنفسهم، لم تُسَاعد الحزب على استعادة شعبيّته المفقُودة التي كشفها قرار إلغاء الأحزاب عام 1953 يوم اقترح البعض على النحّاس أن يتزعم عملا احتجاجيًا ضد القرار، فاعتذر لناصحيه بأن أحداً لا يستطيع التصدّي للقِطار ليوقف حركته، ودهم قطار الثورة الوفد وغيره من الأحزاب التي تداولت مقاعد الحُكم في إطار دستور 1923، لأنها كانت في حقيقة الأمر قيادات بلا قواعِد حقيقيّة، وكان الوفد يجترُّ تُراث ثورة 1919، ولا يزال دون أن يطرح حلُولا للأزمة السِّياسيّة والاجتماعيّة، وكانت الجماهير قد انقضت من حوله قبل الثورة.

وهكذا جَاءت عودة الوفد بزعامة سراج الدِّين بمثابة إقامة مُنتدى يضم الموتُورين من ثورة يوليُو، المترحّمين على ماضٍ سحيقٍ، ولا يكاد يحسُّ بوجود الحزب أحدٌ إلا من خلال جريدته، التي عادت إلى لعبة مُهادنة القَصر، مُكتفيَةً بالوجُود الرّمزي على السّاحة السِّياسيّة، ومن عجبٍ أن يستمرّ سراج الدِّين في توجيه الحزب بنفس الآليّات التي عفا عليها الزّمن، دون استيعابٍ حقيقي لدرُوس التّاريخ.

حلٌ لغْز حريق القَاهِرة (26 يناير 1952) - من الفَاعل ؟!.*

يوم السبت 26 يناير 1952 كان مُنذ صباحه الباكر يوماً حزيناً, فقد انفجر بركان الغضب في صدور المِصريين جميعاً بسبب ما حدث بالإسماعيليّة في اليوم السّابق (يوم الجمعة) عندما حاصرت قوات الجيش البريطاني مُحافظة الإسماعيليّة وطالبت الشرطة المصريّة بالاستسلام، فقاوم الجنود بقيادة ضُباطهم الشُبان حتّى آخر طلقة، فكانت مذبحةً راح ضحيّتها عدد من شهداء الشرطة، وأُسر قادتهم من الضباط.

باتت مِصر ليلة الجمعة – السّبت دون أن يغمضَ لها جفن، وكان من الطبيعي أن يشهد صباح السبت تعبيراً شعبياً عن هذا الغضب في صُورة مظاهرات شارك فيها جنود وصف ضُبّاط بلُوكّات النظام (وهي فرق الطّوارئ الشبيهة بما يُسمّى اليوم بالأمن المركزي) كما شارك فيها الطلبة والعمال، وكان من الطّبيعي أن تتجه هذه المظاهرات إلى موقع مجلس الوُزراء والبرلمان، وإلى ساحة عابدين تعبِّر عن سخطها على النظام مُمثّلا في أركانه الأسَاسيّة.

ومن الواضح أنّه لم تكن هناك قيادة موحدة تُحرّك تلك المُظاهرات على نحو ما حدث عام 1946عندما تولّت «اللجنة الوطنيّة للطلبة والعُمّال» قيادة العمل الجماهيري وتوجيهه في شكل جبهة وطنيّة، لم يخرج عليها سوي «الإخوان المسلمُون» فقد كانت مُظاهرات «السّبت الأسود» (كما سمّته الصحافة المصريّة) مُتعدّدةً ومتفرقةً، اتخذت طابعاً سلمياً، ورددت شعارات الاستنكار المُعادية للاستعمار، والمُطالِبة بالاستقلال، والمُعبِّرة عن السخط الموجّه ضد أركان النظام.

ووسط هذه المُظاهرات السِلميّة التي شاركت فيها جماهير لا تُحركها قيادة واحدة منظّمة، كانت هناك مجمُوعة مجهُولة الهويّة، يرتدي أفرادها ملابس ذات لون موحد، قُدِّر عددها في مختلف الروايات بنحو الثلاثين فرداً، انطلقت وسط القاهرة تُضرِمُ النار في الملاهي والبَارات والمحال التجاريّة والشّركات المملُوكة للأجانب دُون تمييز.

---

* مجلة الهلال. يناير 2001.

وأجمعت مُختلف الشّهادات أنّ فرقة إضرام النار على مُستوىً رفيع من التّدريب، وعلى درجة عاليّة من الاستعداد، إذ كانت مجهّزةً بوسائل النقل التي تُسهِّل حركتها، وبالمواد الملتهبة (صفَائح البنزين، مسحُوق مُساعد على الاشتعال، كُرات من القماش، أدوات حديديّة لكسر أبواب المحلات)، وهم يضرمُون النار بأسلوبٍ مُتقن لتندلع في الهدف كُلُّه بصُورة يصعبُ معها إنقاذه، ثم ينتقلُون بسرعة وخِفّة إلى هدفٍ آخر. كما أنهم لم يتحرّكُوا كفريق واحد، بل كانوا ينقسمُون إلى مجمُوعاتٍ صغيرة، لكل منها جدول أعمال مُحدّد ومهام معلُومة.

اهتراء النِّظام القَائم

وهكذا بدأت الحرائق – ظُهر السبت – بكازينُو الأوبرا، ثم امتدّت لتشمل كل منطقة وسط البلد، حيث مركز التجارة والأعمال، وحيث يتركّز نشاط الأجانب الاقتصادي والاجتماعي والثّقافي، وكان من المنطقي أن تعجز فرق الإطفاء بالقاهرة بإمكاناتها المُتواضِعة عن مواجهة هذا الحريق الشّامل.

قيل في بعض الرِّوايات أن الجماهير مزّقت خراطيم الحريق عندما حاولت فرقة المطافئ إطفاء حريق كازينُو الأوبرا، وقيل بل جنُود الشرطة هُم الذين فعلُوا ذلك، وسمع صاحب هذا المقال من عبد الفتاح حسن باشا – مُباشرةً – أنّ خراطيم المطافئ كانت مُهترئة، يتسرّب منها الماء فلا يخرج منها إلا خيط رفيع من الماء يتساقط بين أقدام رجال الإطفَاء فلا يصل إلى ألْسِنة اللهب، وأضاف الرجل «كان المشهدُ يُعبِّر بصدق عن اهتراء النِّظام القَائم».

وفي الوقت نفسه الذي اشتعلت فيه النيران في قلب قاهرة الخِديوي إسماعيل، كان حفيده الملك فاروق ينظِّم الوليمة الرابعة من سلسلة الولائم التي دعا فيها جلالته ضبُّاط الجيش والشُّرطة إلى تناول الغداء على المائدة المَلكيّة ابتهاجًا بمولد ولي العهد الأمير أحمد فُؤاد. كان مُقرّرًا أن تقام الوليمة يوم 23 يناير فأُرجئت (لسببٍ مجهُول) إلى 26 يناير، وعندما كانت النِّيران تشتعلُ في قلب قاهرة الخديوي إسماعيل، كان كبار ضباط الجيش والشرطة يتدفّقُون بزي التشريفة الرّسمي على الأعتاب الملكيّة الكريمة في عابدين، وكان من

الصّعب الوصُول إلى القصر، وتعكير صفو صاحب الجلالة ومِزاجه لسببٍ «تافه» مثل احتراق العاصِمة الذي كان يقتضي وجود أولئك الضباط في مواقعهم لمُواجهة الموقف.

خلفيّة تلك الأحداث

أمّا خلفيّة الأحداث التي أدّت إلى بلوغ المأساة ذروتها بحرق القاهرة فمعروفة للمُخضرَمين من أمثالنا، ممّن عاصرُوا الحدث، ولكن تغيب عن وعي الكثيرين ممن بلغُوا مرحلة الكهُولة اليوم، إلا أولئك الذين يعشقُون البحث عن الأصُول بإمْعَان النظر في التاريخ.

لذلك لا بأس أن نُشير هنا باختصار إلى خَلفيّة تلك الأحداث التي تعُود إلى عجز النخبة السّياسيّة المصريّة عن التوصُّل إلى حلٍّ للقضيّة المصريّة بتحقيق الاستقلال التام عن طريق التفاوض، بعدما أثبتت الحرب العالميّة الثانيّة أنّ مُعاهدة «الشّرف والاستقلال » التي وقعت عام 1936 كانت وهماً، فقد تحمّلت مصر أعباءَ إعالة قوات الحُلفاء وتعرّضت لأخطار حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، بما تبع ذلك من أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة خطيرة، وفشِلت جولات المفاوضات التي دارت بين النخبة السياسيّة المصريّة والإنجليز، والتي كان آخرها مفاوضات 1951 التي دفعت حكُومة الوفد – تحت ضغط الحركة الوطنيّة – إلى إلغاء المُعاهدة من طرفٍ واحد، وبذلك فُتِح الباب أمام خيار الكفَاح المُسلّح، وبدأ كل فصيلٍ سياسي يعد المتطوعين لخوض غمار المقاومة المسلحة ضد الوجُود البريطاني، وانسحب العمال المصريُّون من خدمة القاعدة البريطانيّة بمنطقة القناة، واضطرّ المقاولون الذين كانوا يوردون للقاعدة ما تحتاجه من مواد غِذائيّة ومُستلزماتٍ أُخرى إلى الامتناع عن التعامل مع الإنجليز طوعاً أو كرهاً.

وبدأت عمليّات الفدائيين ضد جيش الاحتِلال تتصاعد، وأخذ زمام الأمور يفلت من يد حكُومة الوفد التي تعاطفت مع حركة الكفاح المسلح، ولكنها أرادت أن تخضعها لإشرافها بحيث تستخدمها كأداة ضغط سياسي دون أن تتحوّل إلى «حرب شعبيّة» ضد الاحتِلال قد تؤدّي إلى ولادة نظام سياسي جديد.

بلوغ الاختِمار الثوري مداه

وهكذا سمحت حكومة الوفد (على استحياء) بالكفاح المسلّح، وقدمت يد العون لبعض الفصائل، وتغاضت عن مشاركة رجال الشرطة في دعم الفدائيين وتغطية نشاطهم، كما تغاضت – في بداية الأمر – عن مُعسكرات التّدريب التي أقامتها بعض الأحزاب، ثم ما لبثت أنْ وضعت ضوابط تخضعها لإشرافها، ولا شكّ أن دور الشرطة في منطقة القناة في مُساندة العمل الفدائي ودعمه كان السّبب الرّئيس وراء مذبحة 25 يناير التي تعرّضت لها الشُّرطة، وأدّت إلى تفجر بُركان الغضب الشّعبي.

وهُناك عوامل أخرى يجب أن نوجّه إليها انتباه القارئ، لعبت دوراً مُهمًّا في بلوغ الاختمار الثوري مداه، فإضافةً إلى مأزق النظام السياسي وتفشّي الفساد، وتدهور سُمعة الملك كانت هناك الأزمة الاجتماعيّة الخانقة التي بلغت الذُّروة في أعقاب الحرب العالميّة الثانيّة: البِطالة، واتّساع نطاق الفقر، وغياب الخدمات الأساسيّة مع تراكم الثّروات في أيدي النُّخبة الاجتماعيّة الحاكمة.

وجاء التعبير عن الأزمة في ظاهرة القلق السّياسي والاجتماعي الذي اتّخذ صورة الإضرابات العماليّة، وحوادث تمرُّد الفلاحين ضد كبار الملاك التي قُوبلت ببطش السُّلطة، والمظاهرات المتكرِّرة التي عمت القاهرة والإسكندريّة والمدن الكُبرى، والتي بلغت ذروتها بالهتَافات المدويّة في ساحة عابدين ضد الملك تطالبه – للمرّة الأولى – بمُغادرة البلاد، ومن ثمّ كان موقف الجماهير السّلبي من حريق القاهرة الموجه ضد رمُوز السيطرة الأجنبيّة على الاقتصاد القومي، وضد الوجُود الأجنبي له ما يُبرِّره.

وقد لقي حريق القاهرة اهتماماً كبيراً من جانب كل من تناولُوا تاريخ تلك الحقبة بالدِّراسة، سواءٌ في ذلك الكُتّاب الأجانب والمؤرخين المِصريين بحثًا عن القوه الخفيّة التي نظّمت الحريق على هذه الصُّورة التي تشي بالخبرة ودقّة التنظيم بمستوى لا يتوافر لأي فصيلٍ من الفصائل السِّياسيّة المصريّة، ويُوحي بتورُّط جهة ما في الترتيب والتدبير والتخطيط.

فهُناك من أشارُوا إلى الجهات التي استفادت من الحريق الذي أدّى إلى إعلان حكُومة الوفد الأحكام العُرفيّة، ممّا أتاح للملك فُرصة طردها من الحُكم، وتوقف الكفاح المسلح في منطقة القناة، فتنفّس الإنجليز الصُعداء، وبالتالي كان المستفيد من الجريمة الملك والإنجليز.

ولما كانت ثورة يوليُو قد وقعت بعد ستة شهور من ذلك الحدَث، فهناك من أشار إلى «الضُباط الأحرار» بإصبع الاتّهام باعتبارهم أصحاب المصلحة في إسْقَاط النظام ، وأرجعه البعض إلى سخط «الرِّعاع» على النظام، آخذين في الاعتبار المظاهرات التي طافت وسط القاهرة، وموقف الجماهير السّلبي من الحريق، وتعرُّض بعض المحال التجاريّة للسّلب والنهب وسَط الفوضى التي ضربت أطنابها حتّى ما يقرُب من مُنتصف الليل، وقدّم كل باحثٍ من هؤلاء ما يدعم وجهة نظره من أدلّةٍ وقرائن.

الكفاح المُسلّح، وكبح الجماح

فالإنجليز كانُوا – دون شكٍّ – أصحاب المصلحة في تصفية حركة الكفاح المسلح بعد ما نظرُوا بعين الشك إلى التأكيدات التي قدّمها فؤاد سراج الدين – وزير الداخليّة ورجل الوفد القوي – من خِلال طرف ثالث إلى السّفير البريطاني من أنّ حكومة الوفد لا تزال تري في التفاوض السّبيل الوحيد لحل مأزق العلاقات المصريّة–البريطانيّة، وأن التعنُّت البريطاني في المفاوضات دفعه دفعاً إلى إلغاء المعاهدة، وأنها لا تشعر بالارتياح إزاء تفجُّر حركة الكفاح المُسلّح، وتسعى إلى احتوائها تمهيداً للعودة إلى مائدة المفاوضات.

فقد كانت كل الشواهد تدلُّ على أن حركة الكفاح المسلح قد خرجت عن نطاق سيطرة الحكومة، وأوجد انسحاب العُمال من العمل في قاعدة قناة السويس، وانقطاع الإمدادات عن القاعدة أزمةً خانقةً، حاولت السلطات البريطانيّة حلّها من مصادر خارج مصر (من بينها قُبرص).

وزاد من حرج موقف القِيادة البريطانيّة تعرُّض أمن القاعدة وأرواح جنُودها لضربات كتائب الكفاح المسلح، وقد كشفت الوثائق البريطانيّة عن خُطة وضعتها الحكومة البريطانيّة تحت الاسم الكودي «رُوديو» (أي كبح الجماح) تتلخّص في عزل منطقة القناة

عن مصر، وإقامة حُكم عسكري بريطاني فيها، ثم تحرك القوات البريطانيّة على محورين أحدُهما من القناة والآخر من الإسكندريّة بعد إنزال قوات بريطانيّة هناك في حماية سلاح الجو الملكي البريطاني، ويلتقي المحوران عند القاهرة، فيتم بذلك عزل الدِّلتا وإملاء ما يشَاء الإنجليز من شرُوط على الحكومة التي يطلبُون من الملك تنصيبها، وقد أصبحت تلك الخُطة جاهزةً للتنفيذ انتظاراً لتحديد ساعة الصِّفر في الأسبوع الأول من يناير 1952.

المُخابرات البريطانيّة، والدور الخفي

ويبدو أنه كان هناك ترتيب آخر تُعده «المخابرات البريطانيّة» لتفجير الموقف المصري من الدّاخل توفيراً لما تتطلبه خطة «روديو» من نفقات، وما قد تُسببه من مخاطر سياسيّة دوليّة فكان نشاط «جماعة أنصَار الحريّة» ذات الصلة بالمخابرات البريطانيّة الذي اتخذ صورة مُحاولة إشعال فتنة طائفيّة بإشعال النيران في إحدى كنائس السُّويس، وعندما طاشت سهامهم وتم احتواء الموقف دبّرُوا حريق القاهرة بالصُّورة التي تمّ بها، وقد استند جميع من اعتبرُوا الإنجليز وراء الحريق إلى قرائن قويّة، تجعل دور المخابرات البريطانيّة واضحاً في تدبير الحريق، ولم يكن بين أيدي أولئك الباحثين (محمد أنيس ، طارق البشري، جمال الشّرقاوي) عندما كوّنوا هذا الرأي معلومات عن خطة «رُدويو » التي كشفت عنها الوثائق البريطانيّة فيما بعد، والتي تجعل من تحرك «المُخابرات البريطانيّة» لتفجير الموقف المصري من الدّاخل مطلباً مُلحّاً.

أما اتهام الملك بتدبير الحريق، فيستندُ إلى عدم ارتياحه إلى الوفد بسبب حادث 4 فبراير 1942، حتّى أنّه كان معترضاً على قيام مُصطَفى النحّاس باشا بتشكيل الوزارة الوفديّة، وحاول أن يُسند تشكيلها إلى فؤاد سراج الدّين، وكاد ينجح في ذلك لولا اعتراض قادة الوفد، واستنكار النحّاس لموقف سراج الدّين، ممّا جعل الأخير يلحُّ على كريم ثابت (وسيط الملك) بضرُورة تكليف النحّاس باشا بتشكيل الوزَارة، وهو ما تم بالفعل، كذلك لم يشعر الملك بالارتياح عندما وضعه النحّاس باشا في مأزق لم يملك معه سوي المُوافقة على توقيع المراسيم الخاصّة بإلغاء المُعاهدة. كما ضاق الملك ذرعاً بما اعتبره موقفاً

سلبيًّا من جانب الحكومة في مواجهة المظاهرات التي هتفت بسقُوطه وطالبته بمُغادرة البلاد.

تنسيقٌ بين الملك والإنجليز

ومن القرائن التي تم الاستناد إليها في توجيه الاتّهام إلى القصر تلك الوليمة التي أُرجئت إلى موعد يتّفق مع إضرام الحريق، والتأخُّر في الاستجابة لطلب الحكُومة بنزول الجيش إلى الشّوارع للمُحافظة على الأمن والنِظام والسّلبيّة التي واجه بها الجيش المُتظاهرين، بل ومُسارعة القصر إلى طرد الوفد من الحكم.

ولم يستبعد هؤلاء أن يكُون هناك تنسيق ما بين الملك والإنجليز في هذا الصّدد، أو أن تكُون فرق إضرام الحريق قد دُرِّبت وأُعدّت بناء على خطة وضعها القصر، لم لا وأمر «الحرس الحديدي» الذي كوّنه الملك لاغتيال بعض الشخصيات السياسيّة كان معرُوفًا.

أما اتهام «الضباط الأحرار» فقد جاء استنادًا إلى قرائن ضعيفة كان صاحبها أحمد أبو الفتح، وجاءت في الترجمة العربيّة لكتابه «مصر النّاصريّة»عاد فأنكرها في حديثه إلى جمال الشّرقاوي واعتبرها«تخمينيّةً»، كما استند آخرون إلى مُناسبتين خطب فيهما جمال عبد الناصر فأشار إلى أنّ جريمة حريق القاهرة رغم شناعتها إلا أنها جاءت تعبيرًا عن ذُروة أزمة النظام السِّياسي، وقمّة سخط الجماهير المصريّة, وهو تحليلٌ له وجَاهته لم ينفرد به جمال عبد الناصر وحده، بل شاركهُ الرأي عبد الفتّاح حسن باشا، أحد وُزرَاء حكُومة الوفد الأخِيرة, وصَفِيّ فؤاد سراج الدِّين باشَا. ولذلك قصّةٌ تُروى.

ففي شتاء 1968 تمّت لقاءات بين أُستاذنا محمد أنيس وسراج الدِّين باشا في قصره بجاردن سيتي في إطار خطة مركز تاريخ مِصر المُعاصر لتجميع شهادات السّاسة القُدامى، وكنت بصُحبة الدُّكتور محمد أنيس، أسجِّل ما يدور من نقاشٍ بقلمي، وكانت الجلسة مُخصّصة لمناقشة حريق القاهرة، وحضرها عبد الفتّاح حسن باشا، وعندما علّق على مُشاهدته لإهتراء خراطيم المطَافئ بميدان الأُوبرا بأنّ ذلك كان تعبيرًا عن تهاوي النظام السِّياسي والاجتماعي استاءَ فؤاد سراج الدِّين لذلك، واعتبره نوعًا من المُبالغة .

ومن الجدير بالذكر أنّ فؤاد باشا نفي تماماً التُّهمة عن الملك وحده، ورأى أن الإنجليز هُم وحدهم وراء الحريق، وأنّ الملك استثمره لمَصلْحته.

فإذا كان عبد الناصر قد رأي في موقف الجماهير السّلبي من الحريق – الذي وصفه بأنه كان جريمةً شنعاءً – تعبيراً عن تفاقُم سخط الجماهير، وقمة الأزمة الاجتماعيّة، التي كانت مُحرِّكًا لثورة يوليو، فلا يعني ذلك أنّ للضباط الأحرار يداً في ارتكاب جريمة كهذه.

حادثٌ محلِّي ..صِرف

ومن الغريب أن نجد عبد الرحمن الرّافعي ينفرد بالقول بأن حريق القاهرة كان حادثًا محليًّا صِرفًا ليس لأحد فيه دور بالتّدبير أو التنفيذ. وأنه تم على أيدي جماهير «الرِّعاع » الذين خرجوا بالمظاهرات المُعبرة عن الاحتجاج على مذبحة الشُّرطة بالإسماعيليّة عن مسَارها السِّلمي، واتّجهُوا إلى التخريب والسلب والنهب. أما الأغلبيّة والقصر فقد كانوا مُجرّد مُنتفعين بالحادث. ووجه الغَرابة فيما انتهي إليه عبد الرحمن الرافعي أنّ ما توصّل إليه من نتائج مُشابهة لما توصلت إليه لجنة التحقيق التي شكّلها السفير البريطاني برئاسة المستشار العُمالي بالسفارة وعضويّة بعض الدّبلوماسيين، وممثّل للغرفة التجاريّة البريطانيّة وسكرتاريّة كين بويد الذي كان رئيساً للبُوليس السِّياسي بوزارة الداخليّة المصريّة منذ الثلاثينيّات حتّى نهاية الأربعينيّات.

يقعُ التقرير في 58 صفحة من حجم الفُولسكاب، اطّلعنا عليه في الوثائق البريطانيّة السريّة ويتضمّن وصفًا تفصيليًّا للحوادث من خلال شهُود العيان الذين استمعت إليهم اللّجنة، وبيانًا بجميع المُؤسّسات التي أُضيرت من الحريق والخسَائر البريطانيّة في الأموال والأرْوَاح، وانتهى التقرير إلى اعتبار حكُومة الوفد المسئول المباشر عن الحريق بسبب إشعالها لرُوح العداء ضد الإنجليز، وتشجيعها المُتطرّفين على مُقاومة الوجود البريطاني بالقُوة، مما جعل العناصر المعروفة بتعصُّبها ضد المسيحيين واليهُود والأجانب تتحرّك لإشعال الحرائق.

واتفقت اللّجنة مع الحكومة في ترجيحِ أن يكُون وراء الحريق أحمد حسين وحزبه ورجاله، ولكن ذلك تم – في رأي اللجنة – بمُباركة من حكومة الوفد، بدليل وقوف الشُرطة موقفًا سلبيًا خلال الحوادث، واشتراكهم في المظاهرات. كذلك السلبيّة التي اتسم بها موقف الجيش عندما نزل إلى الشّوارع لإقرار الأمن والنظام.

وانتهي التقرير إلى أنّ خسائر الإنجليز كانت أقل من غيرهم، مما يُوحي بأن مثيري الشّغب كانوا يقصدُون المصالح الأجنبيّة عامّةً وليس الإنجليز وحدهم. وواضح أن التقرير بسعيهِ لإدانة حكومة الوفد، تجاوز عن دور اللواء محمد إبراهيم إمام «تلميذ كِين بويد » ورئيس البوليس السِّياسي الذي كان موجُودًا في موقع الأحداث في مخالفة تعليمات وزير الداخليّة بالتصدِّي للمُظاهرات، وغياب كبار الضُباط في وليمة الغداء بقصر عابدين . وعدم وجُود ولاية للحكومة على الجيش، الذي يأتمرُ بأمر الملك.

جمع أدلّة لإدانة حكُومة الوفد

ولعل القارئ يتساءل: إذا كان الحريق من تدبير الإنجليز، فما معني وجود لجنة التحقيق هذه، وما أهميّة ذلك التّقرير السِّري الذي أعدته؟.

من المعروف أنّ الأعمال «القذرة» مصطلح شائع بين أجهزة المخابرات الكبري، ويقصد به الخطط ذات الطّابع الإجرامي التي تخدم الأهداف الأساسيّة لبلادهم دون أن تترك وراءها أثرًا يمكن تتبعه. ولا شكّ أن المخابرات البريطانيّة لعبت دورًا مُهمًّا في تنفيذ هذه الجريمة مُستخدمةً في ذلك عُملاءها. سواءً من كانوا أعضاء في جمعيّة أنصار الحريّة، التي تُشير الدّلائل إلى صلتهم بهذا اللّون من النشاط، أو رجالهم داخل البوليس السياسي المصري، وداخل القصر الملكي، فعملٌ بهذا الحجم يقتضي التنسيق على مستوى رفيع بين من خطّطُوا له ونفّذُوه، وبين من يغطُّون نشاط هؤلاء ويسهِّلُون عملهم، ويضمنون لهم الانسحاب بسلامٍ، وهُم أنفسهم الذين عليهم البحث عن كبش فداء، تُعلّق التهمة في رقبته، وهو ما فعله أحمد مرتضي المراغي باشا – وزير الداخليّة، ورجل الإنجليز – في قرار الاتهام الموجه ضد أحمد حسين وبعض أعوانه، وعناصر ممّن شاركت في السّلب والنهب.

لقد بذل صاحب هذا المقال جهداً في الوثائق البريطانيّة بحثًا عن أي صلة بين المخابرات البريطانيّة وحريق القاهرة، وكان من المنطقي ألا يعثر في الوثائق على أثر لذلك الدور في الوثائق المسمُوح بالاطِّلاع عليها. وتقرير لجنة التحقيق التي شكلتها السِّفارة البريطانيّة بالقاهرة لا يعني أنّ أعضاءها لا يدركُون ذلك. فالنتيجة التي توصلُوا إليها كانت مطلوبةً بإلحاح. وهو جمع أدلة الإدانة لحكُومة الوفد، والتأكُّد من أن خسائر الإنجليز محدُودة قياساً بالخسائر التي لحقت بالمصالح الأجنبيّة الأخري.

أصَابعُ الاتهام تُشير للإنجليز

إن استقراء الأحداث التي شهدتها مصر منذ خريف 1951 حتّى حريق القاهرة تجعل أصابع الاتهام تُشير إلى الإنجليز كفاعل أصلي، وإلى عُملائهم في البوليس السياسي المصري وداخل القصر كشريك.

أما الحدث نفسه فكان تعبيراً عن تداعي النظام السِّياسي والاجتماعي كله، بعدما عجز عن تحقيق الاستقلال الوطني بطريق التفاوض، وعن بناء اقتصاد وطني خارج إطار التبعيّة لرأس المال الأجنبي، ووقفت النُخبة السياسيّة المُسيطرة على الحُكم ضد كل الأفكار والمشرُوعات التي طُرحت لحل الأزمة الاجتماعيّة التي تفاقمت منذ الحرب العالميّة الثانيّة.

هذا فضلا عما تركته نكبة فلسطين عام 1948 من جُرح عميق في الروح الوطنيّة. لذلك لم تهتم الجماهير التي شهدت حريق القاهرة بمُحاولة إنقاذ المؤسّسات التي تعرّضت للحرق، فقد كانت كُلها رموزا للسيطرة الأجنبيّة على مقدّرات البلاد، بل كان وسط المدينة الذي شهد الحريق يمثِّل مصر الأخرى التي تشعر الجماهير بغربة فيها.

ولم يكن مسلك جنود الشرطة والجيش من تلك الأحداث تجسيداً لرؤيّة الجماهير التي جاءُوا من بين صفُوفها لمجتمع وسط المدينة بكل ما تحمله تلك الرؤيّة من معانٍ. بل كان الملك فارُوق نفسه يُدرك تماماً أنّ النظام السياسي الذي يقف على قمته يتهاوي تحت أقدامه، فراح يعدُّ العُدّة لثورة قادمة، ويتهيّأ للحياة في المنفى بتهريب جانبٍ كبيرٍ من

أمواله إلى الخَارج بمُسَاعدة رجله إلياس أندرَاوس، وكان يُؤكّد لخُلصائه أنّ أيامه أصبحت معدُودةً، وأنّ مُستقبل النّظام في كفِّ القدر.

وقد شجّع حريق القاهرة الضبُّاط الأحرار على التّبكير بالانقلاب العَسكري الذي كان مُقرّرًا له في تقدير جمال عبد الناصر عام 1955، بعدما أصبحت الظرُوف المترديّة حافزًا قويًّا للتحرك الثّوري لتقويض أركان النّظام، فكانت ثورة يوليُو 1952 نتيجةً منطقيّةً لتِلك الأحداث.

حصَادُ القَرن العِشرين - تطوُّر مِصر السِّياسي *

يعدُّ القرن العشرون من أهم قرُون الألفيّة الثانيّة، وأكثرها خطراً، وأسرعها إيقاعاً، وأغناها بالتغيرات السِّياسيّة الدراميّة التي كانت لها انعكاساتها الاجتماعيّة والثقافيّة: ولما كانت مصر تحتلُّ موقعاً بارزاً على خريطة العالم، فإنّ سمات القرن العشرين تركت بصماتها على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بصُورة شديدة الوضُوح. ويعنينا هُنا ما جمعته مصر من حصاد القرن العشرين في المجال السياسي.

جاء تغيُّر الوضع الدولي لمصر في مقدمة مظاهر التغيير السياسي التي شهدتها مصر في القرن العشرين، فقد افتُتح القرن ومصر ولاية من ولايات الدولة العُثمانيّة ذات وضع خاصٍّ كفلته الفرمانات التي حصل عليها محمد علي والخديو إسماعيل، ووصل إلى مرتبة الاستقلال الذّاتِي الكامل، وهو وضع لم تغيره بريطانيا عند احتلالها مصر عام 1882 حتّى لا تصطدم بمُقاومة فرنسا، وغيرها من الدُّول الكُبرى المنافسة لها، وخاصة أن وضع مصر القانوني في ظل الحكم الذّاتِي الكامل أتاح لبريطانيا السيطرة على البلاد دون حاجة إلى تغيير وضعها، طالما كانت السِّيادة العثمانيّة مجرد سيادة اسميّة.

ولم تعن بريطانيا بتغيير وضع مِصر الدّولي إلا عندما انضمّت تُركيا إلى ألمانيا في الحرب العالميّة الأولي، فأعلنت الحماية على مصر عام 1914، وعينت الأمير حُسين كامل ابن الخديوي إسماعيل سُلطاناً على مصر، أي أنّ مصر أصبحت سلطنةً تخضع للحماية البريطانيّة، واتّجه جهد المِصريِّين عند نهاية الحرب إلى إلغاء الحماية التي عدّها سعد زغلُول باشا باطِلةً قانُوناً، لأنها فُرضَت على مصر دون طلب منها، فكان تشكيل «الوفد المصري» عند نهاية الحرب يهدفُ إلى طرح قضيّة استقلال مصر على مؤتمر الصُّلح المنعقد في باريس عام 1919.

واضطرت بريطانيا أن تعلن استقلال مصر في 28 فبراير 1922 تحت ضغط الحركة الوطنيّة المصريّة من طرفٍ واحدٍ في تصريح مشهُور سلب مصر لب الاستقلال بالتحفُّظات الأربعة التي أبقت مصر – من حيث الواقع – تحت الهيمنة البريطانيّة،

* مجلة الهلال. فبراير 1999.

لتصبح موضع مُفاوضات دارت بين مصر وبريطانيا حتّى انتهت بتوقيع اتفاقيّة الجلاء في عام 1954.

وتحوّلت مصر في ظل دستور 1923 إلى مملكة، وطُويت صفحه حُكم أسرة محمد علي بإعلان الجمهوريّة (18 يونيو 1953) ثم قيام الجمهوريّة العربيّة المتحدة (1958) بوحدة مصر وسُوريا, واستمرار الاحتفاظ باسم الدّولة بعد الانفِصَال (1961) حتّى تغير إلى جمهوريّة مصر العربيّة في أوائل عهد السّادات.

وهكذا شهد القرن العشرون تغير وضع مصر الدّولي من ولايّة عثمانية يحكُمها خديوي إلى سلطنة تحت الحمايّة، إلى مملكة، إلى جمهوريّة, كما شهد مشكلة البحث عن الهويّة.

انتماء مصر لدولة الخِلافة

فقد كانت مصر في مطلع القرن تتبنّى فكرة الجامعة الإسلاميّة التي كانت خطًّا أساسيًّا في حركة الحزب الوطني, طالما كانت هذه الفكرة تعني الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانيّة ووحدتها, وتتمسك بانتماء مصر إلى دوله الخلافة الإسلاميّة, لأن الحزب الوطني بني نضاله على أساس أنّ الوجود البريطاني في مصر وجود غير شرعي، لأن مصر تخضع للسِّيادة العثمانيّة، فكان التمسُّك بالتبعيّة للدولة العثمانيّة هو طوق النّجاة من الاحتِلال البريطاني، ومن ثم كان التشيُّع لفكرة الجامعة الإسلاميّة التي يرعاها السُّلطان العثماني عبد الحميد الثاني يواكب التمسك بالتبعيّة العثمانيّة، ويغطي على فكرة القوميّة المصريّة التي طرحها أحمَد لُطفِي السّيِّد قبل الحرب الأولي على استحياء، ويرفض فكرة القوميّة العربيّة باعتبارها تهدفُ إلى تمزيق أوصال الدولة العثمانيّة إلى كيانات قوميّة, قد يترتّب عليها (لو قدر لها النجاح) أن تكرِّس الوجود الاستعماري البريطاني في مصر والفرنسي في شمالي إفريقيا, لذلك وَصَمت الحركة الوطنيّة المصريّة دُعاة القوميّة العربيّة بالخيانة والعِمالة للدول الأوروبيّة الاستعماريّة, ونفرت من الدعوة إلى القوميّة العربيّة.

ولكن قيام الحرب العالميّة الأولي وإعلان الحمايّة البريطانيّة على مصر، وهزيمة الدولة العثمانيّة (تُركيا) في الحرب, وضع مصر في مفرق طُرق البحث عن هويّة، فاختفاء الدّولة العثمانيّة بدّد فكرة الجامعة الإسلاميّة، وكان هُناك ازدراء ونفور من فكرة القوميّة

العربيّة، فلم يكن هُناك مفر من التمسُّك بالهويّة القوميّة المصريّة التي عبر عنها «الوفد المصري» وقيادته التي تنتمي أصلا إلى تيار القوميّة المصريّة، وعبرت عنه الجماهير في ثوره 1919، وغذّاه الكُتّاب الذين راحُوا يروِّجُون للفكرة المصريّة باستدعاء تاريخ مصر القديم، والتّقليل من شأن الحقبة الإسلاميّة من تاريخ مصر.

غير أنّ الأمر لم يحسم لصالح القوميّة المصريّة, فقد أسال إلغاء الخلافة- في تُركيا - لُعاب بعض حكام البلاد الإسلاميّة لحمل لقب الخليفة، بما يُضفيه على صاحبه من أُبّهة ونفوذ في العالم الإسلامي، وكان من بين هؤلاء الملك فُؤاد، ورغم فشل هذا المسعى أعيد طرح الفكرة وتجديد المحاولة في بدايَة عهد الملك فاروق. وكان التطلُّع إلى الخلافة يستلزم استخدام الإسلام كأداة سياسيّة في يد الملك، ومن ثم النفخ في الأزهر وتحويله إلى مؤسّسَة دينيّة رئيسيّة، يستخدمها الملك لتحقيق أطماعه في الحصول على الخلافة بقدر ما يستخدمها في تدعيم سلطته الأوتُوقراطيّة، وتبرير اعتدائه على الدُّستور.

الانتماء القومي

هذا اللعب بفكرة إحياء الخلافة، وما استلزمه من تضخيم دور الأزهر وما سُمي بهيئة كبار العُلماء، أعاد طرح الفكرة الإسلاميّة بإلحاح ترك أثاراً سلبيّة على الانتماء القومي المصري، وفتح الطريق أمام قيام جماعة الإخوان المسلمين التي تبنّت هذه الفكرة مُستفيدةً من فشل التجربة اللِّيبراليّة ذات التوجه العَلماني التي كان رموزها دُعاة القوميّة المصريّة.

ورغم حرص ثورة يوليُو 1952 على إبراز التوجه القومي المصري في سنواتها الأولي من خلال بعض الإيماءات مثل نقل تمثال رمسيس إلى ميدان باب الحديد، وإعادة تسميَة الميدان وشارع الملكة إلى ميدان وشارع رمسيس، ونقل رُفات محمد فريد إلى ضريح مُصطَفى كَامل في موكب مهيبٍ، والتركيز على الهويّة المصريّة في مناهج التعليم العام والإعلام، إلا أنّ النظام ظل يحتفظ بالدِّين كأداة سياسيّة من خلال الإبقاء على حجم الأزهر، ودعم المؤسّسة الدينيّة لتصبح سنداً للنِّظام، وخاصة بعد الاصطدام بالإخوان المُسلمين وتصفيه دورهم.

وإذا كانت ثورة 1952 قد اكتشفت التوجُّه القومي العربي وأهميته لدعم دور مصر الإقليمي نتيجة موقف الشُّعوب العربيّة المساند لمصر أيام العُدوان الثلاثي (1956)، وتأكيد هذا التوجُّه من خلال الوحدة مع سُوريا وقيام الجمهُوريّة العربيّة المتحدة (1958). فإنّ الطريقة التي قدمت بها القوميّة العربيّة في مناهج التعليم العام ووسائل الإعلام بمصر، ركّزت على الأُخوّة في الدِّين واللُّغة المُشتركة . . . الخ. واستدعت الأمجاد الإسلاميّة التي كانت مصر طرفًا رئيسًا فيها إلى جانب الشام، فأضاف التوجُّه القومي العربي الجديد في مصر إلى رصيد الفِكرة الإسلاميّة، خَصْمًا من رصيد الفكرة القوميّة المصريّة، دون أن يؤدِّي إلى تأصيل التوجُّه القومي العربي بين الجماهير المصريّة تأصيلا حقيقيًا.

ولعلّ ذلك يلقي بعض الضوء عي أزمة الانتماء التي تُعاني منها مصر عند ختام القرن ، بقدر ما عانت في بدايته، فقد نشأ جيل العشرينيّات مشبّعًا بالزّهو القومي المصري الذي أطلقته ثورة 1919، وعانى جيل الأربعينيّات من الحيرة بين التّوجُّه الإسلامي والتوجُّه القومي المصري حتّى استقرّ عند الانتماء القومي المصري مع قيام ثورة 1952، ثم يفاجأ بالانتماء القومي العربي، ثم يعُود السّادات إلى طرحِ اتجاهٍ مصري إسلامي هجين ، وانعكس ذلك كله على خطة الإعلام، وخطة التعليم العام، فلم يجد الشّباب استمراراً إلا لفكرة الانتماء الإسلامي الذي غذّاه السادات بإطلاق العنان للإخوان والجماعات الإسلاميّة، بينما ازدادت حِيرة من شغلتهم قضيّة الانتماء والهويّة.

ثورتان في القَرن العشرين

وقد شهِد القرن العشرون ثورتين: ثورة 1919 وثورة 1952، وكانت الأولى ثورةً شعبيّةً بكل المقاييس، هبّت فجأةً دُون قيادة عندما يئس الشعب من إمكانيّة تحقيق أمانيه الوطنيّة في الاستِقلال والعدالة الاجتماعيّة، وعندما وجد الإنجليز ينفُون السّاسة الذين يمثلون التيّار المُعتدل المتعاون مع الإنجليز لمجرد تحركهم في اتّجاه «السّعي كلما وجدُوا للسّعي سبيلا لتحقيق الاستِقلال»، فكان اندلاع بُركان الثورة التي شارك فيها العُمال والفلاحون والطلبة، واتّسَمت بالعُنف الموجه ضد رمُوز السُّلطة، ورمُوز الاستغلال الاجتماعي معًا.

وقد سارعت قيادة «الوفد المصري» التي فاجأتها الثّورة على غير توقُّع، إلى احتواء الثورة من خلال لجان الوفد، ومن خلال الجهُود المُضنيّة التي بذلها عبد الرّحمن فهمي

بك – الذي يرجعُ إليه فضل صناعة الصُّورة السِّياسيّة لسعد زغلول كرمز للعمل الوطني، وكقائد للثّورة – وكان الطّابع التلقائي الذي اتّسمت به الثورة وغياب التنظيم الثّوري المعبر عن الجماهير التي شاركت في إشعال جُذوتها، كافيًا لتحويل حصادها لخدمة البُرجوازيّة المصريّة التي تصدّت لقيادة العمل السِّياسي، والتي جعلها العنف الثوري ودلالاته الاجتماعيّة تميلُ إلى محاولة الخروج من المأزق بالالتقاء مع الإنجليز في مُنتصف الطريق، فكانت التطوُّرات التي أدّت إلى صدُور تصريح 28 فبراير 1922 ودستور 1923.

ولكن ثورة 1919 لم تنجح في تحقيق الأهداف التي حرّكت الجماهير لإشعالها، وهي الاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعيّة، فظلّ الوجود الاحتِلالي كما هو، ودفعت مصر ثمنًا باهظًا لمُساندة المجهود الحربي لبريطانيا وحُلفائها في الحرب العالميّة الثانيّة، وعجز النظام السِّياسي الذي أقامه دستُور 1923 عن تحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشُود، بل حفلت العشرينيّات والثلاثينيّات بالانقلابات الدُّستوريّة التي دعّمت السلطة الأوتوقراطيّة للقصر، وحفلت الأدبيات السياسيّة بالحديث عن ثالُوث الفقر والجهل والمرض الذي جسّد عجز النظام السِّياسي عن تحقيق الأمل المنشُود في العدل الاجتماعي.

ثورة يُوليو

وهكذا خرج الضُّبّاط الأحرار في 23 يوليو 1952 لتغيير النِّظام عن طريق الانقلاب العسكري، الذي حمل اسم «حركة الجيش المُباركة» ولما كان صُنّاع الانقلاب يمثلون أبناء الطّبقَة المتوسّطة الصّغيرة التي عبّرت عن أمل الجماهير في تحقيق الاستقلال الوطني والعدل الاجتماعي، وكانُوا يمثّلون جبهةً وطنيّةً جمعت ضُبّاطًا ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسيّة – فيما عدا الوفد والأحزاب اللّيبرَاليّة – وطرحُوا برنامجًا مبدئيًا في المبادئ الستّة الشّهيرة يلقي قبولا عامًا، وخاصة ما اتصل بالعدالة الاجتماعيّة والقضاء على سيطرة رأس المال على الحُكم، والتعبير العملي عن ذلك بإقرار الإصلاح الزراعي، ثم إلغاء الملكيّة وإعلان الجمهوريّة، فقد كان ما تحقّق على أيدي طليعة الضُّباط الأحرار في حقيقة الأمر «ثورة».

وقد استطاعت ثورة يوليُو أن تُحقّق الاستقلال الوطني بتوقيع مُعاهدة الجلاء، والتصدّي للعدوان الثلاثي، وتبنّي سياسة وطنيّة مُستقلّة ترفض كل مُحاولات التبعيّة، وآمنت أن تحقيق الاستقلال الوطني يتطلّبُ إحاطة مصر بمجال خالٍ من الوجود الأجنبي، فكان التأييد الفعلي لحركة التّحرير الوطني في الوطن العربي وإفريقيا، والاشتراك في تأسيس حركة عدم الانحياز، ولعب دور القوة الإقليميّة المستقلة وخاصّةً عندما تمّت الوحدة بين مصر وسوريا، ورغم وقوع الانفصال كان دعم ثورة اليمن يعد مُتغيراً إستراتيجيًّا إقليميًّا خطيراً يجعل لمصر اليد العُليا في البحر الأحمر، إضافةً إلى امتلاكها لقناة السُّويس، مما أدّى إلى اتجاه الغرب مُمثلا في حلف الأطلنطي إلى التخطيط لتصفيّة الدور الإقليمي لثورة يُوليو الذي تمّ في يُونيو 1967.

التّنمية الاقتصاديَّة

وعلى الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي، رفعت ثورة يُوليو التوجه اللّيبرالي، وعملت على فتح الطريق أمام الرّأسماليّة المصريّة لتقود التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولكنها أخطأت التقدير، فقد ظنّت أن هناك جناحين للرأسماليّة المصريّة أحدهما يستثمر في الأرض، والآخر يستثمر أمواله في قطاع الأعمال، وظنّت أن الإصلاح الزراعي يجعل قطاع الأعمال ينفرد باجتذاب الاستثمارات. ولكن في حقيقة الأمر كانت الرّأسماليّة المصريّة تعمل في القِطاعين معًا، وجعلها الإصلاح الزراعي تُحجم عن الاستجابة لإغراءات النّظام الجديد، وتُضيع فرصةً ذهبيّةً أتاحها لها النظام بقرارات التّمصير 1957، وعندما وجدت الدولة أنّ عليها مواجهة حالة الرّكُود الاقتصادي والمضي قُدمًا على طريق التنميّة، اضطرت أن تأخذ على عاتقها إدارة الاقتصاد، فكان القطاع العام، وكانت الإجراءات التي حملت اسم «القَرارات الاشتراكيّة» وكان التوجُّه الاشتراكي المبتسر الذي طُرح منذ عام 1961.

لقد حققت ثورة يوليُو نجاحًا ملحُوظًا في بناء الاقتصاد الوطني، فأنجزت السد العالي ، ووسّعت نطاق الصناعة، كما حققت انجازات كبيرةً على صعيد التنميّة الاجتماعيّة، ولكن ضربة 1967، وعمليّة إعادة بناء القوات المسلحة لتحرير التُّراب الوطني في حرب أكتوبر 1973 استنفدت الكثير من الموارد الاقتصاديّة، وأثّرت على الخدمات تأثيراً سلبيًّا.

وبعد نصر أكتوبر 1973 حاول أنور السادات أن يجد حلًا للأزمة الاقتصاديّة من خلال التوسع في الاستدانة من الخارج، وتبنِّي ما سمي بسياسة «الانفتاح» ممّا أدّى إلى حدوث خلل في البنيّة الأساسيّة، صرفت مصر العقدين الأخيرين من القرن في محاولة إصلاحه، ويطوي القرن صفحته تاركًا مصر تُعاني سِلسلةً من الأزمات الاجتماعيّة الناجمة عن تخلِّي الدولة عن إدارة الاقتصاد، وتصفية القطاع العام.

أزْمَـة !

كذلك شهد القرن العشرُون أزمةَ النظام السياسي المصري في الحقبتين اللّيبرَاليّة وثورة يوليُو من حيث غيبة الدّيموقراطيّة، ومحدُوديّة المشاركة السياسيّة سواء في ظل دستور 1923 أو في ظل الدّساتير التي صدرت في عهد ثورة يوليُو. ففي ظلِّ دستور 1923 كان كبار الملاك الزراعيين يحتلُّون مقاعد البرلمان بمجلسيه: النُّوّاب والشُّيوخ، واتجه التشريع في الأغلب الأعم إلى خِدمة مصالح تلك النُّخبة الحاكِمة. وبدأ إرساء التقاليد البغِيضة لتزوير إرادة الناخبين من خلال تزوير الانتخابات، بل تمادى القصر في عدوانه على الدستور تعطيلا وإلغاءً، وأدّى ذلك إلى ظهُور حركات الرّفض الاجتماعي على أيدي الشّباب الذي صدمه فشل التجربة اللّيبرَاليّة في تحقيق الأماني الوطنيّة، فراح يبحث عن أيديولوجيّات بديلة كالاشتراكيّة التي بدأت بدورها في مصر مع مطلع العشرينيّات، أو الفاشيّة التي عبّرت عنها حركة مصر الفتاة، أو التوجُّه الإسلامي الذي عبّرت عنه حركة الإخوان المُسلمين.

ورغم رفع ثورة يوليو لشعار الديموقراطيّة واعتبار تحقيق «الديمقراطيّة السّليمة» من بين أهدافها، إلا أن الممارسة السياسيّة الفعليّة جاءت عكس ذلك، فتم التوسُّع في دائرة الخاضعين للعزل السِّياسي لتشمل كل اتّجاهات المُعارضة، كما غُيِّب ممثّلُو هذه الاتجاهات في السُّجون والمعتقلات، واستمرّ تقليد تزوير الانتخابات حتّى فقدت الجماهير الاهتمام بمُمارسة حقها الانتخابي.

وينتهي القرن وعلى أرض مصر رجال ونساء وصلُوا سن الشيخوخة دون أن يدخلُوا لجنة انتخابيّة، ليقينهم أنّ ممارستهم لحقهم الانتخابي لن تُغيِّر من نتائج الانتخابات طالما

كان «التّقفيل» أداةً فعّالةً لحسم الأمور لصَالح مرشّحين بعينهم، وليشهد العقد الأخير من القرن عدداً كبيراً من الأحكام ببُطلان انتخاب نوّاب تربّعُوا على مقعد النيابة.

ولا نستطيع أن نختتم الرصد التاريخي للتطور السياسي في مصر في القرن العشرين دون أن نُلقي نظرة على دور مِصر في قضيّة فَلسطين.

النشاط الصّهيوني

فمن الثابت تاريخيًا أنه لم يكن هناك إدراك في مصر لخطُورة ما يدور على أرض فلسطين إلا عند وقوع ثورة فَلسطين عام 1936، أما قبل ذلك فلم تشهد مصر اهتماماً بالنشاط الصُّهيوني في فلسطين بل على العكس، كانت مصر تلعب دور المحطة التي تستقبل يهود أوروُبّا بين الحربين العالميتين في طريقهم إلى فلسطين، ولعبت الجاليّة اليهوديّة في مصر دوراً فعّالا في دعم النشاط الصُّهيوني بصُورة أو بأخرى.

ولذلك عندما قامت الثورة الفلسطينيّة الكبري عام 1936، بدأت مصر تحس بخطُورة وجود كيان صهيوني على حدُودها الشرقيّة مع جاراتها العربيّات، وهو ما عبر عنه النحّاس باشا رئيس الوزراء عندئذٍ. وبدأت الحركات السياسيّة المختلفة في مصر تضع القضيّة الفلسطينيّة في اعتبارها منذ ذلك التّاريخ.

وكانت قضيّة فلسطين – أيضًا – وراء اهتمام مصر بمشرُوعات الوحدة العربيّة التي طرحت في الأربعينيّات، وفي لعب مصر الدور الأساسي في إقامة جامعة الدولة العربيّة، وبذلك أصبحت مصر طرفًا أساسيًا في القضيّة التي تعد – قبل أيّ اعتبارٍ آخر– قضيّة أمن قَومي مِصري، وظلت كذلك حتّى نهاية القَرن.

تقسيم فَلسطين

وشهدت مصر جدلا سياسيًا عريضًا وحركات شعبيّةً نظّمت مُظاهرات صَاخِبةً عند طرح مشروع تقسيم فلسطين عام 1947، فكان التيار الغالب في مصر يعارض التقسيم ويدعو إلى استقلال فلسطين. وما لبثت أن انسحبت بريطانيا من فلسطين، وأُعلن قيام الدولة الصهيونيّة، وكان لابُد من اعتراف عربي بقيامها، فسِيقت دول الجامعة العربيّة إلى حربٍ

لم يعد لها ولم يُحسب حسابها عام 1948 انتهت لصَالح الكيان الصُّهيوني الوليد، وتوقيع اتفاقيّة الهدنة التي كانت اعترافاً ضمنيًّا بإسرائيل.

ورغم غياب خطة عربيّة لتحرير فلسطين، «ظل تحرير الوطن السّليب» شعاراً تُردِّده الأنظمة العربيّة دون أن تعنيه بما في ذلك مصر، وإذا كان قيام ثورة يوليُو من تداعيات حرب فلسطين عام 1948 التي كشفت فسَاد النظام وعجزه؛ فإنّ الثورة لم تعمل على تحرير فلسطين، ورغم رفضها لفكرة الصُّلح مع إسرائيل عندما طرحتها الولايات المتحدة في 1954-53 ورغم اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي 1956، فقد ظل النِّظام يري ضرورة تأمين عمل عربي مُشترك لتحقيق هذه الغاية، ومن هُنا كانت دبلوماسيّة مُؤتمرات القِمّة العربيّة التي كانت سَلبيّةً تماماً. وكان الخطُّ السياسي المصري والعربي هو المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تنصُّ على عودة اللاجئين الفلسطينيِّين، أو تعويضهم، والالتزام بخطُوط التقسيم الذي وضعته الأُمم المتّحِدة عام 1947.

وعندما تورطت مصر إلى الوقُوع في فخ هزيمة يونيو 1967 حدث تحوُّل جوهري في الموقف من قضيّة فلسطين بمجرد قبُول القرار 242 الذي نصّ على الانسحاب من الأراضي التي تمّ احتلالها في 1967، مقابل حدُود آمنة ومُعترف بها. ورغم رفض مصر للهزيمة، والجهود المُضنيَة التي بُذلت لإعادة بناء القوات المسلحة والتضحيات التي بُذلت في حرب الاستنزاف، وما تحقّق في أكتوبر 1973 من نصر، إلا أنّ الخط السياسي المصري أصبح التركيز على تحرير التُّراب الوطني (سيناء)، وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل مع مُحاولة التوصُّل إلى تسويّة «مناسبة» لحقُوق شعب فلسطين إذا كان ذلك مُمكناً في إطار سَلام شَامل.

وينتهي القَرن ومصر تجد نفسها لا تملك الفِكَاك من الالتزام بقضيّة فلسطين في ظل تبدُّد حلم السّلام الشّامل بسبب المُراوغة الإسرائيليّة، والدعم المُطلق الذي تلقاه إسرائيل من الولايات المُتحدة الأمريكيّة، وتظلُّ القضيّة الفلسطينيّة قضيّة أمن قومي مِصري، لا يستطيع أي نظام أن ينفُض يده منها؛ دون أن يتحمّل وزر التّفريط في الأمن القومي ، ويفقِد بذلك مِصْداقيّتهُ.

3 - في اليسار المصري

هنري كُورييل بين الأسطُورة والواقِع التَّاريخي *

فى يناير الماضي؛ صَدرَ كتاب«أوراق هنرى كُورييل والحركة الشيوعيّة المصريّة»، الذى قُمت فيه بنشر بعض ما استطعتُ الحصول عليه من أوراقه التى يحتفظُ بها بعض رفاقه الذين عملُوا معه فى بَاريس، وتستمدُّ هذه الأوْرَاق أهميّتها من الدّور الذى لعبه صاحبها فى الحركة الشيوعيّة فى مِصر. وهى عبارة عن سِيرة ذاتيّة قصيرة - خصّصها لنشاطه فى مصر - وبعض التّقارير التى كان يُرسلها من باريس إلى رفاقه فى «حدتو»؛ وهو التّنظيم الذى شارك كُورييل فى إقامته، كما تضمّنت الأوراق رسالتين بعث بهما إلى نعُومي كانل التى كانت مسجُونة بمصر، وقدّمت لهذه المجمُوعة من الوثائق بدراسة تحلِيليّة لأبعادِ الدّور الذى لعبه كُورييل فى الحركة الشُّيوعيّة المصريّة. استناداً إلى أوراقِه، والى بعض المُؤلفات التى تناولت تاريخ الحركة فى الأربعينيّات والخمسينيّات.

ولما كان الموضِع يتناولُ دور المنظّمين الأجانب من اليهُود فى الحركة، ويعْرِضُ لجذور مُنظّمة كانت من أهم المنظّمات الشيوعيّة فى مصر، فقد أثار الكتاب اهتمام فصَائل اليسار المصرى بمجرد صدُوره، بقدر ما أثار اهتمام المعنيِّين بدراسة تاريخ مصر المعاصِر ، واختلفت مواقف الأطراف المتباينة باختلاف منطلقاتها السِّياسيّة ، ومدى القرب من «حدتُو »، أو البعد عنها على وجه الخصُوص.

ورغم ذلك لم يحظَ الكتاب بمُناقشة علميّة - بمعنى الكَلِمة - إلّا من جَانب الأُستاذ طَارق البِشْرى على صَفحات «الهِلال» الغرَّاء، وكان طبيعيًّا أن تأتى استجابة الدكتُور رفعت السّعيد للكتاب سياسيّةً محْضَةً، فالرجل كان من مُنَاضِلى «حدتو»، والكتاب يلقى أضواءً على مسائل أسدل عليها رفعت السّعيد ستَائر كثيفة فى مُؤلّفاته, ومن ثم كان مقاله القَصير على صفحات «الأهالى» بيانًا سياسيًّا ندّد فيه بالكِتاب وصَاحبه, مُدّعيًا إغراقه فى الأخطاء التى كان مردُّها - فى رأيه - إلى موجةِ «العَداء للشُّيوعيّة», وقُمت بالرّد على«بيان» رفعت السعيد على

* مجلة الهلال. نوفمبر 1998.

صفحَات الجريدة نفسِها، فإذا به يعُود ويُكرِّر الادِّعَاء نفسه بأسلوبٍ بعيد تماماً عن الحوار العِلمي, ثم أغلقَت «الأهالى» باب الحِوار فلم تُتِح لى مُمارسَة حقِّي القَانُونى فى تفنيد التُّهم التى كالها رفعت السَّعيد للكِتاب ولنِيّات صَاحبه.

ولم أهتم - من ناحيتي- بالرّد عليه طالما أنه لم يلتزم بآدَاب الحوار العِلمي وأصُوله الذى يقرعُ الحُجّة بالحجة, وخاصّةً أنّ الموضوع يستند إلى وثائق دامِغة يتضمّنها الكتاب. وجاء مقال الأُستاذ طارق البِشري، ثم مقال الأستاذ محمد سيد أحمد بالهِلال ليؤكِّدا صحّة ما توصّلتُ إليه من نتائج عند دراستى لأوراق هنرى كُورييل.

ولكن منذ أسابيع طُرحت بالأسواق طبعة جديدة للترجمة العربيّة لكتاب «جيل بيرُو» تحمل عُنوان «هنرى كُورييل: رجُل من نسيج خاص» , نُسبت إلى الأستاذ لطيف فرج, وتصدّرتها إشارة إلى أنّ جماعة أصدقاء هنرى كُورييل بباريس قد خصّت هذه الطبعة بمجمُوعة مُهمّة من التعليقات كتقدير منها لجهد المُترجم والنّاشر المصرى. والطبعة المصريّة الجديدة للكتاب أجودَ أسلُوباً من الطّبعة اللبنانيّة التى ظهرت منذ نحو ثلاث سَنوات, وقد حُذفت منها بعض الألفاظ النابيّة التى استخدمها المُؤلِّف الفرنسى عند وصفه لبعض خصُوم كُورييل من الشُّيوعيين المصريين, كما حُذفت منها إشارة مُهمة أوردها المؤلف على لسان «مكسيم رودنسُون» ذكر فيها أنّ كورييل كان سَطحيًّا فى فهمه للماركسيّة, وأن قدراته التّنظِيميّة تجاوزت بكثير معرفته النّظريّة.

غير أنّ الجديد اللافت للنّظر فى هذه الطّبعة, مُلْحَقٌ فى تِسْع صفَحات بعُنوان «رسالة إلى الدكتور رءوف عباس» بتوقيع «يُوسف حزان» نيابةً عن «أصدقاء هنرى كُورييل ورِفاقه » ومُؤرخة فى 22 فبراير 1988. ولست أدرى لماذا اختار صاحبها أن يوجّهها إلىّ بهذه الطّريقة، وربّما أراد بذلك أنْ يتركَ عند القَارئ انطباعاً بأنّنى تلقّيتُ الرّسالة وأهملتُ الرد عليها، فلم يجد الرجل مفرّاً من إرفاقها بهذا الكتاب الذى جعل من هنرى كُورييل أُسطورةً ، والذى كانت وراء إصداره «مجمُوعة روما» «لحدتو» أو ما يُسمى اليوم بجماعة أصدقاء هنرى كُورييل ورِفاقه.

ويُوسُف حزان أو «الرفيق سُوسُو» ينتمى إلى الجيل الثالث لأسرة يهوديّة دمشقيّة، نزحَت إلى مِصر أواخر القرن الماضي، وولد يُوسف حزان بمصر عام 1917م، حيث تلقّى ثقافةً عربيّةً وفَرنسيّةً، وحصَل على بكالوريُوس الزِّراعة من فرنسَا، ومارس المهنة بمِصر، وانضمّ إلى الحلقات الماركسيّة فى الأربعينيّات، ولكن صلته بكورييل ترجع إلى عام 1947م، ومنذ غَادر مصر إلى فَرنسا عام 1949م، كان الذِّراع اليُمْنَى لهنرى كُورييل فى « مجمُوعة رُومَا» التى كوّنها هنرى من الشُّيوعيّين اليهُود من أعضاء «حدتو» بباريس، كما كان مسئُولا عن النواحى الماليّة والتّنظيميّة للجماعة، وما زال يحظَى بتقديرٍ خاصٍ من رفاق «حدتُو» القُدامى .

وتتناول رِسالة «الرفيق سُوسُو» سَالفة الذكر، النِّقاط الثّلاث التى جاءت ببيَان رفعت السّعيد نفسها، فهو يعترضُ على ما جاء بكتاب «أوراق هنرى كُورييل والحركة الشُّيوعيّة المصريّة» من إشارة - مُستندةً إلى الوثائق - إلى مَوقف هنرى كُورييل من القَضيّة الفَلسطينيّة، وعلاقاته مع الوجُود الصُّهيونى فى فلسطين فى الأربعينيّات؛ وخاصّةً وصف كُورييل لحرب فلَسْطين 1948م «بالحرب الظّالمة ضد إسرائيل» و«الحرب الإمبرياليّة ضدّ إسرائيل» فذكر «الرفيق سُوسُو» أنّ قرار المكتب السياسى لحدتو بقبُول قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947م كان إجماعيًا، نظرًا لموافقة الاتحاد السُّوفييتى على القرار، ولأنّ القرار يعنى رحيل القوات البريطانيّة عن فلسطين وإنهاء الانتداب، وتمكين «الشعبين»؛ الفلسطيني واليهُودي من ممارسة حقّهما فى تقرير المصير.

ومن ثم كانت حرب 1948م - فى رأيه - من تدبير الإمبرياليّة البريطانيّة بمُساعدة الأنظمة الرجعيّة العربيّة فى المنطقة، ويستدلُّ على ذلك بالانسحاب المُتعجِّل للقوات البريطانيّة من فَلسطين، وسماح الإنجليز للجيش المصرى بالتّوجه إلى فلسطين عبر قناة السُّويس، والهدف من ذلك زعزعة الوضع فى فلسطين حتى تقُوم الأُمم المتحدة بتمديد الإنتداب البريطانى ، واستغلال حالة الحرب بفرض الأحكام العُرفيّة فى بلدان المنطقة وتوجيه الضّربات إلى الحركة الوطنيّة فى البلدان العربيّة.

أما النقطة الثانيّة فتتعلق بما أوْرَدناه تعليقًا على خطَابى كُورييل إلى نعُومي كانل وصلتها بالإسرائيليين المسجُونين بمصر، وهُنا يؤكّد الرفيق سوسو أنّ نعُومي كانل كانت تتّصِل بالفلسطِينيين الشُّيوعيين المُعتقلين بالسُّجون المصريّة وليس بالإسرائيليين.

أمّا النقطة الثالثة فتتصل بالإشارة التى أوردناها بالكتاب عن نشاط كورييل فى تأييد حركة التّحرير الجزائريّة، ومن أنه قد أصبح بعد نجَاح الثّورة من مُستشارى أحمد بن بللا، فرأى «الرّفيق سوسو» أنّ هذه الإشارة المُقتضبة لا تكْفِي لتقدير الدّور النضالى لكُورييل، ونفى أن يكُون من مُستشارى بن بللا.

وقبل أن نُفنّد هذه النقاط الثّلاث؛ أودُّ أن أُعربَ عن تقديرى الكامل للأستاذ يُوسف حزان ، وإعجابى بأسلُوبه المتحضر فى طرح وجهة نظره فيما كتبت عن «رفيق نضَاله» هنرى كُورييل، فهو يُصدِّر طبعةً «مصريّة» من كتاب جِيل بيرو، ويبعثُ إليّ بهذه الرّسالة التى أَعرب فى صدرها عن تقديره - هُو ورفاقه فى مِصر وباريس - للكتاب الذى قُمت بنشره ، وتأكيده على أهمّيته وصِحّة ما جاء به من وثائق، ولم ينسِب عملى إلى «الموجة الغبيّة المُعاديّة للشيوعيّة» كما فعل « الدكتور» رفعت السّعيد.

وأودُّ أن أُلفِت نظر «الرّفيق سُوسو» إلى الفارق الكبير بين مُؤرّخ يتناول الوثائق بمنهج علمي يسعى لإلقاء الضوء على ظاهرة سياسيّة تتعلّق بتاريخ بلده المُعاصِر، وبين رَفيق وصَديق لشَخصيّة لعبت دوراً فى تكوين هذه الظاهرة، فعلى حين توافُر الحيدة التامة للمُؤرّخ؛ تَغْلُبُ العَواطف الشّخصيّة والذّكريات المُشتركة على رُؤيَة الرّفيق والصّديق.

فبالنّسبة لموقف كُورييل من القضيّة الفَلسطينيّة كانت هُناك صِلات حميمة بين هنرى ورجَال الهاجَاناة المُجنّدين فى الفيلق اليهُودى خلال الحَرب العالميّة الثانيّة، والذين كانوا بمصر ، ونجده يتحسّر فى سيرته الذاتيّة (والأصلُ الفَرنسي بين يدى الرّفيق سُوسُو) لأن الإنجليز لا يشركُونهم فى المهَام القِتاليّة حتى لا يكتسبُوا خبرةً عسكريّةً، وطبعًا كانت هذه الخبرة لصالِح «نضال » « الشّعب اليهُودى» ضدّ «الشعب العربى الفلسطيني» بداهةً.

وبعد استقرار كُورييل بباريس وسعيه الدّائب للتوصل إلى سَلام عربي - إسرائيلي، كانت المجموعة - التى يُنسّق جهُوده معها - من رجَالٍ من قيادات الهاجَاناة وقيادات مُنظّمتي شتيرن وأرْجُون الإرهابيّتَين، فقد كان كُورييل لا يرى جدوى فى الحوار العربى مع الحمَائم وحدهُم ، ويسعى لإشراك العنَاصر «المُحبّة للسّلام» من الصقُور. ولا أظنُّ أن الصقُور قد قبلوا بالتعاون مع كُورييل دُون أن يضعُوا فى اعتبارهم صِلاتهم به أثناء الحرب العالميّة الثانيّة .

ضَرب الحركة الوطنيَّة

أما عن حرب فلسطين عام 1948، فأتّفق مع الرفيق سُوسُو أنها أتاحت للأنظمة الرّجعيّة فُرصة فرض الأَحكام العُرفيّة وضربِ الحركة الوطنيّة، ولكن الوثائق التاريخيّة تكشفُ أنّ بريطانيَا كانت تعلم جيّدًا أنّ انسحابها من فَلسطين لصالح ما أسماهُ « الرّفيق سُوسو» بالشّعب اليهُودى، وما يُسمّيه العالم كُله بالصُّهيونيّة، ففى مُذكّرة قُدّمت لمجلس الوزراء البريطانى فى 3 يوليو 1946م، قُدّرت قُوة الهاجَاناة بحوالى 75 ألف مُقاتل، والبالماخ (القوة الضّاربة فى جيش الهاجاناة السِّري) بخمسة ألاف مقاتل، كما قُدّرت قوة الأرجون بحوالى خمسة - أو ستّة - آلاف مُقاتل مُدرّبين تدريبًا جيّدًا على حرب الشّوارع وأعمال التّخريب، وقُوة شتيرن بحوالى 400 - 300 فرد مُتخصّصين فى أعمالِ الاغتِيَال.

وفى الوقت نفسه قدّر التقرير أنّ بإمكان عرب فلسطين تقديم ما لا يزيد على ثلاثة عشرة ألفًا من المُقاتلين؛ على اعتبار أنّ عدد العناصر النّاشِطة بصورة فعالة بين العرب فيما بين 1936-1939 لم يتجاوز الألفين. وتحدّث التقرير عن تسليحِ الطّرفين، وشتّان بين تسليحِ «الشّعب اليهُودى» وعرب فلسطين. فلم يكُن هناك أى تكافُؤ .... لصَالح من إذن كان انْسِحاب بريطانيا؟!.

لقد أيقنت بريطانيَا أنّ «إسرائيل» قائمةٌ لا محالة. فلم تشأ أنْ تورّط نفسها فى تطبيق التقسيم بالقُوة حتى لا تُغضِب العرب الذين كانت تُعوّل على مصالحها الإستراتيجيّة والبترُوليّة فى بلادهم، وتغضب حليفتها الولايات المتحدة التى لم تكُن لتَقْبَل إلا بما يقبلُ به اليهود. وكان اليهُود يرفضُون التقسيم (كما هو معرُوف).

ولكن يُحسب لهنرى كورييل أنّه كان بعيد النظر - إلى حدٍّ كبير - ويُدرك أن «إسرائيل» لا تستطيع البقاء إلى الأبد وسط مُحيطٍ عربى مُعاد، ومن ثم كان تبنّيه لفكرة «السّلام العادل » الذى يسمحُ بقيام دولة فَلسطينيّة إلى جانب إسرائيل و«تعايُش سِلمي» بين إسرائيل والبلاد العربيّة، حتّى أنه حاول أن يقنع الإسرائيليين بلعبِ دورٍ لمُساعدة جبهة التّحرير الجزائريّة (كما يذكر بيرُو، ص 414 من الطبعة المصريّة) على أمل أن تقُوم الجزائر بعد تحقُّق الاستقلال بتَسْويق السّلام العَربى - الإسرائيلي، ولكن مصالح إسرائيل كانت مع المُعسكر الإمبريَالي، ففشل مَسْعى كُورييل.

غير أنّ مستقبلَ إسرائيل كان يُلحُّ على ضميره السياسي، ومن هُنا كان حرصه على فتح قنوات الاتصال مع القِيادة المصريّة بمدِّ المُلحق العَسكرى المصرى فى باريس بالمعلُومات ، وتدبير لقاءات بين بعض قُوى اليسَار الإسرائيلى وشخصيات مِصريّة من رفاق «حدتُو « القُدامى (بعد حرب 1967م) بالتّنسِيق مع القِيادة المصريّة . وأخيرا مُحاولات مدِّ الجسُور بين ممثلى المجلس الإسرائيلي للسّلام ومُنظّمة التحرير الفَلسطينيّة التى اشترك فى بعضِها يُوسُف حزان ورفعت السّعيد (مايو 1976م)، ومن ذلك - أيضاً - تدبير اللّقاءات بين عصَام السّرطاوى (ممثّل عرفات) وبعض العنَاصر الإِسْرائيليّة من حركة السّلام.

أمّا عن حكايّة نعُومى كانل، فهى من كوادر «حدتو»، يهوديّة مُتمصّرة غير مُحدّدة الجِنسيّة نشأت بمصر، وكانت زوجة لشَاعرٍ مِصري من أعضاء حدتو، وحُوكمت عام 1954م فى (قضيّة الجَبهة) التى اتُّهم فيها بعض الشُّيوعيين واليسَاريين المصريين وبعض المُثقّفين والفنّانين وضبُّاط الجيش، وحُكِم عليها بالسّجن خمس سنوات.

ويبدُو أنّنى قد تورّطت - دون قصْدٍ - فى جرح مشَاعر رفاق حدتو، لأنّ هذه السّيدة كانت وراء جهُود المُنظّمة لتخصِيص أحد مقاعدها العشرة فى اللّجنة المركزيّة للحزب الشُّيوعى المصرى الموحّد للرّفيق يُونس «هنرى كُورييل»، وتمسّك مفاوضُو حدتو بذلك فى المُفاوضات الخاصّة بالوحدة عام 1957، وكان رفعت السعيد -عِندئذ - أميناً للجنة التّفاوض ، وأثار المِقعد الذى خُصّص للرّفيق يُونس المتاعب - فيما بعد - لحدتو، كما أفقدها صَوتًا باللّجنة المركزيّة، لوجُود كورييل بالخَارج. وقد شَكر الرّفيق يُونس نعُومي كانل على ما بذلته من جهد لعودته إلى الحِزب، وخاصّة أن «الحزب الشُّيوعي المِصرى الموحّد» قد تفرّد بذلك بين أحزاب المَشْرِق العربى بقبُول عودة «عُنصر يهُودي» - على حدِّ تعبير كُورييل- إلى قِيادته.

وقد استنتجتُ من إحدى الرِّسَالتين الموجّهتين من كُورييل إلى نعُومي كانل أنها لعبت دورَ ضابط الاتِّصال بين بعض الإِسرائيليين الذين كانوا مسْجُونين بمصر فى إحدى قضَايا التجسُّس، وبين إسرائيل من خلال هِنرى كُورييل، فقد أشار بيرُو إلى شيءٍ من هذا تلْميحاً دون أن يذكر اسم كانِل صراحةً، كما أنّ هنرى كُورييل استخدم كلمة «الفلسطِينيّين» عند الإشارة إلى رجَال الفيلق اليهُودى خلال الحَرب العالميّة الثانيّة. واستخدمها بالطّريقة نفسها عند الإشارة إلى يهُود فلسطين بأحدِ تقاريره.

ولا يمنع ذلك من أنْ تكون نعُومي قد نقلت رسَائل من فخرى مكّي الشُّيوعى الفلسطينى المُعتقل بمِصر، وأخيه أسعد مكّي عبر كُورييل أيضًا. كما أنه ليس هُناك ما يمنع كانل من أن تنقل الرّسائل من المسجُونين الإسرائيليين إلى هنرى كُورييل لينقلها بدوره إلى من أسماه «إيلي» فى إسرائِيل، فصِلات كُورييل بالإسرائيليين واضحة تمامًا فى رسالته تِلك، وفى كتاب بيرُو، سواءً أُولئك الذين عرفهم خِلال الحرب من رجال الهاجَاناة أو بعض رفاقه الذين غادرُوا مصر إلى إسرائيل، كما أنّ صِلات كُورييل بالصُّقور فى إسرائيل كانت تَعدُل صِلاته بالحمائم. فلماذا هذه الحسَاسيّة عند الرّفيق سُوسُو ورفعت السّعيد، ولماذا لم يكْشِف لنا الرفيق سُوسُو عمن يكُون «إيلى» الذى كان يتلقّى الرّسَائل فى إسرائيل عبر هِنرى كُورييل؟!

ولست فى حاجةٍ إلى التّعليق على المُلاحظة المُضحكة التى ذكرها رفعت بين نُزلاء السُّجون المصريّة، وعدم وجود نعُومي كانل مع الآخرين فى سجنٍ واحد، فقد كانت خطُوط الاتّصال قائمةً بين الرِّفاق فى مُختلف السجون، وإلا لما استطاعت الرّفيقة نعُومي أن تتّصِل بمُفاوضي «حدتو» فى مُفاوضَات الوحدة، ولما كانت هذه الرّسَائل المُتبادلة بينها وبين الرّفيق يُونس فى بَاريس.

أمّا عن المُلاحظة الأخيرة التى ذكرها يُوسف حزان؛ والخاصّة بدور كُورييل فى حركة التّحرير الجزائريّة، فلم تكن موضع دِراستى فى الكِتاب، لعدم توافُر المادة الوثائقيّة الخاصّة بها. ومعلوماتنا عن هذا النشاط مُستقاة من كتاب بيرُو، ومن الواضح أنّ هذا الدور لم يكن مُنقطع الصلة عن جهُود كُورييل لإقامة سلام عربى - إسرائيلي، وما قصَدته بقَولي أنّ هنرى كُورييل كان من مُستشارى بن بلّلا أنه كان من ثقَاته. وكان هنرى يعتمدُ على بن بلّلا فى تمويل نشاط مُنظّمة «التضَامُن» التى أنشأها فى باريس للعَمل مع حركات التّحرُّر الوطنى ، وانقطع التمويلُ الجزائرى بوصُول بومَدين إلى السُّلطة، وربّما كان لديه ما يُبرِّر ذلك.

بقيت نُقطة فرعيّة؛ تتمثّل فى تأكيد الرّفيق سوسو لمِصريّة كُورييل، وهو أمرٌ لم يخطُر ببال الرّجُل نفسه كما يتّضِح من سيرته الذاتيّة، وكما يتّضِح أيضًا ممّا كتبه قبل اغتياله بعامٍ واحد إذا يقُول: «إنّ الوطن الوحيد الذى شَعرتُ بارتباطى به هُو فَرنسا» (ص 53 من الطبعة المصريّة لكتاب بيرو).

إنّ الحديث عن رجل مثل هنرى كُورييل لابُدّ أن يتشعّب بتشعُّب نشاط هذا الرجل الذى كان بحقٍّ «رجُل من نسيجٍ خاص»، ولعلّنا نكُون قد وُفّقنا هُنا فى تحديد أهم خيُوط هذا النّسِيج، ومع تقديرى الكبير للرّفيق سُوسُو، لا أظنُّ أنه يختلفُ معي فى أنّ السِّياسي «إنسَان» لهُ ما لسائر البشر من فضَائل ونقَائص، وأنّ لكُلِّ «مُناضِل» هدف يسعى لتحقيقه، ويبذلُ حياته من أجْلِه . وكذلك كان هِنرى كُورييل.

أوراق الرَّفيق مُرسي والحركة الشيوعية المِصرية *

منذُ نُشرت دراستُنا عن «الحركة العمالية فى مصر» عام 1967، واهتمامنا مُنصرف إلى محاولة الوقوف على المصادر الأسَاسيّة للحركة العُمالية فى بعديها النِّضالى والسياسى ، واستطعنا أن نجمع بعض الأوراق الهامة المُتّصلة بتاريخ الحركة؛ حتى نستعين بها فى إعداد دراسة شاملة لتاريخ الحركة على ضوء ما تكشّف من أوراق، وما توافَر من شهادات بفضل الجهود التى يبذلها مركز البحُوث العربية فيما ينشره من شهادات الكوادر العُمّالية واليسارية.

ولكن عندما وقعت فى أيدينا أوراق هنرى كورييل الذى لعب دوراً بارزاً فى الحركة الشُيوعية المصرية منذ بداية الأربعينيّات حتى بادرنا بنشرها، وقدّمنا لها بدراسة مُنذ نحو خمسة عشر عاماً، أثارت وقتها اهتماماً «الهلال» فكتب محمد سيد أحمد، وسعد زهران مقَالين مهمّين حول تجربتهما الذّاتية عن دور الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية، كما كتب طارق البشرى مقالا حول دور اليهُود فى الحركة وما يُحيط به من شُبهات، وجاء ذلك كله تعقيباً وتعليقاً على ما ذهبنا إليه فى الدراسة التى قدّمنا بها الأوراق من أنّ الحفاظ على إسرائيل كان يحتلُّ بؤرة اهتمام هنرى كورييل، الذى كانت له مواقف محدّدة تشى بهذا الاتجاه.

سِرُّ كُورييل

ولما كانت الكتابة عن هنرى كُورييل تثير حساسية فصيلٍ معين من اليسار المصري لأسباب سياسيّة محضة لا تستطيع أن تتسامح مع حقائق التاريخ ووضُوح الدليل، فقد هاجمنى بعض رموز هذا الفصيل على صفحات «الأهالى» بعبارات تتّفق مع حجم الحساسية التى خلّفها وصفى للاتجاهات الصُهيونية عند هنرى كورييل، وحاولت أن أتابع الحوار مع هؤلاء فأغلقُوا الباب، واتّسع صدر «الهلال» فنشرت لى مقالة ردًّا على يوسف حزان، الذى موّل وأصدر طبعةً مصريةً من كتاب جيل بيرُو عن هنرى كُورييل الذى نشر بعنوان «رجل من نسيجٍ فريد»، وأضاف إليه مُلحقًا تضمّن رسالةً موجّهةً إلي، زعم أنه أرسلها لي ولم أرد عليها، دافع فيها عن موقف كُورييل من الصُهيونية وإسرائيل، وقد قمت بتفنيد مزاعمه فى الرد الذى نشرته «الهلال».

---

* مجلة الهلال. يناير 2003.

***

لهذه المقدِّمة الطويلة نسبيًا علاقة بموضوع هذا المقال، وهو أوراق مارسِيل شيريزى الذى نشر محمد يوسف الجندى معظمها فى كتاب صدر حديثًا عن دار العالم الثالث بعنوان «أوراق مناضل إيطالي فى مصر».

وكان مارسيل شيريزى يعرف فى مصر باسم مارسِيل إسرائيل، ويُعرف فى الحركة الشيوعية بالاسم الحركى «الرفيق مُرسي». وقد التقيت به لأوّل مرة - وآخرها - عام 1984 فى مكتب راوية عبد العظيم (دار سينا للنشر) بعد نشر كتَاب «أوراق هنرى كُورييل والحركة الشُّيوعية المصرية» بشهور قلائل. فقد جاء مارسيل إلى مصر، واتّصل بالدار التى صدر عنها الكتاب وطلب مُقَابلتي.

وعندما نقلت إليّ الصّديقة راوية عبد العظيم هذه الرّغبة، رحبت باللقاء الذى كان مقرّرًا له ساعة واحدة، فامتد إلى سبع ساعات، فاض فيها مارسيل بطُوفان من الذكريات، بدأها بإبداء تأييده لما ذهبت إليه من اتّجاهات صُهيونية عند كورييل. ودلّل على ذلك بقوله إنّ كورييل هو الذى كان وراء حل «الرّابطة الإسرائيلية لمُناهضة للصُّهيونية» التى أسّسها مارسيل، وصاغ بيانها الذي طُبع، ووزِّعت منه 60 ألف نسخة (على حدِّ قوله) .

وعلى مرِّ الساعات السبع قدم مارسيل إجابات مُستفيضةً حول تساؤلات طرحتها عليه ، وللأسف لم يكون معى جهاز تسجيل يحفظ هذا الحَديث، وإنما اكتفيت بتدوين بعض المُلاحظات، وانتهى اللقاء على وعد من مارسيل بإرسال ما لديه من أوراق إليّ حتى أستعين بها فى إعداد دراسة لتاريخ الحركة الشُّيوعية المصرية. ولم يكن الوعد مَشْمُولا بتحديد زمنٍ معيّن، بل شاء «الرّفيق مرسى» أن يترك الموعد مفتوحًا حتّى يتيسر له إعداد الأوراق.

وشغلتنى دوامة الحياة بالعديد من الأمُور العلمية والثقافيّة الأخرى، ونحّيتُ جانبًا ما جمعته من أوراق عن الحركة الشُّيوعية المصرية؛ مّما تيسر العثُور عليه فى مصر، وممّا أمكن الاطِّلاع عليه بالأرشيفَات البريطانية والأمريكية، حتّى كان مارس عام 2000 عندما وجدت على مكتبى بقسم التاريخ بكُليّة الآداب - جامعة القاهرة ظرفًا كبيراً أرسله مارسيل مع شخصٍ ما ، ومعه رسالة قصيرة جاء فيها:

«بعد مرُور السنين من تاريخ طلبك، أُرسل إليك – نظراً لشُهرتك كمُؤرّخ موضُوعي وكمُساهمة تاريخيّة – بعض المُستندات والمكتُوبات المتعلّقة بكفاحي ضد الاستعمار والرجعيّة والصُّهيونية منذ سنة 1935 إلى اليوم. ولسُوء الحظ؛ جزءٌ كبير من مكتوباتى ينام – إذا كان لا يزال حيًّا – فى أرشيف المُحافظة، ولا سيما كُورس لتدريس الماركسية مُكوّن من حوالي 300 صفحة، وهو الدّور الأساسي الذى قُمت به أثناء حياتى المصرية.

سلامٌ وتحية

مَارسيل شيريزى».

وتضمّن المظروف الكبير الذي اشتمَل على أوراق مارسيل شِيريزى، أو مَارسيل إسرائيل (الرّفيق مُرسي) أوراقًا سبق أن أرسل أصُولها إلى الدكتور رفعت السعيد هى: شهادة قدّم فيها مُلخّصاً لدوره فى الحركة الشُّيوعية المصرية، ورسالةً مطوّلةً تضمّنت تصويباً لبعض ما ذكره رفعت السعيد فى كتابة عن «الصحافة اليسارية فى مصر»، ثم مُذكرة مطوّلة لتصويب بعض ما جاء بكتاب «المنظمات اليسارية فى مصر 1950 – 1940».

ضمن المظروف كذلك رسالة مطوّلة أرسلها إلى جيل بيرُو مؤلف كتاب «رجل من نسيجٍ خاص» عن سيرة هنرى كُوريل، حرص مارسيل أن يُرسل لى نصًّا عربيًّا لها بخطِّ يده ، صحّح فيها بعض ما قدّمه بيرو من أفكار عن كُوريل، وقال رأيه فيه بصراحة، وحمّله مسئُوليّة ما تعرضت له الحركة الشُّيوعية من نكبات.

كذلك تضمّنت الأوراق تقريراً كتبه مارسيل لرفعت السعيد عن حقيقة الانقسَامات والتّكتُلات داخل «الحركة الديمقراطية للتّحرر الوطنى» (حدتو) وهو تقرير – فى رأيي – بالغ الأهمية.

وتضمّنت الأوراق أيضاً مقالين بالإيطالية أحدهما بإحدى دوائر المعارف عن مارسِيل ونضاله فى مصر وإيطاليا، والآخر عن موقفه من العُدوان الثُّلاثي على مِصر ومُساندته للموقف المصري، ونصًّا فرنسيًّا يتضمّن بيانات اللجنة المصرية للسّلام عام 1938، وبعض المقالات التى أرسلها للنشر فى مجلة « اليسَار» ومجلة «أدب ونقد»، بما فى ذلك حوار أجراه أحمد إسماعيل معه على صفحات المجلة الأخيرة.

ورغم أن الكثير من هذه الأوراق أُرسِل – أصلا – إلى رفعت السعيد؛ إلا أن المعلومات الوارِدة به بالغة الأهمية، ومُجمل الأوراق يرسم صورة شبه كاملة لدور «الرفيق مُرسي »، ويلقى أضواءً على العمل السياسي الماركسي فى الأربعينيّات. ولكنها ليست مُذكّرات، ولا تمثل كياناً واحِداً. وبها تكرار للمعلومات هُنا وهناك. لذلك فضّلت الاحتفاظ بها لاستخدامِها عند كتابتي لدراسةٍ عن تاريخ الحركة.

أوراق الرّفيق مُرسي

ولكننى فوجئت الشّهر الماضى بالكتاب الذى نشره محمد يوسف الجندى بدار العالم الثالث بعنوان «مارسيل شيريزي، أوراق مُناضِل إيطالي فى مصر» الذى سبقت الإشارة إليه ، وبمُراجعة الأوراق المنشُورة على ما بين يدي من أوراق أرسلها إلى مارسيل؛ تبيّن لي انه قد رُوعيت الدِّقة والأمانة فى نشر الأوراق، ولكن استُبعد منها رد مارسيل على جيل بيرُو ، المتعلق بهنري كُورييل، وتقريراً يقع فى سبع صفحات عن الانقسَامات والتكتُّلات فى «حدتو» وعلى من تقع مسئوليتها، كان قد أرسله إلى رفعت السّعيد، والتقرير الخاص باللّجنة المصرية للسّلام (عام 1938) وكان نشر ترجمته أمراً بالغ الأهمية، كذلك تضمّنت المجمُوعة التى بين يدى صور خطابات شخصية مُرسلة من العديد من الكوادر المِصرية إلى مارسيل.

وقد حرص ناشر الكتاب أن يضمّنه نص أعمال ورشة العمل التى عُقدت فى مارس 1999 بدعوة من لجنة توثيق الحركة الشُّيوعية بمركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة، وهى الجلسة التى تراجع فيها مارسيل شيريزى عما جاء بشهَادته السّابقة أمام اللّجنة ذاتها والتى نشرت - فى كتاب - شهادات الأجانب فى الحركة الشُّيوعية المصرية، والتى قال فيها أن «هنري كُورييل كان نصف صُهيونى، وهو تقييمٌ يتّسِق تماماً مع ما سمعته منه بمكتب رواية عبد العظيم عام 1984، ولكن الرجل تعرّض لضغُوط من رفاقه - ورفاق كُورييل القُدامى - فكان تراجعه عن تلك المقُولة التي حرص على أن يترك لى صورةً منه بالأوراق التى أرسلها لي، وقراءة ما كتبه الرجل بخطِّ يده توحي بأن هذا التراجع فيه قدرٌ كبيرٌ من المجاملة للرِّفاق، هذا إذا أمعن النظر فى الصياغة وعلامات التعجب التى حرص على أن يضعها فى موضع له دلالته.

***

ومهما كان الأمر، فقد طالعتنا الصُحف فى الأسبوع الأول من نوفمبر 2002 بنبأ وفاة مارسيل شيريزى، قبل أن يتم عامه التِسعين بشهور قليلة، ولم يعد أمامنا سوى ما تركه من أوراق، شاء أن يحملنى أمانتها، رغم أنها - كما اتضح من نشر الكتاب - بين يدي »الرِفاق القُدامى « وبعض تلاميذهم، وكأنّ «الرفيق مرسى» شعر بالحاجة إلى طرفٍ مُحايد، لا يتعامل مع أوراق الرجل من منطلقات سياسيّة، وإنما ضالته الحقيقة، والحقِيقة وحدها، مهما بلغت درجه نسبتها.

سرُّ الرَّفيق مُرسي

ومارسيل إيطالي الأصل، كان جدُه حاخاماً لليهود القرّائين بمصر، فى عهد محمّد سعيد باشا ، ومثل طائفته فى مجلس شُورى النُوّاب الذى أسّسه الخديو إسماعيل عام 1866، ولكن والده لم يسر على خُطى الجد، ففضّل الانخراط فى مجال الأعمال، مالكًا لأرض ورثها عن الجد فى ميت غمر، ومالكًا - أيضاً - لمحلج للقطن. ولأمر ما فقد الأب ثروته، وأصبح فرّازاً للقُطن بأحد المحالج. كان الأب متمصِّراً, يتحدّث العربية، ويصادق بعض أعيان المصريين مثل : يُوسف الجندي الذي لعب دورا بارزاً فى ثورة 1919 بزفتى، وكانت الأم يهودية – أيضاً - من أصول إيرانيّة متمصِّرة، تتحدث العربية.

من هذا الوسط جاء مارسيل، الذى ولد بحيِّ الظّاهر (1913) بالقاهرة، وتعلّم بمدرسة الفرير ، ثم حصل من اللّيسيه الفرنسية على دبلُوم فى التجارة، وانتسب إلى مدرسة الحقُوق الفرنسية ولكنه لم يكمل دراسته فيها، فقد تأثّر بالماركسيّة واعتبر أن السعى للحصول على شهادة عالية من جامعة استعماريّة انحراف برجُوازي، وبدأ عمله السياسى فى حركة السّلام، وكانت اللجنة المصرية للحركة تكاد تكون أجنبيةً خالِصةً، ومنشُوراتها تُطبع بالفرنسيّة، فطالب مارسيل بتمصير اللّجنة وجعل مطبُوعاتها عربيّة اللُغة، طالما كانت تعبِّر عن مصر، فأدّى ذلك إلى أبعاده من اللّجنة (1938 /1937) .

ولم يكن هذا هو الإقصاء الأخير من تنظيم يسَارى بسبب التمسُّك بالتّمصير، فقد كانت مسألة ترك قيادة الحركة الشُيوعية فى مصر للكوادر المصرية موضع خِلافٍ شديدٍ بينه وبين هِنري كُوريِيل، وهو منظِّم شيوعي إيطالي الأصل أيضاً، ظلّ متمسِّكًا بقيادة الحركة حتى بعد خروجه من مصر. فقد رأى مارسيل إسرائيل - الذى اتخذ لنفسه اسماً حركيًّا هو «الرّفيق

مُرسي»- أنّ إصرار هنرى كُورييل على قيادة «الحركة المصرية للتّحرُّر الوطني »، والاحتفاظ بموقعه عندما اتّحدت منظمته مع بعض المنظّمات الأُخرى، يضرُّ بالحركة , ويظهرها بأنها عمل أجنبي محض, غريب على الحركة السياسية فى مصر، بل رأى مارسيل بقاء الأجَانب فى القيادة يخدم السِّياسة البريطانية فى مصر، وينعكس سلبيًا على الحركة الوطنية المصرية.

وإذا كان مارسيل أو (الرّفيق مُرسي) قد تعرّف إلى الماركسيّة من خلال قراءاته بالمدرسة . وتأثّر باثنين من المدرسين الفرنسيِّين باللِّيسيه كانا ماركِسيين، فإنّ انخراطه العملى فى هذا التوجيه جاء من خلال مُعايشته للواقع المصرى، ومُتابعته لأحوال العُمّال البائسة فى محالج القطن، وخاصّةً عمالة الأطفال، وما يتعرّضون له من مُعاملة لا إنسانيّة، إضافة إلى الإصابة بالسل دون أن تكون هناك مظلة قانونيّة تحميهم. كذلك جعلته الوظائف التى تقلب فيها – وكلها وظائف إداريّة بسيطة - على صلة بالعمال المصريين، وعلى معرفه بواقِعهم التّاعس، ومن بين أولئك العمال اختار «الرّفيق مُرسي» من لقنهم الماركسيّة، ومن اشترك معهم فى تأسيس منظّمة شيوعيّة سرية حملت اسم «تحرير الشّعب» عام 1940.

وعندما عمل «مُرسي» على مساعدة زملائه المصريين لإقامة منظّمة شيوعيّة مصرية، كان ينفّذ بذلك نصيحة تلقاها من قادة الحزب الشيوعى اللُّبنانى - الذى كان أوّل حزب خارج مصر - يتّصل به، أما الحزب الثانى فكان الحزب الشُّيوعى الفلسطيني، وقد تلقّى مارسيل نصيحة بأن يبذُل جهده لتكوين تنظيم شيوعي مصري من الحزبين الشُّيوعيّين اللُّبنانى والفَلسطيني ، وكان قادتهما – فى أواخر الثلاثينيّات - من العرب.

وبالإضافة إلى العُمال الذين جمعهم حوله فى حلقة لدراسة الماركسيّة، التقط – أيضاً - بعض الشبان المصريين المتعلِّمين من «جماعة الفن والحُريّة» التى أسّسها جُورج حنين، وضمّت بعض المصريين ذوى الثقافة الغربية، وكذلك من جمعية الشُّبان المسيحيّة من بين الملتفّين حول سلامة موسى، وتتضمن صور الخطابات التى تضمُّها أوراق مارسيل شيريزى خطابات من بعض المثقّفين المصريين الماركسيين يصف بعضهم فيها مارسيل بأنّه كان أُستاذه فى الماركسيّة، ويشيدُ البعض الآخر بما تعلّمه على يديه من دروُس فى الماركسيّة، وهى خطابات تلقّاها مارسيل من مصر على مدى نصف القرن بعد ترحيله من البلاد إلى إيطاليا عام 1953.

ولعب مارسيل الدّور نفسه عندما أُبعد عن مصر (1943 – 1942) وطُرد إلى فلسطين، حيث أقام بمعسكر للاجئين المُعادين للفاشية أقيم فى بيت لحم. وكلّفه الحزب الشيوعي الفلسطيني بتدريس الماركسية للعُمال العرب، وأكسبته تلك التجربة صلاتٍ وثيقةً قامت بينه وبين الشُّيوعيين الفلسطينيين والأُردنيين.

وفى منظمة «تحرير الشعب» التى كوّنها بمعاونة رفاقه المصريين تولى القيادة ثلاثة من المصريين، واقتصر دور الرفيق مرسى على التّثقيف، وأسست هذه المنظمة «جمعية الخبز والحرية» للنّشاط العلني وسط العمال والمثقفين، و«جمعية الثقافة والفَراغ» للنشاط العلني وسط الأجانب والطلاب المصريين. وقد توقّف نشاط «تحرير الشعب» بعد الضّربة التى وجّهها إليها البُوليس (فى أكتوبر 1941) وسُجن عشرة من قادتها المصريين، وأُعيد تكوينها عام 1944 بعد خروج الكوادر المصرية من السِّجن وعودة مارسيل من فَلسطين، وظلّت قيادة التنظيم مصريّةً، واقتصر دور الرّفيق مُرسي على التثقيف وإعداد الكَوادر حتى عام 1947 ، عندما تم تكوين «الحركة الدِّيمقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو) .

وقد لعب مارسيل دوراً مهمًّا فى الجهود التى بذلت لتوحيد المنظمات الشُّيوعية المصرية فى إطار تنظيمى واحد، وكان من رأيه أن الظروف الموضُوعية فى مصر منذ بداية الحرب العالمية الثانية كانت أكثر نضجاً لإقامة «الحزب الشيوعى المصري» منها عام 1922، عندما قام أول حزب شيُوعي علني فى تاريخ مصر، ولذلك ظلّت فكرة تفادي التكتُّل والتشرذُم ، وتوحيد العمل الماركسي فى تنظيم واحد شغله الشّاغل، فقام بدور مُهم بمعاونة من بعض «الرِّفاق» اللُّبنانيين والفلسطينيين فى الجهُود التي بُذلت عام 1946 – 1945 لتوحيد الحركة ، وهى الجهود التي أدّت إلى الوحدة بين «تحرير الشّعب» و «أسكرا» أُولا ليكُونا (الطّليعة المُتّحدة)، ثم الوحدة مع «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني» وتكوين اتحاد «الحركة الدِّيمُقراطيّة للتّحرُّر الوطني» (حدتو) .

كما لعب مارسيل دوراً هامًّا فى تنظيم مؤتمر 1948 السِّري الذى كان يعد لمُؤتمر تأسيس الحزب المُزمع عقده عام 1949، وقدم لذلك المؤتمر (الذى عرف بمُؤتمر الثّلاثة والثلاثين) ورقةً عن واقع الحركة الشيوعية المصرية والسّبيل لتوحيد فصائلها، واتخذ المؤتمر من تلك الورقة أساساً للتقرير الذى قام بإعداده ليطرح على المؤتمر التّأسيسي للحزب، والذى أخذ

باقتراح مارسيل تكوين لجنة تحضيرية من المُنَظّمات كافّة، تمهّد للمُؤتمر التأسيسي للحزب ، وتتولّى مناقشة البرامج، واللّوائح، والخط السِّياسي.

وكان مارسيل على رأس مُؤسِّسي «الرابطة الإسرائيلية لمُكافحة الصُّهيونية» فى يونيو 1947، التى كان هنرى كُورييل وراء حلّها. وكان منطلق الرابطة الشعور بخطر الصُّهيونية على حل القضية اليهودية، وذهبت إلى أن الصهيونية «ليست إلا أداةً بين أيدى القُوى الاستعمارية العالمية التى تريد استخدام اليهُود لتأكيد سيطرتها على الشّرق الأوسط »، وأعلنت أنها تتّهم «الإرهاب اليهُودى فى فلسطين بأنه حركه فاشيّة موجّهة أساسًا ضد الجماهير اليهُودية، ولا تخدم فى الواقع سوى المُستعمرين».

وظل موقف مارسيل من الصهيونية ثابتًا، ففى حديث أجرته معه مجله « أُسرتي» الكُويتية عام 1989، قال: «دولة إسرائيل لم تحل، ولن تحل المشكلة اليهُودية . . إسرائيل لعبت دوراً فى تشويه الوعي اليهودي. . فأنا أقول إن الصُّهيونية أكبر كارثة فى تاريخ يهود العالم».

وبعد ما أبعد عن مصر عام 1953، وانضمّ للحزب الشيوعى الإيطالي لعب دوراً بارزاً فى إدانة العُدوان الثّلاثى على مصر عام 1956، وظلّ يمد يد العَون لكل من يلجأ إليه من «الرِّفاق» المصريين، حتّى من ينتمُون إلى أجيال رأت النور بعد رحيله من مصر.

ولاشكّ أن حرص مارسيل شيريزى على أن تجمع أوراَقه وتنشر، ولجوءه إلى أصدقائه، وإلى شخصي بحكم اهتمامي بتاريخ الحركة الشُّيوعية المصرية، دليل على اعتزازه بالمكوّن المصري فى تاريخه النِّضَالي وثقافته السياسية، وعلى حرصه أن تبدُو صورته سويّة غير مُشوّهة فى ذلك التاريخ الذى يحتاجُ إلى التّسجيل.

أحمد طه ونصفُ قرنٍ من النِّضَال *

فقدت مصرَ، بل فقد النّيل أحد أبنائه المُناضلين من أجل حياة حُرة كريمة للكَادحين من أبناء وادي النّيل، ومن أجل رفع رايَة الاستقلال الوطنى على مِصر والسُّودان. فقدت مِصر وفقد النّيل أحمد طه المُناضِل النِّقابي، والنائب المُدافع عن قضَايا وطنه وقضَايا جماهيره. ارتبط بالنّيل ووادِيه منذ مولده فى مُنتصف عِشرينيّات القرن العشرين. والده الرّيس طه أحمد الذي عاش حياته على صفحةِ النهر المبارك، يقُود المراكب الشّراعيّة التي تقطع النهر صعُوداً وهبوطًا، كما كانت تفعل منذ كانت الحضارة لا تزال فى مهدها، وقدّم هذا الإنسان المصرى البَسِيط - لوطنِه - ولدَين تعلّما تعليماً فنيًّا، التحق أكبرهُما «عبد القادر طه» بخدمة الجيش المِصري، وأصبح ضابطًا من الضُّباط الأحرار، واغتاله «الحَرس الحديدي»، قُبيل قيام ثورة يولِيُو. وكان ولده الثاني «أحمد طه» مُناضلا وطنيًّا يعمل بين الجماهير، ويعيش قضاياهم وقضايا الوطن، حتى وافَاه الأجل فى نهاية الشّهر الماضي.

عرفتُ أحمد طه فى شتاء عام 1965، كنت - عندئذ - أعدُّ أطروحة الماجستير حول «الحركة العُمّاليّة المصريّة» واستطعت خلال عام 1964 أن ألتقي النّبيل عبّاس حَليم، وأنْ أضع يدي على الخيُوط التي قادتنى إلى مجمُوعةِ النّقابيّين الذين تعاونُوا معه، وكانوا يمثّلون «اليَمين » فى الحركة العُمّاليّة. أمّا اليسَار؛ فلم يكُن هناك سبيل للتعرف على أقطابه، فقد كان مُعظمُهم قد خرج من المُعتقل قبل شهور معدُودة، ولم يطمئن أولئك الذين طَرقت أبوابَهُم إلى ذلك الشّاب المجهول الهويّة، الذي يطرح الكثير من الأَسئِلة، ويستعلِم عن كيفيّة الوصُول إلى دوريّات الجنَاح اليسَارى فى الحركة العماليّة وأوراقه.

وشاءَت الصُّدفة أن ألتقى زميلا قديماً بكُلّيّة الآداب جامعة عين شمس؛ هو الصّديق سعد صَمويل، بينما كنت أتفحّصُ الكُتب على سُور الأزبكيّة، وكنتُ لم أسمع عنه مُنذ سنوات ، وعندما علِم بموضوع أطْرُوحتى وما أعانيه من صعُوبة العثُور على مادّة عن الجنَاح اليسَاري فى الحركة العماليّة، رحّب بمُساعدتى على الفور وتقديمى لبعض الشّخصيات المهمّة فى هذا الفَصِيل من الحَركة العُمّاليّة.

---

* مجلة الهلال. أبريل 2003.

لم أكُن أعرف أنّ غيبة الزّميل التى طالت لسَنوات كان سببها الاعتقال ضِمن الموجة الشّهيرة التى وقعت عشيّة خِتام عام 1958، وجمعت كل نُشطَاء التّنظيمات الشُّيوعيّة وكوادِرها. وبعد أن سرنا معًا إلى إحدى العمارات القديمة بالقُرب من حديقةِ الأزبكيّة، صعدنا إلى إِحدى الشُّقَق التي تُؤجّر غُرفها كمكاتب، وفى إحدى تلك الغُرف كان مكتب «دار الجماهِير للنّشر»، وهناك قدّمني سعد صَمويل إلى أحمد طَه، الذي قدمني - بدوره - إلى محمّد يُوسف المدرك، ومحمُود العَسْكرى، وعن طريق هؤلاء المُناضلِين الثلاثة، استطعتُ أنْ أتعرّف إلى الدّور البارز الذى لعبه اليسَار فى الحَركة العُمّاليّة.

وقد فتح لي «أحمد طه» بيته (رقم 1، شارع طاهر – قسم الساحل) حيث كنت ألتقِيه عدّة ساعات صباح الجُمعة فى الأُسبُوع الأوّل من الشّهر، ولمدة أربعة شهُور، قدّم لي فيها مُعظم ما حصلت عليه من معلُوماتٍ حول «مُؤتمر نقابات عُمّال الشّركات والمُؤسّسات الأهليّة »الذى تأسّس فى أواخِر الحرب العَالميّة الثانيّة، «واللجنة التحضيريّة لمؤتمر نقابَات عُمال مصر» التي شُكّلت فى 1950، والجهُود التى بذلت لتمثيل مصر فى المؤتمر التّأسيسي لاتّحاد النقابات العَالمي عام 1954. مما شجّع المدرك والعسكرى على مدّي بالمعلُومات وبعض الأوراق الخاصّة «بلجنة العُمال للتحرير القَومى»، وأتاح لى فُرصة إبراز دور اليسَار فى الحركة العماليّة: وتبيّن - من خِلال حديثى مع آخرين من مُختلف فصَائل اليسار- أنّ الرجل كان موضُوعيًّا، أمينًا، فى كُلّ ما قدّمه لى من معلُومات، لم يُحاول خلالها أنْ يُبالغ فى الدّور الذى لعبته كوادر«الحركة الدّيمُقراطيّة للتحرُّر الوطني (حدتُو) فى الحركة العُماليّة على حساب غيرهم من المُنتمين إلى الفصَائل الأُخرى، رغم انتمائه إلى الفَريق الأوّل».

***

جاء أحمد طه إلى الحركة العُماليّة من خلال نضاله شابًّا فى مطلع العقد الثالث من عُمره من خلال نقابة عُمّال ماركُوني، وهي شركة الاتصالات التليفونيّة الدوليّة التى احتَكرت هذه الخدمة فى مصر وغيرها من بِلاد البحر المُتوسّط لنصف القرن، قبل أن يلتحق أحمد طه بها كفنّي اتّصالات، فلا غرابة أن يتفتّح وعيه على هيمنةِ رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المِصرى فى مُختلف القِطاعات، وما تعرّضت له الطبقة العاملة المِصريّة من أسوأ ظرُوف العمل وشرُوطه فى تلك الشّركات الأجنبيّة؛ التى مارست كل أشكال التّمْييز بين المِصريين

والأجَانب من ناحِية، وبين المِصريين وبعضهم بَعضاً، أي بين العُمّال والفنيّين المصريين ، والنفر القَليل من مُوظّفي الإدارة من مُواطنِيهم، وكان ذلك التمييز واضِحاً فى الأجُور ، وسَاعات العمل، ونظام الأجَازات على وجه الخصُوص.

وعندما نزل أحمد طه سوق العمل - فى نهايةِ الأربعينيّات - كانت مصر تموجُ بحركة سِياسيّة وطنيّة ناشِطة تُطالب بالتخلُّص من ربقة مُعاهدة 1936 التى وضَعت مصر وموارِدها وشَعبها فى خدمة «الحليفة» بريطانيا فى حربٍ عاد غُنمها على الحُلفاء وبقي غُرمُها للمِصريين.

ولذلك نشطت التّنظيمات السياسة الرافضة للمُمارسات السياسيّة للأحزاب الليبراليّة التقليديّة التي تقلّبت على الحُكم فى ظلِّ دستُور 1923، تجاه القضيّة الوطنيّة (الاستقلال الوطني)، وقضيّة الإِصلاح الاجتماعي، ونعني بها المُنظّمات الشُّيوعيّة، ومِصر الفتَاة، والإِخوان المُسلمين. فما إن وضعت الحرب أوْزَارها فى 1945، حتّى عمّت مصر - من أقصَاها إلى أقصَاها - حركةٌ تُطالب بالاستقلال التّام، وتحقيق العَدالة الاجتماعيّة، وكانت حَركات الرّفض السياسى والطّليعة الوفديّة فى مُقدّمتها.

وهكذا أضاف أحمد طه إلى وعْيِه بما لهيْمَنة رأس المال الأجنبي من خطرٍ على مصر، وعياً أعمق بأصلِ هذه الظّاهرة، وهو الوجُود الاستعمارى البِريطاني فى مصر، وكان طبيعيًّا أن يختار الوقُوف فى خندق اليسَار، ورغم اختياره النِّضَال فى صفُوف الحركة الدّيمُقراطيّة للتّحرُّر الوطني، إلا أنّه كان حريصاً على الالتحام بالجنَاح اليسَارى للحَركة العُمّاليّة، والتعاون مع النقَابيّين من الفصَائل الشُّيوعيّة الأُخْرى من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للحَركة العماليّة المصريّة.

ولا أعرف - تحديداً - متى انضمّ أحمد طه إلى «حدتو»، فلم أسأله عن ذلك - وكان الرّجل لا يحبُّ الكلام عن نفسه - ولكنّنا نجده بين الكَوادر النّاشِطة التي شاركت فى تأسيس«مُؤتمر نقابات عُمّال الشّركات والمؤسّسات الأهليّة» الذى تكوّن فى ديسمبر 1945، فقد كان قانُون الاعتراف بنقَابات العُمّال الصّادر فى 1942 يحرِّم تشكيل اتحاد عام لنقَابات العُمّال، ومن ثمّ كان التّحايُل على القانُون بإطلاق اسم «مؤتمر» على تجمُّع ما يزيد على 25 نقابة من نقابات عُمّال القَاهرة فى قطاعات النّقل والصِّناعة والخَدمات فى شكلِ اتّحاد هدفه المُطالبة بتحسين

أحوال العَمل والعُمّال، وخاصّةً مُواجهة مشَاكل الغَلاء وانخفاضِ الأُجور والبَطالة، وعدم توافُر التّشريعات التي توفّر الحمايّة للعمال، وتؤمِّنهم ضد مختلف الأخْطَار.

***

وقد لعبَ النقابيُّون اليسَاريُّون دوراً مُهمًّا فى حشد النِّقابات وراء هذا التنظيم العُمّالى فى خريف 1945، عندما نجحُوا فى الترويج لفِكرة اشتراك النِّقابات المصريّة فى الاجتماع التّأسِيسى للاتّحاد العالمى لنقَابات العُمّال (W.F.T.U)، واستطاعُوا جمع التبرعات الكافِية لإيفاد مُمثّلين عن عُمال مصر إلى الاجتماع التّأسِيسي المُزمع عقده بباريس، فتم اختيار محمد يُوسف المدرك، ودافيد ناحُوم، ومُراد القليُوبى، ومحمد عبد الحَليم، مُمثّلين لمجمُوعة من النقابات التى تقُودها عنَاصر يساريّة ذات توجُّهات مختلفة.

وتم اختيار محمد يُوسف المدرك عضوا بمجلِس الاتّحاد العالمى للنقابات، كما تجدّد انتخابه - مرّة أُخرى - فى المؤتمر الثّانى الذى عُقد بميلانُو فى يوليو 1949. رغم غيابه وعدم وجُود غيره ممثّلا لمصر فى ذلك المؤتمر، أما المؤتمر الثالث الذى عُقِد فى برلين عام 1951فقد شارك فيه أحمد طه وحسن عبد الرّحمن ممثلين «للّجنة التحضيريّة للاتحاد العَام لنقابات عُمّال مِصر».

وخلال تلك السّنوات السّت (1951 – 1945) كان أحمد طه - الشّاب الذى بدأ نضاله النِّقابى مع عُمال ماركُونى - قد أصبح كادراً نقابيًّا متميّزاً بفضل الخبرات التي اكتَسبَها من العمل النِّقابى والسِّياسي فى تلك الفترة.

لم يقتصر دور «مُؤتمر نقابات عُمال الشّركات والمؤسّسَات الأهليّة» - الذي كان أحمد طه من بين قِياداته - على تبنّي المطالب العُماليّة فحسب، بل شارك فى العمل السياسى المُطالب بتحقيق الاستقلال الوطني، وانضمّ «المؤتمر» إلى «اللّجنة الوطنيّة للعُمّال والطّلبة»، ومن ثم اشترك فى تنظيمِ الإضرابَات التي دعت إليها اللّجنة، ومن بينها إضراب«يوم الجَلاء» (21 فبراير1946)، وطالب المؤتمر من خلال نشرته التى كان يُصدرها تحت اسم «المُؤتمر » بتحقيق الجَلاء عن وادى النِّيل، وتخليص الاقتِصاد الوطني من السّيطرة الأجنبيّة، وبيّن

للعُمال أن الكفاح ضد الاستعمار يؤدّي إلى تحقيق المطالب الاقتصاديّة والاجتماعيّة لهُم، وأنّ «انتصارَ قضيّة الوطن انتصارٌ لقضيّة العمال».

وكان التحام «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسّسات الأهليّة» بالنّضال السّياسي الوطنى عام 1946، مشجّعًا لتوسيع نطاقه، وتحويله إلى تنظيمٍ يضمُّ جميع نقابات العُمال فى مصر ، فأعلن «المؤتمر» عن تنظيمِ احتفالٍ كبير بعيد العُمال فى الأول من مايو 1946، يعلن فيه تأسيس«مؤتمر نقابات عُمّال مصر» وعبثًا حاولت الحكُومة إجهاض المحاولة بمُحاصرة مقرّ الاجتماع، ومنع العُمّال من دخُوله، فتم عقد الاجتماع فى مكانٍ بديل، حيث أُقرّت لائحة التنظيم الجديد، وبدأ المؤتمر ينظم حركةً للمُطالبة بتحقيق الجلاء التّام «سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا عن وادي النيل» والمطالبة بتحسِين الأجُور، ومكافحة البطالة والتّأمين ضدها ، والإفراج عن المُعتقلين من القَادة النّقابيين.

وسعَت اللجنة التنفيذيّة للمُؤتمر لتنفيذِ إضرابٍ عام (فى 25 يونيُو 1946) إذا لم تستجب حكُومة إسماعيل صدِقى باشا لمطالبِهم. ولكن الحكُومة نجحت فى إقناع عُمّال النقل بالعدُول عن فكرة الإضراب، على وعدٍ ببحث مطالب العُمّال والاستجابة لها، وبذلك فشلت مُحاولة الإضراب العام. ثم جاءت ضربة 11 يوليو 1946 عندما ألقت حكُومة صدقى القبض على كل العنَاصِر النّاشِطة فى الحركة السياسيّة من المثقّفين والطلبة والعُمال على اختلاف انتماءاتهم وتوجُّهاتهم السياسيّة، وكان قادة «مؤتمر نقابَات عُمال مصر» من بين المُعتقلين، وبذلك تمّ القضاء على تلك المحاولة التي استهدفت إقامة تنظيمٍ موحّد لقيادة الحركة العماليّة.

كان أحمد طه - المُناضِل الشّاب - طرفًا فى تلك الأحداث، شريكًا فيها فى حدُود موقعه بين عناصِر الصف الثانى من القِيادات النقابيّة، ولكنه برز إلى الصّف الأول فى المُحاولة الثانيّة التي تزعّمتها كوادر «حدتو» لتأسيسِ اتحادٍ عام للعُمال، فكان من قيادات«اللّجنة التحضيريّة للاتحاد العَام لنقابات العُمال بالقُطرِ المصري» التى شُكّلت عام 1951 ورفعت المَطالب المُزمنة للعُمّال، والمتعلّقة بالأجُور وسَاعات العمل، وتشريعاته، إضافةً إلى الاعتراف القانُوني بحقِّ الإضراب العام باعتباره حقًّا مشرُوعًا، والاعتراف بحقِّ العمال فى إقامة اتحادٍ عام يجمعُ شمل النِّقابات ويُدافع عن مصالحِهم.

وكان أحمد طه من بين القيَادات التي نشطت لحشد النِقابات وراء هذه اللّجنة، فتمّ ضم أكثر من مائة نقابة إليها، وتحدّد مساء الأحد 27 من يناير 1952 لعقد مؤتمر عام بمقر نقابة عُمال ترام القاهرة، لتبادُل الرأى حول النِظام السياسى، وكانت النيّة مُتجهةً إلى إعلان تأسيسِ«الاتحاد العام لنقابَات عُمّال القُطْر المِصرى».

وكانت الأحداث تُخبِئ ما لم يكُن فى الحسبان، فقد شبّ حريقُ القَاهرة فى صباح السبت 26 من يناير عام 1952، وأُعلِنت الأحْكَام العُرفيّة، وبذلك أصبحَ انعقاد المؤتمر مُستحيلا، وخاصّةً أن السلطات ألقت القبض على مُعظم زُعماء النِقابات وقادة اللجنة التّحضيريّة، وأفلت أحمد طه من الاعتقالِ ليُشارك بعض زملائه إصدار بيان باسم«اللّجنة التّحضيريّة» وتوزيعه ، يستنكرُ فيه حريق القاهرة، وينبِّه إلى أن أعمال التخريب والشغب لا تخدم إلا الاستعمار ، وأنّه «لا سبيل إلى إجلاء الاستعمار إلا بالكفاح الإيجابى والمحدّد الأهداف، وبتوحيد الصُفوف».

***

قامت ثورة يُوليو 1952، وكان من بين المُحاكمات التي تمّت فى شهُورها الأُولى محاكمة قتلة «الشّهيد عبد القادر طه» المُلازم الفنّي، عُضو الضُبّاط الأحرار، وشقيق أحمد طه، وجاءت الإنجازات الأُولى للثّورة وما أعلنته من مبادئ مُحقّقةً لما كافح من أجله أحمد طه وجيله من المُناضلِين النّقابين، ولكنّ الطريقة التى عُومل بها عُمّال كفر الدّوّار عام 1953 وإعدام خميس والبَقري، وتغيُّر موقف «حدتو» من مُسَاندة «حركة الجيش» إلى اتّهامها بالفَاشِيّة، وارتباط أحمد طه بالتّنظيم جعله يتعرّضُ للاعتقال طوال عقد الخمسينيّات، لا يترك المُعتقل إلا هاربًا تارّة، ومُفرجًا عنه أُخرى حتى كانت سَنوات الاعتقال الخَمس التى التقيتُ به بعدها بشهُورٍ قلائل.

***

ولكن سنوات السجن لم تزده إلا صَلابةً، واستمراراً فى النِضال الوطني بطريقته الخاصة ، وعندما بدأ مشرُوعه الصّغير الذي لم يقدّر له النّجاح أو الاستمرار، وهو«دارُ الجماهير للنّشر» بدأ بكتابين أحدُهما بعُنوان «المرأة..كفَاحها وعملها»، تناول فيه قضيّة المرأة ودورها فى العَمل الوطني ونصيبها من سُوق العمل ونضالها النِقابى. والكتاب الآخَر شاركه فى تأليفه

بعض زُملائه من «حدتو»، وحمل عنوان «الطّبقة العاملة والكِفاح السُّودانى المصرى المُشترك».

ولا أعرفُ شيئًا عن الظُّروف التى دفعته إلى التّوقُّف عن المُضي قُدمًا فى المشروع، ولكنّي أستطيعُ أن أتصوّر المُضايقات التى قد تتعرّض لها مثل هذه الدّار، وخاصّة أنها كانت مُلتقى رفاق نضَال الأربعينيّات.

وتمضي السّنوات، وأحمد طه لا يكفُّ عن العمل العام، فكان من بين المؤسِّسين الأوائل لحزب التّجمُّع، ثم فترت علاقته به لظرُوفٍ ما، وظهر اسمه بين مُؤسِّسي «الوفد الجديد »، ولعلّ ذلك يرجعُ إلى وجُود بعض كوادِر «الطَّليعة الوفديّة» بين المُؤسسين، وعندما اختلفُوا مع فؤاد سراج الدين حول طريقةِ إدارته للحِزب تركُوه، وكان أحمد طه فى مُقدِّمتهم.

وأخيراً، رأى الرجل أن يعمل مُستقلًّا فى خدمة أبناء حيِّ السّاحل الذي قضى حياته كُلها فيه ، وعندما رشّح نفسه فى أول انتخاباتٍ تعدُدِيّة تم إجراؤها فى عهد أنور السّادات؛ اختار أن يُرشّح نفسه مُستقلًّا، ولكنه ظل يُنسِّق مواقفه داخل المجلس مع مُمثّلي اليسار، وخاصّةً فى مُعارضة كامب ديفيد، ومُعاهدة السّلام مع إسرائيل والتّطبيع، وضاقت الحكومة ذرعًا بموافقه واستجوابَاته، فلفّقت له قضيّة تخابُر مع بلغاريَا، ووقف وزير الداخليّة ليُعلِن بيانًا زعم فيه أنّ لدى الحكُومة أدلّةً دامِغةً على الاتّهام، وتمّ القبض عليه وإلقاؤه فى سِجن القلعة مع بعض رفاقه حتّى تكتملَ ملامح القَضيّة.

ولم تهن عزيمة أحمد طه، فرشّح نفسه فى الانتخابات بدائرة السّاحل وهو فى السجن ، واكتشف بعد خروجه من السّجن - عندما برّأ القضاء المصرى النّزيه ساحته، وساحة زملائه - أنّه نجح فى المرحلة الأُولي، وأنّ النتيجة زُوِّرت لتتم الإعادة بالدّائرة، وهو الهدف الحقِيقي من تلفيقِ قضيّة التخابُر له، لإبعاده عن مجلِس الشّعب.

ولكن النّفس التي جُبلت على النِّضال جعلتهُ يخوضُ الانتخابات مُعتمدًا على رصيده الكبير فى خِدمة الجماهير الذين عاش بينهم طوال حياته، فاستعاد مقعد الدّائرة بمجلس الشّعب، وظلّ يلعبُ دور المعارض الوطني المُلتزم بقضَايا أُمّته طوال وجُوده بالمجلس.

وعلى صعيدِ العَمل العام أسّس «جمعيّة الشّهيد للإسكان التّعاوني» وقام ببناء عمارات سكنيّة تعاونيّةً حقّةً، ولم يتخذ منها - كما فعل غيره - وسيلةً للإثراء غير المشرُوع، بل اتّخذ منها رسالةً لخِدمة أبناء دائرته، ولذلك خرج أبنَاء السّاحل عن بكرةِ أبيهم لوداعِه يوم الرّحِيل ، تاركًا ذكرىً عَطرةً لإنسانٍ نبيل، أوْقَف حياته لخِدمة جماهير شَعبه بإِخْلاصٍ.

في ودَاع النَّبيل؛ قدّيس الوطنيَّة أحمد نَبيل الهلالي (1924- 2006)*

فى جنازةٍ شعبيّة مَهيبة؛ شيّعت مصر ابنها البَار أحمد نبيل الهِلالى , شَارك فى الجنازة مِصريُّون ومِصريّات من مختلف ألوان الطّيف السِّياسى، من أقصَى اليسار إلى أقصى اليَمين.

رفاقُ النّضال فى الحركة الشُّيوعيّة المصريّة منذ ما يزيدُ عن السِّتّين عاماً, يتساوى فى ذلك من أضْنَاه المرض, وجاء مُتحامِلا على نفسه, ومن جاء مُعتمداً على ما بقى من رصيدِ الصِّحة ليودع «قدّيس، الوطنيّة»، وشباب من الشُّيوعيين جاءُوا لوداع «الرّفيق الرّمز» هاتفين لكفاح الشّعب المصرى، وكفَاح الطّبقة العاملة ونِضال الشُّيُوعيين، يتعهّدون لنبيل بالمُضيِّ قُدماً على طَريقه.

ورجالٌ ونساء من النّاصريّين والقَوميّين واللّيبراليّين، وشيُوخ الحركة الإسلاميّة من الإخوان المُسْلمين وشبابها إلى الجهادِ، مرُوراً بالجماعات؛ شاركُوا فى الجنازة الشّعبيّة المهيبة، وصلُّوا مع رفاقِ الحركة الوطنيّة المصريّة على الجُثمان الطّاهر، وودّعُوه حتّى مثواه الأخير.

لم يأت أيٌّ من هؤلاء المُشيّعين لمجرد أداء الواجب، مُكلّفًا من هيئةٍ أو تنظيم، ولكن جاء كلٌّ منهُم بدافع من الرّغبة فى وداع رجل من طِراز فريد، عرفته الحَركة الوطنيّة المصريّة , وقدّرت كفاحه مختلف فصائلها، لم لا وقد نذر الرجل نفسه للنّضال من أجل حياة أفضل للكَادحين من العُمّال والفلاحين, ومن أجل حقُوق الإنسان، وفى طليعتها حقُّ التّعبير، وحقُّ التنظيم والنّضال من أجل تحقيق العَدالة الاجتماعيّة.

لا يكادُ يقع إضرابٌ عُمّالى ويتم اعتقال المُشاركين فيه حتى يهرعَ نبيل الهلالى فيكُون أوّل الحضُور من المُحامين دفاعًا عنهم, ولا يكاد يقعُ صدامٌ بين الفلاحين وزبانية السُّلطة الفاسدة وبقايَا الإقطاع حتّى يكُون نبيل الهلالي هناك مدافِعًا عن المُعتقلين، مُترافِعًا أمام المحَاكم دفاعًا عن حقّهم فى الاحتفاظِ بالأراضي التى وُزّعت عليهم تطبيقًا لقوانين الإصلاح الزّراعى فى

* جريدة الكرامة. العدد 27 ،38 من يونيو 2006.

عصرٍ تآكلت فيه مكاسِب العُمال والفلاحين لصَالح رأسماليّةٍ رثّة، تُنمّي أرصدتها عن طريقِ النهب والفسَاد، وتقوم بتجريف الاقتصاد الوطنى.

كان نبيل الهلالى دائماً هُناك مع الفلاحين، يُجالسهم ويُشاركهم طعَامهم البسيط على الطّبليّة كواحدٍ منهم، وكانت آخر صَولاته ذهابه إلى دكرنِس للدّفاع عن حقِّ الفلاحين الذين انتزعَ الفسادُ أراضيهم التى روُوها بعرقِهم على مدى نصف قرن.

لم يأبه نبيل الهلالى لحالته الصّحيّة التى اضطر بسببِها أن يقيمَ بالمستشفى تحت العلاج, فما كادت حالته الصحيّة تتحسّنُ قليلا حتى سارع إلى تركِ المستشفى حتى لا يتخلّف عن المُشاركة فى الفعّاليات الوطنيّة التى تمُوج بها مصر: قضيّةُ استقلال القضَاء والموقف التاريخى الجليل لقضَاء مِصر, فعّاليات «الحركة المصريّة من أجل التّغْيير»، تقديم الصّحافيين إلى القضَاء جرّاء تعبيرهم عن الرّأي الحُر، اعتقال المُتضامنين مع القضَاء وتعذيبهم.

كُلها كانت أحداثًا جرت ونبيل الهلالى فوق سرير المرض، ودفعته إلى الدخول فى خضمّها مُدافعاً عن القُضاة الذين أرادت السُّلطة الغاشمة تأديبهم، ومدافعًا عن المُعتقلين من النّاشطين السّياسيين دُون الاقتصار على فصيلٍ دُون آخر؛ فدافع عن مُعتقلي الإخوان وغيرهم دُون تمييز، وكيف يجرؤ قلمٌ على ذكر التّمييز عند الحديث عن رجلٍ ناضل ضدّ أشكال التّمييز؟!.

وإذا بواقعةِ انتزاع أراضي فلّاحي دِكرنس تقع وسط خضمِّ الأحداث، فيهرع نبيل الهلالى إلى هُناك حتى لا يفُوته شرف الدفاع عن الفَلاحين فى عصرٍ انطلقت فيه الذّئاب لتنهش مصدر رزقهم، ولكن الجسَد النّبيل النّحيل، الذى حمل هذه النّفس الزّكيّة ما يزيد على الثّمانين عاماً ، وذلك القَلب الكبير الذى احتلّته مصر، لم يتحمّل كل هذا الجَهد، فسقط الفَارس النّبيل مريضًا ، وأُجريت له جراحة فى القَلب.

ولكن حاشَا لله أنْ يستسلِم «قدّيس الوطنيّة» للمرض، ويتركه ليشْغَله عن وطنٍ بلغ الاحتقانُ فيه مداه، وعلى الرّغم من وجُوده فى العِناية المُركّزة نحو الأُسبوعين كان يُبادر بسؤال زوّارِه عن فعّاليات الحركة الوطنيّة، وعن المسجُونين من شباب الحركة المصريّة من أجلِ التغيير ، وعن قضيّة «صَوت الأُمة» وعن القُضَاة، وجماعة 9 مارس المُناضِلة من أجل استقلالِ

الجامعَات، وفى قِسم الإنعاش بلغه نبأ رحيلِ أمير شَباب السّبعينيّات أحمد عبد الله، ورفيق نضَال الأربعينيّات يُوسف درويش، ولا يعنى ذلك أنّ زُوّار الدّقائق المعدُودة كانوا يتطوّعُون بإبلاغه كل ذلك، ولكنهم كانُوا مُضطرّين للإجَابة عن تسَاؤلاته لتجنيبهِ مشقّة الكَلام.

وعندما ترك العنايّة المركزة، وانتقل إلى إحدى الغُرف قُدّر لصَاحب هذا القلم أن يحظَى بزيارته برفقة الصّديقين: عبد العَال الباقُورى وأحمد غزلان, ورحّب بنا ثم راحَ يسألُنا عن تطورات موضُوع نادى القُضاة، وعن مشرُوع قانُون الجامعات الذى تُعدُّه جماعة 9 مارس ، وعمّن أُفْرج عنهُم من المُعتقلين، ثمّ راح يؤكّد ضرُورة إبلاغ أحمد عزّ الدّين بالاهتمام بالطّعن فى الحُكم الجائر الصّادر ضدِه أمام محكمَة النّقض، كل ذلك فى حدُودِ نحو نصف السّاعة قضينَاها معه، وتركناه فى السّابعة مسَاء السبت على أمل أنْ نلقَاه بعد أيّام وقد تخلّص من قِناع الأُوكسجين، ورُحنا نتحدّث عن ضرورة إقناعه - بعد الشّفاء - بالحدّ من نشاطِه العام ، وتحريضِه على كتابة مُذكّراته وجمع أوْرَاقه الخاصّة «لابُدّ أنها كنزٌ من كنُوز التّاريخ الوطنى»، ولكن القَدر كان له ترتيبٌ آخر، فلم يطلع فجر الأحد 18 يونيو «بعد تِسْع سَاعات من زيارة الودَاع» حتى فاضَت رُوحه الطّاهرة إلى بارِئها.

طُويَ السّجلُّ الحافل بجَليل الأعمال من أجْلِ مصر، المُرصّع بالنّضال من أجل إقامة مجتمعٍ اشتراكي يسُوده العدلُ بمختلف أبعاده، نضالٌ دفع نبيل ورفاقه ثمنًا باهِظًا من حُريتهم، ودفعت أجسَادهم ضريبةً فادحةً له، ولم يكُن الإيمان بالاشتراكيّة عنده نوعًا من التّشدُق برطانة أيديُولوجيّة ولكنه كان إيمانًا راسِخًا بمبدأ، ونضالا مُتّصِلا لتحقيقه.

فى حفلٍ أقامه «صالُون النديم للفِكر العَربى» لتكريم نبيل الهِلالى فى رمضَان الماضى «15/10/2005» ردّ الرجل تحيّة رفاقه ومُحبّيه بكلمةٍ مُهمّة، ذكّر فيها الحضُور بنسيانهم الزّعيم العَظيم، الفلاح البطَل أحمد عُرابي، أوّل من أطلق شِعار «لا للتّوريث» عندما قال لتّوفيق «لسنَا عبيداً ولا مَتاعًا, ولن نُورّثَ بعد اليَوم» فى إشَارةٍ عَبقريّة إلى ضرُورةِ استيعاب دروُس النّضال الوطني، واتّخاذِها حَجر الزّاويّة فى النّضال الوطنى المُعاصِر.

وهُنا قدّم الإجابة عن سؤالين على درجةٍ بالغةٍ من الأهميّة: أحدُهما عن أسبابِ اعتناقه الشُّيوعيّة وهو ابن الأُسرة البُرجوازيّة العَريقة، وثانيهما عن سرِّ تمسُّكه بالشيوعيّة على الرّغم ممّا أسفرَ عنه سقُوط الاتحاد السُّوفييتى من قصُور التّجربة.

وكشفت إجابته عن السُّؤال الأول عن حسٍّ إنسانيٍّ نبيل عندما لفت نظره أنّ أبناء الشّوارع المحرُومين يلحسُون «الفاترينة» الزُّجاجيّة لمحل حلويات ضَخم قصَده لشِراء ما لذّ وطاب وهو دُون سنِّ العَاشرة، فظلّ يشغله التّساؤل حول ذلك البَون الشّاسع بين حياته وحيَاة هؤلاء التُّعساء، كما كشفَ عن دور والده أحمد نجِيب الهِلالى باشا فى توجيهه «دُون أن يدرى» صَوب الاشتراكيّة, فقد كان يُؤمن بالعَدالة الاجتماعيّة، وكان يعمل على جَعل التعليم مُتاحًا لجميع المواطنين عندما كان وزيراً للمَعارف، كما كان يكره الفسَاد. كُلُّها مبادئ طوّرها الصّبي نبيل فى الطّريق نحو الاشْتِراكيّة.

وعن الإجابة على السُّؤال الثانى، أكّد أنّ الاشتراكيّة لم تفْقِد الصلاحيّة، وأنّ ما حدث فى الاتحاد السوفيتى يرجع إلى أخْطَاء السُّوفييت فى التّطبيق، ومادامت الرّأسماليّة باقيَة على النّحو المُتوحِّش؛ فالاشتراكيّة هي نقيضُها، وهى ضَروريّة وستظلُّ هي «الحَل» لكلِّ ما يترتّبُ على الرّأسماليّة من كوارث اجتماعيّة.

وأضاف: «الماركِسيّة - فى نظري - ليست نصُوصاً مُقدّسةً جامِدةً، بل نظريّةً حيّةً مُتجدّدةً ، وإذا كان النِّظام السُّوفييتى قد سقط بكل أخطائه وانحرافَاته، فلا يعنى ذلك أنّ الماركِسيّة سقَطت».

وأخيرا شرح نبيل الهِلالى «فى كلمته» أسباب مُشاركته فى الدِّفاع عن الجماعات الإسلاميّة فى قضاياها، على الرّغم من التناقُض الجذرى بين فِكره وفكرهم، فقال: «إنّ موقفى - ببسَاطة - ينطلقُ من إيمانى العَميق الذى لا يتزعزع يوماً، ولن يتزعزع بأنّه فى مجال حقُوق الإنسَان لا مكان للانتقَائيّة فى المواقِف، والازْدِواجيّة فى المكَاييل، فلابُدّ من الدِّفاع عن حقُوق الإنسَان، كُلُّ إنسانٍ مَهْما كانت عقيدته الدِّينيّة، واعتقاده السِّياسي، فالذى يُحدِّد ما هُو الإنسَان هُو إنسَانيّته، وليس دينه، أو لَونه السِّياسى أو أيديُولوجيّته».

فلا عجبَ أنْ نرى ذلك الحَشْد الوطنى - الذى خرجَ لتَشْيِيع هذا الرّمز النّبيل للوطنيّة المصريّة إلى مَثْواه الأَخير - يضمُّ كل مُكونّات الحَركة الوطنيّة المصريّة.

إذا كان الشّبابُ قد وعدُوا نبيل الهِلالى بالمُضي على طَريقه، فمَا أحْوَجنَا إلى تجميع كتَاباته السّياسيّة «وهى بالِغة الأهميّة» ونشرها ليفيدَ بها الشّباب، ولعلّ الأُسرة الكَريمة التى قدّمت لمِصر هذا الإنسَان النّادر تُتيح لنَا أوراقه الخاصّة لتكُون مَصْدراً لكتَابٍ يضمُّ سيرته العَطِرة ، وما أحوجُنا إلى مثلِ هذا الكتاب.

صوتُ الجمَاهِير
*

صدَر - الأسبوعُ الماضي - العَددُ الألف من «الأهالى» دُون أن نشعر بأهميّة هذا الحدَث المُهم، الذى تحتفِي به الصُّحف عادةً، فتعدُّ العُدّة لتخرج إلى القُرّاء بمظاهر احتفاليّة ذات طابعٍ خاص، فقد شُغلت «الأهالى» فى عددها الألف بمُتابعة المعركة الانتخَابيّة التى استطاع فيها «التجمُّع» أن يُحقّق مكاسِب مُهمّة، رغم ما تعرّض له مرشّحُوه من حِصار، وما شَاب المعركة من تجاوزات حالَت بين النّاخبين وبين مُمارسة حقّهم الدُّستُوري فى انتخاب من يَرون فيه الأهليّة لتمثيلهم.

شُغلت «الأهالى» - كعادتها - بالدّفاع عن حقّ الجماهير فى اختيارِ مُمثّليهم باعتباره مُتطلّبًا أسَاسيًّا للدّيمُقراطيّة، وشُغلنا معهَا بمُتابعة إصرار الحكُومة على بيع التّرام للجَماهير، لتُعزّز سيطرتها على مجلِس الشّعب بدعوى فوز حزبها بالأغْلَبيّة، رغم ما مُني به مرشّحُوه ورمُوزه من هزائم مُهينة فى المرحلتين الأُولى والثّانيّة من الانتخابات، بضمِّ من لم يرشّحهم الحزب أَصلا، وتقدّمُوا كمُستقلّين، وانتُخبُوا على هذا الأسَاس، وبذلك قامُوا - عيانًا جهارًا - بأكبر عمليّة «نَصْب» فى تاريخنَا السّياسى المُعاصِر، بارَكتها الحكُومة.

ولكن حقّ «الأهالى» علينا يُلزمنا بأن نُقدّم لها باقةً من التّقدير والعِرفان بمُناسبة صدُور العدد الأول بعد الألف، «فللأهالى» علينَا - باعتبارِنا جماهير هذا الشّعب الصّابر الصامد - حقُّ العِرفان بالفَضل، فمنذ صدورها الأول قبل22 عامًا عبّرت «الأهالى» بصدقٍ وأمانة ونزاهة عن مصَالح الجماهِير العَريضة: العُمّال والفَلاحين والرّأسماليّة الوَطنيّة فى مُواجهة سياسَة «الانفتاح» الخَرقاء التى فرضَها أنور السّادات، وما ترتّب عليها من أزمةٍ اجتماعيّة لا تزال تتفاقَم مع استمرارِ السّياسات الاقتصاديّة الرّاميّة إلى وأدِ القِطاع العام، والتخلُّص منه لصَالح الرّأسماليّة العَالميّة - وليس الوطنيّة - تحت مُختلف الدّعاوَى والتّبريرات.

ورغم الحِصار الذى ضربهُ السّادات حول «الأهالى»، وضربات المُصادرة التي تعرّضت لها، وتعرُّضها للتوقُّف عن الصُّدور، ظلّت «الأهالى» صوتًا للجماهير يُعبّر عن آمالها وآلامها، تُناضل ضد تبديد الثّروة القَوميّة، وضد تبديد المكَاسب التي تحقّقت للجماهير على

* الأهالي، 22 من نوفمبر. 2000.

يد ثورة يُوليُو، وتقفُ فى وجه سياسة إفقار المصريّين، وتعملُ على حماية مصَالح المُستضعَفين فى وجه موجة الفسَاد التى أصَابت بالتّلوث الشّديد حياتنا الاجتماعيّة والسّياسيّة ، فألقت أضواءً كاشفةً على مُختلف مظَاهر الفسَاد وفضحَت أساليبه وأدَواته وأصْحَابه دُون مُواربة أو مُدَاراة.

ولم تكتف «الأَهالى» بذلك الدّور المهم فى تاريخنا السّياسى المُعاصر، فحملت رايّة الدّفاع عن المصَالح القَوميّة، وناضلَت على صفحاتها أقلامُ المُناضلين الشُّرفاء ضد الحلُول التّصْفويّة للقضيّة الفَلسطينيّة، وتعاملت معها باعتبارهَا قضيّة الأمن القَومى العربي، كما حملت شُعلة الدّفاع عن الثّقافة الوطنيّة بإيمان وإصرارٍ فى وقت تعرّضت فيه الثقافة الوطنيّة للتّشويه الذى يخدُم الحلول التّصفويّة للقضيّة القوميّة.

وناضلت «الأهالى» نضالا مُتّصل الحلَقات ضدّ الإرهاب الذى يُدارى سَوءاته وراء شعارات إسلاميّة، وبيّنت لقُرّائها فسَاد دعواه، وكشفت دَوافعه ورَوابطه وأهدافه المشبُوهة، وأقامت الصّحيفة من نفسها قلعةً حصينةً للدّفاع عن الوحدة الوطنيّة، ومُقاومة كل المُحاولات الرّاميّة إلى العَبث بها، وكشف كُلّ من يُحاول التفرقة بين المصريين على أساسِ الدّين، والتمسُّك بالوحدة الوطنيّة تعبيراً عن مصالح شعبنَا واستنادًا إلى تاريخٍ مُتّصل الحلقات من العَمل الوَطني، والنّضال الشّعبي، والثّقافة الوطنيّة التى تُعبّر عن تلاحُم المصريين؛ بغضّ النّظر عن الدّين، فالمعتقدُ الشّعبى واحِد، عبّر عنه المِصريُّون فى إطار المَسيحيّة والإسلام على السّواء.

تحيّةً «للأهالي» - صَوت الجماهير - بمُناسبة صدُور العَدد الواحد بعد الألف، وتحيّةً خاصّةً لرُؤسَاء التّحرير الذين حملوا عبء إصدارِها، والأقْلَام الحُرّة الشّريفة التى عبّرت على صفَحاتِها عن آمالِ الجماهير وآلامِها من أجلِ مُستقبلٍ أفضَل لوطننا العَزيز.

4 - في الإسلام السياسي

إخفاقُ الإسلام السِّياسي - عرض نقدى لكتاب أوليفيه روي

Olivier Roy, The failure of Political Islam

*

يُولي الغرب ظاهرة «الإسلام السياسى» أو ما يعرفه البعض باسم «حركة الإحياء الإسلامى»، اهتماماً كبيراً، وخاصّةً بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران، ونجاحها فى إقامة «الجمهُورية»، وما صاحب ذلك من حملات دعائية ضد الغرب وحضارته، وعندما تزامنت تلك الأحداث مع ظاهرة انتشار الحركات الإسلامية فى العالم العربي، وبعض بلدان العالم الإسلامى، أصبح هناك إحساس عند كتاب الغرب بخطورة هذه الظاهرة، وضرورة التحسب لها. وتعمد الإعلام فى الغرب تصوير حركة الإحياء الإسلامى باعتبارها نذيراً بخطر يهدد الحضارة الغربية، وبعثًا لرُوحٍ «صلَيبيّة» موجهة ضد الغرب، لذلك شهدت الثمانينيّات والتّسْعِينيّات من هذا القرن سيلا لا ينقطعُ من الكتابات الغربيّة حول «الإسلام السياسى» كتبها مؤرِّخُون وعلماء اجتماع وعلماء سياسة، كان بعضها يمثل محاولةً جادّةً لفهم الظاهرة ووضعها فى إطارها الصحيح، مثل كتابات جون اسبوسيتو، وبعضها الآخر يقدِّمُها باعتبارها الخطر البديل للشيوعية مثل كتابات هنتنجتُون.

والكتاب الذي نعرض له ينتمى إلى النوع الأول من الكتابات الغربيّة، ومُؤلِّفه باحث فرنسى شاب (ولد عام 1949) يعمل بالمركز القومى للبحث العلمى بباريس، وهو من أرفع المؤسسات البحثية فى فرنسا مكانةً، وجاءت صلته بالظّاهرة من خلال دراسته للمقاومة الإسلامية فى أفغانستان، التي سبق نشرها فى كتاب، ويبدو أنّ دراسة المسألة الأفغانية قادته إلى التّعرف على حركة الإحياء الإسلامى من أدبياتها ومصادرها المحلية، فكانت ثمرة هذا الجهد العلمى كتاباً نُشِر بالفرنسية عام 1992، وترجم إلى الانجليزية عام 1994 بعنوان «إِخْفَاق الإسلام السياسى»، وتقع الطبعة الانجليزية فى 238 صفحة من القطع المتوسط، وتدلُّ قائمة المراجع على سعة إطلاع المؤلف أوليفيه روى Olivier Roy على أدبيّات الحركة

* مجلة الهلال. يناير 1997.

الإسلامية التى نُشِرت بالعربية والفارسيّة، إضافةً إلى كمٍّ هائل من المؤلفات التى تناولت الفَصائل المختلفة للحركة فى مختلف البلاد العربية والإِسْلامية، فكتابته هنا تَصْدُر عن فهمٍ عميق للموضوع الذى يتناوله، وعن تمكُّن من معرفه خلفيّاته الثقافية والسِّياسية وجذوره التّاريخية، ومن هُنا جاءت أهمية الكتاب.

أزمةُ العالم الثّالث

وقد قدم المؤلف للكتاب بمقدمة طويلة نِسبيًا، حدّد فيها منهج الدراسة، فذكر أنه لا يُعالج «الإسلام السِّياسى» باعتباره حَركةً رجعيّةً، تهدُف إلى إعادة البلاد الإسلامية إلى العصُور الوسطى، وتصفية كل آثار «الحداثة» الغَربية، ولكنه ينظر إليها باعتبارها تعبيراً عن أزمة العالم الثّالث عامّةً، والتى كان لها انعكاساتها على البلاد الإسلامية، ولاحظ أنّ العالم الثالث سعى فى الخمسينيّات والستينيّات والسّبعينيّات إلى تعويض فجوة التخلف من خلال «القومية» أو«الاشتراكِيّة» أو من خلالهما معاً.

ولكن ما أصاب التنمية فى بلاد العالم الثّالث من إخفاق وإحباط بسبب عوامل داخلية وخارجية، أبرزها الوقوع فى فخ الدّيُون، والتبعية الاقتصادية بما ترتّب على ذلك كُله من مشكلاتٍ اقتصادية واجتماعية، جعلت شعوب العالم الثالث تبحث عن بديل للأيديولوجيّات «القومية» و«الاشتراكية» التى عجزت عن تحقيق أمل الشُّعوب فى حياة أفضل، ومن هنا جاء اللجوء إلى الدّين كمُحرّك جديد للتّنمية السياسية والاجتماعية، وكسبيل لحلِّ جميع المُعضِلات التي تُعانى منها تلك البلاد.

ويرى المُؤلّف أن «الإحياء الإسلامى» لم يكن فريداً فى هذا المجال، فهناك «إحياء مسيحى » شهدته أمريكَا اللاتينيّة من خلال ما عرف بـ«لاهُوت الثورة»، إنها التجَاءٌ إلى الدّين بحثًا عن حلِّ ما عجزت الإيديولوجيات عن حله.. وفى هذا السياق يجب النظر إلى «الإسلام السياسى»، فهو لا يمثل النّقيض للغرب، ولا يحركه العداء للغرب «والرغبة فى محوِ حضارته، ولكنه يلتمس حلًّا لمشكلاته الاجتماعية والسياسية باسترجاع التُّراث الثّقافى. ويشير المُؤلف إلى اعتماد دُعَاة الإحياء الإسلامى على مُنجزات الحضارة الغربيّة فى دعوتهم وحركتهم ، واستخدامهم لأدواتها الثقافية والسِّياسية وإن تمّ ذلك بصُورةٍ انتقائيّة فإنها لا تعني نفي الآخر.

وقد لاحظ المؤلِّف أنّ «الإسلام السياسى» فشل فى تقديم نموذج الدولة الإسلامية، والمجتمع الإسلامى حتّى فى إيران وأفغانِستْان، وأنّ المُمارسات السياسية لذلك التّيار تقودُ إمّا إلى إقامة مُؤسّسات علمانية الطابع (كالبرلمان والدُّستور ومؤسّسات الدّولة فى إيران) أو السُّقوط فى وهدة القبليّة (على نحو ما حدث فى أفغانستان). ومن ثمّ يهدف بهذه الدّراسة إلى إلقاء الضّوء على عَاملي الزّمان والمكان فى صِياغة أدبيّات «الإسلام السياسى» والمُمارسَات السّياسية للمُنظّمات السياسية التي تركت أثرًا فى حيَاة المُجتمعَات الإسلامية، وعلاقاتها بالبلاد الغربية (بِلاد الشّمال) بينما تُحاول توجيه أنظار مواطنيها المُسْلمين إلى فهم جديد للإِسلام فى إطار أخلاقى مُتزَمّت.

ظاهرةُ التّنوع والتّعدُّد

وتتوالى بعد هذه المقدمة المُهمّة فصُولُ الكتاب، فقدّم المؤلف أحد عشر فَصْلا، كان أوّلُها عرضًا للإِسلام وموقفه من السّياسة فى رُؤية التّقليديين والإِصلاحيين من المُفكّرين المُسلمين، اهتمّ فيه بإبراز ظاهرة التّنوع والتعدد فى الرُّؤى الإِسلامية باختلاف الانتماء المذهبى: الشّيعى أو السُّنى، بل واختلاف الرُّؤى داخل المذهب الواحِد، ليخرُج من ذلك برسالة يريد توصيلها لقارئه، وهو أنّ الإِسلام لا يمثّل إطارًا اجتماعيًّا-سياسيًّا-ثقافيًّا واحِدًا، وإنّما عدّة أُطُر، يتباين بعضها مع البعض الآخر تباينًا ربما يناظر التباين بين الثقافة الغَربية والثقافة الإِسلامية.

وعالجت الفصُول الثلاثة التّالية مفاهيم التيار السّياسي الإِسلامى، مُركّزًا على غياب مشروع نهْضَوى إسلامى مُتكامِل يوفر حلولا لمشكلات المجتمعات الإِسلامية، وعلى التناقضات التي يتّسِم بها الخطاب السياسي الإِسلامي فى البلد الواحد وبين البِلاد الإِسلامية بعضها البعض، بل وبين الفصَائل المُختلِفة للحَركة الإِسْلاميّة.

وفى الفصل الثالث تناول المؤلف الخلفيّات الاجتماعية للتّيار السياسى الإِسلامى، من خلال عرضه للتناقض الكبير بين المُجتمع الحضرى والمجتمع الريفى فى البلاد الإِسلامية شَأنها فى ذلك شأنُ سائر بلاد العالم الثالث، وكيف لعب هذا التناقض دورًا فعّالا فى تعبئة المُهاجرين من الرّيف إلى المدن التى ازداد توافد الهجرة إليها بسبب عجز الدولة عن تنمية الريف بالقدر الذي يسمح بتوفير فُرص العمل، إضافةً إلى تركيز مشرُوعات التنمية بالمُدن ،

والدّور الذى لعبه الاهتمام بالتعليم وتوسيع قاعدته فى خلق طبقة مُتوسِّطة صغيرة بالبلاد الإسلامية جاءت من أُصولٍ ريفيّة, عانت من الاغتراب الثقافى فى مُجتمع المدينة.

وتزامن ذلك مع أزمة العالم الثّالث فى السبعينيّات والثمانينيّات وانتشار البَطَالة بين المُتعلمين الذين استقطبهم دُعَاة الحركة الإسلامية، وقدّم المؤلِّف نماذج مختلفة لهذه الظّاهرة من إيران ومصر وإندونيسيا وباكستان والمغرب العَربى، ورأى أنّ جماهير الحركة الإسلامية جاءت من العُمّال المُهَاجرين - أيضاً - من الرّيف، والذين عاشُوا مُهَمّشين فى مجتمع المدينة يُقيمون فى أحياء عشوائيّة تنتشر حولها، وتفتقرُ إلى الحدّ الأدنى من الخدمات، وهؤلاء يُمثّلُون «جماهير الحَركة الإسْلامية».

التناقُضات الحادّة

وفي الفصُول الخمسة التّالية؛ تناول المؤلف مأزق الإيديولُوجيّة الإسلامية، فتناول ما بينها من تناقُضات حادّة فى البلد الواحد، وفي العَالم الإسلامى ككُل، وقدّم نمُوذجاً لتطوُّر فكر الإسلام السّياسى وتضاربُه من الإخوان المُسلْمين إلى جبهة الإنقاذ الجزائرية، وخصّ المثقفين الإسلاميين الجُدد بفصلٍ خاص، فلاحظ أنّ مُعظمهم من أنصاف المثقّفين الذين يفتقرون إلى المعرفة الجيّدة بالمصَادر الإسلامية ويكتفُون باجترار أفكَار بعض الرُّموز الفكرية للحركة مثل أفكَار سيد قُطب، والمَودُودى فى العَالم السُّنّى، وأفكار الخُمينى فى العَالم الشّيعى.

وتناول أفكار التّيار الإسلامى الخاصّة بالبلاد التى ينتمى إليها كُل فَصِيل من فصَائل الحركة، وتصوُّرها لشبكة الرّوابط التى تجمعُ البلاد الإسلاميّة بعضها البعض، ويتباين هذا التّصوُّر من دعوةٍ هُلامية غير محدودة تحديداً واضحاً لخلافة إسلامية، أو اختيار أشكالٍ ذات أصُول علمانيّة غربيّة لمؤسّسَات تحقّقُ الرابطة بين البلاد الإسلامية، وآخِر هذه الفصُول الخمسة ؛ فصلٌ خصّصه المؤلف للاقتصاد الإسلامى والأفكار التى طُرحت حوله, والمؤسّسات التى قامت على أساسِه؛ كالبنُوك الإسلاميّة، وشركات توظيف الأَموال، وهُو يرى -بحقٍّ- أنّ ظاهرة البنُوك الإسلامية تُعبّر عن مأزق هذا التّيار؛ لأنّها تحتفظُ بجوهر النّظام الرّأسمَالي العالمى، وتُحاول أسلمته على طريقة «الحِيل الشّرعية» التى تفيضُ بها كُتب الفِقه فى العصُور المُتأخّرة من تاريخ الإسلام، وهي حِيلٌ قُصِد بها الالتفاف حول الأحكام الشّرعية فيما يتّصِل بالمُعَاملات.

أما الفصُول الباقية من الكتاب، فقد خصّصها المؤلف للمَسْألة الأفغَانية بين الجهاد والمجتمع التقليدى، وإيران بين الشّيعة والثّورة، وخصّ العاملَ الشّيعى فى الثورة الإيرانية بفصلٍ خاصٍّ لأثر ذلك العَامل فى تحديدِ السياسة الخارجية لجمهُورية إيران الإسلامية.

الفشلُ والعَجز

وتضمّنت خاتمة الكتاب - الطويلة نِسبيًا - حيثيّات حُكم المؤلّف على الإسلام السياسى بالفَشل والعجز عن سدّ الفراغ السياسى النّاشئ عن تراجُع الأيديُولوجيّات ذات الأُصولِ الغربيّة ؛ كالقَوميّة واللّيبراليّة والاشْتراكيّة التي عانت من الإفلاس فى العَالم الثالث لأسبابٍ ترجعُ إلي أُسلوبِ تطبيقها فى تلك البلاد وليس إلى أُطر تلك الأيديُولُوجيّات.

فرأى المؤلف أنّ «الإسلام السياسى» تلاشى فيما يُمكن تسميته «بالسّلفيّة الجديدة»، وأنّه ليس عامِلا جيُواستراتيجيًا بأيّ حالٍ من الأحوال، فهو لن يُغيّر العالم الإسلامى أو حتّى الشّرق الأوسط، لأنّ حركات الإسلام السياسى صبّت نفسها فى قوالب الدول التى تنتمى إليها، من الدّار البيضاء إلى طَشْقند، فعبّرت دون أن تدرى عن مطالب قَوميّة الطّابع، وإن ارتدت مسُوحًا إسلاميّة.

وكراهية تلك الحركات للغرب لا تختلفُ عن كراهية العالم الثّالث كُله للغَرب، فالتناقُض الكبير بين الشّمال والجنُوب يكمُن وراء هذه الظّاهرة، كما أنها تشتركُ فى الرُّؤية السُّلطوية للنظام السّياسى، والتمسُّك بقالب الحزب الواحد، ونفي الآخر (الذى يمثل المعارضة)، وهو ما تفعله بلاد العالم الثالث جميعًا بما فيها البلاد الإسلامية. ويُريد المؤلف أن يلفت النظر إلى عجز «الإسلام السّياسى» عن تقديم بديلٍ جوهرى للدولة القوميّة، وأنّ كل ما يرمي إليه هو تصفية النظام السياسي القائم ليحلّ محله نظامٌ من النّسيج نفسه ولكن اللون وحده يتغيّر إلى الإسلام، ويضرب المثال على صحة مقولته بما حدَث فى إيران بعد الثورة.

لقد عجز «الإسلام السياسي» عن تقديم البديل «الإسلامى» للدّولة القومية ذات المؤسسات السياسية العَلمانية المستمدة من النمُوذج الغربى، فلم يُقدّم أيٌّ منها نموذجًا جديدًا للمُجتمع ، ويعتبر التركيز على المطالبة بتطبيقِ الشّريعة فى الأحوال الشّخصيّة والحدُود لا يدلُّ على أنّ ثمة نمُوذجًا مُحدّدًا لديهم للمجتمع الإسلامى المنشُود طالما كانت البنية الأساسية للدولة :

اقتصادياً واجتماعياً باقيةً على حالها، لا يمكن استبدال أُخرى بها، لغياب هذا النموذج فى فكر الإسلاميين، فهم لا يملكُون سوى الاحتفاظ بالنّظام القائم فى حالةِ وصُولهم للسُّلطة فى أيِّ بلدٍ من البلاد الإسلامية، مع إضفاء مسْحَةً إسلاميّةً على المُجتمع فيما لا يمسُّ بنيته الأساسية، مثل الاهتمام بالمظهر والثّياب وحِجَاب المرأة، والتشدُّد فى منع المحرمات (حتى لو استمرّت مُمارستها فى الخفَاء)، واتّباع نوع من التّمييز ضدّ غير المُسلمين (وإن تنَافى ذلك مع رُوح الإسلام).

ويرى المؤلِّف أن المجتمع الإسلامي المتزمّت (على نحو ما يدعو إليه السّلفيُّون الجُدد) لا وجود له فى التّجربة التاريخية الإسْلامية، وإلا حُرم العالم من تلك الحضارة الإسلامية العظيمة، وما كان لها أنْ تشهد ذلك العَصر الذهبى المرمُوق، فالمجتمع الذى يدعو إليه الإسلاميُّون مجتمعٌ أجدب، يفتقرُ إلى المقوِّمَات الإنسانية للحضَارة، ويدعُو إلى التّوسُّع فى استخدام «الحِيل الشّرعية» فيُحوِّل بذلك تطبيق الشّريعة إلى لونٍ من ألوان النِّفاق الاجتماعى.

القاسمُ المشترك

وكذلك الحال بالنّسبة للموقف من الغَرب والحضَارة الغربية؛ فمُعظم دُعَاة الإسلام السياسى تعلّموا فى مدارس حَديثة أُقيمت فى بلادهم على النّمط الغربى، بل درَس بعضهم فى الغَرب ، ويستخدمُون مُنجزات الحضَارة الغربية؛ المادّيّة والفِكْرية فى حياتهم اليومية، وحقيقة الموقف من الحضَارة الغربيّة يقُوم على الإحساس بالاغتراب والاحتجاج على الطريقة التي أُدخِلت بها مُنجَزات الحضَارة الغربيّة، والمطالبة بتأكيد الهويّة الوطنية، وهو قاسم مُشترك بين شعُوب العالم الثالث فى رؤيتها للغرب سواء كانت إسلاميةً أو غير إسلامية. ومن ثم لا يمثّلُ هذا الموقف الاحتجَاجى خطراً حقيقيًّا يُهدِّد الغرب أو الحضَارة الغربية.

فالتّأسْلُم فى حقيقة الأمر ترشيد للبنيَة العلمانيّة للمُجتمعات فى البلاد الإسلامية بتضييقِ المساحة بين الدّولة والأُسرة، بمعنى تدخُّل الدّولة فى سُلوك الفَرد بصُورة تمسُّ حُرّيته الفَردية، ولكن تُبقي - ما عدا ذلك - على الأسَاس الاقتصادى للمُجتمع والتّعامُل مع مأزق الأزمة الاجتماعية بأدواتٍ علمانية محْضَة، وهو ما يُعرِّض الدّولة فى بلد كإيران لمُشْكِلات لا نهاية لها، ولا يجعلُ هناك إمكانيّة حقيقيّة لتصدير النّمُوذج الإسلامي الثّورى الإيرانى إلى الجِيران مادامت التّجربة الإيرانية عانت من العَجزِ عن تقديم «النموُذج الإسلامى للمُجتمع».

التعصُّب العرقِى

ولاحظ المؤلف أنّ «الإسلام السِّياسى»عجز عن تجاوز «القَوميّة» أو حتى «العصبية» القبليّة أو العِرقية، وقدم أمثلةً لذلك من حالات السُّودان والجزائر وماليزيا وأفغانسْتان، حيث غلب التعصُّب العِرقي على فعّاليّات الحركة الإسلامية فى تلك البلاد، كما غلَب التّعصُّب القبلي على نشاط الحركة فى اليَمن.

ويرجعُ ذلك إلى أنّ السياسات التي تمارسها الحركات الإسلامية هى نتاجٌ لمعطيات النظام العالمى، ترتبط بشبكات دورات الإنتاج والتّوزيع، وحركة رأس المال العالمى. فإذا قُدّر للحركات السّلفيّة الجديدة أنْ تُمسك بزمام الأمور فى بلادِها فستعجزُ عن عزل المجتمع - أو المجتمعات الإسلاميّة - عن النظام الاقتصادى؛ وبالتّالى السياسى العالمى، فهي تحتاجُ إلى الاقتصاد العالمي لدعم سُلطتها، ومن ثم لا تملكُ الإفلات من النمُوذج الغربى لمؤسّسَات الدّولة، أو الاستغناء عن مُنجَزات الغَرب المادية، بل الفِكريّة أيضاً.

ولا يبقى من مظاهر الحدة فى العلاقة مع الغرب، إلا ما يُعانى منه العالم الثالث عامةً من جراء الإمبريالية والتّبعية الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية غير المُتكافئة بين الشّمال والجنُوب، يُضاف إليها الموقف من إسرائيل باعتبارها رأس جِسْرٍ للهيمنة الغَربية، ولا يتميز فى ذلك السّلفيُّون الجُدد عن القَوميين إلا بالموقف العدائى من غير المُسلمين فى بلادهم، وهو من سَلبيّات التيّار السّلفى التى لا سَند لها فى صَحِيح الإسلام، وهكذا يتناقضُ السّلفيُّون الجُدد مع المبادئ الأساسية التى يدعُون لها.

ولا شكّ أنّ الكتاب يكشفُ عن سِعة إطلاع المؤلف على أدبيّات «الإسلام السياسى »، ومعرفته الجيّدة بظرُوف المجتمعات الإسلامية فى العَقْدين الأخيرين، وينفردُ بتقييمه السّليم للحصَاد النّهائي لحركة الإحيَاء الإسلامى، ولكن ذلك لا يحلُّ مُعْضِلة البحث عن مشرُوع نهضوى لمواجهة نظَام عالمي جديد. فإذا كان «الإسلام السِّياسى» قد فشل فى تقديمه، وعبّر عن رُؤيته فى نهاية الأمر من خِلال إطَار قَومى دُون أن يُدرك ذلك تماماً، فإنّ ذلك أَدْعَى إلى أن نبحثَ عن مشروع نهضَوى «قومى» نُعوّض به فجوة التّخلُّف، ونُحَاول من خلاله أن نُهيئ لأنفُسِنا مكانًا لائقًا فى عالم مَلئ بالتّحديات.

الخطَر الإسلامي أُسطُورة أم حقِيقة؟ عرض لكتاب: جون إسبوسيتو

.John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality

*

شهد العَقدان الأخيران فيضاً من الكتابات التى سطّرتها أقلام كُتّاب من الغرب بمُختلف اللُّغات، تُعْنى برصدِ ظاهرة «الإسلام السياسي»، أو «الإحياء الإسلامي»، أو«المد الأُصولى الإسلامي»، أو «الخطَر الأخضر» وتحلِيلها إلى غير ذلك من مُسمّيات تداولها أُولئك الكُتّاب على اختلاف مواقعهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية، وحظِّ كُلِّ منهم من المعرفة بالظاهرة التى يتصدّى لدراستها، ومدى عِلمه بالثقافة التى تُعبر عنها هذه الظّاهرة.

فقد جمعت تلك الكتابات بين التّحريض ضد ظاهرة الإحيَاء الإسلامى، ودق ناقوس الخطر إيذاناً بحرب بارد ة (أو ساخنة) جديدة بين الإسلام والغَرب، يحلُّ فيها الإسلام محلّ الشيوعية التى خبت جَذوتها وأصبحت برداً وسلاماً على الغرب، ومُحاولة فهم العوامل الكامنة وراء الظاهرة وتحليلها تحليلا علمياً دقيقاً على نحو ما فعل أوليفيه روى فى كتابه (إخفاق الإسلام السياسى) الذي عرضنا له فى «هلال يناير»، أو محاولة الارتزاق من وراء تقديم ظاهرة الإحياء الإسلامي بالكتَابة فى مجال تتلقّفه دُور النّشر الغربية، دون فهمٍ لأبعاد الظاهرة أو حتّى محاولة الفهم، على نحو ما فعل«فلهلم ديتل Wilhelm Dietl» الصحفى الألماني فى كتابه الذى حملَ عنوان «الجهاد» Holy War الذى نُشِر بالألمانية، وظهرت ترجمته الإنجليزيّة عام 1984.

وبين هذا الفيض الزّاخِر من الكتابات الغربيّة عن الإسلام عامّةً، وحركة الإحياء الإسلامى خاصّةً، يقف جُون إسبوسيتو نموذجاً فريداً لعالمٍ ضالّتهُ الحقيقة، وأمله إقناع قومه بها ، وتجاوز اهتمامه بالقضية الحدُود الأكاديمية التقليدية، فاستطاع أن يُنشئ بجامعة جورج تاون بالولايات المتحدة «مركز التّفاهُم الإسلامي - المسيحى» وأصبح مُديراً له، ووقف جهده على تبنّي النشاط البحثى الذي يخدم التقارب بين الإسلام والغرب، وإبراء ساحة الإسلام من الطّبيعة العُدوانية التى يصمُه بها الكثير من كتاب الغرب.

---

* مجلة الهلال. فبراير 1997.

وجون إسبوسيتو - أُستاذ الأديان والعلاقات الدولية بجامعة جورج تاون - قسٌ كاثُوليكى يسُوعى (جزويت)، تخصّص فى دراسة الإسلام: تاريخه، وحضارته، وشعُوبه، نُشِر له - على مدى ما يزيد قليلا على عَقْدين من الزّمان - ستّة كُتب عن الإسلام هى: «الصِّراط المُستقيم » الذى يُلقى فيه نظرةً شاملةً على الإسلام كدين وحضَارة، و«الإسلام والسياسة» الذى حلّل فيه ظاهرة الإسلام السِّياسى، وصحّح الكثير من المفاهيم الغربيّة الخاطئة حولها، و«الإسلام فى آسيا» تناول فيه ظاهرة الخصُوصيّة والتنوع التى تميز الثقافة الإسلامية، ثم «دعَاوى الإحياء الإسلامى» وهو كتاب يضمُّ بحوثَ ندوة عقدت فى أوائل الثّمانينيّات، وشارك فيها إسبوسيتو وتولى تحرير الكتاب، وكذلك كتابه «المرأة فى الشّريعة الإسلامية» الذى ألقى فيه الأضواء على ما تميّز به الإسلام مُقارنةً بالثّقافة الغربيّة فى القُرون الوُسطى، وصحّح الكثير من الأخطاء التى شاعت فى الغَرب حول هذه القضية، وأخيراً وليس آخراً، كتابه «الخطر الإسلامى: أسطُورة أم حقيقة» الذى نعرضُ لأبرز أفكَاره اليوم، وهو مُحاولة صادقة من المؤلف لتفريغ مقُولة المواجهة الإسلامية المُرتقبة مع الغرب من مُحتواها، على أُسُسٍ علميّة تقوم على الفهم العميق لمختلف أبعَاد ظاهرة الإحياء الإسلامى، وقد نُشر الكتاب عام 1992 ، وقُوبل فى الدوائر العِلمية والسياسية الغربية باهتمامٍ شديد، وما لبثت أنْ صدرت طبعته الثانية المُنقّحة فى عام 1995 وهى التى نعرض لها فى هذا المقال. بقي أن يعلم القارئ الكريم أنّ المؤلف من بين مُستشارى وزارة الخارجيّة الأمريكية فيما يتّصِل بشئُون العالم الإِسْلامي.

بين الأصُولية والتعصُّب

ويستهل إسبوسيتو كتابه بطرح عدد من الأسئلة: هل يتجه الإسلام والغرب إلى مواجهة لا مفرّ منها؟. هل يعد المسلمُون الأصوليُّون متعصّبين تعصُّب أهل العصور الوسطى؟. هل يتعارضُ الإسلام مع الدِّيمُقراطية؟. هل الإسلام الأصُولى يهدد الاستقرار السياسى فى العَالم الإسلامى ومصالح الولايات المتحدة فى الإِقليم؟.

وبعدما يُعدِّد ما يروج فى الإعلام الغربى من أفكار مبالغ فيها (على حدِّ تعبيره) عن الخطر الإسلامى، والصِّراع المتوقّع بين الإسلام والمسيحيّة كحضارتين مُتناقضتين، يُعلن المؤلف لقُرّائه أنّ الهدف من الكتاب وضع ما يُسمّى بالتّحدِّي أو الخطر الإسلامى فى إطاره الحقيقى ، ومُناقشة حيويّة الإسلام كقُوة دوليّة، وتاريخ علاقته بالغرب، ويبيّن أن البلاد الإسلامية -

وكذلك الحركَات الإسلامية - تتّسِم بالتنوع والتباين فى سياسَاتها وإيديُولوجيّاتها وتوجهاتها التنظيمية، وخططها وسياساتها الخارجية فيما يتّصِل بالإحيَاء الإسلامى، كذلك يهدفُ الكتاب إلى دراسة القضايا التى تواجه الإسلام والغرب فى التّسعينيّات، والتحدّى أو التهديد المحتمل للغرب من جانب الإسلام على ضَوء مسألة سَلمان رُشدى، وحرب الخليج 1991- 1990 ، والنظام العالمى الجديد، وتحديات التّحول الديمُقراطى فى العالم الإسلامى، لنتبيّن حقيقة احتمالات الصِّراع أو التعاون بين الإسلام والغرب.

ولما كان الكتاب موجّهًا إلى القارئ الغربى، فقد اهتمّ المؤلف بشرح أبعاد الحركات الإسلامية المُعَاصرة باعتبارها حركات نبعت من عجز البلاد الإسلامية عن حلِّ مُشكلات التّنمية بما ترتب على ذلك من أزمات اجتماعية، جعلت فكرة طرح البديل الإسلامى واردةً، ولكن منظُور تلك الحركات للبديل الإسلامى تنوّع من الإصلاح إلى الثورة. وتتبّع المؤلِّف جذُور علاقة الإسلام بالغرب فى التّجربة التاريخية، وكيف تأرجحت تلك العَلاقة بين الصِّراع ، والتعاون، والمُواجهة (كما حدث فى الحرُوب الصليبية) ثم ما ترتب على الهيمنة الغربيّة فى عصر الاستعمار من ردِّ فعل من جانب المسلمين، الذين رأوا فى الاستعمار الغربى لونًا جديداً من ألوان العدوان الصّليبى.

وانتقل المؤلّف من تلك الخلفية التّاريخية الطويلة إلى الحديث عن الحركات السياسية الإسلامية وجذُورها الفكرية عند السيد جمال الدين الأفغانى، والاتجاه الإصلاحى عند الشيخ محمد عبده وتلاميذه، ثم دعوة محمد رشيد رضَا، وتأثُّر حسن البنّا بها، وتأسيس حركة الإخوان المُسلمين فى مصر، وحركة الجماعة الإسلامية فى البَاكِستان، ثم ألقى نظرة بانُورامية على الحركات الإسلامية من المغرب إلى جنوب شرق آسيا (إندُونيسيا وماليزيا) مرُوراً بإيران والثورة الإيرانية.

فقدّم رُؤيةً كاشِفةً استغرقت خمسة من فصُول الكتاب السّتة، تدرّجت بالقارئ من هامش القضية إلى قلبها، ومن ظاهرها إلى جوهرها، ليصِلَ المؤلف به إلى فهم مُحدّد للظاهرة يؤكد اتّسَامها بالتنوع، فلا تُوجد صيغة واحدة للإسلام على نحو ما يشيع فى الغرب، بل هناك صيغٌ مختلفة، ولا تُوجد حركة موحّدة للإحياء الإِسْلامى، وإنّما هناك حركات عدة، تتباين مع

بعضها البعض بتباين ظرُوف بلادها، فتعبر كل منها عن واقعها الوطني، وتجتهد للبحث عن حلول لقضَاياها، بل تتنوّع الحركات الإسلامية فى البلد الواحد وتتصارع فيما بينها.

كما يخلُص القارئ إلى أنّ كوادر الحركات الإسلامية جاءت - فى الغالب - من المُتعلّمين تعليماً حديثًا (غربيًا) من أبناء الطبقة الوُسْطَى، وأنّ مُعظمَهم يتبع تكتيكَات سياسية ذات أصُول غربيّة، ولا يترددّون فى التعاون مع قُوى، المعارضة العلمانية فى بلادهم فى حالة الأزمة، ورغم اتّسام بعض تلك الحركات بالعُنف والإرهاب - كما هى الحال فى إيران والجَزائر وأفغانستان والبَاكستان - فإنّ ذلك العنف يعبر عن ظرُوف تلك البلاد فى مراحل معينة من تاريخها المُعاصر.. فهناك إلى جانب الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب ، جماعات أخرى تتخذ طابعًا اجتماعيًّا - سياسيًّا، وتستخدم أدوات الصِّراع السِّياسى المعرُوفة فى الغرب.

الإسلام والغرب

ويصلُ المؤلف بنا إلى الفصل السادس والأخير الذى يجيبُ فيه عن الأسئلة التى طرحها فى مطلع الكتاب، وهو أكبر فصول الكتاب (75 صفحة، يمثل نحو 30% من حجم الكتاب)، واختار له عنوان «الإسلام والغرب: هل هو صراع حضَارات؟»، وهو فصل مُهم يعكس رُؤية إسبوسيتو للحركة الإسلامية المُعاصرة وفكره، ولما كان الرجل - على نحو ما رأينا - من مُستشاري الخارجية الأمريكيّة فى شئون العالم الإسلامي، فإنّ هذا الفصل يستحقُ منّا أن نقف أمامه وقفةً طويلةً فى هذا المقال.

ينتقد المؤلف منهج الغرب (يقصد أمِريكا طبعًا) فى التّعامل مع الاتحاد السوفييتى فى الحرب الباردة باعتباره «إمبراطورية الشّر»، وما ترتّب على ذلك من تحمُّل الاقتصاد الغربى تكاليف باهظة لمواجهة الخطَر السُّوفييتى الذي اتضح - فيما بعد - أنه كان وهمًا، فقد جعلت تلك النظرة الأُحادية ساسة الغرب وخبراءه يعمون عن رُؤية عوامل التفسُّخ والتحلُّل، ليتبيّن فى نهاية الأمر أنّ «إمبراطُور الشر» كان عاريًا تماماً.

ويحذِّر إسبوسيتو قومه من أن تجرهم أحداث العالم الإسلامى إلى الموقف السّابق نفسه ، فيتصورُون الاسلام خطرا مُحدقًا بالغرب، ويرون فى الإحياء الإسلامى تهديداً بقيام جامعة

إسلامية عالمية موحّدة تحيى العداء التاريخى للغرب، وتسعى إلى مواجهته، ومن ثم يندفع الغرب إلى تأييد النُظم العلمانية فى العالم الإسلامى ودعمها مهما كان الثّمن، ومهما بلغت درجة استبداد تلك الأنظمة السياسية وفسَادها، بدلا من تحمُّل مخاطر قيام أنظمة جديدة بتلك البلاد ذات توجُّه إسلامى، ويؤدى ذلك - فى رأى المؤلف- إلى النظر إلى الاستقرار السياسى فى العَالم الإسلامى من خلال الحفاظ على الأوضاع الرّاهنة فيه، مهما تناقضت مع القيم الدِيمُقراطية، وحق تقرير المصير، والمشاركة السِّياسية، وحقُوق الإنسان.

ويرى المؤلف أن مزيجاً من الجهل والمبالغة، واستدعاء إحن الماضى والإرث التاريخى المُشرّب بالتعصُّب الدِّينى - الثّقافى يُعمى أبصارَ ساسة الغرب وعلمائه - حتى من كان منهم حسن النية - عند التعامل مع العالم العربى والعالم الإسلامى، وكذلك الحال بالنسبة لكوادِر الحركات الإسلامية عند تعاملُهم مع الغرب.

هذا الموقف الانتقائي من جانب مُعظم الكُتّاب والسّاسة والأكاديميين الغربيين عند تحليل الحركة الإسلامية يستبعد الدوافع التى تُشير إليها عناصر الحركات الإسلامية (ومعهُم أغلب العرب والمُسلمين) عند انتقادهم للغَرب ورفضهم له مثل الإمبريالية، وتحيُّز أمريكا لإسرائيل، ودعم الحكومات الغربية للأنظمة الاستبدادية (شَاه إيران، تُونس، نظام النُميرى فى السُودان، لبنَان). ويركّز هؤلاء على القول بأنّ الحركات الإسلامية نتاجٌ للصِّراع الحضَارى والتعصُّب الدِّينى الغاشم.

التخلص من الهيمنة الإمبريالية

ويعبر الغرب دائماً عن مخاوفه من خطر إسلامى مُرتقب بمقولة «الجامعة الإسلامية Pan-Islamism»، وكثيراً ما استخدم هذا المصطلح لوصف حركات التّحرر الوطنى فى العالم الإسلامى الرّامية إلى التخلص من الهيمنة الإمبريالية. وما زالت تلك المخاوف قائمة اليوم منذ اندلاع الثّورة الإيرانية بقيادة الخُمينى إلى قيام ثورات إسلامية فى جميع أنحَاء العالم الإسلامى، كما أنّ بعض الحكومات العربيّة تؤكد فى تعاملها مع الغرب على خطورة الحركة الإسلامية، لا على الصعيد الإقليمى فحسب، بل وعلى الصعيد العالمى، وذلك للحصول على التّأييد الغربى للسِّياسات القمعيّة ضد الحركات الإسلامية فى بلادها.

كذلك تحرصُ إسرائيل على إقناع الغرب بقُدرتها على دفع الخطر الإسلامي المرتقب عنه ، بعد ما سقطت حُجّتها السّابقة بأنها تقف سداً منيعاً ضد انتشار الشيوعية بالشّرق الأوسط بعد سقوط الشيوعية، وبذلك تلتقى مصَالح بعض الدول الغربية مع إسرائيل فى التضخيم من (الخطَر الإسلامى) وإضفاء الصِفة (العالمية) عليه استدراراً لمعونات الغَرب، وجذباً لدعمه السِّياسي.

ويرى المؤلف أن مقُولة «الجامعة الإسلامية» أسطُورة أثبت التاريخ عدم صِحتها، فالبلاد التى يضمها ما يعرف بالعالم الإسلامي تتنوّع، وتتباين، بل وتتناقض عن بعضها البعض ، وعوامل التفكُّك فى العالم الإسلامى تفُوق عوامل الوحدة. ويضرب مثلا لذلك بما تتمتّعُ به الولايات المتحدة من علاقاتٍ طيبة حميمَة مع السّعُودية ومصر والكويت والباكستان ودُول الخليج العربي، رغم علاقاتها السّيِّئة مع ليبيا وإيران، وكذلك عجز مُنظمة المؤتمر الإسلامى عن التّوصُّل إلى موقفٍ موحّد فى قضايا: فلسطين، وأفغانستان، وحرب الخليج، والبُوسنة ، فالمصَالح الوطنيّة والأوضاع السياسية الإقليمية تلعبُ دور المحدِّد الرئيس للسِّياسات الخارجية لبلاد العالم الإسلامى، وليس الإيديولُوجية أو الدِّين، وهى بذلك عامل فُرقة لا اتِّحاد ، ممّا يُسقِط أسطُورة «الجامعة الإسلامية» التى تُثير مخاوف الغرب.

ويتنقل المؤلف بعد ذلك إلى مناقشة مقُولة «صراع الحضارات» فيرى أنّ النظرة إلى الإسلام باعتباره نقيضاً للحضارة الغربية، وأنّ الصدام محتومٌ بينهما، إنما تتصوّرُ أن الإسلام أُحادى الصّيغة، وتعمَى عن طبيعته التّعدُّدية، وعن التنوع الذى يميّزُ العالم الإسلامى، فهى تنظرُ إلى الإسلام والمسلمين من خلال منظار آية الله الخُمينى والثورة الإيرانية التى أثّرت تأثيراً بالغاً على رُؤية الغرب عامّة، والشّعب الأمريكى خاصّةً للإسلام والعالم الإسلامى، ومن ثم النظر إلى الصِّراعات السياسية فى السودان، ولبنان، والبُوسنة، وأذربيجَان، على أنها صِراعات إسلامية - مسيحيّة بالدرجة الأُولى، وإغفال القضَايا السياسية التى تكمُن وراء تلك الصِّراعات (القوميّة، حقُّ تقرير المصير، الاستِقلال)، والقضَايا الاجتماعية المُرتبطة بها.

وبعد مناقشةٍ مستفيضة لفكرة «صراع الحضَارات» كما طرحها هانتنجتُون، يدحض مقولة الأخير عن الاختلاف فى العقَائد والقيم بين الحضارات الإسلامية والحضارات الغربية (المسيحيّة - اليهُودية) كأساسٍ للصِّراع المُرتقب، وأكّد أن الإسلام والمسيحية واليهُودية تحمل

الكثير من القَسمات المشتركة بغضِّ النظر عن اختلاف العقائد والقيم، وأنّه رغم الصراعات التاريخية التي اتّسمت بالعنف والمواجهة، فإنّ ذلك يمثل جانباً واحداً من الصُّورة، وليس الصُّورة كلها، إذ كان التداخل الايجابى والتّأثير المتبادل قائماً على قدمٍ وساقٍ بين الإسلام والمسيحية واليهُودية على مرّ تلك العصُور، وأنّ الغربَ مدينٌ للحضَارة الإسلامية بالكثير من المعارف والعُلوم التى انطلقت منها نهضته الحضَاريّة لتُخرجه من ظَلام العصُور الوسطى ، كما يدين العالم الإسلامى للغَرب بالدّرجة نفسها بالكثير من المعارف والعلُوم والخبرات التي انتقلت إليه فى العصر الحديث من المغرب.

التغيير فى القَرن 21

وتقدم التسعينيّات - فى رأى المؤلف - اختباراً لقُدرة المُحلّلين السّياسيّين وصنُّاع السّياسة على التّمييز بين الحركات الإسلامية التى تمثل تهديداً للغرب وتلك التى تمثل محاولات إصلاحيّة وطنيّة شرعيّة تعمل لإعادة توجيه مجتمعاتها، والتمييز بين أهداف السّياسة الخارجيّة قصيرة المدى، والمصَالح بعيدة المدى، وبين مخاوف التهديد الإسلامى والحقَائق التى تنافى ذلك.

ويرى إسبوسيتُو أنّ صورة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ومصداقيّتها سوف تتأثر فى العقد القادم (العقد الأوّل من القرن 21) بقُدرة الحُكّام المُسلمين على الاستجابة للأصوات الداعية للتّغيير فى بلادهم بدعم الثقافة السياسية والقيم والمؤسسات التى توسع دائرة المشاركة السياسية وتُقوّى دعائم المجتمع المدنى، كما تتأثّر بقُدرة صنُّاع السياسة فى الغرب على الأخذِ بالرُّؤى المقارنة التي تعترفُ بتعدُّدية صيغ الإسلام السياسى وتحرص على التّعامل معها بطُرق مُختلفة.

فالحركة الإسلامية المُعاصرة تمثل تحدياً وليس خطراً، تحدياً يدعُو الغرب إلى تفهم التّعدُّدية والتنوع فى التّجربة الإسلامية، ويدعُو الحكُومات فى البلاد الإسلامية إلى الاستجابة للمطَالب الشّعبية باللّيبرالية السّياسية، وتوسيع دائرة المُشَاركة السياسية الشعبية، والقبُول بحركات المُعَارضة السلّمية بدلا من قَمْعِها، وبناء مُؤسّسات ديمُقراطيّة حقيقية، كما يدعُو الدول الغربيّة إلى الوقُوف إلى جانب القِيم الديمقراطية فتميّزُ بين الحركات الشعبية الأصيلة ، والحركات الثّورية العنيفة، والاعتراف بحقّ الشّعوب فى تقرير طبيعة حكُوماتها، واختيار

حُكّامها. فالخلافات بين المُجتمعات الغربيّة والمجتمعات الإسلامية ترجعُ إلى تباينُ المصالح السِّياسية، والاجتماعية، والاقتصاديّة، والثقافيّة، ولا ترجع إلى مقولة «صِدام الحضَارات».

ويذهب المؤلف إلى أنّ الكثير من المُسلمين يرون فى الإحياء الإسلامى حركات اجتماعيّةً أكثر من كونها سياسيّةً، هدفها إقامة مجتمع ذى توجه إسلامي، ولكنها لا تسعى - بالضرورة - إلى إقامة دولة إسلامية، بينما يرى آخرُون أنّ إقامة المجتمع الإسلامي تقتضى قيام دولة إسلاميّة، وعلى حين يدعُو البعض إلى العُنف والثّورة يرى الآخرُون عكس ذلك.

والإسلام ومُعظم الحركات الإسلاميّة ليست مُعاديةً بالضّرُورة للغرب أو أمريكا أو الدّيمُقراطية، وإذا كانت الحركات الإسلاميّة تمثّلُ تحدياً للنظام القَائم، وللأنظمة الأُوتقراطيّة ، فهي لا تهدّد - بالضّرُورة - المصالح الأمريكية، ويرى المُؤلّف أنّ التّحدّي الحقيقى الذى يُواجه الغَرب هو السّعي لفهم التاريخ، وحقَائق العَالم الإسلامي فهما صحِيحاً، وأن يعترف بالتّعدُديّة وتنوع أشْكَال الإسلام وصِيغه، فذلك كفيلٌ بتقليلِ مخاطر الوقُوع فى أوهام النُبوءات التي صنعها البعض، (مثل مقُولة صِدام الحضَارات) لتأجيج نيران الحرب بين الغَرب والإسلام الرّاديكَالى.

***

ترى هل كان لجُون إسبُوسيتو دور فى إقناع حكومة بلاده بفتح حوار مع فصَائل الحركات السِّياسية الإسلامية فى العالم الإسلامى عامّةً، والعالم العربى خاصّةً تحسُّبًا لما قد تأتى به رياح المُستقبل؟ وهل كان ذلك يتمشّى مع دعوته للتعامل مع كُلّ حركة على حِدة، وفى إطَار الظُّروف الإقليميّة ومن منظُور مصَالِح الغَرب والولايات المتحدة تحديداً؟ إنّ ما يتواتر من أخبَار عن الحوار الأمريكى مع فصَائل حركة الإحياء الإسْلامي الذى أثارَ ثائرة نُظم الحُكم المُتعاونة مع أمريكَا يوحى بأنّ تِلك الحوارات تسترشدُ بالكثير ممّا طرحه المُؤلّفُ فى هذا الكتاب.

5 - في ثورة يوليو

عرض نقدي لكتاب هيكل: «القنوات السِّريَّة»*

عكفَ الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل على كتابة قصة الصراع الذى دارت رحاه على ساحات السياسة والحرب فى الشّرق الأوسط فى النصف الثانى من هذا القرن , وقدم للمكتبة العالميّة على مدى رُبع القرن الأخير عدداً من الكتب المهمة، التى استمدت أهميتها من قُرب الكاتب من صناع الأحداث, وذلك الكم الهائل من المعلومات الذى لم يتوافر لغيره من الكُتّاب، وخاصّةً المعلومات المحليّة, أي الوثائق الخاصة بثورة يوليُو عامّةً وعبد النّاصرِ خاصّةً.

هذه الوثائق مُبعثرة بين أكثر من جهة من المؤسّسات السياديّة, تحرصُ كل منها على إبقائها بعيداً عن متناول الباحثين, ولا تكترثُ بالقانون الخاص بالوثائق التاريخيّة الذى يلزم تلك الجهات بإيداع ما لديها من وثائق ذات قيمة تاريخيّة بدار الوثائق التاريخيّة القوميّة، وقد بذلت تلك الدّار جهوداً مُضنيةً لإقناع تلك الجهات: وعلى رأسها رئاسة الجمهوريّة، بإيداع ما لديها من وثائق بالدّار دُون جدوى. من هنا تحتل كتابات هيكل أهميّةً خاصّةً كمصدر للمعلُومات التى يعجزُ الباحث فى التاريخ عن الوصول إليها.

ورغم أهميّة ما كتبه هيكل؛ إلا أنّ الباحثين فى التاريخ يتعاملُون معه بحذر، فالكاتب كان طرفًا فى الأحداث التى كتب عنها، وكانت له علاقات مُتفاوتة فى درجة القوة مع صُنّاع تلك الأحداث، ومن ثم انعكست هذه العلاقات على رُؤيته للأحداث، وعلى تحليله لها, يُلقى أضواء باهرةً على بعضها, ويترك البعض الآخر مُحاطًا بالظّلال, ولا بأس فى ذلك على أى حال , فالرجل لم يدع يومًا الاشتغال بالتاريخ، ويؤكد دائمًا أنه يقدم شهادته عن الأحداث التى شارك فى بعضها، واقترب من بعضها الآخر.

وكتاب «القنوات السريّة, قصة مفاوضات السّلام العربيّة - الإسرائيليّة» آخر هذا السلسة من الكتب التى قدمها هيكل للمكتبة العالميّة, وقد ظهرت الطبعة الانجليزيّة بلندن منذ أسَابيع .

---

* مجلة الهلال. مارس 1996.

وعادة تظهر معها طبعات أخرى بمختلف اللغات الأوربيّة وغير الأوربيّة، من بينها الطبعة العربيّة التي تُوشك على الصُّدور من دار الشروق فيما نعلم.

والطّبعة الإنجليزيّة من الكتاب تقع فى 572 صفحة، ويضم الكتاب عشرين فصلا، كتبها هيكل بأسلوبه المتميز، الذى يجذب القارئ ويثير فضُوله. وقد حرص هيكل أن يُشير فى مقدمة الكتاب إلى عبارة وردت فى حديث دار بينه وبين عالم الطبيعة الشّهير ألبرت أينشتَاين فى بدايّة الخمسينيّات، أشار فيها الأخير إلى أنّ الصراع بين العرب وإسرائيل صراعٌ بين حقّين، وأن الأمر يحتاج إلى تحقيق نوع من التوافق بين الحق اليهُودى والحق الفَلسطينى.

وبذلك حدد الكاتب التّوجُّه العام لمن شاركُوا فى فتح القنوات السريّة أو - بعبارة أدق - سعُوا لفتحها, وأغفل الكاتب منذ البداية عاملا مُهمًّا كان الحاضر الغائب فى الكتاب, وهو حرص الصُّهيونيّة العالميّة وإسرائيل على تحييدِ مصر, وإخراجها من دائرة الاهتمام بالقَضيّة الفلسطينيّة بسُبل شتّى، والسعى لإبرام سلام مُنفرد معها, ليقينهم أن غياب الدور المصرى يجعل العرب عَاجزين عن مُواجهة الكيان الصهيونى، مُستسلمين له.

لذلك أدمن الصهاينة طرق أبواب مصر منذ أيّام الملك فارُوق - عشيّة حرب فلسطين - طالبين فتح حوار ربما يمهّد السبيل لاعتراف مصر بإسرائيل, وكان ذلك عشيّة قيام إسرائيل، وتوقيع اتفاقيّة رُودس عام 1949, وانتعشت أمال الصهيونيّة عندما نجح الضُّبّاط الأحرار فى الاستيلاء على السُّلطة فى 23 يوليو 1952، فحاولوا مُغازلة النظام الجديد مطلقين عدداً من بالونات الاختبار، مُشجّعين جهُود الوساطة.

ضُمادة لجرح مُزمن!

وحدّد هيكل الغرض من الكتاب وهو تقديم قصة الجهُود التى بذلها ملُوك ورؤساء وسياسيُّون وعُلماء للوساطة بين مصر وإسرائيل, مدفُوعين بحبّهم للسّلام أو بطمُوحهم الشّخصى، كما أنّه يريد أن يبيّن للقُرّاء أنّ اتفاق السّلام الذى وقعه الفلسطينيون عام 1993 كان مجرد ضُمادة لجرح مُزمن، وليس علاجًا شافيًا، وأن المسافة لازالت بعيدة بين أطرف الصّرِاع والسلام.

ولما كان الكتاب يخاطب الرّأي العام العالمي؛ فقد خصّص الكاتب الفصُول الخمسة الأُولى لإلقاء الضوء على القضيّة الفلسطينيّة، وأسماع الصهيونيّة فى فلسطين، وموقف الأطراف

الدوليّة التى سَاعدت على إقامة الوطن القومي الصُّهيُوني على أرض فلسطين، ورد الفعل الفلسطيني والعربي حتّى انتهى الأمر بما حدث عام 1948، وقيام دولة إسرائيل وما ترتّب عليه من نتائج سلبيّة بالنسبة للشّعب الفلسطينى، وللأطراف العربيّة المعنيّة، ورفض العرب الاعتراف بإسرائيل، أو إجراء أيِّ حوار معها واعتبار ذلك نوعاً من المُحرّمات.

يلي هذه الفصُول الخمسة عرض لجهود الوساطة ومحاولات فتح قنوات الاتصال بين العرب وإسرائيل، جاء على هامشه (أحياناً) تناول للصِّراع العربى الإسرائيلي (العدوان الثلاثى - حرب يونيو 1967 - حرب أكتوبر 1973) بشيءٍ من التّفصيل طغى على موضُوع «القنوات السريّة» وحوّله إلى الهامش فى كثير من الأحيان، بل جعل هناك خلطاً بينها وبين التّحرُّكات الدبلوماسيّة الأمريكيّة المتّصلة بالشرق الأوسط عامةً، والصِّراع العربى الإسرائيلى خاصّةً ، واحتلّ الدور الفلسطينى منذ قيام حركة فتح حتّى إبرام اتفاق «غزّة - أريحا أولا» نِصف الكتاب، وأن سرد المؤلف من خلاله مُحاولات الاتصال بين الطرف الفلسطينى والطّرف الإسرائيلي، التى تُوِّجت بمباحثات أوسلُو السريّة.

وهكذا تحتل قصة الصراع العربي-الإسرائيلي أكثر من نصف الكتاب، وجاءت «القنوات السريّة» على هامِشه، فأصبحت متابعتها أمراً صعباً ومُحيِّراً للقَارئ، وخاصّةً أنّ هيكل روى القصّة من خلال التّسلسُل الزّمني (ربما لأنّ الكتاب يخاطب الرأى العام العالمي الذى لا تتوافر لديه معرفة بتفاصيل الصِّراع)، فاختلط السِّري بالعلني، والثنائي بالدّولي، وتشابكت الخيُوط وتعقّدت وكادت تفلت «القنوات السريّة» من بين يدي القارئ.

السّادات والسلام

وكان من الطبيعى أن تشهد فترة عبد النّاصِر نشاطاً ملحوظاً من جانب إسرائيل لفتح قنوات اتّصال مع مصر، وحسَم أنور السادات الأمر وبادر بفتح قناة اتّصال عريضة بتشجيع من شَاوشيسكُو رئيس رُومانيا، والحسن الثانى ملك المغرب، وبقيّة القصة أصبحت معروفة من خلال كتابات هيكل السّابقة، سواء كتابه عن السادات «خريف الغَضب» أو كتابه عن «أكتُوبر 1973».

وكذلك من خلال الأدبيّات التى صدرت فى السنوات الأخيرة بالعديد من اللغات حول السّلام المنفرد الذى أبرمته مصر مع إسرائيل، فضلا عن تغطية المُحلّلين السياسيِّين لعمليّة صُنع

السّلام فى الشرق الأوسط، من خلال الكتابات الغزيرة التى نُشرت فى الدّوريات بمستوياتها المختلفة، أكاديميّةً وإعلاميّةً على حدٍّ سواء، لذلك لم يُضِف هيكل جديداً عند معالجته لهذا الجانب من الاتّصالات التى كان القليل منها سريًّا، والأغلب علنيًّا حظي بتغطيَة إعلاميّة غير مسبُوقة.

ولذلك لا يتبقى من «القنوات السريّة» الجديرة بالرّصد إلا المُحاولات التى تمت منذ قيام ثورة يوليُو حتّى رحيل جمال عبد النّاصِر، وهذه أيضًا غطاها هيكل فى كُتبه الثلاثة عن «حرب الثّلاثين عامًا» وأشار إلى بعضها فى كتابه عن (أكتوبر 1973)، كما تناولتها أقلام العديد من الكُتّاب والباحثين الذين كتبُوا عن صراع الشرق الأوسط، أو أزمة الشّرق الأوسط، أو الصراع العربي - الإسرائيلي، أو ترجمُوا لعبد النّاصِر، وكذلك الكتب التى صدرت عن أزمة السويس وحرب يونيُو 1967، ورغم ذلك جاء تجميع هذه «القنوات السِّريّة» فى كتاب هيكل الجديد عملا تسجيليًّا مُفيداً فى إطار رصد جهُود البحث عن السّلام فى الشّرق الأوسط.

خطُورة التورط مع الغرب

وتبدأ قصّة ثورة يوليو مع جهُود الوساطة بسعى الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى إقامة «مُنظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط» ضمن جهودها لإحاطة الاتحاد السوفيتى بأحزمة من الأحلاف الموالية للغَرب، وكان التصوُّر الأمريكى أن تكون مصر مركز المنظمة الدِّفاعيّة الجديدة، بما لها من وزن إستراتيجي وسياسي فى المنطقة، وكان مشرُوع الحلف فى مقدمة المسائل التى طُرحت على صناع النظَام الجديد، ورغم صغر سن أعضاء مجلس قيادة الثّورة، وخبرتهم السِّياسيّة المتواضعة، إلا أنهم كانوا يعُون تماماً خطُورة التورُّط فى حلفٍ مع الغرب، يحكم روابط التبعيّة حول مصر، لقد كانوا يسعون إلى تحقيق الاستقلال الوطنى التّام، ويريدون تخليص البلاد من السّيطرة الأجنبيّة، ولذلك عقدُوا العزم على مقاومة كل أشكال الهيمنة الأجنبيّة، وفى مُقدمتها الأحلاف.

ولما كانوا فى حاجة إلى مُساندة الولايات المتحدة فى بداية الثّورة لضمان تحييد القُوات البريطانيّة فى مصر (وخاصّةً فى الأيّام الأولى للثورة)، وإلى مُساعدة أمريكا لمصر فى مجال تحديث الجيش والتنميَة الاقتصاديّة، فقد اتّبع مجلس قيادة الثّورة خطّ المُراوغة بالنسبة

لموضوع «مُنظّمة الدفاع عن الشّرق الأوسط»، فالثّورة لا تُعلن الرّفض الصّريح، ولا تُلمّح بالاستعداد للمُوافقة.

ولكنها تطرح أمام الأمريكان الصُّعوبات التى تحول دون التوصل إلى قرار، وفى طليعتها الوجود البريطانى فى مصر (قاعدة قناة السُّويس) والمسألة الفَلسطينيّة، وفهم الأمريكان أنّ إزالة هذه العوائق من الطّريق سوف يؤدِّي إلى تسويق مشرُوع «منظمة الدِّفاع عن الشرق الأوسط» من خلال مصر، فركّزت الإدارة الأمريكيّة جهودها على ضرُورة حلّ مشكلة الوجود البريطاني فى قاعدة قناة السُّويس، فمارست ضغطًا شديدًا على بريطانيا أدّى إلى إبرام اتفاقيتى السُّودان عام 1953 والجلاء عام 1954، وشمّر الأمريكان عن ساعد الجد، وراحُوا يبحثون عن حلٍّ لمشكلة فلسطين يُرضي مصر وإسرائيل.

غير أن المناخ لم يكن مواتيًا للتوصُّل إلى حل للمسألة الفلسطينيّة، فالضُّبّاط الأحرار لهم تجربة مريرة فى حرب فلسطين ليس من السّهل نسيانها أو تجاوزها، كما أن عبد النّاصِر - على وجه الخصُوص - لا يرى أنّ مصر تستطيع الوصول إلى اتفاق يحقق المصالح العربيّة ، وهى على تلك الحال من الضّعف، وأن أيّ اتّفاق يبرم فى هذا السياق سيخدم مصالح «العدو بالدرجة الأُولى» وظل هذا موقفًا ثابتًا لعبد النّاصِر طوال حياته.

الخلاف على حجم إسرائيل

ومن الغريب أنّ هذا الموقف المتشدِّد من جانب عبد النّاصِر تجاه الصلح مع إسرائيل، لم يتضمّن تحديد إطار سياسة بعيدة المدى بالنسبة للقضيّة الفلسطينيّة، فرغم استبعاد الصُّلح، ظلّ موقف عبد النّاصِر من قضيّة الوجود الإسرائيلى مُبهمًا، ففي كلّ التصريحات الصّادرة عنه كانت الدّعوة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وحل مشكلة اللاجئين الفَلسطينيين وفق هذه القرارات هي المطلب الأساسى الذى يطرحه عبد النّاصِر.

يعني ذلك ضمنًا القبول بوجود إسرائيل من حيث المبدأ، فى إطار مشروع التقسيم الذى أقرّته الأمم المتحدة عام 1947، أي أنّ المشكلة اختزلت إلى مسألة خلاف على حجم إسرائيل الذى تجاوز حدُود قرار التّقسيم، ولم يكن تحرير فلسطين من الوجُود الإسرائيلى يومًا ما هدفًا من أهداف جمال عبد النّاصِر، على غير ما كان يُشاع، بل أن عبد النّاصِر أنكر (فى اجتماع مع

تيتُو ونهرُو عام 1957) أن مصر تسعى لإلقاء إسرائيل فى البحر، وأكّد للزعيمين أن ذلك لم يرد يوماً على لسان أيٍّ من المسئولين المصريينِّ، وليس من الأهداف السياسيّة المصريّة ، ويضيف هيكل أنه تم بحث هذا الأمر بحثًا جديًّا فتبيّن أن هناك تصريحاً صدر عام 1949من خلال مُقابلة تمت بين عبد الرحمن عزّام باشا أمين عام الجامعة العربيّة وأحد الصّحفيِّين الأجانب، عندما تناول الصّحفي معه مسألة قيام إسرائيل، فأبدى الأمين العام عدم استعداد العرب للاعتراف بالكيَان الصهيونى. وعندما سأله الصّحفي عمّا يفعله اليهُود فى هذه الحالة ردّ عبد الرحمن عزّام: «يعودُون إلى البحر كما جاءُوا منه»، واهتمام عبد النّاصرِ بتحرِّي الحقيقة وراء دعوى إلقاء إسرائيل فى البحر يبدُو وكأنه محاولة للحصول على «شهادة إبرام ذمة» من تلك «التُّهمة»، ويدلُّ دلالةً واضحة على أنّ شعار تحرير فلسطين كان للاستهلاك المحلِّي، ولا يعنى تصفيَة إسرائيل أو مُنازعتها الحق فى الوجُود، ولعلّ ذلك يُفسِّر إلحاح إسرائيل وأصدقائها على التوصل إلى اتفاق مع مصر يحوِّل الاعتراف الضِّمنى بالوجُود إلى اعتراف قانوني صريح.

ولم يكن عبد النّاصرِ على استعداد لتقديم هذا الاعتراف إلا إذا جاء فى إطار تَسوية تضمن للشّعب الفلسطيني حقُوقه التى نصّت عليها قرارات الأمم المتحدة (عودة اللاجئين أو تعويضهم)، وفى نطاق حدُود قرار التّقسيم، وهو - بالطّبع - ما لم يكن مقبُولا من جانب إسرائيل التى أرادت اعترافًا «بالأمر الواقع» دون التزام بحلِّ قضيّة اللاجئين، أو الالتزام بحدود التّقْسيم.

ومن هُنا كان الضغط المتواصل على مصر بالقُوّة فى 1967 ،1956 لإرغامها على الرُّضُوخ للمطالب الإسرائيليّة، مع الاستمرار فى محاولة فتح قنوات الاتّصَال للدخول فى حوارٍ مباشر إذا فشل فى تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة لإسرائيل بتوقيع اتّفاق مع مصر، فإنّ تسريب أخباره إلى أجهزة الإعلام كفيلٌ بسحب البساط من تحت أقدام عبد النّاصرِ الذى ارتكزت زعامته فى العالم العربى على موقفه المُتشدِّد من مسألة الاعتراف بإسرائيل.

ولعلّ أهم مشروعات التسويّة التى طرحت لحل النزاع العربى الإسرائيلى هو المشروع الأمريكى للتسويّة الشاملة الذى حمل الاسم الكودى« ألفَا ALPHA» واستغرق نحو عامين (1955 – 1953)، ومن الغريب أنّ هيكل لم يُعطه اهتماماً كافيًا، وظنّ أن المشروع كان ثمرة

جهد مجمُوعة عمل من المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، والخارجيّة الأمريكيّة، ولكنه فى الحقيقة كان مشروعًا وضعته الخارجيّة الأمريكيّة وشَاركت فى صياغته دول حلف الأطلنطي، وخاصةً بريطانيا وفرنسا، لأنّ المشروع كان حجر الزاويّة لفتح صفحة جديدة فى تاريخ الشرق الأوسط، فى إطار مشروع الدفاع عن الشّرق الأوسط تستوعب فيه كل بلاد المنطقة بما فيها مِصر وإسرائيل، ولذلك كان الحرص الأمريكى على إشراك حلف الأطلنطى فى التّسوية مع تحميل بريطانيا وفرنسا قسطًا كبيراً من الأعباء الماليّة المترتّبة على التّسوية ، والمتعلّقة بمشرُوعات المياه وتعويضَات اللاجئين، والمُساعدات الاقتصاديّة إلى مصر وغيرها من جيران إسرائيل.

وهو المشروع الذى لعب فيه رُوبرت أندرسُون دور الوسيط فى المباحثات غير المباشرة بين مصر وإسرائيل، والتى أصرّ فيها عبد النّاصِر على انسحاب إسرائيل من النّقب وإعطائه للعرب لتحقيق اتّصال أرضي بين مصر والمشرق العربى، وهو ما لم يكن باستطاعة إسرائيل قبوله فى إطار تسويَة سلميّة تُفقدها نحو ثلثى الأراضي التى وضعت يدها عليها عام 1948 ، وتحولها إلى مجرد (كانتُون) صهيُونى على المنطقة السّاحليّة، وحاول الأمريكان عبثًا إقناع عبد النّاصِر بالبحث عن بديل لمطلب الاتّصَال الأرضي بين مصر والمشرق العَربي، وأدّى فشل المشروع إلى إسراع إسرائيل بالبحث عن سبيل فرض التسويّة بالقُوّة من خلال العُدوان الثلاثي عام 1956.

على كُلٍّ، كانت هذه هى القناة الوحيدة التى نشطت لفترة محدُودة بين مصر وإسرائيل من خلال الوساطة الأمريكيّة، أمّا ما عدا ذلك من القنوات التى ذكرها هيكل فى كتابه الجديد ، فكانت مجرّد محاولات لفتح قنوات اتّصَال لقيت آذانًا صمّاء من جانب عبد النّاصِر، أو محاولات من جانب إسرائيل والصهيونيّة العَالميّة لتوصيل رسائل لمصر، وساهم فى محاولات فتح قنوات الاتّصال زعماء كبار مثل تيتُو ونهرُو وديجُول الذين حاولوا إقناع عبد النّاصِر بضرورة فتح حوار مع إسرائيل، وعرضوا استعدادهم لذلك، وجاء ذلك بمبادرة فرديّة فى حالة ديجُول (1965 و 1967)، أو بدافع محاولات الصُهيونيّة العالميّة لتشجيع مصر على التّحاوُر مع إسرائيل فى حالة تيتُو ونهرُو اللذان تحرّكا بتشجيع من ناحُوم جُولدمان، زعيم المؤتمر اليهُودي العَالمى، الذى كرّر مُحاولاته الدّءوب فى أعوام 1957 و 1961 و 1965 دُون

جدوى، وتمثّلت محاولات توصيل الرسائل الإسرائيليّة إلى القيادة المصريّة فى جهُود كيرمت رُوزفلت رجُل المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، وريتشارد كرُوسمان عُضو البرلمان البريطانى، ولكن الحكومة الرُّومانيّة والرّئيس شَاوشِيسْكُو على وجه الخصُوص كانت أنشط من لعب دوراً فى نقل الرّسائل الرسميّة، أو شبه الرّسميّة الإسرائيليّة إلى مِصر اعتباراً من عام 1970 حتّى تم الاتّصال المباشر بين مصر وإسرائيل بعد زيارة السّادات الشّهيرة للقُدس.

والكتاب فى جُملته يقدم ملفًا للصراع العربي - الإسرائيلي أقلّ إثارةً من الكتب الأخرى التى نشرها هيكل وخاصةً ثُلاثيّة «حرب الثّلاثين عاماً» فالميزة التى انفردت بها كتابات هيكل السّابقة، وهى حصيلة المعلومات المُهمّة الكبيرة، وخاصّةً تلك المُستقاة من أوراق عبد النّاصِر، لا تتوافر فى هذا الكتاب، رُبّما لأنّ الكثير من المعلومات المتعلقة بالاتصالات الخفيّة بين العرب وإسرائيل لم تعد سِرّا، ربما لأنّ قسطًا كبيراً من التطوُّرات التى عرضها هيكل فى هذا الكتاب وقع بين 1979 و 1995 عندما كان هيكل بعيداً عن دوائر صُنع القرار، مكتفيًا بالمراقبة عن بُعد، وتتبع ما ينشر حول قضيّة الشّرق الأوسط، وأن كانت ميزة احتفاظه بدائرة علاقات وثيقة واسِعة مع الكثير من اللاعبين الرّئيسيّين على مسرح السياسة فى المنطقة وسّعت مجال الرؤيّة أمامه، وجعلته مُراقباً من نوع فريد.

يبقى بعد هذا أنّ الكتاب يقدم شهادةً من كاتب سياسي مُتميّز، سجّل فيها ما شاهده وما سمعه ، ولا شكّ أن موقفه وموقعه السّياسي ورُؤيته الخاصة كانت وراء توزيع الإضَاءة فى الكتاب ، وتحديد مساحات الظّلال، وإن كان ذلك يجعل لكتابات هيكل مذاقًا خاصًّا مُتميّزاً.

الوثَائِقُ الكَامِلة للخُطّة ألفَا *

تناول الأستاذ محمد حسنين هيكل في برنامجه المُهم بقناة الجَزيرة على مدى نحو العشر الحلقات مُعظم ما اتّصل بالخطة ألفا Alpha التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور بالتّنسيق التّام مع رئاسة الوزراء البريطانيّة، في إطار سعي الغرب إلى تحقيق الهيمنة علي منطقة الشرق الأوسط وإدماج دولها (وعلى رأسها مصر) في المشرُوعات الرّامية إلى إقامة نظام دفاعي موجّه ضدّ الاتحاد السوفييتي

واعتبر الأستاذ هيكل السّنوات «1954 . 1956» تمثل «زمن الخطة ألفَا» ورغم حرصه الدّائم علي الحديث من خلال الوثائق الأمريكيّة والبريطانيّة المُصوّرة من 23 ملفًا حملت عنوان «ألفا . التسويّة العربيّة . الإسرائيليّة عام 1955» مصدرها وزارة الخارجيّة البريطانيّة، إلا أنّ عرضه الشّائق مزج بين مادّة الوثائق والخبرة الشخصيّة كشَاهد عيان عرف الكثير ممّا يدور وراء الكواليس.

ولما كانت لدي الكَثير من الوثائق البريطانيّة تضمُّ مذكّرات مُتبادلة مع الجانب الأمريكي ، ومُراسلات ومحاضر اجتماعات سريّة عُقدت في واشنطن ولندن حول تفاصيل الخطة ألفا ، خاصّةً ما اتصل منها بتسويَة القضيّة الفلسطينيّة، فقد رأيت أن أُشارك «الكرامة» احتفالها بعيد الثّورة، بتقديم هذه القِراءة للوثائق البريطانيّة فيما يتعلق بمشروع تسويّة القَضيّة الفلسطينيّة عام 1955.

وسوف يلاحظ القارئ أنّ الإطار الأساسي لهذا المشروع الذي طرح عام 1955 يحمل الكثير من ملامح الحلول التّصفويّة وقسماتها التي مازالت تحتلُّ مكانها على طاولة التفاوض في مختلف المناسبات، متمنيًا أن تحظى هذه القِراءة في وثائق كتبت قبل 53 عامًا . باهتمام كل من يعنيهم أمر فَلسطين، وموقف ثورة يوليُو من القضيّة الفَلسطينيّة.

كان من الطّبيعي أن يثير قيام ثورة يوليو 1952 قلق الكيان الصهيوني الذي ولد في 15 مايو 1948، واستطاع أن يدعم وجوده بما حقّقه من انتصار في حرب غير متكافئة كان ميزان

* جريدة الكرامة. 23 من يوليو 2007.

القُوى فيها في صالحه، وكان الهدف توريط الدول العربيّة في حربٍ لم تتهيّأ لها جيوشها الضّعيفة تسليحاً وتدريباً، كانت نتيجتها معرُوفة سلفاً، هو أن يضطر العرب إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، وجاءت اتفاقيّات الهدنة (غير محددة المدة) بمثابة حلٍّ مُؤقت، يتيح للكيان الصُّهيوني فرصة دعم بنيته الأساسيّة انتظاراً لفرصة قد تسنح في المستقبل لفرضِ «سلام إسرائيلي» على الدُّول العربيّة.

وكان من بين أسباب قلق الكيان الصهيوني من قيام ثورة يوليُو 1952، ما تردّد على ألْسنةِ أعضاء «مجلس قيادة الثّورة» من إشارات إلى دور حرب فلسطين في دفع تنظيم «الضُّبّاط الأحرار» إلى التحرُّك لإسقاط النظام الفاسد العاجز عن تحقيق الأهداف الوطنيّة، وعبثًا حاولت إسرائيل . والقُوى المُسَاندة لها - أن تستشف نيّات النظام الجديد تجاهها، فأصدر قادتها التّصريحات التي أعطت مؤشّرات عن استعدادها العيش بسلام مع مصر في إطار «اتّفاق » يُبرم بين الطّرفين، وراح رجال السفارتين البريطانيّة والأمريكيّة بالقاهرة يُلحُّون على سُؤال بعض البارزين من أعضاء مجلس قيادة الثّورة «مُنفردين» عن نيّاتهم تجاه إسرائيل ، فكان الرد «دائمًا» أن الأولويّة المطلقة لتحقيق الاستقلال، وجلاء القوات البريطانيّة عن قناة السُّويس، وتحقيق التّنمية الاقتصاديّة، أمّا قضيّة فلسطين فليست على أجندة مجلس قيادة الثّورة «الآن».

وكانت مثل تلك التصريحات «التي نُقِلت إلى الكيان الصُّهيوني» لا تبشر بالخير، لأن جلاء القوات البريطانيّة، وسيطرة الجيش المصري علي قاعدة قناة السُّويس، يعطي مصر مِيزةً استراتيجيّةً مُهمّةً في حال تجدّد الصِّراع بين العرب وإسرائيل، خاصّةً أن النظام المصري الجديد كان يلحُّ في طلب السلاح من الولايات المتحدة، هذا فضلا عن وجود مؤشرات واضحة على اتجاه النظام نحو تحقيق قفزة تنمويّة بإقامة مشرُوع السد العالي والاتجاه نحو التّصنيع ، بما يحقق نقلةً نوعيّة في قدرات مصر الاقتصاديّة، مما يجعل النظام الجديد نذيرَ خطر لا يستهان به يتهدّد إسرائيل، لذلك كان بن جُوريون يرى أن عبدالناصر «منذ 1954» يعد «أتاتُورك العرب»، وأن على إسرائيل أن تحول دون تحقيق آمال ذلك الضّابط المصري الثائر الطّمُوح.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استبشرت خيراً بقيام النظام الجديد في مصر، فمردُّ ذلك إلى يقينها من عجز النظام القديم عن تجاوز أزمته الاجتماعيّة والسِّياسيّة، وإلى تطلعها إلى جرِّ مصر إلى منظومات الدفاع عن الشّرق الأوسط، وأملها في أن تصبح مصر مركز المنظُومة وقلبها، وحاولت إقناع حكام مصر الجدد بمزايا الانضمام إلى ذلك الحلف، ولكن موقف قيادة النظام الجديد من الدّعوة الأمريكيّة بدا غامضاً مُثيراً للمخاوف الإسرائيليّة.

لم ترفض قيادة الثّورة الانضمام إلى الحلف صراحةً، ولم تعط انطباعاً واضِحاً بإمكانيّة القبول، وإنّما قدّمت مُبرِّرات لعدم استطاعتها التوصل إلى قرارٍ بهذا الشّأن منها:

- إنّ الانضمام إلى حلفٍ إقليمي في إطار منظُومة الدفاع الغربي يعطي مُبرِّراً لاستمرار الوجود البريطاني في قاعدة قناة السُّويس تحت أعلام الحلف الجديد، ممّا يفقد مصر استقلالها إلى الأبد، وبذلك يبدُو النظام الجديد - في عيُون المصري - نظاماً جاء ليدقّ المسمار الأخير في نعش الاستقلال الوطني.
- إنّ التحالف إذا لم يكن بين أكفاء، تحول إلى نوع من أبشع أنواع التبعيّة، فالجيش المصري في حالة يُرثى لها من الضّعف بسبب المستوي المتدنِّي للتسليح والتدريب، كما أنّ الاقتصاد المصري يمرُّ بأزمة لا تنقذه منها إلا خطة للتّنمية مدرُوسَة جيّدا، لذلك لا تستطيع مصر البت في موضوع الحلف إلّا بعد الحصول على السِّلاح الذي يجعلها على قدم المساواة مع شركائها في الحلف، وإذا حصلت على المعُونات والاستثمارات اللازمة لبناء اقتصاد مصري قوي.
- إن مصر لا تستطيع اتخاذ قرار الانضمام إلى حلف موجّه ضد خطر بعيد مُفترض «الاتحاد السوفييتي»، بينما هناك خطر داهم قابع على حدُودها هو إسرائيل.

أقلقت الحُجَج المصريّة الكيان الصهيوني، فراحت إسرائيل تُحذِّر الولايات المتحدة من «أسلوب المراوغة» الذي يتبعه جمال عبد النّاصِر، وتنصح الولايات المتحدة بعدم الأخذ بتلك الحُجج مأخذ الجد، لأنّ هدف النظام الجديد في مصر هو «ابتزاز الولايات المتحدة، والحصُول على مطالبه بإجلاء القوات البريطانيّة عن قناة السويس، وتسليح الجيش المصري، والحصُول علي المساعدات الاقتصاديّة، ثم التّهرُّب - في نهاية الأمر -من الانضمام إلى الحِلف».

ولكن الرئيس الأمريكي أيزنهاور، ووزير الخارجيّة دالاس، كانا على استعداد لتلْبِية ما يعد منطقيًّا من المطالب المصريّة، فضغطت الولايات المُتّحدة على حليفتها بريطانيا ضغطًا شديداً حتى تمّ التوصُّل إلى إبرام اتفاقيّة الجلاء التي تمّ التوقيع عليها بالأحرف الأولي في يوليو 1954، وقدّمت بعض المعونات الاقتصاديّة المحدُودة من خلال برنامج «النُّقطة الرابعة »، ولكنها أهملت طلبات مصر من السِّلاح، وتمويل مشروع السدِّ العالي، فلم يتمّ التحرك الجدي نحو دعم الجيش المصري، وتنمية الاقتصاد المصري، إلا بعد استجابة مِصر لمطلبين أساسيّين:

- القبُول باتفاق سلام مع إسرائيل، على أن تتعاون مصر مع الولايات المتحدة وبريطانيا في «جرِّ» الدول العربيّة جميعاً للتوقيع عليه.
- يلي ذلك انضمام مصر إلى «مُنظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط» بعد زوال حجة «الوجُود البريطاني في مصر» بتوقيع اتفاقيّة الجَلاء، وزوال حجة «الخطر الإِسرائيلي» بإبرام اتفاقيّة السّلام مع إسرائيل.

ورغم الإشارات غير المُطمئنة التي أطلقتها قيادة النظام الثوري في مصر بعد توقيع اتفاقيّة الجلاء مثل: تشجيع حركات التّحرُّر الوطني في العالم العربي، وإقامة «إذاعة صَوت العرب» لبثِّ الدعايّة المُضَادة للاستعمار، وشن حملة مُعارضة ضاربة لمشروع الحلف العراقي - التُّركي الذي عرف باسم «حِلف بغداد»، رغم كل ذلك أيقنت الولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ قضيّة فلسطين تمثل حجر عثرة في طريق تنفيذ مخطّطات الغرب في الشّرق الأوسط، وهو ما اقتنعت به بريطانيا أيضاً.

وعزَت الدولتان ما اتسمت به ردُود الفعل المصريّة من حدة إلى «قلّة خِبرة جمال عبدالناصر بالشئون الدوليّة، نظرا لصغر سنِّه وقلّة تجربته»، وأيضاً إلى «حاجته إلى دعم أركان نظام حُكمه في مواجهة ما يتعرّض له من مُعارضة» (يقصد بذلك أزمة مارس 1954، والصِّدام مع الإخوان المُسْلمين والشُّيوعيِّين).

ومن ثم شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا في العمل سويًّا لوضع مشروع تسويَة للقضيّة الفلسطينيّة، بدأ الإعداد له في خريف 1954 (في سريّة تامة)، واكتملت صِيغته النهائيّة في

يناير 1955، شارك في صياغته مُمثّلان على مُستوى رفيع لكل من الخارجيّة البريطانيّة والخارجيّة الأمريكيّة، يعاونهما فريقٌ مُشترك من الخبراء السِّياسيِّين والقانُونيِّين، وأطلق علي المشروع الاسم الكودي «ألفا Alpha» وتقع وثائق المشروع في 23 ملفًا من ملفات وزارة الخارجيّة البريطانيّة على نحو ما أشرنا، وقد تم إعداد المشرُوع دون استطلاع رأي الأطراف المعنيّة (العرب وإسرائيل).

وفي إطار تهيئة المناخ المناسب لطرح التّسويّة علي الأطراف المعنيّة، والتمهيد لبسط مكوناتها، صرّح جُون فوستر دالاس (وزير الخارجيّة الأمريكي) للسّفير (الإسرائيلي) في واشنطن، بأنّ «الولايات المتحدة لا تستطيع ضمان خطُوط هُدنة مُؤقّتة، وأنه يجب على إسرائيل أن تحدِّد أوّلا حدودها، قبل أن تطلب من الولايات المتحدة ضمان تلك الحدُود »، وأبدت الولايات المتحدة امتعاضها من العدوان الإسرائيلي المتكرِّر على قطاع غزة، وفي الوقت نفسه، راح السّفيران الأمريكي والبريطاني بالقاهرة يستطلعان ما يمكن أن تقبل به القيادة المصريّة من شرُوط التسويّة.

مشرُوع تسوية القضيَّة الفَلسطينيَّة «ألفا»

شكّلت قرارات الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين (عام 1947) والقرارات الخاصة باللاجئين، الإطار المرجعي لمشروع التّسويَة المقترح، فقد شعرت الدّولتان أن الأطراف العربيّة الأساسيّة (مصر . العراق . سوريا . لبنان) تحرصُ على ضرُورة الالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصّة بالتّقسِيم وحقُوق شعب فلسطين، لذلك وضع أصحاب مشروع التّسوية تلك القرارات نُصب أعينهم على أمل أن تُبدي إسرائيل مُوافقتها على الالتزام بقرار التقسيم، أو - على الأقل - تقبل بتقديم بعض التّنازُلات في الأراضي بالقدر، الذي يحقق حلًّا وسطًا بين المطالب العَربيّة والأطماع الإسرائيليّة.

أولاً: مُشكلة اللاجئين

وإذا كانت قرارات الأمم المتحدة قد نصّت على إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويض من لا يقبل العودة منهم عن مُمتلكاته، فقد نصّت التسوية المقترحة على عودة خمسة وسبعين ألفًا من اللاجئين إلى ديارهم، كإجراء رمزي يحفظُ للدُّول العربيّة ماء الوجه أمام شعُوبها، ولا يمثل

عبئًا حقيقيًّا علي إسرائيل، أما باقي اللاجئين فيتم تعويضهم عن ممتلكاتهم، وتوطينهم في البلاد العَربيّة المجاورة لفَلسطين.

وقد قُدِّرت قيمة الأراضي التي للاجئين الحق في التعويض عنها بمائة مليون جنيه استرليني علي النحو التالي:

- أراض زراعيّة 69.5 مليون جنيه استرليني.
- أراض حضَريّة 21.5 مليون جنيه استرليني.
- أراض القُدس 9 ملايين جنيه استرليني.

وقد تمّ تقدير قيمة الأراضي والعقارات على أساس أسعار سُوق العقَارات في فلسطين يوم 29 نوفمبر 1947 (تاريخ صدُور قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فَلسطين)، مع استبعاد قيمة الأراضي البُور من مُمتلكات الفَلسطينيِّين.

وقدرت قيمة الممتلكات المنقُولة التي تخصُّ اللاجئين الفَلسطينيِّين بمبلغ عشرين مليون جنيه استرليني، وتشمل: المصانع، والمتاجر، والسيّارات، والمعدات الزراعيّة، والماشية، والأثاث المنزلي. أي أنّ القيمة الإجماليّة للتّعويضات (وفق مشروع التّسوية) بلغت مائة وعشرين مليونًا من الجنيهات الاسترلينيّة.

ونظرًا لعدم قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمُّل تلك التّعويضات (حسب تقرير بريطانيا وأمريكا)، وحتى لا يقف ذلك عائقًا في طريق قبول إسرائيل بالتّسوية، اتفقت الدّولتان على تحمُّل نسبة 70% من مجمل قيمة التّعويضات يقدّم لإسرائيل، إمّا في صُورة قرض طويل الأجل، دون فوائد أو يُقسّم إلى قرضٍ ومنحة لا ترد، أو حتّى يقدم كمنحة في حالة إصرار إسرائيل على عدم تحمُّل التعويضات.

أمّا ما بقي من قيمة التعويضات (نسبة 30%)، فإمّا أن يضاف إلى التعويضات الألمانيّة التي أُلزمت ألمانيا «الغربيّة» بتقديمها لليهُود، أو تتحمله النُّخبة اليهوديّة الثريّة في بريطانيا وأمريكا، على أن يتم تدبير التمويل اللازم للتعويضات على دُفعات سنويّة على مدي خمس سنوات، تقدم لإسرائيل لتقوم - بدورِها - بسدادها لمستحقّيها من اللاجئين الفَلسطينيِّين.

وتضمّن مشروع التسوية شرُوط التقدم للحصُول على التعويضات، وجهة تلقي الطلبات ، فنصّت على تشكيل لجنة خاصّة من الأمم المتحدة لتلقي الطلبات، مع إلزام طالب التّعويض بتقديم جميع المستندات التي تُثبت ملكيته الثابتة أو المنقُولة، مما يتطلب إلزام إسرائيل بإتاحة فرصة الحصُول على هذه المستندات بالرجوع إلى سجلات الطابو التي استولت عليها، ولكن مثل هذا الإلزام الضروري لم يرد بشرُوط المشروع، كما لم يتضمن المشروع نصاً يعالج كيفيّة التصدي لمُشكلة قيام إسرائيل بحجب تلك المُستندات عن أصحابها (وهو ما كان متوقّعاً بداهةً).

فإذا استطاع اللاجئ إثبات حقه في التعويض وبات مستحقًّا له، فلا يصرف في الدفعة الأولى إلا مبلغًا لا يتجاوز الخمسين ألفًا من الجنيهات الإسترلينيّة، ويشترط لصرفه هذا المبلغ أن يتقدم بما يثبت اعتزامه استغلال المبلغ في مشروع استثماري صَغير، وأن يثبت ذلك بوثيقة مُعتمدة من الدّولة التي يقيم فيها، فإذا تمّت هذه الخطوة، حصل بعد ذلك علي باقي مستحقّاته من قيمة التعويض على دُفعات سنويّة في مدي زمني يتراوح بين خمس سنوات وعشر.

وإذا أمعنّا النظر في تلك الشُّروط، نجد أن اللاجئ الفلسطيني سوف يخرج من هذه التسوية الجائرة صِفر اليدين، فمن المعروف أن معظم اللاجئين خرجُوا من ديارهم يلتمسون النجاة بأرواحهم دون أن يحملُوا معهم وثائق ممتلكاتهم، ومشرُوع التسويَة يشترط تقديم هذه الوثائق للحصُول على التعويض، ويفترضُ حسن النيّة في المغتصب الذي يُقدّمُ - عن طيبِ خاطر - الوثائق التي تتيح لصاحب الحق أن ينال التّعويض عن ملكيته السليبة، وتدخل اللاجئ في سراديب البيروقراطيّة بالبلد المُضيف ليثبت أنه سوف يستثمر المبلغ فيما يخدم اقتصاد ذلك البَلد، فلا يسلم من الابتزاز والاستغلال، هذا إذا استطاع تجاوز عقبات إثبات حقه فيما سُلب منه.

معني هذا أن ما تعلق بالتعويضات في مشروع التسويّة كان شكليًّا، رُوعيت فيه مصالح الكيان الصهيوني وحده، وكذلك كانت الحال بالنسبة لمن يُفضّل العودة إلى وطنه السليب ... فلسطين.

نص مشروع التسويَة على إلزام من يرغب في العودة إلى فلسطين بما يلي:

- التقدُّم بطلب إلى اللجنة المختصة التي تشكلها الأمم المتحدة، يتضمن تحديد موطنه الأصلي داخل فلسطين، وما له من أقارب فيها، ومهنته الأصليّة ومؤهّلاته.
- تنقل اللّجنة الطلبات إلى السُّلطات الإسرائيليّة، التي يحقُّ لها قبُول الطّلب أو رفضه «وفق مصَالحها الأمنيّة».
- في حالة قبول الطلب، يتقدم اللاجئ بطلب الحصُول على تأشيرة دخول إسرائيل مقرُونًا بتعهُّد القبُول بأن يصبح مواطنًا إسرائيليًّا.
- إذا حصلَ اللاجئ على تأشيرة دخول إسرائيل، يظلُّ فترةً (لم يُحدد مشروع التّسوية مداها الزّمني) يعيش مع أقرانه في «معزل» يقام على الحدُود «على أن يتم تحديد مواقع المعازل باتفاق يبرم بين الحكُومة الإسرائيليّة ولجنة الأمم المتحدة»، حتي يتسنّى للحُكومة الإسرائيليّة تحديد أماكن الإقامة لطلاب العودة.
- لا تلتزمُ حكُومة إسرائيل بتدبير فُرصة عمل للاجئ العَائد، بل عليه أن يسعى لذلك بنفسه، فإذا كانت له ملكيّة ثابتة أو منقُولة، وأراد استردادها، عليه اللُّجوء إلى القضاء الإسرائيلي ولا يحق له المطالبة بالتّعويض.

وهكذا لم يكُن طالب العَودة (على ضَوء مشرُوع التسويَة) أسعد حظًّا من طالب التّعويض ، فعليه أن يتخلّى عن هويته الفلسطينيّة وعن ممتلكاته، وأن يقبل الإقامة في معزل علي الحدود (لعلّ صنّاع مشرُوع التسويَة كانوا يرون في تلك المعَازل المقترحة ما يُناظر معازل الهنُود الحُمر في أمريكا، والأفارقة في جنوب إفريقيَا) لمُدّة غير معلُومة يكون فيها في وضع يشبه وضع السّجين، هذا إذا قبلت به إسرائيل التي قد تقبل فرداً دون أسرته، لأنّ طلبات العودة فرديّة وليست عائليّة.

واقترن بشروط التعويضات، وعودة العدَد المحدُود من اللاجئين إلى فلسطين (75 ألف لاجئ فقط)، خطة لتوطين اللاجئين، فقد حدّد مشروع التسويّة جملة عدد اللاجئين (750 ألف لاجئ) ولم يقبل بالرّقم المُسجّل لدى «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» وهو (880 ألف لاجئ) بحجة احتمال المُبالغة في الرقم المقدم من الوكالة، وقدر مشرُوع التسويَة عدد أُسر اللاجئين بـ150 ألف أسرة، يتم توطينهم على النّحو التالي:

- وادي الأردن 30 ألف أسرة

- سيناء 15 ألف أُسرة.
- سُوريا 15 ألف أُسرة.
- إسرائيل 15 ألف أُسرة.
- لبنَان 10 آلاف أُسرة.
- غزّة 25 ألف أُسرة.
- الأُردُن 35 ألف أُسرة.
- أصحاب المشرُوعات الصّغيرة من مُستحقّي التّعويضَات 5 آلاف (توزع في دُول الجوار).
- الإجمالي 150 ألف أُسرة.

ونصّ مشروع التسويَة على أن يستمرّ عمل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» لفترة زمنيّة أطول مع تعهُّد بريطانيا والولايات المتحدة بالمَساهمة في دعمها حتي يتم إدماج اللاجئين في مناطق الاستيطان المُخصّصة لهم.

ثانيا: ترسيم الحدُود وتنازل إسرائيل عن بعض الأرَاضي

تضمّن مشرُوع التّسويَة النص على ضرُورَة ترسيم الحدود بين إسرائيل وجارَاتها العربيّات ، مع التنازُل للأُردن ومصر عن مُثلثين صغيرين من الأراضي، ترتكز قاعدة أولهما على الطّرف الجنُوبي الشرقي للضفة الغربيّة، وترتكزُ قاعدة المثلث الآخر عند حدُود شمال شرق غزّة، ويلتقي رأسَا المثلّثين عند الطّريق المؤدّي إلى إيلات، حيثُ تحدد نقطة العبور بين المثلثين إمّا فوق الطّريق (عن طريق إقامة جسر) أو تحته (عن طريق شق نفق)، فيتم بذلك الربط بين غزّة والضّفة الغربيّة ويتم نقل تبعيّة غزّة للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، وهكذا تختفي فلسطين إلى الأبد ككيَان على نحو ما رأى أصحاب مشروع التسويَة، كما يفقد شعبها هويّته الوطنيّة.

ثالثا: الإطار السياسي للتسويَّة

فإذا كان مشروع التسويَة قد كفل إنهاء الوجود الفلسطيني كيانًا وشعبًا وهويّة، فلابد من تكريس ذلك بمعاهدة «سَلام» تبرم بين إسرائيل وجميع الدُّول الموقعة على اتّفاقيّات هُدنة مع إسرائيل، وهي: مصر، والأردن، ولبنان، وسُوريا، وذلك في إطار توصيات اللّجنة الخاصة بفلسطين، التي أُقيمت بمُوجب قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة (في 11 ديسمبر 1949)،

وألحق بمشروع معاهدة «السّلام» المقترحة، ملحق يحدِّد الحدود المشتركة لكن من إسرائيل ومصر والأردن ولبنان وسوريا.

تصدّر مشرُوع المعاهدة النصّ على «تعهد الدول الموقعة باللجوء إلى الأمم المتحدة في حالة نشوب نزاع بينها، وعدم اللجوء إلى استخدام القُوّة، والقبُول بالحدود المشتركة الواردة بملحق المعاهدة»، كما نصّ المشروع على «أن يقوم كل طرف بإجراء التعديلات الدستوريّة اللازمة بما يتماشى مع نصِّ المعاهدة، على ألا يترتب علي ذلك المساس بارتباطات أي طرف مع الدول من غير الأطراف الموقعة على المعاهدة، ولا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم الأطراف الموقعة على المعاهدة بالتشاور معاً في حالة وقوع نزاع بين الأطراف الموقعة على المعاهدة».

وقد رُوعي في صِياغة نص مشرُوع المُعاهدة تفادي النّص على «إنهاء حالة الحرب» أو علي «الاعتراف» بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلُوماسيّة معها، وإن كانت بنُود المُعاهدة قد شملت ذلك ضمناً، فالتّشاور بين الأطراف في حالة وقوع أزمة ما، يقتضي وجود قنوات وآليات للاتصال، والاعتراف بخطوط الحدود الواردة بالمُلحق يعني الاعتراف بإسرائيل.

موقف إسرائيل من مشروع التّسويَة

كان فريق العمل في «ألفا Alpha» يحرصُ تمام الحرص على التزام السِّرّيّة، ولكن تصرفات إسرائيل في عامي 1955 - 1954 كانت تنم عن إدراكها أنّ حرص الولايات المتحدة على اجتذاب مصر إلى «منظّمة الدِّفاع عن الشرق الأوسط» قد يقودها إلى الإقدام على عمل ما قد يضرُّ بإسرائيل، خاصّةً أن النفوذ الصهيوني كان بعيداً عن دائرة صنُع القرار في إدارة الرئيس أيزنهاور، لذلك اتجهت إسرائيل إلى تضخيم قوتها العَسكريّة بعقد صفقة أسلحة سريّة مع فرنسَا (أغسطس 1954) للحصُول على الطّائرات المقاتلة وما ارتبط بها من مُعدّات فنيّة.

وبدأت خطواتها الأولي في اتجاه البرنامج النّووي الذي أدّى إلى إقامة مفاعل ديمُونة وإنتاج القنابل الذريّة، وسعت - في الوقت نفسه - إلى تخريب العلاقات الأمريكيّة المصريّة من خلال عمليّة «سُوزانا» التي استهدفت تخريب المنشآت الأمريكيّة والبريطانيّة في مصر، والتي تم كشفها فيما عرف بـ«فضيحة لافون».

ويبدو أنّ معلُوماتٍ كاملةً عن «الخطة ألفا» قد تسرّبت إلى إسرائيل، وما سمعته عن استعداد عبدالناصر للقبول بتسويَة في إطار قرارات الأمم المتحدة، على أن يقدم ذلك حلًّا شاملًا للقضيّة الفلسطينيّة وليس اتّفاقًا فرديًا، جاء ذلك في ملاحظة أبداها عبدالناصر تعليقًا علي سؤال طرحه عليه إيدن (رئيس الوزراء البريطاني) عند زيارته مصر في 20 فبراير 1955 بشأن إمكانيّة التوصل إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي، فقد شنّت إسرائيل غارتها الكُبرى على غزة بعد أربعة أيام فقط من هذه المُقابلة، واستمرّت غاراتها تتوالى على غزة من حين لآخر، حتّى وقعت غارة كُبرى أُخرى في أغسطس 1955، ردًّا على تصريح لدالاس - وزير الخارجيّة الأمريكيّة - أعلن فيه: «ضرورة إعادة اللاجئين في الحدود الممكنة عمليًا، وتعويض من لا يمكن إعادتهم إلى ديارهم، ووعد بأنّ الولايات المتحدة سوف تساعد إسرائيل على دفع التّعويضات.

وهكذا، في الوقت الذي تمّ فيه بلورة مشروع تسويّة القضيّة الفلسطينيّة، وبدأت الاتصالات بشأنه مع مصر، سارعت إسرائيل بشنِّ عدوانها المتواصل على غزّة لتقنع مصر بأنّ صوت السلاح يعلو على صوت الدِّبلوماسيّة، ولتجعل مصر هي الطرف الذي يرفض التّسويَة، حتّى تقنع إسرائيل أمريكا بأنها ضحيّة «التطرُّف» العربي، وأنها الأقدر على حماية مصالح الغرب في الشرق الأوسط.

موقفُ مصر

كان أوّل ذكر لقضيّة فلسطين في لقاء رسمي مع جمال عبدالناصر؛ هو ذلك الذي تمّ في لقاء إيدن - عبد النّاصِر سالف الذكر، وقد اعتبره إيدن إشارةً تبشّر بقبول عبد النّاصِر لمشروع «ألفا» حين تُعرض تفاصيله عليه.

ويبدو أنّ جمال عبدالناصر - أيضًا كان يعلم أن ثمة ما يدور بين الكواليس من خلال مصادر أخري، فقد اكتشف السّفير البريطاني في القاهرة أن نديم دمشقيّة على عِلمٍ بمشرُوع «ألفا» من خلال شارل مالك السّفير اللُّبناني بواشنطن، والمُقرّب إلى الخارجيّة الأمريكيّة.

ولعلّه كان من بين الخُبراء القلائل الذين تمّت استشارتهم في بعض جوانب مشروع التّسوية ، ولما كان دمشقيّة وثيق الصِّلة بجمال عبد النّاصِر (حتّى أنّ عبد النّاصِر أرسله - فيما بعد - في

مهمة غير رسميّة إلى الإدارة الأمريكيّة)، ربما وصلت إلى جمال عبد النّاصرِ بعض الإشارات عن هذا الطّريق، وبذلك لم يكن خالي الذهن، عندما لمّح له إيدن بأهميّة عقد صُلحٍ مع إسرائيل، فالطريقة التي تعامل بها عبدالناصر مع المشروع تدل علي علمه بإطاره العام - على أقلِّ تقدير - رغم أنّ المشروع لم يعرض بنصه الكامل على أيٍّ من الأطراف المعنيّة.

على كُلٍّ، خف السفير الأمريكي هنري بايرود للقاء الدكتور محمُود فوزي (وزير خارجيّة مصر)، في الأوّل من أبريل 1955، وتحدث معه طويلا حول مختلف الموضوعات، ولكنه فُوجئ بفوزي يقول له: «إنّ المستفيد الوحيد مما يدور في المنطقة من صِراع حول الحِلف التُركي - العراقي هو الاتحاد السوفييتي.. ولا يمكن إزالة أسباب الاحتقان بالمنطقة إلا بالبحث عن حل للمُعْضِلة الأساسيّة، وهي الصِّراع العربي - الإسرائيلي».

وهنا تحوّلت دفّة الحديث بين بايرود وفوزي إلى تصوُّر محمود فوزي لحلِّ تلك المعضلة، فقد خشي بايرُود أن يُستدرَج إلى الكشف عن فحوى المشرُوع «ألفا».

وكان من أهمِّ ما جاء على لسان فوزي:

- إن القيادة المصريّة تدرك تماماً أن القضيّة الفلسطينيّة هي نقطة الخلاف الأساسيّة مع الغرب.
- إنها ترى أن حلّ هذه القضيّة سوف يفتح الباب على مِصراعيه لتعاون خلاق مع الغرب، لأنّ القيادة المصريّة تمقُت الشُيوعيّة.
- أنّ الحلّ يجب أن يكون شاملا في إطار قرارات الأمم المتحدة الخاصّة بالتّقسيم، وحلِّ مشكلة اللاجئين.
- إن تصوُّر مصر للحل يتضمّن تنازل إسرائيل عن بعض الأراضي التي استولت عليها لإيجاد اتِّصال أرضي (وليس مُجرّد ممر) بين مصر والأُردن حتى تتخلّص مصر من العُزلة التي فُرضت عليها.
- إنّ مصر تُدرك تماماً أن عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم أمرٌ صعب التحقيق، ولا تمانع في عودة جانب منهم في إطار حلٍّ شامل لمشكلة اللاجئين.

نقل بايرود ما دار بينه وبين محمود فوزي إلى زميله السفير البريطاني بالقاهرة الذي أبرق إلى حكومته بفحوى الحديث بدلا من بايرود الذي خشي أن يكون فوزي قد قدم له طُعماً ، وأبرقت الخارجيّة البريطانيّة بما دار في اللقاء إلى الخارجيّة الأمريكيّة، وفي اليوم نفسه تلقّى بايرود تعليمات صريحة من واشنطن بمُفاتحة عبدالناصر حول مشروع التّسوية.

وهكذا طلب السفير الأمريكي هنري بايرود مُقابلة جمال عبدالناصر، وتمت المقابلة يوم 6 أبريل 1955، واشتمّ السفير من حديث رئيس الوزراء المصري (وهو المنصب الذي شغله عبدالناصر)، ما يُفيد تأكيد ما سمعه من محمُود فوزي، ولكن عبد النّاصِر أكّد ضرورة وجود اتّصال أرضي «معقُول» مع الأردن، وليس مجرد «ممر»، واستنتج السفير من ذلك أن عبد النّاصِر يهمه التخلص من غزّة وضمها إلى الأردن، لأنّ عبد النّاصِر لم يهتم بالسؤال عن مكونات التّسويَة عندما أبدي السفير بايرُود استعداده لذلك، طالباً منه إرجاء الموضوع برمّته إلى حين عودته (أي عبد النّاصِر) من مُؤتمر باندُونج.

وفي السّابع من أبريل 1955 استدعي محمود فوزي السفير الأمريكي للقائه بوزارة الخارجيّة، ليتحدّث معه في تفاصيل ما أوجزه عبد النّاصِر، فقال فوزي: «إنّ مصر لا تقبل إلا بتسويَة تضع مدينة «بئر سبع» كنقطة جنُوبيّة لحدُود إسرائيل، على أن تصبح النقب كلها أرضاً عربيّة تضمُّ الأردن»، وفضّل السفير الأمريكي أن يُرجئ الحديث في الموضوع ليناقشه برمته مع عبد النّاصِر شخصياً بعد عودته من باندُونج.

كان الرهان الأمريكي - البريطاني؛ هو كسب مصر إلى منظومة الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط، بعد انتهاء تلك التسويَة التي جاء بها مشرُوع «ألفا»، وكان الظّن أن قبول مصر بالتسويَة سوف يضع نهايَةً أبديّةً للقضيّة الفلسطينيّة، ويمحُو تماماً اسم فلسطين والهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة من الوجُود، ويفتح الباب أمام القبُول بإسرائيل كشريكٍ فاعل في المنطقة ، وزاد من دعم تلك الظنون «الاطمئنان إلى عدم فهم جمال عبدالناصر للسِّياسة الدوليّة ومزالقها، لغياب الخبرة عنده، وأنّ كل ما يهمُّه تثبيت أركان نظام حُكمه في مصر».

لذلك تضمّن أسلوب عرض مشروع التسويَة عليه (حال عودته من باندُونج) التلويح بأن قبول الغرب لتمويل مشروع السّد العالي، وتقديم المعونات الاقتصاديّة لمصر، والنظر في طلبات

تسليح الجيش المصري مرهُون بقبول مصر للتّسويَة، التي تضمّنت فكرة المثلثين من الأراضي المقترح تنازل إسرائيل عنهُما للأردن ومصر، مع فكرة المعبر بين المثلثين من فوق أو تحت طريق إيلات، مع استبعاد فكرة ضمِّ النقب للأردن، ولكن جمال عبدالناصر «صغير السن قليل الخبرة» أثبت أنه مُناور سياسي من الطِّراز الأول، فقد كان يعرفُ تماماً أن الهدف من التسويَة هو إسقاط آخر حُجج مصر التي رفعتها في وجه الدعوة إلى الانضمام إلى التّحالُفات الغربيّة، وهو ما كان يناقض تماماً خط الاستقلال الوطني الذي كان أساسيًّا عند ثورة يوليو.

كذلك فهم عبدالناصر حقيقة الصراع العربي - الإسرائيلي باعتباره صراع وجُود لا صراع حدُود، وأن الكيان الصهيوني هو - في حقيقة أمره - كيان استعماري استيطاني عُنصري، يسعي إلى إقامة (إسرائيل الكُبري)، ولا يقبل بحدُود غير تلك التي رسمتها الأساطير الصهيونيّة لإسرائيل الكُبرى. وأدرك عبد النّاصِر أنّ الغرب لن يزود مصر بالسِّلاح، لأنه يريد أن يظل الجيش المصري مهيض الجناح، وجاءت الغارات (الإسرائيليّة) لتحسم الخيار بين القُوة والدبلوماسيّة.

ومن باندونج أرسل جمال عبدالناصر إشارةً ذات مغزى إلى الولايات المتحدة والغرب، عندما لعب دوراً بارزاً في كشف حقيقة إسرائيل ومنعها من حضُور المؤتمر، كما حدث تقارب بينه ورئيس وزراء الصّين الشعبيّة شُو إن لاي، ورئيس وزراء الهند، جواهر لال نهرُو، ومن باندونج بدأت الخطوات الأُولى لإبرام صفقة الأسلحة السوفييتيّة التي استُخدمت تشيكوسلُوفاكيا غطاءً لها، ومن باندونج - أيضاً - أعلن عبد النّاصِر التزام مصر بمبدأ «الحيَاد الإيجابي».

وعندما أحسّت القاهرة باكتمال صفقة السِّلاح السوفييتي، وتسربت أنباؤُها إلى الدوائر الغربيّة، وتحرّكت الولايات المتحدة للتدخُّل بتوجيه إنذار إلى مصر، قطع عليهم عبد النّاصِر الطريق بحضور افتتاح معرض للصور أقامته القُوات المسلحة (يوم 27 سبتمبر 1955)، حيث أعلن على الشعب المصري والعالم كله نبأ صَفقة السِّلاح.

ورغم ما سببه هذا المتغير الاستراتيجي المهم من إزعاجٍ للغرب، إلا أن الولايات المتحدة رأت بذل محاولة أُخرى لتمرير مشروع «ألفا» لتسويَة القضيّة الفلسطينيّة، فتم إيفاد أندرسُون مبعُوثًا رسميًّا مُمثّلا للرئيس أيزنهاور، والتقي المبعوث الأمريكي عبدالناصر عدة مرات ، ولكن عبدالناصر أصرّ على أن تكُون المنطقة من «الظهريّة» إلى «الخليل» إلى غزة أرضًا عربيّة، وأن يكُون مثلث سمخ والمنطقة المُحيطة ببحيرة طبريّة في يد سُوريا، وأعلن أندرسُون أن هذه المطالب غير قابلة للتفاوض.

وفي أعقاب فشل مهمة أندرسُون، أعلنت مصر اعترافها بالصِّين الشعبيّة، وردت الولايات المتحدة (في 19 يوليو 1956) بسحب عرض تمويل السّد العالي، فوجه جمال عبدالناصر ضربةً قاضيةً للغرب بإعلان تأميم شركة قناة السُّويس (26 يوليو)، ومن ثم بدأ العد التنازلي للعدوان الثلاثي الذي التهمت نيرانه مشرُوع «ألفا» وتسويّة للقضيّة الفلسطينيّة لم تر النور.

حِلفُ الأطلنطي وراء ضَرب عبد النّاصِر ومحاولة تصفيته *

إنّ ما حدث فى5 يونيو 1967 من هزيمة مُشينة للعرب، أتاحت للكيان الصهيوني فرصة احتلال كامل التراب الفلسطينى إضافةً إلى سيناء والجُولان، كان نقطة تحول فى تاريخ أمتنا العربيّة، تحولت بموجبه إسرائيل إلى قوة إقليميّة كبرى وتكرّس دورها كقاعدة لحماية مصالح الغرب فى الشرق الأوسط. وطويت صفحة التيار القومي العربي، فانحسَر على هامش المسرح السياسى بعد أن كان يتصدّره، أو قُل إن شئت انحسر دور مصر الإقليمى، فانكفأت على نفسها داخل حدُودها، تسعى إلى لمِّ شعث قواتها المسلحة، وإعادة بنائها لتُحرِّر سيناء ، وتبحث لنفسها عن دورٍ جديد يتناسب مع عمليّة «التحجيم» التى فرضتها عليها هزيمة 1967.

ولا يعنى ذلك أن إسرائيل استطاعت وحدها أن تصفّى الدور الإقليمى لمصر لصالحها ، ولكنها كانت رأس الحربة للغرب فى مشروع التّصفيَة، الذى بدأ التخطيط له فى شتاء 1964 فى اجتماع عقده حلف الأطلنطى خصّيصاً بناءً على طلب تُركيا، لوضع حدٍّ للمتاعب التى يثيرها عبد النّاصِر فى منطقة الشرق الأوسط ضد مصالح الغرب ولذلك كانت ورقة العمل الرئيسيّة المقدّمة للاجتماع من إعداد وزير الخارجيّة التُركى وتحمل عنوان «تصفيّة عبد النّاصِر».

مصر وزعامة عبد النّاصِر

بعد مقدمة طويلة شرح فيها الجانب التُركى الدور المُشاكس لمصالح الغرب الذى لعبته مصر - بزعامة عبد النّاصِر - منذ قيام الثّورة وخاصّةً تحريضها لشعوب المنطقة ضد السّيطرة الغربيّة، ومقاومتها لسياسة الأحلاف، ثم تبنّيها لحركة القوميّة العربيّة التى اشتدّ عُودُها بعدما كسب عبد النّاصِر سياسيًّا من وراء حرب السويس 1956، وما كان من قيام الوحدة بين مِصر وسُوريا التي قلبت الموازين الإستراتيجيّة فى منطقة الشرق الأوسط.

ورغم ضرب الوحدة، نجح عبد النّاصِر فى أن يمدّ نفُوذه ووجوده الاستراتيجى إلى اليمن بمناصرته لثورتها، وتدخله العسكرى هناك. وبذلك يضع عبد النّاصِر الغرب تحت رحمته ، فهو يسيطر على قناة السُّويس وعلى البحر الأحمر، ومن ثم يتحكّم فى الطريق البحرى الذى

* مجلة الهلال. يونيو 2001.

يُنقَل عبره البترُول إلى الغرب، كما أنّ وجوده فى اليمن يجعله المتحكم الفعلى فى مناطق إنتاج البترول لو تُرك له الحبل على غاربه، فهو يستطيع أن يلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الغربيّة فى المنطقة، وخاصّةً أن لمصر علاقات وثيقةً مع الاتحاد السُّوفييتي. أمّا خطر عبد النّاصِر على المصالح الغربيّة فى إفريقيا فلا حاجة لتأكيده فضلا عن تدخله غير المعلن فى عدن وجنوبي الجزيرة العربيّة والخليج.

ومضت ورقة العمل التركيّة تُحدِّد الأطراف العربيّة التى تخشى على وجُودها من اتساع مساحة الدور الإقليمى لمصر بزعامة عبد النّاصِر، فذكر الأردن والسُّعوديّة وليبيا، كما لفت النظر إلى توتُّر العلاقات العراقيّة المصريّة، والسوريّة - المصريّة، ومن ثم فإنّ الوقت مُلائمٌ لتوجيه ضربة ضدّ لعبد النّاصِر، تُقَابل بالتّأييد من البلاد العربيّة فى المنطقة.

وانتهت ورقة العمل التُّركيّة باقتراح خطة للتخلُّص من عبد النّاصِر، عن طريق تحويل الوجود المصرى فى اليمن إلى مُستنقع يصعب الخروج منه طوعاً، واتخاذه سبيلا لاستنزاف قوة مصر العَسكريّة واقتصادها الوطني، يلى ذلك مُساعدة إسرائيل على القيام بعمل عسكرى كبير موجّهٌ ضدّ مصر فى الوقت المناسب، الذى يحدد على ضوء استنزاف القوة المصريّة العسكريّة والاقتصاديّة فى اليمن.

وثائق حلف الأطلنطى

وقد عقد مجلس حلف الأطلنطى ثلاث جلسَات لمناقشة ورقة العمل التركيّة، اطّلعت على محضر الجلسة الأولى منها فى النُّسخة البريطانيّة من وثائق الاجتماع، أمّا الجلستان الأخريان فلن يُسمَح بالإطلاع عليهما إلا بعد مرور خمسين عاما «أي عام 2014».

وفى الجلسة الأولى «المُتاح الإطلاع عليها» عارضت كل من اليُونان وإيطاليا ما ذهب إليه الجانب التُّركى من أنّ عبد النّاصِر قد بلغ من الخطر حدًّا كبيراً على مصالح الشعوب يتطلّب تصفيته، بل ذهب الجانب اليُونانى إلى حدّ استنكار اتهام عبد النّاصِر بالعمل فى الشرق الأوسط لصَالح السوفييت، وأكدّ أن عبد النّاصِر حريصٌ على استقلال بلاده، وأنه ربما يكون قد تجاوز الخط الأحمر بتدخُّله فى اليمن، ولكن هذا التدخل مؤقت، بل إنّ زعامة عبد النّاصِر تشكل عُنصر استقرار سياسي فى المنطقة، وأكد الجانب الإيطالى أنّ سياسة عبد النّاصِر تجاه

الغرب تتسم بالاعتدال، وأن سياسة مصر الخارجيّة مُتوازنة فيما يتصل بالعلاقة مع كل من الغرب والاتّحاد السُّوفييتى، أما الجانب الفرنسى فطالب بعدم التسرُّع فى استخلاص النتائج قبل دراسة الوضع دراسة مُتأنيّة، لأنه يرى أن المخاوف التركيّة لا تخلُو من مُبالغة لا مُبرِّر لها.

تصفية عبد النَّاصِر

ونحن لا ندرى ما تمّ التوصُّل إليه فى الجلستين التاليتين اللتين تدخُلان فى نطاق السريّة ، ولكننا نعتقد أن فيهما تحديداً أكثر وضوحاً لما استقرّ عليه الرّأي بالنسبة لخطة «تصفيّة عبد النّاصِر»، ولا ندرى ما إذا كان جميع المُشاركين فى الاجتماع على عِلم بها، فذلك ما سنعرفه تماماً عند الكشف عن الوثائق الخاصة بالجلستين، ولعلّ ما تمتاز به النسخة البريطانيّة من وثائق الأطلنطى اشتمالها على المُشاورات الجانبيّة مع الجانب الأمريكى، واستطلاع أراء أصدقائها وحُلفائها بالمنطقة ومن بينهم الملك حُسين.

لعلّ ما جاء بملفى الجلستين من اتفاقات جانبيّة يتضمّن سيناريو ما حدث فى 5 يونيو 1967 ، خاصّةً أن بريطانيا كانت تواقّةً إلى الثأر من عبد النّاصِر لما لحق بها وبهيبتها فى المنطقة والعالم بعد فشلها فى تحقيق أهداف حرب السُّويس 1956.

ودليلنا على ذلك التصعيد المستمر للموقف ضدّ الوجُود المصري فى اليمن منذ 1964 واستخدام المرتزقة من مختلف الجنسيّات الأوربيّة، وعمليّات نقل السلاح إلى اليمن التى فضحها الطيّارُون العرب، والانقسام الذى حدث بين قيادات الثّورة اليمنيّة ذاتها، كل ذلك يبيّن بوضوح أن اقتراح تحويل اليمن إلى مُستنقعٍ يصعب الخروج منه بسلام يستهدف استنزاف قوة مصر العسكريّة والاقتصاديّة قد تحقّق بالفعل على مدى السّنوات الثلاث 1967 -64.

كذلك يتضح دور إسرائيل فى التحرُّش بمصر فى الإعلان عن مشروع تحويل مجرى نهر الأردن. بما ترتب عليه من تصعيدٍ مستمرٍّ للتوتر، حاول عبد النّاصِر احتواءه عن طريق مؤتمرات القِمّة. فلم يكُن الدخول فى حربٍ ضد إسرائيل، يوماً ما على جدول أعمال عبد النّاصِر، بل صرّح ذات مرة فى خطاب علنى أنه ليس مستعداً فى الدخُول فى حرب ضد إسرائيل إذا سعت لجرِّنا إليها، ومن ثم كان التصعيد الإسرائيلى للموقف له دلالته باعتباره من

المُقترحات الأساسيّة التى أوردها الجانب التركى فى خطة «تصفيَة عبد النّاصِر» التى عرضت على الاجتماع الوزارى لمجلس حِلف الأطلنطى.

دليلٌ آخر على تركيز الاتفاق على اتخاذ إسرائيل رأس حربة لتنفيذ مُخطّط الغرب، الاتفاق الذى أبرمه رئيس الوزراء الإسرائيلى أشكُول مع الرئيس الأمريكي «جُونسون» والذى وافق الأخير بموجبه على تزويد إسرائيل بأسلحة تتضمّن تفوقها على الدول الأربع المُحيطة بها «مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن» بنسبة ثلاثة أضعاف التّسليح العربى، بعد أن كان الخط الثابت فى السياسة الأمريكيّة تحقيق توازن بين قُوّة إسرائيل العسكريّة وجيرانها العَرب ، وأعلن «أشكول» فى مؤتمر صحفى أثناء الزيارة أنّ إسرائيل تريد أن تتوسّع لتوفر مكانا لكل يهُوديٍّ فى العالم حتّى لو كان لا ينوى الهجرة إليها حاليًا، وكان هذا استفزازاً علنيًا واضِحًا.

وفي غضون تلك الأيام اتخذ الكونجرس قراراً فى 26 يناير 1965 بوقف مبيعات القمح الأمريكى إلى مصر خدمةً لهدف الاستنزاف الاقتصادى لمصر، لأنّ البديل الوحيد أمام الحكومة المصريّة هو شراء حاجة البلاد من القمح من السُوق العالميّة بأسعار السُوق، بينما كانت مبيعات القمح الأمريكى تتضمّن تسهيلات إيجابيّةً لصالح مصر، فكان إيقاف مبيعات القمح الأمريكى لمصر ضرباً من الضّغط لزيادة الأوضاع الاقتصاديّة حِدّة فى الوقت الذى ازداد فيه الإنفاق على القوات المصريّة فى اليمن زيادةً مُطّردةً.

كذلك قدمت ألمانيا الغربيّة لإسرائيل فى الأسبوع الأخير من ديسمبر 1964، صفقةً ضخمةً من السلاح تضمّنت مُدرّعات، وطائرات، ومدافع، وقطعاً بحريّة قيمتها مائة مليون دولار هديّة دون مُقابل، وكان ذلك بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكيّة، وتحت رعايتها، مما فجّر أزمة فى العلاقات المصريّة - الألمانيّة كانت على درجة كبيرة من الحدّة، ولكن دلالة ذلك تعجُّل الولايات المتحدة لتحقيق التفوق العسكرى الإسرائيلي السّاحق تمهيداً لقيام إسرائيل بلعب الدور الأخير فى خطة «تصفيّة عبد النّاصِر» أو تصفيّة الدور الإقليمى لمصر وتحقيق الحلم الصهيوني - الأمريكي.

وفى تاريخ معاصر لذلك التاريخ تقريباً بدأت إسرائيل دخول النّادي النّووي ببناء مفاعل «ديمُونة» وبذلك حُسِم التفوق العسكرى الإقليمي لصالحها، ولم يبق إلا الحصُول على شهادة اعتراف بذلك على طريق شنِّ حرب تلحق هزيمةً مُهينةً بالعرب.

كانت المذكرة أو ورقة العمل التركيّة التي قُدِّمت للمجلس الوزارى لحلف الأطلنطى فى شتاء 1964، ترى أنّ نجاح إسرائيل فى إلحاق هزيمة بالعرب، أو احتلال أرض عربيّة، سوف يكشف ظهر عبد النّاصِر، ويقضي على شَعبيته، ويدفعه إلى ترك منصبه أو يقُوم البعض بإسقاطه، ولكن لم يدر بخلد وزير خارجيّة تُركيا الذي صاغَ الورقة أنّ الهزيمة التي ستُلحق بالعرب ستكون بالحجم الذى كانت عليه فى يونيو 1967، وإذا لم تكن الهزيمة قد حقّقت هدف التخلُّص من عبد النّاصِر بسبب تمسك الجماهير به، فقد حققت الهزيمة الهدف الاستراتيجى الذي سعى إليه الغَرب وهو تحجيمُ مصر، وتصفيَة دورها الإقليمى.

ولا يعنى نجاح خطة «تصفيّة عبد النّاصِر» أن نحمل أصحابها وحدهم وزر هزيمتنا فى يونيو 1967، فلاشكّ أن عوامل داخليّةً كثيرةً لعبت دورها الإيجابى فى مساعدة الغرب على التخلص من دور مصر الإقليمى لتعيد ترتيب أولويّاتها الإستراتيجيّة فى منطقة الشّرق الأوسط، فى مرحلة لها طابعها الخاص من مراحل حقبة الحرب الباردة.

ولعلّ ما يدعم ما نذهب إليه من أن هزيمة يونيو 1967، تم إخراجها على يد حلف الأطلنطى كفِكرة ثم تبنّتها الولايات المتحدة، ولعبت دور المنتج لها بالتحالف مع إسرائيل وتركيا «صاحبة المشروع»، وكان من الطبيعى أن تُطلع عليها بعض أصدقائها العرب الذين يهمهم التخلص من كابُوس عبد النّاصِر.

لعل ما يدعم ذلك كله ما ذكره محمد حسنين هيكل فى كتابه «الانفجار 1967» من أن الصحفى البريطانى «انتُونى بيرسوف» الذي كان يعد دراسة عن حادث سفينة التجسُّس الأمريكيّة «ليبرتى» التى أغرقها الطيران الإسرائيلى عمداً، إذ جاء بدراسته أن مدير إدارة العمليّات بالمخابرات المركزيّة الأمريكيّة عقد عدة اجتماعات عام 1965، مع مسئولين من الموساد، لبحث متى يمكن التخلُّص من عبد النّاصِر وكيف، وأن رأيهم استقرّ على إمكانيّة

تحقيق ذلك من خلال هزيمة عسكريّة فى مواجهة بين مصر وإسرائيل تضعه فى موقف لا يستطيعُ الانتصار فيه، فإذا تراجع أو هُزم كانت نهايته.

وأشار إلى أنّ عقد الاجتماعات استمرّ بين الطرفين فى تلِّ أبيب وفى واشنطن، وحضر تلك الاجتماعات بعض ضباط الأركان الإسرائيليين، وقد تقرّر فى هذه الاجتماعات شن حرب يمكن احتواؤها بين مصر وإسرائيل لا تمتد إلى الأُردن وسُوريا، وتم الاتفاق على استغلال مواقف عبد النّاصرِ المتشدِّدة وتأييد السُّوفييت له، وكذلك الوضع فى سوريا لإثارة الرأى العام وتهيئته لقبول الحرب، على أن تقع الحرب فى إطار يمكن احتواؤه، مع الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الحكام العرب الذين يتمنّون التخلص من عبد النّاصرِ مثل حُسَين وفيصل.

ويذكر هيكل نقلا عن بيرسون أنه نظراً لأهميّة خطة احتواء الحرب وتحديد إطارها بهزيمة مصر وحدها كان وجُود السّفينة «ليبرتي» لتضمن التزام الإسرائيليِّين بما تم الاتفاق عليه ، ولكن إقدام إسرائيل على تنفيذ خطة تقُوم على توسيع نطاق العمليات للاستيلاء على مُجمل أرض فلسطين، وتقدمها السّريع فى سيناء والجُولان، جعلها تقصف السفينة وتغرقها حتّى لا تتحرّك الولايات المتحدة لإلزامها بما اتفق عليه.

غير أنّ الولايات المتحدة غفرت لحليفتها هذه الجريمة بعدما استطاعت أن تحقِّق ما لم يدر بخَلد أمريكا، فإذا كانت إسرائيل قد استطاعت أن تفرض تفوقها الإقليمى، فقد نجحت فى تحجيم مصر وتصفيَة دورها الإقليمي، وهو ما كانت تتمنّاه الولايات المتحدة الأمريكيّة.

ترى.. هل بدأ المشروع العُدوانى على مائدة مجلس وزراء الأطلنطى، ثم تبنّته أمريكا ونفذته بالاشتراك مع إسرائيل، أم أن أطرافًا أخرى فى الحلف ساهمت فى المشروع ؟!، إن كشف ما دار فى الاجتماعين الثانى والثالث لمجلس وزراء حلف الأطلنطى سيُلقي الضّوء على حقيقة الأمر، وإنّ عام 2014 لناظره قريب.

تنظيم الضبّاط الأحرار في مذكرات رجال الثورة *

تعدُّ المُذكِّرات التى ينشُرها بعض من يشاركُون فى صنع الأحداث فى بلادهم، مصدراً مُهمّاً لدراسة ذلك الحدث، أو تلك الحقبة التى لعب فيها صاحب المُذكِّرات دوراً فى الحياة السياسيّة لبلاده، غير أن المُذكِّرات لا تتساوى بعضها مع البعض من حيث الأهميّة التاريخيّة، فالحرص على تدوين مُذكِّرات عن الأعمال التى شارك السياسى فى صنعها يتطلّب وعياً عميقاً بالتاريخ، وحرص صاحب التجربة على أن يوصل صوته لمن يعنيهم أمر التأريخ للمرحلة ، بقدر ما يحرص على أن تبدو صُورته أمام الرأى العام على النحو الذى يريد.

وغالبا ما تكون المُذكِّرات التى يعتمد صاحبها فى كتابتها على يوميّات يسجل فيها الأحداث من زاويّة رؤيته لها أوّلا بأوّل أكثر قيمة من غيرها، ونادراً ما يقع فيها خلط في الأحداث والوقائع، على عكس المُذكِّرات التى يكتبها صاحبها بعد تقاعُده من العمل العام مُعتمداً على ذاكرة أوهنها الزّمن، وهى التى نعتبرها، ذكريات لا يُعوّل عليها كثيراً كمصدر للتاريخ.

ورغم نُضج الوعى بالتاريخ عند جمال عبد النّاصِر وعُمقه، لم يحاول - فيما نعلم - أن يُسجِّل يوميّاته التى كان من شأنها أن تُقدّم إضافة مُهمّة لمصادر دراسة ثورة يوليُو، تسد الفراغ الكبير الذى تركه موته المفاجئ، دُون أن تُتاح له فرصة كتابة المُذكِّرات الخاصّة به، أو إملائها على من يتولى صياغتها، ولعلّ ذلك يرجع إلى غلبة شخصيّة قائد التّنظيم السِّري على التكوين النفسى لعبد النّاصِر - إذا صحّ ما قِيل - من تفضِيله الأوامر الشفهيّة أو التوقيعات (التّأشيرات) على ما يعرض عليه من أوراق، وألا يعرف معاونوه عمّا يُسنده إليهم من موضُوعات إلا ما يريدهُم هُو أن يعرفُوه، بحيث تظلُّ الخيُوط كُلها مُجمّعةً بين يديه.

وهناك أربعة - على الأقل - من رجال الثّورة كان لديهم وعيٌ متميز بالتّاريخ، وحرصٌ بالغ على تدوين مُذكِّراتهم، يأتي أنور السادات فى مُقدّمتهم، فقد كان أسبق زُملائه إلى نشر مذكِّراته عن الكفاح الوطني فيما قبل الحرب العالميّة الثانيّة وأثنائها، والسّنوات الأولى للثورة، وهى المُذكِّرات التى نشرها كتاب الهلال فى يوليو 1957 بعنوان «أسرار الثّورة المصريّة» والذي تُرجم إلى الإنجليزيّة والفرنسيّة تحت عنوان «ثورة على ضفاف النيل».

---

* مجلة الهلال. يوليو 2002.

ثم عاد أنور السادات إلى كتابة مُذكّراته مرة أُخرى - فى السّنوات الأخيرة - من حُكمه وعمره (معًا) الذى حمل عنوان «البَحث عن الذّات»، والذى حرص فيه أن يرسم لنفسه صورةً برّاقةً اقتضت صياغة المعلومات التى سبق له ذكرها فى أسرار الثّورة المصريّة لتتّفق مع ما يُريد توصيله إلى القارئ.

فبعد أن كانت علاقته بعبد النّاصر بعد التخرُّج من المدرسة الحربيّة (1938) فى مَنْقَبَاد تقوم على مشاركة مجمُوعة من الضبّاط الشُّبان الهمّ الوطني فى أحاديث المسَاء داخل المُعسْكَر ، نجده ينسبُ تأسيس تنظيم الضبّاط الأحرار إلى هذا التّاريخ، ويُوحي للقارئ أنه مُؤسّسه، وأنه أوكل الأمر إلى جمال عبد النّاصر عندما اعتُقِل فى قضيّة الجاسوس الألمانى أثناء الحرب (على نحو ما جَاء فى البحث عن الذات).

ومن أولئك الثُّوار الأربعة - أيضاً - عبد اللطيف البغدادي، الذى بدأ يكتب يومياته منذ أزمة مارس 1954حتّى يترك للأجيال قضيّة النضال الوطني، والثّورة التى كان من أبرز من شاركُوا فى صنُعها، ولكنه لم ينشر مذكراته التى اعتمد فى كتابتها على يومياته إلا عام 1977.

وقد أثار نشر هذه المُذكّرات ثائرة أنور السادات؛ لأنّ دوره فيها يُغاير الصُّورة التى كان يريد أن يرسخها فى أذهان الرأى العام، إلى حد تحرُّكه «لتنظيم» الكتابة عن تاريخ الثورة، فشكّل لجنة تسجيل تاريخ الثورة، لهذا الغَرض، وأصدر قانُونًا يُحرِّم نشر الوثائق التاريخيّة قبل مرور خمسين عامًا دون الحصُول على إذن مُسبّق. ولم يلق الضوء على مذكرات البغدادى فى وسائل الإعلام، ولم يُنشَر - فيما أذكُر - إعلان عنها بالصحف سوى مرة واحدة. ومع ذلك تعدُّ مذكّرات البغدادى مصدراً مُهمًّا لدراسة تاريخ الثّورة.

والثّائر الثالث الذى ترك مُذكّرات عن دوره فى الثّورة هو مُحمّد نجيب الذي نشر كتابه «كلمتى للتاريخ» فى بيرُوت عام 1957، وصدرت فى الوقت نفسه ترجمة له بالإنجليزيّة بعنوان «مصيرُ مصر» وقد كتبها بعد إزاحته من السُّلطة أثناء وجوده فى البيت الذى حُدِّدت فيه إقامته، ونجح فى تهريبها إلى الخارج ومُنع تداول الكتاب فى مصر بطبعتيه العربيّة والإنجليزيّة، وأخيراً أُعيد طبعه فى مصر (عام 1981).

أما كتابه الآخر «كنت رئيساً لمصر، مذكّرات محمد نجيب» الذى نُشِر عام 1984، فقد كتبه أحد الصحفيين مُستخدماً معلومات «كلمتى للتّاريخ» إضافةً إلى أحاديث - أو قُل إن شِئت «دردشات» - أجراها مع محمد نجيب فى ظرُوفٍ كان الزمن قد فعل فعله بذاكرة الرجُل، وزاد من حِدّة تأثيرها مُدّة الاعتقال الطّويلة التى سلبته الحريّة الشّخصيّة، وأثّرت على تقييمه للأمُور.

أما الثائر الرابع الذى حرص على تسجيل يومياته عن الظرف التاريخى لقيام الثورة، ونشر مذكراته عنها فى كتاب الهلال أيضاً فهو «جمال حمّاد» صاحب «23 يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر» (أبريل 1983) الذى لا يكتفى فيه بشهَادته، ولكنه يعرضُ ويمحّصُ شهادات الآخرين ويحلّل شخصياتهم، ومن ثم أصبح كتابه مرجعاً أساسيًا عن تلك اللحظة التاريخيّة الفريدة فى تاريخ مصر.

وفيما عدا ثروت عُكاشة الذى نشر مُذكّرات مُهمّة عن دوره فى ثورة يوليُو، غلب عليها دوره فى تأطير العمل الثقافي وتنميَته، وتضمّنت شهادته السياسيّة، ونُشرت فى مجلدين بعنوان «مُذكّراتي فى السّياسة والثقافة» 1987، فيما عدا هذا العمل الذى صاغه صاحبه بقلمه الرّشيق، جاءت معظم المُذكّرات التى نشرها جمع كبير (نسبيًا) من رجال الثّورة مجرد ذكريات أملُوها فى شيخوختِهم على من صاغها، وأخرجها فى كتابٍ يظهر اسمه فى بعضها ، ويتوارى فى مُعظمها ولكنّها عندما تُنشَر تحمل اسم صاحبها.

من ذلك مذكّرات كمال رفعت التى أعدها مصطفى طيبة ونشرت بعنوان «حرب التّحرير الوطنيّة» (1968) وهى تتضمن تسجيلا لأعمال الكفاح المُسلّح فى منطقة القناة، كما تضمُّ نصُوصاً لبعض بيانات التنظيمات السريّة ومنشُوراتها، وخاصّةً منشُورات الضُّبّاط الأحرار.

من ذلك أيضاً؛ مُذكّرات عبد المنعم عبد الرّءُوف التى صاغها (بعد وفاة صَاحبها) أحمد عيد ، ونُشِرت بعنوان «أرغمتُ فارُوق على التّنازُل عن العرش» (1988)، ومذكّرات حسين حمُّودة التى نُشِرت بعنوان «أسرار حركة الضُّبّاط الأحرار والإخوان المسلمين» (1985)، وقد حرص كل من عبد المنعم عبد الرّءوف، وحسين حمودة على نسبة الثّورة للضُّبّاط الأخوان ،

مما يعني أنّ عبد النّاصِر «استولى» على التّنظيم من الإخوان، وفتحه للضبّاط غير الملتزمين دينيًا، فحاق بالثّورة غضب الله، فكانت هزيمة 1967(!!).

فقد بدأ عبد النّاصِر وعبد الحكيم عامِر وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين نشاطهم السياسى فى رحاب الإخوان المُسلمين، بل وأقسم بعضهم يمين الولاء والبيعة للمُرشد العام حسن البنّا ، ومن هُنا يرى عبد الرءُوف وحمُّودة أن ترك تنظيم الضبّاط الإخوان كان رِدّةً، بل وسلبًا لدور الإخوان المُسلمين، وعدم التزام بالشّريعة(!!).

ولا نجدُ فيما نُشر من كتب تضمّنت مذكرات أو أوراقًا خاصّة ما يحاول التقليل من شأن دور عبد النّاصِر فى الثّورة (على نحو ما فعل السّادات فى البحث عن الذّات) سوى تلك المجموعة من الأوراق التى أعدها أربعة من رجال الثّورة بسِلاح الفُرسان (مصطفى نصير - عبد الحميد كفَافي - سعد عبد الحفيظ - جمال منصُور) والتى قاموا بجمعها تلبيَةً لطلب لجنة تسجيل تاريخ الثّورة، وأرفقُوا بها مُذكّرة عن دور تنظيم ضباط الفُرسان فى ثورة يوليُو.

وقد طَرق جمال منصُور بعض الأبواب من أجل نشرها، ومن بينها باب عبد العظيم رمضَان الذى سارع بنشرها ضمن سلسلة تاريخ المصريين (1997)، بعنوان« ثورة يوليُو والحقيقة الغائبة» وقدّم الكتاب بمُقدّمة قصيرة أبدى فيها سعادته باكتشاف الحقيقة الغَائبة، وهي أنّ هؤلاء الضبّاط الأربعة هم مُؤسّسُو تنظيم الضبّاط الأحرار. وأنّ انضمام أصحاب الرُتب الأكبر (جمال عبد النّاصِر ورفاقه) إليهم عام 1949، جعل حقيقة كونهم أصْحَاب الثّورة تُصبح غائبة، فلزم التّصويب خدمة لتاريخ مصر (على حد قولهم، وقول صاحب السِلسلة التي نُشِر فيها الكتاب).

شهادة يُوسف صِدّيق

كذلك نشر بالسِلسلة نفسها (1998) كتاب يضمُّ بعض أوراق يوسف صديق، تضمّن شهادته أمام لجنة تسجيل تاريخ الثّورة التى قدّمها كتابةً، ومعها بعض الأوراق وتتّصِل جميعًا بدوره البارز فى الاستيلاء على قيادة القوات المُسلّحة ليلة 23 يوليو 1952 والذى يُعزى إليه ما حقّقته الثّورة من نجاح فى توجيه ضربتها الأُولى للنِظام، فاق كل التوقعات، ثم اختلافه مع مجلس قيادة الثّورة حول قضيّة الديمقراطيّة.

وقد نشر أربعة آخرُون من رجال الثّورة ذكرياتهم عن أدوارهم فى الثّورة تحت عناوين مُختلفة، ويأتى فى مقدمة هؤلاء خالد مُحيي الدّين، الذى اختار لذكرياته عنوان «والآن أتكلّم » (1992)، ثم حلمى السّعيد، صاحب «شهادتى للأجيَال»، وأحمد طعيمة صاحبُ «شاهدُ حقٍّ »، وقد نُشر الكتَابان الأخيران (عام 1999)، وأخيراً ذكريات عبد المُحسِن أبو النُّور التى حملت عنوان «الحقيقة عن ثورة يُوليو» (2001).

وقد اعتمدت هذه الكتب على ما جَادت به ذاكرة أصحابها، وعلى كتابات من سبقهم من زملائهم فى نشرِ مذكّراته، وقليلا ما استخدم بعضهم بعض ما لديه من أوراق خاصّة أو نشر صوراً منها، ولكن حرص جميعُهم على تزويد كُتبهم ببعض الصُّور التى تسجّل شبابهم الباكر، وجوانب من الأدوار التى لعبُوها فى السُّلطة فى عهد الثورة.

وإذا كانت هذه المُذكّرات التى ضمّها (15) كتاباً قد سجّلَت رُؤيَة أولئك الرجال الذين ساهمُوا فى صُنع ثورة يوليُو وشاركُوا فى مسيرتها، فقد تفاوتت - أحياناً - رُؤيَة بعضهم للتنظيم الذى خطّط الثّورة ونفّذها وحدّد مسيرتها، ونعنى بذلك «تنظيم الضُّبّاط الأحرار»، وهذا ضد الاختلاف فى الرُّؤية إمّا لأسباب سياسيّة نتجت عن طبيعة تكوين التّنظيم من ضباط ذوى اتّجاهات سياسيّة مُختلفة، يجمعُهم العمل الوطني والرّغبة فى تقويض أركان النّظام السّياسي القائم، وما ترتّب على هذا التّباين فى التوجهات السّياسيّة من خلافٍ مع مجلس قيادة الثّورة حول السّياسة التى تمّ اتّباعها بعد الاستيلاء على السُّلطة.

القضاء على الفسَاد السياسى

ويُفهمُ من مُجمل تلك المُذكّرات، ومن غيرها من المصَادر المُتاحة أنّ الجيش المصري أصبح يمُوج بالحركات السياسيّة التى انضمّ إليها الضُّبّاط الشُّبان، والتى كانت تهدف إلى تخليصِ البلاد من الوجُود البريطاني، وتحقيقِ الاستقلال الوطني.

واتّسعت آفاقُ بعضهم لتشملَ القضاء على الفساد السّياسي وإقامة نظام ديمُقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وأملت طبيعة الجيشِ على أولئك الضُّبّاط صيغة التّنظيم السّري، وكان الرباط الذى يجمع أعضاء التنظيم الواحد هو الصّداقة والشعور الوطنى، والرغبة فى تحقيق الاستقلال.

وعلى حين رأى بعضهُم فى القيام بعمليّات محدودة ضد المعسكرات البريطانيّة والجنود الإنجليز تتضمّن التخريب للمُنشآت وقتل الأفراد، رأى بعضُهم الآخر أن يمتد نشاطهم إلى اغتيال عملاء الإنجليز من السّاسة المصريين، أمّا أولئك الذين التمسُوا حلًّا أشمل للمَسألة المصريّة، يجعل مصر تتبوّأ مكانتها اللائقة بها، ويحقّق مستوى معيشة أفصل للمصريين ، فراحُوا يطرقُون أبواب التّنظيمات السِّياسيّة المدنيّة مثل: «الإخوان المُسلمين» و«المنظّمات الماركِسيّة» و«حزب مِصر الفتاة». وعلى حين استقر بعضُهم فى واحد من تلك التّنظيمات ، مرّ بعضهم الآخر عليها جميعًا، ثمّ رأى أن طريق الخلاص لمِصر من قيُودها وواقعها لا يمرُّ عبر تلك التنظيمات.

وكانت المجموعة التى شكلت تنظيم الضُبّاط الأحرار فى أواخِر عام 1949، وفى سبتمبر من ذلك العام (حسب روايَة جمال حمّاد) وكونت اللجنة التّأسيسيّة بقيادة جمال عبد النّاصِر ، وعُضويّة ثمانية من الضُبّاط هم : عبد المنعم عبد الرّءُوف، عبد الحكيم عامِر، خالد مُحيي الدّين، كمال الدّين حسين، حسن إبراهيم، عبد اللّطِيف البغدادى، صلاح سالم، جمال سالم، وتمّ ضم أنور السّادات فيما بعد (أواخر 1951 أو مطلع 1952)، بناءً على طلب عبد النّاصِر لصلاته بيُوسف رشَاد والحرس الحديدى، وبضابط المخابرات فى السّفارة البريطانيّة (على حد قول عبد النّاصِر لخالد مُحيي الدّين) فكان ضمه يفيد التنظيم فى التّعامُل مع الجهتين عند الحاجة لذلك.

وبدأ التنظيم يتّصِل بالتنظيمات الأُخرى القائمة بالجيش لضمّ من يتوسّمُون فيه الرغبة فى العمل معهُم من الضباط، فتمّ ضم الضُبّاط الإخوان كأفراد، وكذلك بعض أعضَاء قِسم الأحذية (الجيش) بتنظيم «حدتو» الماركسي كأفراد أيضًا، لأنّ عبد النّاصِر كان حريصًا على استقلال التّنظيم، وعدم وقُوعه تحت سيطرة تنظيم سياسي مُعيّن، لذلك عندما تحدث خالد مُحيي الدين مع جمال منصُور حول انضمام تنظيم ضُبّاط الفُرسان إلى الضُبّاط الأحرار اشترط عبد النّاصِر أن ينضمّ أعضاء التّنظِيم كأفرادٍ أيضًا.

وقد بدأ استخدام عبارة الضُبّاط الأحرار فى أول منشُور يصدر من التنظيم فى فبراير 1950 على نحو ما يذكر كل من أحمد حمرُوش (قصّة ثورة يُوليو)، وخالد مُحيي الدين، وجمال حمّاد. ولكن عبد المنعم عبد الرّءوف يزعم أن تنظيم الأخوان كان يستخدم الضُبّاط الأحرار

على منشُوراته بدلا من الإخوان الضبّاط منذ الأربعينيّات، وأن صاحب الفكرة هو الصّاغ محمُود لبيب وكيل الأخوان، وذلك بهدف تضلِيل الأمن.

ويحدّد جمال منصور وزملاؤه الثلاثة، بداية تأسيس التنظيم عام 1945، ويزعمُون أنهم هم أصحاب تسميته الضبّاط الأحرار، وأنهم بدءُوا استخدامها عام 1950 (أى بعد عام من انضمامهم فُرادى إلى التّنظيم) وأنّ تنظيم الفُرسان (الذين أسّسُوه عام 1945) كان يضم سبعين ضابطًا، من بينهم خالد مُحيي الدّين، وأنهم أصحابُ المبادئ الستة الشّهيرة التى أخذها عنهم تنظيم الضبّاط الأحرار.

الإخوان والعمل السِّري

أمّا الإخوان الضبّاط فيعزُون لأنفسهم فضل تأسيس العمل السرى فى الجيش، فيعتبر عبد المنعم عبد الرءوف بداية تأسيس تنظيم الأخوان الضبّاط عام 1942 بداية للعمل السِّري بالجيش، وإن كان يعترف أن عدد أفراد التنظيم بلغ سبعة ضباط عام 1944، وظل العدد ثابتًا حتّى عام 1946 عندما قامُوا بطقوس القسم والبيعة، وكان من هؤلاء السبعة جمال عبد النّاصِر وخالد مُحيي الدين، وحسن إبراهيم، وكمال الدّين حسين، وقد تركُوا تنظيم الإخوان عام 1947، لأنّ عبد النّاصِر كان يرى أنّ الإخوان لا يعلنُون - صراحةً - منهجًا سياسيًّا مُحدّدًا فيما يتعلق بالقضيّة الوطنيّة، والإصلاح الاجتماعى، ويشعرُ أنّ هدفهم هو السّيطرة على تنظيم الضبّاط لتنفيذ أغراض الجماعة وحدها، فنفر هو وزملاؤه منهم.

وحتّى بعد تشكيل التنظيم الخاص بهم (الضبّاط الأحرار) عام 1949، ظلوا ينظرُون بعين الشك إلى نشاط عبد المنعم عبد الرّءوف الذى استمرّت علاقته التنظيميّة بالإخوان، ممّا أدى إلى تجميد عُضويته بالتّنظيم قبل قيام الثّورة بثلاثة شهُور، رغم استمرار علاقات المودّة بينه وبين عبد النّاصِر وقيادات الإخوان المُسلمين الذين أبلغهم عبد النّاصِر بنفسه بموعد قيام الثّورة قبل تحرُّك القُوّات المشاركة فى الانقلاب بثلاثة أيّام.

والحق أن تنظيمات الضبّاط فى الجيش تعود إلى أوائل 1940؛ عندما تأسّست أول خليّة ثوريّة بسلاح الطّيران ضمّت عبد اللّطِيف البغدادى، وحسن عزّت وغيرهما من الضبّاط، وضمُوا إليهم أنور السّادات فيما بعد بتزكيّة من حسَن عزّت. وقد تزامنت التّنظيمات بعضها مع

البعض دون اتّصَال بينها حتّى استطاع جمال عبد النّاصِر أن يكون منها جبهةً واحدةً عام 1949، كانت بمثابة التنظيم البديل والموحّد، وساعد ذلك على نمو التنظيم بشكل عنقُودي ، بحيث يتولّى كل عضو تجنيد أربعة آخرين لتكوين خليّة برئاسته بشرط، ألا يعرفُوا من التّنظيم سواه، إذ كان الأمن يأتى فى مقدمة اهتمام اللجنة التّأسِيسيّة بقيادة جمال عبد النّاصِر ، حتّى لا يؤدِّى إهمال ذلك إلى تعرُّض التنظيم للخطر قبل أن يحقّق أهدافه الوطنيّة.

وظلّ جمال عبد النّاصِر وحده يجمع كل خيُوط التنظيم بين يديه، ولعل ذلك يُفسِّر ما يرد كثيراً فى مذكّرات رجال الثّورة - سالفة الذِّكر - فى أكثر من موضع أن صاحب المُذكِّرات تحدّث مع أحد زملائه الضُّبّاط حول الأوضاع السِّياسيّة للبلاد، ثم يعرف - فيما بعد - أن زميله عُضوٌ مثله فى تنظيم الضُّبّاط الأحرار، بل من المُفارقات الطّريفة أن هذا الاكتشاف لرفاق التّنظيم من زُملاء السِّلاح تمّ ليلة الثّورة، عندما وزعت قيادة التنظيم التّكليفات على الضُّباط.

إنّ مذكرات الضُّبّاط الأحرار تقدّم مصدراً لا غنىً عنه، يدعم غيره من المصادر الضّروريّة لدراسة تاريخ الثّورة، وتعدُّد المُذكّرات يساعد على تحقيق الشّهادات المختلفة التى ترد بهذه المُذكّرات، واستخلاص النّتائج منها، ورغم اعتراضنا على مبدأ قيام هيئة حكُوميّة بالانفراد بكتابة التاريخ، ومن ثمّ إحجامنا عن التعاون مع لجنة تسجيل تاريخ الثّورة، فإنّ الفضل يعود إلى هذه اللّجنة فى حثِّ الكثيرين من الضُّبّاط الأحرار إلى كتابة مُذكّراتهم، أو الإدلاء بشهَاداتهم عن أدوارهم فى مسيرة الثورة، وقد قامت اللجنة بتجميع كمٍّ هائل من الأوراق الخاصّة من أيدى هؤلاء وغيرهم، ممّن لعبُوا دوراً فى الحياة السياسيّة قبل الثّورة وفى عهدها. وكان المكان الطّبيعي لهذه الأوراق والمُذكّرات هو دار الوثائق القَوميّة.

ولكن بعد انتهاء عمل لجنة تسجيل تاريخ الثّورة لا نعرفُ أين استقرّت تلك الأوراق التى يتعذّر كتابة تاريخ دقيق لثورة يوليُو دون الرجُوع إليها، ونأملُ أن تعُود يوماً من تغريبتها إلى مكانها الطّبيعى «دار الوثائق القوميّة»، ولعلّ الاحتفال بالعيد الذّهبى للثّورة فُرصَة مُناسِبة لتحقِيقِ ذلك.

هكذا تكلّم خالد مُحيي الدين *

خالد مُحيي الدين من بين القلائل من صنّاع ثورة يوليُو الذين حظوا بقبول ملحوظ عند الجماهير، فضلا عن تمتُّعه باحترام من يتفقون معه ومن يختلفون على حد سواء، ولعل ذلك يرجع إلى تمسك الرجل بمبادئه التى لا يحيد عنها ولا يُساوم بها، وهى المبادئ نفسها التى نقلته من بؤرة الضوء فى العَامين الأوّلين للثورة إلى مساحة عريضة من الظِّلال، وهى المبادئ نفسها التى جعلته يوقف حياته لخدمة بلاده فى حدود الهامش الضيق الذى أُتيح له ولعل ذلك يرجع - أيضاً - إلى ما امتاز به الرجل من نزاهة وعزة نفس جعلته يترفع عن التّورط فى صِراعات الصغار، ويتمسك بأسلوب رفيع من الحوار السياسي.

وفي الشهر الماضي فاجَأ خالد مُحيي الدين الرأى العام المصرى والعربى بكتابه «والآن أتكلم»، الذى سبق ونَشَر بعض فصُوله المهمة على صفحات «الأهرام» و«الأهالي» مما جعل مادته موضع حوار بين المصرين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعيّة والثقافيّة.... فى البيُوت والشوارع ومواقع الإنتاج .

والكتاب - كما صرّح بذلك مُؤلفه - هو الجُزء الأول من ثلاثة أجزاء وعد بإصدارها تباعا ، ويضم شهادته عن السّنوات السّابقة على الثّورة (سنوات الإعداد)، ثم الأحداث التى شهدتها مصر مع بدايّة الثورة؛ من خلال موقعه فى جماعة القيادة أو مجلس قيادة الثّورة حتّى خروجه من مصر فى أعقاب أزمة مارس 1954 منفيًّا إلى سويسرا ثم ذكرياته فى المنفى حتّى العودة قرب نهايّة 1955.

صورٌ بلا رتُوش

وسر الشعبيّة التي حظيت بها مذكرات خالد مُحيي الدين «والآن أتكلم» يعود إلى الأسلوب الرفيع الذى كُتبت به، ولا أعنى بذلك براعة اللغة وبلاغتها فحسب، بل أسلوب معالجة الأحداث التي تناولها الرجل، وخاصة عند حديثه عمّن اختلف معهم فى الرأى، فكان دائمًا يقنع القارى بموضوعيته، فهو يتناول ما لتلك الشخصيات وما عليها، ويترك للقارئ الفطِن أن يدرك الأمُور كما يشاء، فأنصف الجميع: عبد النّاصِر، والسّادات، والبَغدادى، وصلاح سالم ،

* مجلة الهلال. مارس 1993.

ومحمد نجيب وغيرهم، ولكنه رسم للجميع صوراً بلا رتُوش، فكانت معالجة خالد مُحيي الدين دربًا من الكتابة السِّياسيّة الرّاقيّة التى قال من خلالها ما يريد، دون أن يترك لأحد فرصة مُؤاخذته على شيء، ومن هُنا يعبِّر الكتاب عن حنكة سياسيّة فائقة.

وقد كتب خالد مُحيي الدين مذكراته فى صورة سيرة ذاتيّة، حدثّنا فيها عن نشأته فى بيت جده لأمه شيخ طريقه السّادة النّقشبنديّة، وكان من الممكن أن يخلف جدّه فى شياخة الطريقه لولا توجيهه وِجهةً أخرى، ثم طفولته ورحلاته خلال العُطلات الصيفيّة إلى بلدته «كفر شُكر » حيث أسرته من الفلاحين الأثرياء، وتفتّح وعيه السياسى فى الثلاثينيّات بمدرستى فؤاد الأول ، ثم فاروق الأول بالعباسيّة - حي الطبقة الوسطى المصريّة عندئذ - ثم التحاقه بالكُليّة الحربيّة عام 1938 بعد حصوله على شهادة الثقافة.

وهناك التقي بكثيرين ممّن شاركُوا فى صنُع ثورة يوليو 1952 بدرجات مُتفاوتة، منهم مجدى حسنين، ولطفى واكِد، وثروت عكاشة، وحسن إبراهيم، وصلاح سالم، وكمال الدِّين حسين ، وعبد اللطيف البغدادى، وصلاح هدايت، جميعُهم من فِتية الثلاثينيّات الذين عاصرُوا أزمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة. رأوا دستُور 1923يترنّح أمام ضربات القصر، وبهرت بعضُهم الحركات السياسيّة المتأثّرة بالفاشيّة: مصر الفتاة، والإخوان المُسلمُون.

خالد - نفسه - كان مُعجبًا بأحمد حسين زعيم مصر الفتاة أيّام كان طالبا بالثانوى، كما طرق مع جمال عبد النّاصِر باب الإخوان المُسلمين نحو منتصف الأربعينات قبل أن تستهويه الماركسيّة بتأثير صديقه عُثمان فوزى، فانضمّ لإيسكرا أيّامًا، ثم ما لبث أن تركها عندما وجد أنّ مسئول الضبّاط بالمنظّمة موظف إدارى بالجيش، واحتفظ بصداقة حميمة مع «حدتو » ورجالها (وخاصّةً أحمد فؤاد) دون أن يرتبط بالمنظمة؛ تنفيذًا لطلب جمال عبد النّاصِر أن يظلّ أعضاء تنظيم الضبّاط الأحرار بعيدًا عن تأثير التّنظيمات السِّياسيّة الأُخرى.

اللِّقاء مع عبد النّاصِر

كان لقاؤه بجمال عبد النّاصِر عام 1944 عن طريق عبد المنعم عبد الرّءوف - الشخصيّة الغامضة حتّى الآن - واستمرّ يعمل معه فى تنظيم الضبّاط الأحرار منذ تأسِيسه عام 1949 (وهو التاريخ الذي أكّده المُؤلف، ليقطع بذلك حبال الشك التي مدّتها الكتابات الأُخرى حول

بدايات التّنظيم)، ويؤكّد زعامة عبد النّاصرِ للتنظيم منذ البداية فى ردٍّ غير مباشر على أراجيف السادات فى «البَحث عن الذّات».

كان أعضاءُ التنظيم فى السّنوات الأولى يتّفقُون على هدف واحد، هو إنهاء الفساد وتحرير البلاد دُون أن يربطوا أنفُسهم ببرنامج محدد، وعندما صاغ خالد مُحيي الدين ذلك البرنامج وعرضه على لجنة القيادة تردّد الجميع فى تبنّيه رسميًا، وطلبُوا من خالد أن يُطلع عليه الضُبّاط فقط، دون أن يتولّى طباعته وتوزيعه، حتّى اسم «الضُبّاط الأحرار» الذى عُرف به التنظيم كان من اقتراح بعض ضباط «حدتو»، الذين انضمُّوا إلى التّنظيم كأفراد.

حدث كل ذلك رغم أنّ التنظيم كان يمثل جبهةً وطنيّةً، والبرنامج يمثل الإطار الذى يجمعُ حوله الجبهة الوطنيّة، غير أنّ عبد النّاصرِ على- ما يبدو - لم يشأ أن يفتح الباب لجدل نظرى حول البرنامج، فى الوقت الذى يتطلّب فيه الموقف وحدة الجهود والقلوب، لذلك قبل عبد النّاصرِ انضمام ضُبّاط من مختلف الاتّجاهات إلى التنظيم؛ منهم من عرفوا بميولهم الفاشيّة ، ومنهُم من كانُوا أعضاء فى الإخوان المُسلمين أو مُناصرين لها، ومنهم من كانوا شيُوعيّين ، ولكن.. أحداً لم يكن عُضواً بأيِّ حزب من الأحزاب اللبراليّة - بما فى ذلك الوفد - فقد كان شباب الثلاثينيّات قد كفرُوا بتلك الأحزاب، ممّا سيكون له إنعكاسه على موقف مجلس القيادة من الأحزاب بعد الثّورة.

ومن الطريف أن كل من عالجوا - فى كتاباتهم - فترة الإعداد للثورة فهمُوا علاقة الضُبّاط بالتنظيمات الأخرى فهماً خاطئًا، فالإخوان المسلمون ينعُون على جمال عبد النّاصرِ نكثه بالوعد وخرُوجه على التنظيم، وظنّ البعض أنّ عبد النّاصرِ كان عضواً «بحدتو» يحمل اسماً حركيًّا هو مُوريس (وهي واقعة صححها خالد مُحيي الدين عند حديثه عن منشُورات الضباط، فقد كان هذا الاسم هو الذى استخدمه عبد النّاصرِ عند استلامه المنشُورات من أحد أعضاء حدتو من الأرمن المصريّين ليس إلا)، وظلّ عبد النّاصرِ يُمارس لعبة دقيقةً حَذرةً، وهى الاستفادة بكل هؤلاء لخدمة الهَدف.

الرجُل الكتُوم

كان عبد النّاصِر يُمسك بكل الخيُوط داخل التنظيم قبل الثّورة وداخل مجلس قيادة الثّورة بعد 23 يوليو 1952، ولم يكُن يسمح لكل زميل من زملائه إلا بخيطٍ واحد فقط، ومن هُنا جاءت روايات كل من كتب من رجال يوليو - بمن فيهم خالد مُحيي الدين- تعبِّر عن جانب واحد ممّا حدث، هو ذلك الذى شارك فيه صاحب المُذكّرات وألمّ به، وحتّى عندما نجمع تلك الكتابات معًا، تظل هناك مساحات باهتة فى الصورة لا يمكن أن يوضّحها إلا شخص واحد هو: ذلك الرجُل الكتوم الذى كان يجيد الإصغاء إلى محدّثيه، بينما عقله يعمل بدقّة لربط كل شئ بعضه ببعض، ويُحرِّك الجميع دون أن يستثيرَهُم، إنه جمال عبد النّاصِر.

ولكن لسُوء حظ المؤرخين أن عبد النّاصِر لم يترك مُذكّرات خاصة، فمن اقتربوا منه يؤكّدون أنه كان يميلُ إلى التّعامل الشفوي بعد امتلاكه زمام السُّلطة، وكأنه كان يتّبع أسلوب العمل السرى ذاته، حيث يحرص على ألا يترك وراءه دليلا يستخدم ضده، ولكن لابد أن أوراق عبد النّاصِر تحملُ الكثير، ولا يُمكن أن يكتب تاريخٌ دقيقٌ لثورة يوليو دون الرجُوع إلى تلك الأوراق، وإلى وثائق مجلس قيادة الثورة، ووثائق رئاسة الجمهُوريّة فى فترة حُكم عبد النّاصِر، ولكنها لا زالت - للأسف الشّديد - بعيدةً عن مُتناول المؤرِّخين. ولا ندري ماذا فعل السّادات ورجاله بلجنة كتابة تاريخ الثّورة التى شكّلها، ولا نعرف أين ذهبت المادّة التى جُمعت أو حتّى طبيعة تلك المادة.

لقد قُيِّض لتاريخ أسرة محمد علي أن يحفظ من الضّياع بفضل عزيمة الملك فؤاد الأول الذى أسّس دار الوثائق التاريخيّة، وألحقها بقصر عابدين، وجمع الوثائق ورتّبها، ونظّم سلسلةً من الدراسات لتاريخ محمد علي وإبراهيم وإسماعيل، فأفادت هذه الوثائق كُلّ من كتب فى تاريخ مصر، أما ثورة 23 يوليو 1952، فلم يُقيّض لها من يحفظ تاريخها من الضياع، ومن هُنا تأتى أهميّة كتاب خالد مُحيي الدين باعتباره كشفًا عن أحد الخيُوط التى أمسك بها عبد النّاصِر.

سياسة الباب الموارب

ودليلنا على أنّ عبد النّاصِر أبقى لنفسه الكثير ممّا لم يُطلع عليه أقرب الناس إليه إلا بقدر معلوم، وممّا لم يطلع عليه مجلس قيادة الثورة، أنّ كتاب خالد مُحيي الدين، وكذلك مذكرات كل من كتب من رجال يوليُو جاءت خُلوًا من ذكر أخطر التطوُّرات التي كانت تجرى على صعيد

السِّياسة الخارجيّة دُون أن تُطرح على بساط البحث فى مجلس قيادة الثورة، الذى تركت له على ما يبدو أمُور السياسة الداخليّة.

من تلك التطورات الاتِّصالات الأمريكيّة مع عبد النّاصِر بشأن إشراك مصر فى منظومة الأحلاف التى تخطِّط لها الولايات المُتحدة الأمريكيّة، ومُراوغة عبد النّاصِر على طريقة «الباب الموارب» فلا يرفض صراحةً، ولا يقبل صراحةً، وإنما يطلب أولا مساعدة الولايات المتحدة لمصر اقتصاديًا، ومدّها بالسلاح لتصبح نداً لغيرها، ومساعدتها على إنهاء الوجُود البريطاني فى مصر، وحل مشكلة فلسطين حتّى تُصبح مطلقة اليد فى النّظر إلى مسألة التحالف، في هذا السِّياق كانت الاتصالات المصريّة الإسرائيليّة التى ذكر خالد أنه سمع بها ، وكانت من خلال الولايات المتحدة؛ وهى الاتِّصَالات التي طلب فيها عبد النّاصِر تأمين اتِّصال أرضي بين مصر والشّرق العربى من خلال جعل النّقَب عربيّةً، وعندما رفضت إسرائيل واعتبرت الموضُوع ابتزازاً يهدف إلى بتر نصف أراضيها، تعلّل عبد النّاصِر أمام الأمريكان بالتّعنُّت الإسرائيلى، إلى غير ذلك من تفاصيل نجدها فى الوثائق البريطانيّة والأمريكيّة، ولا نجد لها صدى عند خالد مُحيي الدين ولا غيره.

وكان خالد واضحاً تماماً عندما أكد أنه لم يكتب إلا ما شَارك فيه، وما استطاع تحقيقه من أحداث من خلال رفاقه من شهود العيان، ولذلك نفهم من غياب تلك الاتِّصالات - من روايته وروايات غيره - أنّ عبد النّاصِر كان يُدير أخطر الأمُور مُنفرداً - حتّى فى ذلك الوقت المُبكِّر - دون أن يُطلع مجلس قيادة الثّورة على فحوى تلك الاتِّصالات، أو بعبارة أُخرى أدار عبد النّاصِر - على ما يبدُو - دفّة السلطة بالطريقة نفسها التى كان يدير بها دفة تنظيمه السرى : التكتُّم الشديد والرِّيبة والحذر، ولعل ذلك يفسِّر عشقه للمعلُومات (الذى حدّثنا عنه خالد) وحرصه على جمعها واهتمامه بأجهزتها حتّى نمَت نُمواً سرطانيًا خنق النظام نفسه فى نهاية الأمر، ولعلّ ذلك – أيضاً - يفسر اعتماد عبد النّاصِر على ضُبّاط الصف الثانى الذين مَلأ بهم المواقع الحسّاسة فى السلطة رغم حداثة عَهْدهم بالتّنظيم، وحرصه على التخلُّص من الحرس القديم تدريجيًا، فلا عجب - إذن - أن نجد خالد يكتب بقلم يقطر مرارةً عن تفشّي نفوذ هؤلاء رغم أن بعضهم حقّق مكانته من خلال الوشاية بالآخرين أيّام أزمة مارس 1954، ولكنها لعبة السّيطرة الفرديّة التى أجادها عبد النّاصِر.

نجيب والضُبَّاط الأحرار

ومن الاكتشافات المهمة التي نجدها عند خالد مُحيي الدِّين ما ألقاه من أضواء على محمّد نجيب، فهو يؤكد أنّ الرجل كان وثيق الصلة بالضُبَّاط الأحرار، شأنه شأن غيره من الضُبَّاط الوطنيين، وأنه كان يعلم بقيام الثّورة ورئاسته لها، وإن كان خالد لم يقُل إنه كان عُضواً بالتّنظيم، فرتبته الرفيعة تحول دون أن ينضمّ لتنظيم يرأسه أحد صغار الضُباط، ولكن خالد بدّد أسطورة الاتجاه الديمقراطى لمحمّد نجيب، مؤكّدًا أنه كان دائمًا فى صفِّ الانصراف عن الدِّيمُقراطيّة، وأن السلطة كانت همُّه الأول، لذلك عندما أصبح مهدّداً بفقدها تمسّك بأهداب الديمقراطيّة، علّها تُبقيه فى السُّلطة إذا كسب الجماهير فى صفِّه ضد مجلس قيادة الثورة ، ونجح فى تحقيق أهدافه.

ويجرُّنا ذلك إلى الحديث عن قضيّة الديمقراطيّة التي تحتل جانباً كبيراً من كتاب خالد، والتى اختصم بسببها مع زملائه حتّى ناقشُوا أمر اعتقَاله فى مُواجهته، ثم كلّفه حريته وأبعده عن السُّلطة عندما كان الوحيد الذى رفض مبدأ: إمّا الثورة وإما الدِّيمقراطيّة، ذلك المبدأ الذى طرحه عبد النّاصر على المجلس بعد أن غذّى هذا الاتّجاه مستشارُو المجلس من رجال القانُون (عبد الرّازق السّنهُوري، وسُليمان حافظ) ودعّمته صحافة أخبار اليوم بالمقالات التى كان يكتُبها مصطفى أمين وعلي أمين ضد الدِّيمُقراطيّة.

نمُوذج للطبقة الوسطى

لم يقف خالد مُحيي الدِّين وحده فى صفِّ الديمقراطيّة داخل مجلس القيادة، بل كان وحده الذى وقف فى صفِّها فى بيته وبين أفراد أسراته التى تعدُّ نمُوذجاً دقيقًا للطبقة الوُسطى المصريّة.

والحقُّ أنّ الديمقراطيّة اللّيبراليّة كما فهمها خالد ودافع عنها لم تُعْط فرصةً حقيقيةً فى التّجربة المصريّة، فقد جاء دستُور 1923 مُدعّمًا للسلطة الأوتُوقراطيّة للملك من خلال الصّلاحيات التي كانت له؛ ومن بينها: حقُّ تعطيل الدُّستور، وفضُّ البرلمان، وإقالة الوزارة، وإصدار قوانين بمرَاسِيم.

ومن ثمّ كانت الانقلابات الدُّستوريّة التي أطاحت بدستور 1923. هذا فضلا عمّا شاب التّجربة الليبراليّة فى ظلِّ الدستور من سلبيّات تمثلت فى تزييف إرادة الشعب بالتلاعب فى صناديق

الانتخاب، والتلاعب فى تحديد الدوائر الانتخابيّة، والمحسوبيّة التى تمثلت فى الاستثناءات الشهيرة، وإعلان الأحكام العرفيّة لفترات طويلة، بما يتبعها من تقييد الحُريات، وشاركت الأحزاب السياسيّة اللبراليّة فى ذلك كله بدرجات متفاوتة - بما فى ذلك الوفد - ممّا جعل شباب الثلاثينيّات (الذين جاء منهم رجال يوليو يمقتُون اللّيبراليّة، ويبحثون عن بدائل لها، بل كان فساد الحُكم والسيطرة الأجنبيّة على البلاد واقتصادها القومى من بين أسباب سخط الضُبّاط الذين التفُوا حول تنظيم الضُبّاط الأحرار، وما لبث أن تمّ الربط بين مثالب التجربة، وسلبيّاتها كما عرفتها مصر، والدّيمُقراطيّة كنظام سياسي، ولذلك كان اختبار مجلس القيادة القائم على استحالة الجمع بين الدّيمُقراطيّة والثورة، الذي قُصد به استحالة استمرار الثّورة مع عودة الأحزاب اللّيبراليّة التقليديّة، والحياة النيابيّة التقليديّة له ما يُبرره.

لم يكن الأمر يتطلب جهداً خارقًا، أو مالا وافِرًا حتّى يتحرّك الشارع المصرى ضد استمرار الديمقراطيّة، طالما ارتبط ذلك فى أذهان الناس بتجربة مريرة تمتد من 1923 حتّى 1952، لم يستطع النظام خلالها أن يحلّ أزمة مصر السياسيّة والاجتماعيّة. وارتسم فى أذهان الجماهير أنّ عودة النظام السّياسى بصيغته القديمة يعنى ضياع المكاسب القليلة التى حقّقتها الثورة ، وكان من المأمول أن تحقّق ما هو أكثر منها، وخاصّةً الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب وغيرهما من المكاسب السّريعة التى تحققت فى العامين الأوّلين للثورة، لذلك كان هناك ربط بين الديمقراطيّة وعودة النظام القديم جعل من السهل أن تنفرَ الجماهير منها، وهي اللعبة التى لعبتها أخبار اليوم وصاحِبَاها علي ومُصطفى أمين. ومن ثم كان الاختيار للثّورة بغير ديمقراطيّة أمراً مُتوقّعًا، وهو ما لم يستوعبه خالد محى الدين في ذلك الحين.

المُشاركة في صُنع القرار

ومهما كان الأمر، فإنّ ما يثير الدهشة حقًّا ما أورده خالد مُحيي الدين عن موقف عبد النّاصِر من فكرة المشاركة السياسيّة للشّعب عند لقائه مع ضُبّاط المدفعيّة فى اجتماع «الميس الأخضر» الشّهير، إذ ذكر أنّ الشعب لا يستطيع تقدير مصلحته الحقيقيّة بسرعة، وربّما لا تكفى ثلاث سنوات كفترة انتقاليّة؛ لأنّ الشعب لا يمكنه تحمل مسئُوليّة الحريّة، وقال: «الشعب الذى لا يستطيعُ أن يتحمّل مسئوليّة الحريّة، لا يمكنه أن يستمتع بها»!!. وفى اجتماع آخر لمجلس قيادة الثّورة وصف أحد الأعضاء الشّعب المصري بعباراتٍ نابيّة عفّ قلم خالد عن

ذكرها، وهنا نتساءل: هل خرج أولئك الضبّاط يحملون رءُوسَهم على أكُفّهم فى 23 يوليو 1952 من أجل شعبٍ لا يتحمّل مسئوليّة الحريّة؟ أم خرجُوا لتعليمه الحريّة؟ وهل هناك علاقة بين هذا الفهم وما قاله عبد النّاصِر فى ميدان المنشيّة بالإسكندريّة يوم أطلق عليه الإخوان الرّصاص «... زرعتُ فيكم العزّة، زرعت فيكُم الكرامة، إن مات جمال عبد النّاصِر، أو قُتل جمال عبد النّاصِر، فكُلُّكم جمال عبد النّاصِر»؟. هل خرجت طليعة الضبّاط الأحرار لتفرض وصاية طبقتها الاجتماعيّة (الطّبقة الوُسطى الصّغيرة) على الجماهير المصريّة؟.

وهل لهذا كله علاقة بموقف جمال عبد النّاصِر من الجماهير طُوال حُكمه، فهو يتعامل معها من خلال الإصلاحات الجذريّة التي تخدم مصالحها، ولكنّه لا يسمح لها بالمُشاركة الحقيقيّة فى صُنع القرار على أيّ مستوى، والاكتفاء بتوجيه حركة الجماهير من خلال أجهزة الإعلام، والخُطب السّياسيّة، ممّا أدّى إلى السلبيّة الشديدة التى نشكُو منها، والتى قضت فى نهاية الأمر على أهم ما حقّقته ثورة يوليُو من مكاسب، دون أن تتحرّك الجماهير التى تعوّدت أن تجلس فى مقاعد المتفرجين للدفاع عنها.

ولا زلنا نذكر خُطبة عبد النّاصِر الشهيرة ردًّا على مظاهرات الطلبة عام 1968 مُطالبين بالحريّة (عاوزين حكُومة حُرّة.. العيشة بقيت مُرّة!!) فأبدى عبد النّاصِر دهشته من المطالبة بالحُريّة، وتساءل: أليست الحريّة هي تكافُؤ الفُرص، وإتاحة الفرصة للجميع في التّعليم والعمل؟!.

في المنفى

وما كادت تنقشعُ أزمة مارس 1954 بانتصار فكرة استمرار الثّورة على حساب الدّيمقراطيّة حتّى كان على عبد النّاصِر أن يتخلّص من خالد مُحيي الدّين لأنّه «زي العسَل» ووجُوده سيجلب حوله الذباب (يقصد الضبّاط المؤيّدين للديمقراطيّة من رجال الفُرسان) وطلب منه أن يغادر البلاد إلى سويسرا، حيث ظلّ هناك مع أسرته منفيًّا، بينما أخذ نجم جمال عبد النّاصِر يرتفعُ كثيراً حتّى أصبح من قيادات العالم الثالث فى أعقاب مؤتمر باندونج.

وسبق ذلك عقد صَفقة السلاح مع الاتحاد السوفييتي، و رفض سياسة الأحلاف، وتبنّي سياسة الحياد الإيجابي.. كل تلك التطورات كانت دلالات على الاتّجاه التّقدُّمي للنظام، ولكن البوصلة

كانت لا تزال تُشير إلى عكس اتجاه الدِّيمُقراطيّة. ويبدو أن خالد مُحيي الدين قد استفاد من فترة المنفى فى مُراجعة تامّة لموقفه، بدأت بتسجيل مذكّراته فى «الكرّاسة الزرقاء» كما انكبّ على القراءة فى الأدبيّات السياسيّة، وداعبته فكرة العودة لمتابعة النِّضال على أرض الوطن فى إطار التغيُّرات التي حدثت، وشجعه على العودة - بل وألحّ عليه فى ذلك - هنري كُورييل مُؤسِّس «حدتو» الذي كان مُهتمًّا عندئذ بفتح قنوات اتّصال بين النظام الجديد فى مصر وبين إسرائيل، سعيًا وراء إبرام سلام بين البلدين يدعم وجُود إسرائيل فى المنطقة.

كانت هذه هى المرة الأولى التي يُشير فيها خالد إلى كُورييل، ولكنه لم يفسِّر لنا سر هذا التأثير السِّحرى الذي تمتّع به كُورييل على المُناضل المصري، فرسم له طريق الاتصال بعبد النّاصِر، وشجّعه على الكتابة إليه، فهل كانت هُناك صلة ما بين عبد النّاصِر وكُورييل عن طريق ثروت عُكاشة الذى كان مُلحقًا عسكريًّا بباريس، وكان على صلة وثيقة بهنرى كُورييل، وهو الذى أعطى كُورييل عُنوان خالد فى سويسرا، ورتّبت اللقاء سيدة يهوديّة من «حدتو» كانت زوجة لعُثمان فوزي صديق خالد؟. هذه كلها تساؤلات تتضمن أبعادًا لا تزال خفيّة، لا نجدها فى كتاب خالد الذى لم يكتُب - طبعًا - إلا ما أراد لنا أن نعرفه، ولازال يحتفظُ - على ما يبدُو - بالكثير.

وعلى كُلٍّ، فإنّ كتاب خالد «والآن أتكلم» يضع بين أيدينا - كمُشتغلين بالتّاريخ - خيطًا جديدًا من خيُوط ثورة يوليو 1952، ويلقي أضواءً مهمّة على جوانب كانت غير واضحة من أحداث الثورة، منذ أن كانت تنظيما جنينيًّا حتّى عُودها. ولعلّ الجُزءين التّاليين يُلقيان المزيد من الأضواء على الأحداث التي عاصَرها خالد من وراء كواليس السُّلطة. ويحدُونا الأمل أن تجد ثورة يوليُو 1952 من يقتدى بالملك فؤاد فيُنقذ وثائق الثّورة من الضّياع، ويتيحها للباحثين.

كمال الدِّين حُسين، نمُوذجٌ لجيل نادر *

ما كادت مصر تودِّع عبد اللطيف البغدادي إلى مثواه الأخير؛ حتّى فُوجئت برحيل كمال الدين حسين، رفيقُ نضاله وصديقه الحميم، ليلحقا معًا بمن رحل من زملائهم صُناع ثورة يوليو 1952 م. رجال كانوا رمزًا لجيل لم يكن له إلا همٌّ واحد يشغله ويوقف حياته كلها من أجله، همُّ تخليص مصر من الهيمنة الأجنبيّة، وتحقيق الاستقلال الوطنى، والعمل على إيجاد سبيل لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، والنُّهوض بالبلاد.

شَغلهُم الهمُّ الوطني وهُم - بعد - فِتية صغَار، وصاحبهم وهُم فى شرخ الشباب، وتحدّدت علاقة كل منهم بالثّورة التى شارك فى صُنعها على ضوء رؤيته لما يظنُّه الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف الوطنيّة، ناضلوا بشرف، وابتعدُوا عن الأضواء بعزّة نفس وكرامة, فلم تُسوِّل لأيٍّ منهم نفسه الانقِلاب على الثّورة على نحو ما عرفته الدنيا من سُلوك الضُّبّاط الذين يشاركُون فى الانقلابات العسكريّة فى أمريكا اللاتينيّة وإفريقيا وآسيا، فأولئك يدبِّرُون الانقلابات بليلٍ لخدمة مصالح جهات مُعيّنة، خارجيّة وداخليّة، أو بهدف الوصُول إلى السلطة. أما «الضُّبّاط الأحرار» صُناع ثورة يوليُو فكان خروجهم لقلب نظام الحكم جهادًا فى سبيل الوطن، من أجل تحقيق غد أفضل لبلادهم، وليس من أجل تحقيق مغانم شخصيّة لأنفسهم، أو لقوى خَارجيّة أو محليّة.

انتمى كمال الدين حسين وزملاؤه من الضُّبّاط الأحرار إلى ذلك الجيل النادر الذى جاء إلى الدنيا قُبَيْل ثورة 1919 أو بُعَيْدها وشنفت أذانه فى طفُولته ما كان يسمعه من آبائه وأخوته الكبار ومُعلّميه من حوادث النضال الوطنى خلال تلك الثّورة المجيدة، وردّد أناشيدها وتغنى بالعبارات الوطنيّة المتأجّجة التى أُثِرت عن زعَامتها، ولكن ما كاد يشبُّ عن الطّوق، وتتسع مداركه، ويتفتّح وعيه، حتّى صدمته الحقيقة المُرّة، إذ اكتشف أن كل ما قدّمه الشعب المصرى من تضحيات فى ثورة 1919م من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى قد تبدّد، فما حصلت عليه مصر من استقلال فى إطار تصريح 28 فبراير 1922م كان وهمًا وزيفًا. أصبحت مصر مملكةً دستوريّةً، غير أنّ جيش الاحتلال ظل فى مواقعه، والمندوب السامى البريطانى ظلّ

* مجلة الهلال. أغسطس 1999.

يلعب دور المحرك الحقيقى لكل ما يدور على مسرح السياسة المصريّة، والاقتصاد المصرى ظل نهباً للأجانب، وبقيت الامتيازات الأجنبيّة على ما كانت عليه، عقبةً فى طريق التنميّة الاقتصاديّة، وأداةً جعلت من المصري غريباً فى بلاده.

***

أدرك أبناء ذلك الجيل البون الشاسع بين ما بذل من تضحيات فى ثورة 1919م، ومصر التى تفتّح عليها وعيهم فى أوائل الثلاثينيّات، والتى كانت مرتعًا للإنجليز ومغنماً للأجانب، يزدادُ فيها الأغنياء ثراء، والفُقراء فقراً، تجمعت مقاليد السُّلطة فى أيدي الإنجليز والقصر، وأصبح الحُكم النيابي أُكذوبةً كُبرى بعد العصف بدستور 1923، واستكانت النُّخبة السياسيّة الحاكمة إلى التفاوض مع المحتل الغاصب، كسبيل لتحقيق الاستقلال، فخرجت من كل جولة من جولات التفاوض صفر اليدين.

وحين أُبرمت معاهدة 1936م التى وصفها النحّاس باشا بمُعاهدة «الشرف والاستقلال» كانت مكاسب بريطانيا فيها كبيرةً، ولم تكسب مصر إلا إلغاء الامتيازات الأجنبيّة عام 1937م ، ووجوداً رمزيًّا فى السُّودان، وما لبثت الحرب العالميّة الثانيّة أن كشفت حجم الغَرَم الذى تحملته مصر خدمةً لمصالح (حليفتها) بريطانيا بسبب معاهدة «الشرف والاستقلال». فلا غرابة - إذًا - أن يكفر ذلك الجيل بالنظام السياسى الذى أقامه تصريح 28 فبراير 1922م ، ودشّنهُ دُستور 1923، وأن يبحث عن بدائل لأُطروحة «اللِّيبراليّة » الزائفة التى ادّعاها ذلك النظام. ومن ثم كان البحث عن بديل، إمّا بالسعى لتجربة أطروحات أيديولوجيّة، برزت على الساحة الدوليّة بعد الحرب الأولى كالاشتراكيّة والفاشيّة، أو تبنى صيغةً تُراثيّةً إسلاميّة لعلّ فى هذه أو تلك يكمُن العلاج الناجع لمُعاناة الوطن.

وهكذا اتجه فريقٌ من أبناء ذلك الجيل إلى ارتياد مجال العمل الاشتراكي، وكسب التيار الفاشى أرضيّةً واسعةً بين الشباب، ممثّلا فى حركة مصر الفتاة، وأخذت جماعة الإخوان المسلمين تجتذب أعداداً من الشباب.

وعلى حين كانت جماهير الفلاحين والعمال والأعيان تُناصر الوفد باعتباره القيادة الوطنيّة التّقليديّة منذ ثورة 1919م، اتّجه شباب الطّبقة الوسطى بمختلف شرائحها إلى الانخراط فى

حركات الرفض الاجتماعي والسياسي الثلاث : الاشتراكيّة، والفاشيّة، الإخوانيّة.. .. ، ولم يكن جيل صناع ثورة يوليو استثناءً، فمن يبحث فى جذور الانتماء السِّياسى والأيدلُوجي للضبّاط الأحرار يجد من استقرّ منهم عند واحدةً من تلك الحركات، ومن اختار واحدة منها بعد ما تجوّل بينهما جميعاً، ومن تقلّب بين صفوفها جميعا، ولكنه لم ير فى أيٍّ منها الأمل الذى يسعى إليه لخلاص الوطن من مُعاناته السياسيّة والاجتماعيّة.

جيلٌ يتطلّع إلى وطنه

وكان كمال الدين حسين ممن اجتذبتهم حركة الإخوان المسلمين، وتأثّروا بها، وكان تأثر عبد اللطيف البغدادى أكثر بمِصر الفتاة، بينما تجول خالد مُحيي الدين بين تلك الحركات واستقر على ضفاف الحركة الاشتراكيّة، على حين مرّ جمال عبد النّاصِر بها جميعاً دون أن يجد فى أى منها ضالّته المنشُودة لتحقيق ما كان يتطلّع إلى تحقيقه لوطنه. جيل عانى القلق النّبيل من أجل أمته، فكان رافضاً لأيدلوجيّة النظام السياسى القائم، وصاغ لنفسه فكراً جاء مزيجاً غريباً من أفكار حركات الرفض الاجتماعي والسياسي سالفة الذكر.

كان كمال الدين حسين واحداً من أبناء ذلك الجيل، ولد عام 1918 لأسرة ريفيّة متوسطة الحال، والتحق بالكُليّة الحربيّة ضمن الدفعة التى قُبلت بعد إبرام معاهدة 1936، إذ أوصى الإنجليز بالتوسُّع فى قبول الطلاب بالكُليّة الحربيّة، تحسُّباً للدور الذى قد يُوكل إلى الجيش المصرى لخدمة أهداف بريطانيا فى الحرب العالميّة الثانيّة.

واشتغل كمال الدّين حسين بالعمل الوطنى بين صفوف الضباط، الذين كوّنوا خلايا سريّةً ثوريّةً خلال الحرب العالميّة الثانيّة، وانتمى إلى الإخوان المسلمين فى مطلع الأربعينيّات ، وشارك جمال عبد النّاصِر فى تدريب عناصر النظام الخاص (التنظيم السِّري للإخوان) على استخدام السلاح وفنون القتال، وبادر بالتطوُّع فى كتائب القتال ضد الصُّهيونيّة فى فلسطين عام 1948 تحت قيادة البطل أحمد عبد العزيز، ونقل عنه قوله إن المعركة الحقيقيّة ميدانها مصر، حيث بلغ الفساد السياسي ذروته، وشارك فى حرب فلسطين عام 1948، عندما دخلتها الجيوش العربيّة ومن بينها جيش مصر، حيث أبلى بلاءً حسناً كضابط بسلاح المدفعيّة. وكان عضواً مؤسِّساً لتنظيم الضبّاط الأحرار بقيادة جمال عبد النّاصِر عام 1949، وشارك فى الإعداد للثّورة، وكان عُضواً بارزاً فى مجلس قيادة الثورة.

ولاءٌ لفكر الإخوان

وعلى النقيض من زملائه الضبّاط الأحرار الذين ارتبطُوا بالإخوان المُسلمين مثل عبد المنعم عبد الرّءوف، وحسين حمُودة، كان ولاء كمال الدين حسين لتنظيم الضبّاط الأحرار وحده منذ طلب عبد النّاصِر من زملائه قطع كل صلاتهم التّنظيميّة مع الحركات السِّياسيّة التى كان بعضُهم ينتمى إليها، وإن ظل كمال الدين حسين مُنتمياً إلى فكر الإخوان المسلمين طوال حياته، وكان خرُوجه من السلطة عام 1965 تعبيراً عن موقفه الرافض لما أسفرت عنه مُحاكمات الإخوان، وما حاق بهم من مُعاملة لا إنسانيّة فى المُعتقلات.

وخلال مُشاركته فى السُّلطة على مدى 13 عاماً، قضى منها ست سنوات وزيراً للتربيّة والتعليم، فوقع على عاتقه تنفيذ السِّياسة التعليميّة للثورة، التى وسّعت من قاعدة التعليم الابتدائى والعام، وتم تطوير التعليم الجامعي على نحو أدّى إلى إحكام قبضة الوزارة على الجامعات من خلال رئاسة الوزير للمجلس الأعلى للجامعات.

كما أصبح كمال الدين حسين مسئولا عن التعليم فى الجمهوريّة العربيّة المتحدة خلال العامين الأوّلين للوحدة مع سُوريا، وأصبح رئيساً للمجلس التنفيذى فى مصر (مجلس الوزراء) لفترة قصيرة (أقل من العام) انتهت بانفصال سُوريا عن مصر، وانتهى به المطاف نائباً لرئيس الجمهوريّة، وعُضواً بمجلس الرئاسة.

ولعلّ المنصب الأخير رغم ضخامته النظريّة كان من أسباب تبرُّم كمال الدين حسين، الذى أحسّ أن مُشاركته فى صنع القرار أصبحت محدُودةً، كما لم يشعر بالارتياح لتبنّي النظام للاشتراكيّة، لتعارُض ذلك مع اقتناعه الفكري.

وقد تأثر كمال الدين حسين تأثُّراً شديداً عندما فُرضت عليه الإقامة الجبريّة لفترة قصيرة ، واعتكف تماماً، ولكن ذلك لم يمنعه من الخروج من العُزلة وعرض خدماته على عبد النّاصِر عندما وقعت هزيمة يونيُو 1967، كما لم يمنعه - أيضاً - من متابعة الأحداث والانضمام إلى بعض رفاقه من الضبّاط الأحرار لمُطالبة الرّئيس السّادات - عقب وفاة جمال عبد النّاصِر - بإعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة، وهو الطلب الذى قوبل بالرفض والاستنكار من جانب السّادات...، ولعل ذلك الرفض كان وراء إصرار كمال الدين حسين على ترشيح نفسه لعضويّة

مجلس الشعب، ومُعارضته الشديدة للسّادات التى انتهت بطرده من المجلس، وإسقاط عُضويته، فعاد إلى العُزلة مرّة أُخرى حتّى مات.

طهَارة اليد

ولعلّ من أبرز ما يسجله التاريخ لكمال الدين حسين - وأمثاله من الضُبّاط الأحرار - طهارة اليد، فرغم المناصب المهمّة التى شغلها، لم يحقّق لنفسه ولا لأهله مغانم ماديّة، وظل يعيش على معاشه الشّهرى وحده، وهى سمة غالبة على رجال تلك الطّليعة الثوريّة، التى أفنت شبابها فى خدمة الوطن، وطوت قلوبها على همُومه، وإن كانت هناك استثناءات محدُودة لهذه القاعدة، إلا أنّ السِّمة الغالبة على أولئك الرجال هي الإخلاص فى خدمة الوطن، وليس السعى إلى تكوين الثّروات.

مات كمال الدين حسين بعد ما شارك فى صياغة حقبة من أهمِّ حقب تاريخ هذا الوطن. ولمّا كان أميناً لمجلس قيادة الثورة، ومُشاركًا فى السلطة فى أهمِّ سنوات ثورة يوليو، فلا شكّ أن لديّة فيضًا من الأوراق الخاصّة التى تحكى تاريخ تلك الحقبة، كما أنّ لديه مضابط اجتماعات مجلس قيادة الثّورة، التى كان مُكلّفًا بتسجيلها بنفسه، ولعل إنصاف هذا الرجل أمام التاريخ يبدأ بتجميع أوراقه الخاصّة، وإيداعها دار الوثائق التاريخيّة القوميّة، لتصبح فى متناول الباحثين فى تاريخ مصر المعاصر، وهذه فُرصة لتوجيه نداء لورثته حتّى لا يضيعُ تُراث هذا الرجل ، الذى ساهم فى صناعة ثورة يوليُو المجيدة.

مُراد غالب يتذكّر*

الدكتُور مُراد غالب نجمٌ تألّق فى سماء الدّبلُوماسيّة المصريّة مع ثورة يوليو 1952، ويعدُّ من أبرز خبراء العالم بشئون الاتحاد السوفيتي، فقد خدم بسفارتنا بموسكُو أربعة عشر عاماً، كان فى معظمها سفيراً، اقترب خلالها من دائرة صُنع القرار فى الاتحاد السوفييتي، وربطته روابط الصداقة بقادة الاتحاد، وخاصة خرُوشوف، كما اقترب -أيضاً -- من دائرة صُنع القرار فى بلاده. فى مكتب الرئيس جمال عبد النّاصِر وفي وزارة الخارجيّة، وقد عدّه الجميع«رجل عبد النّاصِر» وهى حقيقة يعتزُّ بها ولا ينكرها، ولا شكّ أنّ رجُلا مثله لديه الكثير من المعلومات عن الحوادث التى شارك فيها والتى شهدها، ومن هنا تأتى أهميّة الكتاب الذى صدر أخيراً متضمّناً ذكرياته.

ورغم هذا الدور البارز الذى لعبه مراد غالب فى السياسة المصريّة زمن الحرب الباردة، لم يفكر الرجل فى أن يدوّن مُذكّراته عن عمله، بحجة أن ما قد يذكره رُبّما يسبب ضيقاً لبعض الشخصيات التي قد يأتي على ذكرها، وهو الطّبيب الذي يداوى الجراح ولا ينكأها، حتّى استطاع الكاتب الأستاذ عاطف الغمرى أن يُقنعه بأن يروي له ذكرياته فى جلسات عقَدها معه على مدى شهرين، كان عاطف الغمرى فيها مُستمعاً، يتوقّف أحيانا عند بعض الأمُور، يناقِشهُ فيها، حرص على أن يسجّلها فى المقدمة التى كتبها للكتاب الذى صدر عن مركز الأهرام للتّرجمة والنشر بعُنوان :«مع عبد النّاصِر والسّادات: سنواتُ الانتصار وأيّام المحن، مذكّرات مُراد غالب»، عارضاً - بأمانة - لإجابات مُراد غالب على ما طرحه عليه من تسَاؤلات.

وقد جاء الكتاب خُلوًّا من الحديث المُستفيض عن فترة التكوين: الطُّفولة والصِّبا، وظرُوف النشأة رغم أهمّيتها القُصوى فى تشكيل الشّخصيّة، سوى معلومات مُقتضبة ذكرها مراد غالب فى معرض تأصيل علاقته بالضُّبّاط الأحرار. نعرفُ من تلك المعلومات أنه ولد بحى الصّليبة بالقاهرة عام 1922 لأسرة لم يذكر عنها شيئًا، انتقلت للإقامة فى حيّ مصر الجديدة بعد مولده بعامين، وقد ربطته - أيّام الدراسة بمدرسة مصر الجديدة الابتدائيّة - صداقةً حميمةً

* مجلة الهلال. فبراير 2002.

بثلاثة زملاء أصبحُوا - فيما بعد - من الضبّاط الأحرار، هم كمال رفعت، وحسَن التُّهامي ، وصلاح دسُوقى.

وامتدّت الصّداقة عبر المرحلة الثانويّة بمدرسة القُبّة الثانويّة، ثم تفرّقت بهم سُبل الدراسة ، فتوجّه مُراد غالب إلى دراسة الطب، بينما أصبح أصدقاؤه الثلاثة ضبّاطًا ربطتهم ظروف العمل الوطني بعضويّة خليّة سريّة جعلتهم على صلة حميمَة بالفريق عزيز المصري، ومن هنا جاءت صلات مُراد غالب بالضبّاط الأحرار، وبزعيمهم جمال عبد النّاصِر.

الخلفيَّة السياسيَّة

ويروي لنا مراد غالب كيف بدأ وعيه السياسى يتفتّح كأحد المعجبين بالوفد فى إطار ذكريات ثورة 1919، وكفاح الوفد بزعامة مُصطفى النّحاس للمُطالبة بالحقوق الدستوريّة للأُمة، غير أنه تأثر بما كان يبثُّه ناظر المدرسة الابتدائيّة فى تلاميذه من إعجابٍ أسطُوري بالألمان ، باعتبارهم العدو اللّدُود للإنجليز، الذين قد يساعدُون مصر على التخلُّص منهم، كما أُعجِب بمصر الفتاة وزعيمها أحمد حسين، واهتم بالتعرُّف إلى الاشتراكيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة تحت تأثير الإعجاب بما حقّقه الاتحاد السوفييتى من انتصارات، ولكنّ مراد غالب حرص على ألا يرتبط بأى حزب بروابط تنظميّة، فهو يريد أن يكون له تفكيره وموقفه المُستقل ، أقرب ما يكُون إلى اللّيبراليّة.

بهذه الخلفيّة السّياسيّة بدأ مُراد غالب عمله الدّبلوماسي فى ظروف بالغة الطّرافة، فقد كان مُدرّسًا للطب بجامعة الإسكندريّة عند قيام الثورة، ونظرًا لصلاته الحميمة بالفريق عزيز المصري، أصرّ الأخير عندما عرض عليه عبد النّاصِر منصب السّفير فى ألمانيا (1953) أن يكون فى صُحبته أصدقاؤه الأربعة من الشباب: كمال رفعت، حسن التهامي، صَلاح دسوقي ، مُراد غالب. فاعتذر له عبد النّاصِر عن عدم إمكانيّة الاستغنَاء عن الضبّاط الثلاثة فى هذه الظرُوف، وكلّف مُراد غالب بهذه المهمّة، فنقل من الجامعة ليشغل وظيفة السّكرتير الثانى بالخارجيّة حتّى يعمل مع عزيز المصرى فى ألمانيا.

ولكنّ العلاقات مع ألمانيا قُطعت بسبب مسألة التّعويضات التى قدّمتها لإسرائيل، فتغيّرت السفارة التي أُرسِل إليها عزيز المصري، فأصبحت مُوسكُو بدلا من بُون، وهكذا بدأ مُراد

غالب عمله الدبلوماسي بالاتحاد السوفييتي، فتعلّم اللُّغة الرُّوسيّة ليتعرّف على البلد وأهله وثقافته، حتّى يخدم بلاده - فى موقعه - على خير وجه.

مُهمّته الأولى بمُوسكو

كان عبد النّاصرِ قد طلب منه استكشَاف الاتحاد السوفييتى، والنظام السوفييتي وكيفيّة الاستفادة منه فى صِراع حيويٍّ وخطير مع الغَرب، ومدى إمكانيّة مدِّه لمصر بالبترُول فى حالة قيام الإنجليز بقطع إمدادات بترُول خليج السُّويس، ومدى إمكانيّة شرائهم للقُطن المصري فى حالة تعرُّضِنا للمقاطعة الغربيّة، وأخيراً مدى إمكانيّة تقديم السلاح لمصر ، ومهام كهذه كانت تتطلّب معرفة جيدة بالاتحاد السُّوفييتي، حرص مراد غالب أن يعدّ نفسه لها خير إعداد.

وانتهت مُهمّة مراد غالب فى مُوسكو فى فبراير 1957، ليعمل فى رئاسة الجمهوريّة فى لجنة خاصة رأسها حسين ذو الفِقّار صَبرى كانت تتولى دراسة القضايا المهمّة، وبعد مناقشات مستفيضة تسجل فى مضابطها، ترفع توصياتها لرئيس الجمهوريّة، وغالباً ما كان رأى هذه اللجنة يرجّحُ رأي الوزارات المعنيّة، وخاصّة الخارجيّة، وقد سُمّيت هذه اللّجنة «لجنة الرئاسة»، ويُشير مراد غالب إلى مهام المكاتب الأخرى بالرئاسة مثل مكتب الشئون العَربيّة برئاسة كمال رفعت، ومكتب الشُّئون الإفريقيّة برئاسة محمد فايق، وكانت هذه المكاتب تمد الرئيس بالمعلُومات، إضافةً إلى تقارير المخابرات، ومتابعة عبد النّاصرِ للإذاعات، أمّا محمد حسنين هيكل فكان أحد المصادر المهمة للمعلومات عن الغرب، وأمريكا خاصّةً، وكان تعامُله مع الرئيس مباشرةً.

ومن خلال وجُود مُراد غالب عُضواً بلجنة الرئاسة، كان الاحتكاك الأوّل مع المُشير عبد الحكيم عامر، عندما أسند الرئيس إلى لجنة الرئاسة تقييم تجربة حرب 1956 (العُدوان الثلاثى) وخاصةً أوجه القصور التى شابت أداء القوات المُسلّحة، وانتهت اللّجنة من دراستها إلى نتيجة مُؤدّاها أن الحرب القادِمة مع إسرائيل ستكون جويّةً، لسلاح الطّيران فيها دور حاسِم، وأنّ الأَسلحة الأُخرى سيكُون الغرض منها السيطرة الميدانيّة واحتلال الأرض تحت الغطَاء الجوِّي، فغضب المُشير عندما أبلغ بتوصيات اللجنة وعدّه تدخُلا فى شئون الجيش ،

وكان من بين القضايا التى درستها لجنة الرئاسة «الوحدة مع سوريا، وثورة العراق عام 1958، والتدخُّل الإنجليزى فى الأردن والأمريكى فى لبنان».

وفي عام 1960 عُيِّن مراد غالب سفيراً لمصر فى الكونغو، حيث عاصر أزمته السياسيّة ، ولعب دورا مُهمًّا فيها، إذ كان مصدر الصلة الوحيد مع «لومُومبا» فى مخبئه، وقام بتهريب زوجة «لومُومبا» وأولاده إلى القاهرة، ولكن مقتل لومُومبا وتولي مُوبوتو قلب مقاليد الأُمور ، وغلّب كفّة المصالح الاستعماريّة، فتم طرد السفير مُراد غالب ورجاله، وأُغلقت السِّفارة المصريّة، والمعلومات التى يوردها مُراد غالب عن الكونغو على درجة كبيرة من الأهميّة.

بين عبد النّاصِر وعامر

ومُرة أُخرى، يجد مراد نفسه - دون أن يدرى - طرفًا فى لعبة الصِّراع بين عبد النّاصِر وعبد الحكيم عامر، فقد أعدّت وزارة الخارجيّة العُدّة لإيفاده إلى نيُويورك رئيساً للوفد المصرى للأمم المتحدة، ومهدت لذلك فى أوائل 1961 بإرسال كل الطاقم الذى كان يعمل معه بسفارة مصر بالكونغو إلى نيويورك، ولكنه فوجِئ باختيار عبد النّاصِر له، سفيراً فى مُوسكُو بدلا من نور الدّين قُرّة مرشح المشير لهذا المنصب، ومن ثم عامله المُشير - فى زيارته لموسكُو - بتحفُّظٍ باعتباره «رجل عبد النّاصِر» غير أنّ مُراد غالب استطاع أن يذيب الجليد بينه وبين المُشير، وأن يكسِب ثقته.

سفيرًا فى مُوسكُو

وكان وجود مراد غالب سفيراً فى مُوسكُو اختياراً مُوفّقًا، فقد استطاع أن يوحِّد عمل المكاتب المصريّة المختلفة فى موسكُو تحت رئاسة السّفير بعد أن كان كل منها يعمل بمعزِل عن السِّفارة، وكان ذلك موضع انتقاد السُّوفيت، وأصبح السّفير قناة الاتّصال الوحيدة بين الرّئيس عبد النّاصِر والقيادة السوفيتيّة.

واستفادت مصر من صداقة مراد غالب لخرُوشوف استفادةً كبيرةً، فقد استطاع أن يزيل سوء التفاهم بين عبد النّاصِر وخرُوشوف خلال زيارة خروشوف لمِصر (مايو 1964) للمُشاركة فى احتفالات السدّ العَالي، وقد أورد فى الكتاب الانتقَادات التى وجّهها خرُوشوف لتجربة

التنميّة فى مصر، وما قدمه من نصَائح فى هذا الخصُوص، وحرصه على تأكيد أنّ الاتحاد السوفييتي لا يود التدخُّل فى شئون مصر، فاختيار الطريق الذى تسلكه من شأنها وحدها.

وقد كان خرشوف متفهّمًا لظروف مصر، مقدّرًا لعبد النّاصِر، مُجيبًا لطلبات المساعدات التى تلقاها من مصر، متجاوزًا فى ذلك صلاحيّاته، ويذكر مراد غالب أن من الأمور التى حُوسب عليها خرُوشوف أمام اللجنة المركزيّة، وكانت من بين أسباب عزله فى 14 سبتمبر 1964 ، إسرافه فى تقديم المساعدات لمصر وكُوبا، ورغم حسَاسيّة موقف مُراد غالب باعتباره صديقًا حميمًا لخرُوشوف، استطاع أن يكسب ثقة القيادة الجديدة فاستمر فى عمله بنجاح، وأكدت القيادة السوفيتيّة حرصها على دعم مصر ومساعدتها.

أسرار حرب 67

ويُلقي مراد غالب أضواءً على حرب يونيو 1967 من الجانب الذي عمل معه، أي الجانب السُّوفييتي، فيتحدث عن خطة الخداع الاستراتيجي التى استخدمتها إسرائيل، من خلال إقناع الرُّوس بأن هناك حشودًا إسرائيليّة على حدود سُوريا، ويرجِع مراد غالب ذلك إلى إمكانيّة وجود اختراق إسرائيلي للمُخَابرات الرُّوسيّة، وكذلك الدور الذي لعبه الروس فى نصيحة مصر بأن تتجنّب القيام بالضّربة الأُولى (بناء على طلب الرئيس الأمريكي)، وقد استنتج مراد غالب من قدُوم الملك حسين (ملك الأُردن) المفاجئ إلى مصر، وطلبه من عبد النّاصِر تعيين قائد مِصرى للجبهة الأردنيّة (30 مايو)، أنه كان ضالِعًا فى خطة التّمويه الاستراتيجى لتوريط عبد النّاصِر فى حرب قد يترتّب عليها تصفية نظامه.

ونظرة من الجانب الآخر - الذي لم يره مُراد غالب - جانب حلف الأطلنطى، تكشف وثائق الحِلف أنّ اجتماعًا خاصًّا عُقد على المستوى الوزارى عام 1964 وبناءً على طلب تُركيا ، لوضع خطة التخلُّص من عبد النّاصِر ونظامه عن طريق إلحاق هزيمة مُهينة به، تُستخدَم فيها إسرائيل، من خلال خطة خداع استراتيجى مُحكمة، ووزِّعت الأدوار (على ما يبدُو) بين أعضاء الحلف (ومن بينهم الولايات المُتحدة الأمريكيّة) وأصدقاء الغرب فى المنطقة، وفى مُقدِّمتهم الملك حسين.

ولعل أهمّ ما فى الكتاب حديثه (بالغُ الاقتضاب) عن موقف السُّوفييت من هزيمة 1976 ، وخاصّةً أنهم استُخدِمُوا فى خطة الخداع الاستراتيجي، ورأيهم فى كيفيّة تناول الكارثة التي ترتّبت على الهزيمة، فيتحدث عن تردُّد السُّوفيت فى مدِّ مصر بالأسلحة الهجوميّة ذات الآثار الفعّالة لمُوازنة ما لدى إسرائيل من نظائر لتلك الأسلحة، وكيف اضطر السُّوفييت - أمام تهديد عبد النّاصِر، بالاستقالة من منصبه - إلى قبُول مدِّ مصر بنظام للدفاع الجوى أدّى إلى إنهاء الهجمات الإسرائيليّة على العُمق المصرى فى حرب الاستنزاف، وحسّن وضع مصر فيها ، وكذلك أشار مُراد غالب إلى الدور الذي لعبه السُّوفييت فى إعادة بناء القوات المسلحة من خلال الخُبراء السوفييت، وما كان لحرب الاستنزاف من أثرٍ إيجابي لتدريب القادة والضُّبّاط على الحرب الفعليّة، فكان له مردُوده الإيجابى فى حرب أكتوبر 1973.

ولو كان مراد غالب قد اهتمّ بكتابة مذكّرات حقيقيّة مُسْتفيضة، وليس مجرد ذكريات يرويها على الغير، لقدّم لنا مذكرات بالغة القيمة، تتناول بتفصيلٍ أعمق الموقف السُّوفييتى من حرب يونيو، وحرب الاستنزاف، وما تصوّرُوه سبيلا لحلِّ ما يُسَمى بمشكلة الشرق الأوسط، ولا شكّ أن لدى مُراد غالب معلومات بالغة الأهميّة كان عليه أن يسجّلها للتاريخ، فلديه وحده الإجابة عن عشرات التّسَاؤلات المتعلقة بهذا الجانب من العلاقات المصريّة - السوفييتيّة.

وكان حديث مُراد غالب عن الأيام الأخيرة لعبد النّاصِر مُؤثّرًا، فقد كان الرجل يعانى من مرض السُّكّر الخبيث الذى كانت له أثاره الخطيرة على الأوعية الدّمويّة والقلب، ورغم ذلك كان يعمل السّاعات الطويلة فى جوٍّ دولي وإقليمى بالغ التوتر، وكان الرُّوس ينصحُون مُراد غالب بأن يُكاشفه بحقيقة مرضه حتّى يتخفّف من الأعباء ويتجنّب التوتر.

والأضواء المحدُودة الخافتة التى ألقاها مُراد غالب على شخصيّة عبد النّاصِر، بالغة الأهميّة، فهو يُشير إلى أسلوب الرجل فى العمل، وحرصه على جمع مقاليد السلطة فى يده حتّى يحقق أحلامه فى بناء دولة قويّة مُتحضرة، وأشار إلى موقفه من القوى الكبرى، فرغم ميله إلى الغرب اضطرّ إلى التعامل مع السوفييت لمصلحة مصر الوطنيّة، ودعماً لاستقلالها الوطنى ، وهنا أيضا لم يوفِّ غالب هذا الجانب حقّه رغم ما لديه من معلومات كثيرة ومهمّة عنه.

فترة حُكم السَّادات

ويروى لنا مراد غالب ما أصاب السُّوفييت من حيرة وهم يراقبُون الأمور فى مصر بعد رحيل عبد النّاصِر، وخاصّةً عندما علموا أن هناك من يدعون فى مجلس الأمن القومي إلى عدم تجديد مبادرة رُوجرز، ومعنى ذلك العودة إلى الأعمال العسكريّة ضد إسرائيل فى وقت لم يتم فيه بعد تكوين الأطقُم المصريّة التى تعمل على حائط الصواريخ وشبكة الدفاع الجوي.

كما أنزعج السوفييت لما طرحه السّادات من فكرة الانسحاب الإسرائيلي 12 كيلو متر شرق القناة، على أن يتم تطهير القناة وفتحها للملاحة، ثم التّفاوض حول السلام، لأن هذا العرض، لو قبلته إسرائيل سوف يؤدِّي إلى تثبيت أقدام إسرائيل فى سيناء مع طول فترة تطهير القناة ، وطول أمد المُفاوضات، ولم يرتح الروس إلا عندما رفض الأمريكان والإسرائيليون اقتراح السّادات، كذلك أزعجهم تصفيَة السادات لرجال عبد النّاصِر (15مايو)، وهنا يقدم مراد غالب شهادةً مُهمّة فى حقِّ من سماهم «رجال عبد النّاصِر». وما أسمتهم دعاية السّادات «مراكز القُوى»، فذكر أنهم جميعًا كانوا على درجة عالية من الوطنيّة والتّفانى فى أداء مهامهم، وأن ولاءهم كان لمصر وعبد النّاصِر، ونفى أيّ شُبهة قيام علاقة خاصّة بين أيٍّ منهُم والسُّوفييت.

وأرجع الأزمة التى وقعت بينهم والسادات إلى أنهم كانوا مُنفذين للأوامر من الطراز الأوّل ، يفعلون بدقة ما يؤمرُون به، ولم يتم تدريبهم على اتخاذ المبادرة، والرؤيّة الخاصة، وقد أربكهم رحيل عبد النّاصِر، وجعلهم يتخبّطُون فى التعامل مع السادات، وعندما أُقِيل علي صبري، لم يجدوا سوى سبيل التصرف السّلبي بتقديم الاستقالات، ظنًّا منهم أن ذلك سيؤدى إلى نوع من الشّلل للأجهزة المهمة التي كانت تحت إمرتهم، فعصف بهم السّادات.

كان هذا هو التحليل الذي قدمه مراد غالب لجروميكو عندما أبدى له مخاوفه من الاتجاه اليمينى للقيادة الجديدة فى مصر، وكان غالب على يقين - بينه وبين نفسه - أن السادات سيسلُك طريقًا مختلفًا، لاعتقاده أنّ أمريكا ستحلُّ له القضيّة. ولكن السوفييت كانوا يتوجّسُون خيفةً من السادات، فأصرُّوا على أن يوقع معهم معاهدة صداقة وتعاون.

وبعد انقضاء ثلاثة أشهُر على توقيع المعاهدة، فُوجئ مُراد غالب بتعيينه وزير دولة للشئون الخارجيّة، وفهم من ذللك أن السّادات يُريد إبعاده عن مُوسكُو، تمهيدًا لبداية سياسيّة جديدة

تماماً، وقد تحقّق ظنه، فقد بدأ السادات يصدر من الإشارات ما ينمُّ عن ضيقه بالسُّوفييت ، وأحسّ أنّ هيكل - وكان وزيراً للإعلام - يلعب دوراً مُهمّاً فى الاتصال بالسُّفراء الغربيين ، والمشرف على المصالح الأمريكيّة، وأحسّ من مقابلات الأخير له أنه يريد التعرف على اتجاهات وزير خارجيّة عاش فى موسكُو سفيراً لعشر سنوات، وقد تولى مراد غالب بناء على اقتراح السادات ومُساعديه إجراء اتصال غير رسمي مع الإسرائيليين فى الأُمم المتحدة لم يُسفر عن نتيجة، كما كلّفه السادات بعد أن ظلّ بلا عمل نحو ثمانية أشهُر، بالسفر إلى العراق والكويت وسيطاً فى النزاع بين البلدين.

وأثناء وجوده ببغداد، أصدار السّادات قرارا بتعيينه وزيراً للإعلام خلفاً لهيكل، ثم سُحبت بعض اختصاصاته وأعطيت لعبد القادر حاتم، ممّا جعله يشعر بالضيق، ويحيل كل ما اتّصل بالإعلام إلى حاتم، وشرح الظروف التي عيّنه فيها السّادات وزيراً للوحدة مع ليبيا فى مجلس الوزراء اللّيبي. وذهب لاستلام عمله فى ليبيا يوم 6 أكتوبر 1973، وكأنّ السادات سعى لإبعاده عن مصر عند قيام الحرب.

وقد روى مُراد غالب ما حدث فى حرب أكتوبر وما صَحبها من جهود دبلوماسيّة، وأخيراً عيّنه السادات سفيراً، فى يوغوسلافيا عام 1974، وبين كيف قدم استقالته بعد الإعلان عن زيارة السّادات للقُدس فى 19نوفمير 1977.

وختم مراد غالب كتابه بإلقاء نظرة على رئاسة الجمهوريّة فى عهد السّادات، فتحدّث عن رجال السّادات الجُدد، وعن إصرار الفريق صَادق فى كل الاجتماعات على إخراج الخبراء السُّوفييت من مصر، وأشار إلى أنه كان هناك اتّفاق بين تيتُو وعبد النّاصِر بالنسبة للوجود السُّوفيتى فى مصر، يُعطي الرّئيس اليوغوسلافى الحقّ فى الاتصال بالرئيس الأمريكى لإقناعه بمُقايضة الوجُود العسكرى السوفييتى وإنهائه فى مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العَربيّة التى احتُلّت عام 1967، غير أن هذا الاتفاق لم يجرب.

وحديث مراد غالب عن «رجال السادات» على اقتضابه الشّديد بالغ الأهميّة، وخاصةً حديثه عن أسلوب عمل السّادات، وكُنّا ننتظر منه أن يستفيض فى ذلك الحديث. وعلى كُلٍّ فهذه «الذِّكريات» بالغة الأهميّة، لعلّها تُقنعُ مُراد غالب بأهميّة كتابة «مذكرات» يَعتمدُ فى كتابتها

على أوراقه الخاصّة (ولا شكّ أن لديه منها ما يكفى لذلك) خدمةً لتاريخ الوطن الذى خدمه بإِخْلاص.

الفريق أول محمّد فوزى والعسكريّة المصريّة *

ودّعت مصر الفريق أوّل محمّد فوزي، الذى لقي ربّه بعد حياة حافلة بالخدمة الوطنيّة، تضعه فى مقدّمة بُناة الجيش المصري الحديث، ليس فقط من خلال تربيته لأفواجٍ من الضبُّاط الذين تعلّمُوا على يديه أستاذًا بالكُليّة الحربيّة ومديرًا؛ لما يربُو على الخمسة عشر عامًا، ولكن لفضله ودوره فى جمع ما بقي من حُطام القوات المُسلّحة بعد كارثة يونيو 1967 الذى أعاد به بناء الجيش المصري فى زمن قياسى لم يتجاوز السّنوات الثلاث، حتى أصبح مهيأً لخوض معركة التحرير، وهى السّنوات التى شهدت بحق حربًا مُتّصِلةً مع العدو، زوّدت القوات المُسلّحة بالخبرات التى مكّنتها - فيما بعد - من كسر أسطورة التفوُّق الإسرائيلي، وتحقيق التّوازن العسكري مع العدو؛ عُدّةً وأداءً؛ حتّى استطاعت مصر أن تحقّق ما تم إنجازه فى حرب أكتوبر 1973. فكانت عمليّة إعادة بناء القوات المُسلّحة وإبقاء جذوة المعركة مُتقدة فى الوقت نفسه إنجازًا تاريخيًّا على درجة عالية من القيمة، حقّقته همّة الفريق أول محمّد فَوزي.

وإذا كان محمّد فوزي لم يستطع استيعاب سياسة أنور السّادات التى اتجهت إلى تجميد قرار المعركة تمهيدًا للتحوُّل من استراتيجيّة المواجهة إلى استراتيجيّة المُصالحة، فإن ذلك يرجع إلى اقتناعه تماماً بأن «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة»، ويقينه من خطُورة التوجُّه الجديد على بِنية القوات المُسلّحة، والخطط التى بُذل فى وضعها الدّماء والعَرق، ففضّل فوزي أن يستقيل حتى يبرئ ذمته من مغبّة مُسَايرة التحوُّل الذى لا يرى فيه مصلحة بلاده. وقد كلفه ذلك الموقف حُريته الشخصيّة لما يزيد على العَامين قضاهما فى السّجن تنفيذًا لحُكم بالسجن خمسة عشر عاماً. أصدره مجلس عسكرى عقد خصّيصًا لمحاكمته بتهمة «العِصيان والتمرُّد» تماماً كما حُوكم أحمد عُرابي قبله بتسعين عامًا، وعندما خرج من السّجن - بعد صدور عفو السادات عنه - لم ينقطع انشغاله بالهم الوطني، ولم ينس مسئوليته أمام أمته وأجيال المستقبل من القادة العسكريين، فقدّم خُلاصة تجاربه فى مذكّرات نُشرت فى أربعة كتب ستظل مرجعًا تاريخيًّا مهمًّا لكل من يتصدّى لكتابة تاريخ مصر المُعاصر، وتاريخ القوات المُسلّحة المصريّة.

---

* مجلة الهلال. أبريل 2000.

وُلد محمّد فوزى فى 5 مارس 1915، وكان والده البكباشى أمين أفندى فوزي ضابطًا بالجيش المصرى، توفي قبل التحاق ابنه بالكليّة الحربيّة عام 1934، ولذلك ورد بملف محمّد فوزى الطّالب بالحربيّة اسم عبد الوهاب أفندى زُهدي؛ سكرتير مدرسة الأُورمان الابتدائيّة والمقيم بالعباسيّة كولى أمرٍ للطّالب - ولعلّه كان خاله - ولا يعنينا من هذا إلا ما له من دلالة على الانتماء الاجتماعى لمحمّد فوزي، فهو من أسرة تنتمى إلى الطبقة المُتوسطة الصغيرة التي اشتعلت من بين صفُوفها جُذوة العمل الوطنى على مرّ تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، وقدّمت لمصر معظم روّاد العمل الوطني والفكر والثقافة.

حصل محمّد فوزى على الابتدائيّة عام 1929 وعلى الكَفاءة عام 1932، وعلى شهادة البكالُوريا (القسم الأدبي) عام 1934، والتحق فى أكتوبر من العام نفسه بالكُليّة الحربيّة وتخرج فى يونيو عام 1936 ليُعيّن ملازم أوّل بيادة (مُشاة)، وخدم خلال الحرب العالميّة الثانيّة فى الدِّفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحريّة الجويّة فى الإسكندريّة وبُورسعيد وقناة السُّويس عامي 1942 –1941.

كما خدم فى حرب فلسطين عام 1948، ولفت الأنظار إليه عندما طوّر استخدام المدفعيّة المضادة للطّائرات فى تدمير أهداف أرضيّة حيث دمّر بُرج المياه الإسرائيلي فى دير سنيد ، وهو أمر غير مسبُوق فى استخدامات المدفعيّة المضادة للطّائرات، وكان لقاء محمّد فوزى مع جمال عبد الناصر فى عام 1948 على أرض فَلسطين حيث ربطتهما صداقة حميمة إلى جانب رفقة السلاح، فلا غرابة أن نجد محمّد فوزى من أوائل من انضمُّوا إلى تنظيم «الضباط الأحرار» فى خليّة كان يتولّى مسئوليتها زكريا مُحيي الدِّين، وظل بعد قيام الثورة فى موقعه كضابط بالقوات المُسلّحة ، فلم يشغل باله بالعمل السِّياسى أو التطلُّع للمناصب على نحو ما فعل بعض زملائه من «الضُّباط الأحرار»، وأدّى واجبه فى الدفاع عن البلاد خلال العدوان الثُّلاثي على مصر عام 1956.

وكان محمّد فوزى قد حصل على شهادة أركان الحرب عام 1952 وعين كبيراً للمُعلمين بالكليّة الحربيّة عام 1953، ثم أصبح مديراً للكليّة الحربيّة عام 1958، وعرف بين الطُّلاب بالحزم والإفراط فى الانضباط، حتى قيل إنهم أطلقوا عليه «الرجل الصّخري»، ولكنهم كانوا يحبُّونه، ويرون فيه القُدوة والمثل الذى يُحتذى، (وهى الصفات التى جعلت جمال عبد الناصر

يختاره لحمل عبء إعادة بناء القُوّات المُسلّحة بعد كارثة 1967)، ولم يترك إدارة الكليّة الحربيّة إلا ليعيّن رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المُسلّحة عام 1964، وليصبح - فى الوقت نفسه – أميناً مُساعداً عسكرياً بالجامعة العربيّة، حتى عيّنه جمال عبد الناصر فى 11 يونيو 1967 قائداً عاماً للقوات المُسلّحة، ثم وزيراً للحربيّة فى 20/1/1968.

إعادة تنظيم القوات المُسلّحة

توثّقت صلة محمّد فوزى بالرئيس جمال عبد الناصر بعد أن أصبح رئيساً للأركان العامة ، وبلغت ذروتها عام 1966، وكان هذا المنصب العَسكري الرّفيع قد أتاح لمحمّد فوزى الوقُوف على أحوال الجيش المصري وقدراته - عندئذ - وأعدّ خطة شاملة لإعادة تنظيم القوات المُسلّحة على أسس عمليّة. . فقد رَاعه تدهور مُستوى القوات المُسلّحة ، والقصور فى تجهيز مسرح العمليّات للمواجهة مع العدو، وخروج أعداد ضخمة من القادة والضبّاط من الخدمة لأسباب سياسيّة خلال حقبة زمنيّة قصيرة، مما كان له أثاره السلبيّة فى الخبرة العسكريّة والتقاليد العَسكريّة المُتوارثة.

ففيما بين 1967 – 1952، كان عدد القادة والضباط الذين طُردُوا من الخدمة يفوق كثيراً عدد زملائهم المُحالين إلى التقاعد بحُكم السِّن، أو الوفاة، أو الاستشهاد، ممّا نتج عنه عدم وجُود تدرُّج هرمي مقرُون بزمن معقُول للاحتفاظ بالخبرة العسكريّة، كذلك لعب الصِّراع الخفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والمُشير عبد الحكيم عامر، وانفراد الأخير بالسُّلطة الفعليّة على القوات المُسلّحة ، دوراً بارزاً فى التأثير السّلبي على صُنع القرار العسكرى الإستراتيجى للدولة.

ناهيك عن فقدان القوات المُسلّحة المُساندة المعنويّة من الشعب بسبب المُمارسات التي اتسمت باستعراض القوة واستغلال النفوذ، والخلط بين السُّلطات، وعدم الانضباط والتعالي والمبالغة الإعلاميّة فى قدرات القوات المُسلّحة (مقُولة أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط). كل ذلك جعل محمّد فوزى يستشعر الخطر، ويفكر فى تقديم «وصفة» لعلاج أمراض القوات المُسلّحة، ولما كان ولاؤه للقائد الأعلى؛ صديقه القديم جمال عبد الناصر، فقد تحايل لتجاوز التسلسُل القيادي الذى يلزمه بالاتّصال بالمُشير عامر أوّلا، وقدم خطته لتطوير القوات المُسلّحة إلى الرّئيس جمال عبد الناصر مُباشرةً عام 1966.

كان الزمان صيف 1966، والمكان الإسكندريّة، وقد استحسن عبد الناصر الخطة التى اقترحها محمّد فوزى، ولكنه نصح بتأجيل مُناقشتها حتى يتم الفراغ من المأزق الذى كانت تُواجهه القوات المُسلّحة فى اليمن، وفى التاسعة إلا الربع من صباح 5 يونيو 1967. اتصل محمّد فوزى تلفونيًا بالرئيس عبد الناصر ليبلغه أن الكارثة قد وقعت . . وهكذا لم تتح لمحمّد فوزى فرصة تنفيذ فكرته لإعادة تنظيم القوات المُسلّحة إلا بعد كارثة 1967، عندما عُيّن فى 11 يونيو 1967 قائدًا عامًا للقوات المُسلّحة، ولم يعد الأمر أمر إعادة تنظيم، ولكنه أصبح إعادة بناء لحُطام القوات المُسلّحة فى أصعب الظرُوف وأكثرها حرجًا. وقد كشفت المحنة عن معدن الرجل . . وسجلت اسمه فى مقدّمة أسماء بُناة الجيش المصرى الحديث.

الصمودُ والمواجهة والتحدِّي

قسّم محمّد فوزى فترة السّنوات الثلاث التى شهدت إعادة بناء القوات المُسلّحة إلى ثلاث مراحل هى: الصُمُود، والمواجهة، والتّحدي والرّدع.

امتدّت المرحلة الأولى من يوليو 1967 حتى مارس 1968، وشهدت ضغوطًا سياسيّة للتوصُّل إلى حلٍّ منفرد مع إسرائيل بطريق التفاوض المباشر، وعلا مد الحرب النفسيّة لخفض معنويات القوات المُسلّحة والشعب المصرى.

وجاء صمود القوات المُسلّحة المصريّة من خلال ثلاث معارك صغيرة ناجحة ليُعيد الثقة فى نفس المُقاتل المصري . . وكان إنشاء أول نسق دفاعي غرب القناة وتماسك الجبهة الدّاخليّة وراء قيادة عبد الناصر وتأييد الدول العربيّة الذى تحقّق فى مؤتمر القمة بالخرطوم، واستمرار تدفق الأسلحة والمعدّات من الاتّحاد السوفيتى والدول الاشتراكيّة الأُخرى سنداً قويًا للقوات المُسلّحة المصريّة فى مرحلة الصُمود.

وشهدت الفترة من مارس 1968 حتى بداية عام 1969 مرحلة المواجهة التى اتّسمت بسرعة دوران عجلة تدريب وإعداد القوات المُسلّحة، واستكمال بناء التشكيلات الجديدة المُقاتلة ، ودفعها إلى منطقة التجميع الرّئيسي غرب القناة، وإنشاء قيادتى الجيشين الثانى والثّالث الميدانين، وتحمُّل مسئوليّاتهما فى المنطقة الدفاعيّة، وبدء الانتقال إلى مرحلة الدِّفاع الإيجابى،

والعمل ضد العدو شرق قناة السُّويس ليلا ونهاراً بعمليات بريّة، وهجمات جويّة اتخذت طابع الاستنزاف لقوات العدو ومُعداته، ومنشآته الميدانيّة.

فكانت مواجهة العدو وقتاله برُوح الثأر أحسن فُرصة لرفع كفاءة القُوات المُسلّحة وقُدرتها على القتال، والحصُول على معلومات ميدانيّة قيِّمة عن العدو كانت ذات فائدة كبيرة فى المرحلة التاليّة، واتسع نطاق المواجهة جنوباً ليشمل خليج السُّويس، مما زاد من أعباء العدو ، واضطره إلى مُواصلة تعبئة قواته حتى بدأ يشعر بالاستنزاف الحقيقى لقوّاته وموارده.

أمّا المرحلة الثالثة فامتدت من مارس 1969 حتى يوليو 1970، واتسمت بتحدِّي العدو والقيام بمبادرات حربيّة من قواتنا ضد العَدو فى العُمق التعبوي داخل سيناء برياً وجوياً وبحرياً ، فوصلت إلى العريش شمالا وإيلات جنوباً، مما أجبر العدو على نشر قواته وزيادة عددها فى مناطق بعيدة، واضطر إلى إشراك قواته الجويّة فى العمليات فى عُمق مصر وعلى خطوط المواجهة.

ولكن ردع قواتنا، وخاصّةً الدِّفاع الجوي، وبدء إنشاء حائط الصّواريخ سام الشهير غرب القناة، ووجود الطيارين السُّوفييت وعناصر الدفاع الجوى من الصّواريخ فى عمق مصر منع العدو من استخدام قواته الجويّة ضد العُمق المصري، وانتهت المرحلة بتحقيق خسائر فى القوات الجويّة للعدو، التى تعرّضت لصواريخ سام، فتحول العدو فى سيناء إلى الدفاع التقليدى، وكان لهذه المرحلة مردُودها السياسي، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكيّة تتجه نحو طرح الحلُول السلميّة للتسويّة الشّاملة، فقدمت مشروع رُوجرز لوقف إطلاق النار المؤقّت.

وعندما ناقش الرئيس جمال عبد الناصر مبادرة روجرز مع محمّد فوزى رأى قبُول وقف إطلاق النار لمدة تسعين يوماً حتى يتم خلالها استكمال بناء المواقع الاحتياطيّة لصَواريخ الدفاع الجوي، وزحزحة حائط الصّواريخ كُله إلى الشّاطئ الغربي لقناة السُّويس، وعندما تحدّد وقف إطلاق النار فى الواحدة من صباح 8/8/1970 استطاع محمّد فوزى تحريك أربع عشرة كتيبة صواريخ بعد غروب يوم 7/8/1970، لتصل إلى شاطئ القناة قبل الواحدة من صباح 8/8/1970، وبوقف إطلاق النار كانت القوات المُسلّحة قد وصلت إلى قُدرات عسكريّة

ومعنويّة عاليّة وإمكانيّات بفضل المعارك المُستمرة والصِّدام والمواجهة مع العدو التى استمرت طوال ثلاث سنوات. وبالتدريب الشاق المتواصل فى الوقت نفسه، كما تمّ اختبار جميع التشكيلات الميدانيّة فى جميع أفرع القُوات المُسلّحة على واجبات عمليّات تحرير الأرض فى إطار من التّنسيق والتعاون.

الخُطة 200 وتحرير الأرض

تمّ إعداد خطة تحرير الأرض (الخُطة 200) فى خطٍّ مواز لعمليّة بناء القوات المُسلّحة وتنمية قدراتها القتاليّة، وكان يتم تطويرها كل ستة شهور، ويروي محمّد فوزى أن الرئيس جمال عبد الناصر دعَا إلى اجتماع مُصغّر فى آخر أغسطس حضره مُمثّلان عن مجلس الدفاع الوطني ، هُما وزير الخارجيّة ووزير الحربيّة لعرض الموقف السياسي والعسكري بعد وقف إطلاق النار المؤقّت، وبعد مناقشة الموقف أقرّ وزير الخارجيّة أنّ الموقف السياسي الخارجى لن يكُون أفضل من الموقف الحالي. وأبدى محمّد فوزى استعداد القوات المُسلّحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف إطلاق النار، وأنهى الرئيس الاجتماع بعد أن حدّد لفوزي استعداده للتّصديق على خطط العمليّة الحربيّة المرحليّة والشّاملة لتحرير الأرض فى مرسى مطرُوح فى الأسبوع الأول من سبتمبر 1970.

وسافر محمّد فوزى مع الرّئيس بالقطار إلى مرسى مطروح ومعه 14خريطة تشمل قرارات (الخُطة 200) الشّاملة، والخطة (جرانيت) المرحليّة، وكذلك خطة القوات المُسلّحة السوريّة لتحرير الجُولان موقّعًا عليها من وزير الدفاع السورى، أما الخطط المصريّة فلم يكن ينقصها سوى توقيع الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المُسلّحة، ويذكر فوزي أن الرئيس شُغِل بزيارة مُفاجئة قام بها القذافى ثم وقعت حوادث الأردن (أيلُول الأسود) فلم يتمكّن من الانفراد بالرئيس عبد الناصر لتوقيع الخُطط، ولكنه أبلغه شفويًّا بالتركيز على تنفيذ الخطة (جرانيت) المرحليّة بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف إطلاق النار فى 7/11/1970، ولكن وفاة عبد الناصر فى 28 سبتمبر حالت دون استمرار التّخطيط الزمني المُقرّر لبدء معركة التحرير.

ويؤكد محمّد فوزي أنّ قياس قُدرات قواتنا على قوات العدو فى أواخِر 1970 وأوائل 1971 كانت لصالح قواتنا عدداً وتسليحاً وكفاءةً، وأنّ توقيت تنفيذ الخطط الموضُوعة للتحرير والتى تم التدريب عليها عمليًّا كان توقيتًا مخطّطًا تخطيطًا سليماً. وقد أحسّت إسرائيل بذلك

الاختلال فى ميزان القوى فعززّت قواتها عامي 1973 ،1972 بتسليح أمريكى إضافي ، وخاصّةً فى قواتها الجويّة والمدرّعة بما يُوازي ثلث قوتها العسكريّة عام 1971، وبذلك بدأ ميزان القوى يتحوّل لصالح إسرائيل ابتداءً من عام 1973، مما يؤكّد - مرةً أخرى - أن توفيت معركة التحرير فى أواخر 1970 أو أوائل 1971 كان توقيتًا سليمًا.

***

كانت وفاة عبد الناصر وتصفية المقاومة الفلسطينيّة فى الأُردن فى سبتمبر 1970 لهما تأثيرهما على الموقف الإستراتيجى العَربي عامّةً، ولكنها لم تؤثّر على التفوّق العسكري العربي على إسرائيل، وبدأ السّادات يرسل إشارات تلمّح إلى استبعاد معركة تحرير الأرض بالقوة، عندما أعلن عن مُبادرته من أجل حلٍّ جُزئي فى 4 فبراير 1971، موضّحًا أمله فى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق الحلِّ السِلمي، مما أدّى إلى وقوع خلافات فى الرأى بينه وبين المجموعة القياديّة التى ورثها عن عبد الناصر ، وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على موقف فوزى من الرّئيس الجديد الذى رأى أن يماطل ويُسوِّف فى تنفيذ خطة التحرير.

جُندي لا تشغله السِّياسة

لقد كان محمّد فوزي جنديًا لا تشغله السياسة إلا من زاويَة تأثيرها على الموقف العسكري ، ولم يسبق له أن تحرّك إلى ميدان السِّياسة بعدما قامت الثورة، فقد ظلّ مُنكبًا على أداء واجباته كضابط ومُعلم ومُدير للكليّة الحربيّة، واكتفى بدور المُراقب للصِّراع السِّياسي وصراع السلطة بين عبد الناصر وعامر دُون أن يورِّط نفسه فيه، حتى إذا وجد نفسه فى السلطة قائدًا عامًا ووزيرًا للحربيّة لم تشغله السِّياسة طوال عمله تحت قيادة عبد الناصر؛ إلا من زاويَة هدفه وواجباته، وهو بناء القوات المُسلّحة، وتحرير التُّراب الوطني، وكاد يصل إلى تحقيق الهدف بالتحرُّك نحو معركة التحرير التى حدّد عبد الناصر موعدها (شفويًا) قبل أسبوعين من وفاته.

أمّا السادات فله باع طويل فى السِّياسة وألاعيبها جعله يبقى فى دائرة السُّلطة طافيًا على السطح، وجاء موت عبد الناصر المفاجئ ليضعه فى موقع القائد الأعلى للقُوات المُسلّحة ، فكان طبيعيًا أن يتخلّص ممن عملُوا مع عبد الناصر حتى يضمن عدم التعرُّض لتوجهاته

السياسيّة الجديدة، وبعبارة أخرى كان الصِّدام الذى وقع بين السادات ومجموعة القادة الذين ورثهم عن عبد الناصر صداماً متوقّعاً، فلم يكونوا رجاله، كما أنه كان يريد أن يتبع أسلوباً مُختلفاً فى العمل لن يستطيع اتِّباعه إلا إذا تخلص منهم، فكان الموقف من معركة التحرير فخّاً استطاع اصطيادهم به.

ونصب السّادات الفخ عندما أرسل إشارات سياسة المُصالحة التى أزعجت من عملُوا تحت قيادة جمال عبد الناصر للثأر من هزيمة يونيو 1967، وشاركُوا فى تحمُّل مشقّة إعادة بناء القوات المُسلّحة، وعلى رأسهم محمّد فوزي الذى ألحّ على السّادات أن يصدِّق على خطة معركة التحرير، فراح يُماطل ويُسوِّف، ثم حدّد موعداً ولكنه رفض توقيع الوثائق الخاصة به، فلم يُطق محمّد فوزى صبراً وهو يرى أن مرور الوقت لن يكُون فى صالح المعركة إذا انقضى الظرف التاريخى المُناسب. ولما كان قائداً عسكريًّا ملتزماً استقال من منصبه وقبع فى داره، وتبعته المجمُوعة التى ضمّت رجال عبد الناصر، فكان ما كان من تعرضهم للتّصفية فيما سمى بثورة التّصحيح التى جعلت من 15 مايو 1971 بدايةً لشرعيّة جديدة استند إليها السّادات، وجعلها قاعدة توجُّهه السياسي الجديد.

***

وعندما اضطر السّادات إلى تنفيذ خطة التحرير، لم يكن هناك مفر من الاقتصار على الجانب المرحلي مع تحجيمه، ليصبح أداةً لتحريك الحل السياسي، وهو ما تحقّق فى حرب أكتوبر 1973، ولكنه لم يستطع أن يُنكر فضل محمّد فوزي، فأشاد به فى أكثر من مُناسبة، وما تحقّق على يديه من إعادة بناء القوات المُسلّحة، وإعدادها لواجب التّحرير، وكان حرص الرئيس محمّد حُسني مبارك على الاشتراك فى تشييع جنازة فوزي تقديراً لدوره التّاريخي فى خدمة وطنه وأُمّته.

6 - في أمريكا والعرب

الوِلايَات المُتَّحدَة الأمريكيَّة من العُزلة إلى الهَيمنة *

حرصت الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة منذ استقلالها عن بريطانيا على أن تنأى بنفسها عن التّورط فى مشاكل العالم القديم، وأن يظلّ العالم الجديد بعيداً عن تداخلات السّياسة الأوروبيّة ، فقد كانت أمامها مهمّة طويلة شاقة تتمثل فى بناء اقتصادها القومي، والتوسُّع غرباً فى اتجاه المحيط الهادي، واستطاعت أن تُحقّق ذلك كله مع منتصف القرن التاسع عشر، حيث بلغت قامة الاقتصاد الأمريكي قامة اقتصاد بلاد أورُوبّا الغربيّة بفضل وفرة الموارد الطبيعيّة والمواد الخام، ونقل التكنولُوجيا وتطويرها محليًّا على أيدى المهاجرين الأورُوبيين الذين قصدُوا العالم الجديد بحثًا عن حياة أفضل.

وجاء مشرُوع قناة بنَما ليحقّق الاتّصَال البحري بين شرق البلاد وغربها، وبين قوتها البحريّة فى المحيطين الأطلنطي والهادي، مما مكّن الوِلايَات المُتّحدَة من أن تمد نطاق نشاطها التجارى إلى عالم المحيط الهادى، فأجبرت اليابان على فتح موانيها للتجارة (1854)، وأجبرت الصين على أن تمنحها نصيبها من الامتيازات التى حصلت عليها الدول الأوروبيّة فى موانئ الصّين وتجارتها، كما بدأت تجارتها واستثماراتها تزحف على أمريكا الجنُوبيّة تسحب البساط من تحت أقدام القوى الأوروبيّة ذات الوجود التاريخى هناك، حتّى استطاعت أن تبرز كقُوّة إاقتصاديّة ضَخمة مع مشَارف القرن العشرين.

كلُّ ذلك وعَلاقات الوِلايَات المُتّحدَة بالعالم القديم علاقات تجاريّة وثقافيّة محضة فى إطار الحرص على إقامة علاقات وديّة مع الجميع، وعدم التورُّط فى نزاعات العالم القديم، ووضع «مبدأ مونرُو» فى مطلع عشرينيّات القرن التاسع عشر أُسُس سياسة العُزلة على أساس أن تظل أمريكا (العالم الجديد) للأمريكيّين، أو بعبارة أخرى تظل الأمريكتان مجالا حيويًّا للولايات المتحدة، لا تسمح لأورُوبّا بالتدخُّل فيه، فى مقابل أن تظل الوِلايَات المُتّحدَة بعيدةً عن التدخل فى صراعات أورُوبّا، وقد ساعدت تلك العُزلة الوِلايَات المُتّحدَة على بناء اقتصادها

* مجلة الهلال. ديسمبر 1992.

القومى مُستفيدةً من موارد العام الجديد، مُعتمدةً على سُوقها ذات الإمكانات الهائلة دُون أن تواجه بإنفاق عسكريٍّ كبير تتطلبه السِّياسة العالميّة النّاشِطة فيما لو فكّرت فى مثل تلك السياسة.

ورغم أنّ الرئيس ودرو ولسُون فكّر فى كسر جدار العُزلة عندما مد يد العون للحُلفاء فى الحرب العالميّة الأولى، وأطلق مبادئه الشّهيرة التى تضمّنت حق تقرير المصير للشُّعوب الخاضعة للدولة العُثمانيّة، كما تضمّنت الدعوة لإقامة هيئة دوليّة تضم الأمم جميعاً، تسعى إلى حلِّ الصراعات التى تنشب بينها بالطُّرق السلميّة تحت اسم «عُصْبَة الأُمم»، إلا أنّ الرئيس الأمريكى لم يحظَ بتأييد الكُونجرس الذى فضّل التمسُّك بسياسة العُزلة، ولم يوافق على انضمام الوِلايَات المُتّحدَة إلى العُصبة التى ساهم رئيسها بفكره وجهده فى إنشائها.

وجدت جماعات الضّغط الأمريكيّة من مُمثّلي الرّأسماليّة أنّ مصالحها التجاريّة واستثماراتها فى العالم القديم تحتاجُ إلى سياسة تقوم على عدم التورُّط فى مشاكله السياسيّة حتّى يستطيع الاستفادة من جميع الأطراف، فتتغلغَل فى نسيج النظام الرّأسمالى العالمي دُون أن تستثير ضدّها ردُود أفعال غير مواتية قد تجلبها سياسة التورُّط فى مشاكل العالم القديم، والاضطرار إلى تحديد مواقف مُعيّنة قد تُغضِبُ أطرافًا بعينها وتعُود بالنتائج السلبيّة على المصالح الإقتصاديّة الأمريكيّة.

سياسة الباب المفتوح

وهكذا تبنت الوِلايَات المُتّحدَة فى فترة ما بين الحربين العالميتين سياسة «الباب المفتُوح» التى تتيح لمصالحها الإقتصاديّة؛ وخاصة الاستثمارات والتِّجارة فُرصة الحركة فى العالم القديم دون عائق. وفى إطار تلك السياسة الحذِرة استطاعت الوِلايَات المُتّحدَة أن تفتح الطريق أمام استثماراتها فى بلادٍ كانت مناطق نفُوذ لبلاد غرب أورُوبّا، من ذلك مثلا الاستثمارات البترولية الأمريكيّة فى العراق والسُّعوديّة.

كما ضمِنت لتجارتها حريّة الحركة دون التعرض إلا لمُضايقات غير ذات بال من جانب بريطانيا وفرنسَا، وقد حقّقت هذه السياسة بُعداً إستراتيجيًّا جديداً اكتسبته المصالح الأمريكيّة المتشعبة فى العالم القديم: فى أورُوبّا، والشّرقين الأقصى والأوسط، أملى على صُناع السياسة

الأمريكيّة توجُّهات جديدةً بدأت تتبلور بخُطىً سريعة عند قيام الحرب العالميّة الثانيّة، جذبت الوِلايَات المُتّحدَة إلى السّاحة الدوليّة لتصبح اللاعب الرّئيسي الذى يتصدّى للدفاع عن مصالح العالم الغربى الرّأسمالى فى مُواجهة العالم الشرقى الاشتراكي، الذى برز بعد الحرب بزعامة الاتّحاد السُّوفيتى فيما عرف«بالحرب الباردة» والتى انتهت عمليًّا عام 1989 بالتغيرات الجذريّة التى شهدتها أورُوبّا الشرقيّة، ثم بتفكُّك الاتّحاد السُّوفيتى نفسه.

وهذه الرِّحلة القصيرة (بمعيار الزّمن) التى نقلت الوِلايَات المُتّحدَة من موقف المتفرج القابع فى جانب قصيٍّ من الساحة السياسة الدوليّة، يرقُبُ ما يدُور عليها إلى لاعب رئيسيٍّ على الساحة الدوليّة، تمثلت فى الحرب العالميّة الثانيّة، ولم تجر الوِلايَات المُتّحدَة جراًّ للعب دور رئيسيٍّ، وإنما أعدّت نفسها خلال فترة ما بين الحربين للقيام بهذا الدور بعد تشعُّب مصالحها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة.

ولم يغب عن ذهن صُنّاع السياسة الأمريكيّة تهيئة بلادهم للعب هذا الدور منذ بدأت آفاق الموقف الدولي تتلبّد بغيوم الحرب مع مطلع الثلاثينيّات، فكان على الوِلايَات المُتّحدَة أن تتأهّب للدفاع عن مصالحها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة وخاصّةً أنّ اليابان - القُوّة الصّاعدة فى عالم المحيط الهادي - كانت تمثل تهديداً لتلك المصالح، وكانت سياسة الوِلايَات المُتّحدَة فى المحيط الهادي ترمى إلى مقاومة الأطماع اليابانيّة، ففرضت حكُومة الرئيس رُوزفلت عقُوبات اقتصاديّة على اليابان (يوليو 1940).

وتدهورت - نتيجةً لذلك - العَلاقات اليابانيّة الأمريكيّة، وخاصّةً عندما قام الرئيس الأمريكى بتجميد الأموال اليابانيّة فى البنُوك الأمريكيّة ردًّا على غزو اليابان للهند الصّينيّة، ثم ما لبثت اليابان أن شنّت هجُومها المُفاجئ على قاعدة بيرل هاربور (7 ديسمبر 1941)، فأعلنت الوِلايَات المُتّحدَة وبريطانيا الحرب على اليابان فى اليوم التّالى، ممّا دعا ألمانيا وإيطاليا (حليفتي اليابان) إلى إعلان الحرب على الوِلايَات المُتّحدَة (فى 11 ديسمبر 1941)، وبذلك أصبحت الوِلايَات المُتّحدَة طرفًا أصِيلا فى الحرب العالميّة الثانيّة، وقع عليها مُعظم عبء المجهود الحربي فى المُحيط الهادي حتّى نهايّة الحرب، كما وقع عليها عبء دعم جبهة الحلفاء فى أورُوبّا وشمالي إفريقيا، فضلا عن دعمهم اقتصاديًّا من خلال «قانُون الإعارة

والتأجير» الذى أصدره الرئيس الأمريكى ليتيح للحُلفاء فُرصة الحصُول على ما يحتاجُونه من مُؤنٍ وعتاد.

وهكذا أصبحت الوِلايَات المُتّحدَة حليفًا أساسيًّا ضد المعسكر الفاشي بزعامة ألمانيا، وأدّت أسلحة ترساناتها ومواردها أجلّ الخدمات للحُلفاء فى أحلك الأوقات، وأتاح لها ذلك فرصة الاشتراك الكامل فى الجهُود الدبلوماسيّة للحُلفاء لتنسيق المواقف قبيل نهاية الحرب، فأُتيح لها حق الاشتراك فى صياغة عالم ما بعد الحرب.

بل سعت بريطانيا فى العَامين الأخيرين للحرب إلى التوصُّل إلى اتفاق مع الوِلايَات المُتّحدَة حول تقسيم مناطق النفوذ فى الأقاليم ذات الأهميّة الإستراتيجيّة الخاصّة مثل الشرق الأوسط ، فاستفادت الوِلايَات المُتّحدَة من المُباحثات التى دارت بهذا الصّدد فى التعرُّف إلى أفكار حليفتها دون أن تلتزم بشئ مُحدّد. فقد أصبح واضحًا فى أواخر الحرب أن الاتّحاد السُّوفييتى سوف يبرزُ كقُوّة كُبرى، وأن ثمة كتلة تتشكّل فى أوروُبّا الشرقيّة مُشايعة له، كما أثبتت المراحل الأخيرة للحرب أنّ بريطانيا التى تزعّمت غربي أوروُبّا قد أصبحت مُثخنةً بالجراح، وأنها لن تستطيع قيادة الغرب فى عالم ما بعد الحرب لافتقارها إلى مُؤهلات تلك القيادة التى توافرت - فى الوقت نفسه - للولايات المتحدة الأمريكيّة، ومن ثم بدأت الأخيرة تتهيّأ للعب دورها الجديد.

وكان الأمرُ يحتاج إلى إصدار شهادة ميلاد للقُوة الجديدة تقنع الأصدقاء قبل الخصُوم بأهليّة الوِلايَات المُتّحدَة لتلك الزّعامة، فجاء ضرب هيروُشيما ثم نجازاكي بالقنبلة الذريّة (8 - 6 أغُسطُس 1945) رغم أن اليابان كانت على شفَا الاستسلام، وكانت تتصل بالاتّحاد السُّوفييتى ليُقنع الحُلفاء بشرُوط استسلام معقُولة، فقد جاء استخدام القُنبلة الذريّة إعلانا عن مولد القُوّة الجديدة، قُصِد به توجيه رسالة مُزدوجة إلى الحليف اللّدُود (الاتّحاد السُّوفييتى) وإلى الحليف الودُود (بريطانيا) مفادُها أن لكل زمان دولة ورجالا.

دور خطير لأمريكا

وهكذا لعبت الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة دورا رئيسًا فى صياغة تسويات ما بعد الحرب ، وتقسيم ألمانيا، وإقامة هيئة الأُمم المتحدة التى اتخذت من نيويورك مقرًّا لها، وأصبحت واحدةً

من القُوى الخمس الكُبرى التى تمتّعت بحق الفيتو فى مجلس الأمن، ولعبت الدور الأكبر فى صياغة ميثاق شمال الأطلنطي، الذى أوجد تحالفًا غربيًّا بزعامة الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة.

وفى نهايّة عام 1947 صدر «قانون معُونة أورُوبّا» (الشهير بمشروع مارشال) الذى قدمت الوِلايَات المُتّحدَة بمُقتضاه معونات اقتصاديّة لإعادة تعمير بلاد الحُلفاء، فدعم ذلك موقف الوِلايَات المُتّحدَة كزعيمة للعالم الغربى أمام شعُوب تلك البلاد.

وتبنّت الوِلايَات المُتّحدَة سياسة تصفيّة الاستعمار التقليدى القديم لتكسب ودّ شعوب المستعمرات من ناحية؛ وتجتذبهم إلى سياسة الأحلاف التى تزعّمتها لمواجهة الاتّحاد السُّوفييتى وحمايّة المصالح الإستراتيجيّة والاقتصاديّة الأمريكيّة، وخاصّة أن الإمبرياليّة طوّرت من نفسها، وأصبحت قادرةً على الهيمنة على شعُوب العالم الثالث دون حاجة إلى الاحتلال العسكري، من خلال روابط التبعيّة الاقتصاديّة بين مُنتجي المواد الأوليّة، ومُستهلكي السلع المُصنّعة بالعالم الصِّناعى الرأسمالي الغربي، والتى تستندُ إلى تأييد القُوى المحليّة المتعاونة مع الإمبرياليّة ودعمها.

كما تبنّت الوِلايَات المُتّحدَة سياسة الأحلاف العسكريّة الموجّهة ضد الاتّحاد السُّوفيتى والراميّة إلى الهيمنة على المناطق الإستراتيجيّة المهمّة، والسيطرة على بلادها وتوجيه سياستها بما يخدُم المصالح الأمريكيّة باسم التحالُف، فراحت مشرُوعات الأحلاف تترى: من حلف يحمل اسم «منظّمة الدِّفاع عن الشّرق الأوسط» إلى حلفٍ يحمل اسم «الحزام الشّمالي» قصد به أن يضم تُركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وبلاد المشرق العربى، إلى حلفٍ أطلق عليه اسم «الحزام المُحمّدي» قصد به أن يضم البلاد الإسلاميّة الأسيويّة بما فى ذلك إندونيسيَا، ثم ما لبث أن استبدل به حلف جنُوب شرقي آسيا.

ورغم الجهُود التى بذلتها بعض الحركات الوطنيّة لمقاومة سياسة الأحلاف وخاصّةً دور مصر بزعامة عبد النّاصر فى مقاومة حلف الحزام الشّمالي الذى أصبح يُعرف باسم«حِلف بغداد»، وقيام حركة عدم الانحياز - بجهُود بعض زُعماء العالم الثّالث - لمقاومة سياسة الأحلاف، استطاعت الوِلايَات المُتّحدَة أن تقيم بعض تلك الأحلاف التى أعطتها مزايا استراتيجيّة مهمّة، وأتاحت لها فرصة الحلُول محل القُوى الاستعماريّة التقليديّة، باسم

الأحلاف وما تتطلّبه من إشراف على القُوات المسلحة للدول المشتركة فيها، والمعُونات الاقتصاديّة التي تقدّم فى إطار الحلف، وما تتطلّبه من توجيه لاقتصاد تلك الدُّول. وهى سياسة وُوجِهت بالرفض والمقاومة من جانب شعُوب تلك الدول.

واقتضت استراتيجيّة الهيمنة على السّاحة الدوليّة باسم مواجهة الشيوعيّة قيام الوِلايَات المُتّحدَة بالمساهمة الرئيسيّة فى شنِّ حربين محليتين فى آسيا، هُما: حربُ كُوريا، وحرب فييتنام، بما ترتب عليها من نتائج سلبيّة عانت منها شعُوب الشرق الأقصى وجنُوب شرقي آسيا، غير أنها استخدمت أداةً لتسويق نظام الأحلاف الذى رعته الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة، والذى أتاح لها الاحتفاظ بالعديد من القَواعد العسكريّة فى المحيط الهادي وفي اليابان وكُوريا والفلبّين وبعض بلاد الهند الصّينيّة، فضلا عن الأساطيل الأمريكيّة التى تجُوب بصفة مُستمرّة أعالى البحار ، وتظهر فى مناطق مُعيّنة عند وقوع أزمات سياسيّة، لتفرض دور الشُّرطى الأمريكي الذى تقمّصته الوِلايَات المُتّحدَة منذ نهايّة الحرب العالميّة الثانيّة.

كذلك اقتضت ستراتيجيّة الهيمنة على السّاحة الدوليّة ضرب الحركات الوطنيّة التي تهدف إلى تحقيق استقلال وطني لا تشُوبه شائبةُ التبعيّة، وذلك فى المناطق ذات الأهميّة الإستراتيجيّة للمصالح الأمريكيّة، ولا أدلُّ على ذلك من ضرب حركة القوميّة العربيّة وتأييد إسرائيل - وهو أسلُوب تكرّر حدوثه فى مواقع أخرى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة - عندما تشعرُ الوِلايَات المُتّحدَة أن ثمّة خطراً يتهدّدُ مُخطّطات السيطرة والاحتواء التى تضعها لتِلك البلاد.

وإذا كانت أورُوبّا قد استشعرت خطر الهيمنة الأمريكيّة الذى ازداد بعد سقُوط الاتّحاد السُّوفييتى؛ فراحت تسعى إلى درب الوحدة السياسيّة والاقتصاديّة لحمايّة مصالحها، وإيجاد قُطب مقابل للولايات المتحدة على السّاحة الدوليّة، وهو ما أخذ شكل صراع مصَالح يُنذر بحرب تجاريّة ما لم تستجب الوِلايَات المُتّحدَة لمتطلّبات الاقتصاد الأورُوبِّي، فما أحوجنا فى العالم النّامي إلى إيجاد مُنظّمة ترعى مصَالح البلاد الناميَة!، بل ما أحوجنا فى العَالم العربي إلى صِيغةٍ ما تضمن ألا نتحوّل إلى مجرد أدوات فى أيدى قُوى الهيمنة الأجنبيّة!.

رتق ثُقب العَوْلَمَة وبناء الإمبراطوريّة الأمريكيّة *

تعدّدت التّحليلات، وتنوّعت الاجتهادات فى تفسير الموجة العاتيّة من سياسة الهيمنة التى تتبعها الولايَات المُتّحدَة الأمريكيّة، مُستخدمةً كل ما لديها من إمكانات من القُوّة العسكريّة ، إلى الضّغوط السياسيّة، إلى اللعب بورقة الاقتصاد فى إطار اقتصاد عالمى يُعطيها وضعاً مركزيًا على درجة خطيرة من التأثير.

وقد شهد شهر أبريل 2004 صدور بعض الكتب التى أماطت اللِّثام عن بعض تفاصيل ما دار فى البيت الأبيض ووزارة الدفاع (البنتاجُون) حول مجريات الأحداث بعد 11 سبتمبر 2001 ، ولكن أخطر ما صدر فى ذلك الشهر ذاته كتاب تُوماس بارنت Thomas Barnett الذى قدّم فيه إطاراً شاملا لاستراتيجية الإمبراطوريّة الأمريكيّة حمل عنوان: «خارطة البنتاجُون الجديدة: الحرب والسّلام فى القرن الحادي والعشرين».

وترجع أهميّة الكتاب إلى الموقع الخطير الذى يحتله صاحبه فى صناعة القرار الإستراتيجى بوزارة الدّفاع الأمريكيّة، فهو كبيرُ الباحثين فى الاستراتيجية بمركز دراسات الحرب البحريّة بكلية البَحريّة الحربية الأمريكيّة، واختير منذ نوفمبر 2001 حتّى الآن للعمل مستشاراً للإستراتيجيّات المستقبليّة بمكتب «تطوير القُوّات» الملحق بمكتب وزير الدفاع، فهو العقل المُفكّر المعاون للأدميرال آرثر سيرُوفسكي مدير المكتب فيما يتّصل بالرّابطة بين التغيير فى مجالات الأمن الدّولي، ومشروع تطوير القوات الأمريكيّة.

كما يعمل توماس بارنت مُستشاراً إستراتيجيًا لبعض الوكالات الفيدراليّة المُهمة وبعض المؤسسات الماليّة الكُبرى وغيرها من قلاع قطاع الأعمال، بما فى ذلك بورصة الأوراق الماليّة بـ«وُول ستريت». ونشر عدداً من المقالات عن موضُوعات تتصل برؤيته الاستراتيجية فى الأعوام 2002-2004 بصُحف ومجلات مُهمّة مثل النيويُورك تايمز ، والواشنطُون بوست ، والكريستيان ساينس مُونيتور ، والبروفيدانس جُورنال، واسكواير ، وجميعُها صحف تُعبّر عن اليمين المحافظ، وتعدُّ منابر للتعبير عن طمُوحاته وسياساته.

---

* مجلة الهلال. أغسطس 2004.

كذلك نشر توماس بارنت عشرة أبحاث علميّة فى السنوات الأربع الأخيرة بعددٍ من المجلات المتخصّصة فى الدراسات الاستراتيجية تتناول أطرافًا من القضايا التى ضمّنها كتابه الجديد «ورطة البنتاجون الجديدة : الحرب والسّلام فى القرن الحادى والعشرين»، وألقى العديد من المُحاضرات منذ العام 2003 على عددٍ محدُود من كبار الموظفين بالإدارة الأمريكيّة، وكبار ضبّاط الجيش والبحريّة والطّيران، ورجال المال والصناعة، وبعض عناصر المُفكّرين ، وقادة الرّأى العام من رجال الإعلام، وهى مُحاضرات عرض فيها الاستراتيجية الجديدة ، وتناقش حولها مع الحضُور.

ولا ريب فى أنّ ترتيب هذه اللقاءات تمّ عن طريق مكتب وزير الدفاع؛ لإقناع مختلف دوائر القُوّة بأهميّة الاستراتيجية الجديدة لهُم ولبلادهم واختارته مجلة «سكواير» ليحتلّ المركز الثالث بين 25 شخصيّة اعتبرتهم من «بُناة المُستقبل» (نوفمبر 2003).

وهكذا نجد أنفُسنا أمام شخصيّة تلعب دورًا فى صياغة الاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة ، وتعبّر عنها، فليس تُوماس بارنت مجرّد باحث أكاديمى فى مجال الإستراتيجيات المُستقبليّة ، ولكنه مُشاركٌ أساسيٌ فى صناعة هذه الاستراتيجية من خلال وضعه بمكتب وزير الدّفاع الأمريكي.

القُدرة على خوض الحروب

فإذا انتقلنا إلى الكتاب نجده يبدأ بانتقادِ مدرسة الاستراتيجية الأمريكيّة التى ترى العالم من زاويّة الدُّول الكُبرى وقوتها العسكريّة، وعلاقاتها ببعضها البعض من خلال تلك الزاويّة الضيقة، على زعم أنّ ضبط الأمُور من هذه الناحيّة يضع أوضاع العالم فى نصابها الصحيح ، وغلبة هذا الاتجاه على النظرة إلى القُوّة العسكريّة الأمريكيّة من حيث قدرتها على خوض غمار حروب كبيرة ضد «القُوى الكبرى»، والتعامل على هذا الأساس فى القضايا الأمنيّة على الساحة الدوليّة فتجمع بين القُوّة ذات القُدرات التكنولوجيّة العاليّة، مع توافر القدرة على خوض غمار «حرُوب صغيرة»، أو القيام بعدد من العمليّات العسكريّة فى أيّ بقعة من العالم.

حدث هذا قبل أن تُطوى صفحة الحرب الباردة، وظل كذلك بعد سقُوط الاتّحاد السُّوفييتى وانفراط عقد حِلف وارسُو تحسُّبًا لصعُود قوة الصّين، حتّى وقع حادث 11 سبتمبر 2001 ليدفع

وزارة الدِّفاع الأمريكيّة إلى إعادة توجيه التحوُّل فى سياستها العسكريّة لتتناسب مع «الحربِ الكونيّة» ضد الإرهاب.

فجوة العَوْلَمَة

وهكذا صُرف النّظر عن الصين، التى تبذلُ جهوداً مُضنيةً للاندماج فيما يسميه بارنت «مركز العَوْلَمَة الفعّال»، وبدأ إعادة توجيه السياسة الدفاعيّة الأمريكيّة وفق خطة بعيدة المدى لمواجهة ما هو أهم، وهو ما أسْمَاه «فجوة Gap» العَوْلَمَة، وهي البلاد التى لم تندمج فى العَوْلَمَة، وتضمُّ جميع البلاد الإسلاميّة فى وسط آسيا وجنُوب شرقيها، والشرق الأوسط ، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينيّة، ويُشبّه هذه «الفجوة» التى استعصت على العَوْلَمَة بثقب الأُوزون ، فهى تمثل «ثُقباً كبيراً» فى عصر العَوْلَمَة، وتعدُّ مراكز للتهديد والإرهاب الدّولي.

ومن هُنا تأتي أهميّة تحول السِّياسة الأمنيّة الأمريكيّة لخدمة استراتيجية رتق هذا الثُّقب بتحويل هذه البلاد المُبعثرة للّحاق «بمركز العَوْلَمَة الفعّال» وعلى أمريكا أن توجه جهُودها العسكريّة لتضييق هذه «الفجوة» وتصفية الصِّراعات الإقليميّة، وإدماج تلك البلاد فى «العَوْلَمَة» فإذا تقاعَست أمريكا عن القيام بذلك، وانكفَأت على شئُونها الخاصّة، فسوف يتآكل بسرعة وضعها الدّولي، وتلقى العَوْلَمَة مصيراً مؤسِفًا على يد نحو ثُلث سُكّان العالم، ممّن يعانون التخلُّف ويُصدِّرُون العُنف، ممّا ينعكس سلباً على الولايَات المُتّحدَة ذاتها، ويؤثر على نمط حياة الأمريكان، وغيرهم ممن يحتلُّون مركز العَوْلَمَة، والعمل على تضييق الفجوة بكل السُّبل لا يعني عنده مُواجهة العالم الإسلامي - أو غير المسيحي - بدوافع دينيّة صَليبيّة، أو دوافع خيريّة إنسانيّة، ولكن العمل المباشر لمُعالجة الفجوة ضرورة أمنيّة للولايات المُتحدة ، وللعالم الذى ينشدُ حياةً أفضل يسُودُها الأمن والسّلام.

تضييق فجوة العَوْلَمَة

ولكنه يرى أنّ القُوّة العسكريّة لا تكفي وحدها لرتق ثُقب العَوْلَمَة، أو تضييق الفجوة لأنّ عدو الغرب اليوم ليس «دولا» ولا «حكُومات» ولا «جيُوشًا» بعينها، ولكن الغرب يواجه اليوم مُنظّمات عسكريّة؛ كالقاعدة، يقودها أفراد يهيمُون على وجوههم فى مختلف أرجاء العالم ، مُستفيدين من الظُّروف السِّياسيّة والاقتصاديّة المُتدنيّة فى بلاد «الفَجوة».

وبذلك أصبح لزاماً على أمريكا بعد سقُوط الاتّحاد السُّوفيتى (إمبراطوريّة الشر) أن تعمل على إسقاط أنظمة الشّر، وأن تطارد وتُصفِّي الزُّعماء الأشرار، ولابد أن تقترن الاستراتيجية (الدفاعيّة) الجديدة بعيدة المدى باستراتيجيّات أُخرى مثل التجارة الدوليّة، واتجاهات الهِجرة والتحكُّم فى أسواق الطاقة الدوليّة، وحركة الأموال المتجهة إلى بلاد «الفجوة» على شكل استثمارات مُباشرة أو معُونات.

وعلى حين يشيد بارنت بإدارة بُوش التى وضعت استراتيجية التحوُّل العسكري لمواكبة المتغيرات الدّوليّة بعد حادث 11 سبتمبر 2001، فإنه يأخذُ عليها عدم التحرُّك بطريقة فعّالة لشرح هذه الاستراتيجية للشّعب الأمريكي، والحُلفاء الأوروبيين لإقناعهم بحقيقة الأوضاع الدوليّة وخطورة إهمال «فجوة» العَوْلَمَة على أمنِ العالم وتهديده لهم من النواحى الاقتصاديّة والاجتماعيّة عن طريق تصاعُد الإرهاب، وتدفُّق المهاجرين إلى بلادهم، مما يؤثر سلباً على مُستوى معيشة شعُوب مركز العَوْلَمَة.

الاعتقال لمجرد الشُّبهة

ويرى المؤلف أنّ إهمال شرح الاستراتيجية الجديدة للشّعب الأمريكي مسئول عن المُعارضة التى تلقاها سياسة إدارة بُوش، فيما يتعلّق بقانون الوطنيّة، وما ترتّب عليه من تضييق على الحُريّات الشخصيّة للمُواطنين، وتعرُّضهم للاعتقال بمُجرّد الشبهة، وما تواجهه سياسة «الضّربات الاستباقيّة» من نقدٍ، وعنده أن هذه الإجراءات الاستثنائيّة ضروريّة لضمان تنفيذ الاستراتيجية الدفاعيّة الجديدة، وأنّ قيام أمريكا بالضّربات الاستباقيّة لمصادر الخطر فى الحرب ضد الإرهاب، يتم الآن نيابةً عن «مَركز العَوْلَمَة» كله، وأنّ على بلاد المراكز الأخرى أن تُدرك أهميّة هذا العمل وتقدم له الدّعم، وأن أحد أغراض تأليفه هذا الكتاب توعية مواطنيه (الأمريكان) وشعُوب المركز بأهميّة الاستراتيجية الجديدة وضرُورة تبنّيها.

ويقتضى تنفيذ هذه الاستراتيجية بعيدة المدى - فى رأيه - استيعاب درس التدخل فى العراق لإسقاط نظام صدّام، فالقُوات التى قامت بهذه المهمة أثبتت عدم قدرتها على إرساء دعائم السّلام، ولذلك لابد من إعادة تنظيم وزارة الدفاع على«قواعد جديدة» تُلائم مُتطلّبات العصر الجديد، متطلبات القرن الحادى والعشرين، بحيثُ تنقسم القوات الأمريكيّة إلى قِسمين كبيرين

القُوّة السّاحقة المُرعبة التى تعتمد على البحريّة والسِّلاح الجوي، ومهمّتُها التحرك الدّائم فى مناطق «الفَجْوة» وتوجيه الضّربات السّاحقة.

والقُوّة الأُخرى: قُوة إدارة النِّظام، تختصُّ بتصدير الأمن إلى مختلف أرجاء «الفجوة» بصفة دائمة، وأن يتمّ وضع قواعد جديدة لعمل كل من القسمين الكبيرين، يتوافق مع مُتطلّبات العصر، وبفضل هذه الاستراتيجية «الدفاعيّة» بعيدة المدى يتم «رتق» فجوة العَوْلَمَة، ويتحقّقُ السلام فى أرجاء الأرض، ويرى أنّ التهاون فى تطبيق هذه الاستراتيجية سوف يؤدّي إلى تقسيم مركز العَوْلَمَة الفعال إلى عدة مراكز: أوروبّا، وآسيا، وأمريكا، ممّا قد يؤدّي إلى الصِّراع بين هذه المراكز والإضرار بالجميع.

قوة الردع لتحقيق السّلام

ويتضمن القسم الثانى فى الاستراتيجية الجديدة؛ ما أسماهُ «قوة إدارة النِّظام» حُسن إعداد العناصر الموالية فى بلاد «الفجوة» وتدريبها؛ حتّى تكون على درجة من الكفاية لتوجيه بلادها نحو مركز العَوْلَمَة الفعّال، كما تتضمّنُ شقًّا خاصًّا بآليات التحكُّم في مصادر الطّاقة ، وفى حركة رُؤوس الأموال المتجهة إلى أسواق دول «الفجوة» وفى حركة التجارة الدوليّة ، والمعونات الاقتصاديّة، وسياسات الهجرة من «الفَجوة» إلى المركز، بحيث تتكاملُ هذه السِّياسات بعضها مع بعض لجني ثمار استخدام قُوّة الرّدع السّاحقة المُخيفة، من أجل تحقيق عالم يسُوده السّلام.

ولما كان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب عملا «مُباشراً» و«أُحاديًّا» فتنفيذها قدرُ الولايَات المُتّحدَة الأمريكيّة، وعلى دول «مركز العَوْلَمَة» تفهُّم ذلك، ودعم الجهُود التى تبذلها أمريكا فى هذا الصّدد لتصدير الأمن إلى العالم!.

ويحرصُ المؤلّفُ على إبداء رُوح التفاؤل حول هذه الوصفة العَجيبة التى يرى فيها علاج مُشكلات العالم، وإيجاد صيغة جديدة اجتماعيّة-سياسيّة- ثقافيّة تُصْنَعُ فى أمريكا وتُفرضُ على الدُّنيا كُلِّها فى القرن الحادى والعشرين، فى عالم لا فكاك فيه من العَوْلَمَة، وهى تعني الهيمنة الأمريكيّة على شئون الدُّنيا كلها، وصبغها بالصبغة الأمريكيّة، فهو لا يُحدّد لأوروبّا دوراً فى هذه الاستراتيجية سوى دور الاقتناع بأهميّتها ومُساندتها.

ولا يرد أيٌ ذكر للأمم المتحدة فى استراتيجية، ولا حتّى فكرة استخدامها كأداة لدعم بناء الإمبراطوريّة الأمريكيّة وتغطيتها، ولعلّه كان فى ذلك «براجماتيًا» صريحاً، فلا يجد أن ثمّة حاجةً إلى الأُمم المتحدة بعد التحوُّل فى الدور الدفاعى الأمريكى، وأمام «القُوّة السّاحقة المُرعبة»، والقُوّة الأُخرى، «إدارة النظام» التى تتحكّم فى الاقتصاد العالمي ومصَادر الطّاقة، والأُطر القانونيّة المنظِّمة لذلك كله.

ولا يعنى إقلال المؤلف من شأن الصّين كمصدرٍ للخطر على مشرُوع الهيمنة الأمريكي ، واعتبار الهند أيضاً ضمن مركز العَوْلَمَة؛ أنّ استراتيجية الهيمنة الإمبراطوريّة الأمريكيّة، لن تطالُهما وغيرهما من البلاد التى تقفُ حجرَ عَثرة فى طريق هذه الاستراتيجية، ففي إستراتيجيات التحكُّم فى مصادر الطاقة، والاقتصاد العالمي ما يضمنُ بسطَ الهيمنة الأمريكيّة على الجميع.

ونمُوذج «العَوْلَمَة المركزي» المثالى عند بارنت هو الوِلايَات المُتّحدَة بالطّبع، وهو النموذج الذى يهدف - فى نهايّة الأمر - إلى تعميمِ نظامه الاجتماعي- السياسي- الثقافى فى هذا الكوكب، وهو نمُوذج يعانى أزمة «اندماج» فى «العَوْلَمَة» بقدرٍ لا يقلُّ عمّا تعانيه منطقة «الفجوة» أو«ثُقب العَوْلَمَة» (على حدّ تعبيره) سواء على الصّعيد الاجتماعى (الفقر وتدهور الخدمات الاجتماعيّة والتّمييز العُنصري) أو على الصّعيد الثقافى (ضعف التّعليم العام ، والجهل الشّديد بأمُور العالم، وشيُوع القيم المرتبطة بثقافة العُنف)، كما أنّ آليّات تنفيذ استراتيجية القرن الحادي والعِشرين عصفت بإرث اللّيبراليّة فى أمريكا المُتمثّل فى الحُريّات الشّخصيّة، فى إطار تطبيق «قانُون الوطنيّة» الذى جعل النُظم الأوتوقراطيّة الاستبداديّة فى عالم «الفجوة» تتنفس الصُعداء، وتجدُ تبريراً مُناسباً لطُغيانها، طالما كان النموذج الأمريكي يتيحُ استخدام المُمارسات المُقيّدة للحُريّات نفسها «الرقابة والاعتقال بالشُبهة» والتّعذيب ، وامتهان كرامة المُواطن باسم حماية الوطن.

خُطّة بناء الإمبراطوريَّة

تُرى ماذا يكون الموقف من تلك «الفجوة» فى أمريكا ذاتها، وما آليّات إدماج الطبقات الاجتماعيّة الأمريكيّة التى تعيشُ حياة العالم الثّالث فى مركز العَوْلَمَة، هل ستستخدم «القُوّة السّاحقة المُرعبة»؟ أم ستكتفى بقُوة إدارة النِظام؟! بل ما مدى صبر المُواطن الأمريكى على

تمويلِ خُطّة بناء الإمبراطوريّة من كدّه، طالما أنّ عائدها يصب فى خزائن أقطاب المُحافظين الجُدد؛ الذين يملكُون الجانب الأكبر من أسهُم شركات السلاح والبترُول، والمصَالح الماليّة الكُبرى؟!.

من الغريب أنّ الكتاب صدر فى أبريل 2004 الذى شهد مأزق الوِلايَات المُتّحدَة فى العِراق ، وفضح حقيقة ادِّعاءات التحرير وحمايَة حقُوق الإنسَان، بعد كل ما تسرّب عن مُعاملة السُّجناء فى العراق، وما اتّضح من علم الرّئيس الأمريكى بوجُود لوائح للتّعذيب مُستخدمةً منذ حرب فييتنام، وما كشف عن صدُور تعليمات وزير الدفاع الأمريكى تطبيقها فى سجن أبو غريب.

لقد شهد أبريل فضيحة المشرُوع الأمريكى الإمبراطوري أمام العالم كُله، فضلا عن المُعارضين للحرب فى أمريكا ذاتها الذين كتبُوا فى أبريل مقَالات فى صُحفٍ مختلفة يكشفُون فيها التزام إدارة بُوش - التي يُديرها المحافظُون الجُدد - بالأجندة الإسرائيليّة فى الشّرق الأوسط، وتوجيههم للعَمل العَسكري نيابةً عن إسرائيل، وبالرجُوع إلى مُستشارين من ضُبّاطها، ويعلنون - صراحةً - اعتراضهم على ذلك الرّبط بين مصالح الوِلايَات المُتّحدَة ومصَالح إسرائيل، ويرون فى ذلك ضرراً بالغًا ببلادهم،ناهيك عن نتيجة الاستفتاء التى أعلنها الاتّحاد الأورُوبي (فى فبراير) والذى رأى غالبيّة المشاركين فيه أنّ أمريكا وإسرائيل هُما مصدر التّهديد للسّلام العالمي.

ولا شكّ فى أن صدور هذا الكتاب - فى هذا الوقت - بالذّات وما صاحبه من تصريحات المُدّعي العام الأمريكي فى وسائل الإعلام من احتمالِ توجيه القَاعدة لضربةٍ جديدة داخل أمريكا، إنما تهدف إلى إثارة مخاوف المواطن الأَمريكي حتّى يُعطي تأييده لسياسات المُحافظين الجُدد، ويجدِّد لبُوش الدّورة الرئاسيّة الثانيّة.

بقي أن نعي نحن الذين وقعُوا فى «ثُقب العَوْلَمَة» حقيقة ما يُدبّر لنا، وأنْ نسعى جاهدين للفكاك من مخالب الهيمنة الأمريكيّة، ووضع الإستراتيجيّات البديلة لتحقيق هذه الغايّة والخرُوج من المأزق الذى وضعتنا فيه أمريكا، فلا تكفي عبارات الشّجب والاستنكار والرّفض، بل يجب تنمية حركة المُناهضة للإمبراطوريّة الأمريكيّة، وإِصلاح نُظمنا السِّياسيّة بالقدر الذى يُحقّق تماسُك جبهاتنا الدّاخليّة، ودعم المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة لتحقيقِ هذه الغايّة.

الحدود الأمريكيّة للعرب

الوطن العَربي في المشرُوع الإمبراطُوري الأمريكي

*

كان القرنُ العشرُون عصرَ التحوُّلات الكُبرى التى شهدها العالم الحديث، لعل أبرز ملامحها تلك الحرُوب الكبرى الثلاث التى صاغت المراحل الرّئيسة لذلك القرن الفريد فى تاريخ العالم: الحرب العالميّة الأُولى التى تصارعت فيها القوى الاستعماريّة من أجل توسيع نطاق هيمنتها على شعوب آسيا وإفريقيا، بينما ظلّت أمريكا اللاتينيّة مرتعًا للنفُوذ الأمريكي. وإذا كانت قد انتهت بحسْمِ الصرّاع لصالح بريطانيا وفرنسا - الدّولتين العتيدتين فى ميدان الاستِعمار - على حساب ألمانيا وحُلفائها من دول وسط أورُوبّا والدولة العثمانيّة، فإنّ التّسويات التى أملاها المنتصرُون على المدحُورين مهّدت للحرب العالميّة الثانيّة التى لعبت فيها الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة دورًا حاسمًا، وأسفرت عن ظهور نظام سياسي جديد، ثُنائى القُطبيّة تقف فيه الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة على رأس المعسكر الغربى فى مُواجهة الاتّحاد السُّوفييتى على رأس ما سُمّي بالمعسكر الشّرقي، لتبدأ مع الخمسينيّات المرحلة الثّالثة التى عُرفت بالحرب الباردة التى حال الرّدع النّووي دون تحولها إلى حربٍ عالميّة ثالثة.

ولكنّ تلك المرحلة حفَلت بالحرُوب الصغيرة التى أدارها الطّرفان بالوكالة، ولم تقل ويلاتها - فى البلاد التى كانت مسرحًا لها - عن ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانيّة، وجاء السُّقوط المدوّي للاتّحاد السُّوفييتى وانفراط عِقد الكُتلة التى قادها؛ ليُسدل السّتار على ذلك القرن الصّاخب، ويمهّد الطريق لنظام عالميٍّ جديد رسمت إطاره الوِلايَات المُتّحدَة وتسعى لحشر الشُّعوب داخله.

ولم يكن الوطن العربى بعيدًا عن تراشُق المتحاربين فى ذلك القرن الخطير، كما لم يكن خارج قائمة مناطق الصرّاع التى تسعى الأطراف المُتصارعة للظّفر بها، بل كانت بعض بلاده ميدانًا لتلك الصرّاعات فى الحربين العالميتين، وكان الوطن العربى كله موضُوعًا للصرّاع فى الحرب الباردة، ثم أصبح يحتلُّ موقعًا مهمًّا فى مُخطّطات المشرُوع الإمبراطوري الأمريكي الذى يسعى إلى تحديدِ إطار القرن الحادى والعشرين.

---

* مجلة سطور. يناير 2005.

كان الوطن العربى - باستثناء المغرب الأقصى - تابعًا للدولة العثمانيّة منذ أوائل القرن السّادس عشر، وهى آخر الدول الإسلاميّة الكُبرى مُتعدِّدة الاعراق، تضم تحت مظلة الثقافة الإسلاميّة العَديد من الثقافات المحليّة، ترامت أطرافها من شمال البحر الأسود وشرق أورُوبّا شمالا، إلى البحر العربى والصّحراء الكُبرى جنوبًا، ومن العراق والخليج شرقًا إلى الجزائر غربًا.

ولما كان عمادها القُوّة العسكريّة، فإنّ ضعف قُوتها فى الربع الأخير من القرن السابع عشر أدّى إلى تحوُّل بعض ولاياتها إلى كيانات شبه مُستقلّة حينًا، وإلى تآكُل بعضها حينًا آخر لصالح القُوى الأُوروبيّة المعاديّة، ولعبت عوامل كثيرة دورها فى نصبِ فخاخ الاستعمار حول الولايات العربيّة على وجه الخصُوص، حتّى انتهى الأمر بفرض الهيمنة الاستعماريّة على الجزائر (1830)، ثم تُونس (1881)، ومصر (1882)، وليبيا (1911). وفى الشّرق العربى كانت الهيمنة البريطانيّة على الخليج (1820)، وعدن (1839)، وانتشار المصالح الأوروُبيّة فى بلاد الشّام والعراق تحت مظلّة الامتيازات الأجنبيّة، وإغراق الدولة فى الدّيون حتّى قيام الحرب الأُولى، فتمّت صفقة توزيع الشرق العربى بين بريطانيا وفرنسا فى إطار ما عُرف باتفاقيّة سايكس - بيكُو (1916).

هذا التّقطيع المتواصل للوطن العربي إلى كيانات مُنفصِلة بعضها عن بعض تحتلها فرنسا (كما فى الجزائر وتُونس) وإيطاليا (كما فى ليبيا) وبريطانيا (كما فى مِصر) كان يهدف إلى تفكيك الروابط الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التى جمعت تلك البلاد قرونًا طويلة من الزمان.

ولعلّ من المُلاحظ أنّ الاستعمار الفَرنسي الذى جمع تحت نيره بلاد المغرب العربى كلها (باستثناء ليبيا) لم يجعل من المغرب وحدةً إداريّةً واحدةً، أو كيانًا واحدًا، بل حرص على إبقاء البلاد الثلاثة مُنفصِلةً بعضها عن البعض، رغم ما بينها من عناصر التّكامُل الاقتصادي، وما يسُودها من هياكل اجتماعيّة وثقافيّة واحدة، وهو ما تمت مُراعاته عند رسم خريطة المشرق العربي بعد الحرب العالميّة الأولى، فقُطِّعت أوصال الشّام إلى دويلات، وأصبحت فلسطين وطنًا قوميًّا موعُودًا للصّهاينة، واحتفظ العراق بوحدته التُّرابيّة لأنّ مصالح بريطانيا الاقتصاديّة والإستراتيجيّة كانت تتطلّبُ ذلك، على حين أُبقِي على الخليج مُقسّمًا إلى إمارات

صغيرة، وكذلك جنوبي الجزيرة العربيّة، وكان الاستثناء الوحيد تهيئة الفُرصة لعبد العزيز بن سعود لتوحيد ما بقى من الجزيرة العربيّة تحت حُكمه لأنّ فى ذلك خدمةً للمصالح الإستراتيجيّة البريطانيّة أيضاً.

وإذا ألقينا نظرة على توزيع العرُوش فى المشرق العربى نجد الهاشميّين قد تربّعُوا على عرشيّ العراق والأردن، ووازنهم على الجانب الآخر أُسرة محمّد علي فى مصر، وآل سعود فى الجزيرة العربيّة، وجاء التّلاعب بحطام الفكرة العربيّة الداعيّة إلى إقامة دولة عربيّة واحدة تضمّ بلاد المشرق العربى (باستثناء مصر). جاء ذلك التلاعب فى صورة أُطروحات مشرُوع الهلال الخصيب، أو مشرُوع سُوريا الكُبرى فى إطار سعي الهاشميّين لتوسيع نطاق ملكهم. ولم يحلْ دون نجاح أيٍّ من المشروعين سوى تباين المصالح بين بريطانيا وفرنسا، ثم الضُّغوط الصهيونيّة التى كانت تدرك خطُورة قيام دولة عربيّة واحدة.

وجاء قيام «جامعة الدول العربيّة« عند ختام الحرب العالميّة الثانيّة لتلْعَب دور مكتب الاتّصال الذى تتعامل معه بريطانيا وأمريكا للتّنسيق بين الدُّول الأعضَاء بدلا من التعامل معهُم كفُرادى، وهى تُدركُ تماماً ما توفره لعبة التّوازُنات بين الأنظمة العربيّة من ضمانات لتحقيق أهداف الغرب الإقليميّة فى المشرق العربي.

ورغم ما شهدته حقبة الخمسينيّات من القرن الماضى من علوّ مدِّ التيار القومي العربي ، وتجربة الوحدة المصريّة السُّوريّة التى قُبرت فى المهد، فإنّ المصالح «القُطريّة» ذات النزعات شبه القبليّة، والتى تحلّقت حولها جماعات المصالح المحليّة؛ كرّست التجزئة التى صنعها الاستعمار ودعَمها، وحوْصَرت تلك الكيانات السِّياسيّة، وأضفت عليها أو اصطنعت لها ملامح خاصّة غذتها وسائل الإعلام المُختلفة، وعبّرت عنها مواقفها المُتباينة فى إطار مجالات العَمل العربى المُشترك، تحت ظلال جامعة الدول العربيّة.

كما عبّر عنها غياب الإرادة العربيّة، وغلبة الذاتيّة على مواقف الزُّمر الحاكمة صانعة القرار فى البلاد العربيّة جميعاً بلا استثناء، فأصبحنا نرى أجهزة الإعلام العربيّة «اللُّغة» تنقل أخبار ما يدور فى الجزائر أو فلسطين أو العِراق، وكأنها أحداث تدورُ فى كوكب آخر، وتتخيّر من العبارات والمُصطلحات ما لا يثير ريبة الوِلايَات المُتّحدَة الأمريكيّة أو يجرح مشاعِرها ،

فأصبحنا نسمعُ عن «الصِّراع الفلسطيني-الإسرائيلي» بدلا من «لقَضيّة الفلسطينيّة»التى كانت مُنذ سنوات جوهر الصِّراع فى الشرق الأوسط كما نسمع عن «الإرهاب» و«العُنف » و«العمليّات الانتحاريّة» بدلا من «المقاومة»..... إلخ.

وبقاء العقد العربي مُنفرطًا على هذا النحو يخلقُ ظرُوفًا موضُوعيّةً مناسبةً تمامًا للإمبرياليّة الأمريكيّة حتّى تنفِّذ مشروعها لرسم خريطة جديدة للوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، فهى لن تجد ظروفًا أكثر ملاءمةً لذلك، طالما غاب الوعي العربي بأبعاد ذلك المشرُوع، وبمكونات الخريطة الجديدة وغابت الإرادة العَربيّة لمواجهة تلك المُخطّطات.

وتفتيت الكيانات العَربيّة القائمة الآن إلى دُويلاتٍ صَغيرة على أُسُسٍ طائفيّة مخطط صُهيونى قديم يهدفُ إلى القضاء على أيّة مُحاولة لإقامة قوة إقليميّة عربيّة فى المشرق العربي، امتدادًا للإستراتيجيّة الاستعماريّة القديمة التى طبقت ضد المُحاولة التي شهدها النِّصف الأوّل من القرن التاسع عشر على يد محمد علي باشا، وتلك التى شهدها النصف الثانى للقرن العِشرين على يد ثورة يوليُو وجمال عبد الناصر.

وتحويل الكيانات الحاليّة إلى كيانات طائفيّة يجعل الحلم الصُّهيونى بالتوسع من الفُرات إلى النِّيل سهلَ المنال، إذ لم يكن من الممكن تحقيقه بقُوة السلاح فمن الممكن أن يتحقّق بالهيمنة الاقتصاديّة التى ترتكزُ على ما يوفره التّفتُّت الإقليمي من مزايا إستراتيجيّة لكيان يمتلكُ وحده أسلحة الدّمار الشّامل.

حاول الكيان الصُّهيوني أن يقدِّم تجربة لذلك المشرُوع فى لبنان، بعد ما حمى ظهره اتّفاق السلام مع السّادات الذى أخرج مصر من حلبة الصراع العربي-الصهيوني، وأنهى الدّور الإقليمى لمصر، ولكن تجربة لبنان أثبتت للكيان الصُّهيوني استحالة تحقيق الأمل المنشُود بتحويل المنطقة إلى «كانتُونات» استنادًا إلى القُوّة العسكريّة وطابُور العُملاء، وأنّ تحقيق ذلك الأمل يتطلب أن تتبنّى خُطّة التجزئة القُوّة العُظمى الوحيدة فى العالم التى أصبح تغيير دورها من المُساندة إلى التبنِّي الكامل للمشرُوع الصهيوني، ومن موقع «الحليف » الإستراتيجى إلى مَوقع «المنفذ».

وهكذا لعبت الصُّهيونيّة دوراً فعّالا فى إقناع «المُحافظين الجُدد» - الذين انتشرُوا فى مراكز صُنع القَرار بأمريكا - بالدور المركزى للشّرق الأوسط فى المشروع الإمبراطورى الأمريكي، بدأ ذلك غداة سقوط الاتّحاد السُّوفيتى وانفراد الوِلايَات المُتّحدَة بالسّاحة الدوليّة فى عهد بُوش الأب، وأثمر فى عهد بُوش الابن. فانتشر الخُبراء الصّهاينة فى المراكز الحسّاسة فى الإدارة الأمريكيّة من البيت الأبيض، إلى البنتَاجُون (وزارة الدفاع) إلى المُخابرات المركزيّة، إلى مواقع المُستشارين لأعضاء الكُونجرس من النُّواب والشيوخ.

إضافةً إلى قلاع الإعلام الصهيونى المقروءة والمسمُوعة والمرئيّة، ومراكز بحُوث الشّرق الأوسط التى أمطرت مراكز صُنع القرار فى الإدارة الأمريكيّة بالدِّراسات التى تهدف إلى توجيه القَرار الأمريكى الوجهة المطلوبة، يدخلُ فى إطار تلك الدِّراسات ما تعلّق بالإسلام والثقافة الإسلاميّة من حيثُ تصوير تلك الثقافة بالتّخلُّف الذى يضرب بجذوره فى أعماق أُسُس هذه الثقافة التى ترفض الآخر، ولا تقبل التعايُش مع الثقافات الأخرى إلا إذا تحوّل أهلُها إلى الإسلام، والتى يعود عداؤها للغرب إلى اختلافه عنها فى الدِّين والثقافة.

ومن ثمّ أصبحت خطراً يُهدِّد الحضارة العالميّة بالدّمار من خلال رعايتها وتفريخها للإرهابيّين، فهى أشبه ما تكون بثقب الأوزون هي«ثُقب العَوْلَمَة» التى يجب رتقه بالهيمنة على تِلك البلاد وإدماجها فى العَوْلَمَة. ومن ثم أطرُوحات«تنقية» الثّقافة الإسلاميّة من كل مُعوِّقات هذا «الإدماج» بدءاً من مكوِّنات العَقيدة ذاتها، والخطاب الدِّيني، إلى الهياكل الاقتصاديّة والسِّياسيّة. وتبنّت الإدارة الأمريكيّة تلك الأطرُوحات وجعلت منها الأسَاس الذى تقُوم عليه سياسة بناء «الإمبراطوريّة» الأمريكيّة فى القرن الحالى.

ونُقطة الارتكاز لتنفيذ هذه السِّياسة فى الوطن العربى تجزئة المُجزّأ، وتفتيتُ المُفتّت إلى كيانات طائفيّة تتمتّع بالحُكم الذّاتي (كمرحلةٍ أولى) ثم يلى ذلك الاستقلال، نشهد ذلك بوضُوح فى العراق المحتل الذى يصاغ نظامه السِّياسي الجديد على أسَاس «المُحاصَصة الطائفيّة كخُطوة واسعة نحو الحُكم الذاتي، ثم التّجزئة، كما نشهده فى السُّودان الذى يُدفع دفعاً نحو التقسيم إلى دولة جنُوبيّة، وأُخرى شرقيّة، وثالثة غربيّة (دارفُور) ورابعة شماليّة، مُخطّط لها أن تشمل النُّوبة المصريّة والسُّودانيّة معاً فى كيانٍ واحد، وتجزئة السُّعوديّة إلى دولة حجازيّة،

وأُخرى شيعيّة فى المنطقة الشرقيّة، وثالثة نجديّة بين الدّولتين، وهناك مخطّطات أخرى لتقسيم سُوريا، ولم يسلم المغرب العربي من الترشُّح للتّجزئة على أُسُسٍ إثنيّة وطائفيّة.

وممّا يُفسح المجال أمام تلك السّياسة الإمبرياليّة الصُّهيو- أمريكيّة وجُود نُظم عربيّة تفتقر إلى الشرعيّة، تُخيّم على شُعوبها منذ عقُود من السّنين، وتتصوّر أن إبداء «حُسن النيّات» تجاه أمريكا يضمَنُ لها البقاء فى سدة الحُكم إلى يوم يبعثُون، فتتطوّع بإبداء تسليمها المُعلن أو الضّمني بترك السّاحة خاليةً أمام المشرُوع الصُّهيوني الأمريكي بتأييد ما يجرى فى العِراق والسُّودان، والقبُول بمشرُوع الشّرق الأوسط الكبير، وشمالي إفريقيا الذى ترتكزُ فيه الهيمنة الإستراتيجيّة الأمريكيّة على إعادة ترتيب، بل وتشكيل الهيَاكل الاقتصاديّة والثقافيّة فى الإقليم على أُسُسٍ بالغة الخطُورة، لعل أبرزها :

- تفكيكُ «الدّولة الوطنيّة» بما يترتب على ذلك من مسخٍ للهويّة الوطنيّة عن طريق إعادة صِياغة الثقافة.
- إزالة كل «القيُود الوطنيّة» القانونيّة التى تعُوق حركة الاستثمار ورأس المال، وتحُول دون قيام مشرُوعات مُشتركة بين الكيان الصُّهيونى ودول المنطقة، بما يحقق إقامة سُوق ماليّة مركزيّة قلبها إسرائيل، وأطرافها بلاد المنطقة.
- إجراء تغييراتٍ للهياكل السياسيّة القائمة بدعوى الإِصلاح تتيحُ الفرصة للمُكونات الطائفيّة والإثنيّة بتلك البلاد للتّعبير عن مصالحها.
- قيام مُنظمة إقليميّة تضمُّ بلاد الشرق الأوسط وشمالي إفريقيَا، لا تقتصرُ على البلاد العربيّة وحدها، ولكن تشمل تُركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، قلبها النابض الكيَان الصُّهيوني، وذلك للتّنسيق بين مُختلف مُكوِّنات الإقليم.

ومن اللافت للنظر أنّ الأنظمة الحاكِمة فى الوطن العربي استجابت - بدرجاتٍ مُتفاوتة - لمعظم هذه البنُود، فبدأ بعضها (إن لم يكُن مُعظمها) مراجعة نُظمها التّعليميّة بما يخدم الهدف الأول، وأجمعت على المُضيِّ قُدماً فى تنفيذ الهدف الثانى بهمّةٍ ونشاط دون اعتبار لمحاذير الإضرار بالاقتصاد الوطني، طالما كان فى ذلك ما يخدم مصالح النُّخبة الحاكمة والرّأسماليّة الطُّفيليّة المستندة إليها.

على حين تشترك جميعًا فى مقاومة المطلب الثّالث لتظل مُمسكةً بزمام السلطة، جاثمةً على صُدور شعوبها، واكتفت بعقد المؤتمرات وإطلاق البيانات من مختلف العواصم التي تشبه الصّواريخ التي تُطلق فى الاحتفالات، تُضئ السّماء بأشكالها وألوانها الباهرة للحظات ثم تنطفئ، ولا يبقى منها إلا سَحابات الدُّخّان، وحرصت النظم الحاكمة على أن تقبل بفكرة المُنظّمة الإقليميّة من حيث المبدأ.

وهكذا يبدُو المشهد السِّياسى (الرّسمي) فى الوطن العربى فى حالة تقبُّل شبه كامل للمشروع الصُّهيو-أمريكي، بل يتطوع البعض (أحيانًا) للعب دور «مندُوب المبيعات» الذى يسعى إلى تسويق السِّلعة، وجرت أقلامُ كُتّاب السُّلطة هُنا وهُناك تُنذرُنا بأن «الطُّوفان» قادم، ولا عاصم اليوم منه إلا القَفز فى سفينة «سَام بن صهيُون»!.

فهل نحنُ فى الطريق إلى أن نقضي غرقًا إذا لم نقبل النجاة بأنفُسنا بقبُول موقعنا فى تلك السّفينة؟. وهل حقًّا ضاعت كل الفرص للبحث عن أطواق نجاة تغنينا عنها؟.

فلتكُن لنا فى تجربة أمريكا اللاتينيّة أُسوةً حسنةً، فقد بدأ المشروع الإمبراطوري الأمريكى بها، وأسقط نُظمًا وطنيّة وأقام نظما عميلةً محلّها، وموّل وأدار سِلسلةً من الحرُوب الأهليّة ، ولكن الإرادة «الوطنيّة» فى بُوليفيا، وفنزويلا، والأرجنتين أثبتت أن باستطاعة الدّولة الوطنيّة أن تصمُد لو أتيح للجماهير أن تفرِض السياسات التى تخدم مصَالحها الوطنيّة.

ولتكُن لنا فى تجارب الصّين والهند وماليزيا أُسوةً حسنةً أيضًا، هذه كلها بلاد نجحت فى الحفاظ على كيانها الوطني بدرجات مُتفاوتة من النجاح، كما حافظت على ثقافتها الوطنيّة ، وعلى مُشاركتها فى الاقتصاد المُعولم دُون أن تُضحّي باقتصادها الوطنى. لقد أثبتت هذه التجارب أنّ طوق النجاة هو الإرادة الوطنيّة.

والإرادة الوطنيّة تنبعُ من الجماهير، من الشُّعوب، ولا تصدرُ بها قراراتٌ سُلطويّة من أنظمة مُنتهيّة الصلاحيّة، ونقطة البدء هى الحركة السِّياسيّة الجماهيريّة التى يجب أن تسمعَ صوت المصالح الوطنيّة من خلال توعية الجماهير بخطُورة المُنزلق الذي تُساقُ إليه المنطقة على كيانها الوطنى ومَصالحها الوطنيّة، ولا يتحقّقُ هذا إلا بالنِّضال من أجل إصلاح سياسي حقيقي، وتنظيم المُقاومة المدنيّة ضد المشروع الصُّهيُو-أمريكي، وحشد الجماهير وراءها

حفاظًا على وجُودنا، ولا يجب أن نقف موقف المتفرّج ممّا يدُور على أراضينا من مُخطّطات التّجزئة والتّفتيت، وإلا كُتبت علينا الذِّلّةُ والمَسْكَنةُ، وتحوّلنا إلى شظَايا تُداس بالأقدامِ.

سبُّوبة الدِّيمُقراطيَّة*

يتعرّض المواطن العربي يومياً لسيلٍ من الكتابات التى تعمر بها الصُّحف التى تضع على وجهها بُرقع اللّيبراليّة والدّيمُقراطيّة، تبشّره بعالم جديد تقودُه أمريكا، يختفى فيه التسلُّط والقهر، وترفرفُ عليه أعلام الحريّة والدِّيمُقراطيّة (التّيك أواى)، وإذا قلب هذا المواطن الغلبان صفحات الصُّحف القوميّة؛ طاردته مقالات كتيبةٍ مُحترفة من حملة الأقلام، تبشّر بالعَوْلَمَة التى لا فكاك منها، ونهاية عصر الدّولة الوطنيّة، وكل ما هو وطني، فلا يبقى إلا عالم القرية الواحِدة، التى يحتلُّ فيها البيت الأبيض مكان دوّار العُمْدة.

فإذا ضاق المواطن الغلبان ذرعاً بطُوفان الكتَابات وراح يُتابع الفضَائيّات العربيّة، أطلّت عليه الوجُوه نفسها، تبثُّ الأفكار ذاتها، وقد حمل كل منها صفة الخبير والمُحلّل السّياسي، إلى غير ذلك من صفاتٍ تُؤكّد معرفة المُعلّق ببواطن الأمور، ويبيت المواطن المسكين كما يبيت خرُوف العيد يتهيّأ لمصيره المحتُوم.

فقد كُتب على البشر أن يكُون القرن الحادي والعشرُون عصر الإمبراطوريّة الأمريكيّة التى لن يرتاح لها بال إلا إذا سَادت العالم الدّيمُقراطيّة، وكأنّ الديمقراطيّة قُبّعة، أو رداء يُضفي على من يرتديه طَابع الدِّيمُقراطيّة، ويضعُ على قفاه خِتمُ النّسر الأمريكي، فلا تُخطئه العين عند إحصَاء من مسّهُم هذا السِّحر الجديد .

ويغلبُ الحماس أولئك الكُتّاب والمُعلّقين فيسفّهُون أفكار المُتحجّرين الذين مازالُوا يُعارضُون الإمبرياليّة، ويحرصُون على الدّولة الوطنيّة بكل خصَائصها، وينشدُون مُجتمعاً يحظى فيه المُواطن بنصيبٍ عادل من ثروة بلاده، يكفلُ له حياةً كريمةً، ويوفر له الخدمات الأساسيّة من التّعليم إلى العِلاج إلى الإسكان إلى وسائل التّرفيه الضّروريّة فى إطار نظامٍ سياسيٍّ يسمحُ للمُواطنين بالمُشَاركة فى صياغة سياسة بلادهم، فمثل هذه الأفكار عند كُتّاب العَوْلَمَة ، ومُروِّجي الدّعوة لعصر القرية الواحِدة تعدُّ من أفكار عصُور خلت وانقضى زمانُها، وليس لها مكان إلا المتاحف.

---

* بورسعيد الوطنية. أبريل 2005.

ويتساءَل المواطن الغلبان عن سرِّ ظاهرة التبشير بالعَوْلَمَة، وعصر السيِّد الدِّيمُقراطي الأوحد فى السّنوات العشر الأخيرة تحديداً، فيأتيه الجواب بشهادة شاهدٍ من أهل أمريكَا، ولكنّه من المُعَارضة التى تقفُ ضد الحرب، وترى فى المشرُوع الإمبراطوري ما يهدِّد أمن المُواطن الأمريكى وحياته ومُستقبله.

كتب جاستن رايمُوندو مقالا فى 28 يناير على موقع مُناهضة الحرب بعنوان «كُتّاب أُجَرَاء يروِّجُون للحَرب» كشف فيه أنّ البيت الأبيض أنفق 250 مليون دُولار خلال الرئاسة الأولى لبُوش الصّغير، على شكل مُكافآت دُفعت من خلال شركة علاقات عامّة ذات صِلة بالمصالح الماليّة لآلِ بُوش، لعددٍ من الكُتّاب والمُعلّقين الإذاعيِّين على شكل مبَالِغ شهريّة للتّرويج للمَشرُوع الإمبراطُوري، والتّرويج لعمليّة نشر الدِّيمُقراطيّة فى العالم.

وأنّ مُكافآتٍ من هذا النّوع دخلت جيُوب كُتّاب وإعلاميِّين من الشّرق الأوسط مُعظَمهم من البلاد العربيّة، وذكر الكاتب الأمريكي المُعارض أنّ المبلغ المتوقّعُ إنفاقه فى الرِّئاسة الثانيّة لبُوش سيصلُ إلى نصف مليَار دُولار. وأنّ قائمة الكُتّاب الأُجراء سوف تتّسِع لتضمّ مُروِّجي «التحوُّل الدِّيمُقراطي العَالمي»، وهو الاسم الحَركي للمشرُوع الإمبريالي الأَمريكي، ولا يدخلُ فى هذا المبلغ ما ينفق رسْميًّا على إصدار الصُّحف والإذاعات المسمُوعة والمرئيّة، وبرامج التّأهيل الدِّيمُقراطي، فلذلك اعتمادٌ خاصٌّ ضمن ميزانيّة الاتّحاد، ولا يدخُل فيه أيضًا ما تُنفِقه المُخَابرات المركزيّة والبنتَاجُون للتّرويج للمَشْرُوع الإمبراطُوري.

أصبح مجالُ الارتزاقِ متّسِعًا، والرِّزق يحبُ الخِفِّيّة؛ خِفّةُ القَلم، وخِفّة الضّمِير، وعَلى المَصْلَحَةِ الوطنيّة السّلام.

7 - في مصر مبارك

أزمةُ الأحزاب*

كشَفت الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة عن وجود أزمة حقيقيّة تُعانى منها الأحزاب المصرية جميعًا، وعلى الرغم من السّلبيات الخطيرة التي كشفت عنها الانتخابات، فهناك تصلُّب فى شرايين التّواصل بين الأحزاب والجماهير، وقطيعة بين الأحزاب والقواعد الشعبية، أو حتّى غياب تام لتلك القَواعد.

ولعلّ جذور هذه الأزمة تعود إلى ميراث التّجربة الحزبية منذ نشأتها فى 1907، فقد كانت الأحزاب نُخبويّة لها قيادات، ولكنها ليست تنظيمات قاعدية تسمح للعُضو بالصُّعود من القاعدة إلى القيادة، بما فى ذلك «الحزب الوطني» (قبل الحرب الأُولى) والوفد المصرى (فى ظل دستُور 1923). وكانت صُحف الأحزاب هى أداة التّواصُل مع الجماهير، ناهيك عن الحملات الانتخابيّة وما تتطلّبه من تحرُّك «موسمي» بين صفُوف الجماهير، واعتمدت الأحزاب على الزعامة الكاريزميّة لكسب تأييد الجماهير للحزب: مُصطفى كامل، ومحمد فريد (بالنسبة للحزب الوطنى)، وسعد زغلول ومُصطفى النحّاس (بالنسبة للوفد).

ومن اللافت للنّظر أنّ التّجربة الحزبية المُعاصرة أعادت إنتاج هذه المسَاوئ التّنظيميّة البنيوية، فقد ورث «الحزب الوطنى الدّيمُقراطي» هيكل التنظيم الواحد فى المرحلة النّاصرية وأداءَه، حيث الشّلّلية والانتهازية، والصّفة البيرُوقراطية، والاعتماد فى التّواصُل مع الجماهير على قياداتٍ للجماهير موقف منها. أمّا أحزاب المعارضة، فقد غرقت فى ميراث ما قبل الثّورة، وكأن شيئًا فى مصر لم يتغيّر، لا من حيث الأطرُوحات السّياسية (كحالة الوفد والأحرَار) فحسب، بل من حيث تأكيد «الزّعامة» والاعتماد على الصّحيفة كأداة تواصُل مع الجماهير، وعدم الاهتمام الكافى ببناء الهيكل التّنظيمى وتربية الكَوادر حتّى فى ظلّ سلبيّات ظرُوف العمل السّياسى طُوال ربع القرن الأخير، فشَاخت قيادات الأحزاب فى مواقِعها ،

* مجلة الهلال. أبريل 2006.

وعجزت عن طرح برامج تعبِّر عن ظرُوف المرحلة الرّاهنة، وتمثل بديلا لأطرُوحات النُّخبة المُهيمنة على حزب السُّلطة.

ولعلّ ذلك يفسِّر الأزمة التى تُعاني منها الأحزاب المصريّة الآن، فهل وعت الأحزاب درس الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة؟. سؤال مشرُوع يبحث عن إجابة منطقيّة مُقنِعة.

مِصرُ على أعتابِ انفجارٍ يفُوق «تسُونامِي»*

حذّر المؤرِّخ الدكتور رءوف عبّاس من انفجارٍ يفوق في قُوته إِعْصَار «تسُونَامي» بسبب الأوضاع التي تعيشها مصر حاليًا، مؤكدًا أن السيطرة علي هذا الانفجار أمر مُستحيل.

وقال عبّاس - الذي يعمل أستاذًا للتاريخ بجامعة القاهرة، ويرأس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية -: إنّ تفاقُم الأزمات التي تعيشها مصر على الصّعيدين الداخلي والخارجي نتاجٌ لسياسات النظام الخاطِئة على مدار أكثر من عقدين، الأمر الذي يؤكد - حسب اعتقاده - أنّ الثورة قادمة لا محالة لإزالة النِّظام القائم الذي يفتقد الرُّؤية لعلاج أزماته، مما جعله يسندُ الملفات السّاخنة لجهاز الأمن، كما أكّد أن الشّواهد تؤكد أن النظام يخطط لتوريث السُّلطة، وإن كان لا يتوقّع قبوله بسهولة قائلا: إن حدوثه سيكون المِعْوَل الأخير في هدم النِّظام بأكمله.

واعتبر أيضًا في هذا الحوار مع «المصري اليوم» أنّ النظام يضبط حركته علي إيقاع واشنطُن، وأنه يتجاهل سلاح إسرائيل، في حين يحذّر من البرنامج النووي الإيراني.. وفيما يلي نص الحوار:

- كيف ترى مصر في اللّحظة الرّاهنة؟.

- نحن نعيش الآن أعراض نهاية عصر، تتبدّى ظواهره في الكثير من الأزمات المُستحكمة ، فعندما يستنفد عصرٌ ما كل إمكاناته، ويغيب فيه الإبداع الذي يقدم حلُولا للمشاكل تحدث مثل هذه الأزمات، والأمر لا يقتصرُ على أزمة القُضاة والصّحفيين، وأساتذة الجامعات، فمصر كلها في حالة قلق شديد، ليس ناتجًا فقط عن أزمات فئوية، وإنّما عن أزمة مُجتمع بشكل عام ، جاءت نتيجة لتراكم سياسات غير موفّقة على مدار أكثر من عقدين من الزمان، فالأزمة الاقتصادية - على سبيل المثال - والتي فشلت كل الاجتهادات في حلّها ترتبت عليها أزمات اجتماعية، مثل البِطالة، أزمة الإسكان، ارتفاع تكاليف المَعِيشة، وقفز خط الفقر إلى أعلى مرُوراً بنظام تعليمي فاشِل، ودور إقليمي تآكل وعفَا عليه الزمان، فلم تعد مصر حتى مجرد لاعب ثانَوي.

* حوار أجراه محمود الزاهي مع رءوف عباس، نشر بالمصري اليوم بتاريخ 17 من مايو 2006.

- وما الذي تتوقّع أن نصل إليه مع استمرار تمسك النظام بالاستمرار في الحُكم؟.

- لا يوجد نظام فردي أوتُوقراطي يترك السُلطة «بمزاجه» فهذا النوع من الأنظمة لا يتخلّى عن السلطة طواعيةً، بمعنى أن هناك آليّات لتغييره، إما أن يتحرك الشّارع والناس، أو أن تتحرك قوى معيّنة وتحلُّها، أو يحلُّها «ربنا»..، أما النُظم الديمقراطية التي يوجد بها تبادل للسُلطة، فنجد الشعب يضع ثقته في فصيلٍ سياسي مُعين، وإذا لم يوفق تحجب عنه هذه الثقة ، ويأتي غيره ببرنامجه، عكس النُظم الفردية التي تقوم على سُلطة الفرد، وعندما تضيق بها الأمور تبدأ في استخدام العُصي، ثم تغلظ العصي وتتّجه إلى القَمع أكثر مما تتجه إلى الحِوار.

- علي ضوء هذا التحليل.. كيف ترى سيناريوهات التّغيير في مصر؟.

- هناك أشياء تولد رغماً عنّا، هناك أشياء تُخلق، فأنت لم تعش ثورة ٥٢، أما أنا فعشتها ولم أكن صغيراً بل كنت مُستوعباً للأحداث، ووقتها وصل النظام إلى المأزق الذي نعيشه حالياً ذاته، وأصبح القمع هو الأداة، ولم يكن أحد يعرف أين المخرج وفجأة تحرك الجيش، أنت لا تستطيع أن تضمن ماذا سيحدُث غداً، وإن كان المرجّح حدوثه غداً هو ثورة شعبية أو انفجار شعبي، لأنّ قوانين الحركة والسكون في هذا البلد غريبة جداً، فدائماً يقال إن الشعب سَلبي ، وإن الناس لا تتحرك، وأنها استمرأت ما يحدث، لكن كلما زادت السّلبية كان هذا نذيراً بانفجار غير محسُوب العواقب، أو محدّد الاتجاه، ولذلك لابد أن تكون هناك أطرُوحات للخروج من الأزمة، وقد اقترحت قبل ذلك وجود جماعة وطنيّة من القوى المعارضة تناقش كل شيء ، ويكون هدفها المصلحة العامّة وليس تولي «س أو ص» السُلطة.

- ولكن توجد بالفعل الجبهة الوطنية للتغيير؟.

- الجبهة الوطنية عبارة عن تجمُّع اتجاهي، وأنا علي سبيل المثال عضو في حركة كفاية، و٩ مارس، وهُم أُناس مخلصُون، ولكن لا يوجد لديهم دليل عمل عُنوانه: ماذا بعد التغيير؟. وما أُطالب به أن يكون هناك ميثاق عمل وطني جديد تضعه النُخبة، على أن يكون مُعبّراً عن نبض الشّارع ومشاكل الجماهير، ويقدم أطروحةً جديدةً لحل كل المشاكل التي تغرق فيها مصر سياسيًا واجتماعيًا، هذه الأمُور تحتاج إلى ما يمكن أن نسمّيه دليل العَمل بدلا من الميثاق الوطني حتى لا يتذكّر أحد ميثاق الاتحاد الاشتراكي ويأخذه الغضب، نحن نحتاج لهذا

الدّليل حتى إذا حدث الانفجار يكون الناس على دراية بالطّريق الذي يذهبُون إليه، لأنّ الانفجار سيكون له تأثير إعصار «تسُونامي» أو تأثير «بركان» ودائماً الكوارث الطبيعية يكون التحكُّم فيها صعباً بل مُستحيلا أحياناً.

- وهل نحن علي أعتاب هذا الإعصار؟.

- نعم فأنا أكاد أُشاهده وأشعر به، وأي دارسِ تاريخ لابد أن يشعُر به.

- كثر الحديث عن التوريث نفياً وإثباتاً.. هل تتوقّع حدوث مثل هذا السِّيناريو؟.

- أنا لا أتوقعه بل أُشاهده أيضاً، فهم يسيرون فيه بالفعل بدايةً من تأجيل انتخابات المحليّات لعامين، ومدِّ الطوارئ للمُدّة نفسها، مروراً بعملية تلميع جمال مبارك، الأمر الذي جعله يتكلّم عن القُضاة على سبيل المثال كلام «واحد حاكم» وليس كلام عُضو لجنة في حزب.. وعندما قرأت حديث أُسامة الباز وهو يقول إن دوره يقتصر على تعريف جمال بالوجُوه الشّابة ، أدركت أن هذا الحديث يعكس فهماً خاطئاً يتصور أن الحلّ في تغيير الوجُوه، علي الرغم من أن الحل في تغيير السِّياسات، فهذا النظام أفلس ولم يعد في جُعبته شيء يقدمه.

- على ذكر أسامة الباز.. ما رأيك في قوله إنّه لا يُوجَد أحدٌ بمِصر يريد تَولّي السُّلطة؟.

- مصر لم تعقُم.. مصر طوال عمرها ولادة، وفيها كفاءات كثيرة، ولكن مشكلة هذه الكفاءات أنها لا تسير في ذيل السُّلطة، وهم لا يعرفون هذه الكفاءات، ويعرفون فقط طُلاب المصالح وعصابات التّهليب الذين يسيرون في ذيلهم، وحتي لو عرفهم النظام فإنه لا يستمعُ إليهم، إنه نظام يستمع فقط إلي الذين يزيِّنون له ما يدُور في رأسه، وكلام الباز قاله من قبل مُصطفى الفِقي، حينما كان يشغل منصب سكرتير الرئيس للمعلُومات، وسُئل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ندوة حضرتها: لماذا لا يعين مبارك نائباً له؟ فقال: إنّ مُشكلة النائب أنه يُصبح الرّئيس المُقبل ولا يوجد في مصر من يصلُح لذلك، وهذا الكلام يعكس قصر نظرٍ شديداً ، فهُناك الكثير من الكفاءات في مصر.

- وعلي فرض حدوث سيناريو التّوريث.. هل تتوقع قبول المصريين له بسهُولة؟.

- أنا لا أتوقع قبوله بسهولة، بل أتوقّع أن حدوثه سيكون المِعول الأخير في هدم هذا النظام بأكمله؟.

- إذا تركنا الملف الدّاخلي كليًّا.. كيف ترى إدارة النِّظام للقضايا الإقليمية والأمن القومي؟.

- الرُّؤي السياسية لدينا، أصابها العُقم والجمُود، وهذا شيء طبيعي، لأنّ هناك حدُوداً لقدرات البشر والأشخاص الذين تجمّدُوا في أماكنهم، ولم يعد بوسعهم مواكبة التطوُّرات، وبالتالي أصبح النظام يتصرّف وفقًا لسياسة ردُود الأفعال، وسياساته الدولية والإقليمية هي ردُود أفعال لسياسَاتٍ أُخرى، وهناك فارق بين أن تكون فاعلا وأن يكون تصرفك مبنيًّا على أفعال الآخرين، ولذلك من الطّبيعي أن يتولّى الأمن ملف القضية الفلسطينية خارجيًّا وداخليًّا، ويتولّى الأمن ملف الأقبَاط، وملف الأحزاب السِّياسية، وتلك أمور لا يختلف علاجها عند الأمن، عن علاجه لقضيّة ارتفاع أسعار «البَاذنجان».

- ومن المسؤول عن ذلك؟.

- المسؤول محدُودية فهم النِّظام للتفاعلات الدولية والإقليمية بل والداخلية أيضًا، وبعيداً عن الطّعن في وطنية أحد، فإن وظيفة العسكري تختلف عن وظيفة السِّياسي، ومهما كان أفق رجل الأمن فإنّ السياسة لها رجالها ولها حسَاباتها.

قبل أن نترك الملف الإقليمي.. ما رأيك في موقف النظام من الملف النّووي الإيراني؟.

- ليست لدي معلُومات كافية، لكن يبقى أن نقول إن النظام يضبط حركته على إيقاع واشنطُن ، وهذا أمر واضح جداً في حديث النظام المتكرِّر عن أن مصر لن تسمح بوجود قوة نووية ثانية في المنطقة، وأنا أسأل هذا النظام: ماذا فعلت لـ٢٠٠ قنبلة نووية وضعتها إسرائيل في أحضَانك؟. لا يمكن القول غير أن النظام لم يعد له وزنٌ إقليميٌّ، والعالم بمراكز دراساته يعرف أن الأرض تميد من تحت قدميه، فكيف يقيم له وزنًا إقليميًّا أو عالميًّا، في السِّياسة يتعامل معك الآخرون من مُنطلق ماذا تمثل أنت؟، وما هو تأثيرك في المنطقة؟.

- وهل من مصلحة مصر امتلاك إيران للسِّلاح النووي؟.

- طالما أن إسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً فأيُّ بلد عربي أو إسلامي يمتلكُ هذا السلاح يجعل ورقة المطالبة السِّياسية بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشّامل ورقةً لها قيمة، ويجعل للكَلام مِصداقية.

- على الصّعيد الدّاخلي، شهدت مصر عدة أزمات طائفية مؤخراً، فهل أصبحت الطائفية سمة هذه المرحلة؟.

- لم تكُن لدينا مُشكلةٌ طائفية في وقت سابق، وإنما نحن الذين صنعناها، بمعنى أننا لم يكن لدينا طائفية بالمفهُوم الشائع عند غيرنا، فالطائفة تعني أُناساً مختلفي العقيدة وفي الوقت نفسه مختلفي الثّقافة، ولهم نمط حياة مختلف، أمّا بالنسبة لمصر فالوضع مختلف، الأقباط ليس لهم ثقافة مُختلفة عن ثقافة المسلمين المصريين، بل إن هناك قاسماً مُشتركاً، وهذا أمر راجع إلى أنّ المسلمين لم يأتوا إلي هذا البلد من خَارجه، على الرغم من قدُوم بعض القبائل العربية ، ولكن بموازين القُوى السكانية كانوا قلائل، وفي الوقت نفسه لم يحدث في مصر مثلما حدث في أمريكا من إبادة للسُّكان الأصليين، بل إن المسلمين أصبحوا أغلبية بتحوُّل المصريين الأقباط إلي الإسلام، وهم تحوّلُوا ومعهم موروثهم الثقافي، فليس هناك تمايز ثقافي يجعلك تستطيعُ التمييز بين المُسلم والمسيحي.

- إذن.. من أين نشأت الأزمة؟.

- هذه الأزمة صنعها الرُّكود السياسي، وهي ليست وليدة اليوم، فهذا الركود يعود إلى ثورة يوليُو، ونظام الحزب الواحد، فقبل الثورة كانت العنَاصر الفاعلة في الحركة السياسية هُم أعيان الأقباط الموجودين في الأحزاب السِّياسية، وكان طبيعياً أن يرشح أحد الأعيان الأقباط نفسه في دائرة أغلبها مسلمُون، ورغم ذلك ينجح لأنه لم يكن ينجح علي أساس أنه مُسلم أو مسيحي، ولكن لأنه المالك الكبير أو صاحب «العزوة» أو العزبة، وكان من يمثّل مصر في البرلمان هُم ممثّلُو طبقة كبار الملاك ورجال «البيزنس»، وعندما جاءت ثورة يوليُو وضربت هؤلاء وأقامت نظام الحزب الواحد أصبح الأقباط أقليّة وتراجعت فاعليتهم سياسياً، وعلى الرّغم من حل المشكلة جزئياً بعدم التّمييز في الوظائف فإنه ظل لديهم إحساس بأنهم بعيدُون

عن صُنع القرار، وزاد من ذلك أن حكُومة الثورة استوزرت شخصياتٍ قبطيّةً لا صلة لها بالكنيسة ولا تمثل الأقباط، وعندما انتهى عصر عبدالناصر اتّجه الأقباط إلى الكنيسة لقضاء حوائجهم بدلا من الدّولة.

- وهل الأقباط مضطهدُون حاليا.. ولماذا تزايد دور الكنيسة سياسيًّا؟.

- هناك تمييز في الوظائف وفي الجامعة بدون مُبرر، وفي الأمن لا يوجد أي ضابط قبطي في موقع قيادي مُؤثر، كما تم تسليم ملف الأقباط إلى الأمن وهذه كارثة، وفي الوقت نفسه جاءت الفُرصة لرأس الكنيسة وهو البابا لتدعيم مُؤسّسته والاستفادة من هذه الظُّروف.

- لماذا تفاقمت الأزمة حاليًا؟.

- لأنه لا تُوجد مؤسّسَات تمارس السياسة، فلدينا أحزاب وهميّة لا تعمل وسط الجماهير، وعلى الرغم من تحجُّجها بالأمن، لكن يبقى أنها لا تتبنّى مشاكل الجماهير، ولا تقوم بتوعيتها بمشاكِلها، ولذلك لا يتعاطف معها أحد عكس الإخوان المسلمين الذين يتعرّضُون للاعتقال ، ويتعاطف الناس معهم، لأنهم يرون أنهم أناس طيِّبون يتواجدُون بينهم، ولكن مُشكلة الإخوان أنهم يقدّمُون هذه الخدمات للمُسلمين فقط، وعلى النظام أن يزيل أسباب الفِتنة بإخراج الأقباط من أحضَان الكنيسة إلى رحاب العمل السِّياسي، أما الاكتفاء بالعلاج الأمني فإنّه يزيد الأمر تفاقماً.

- لكن الأقباط يعترضُون على المادة الثانية في الدُّستور.. ولديهم مطالب مُتزايدة بشأن بناء الكنَائس؟.

- هناك مسلمُون - أيضاً - يعترضُون على المادّة الثانية في الدستور، أما بناء الكنائس فهو «خيبة» كبيرة لأنّ الممنُوع مرغُوب، فلماذا الالتزام بالخط الهمايوني الذي وضعه السُّلطان العُثماني عام ١٨٥٦ على الرّغم من أننا نضع تشريعاتٍ جديدة كل يوم، فلماذا لا نضع تشريعاً للمسجد والكَنيسة، وقتها لن نجد أحداً يريد بناء كنيسة انطلاقًا من أنّ الممنُوع مرغُوب.

- وماذا عن دور الأزهر كمُؤسّسة دينية تاريخية.. هل ترى أنه تراجع؟.

- الأزهر منذ عهد محمّد علي تحول إلى أداة في يد الدولة، وكان قبل ذلك له أوقافه وكان مُستقلًا، وعندما جاء محمد علي ضم هذه الأوقاف يعني أخذ «الكيس» عنده، وأصبح الحاكم هو من يُعين شيخ الأزهر، وهو من يُنفق عليه، ولذلك أصبح هناك تفاوت بين شيُوخ الأزهر ، فنجد أحدهم على استعداد للاستقالة لأنه يرفض الانصياع للحاكِم أو لأنّه كثير الانتقَاد للسُّلطة ، وآخر مُستعد أن يبرِّر كل شيء مثل الشيخ طنطاوي، فهو مُستعدٌ لأن يقول الشّيء ونقيضه طالما أنه باق في منصبه، وقديماً كان الأزهر هو الذي يحرِّك الشّارع لأنه لم يكن تابعاً للحكُومة، وعندما أصبح تابعًا انحسر دوره فيما تريده الدولة، وإصلاحها في استقلاله، مثل الجامعة أو أي مُؤسّسة أُخرى.

- وماذا عن أزمة القُضاة وهل تتوقّع أن يقبل النظام على مذبحةٍ جديدةٍ، على غِرار ما حدث في العهد الناصري؟.

- لا.. مذبحة جديدة على طريقة اضرب المربُوط، أمر غير مُمكن الآن، وعبد الناصر كان يريد إدخالهم الاتّحاد الاشتراكي ولم يدخُلوا، وكان من الممكن تكرار ما حدث لو أن النِّظام الحالي قوي، والنظام الحالي ظهره للحائط، لهذا لا يستطيع تكرار ما حدث، لأنّ المشهد الداخلي تغير كثيراً وموقف القضاة شجّع قوىً أخرى، لذلك فالاتجاه الأمثل هو التسوية ، والنّظام لا يستطيع أن يفعل غير ذلك.

- عاصرت عبد الناصر في صِباك، والسّادات في شبابك، ومبارك في شيخُوختك فما الفارق بينهم من وجهة نظرك كمُؤرِّخ؟.

- أنت تتكلّم عن أربعة مراحِل: الملكيّة، وثورة يوليُو، والسّادات، ومبارك، أما عن ثورة يوليو فقد أخذت كل الأطرُوحات التي كانت موجودة في الأربعينيّات لحل مأزق النظام الملكي الفردي، فثورة يوليُو لم تبتدع الإصلاح الزِّراعي فهو مطرُوح على الساحة المصرية منذ ثورة ١٩١٩، وأصبح مُلحًا في الأربعينيّات، وبالمثل تأميم قناة السويس، وحتى على مُستوى العلاقات الإقليميّة أخذت الثورة الأفكار المطرُوحة وطبّقتها، والمهم إلى من يكون التوجه ، فثورة يوليُو اتجهت لرفع مُستوى الكادحين، وإقامة قاعدة علميّة واقتصاد وطني، ودعم

مشروع الاستِقلال إقليمياً وعالمياً، ولذلك كان لابدّ أن يتم التخلص من هذا النظام، وعندما تورّط عبدالناصر في حرب اليمن ضُرب في ١٩٦٧.

- أي أنك تقصد أن أخطاء عبدالناصر عجّلت بنهايته؟

- السياسة الإقليمية لها حسابات مُختلفة، فاليوم تشاهد بنفسك عندما تحاول إيران أن تلعب دوراً إقليمياً تهدد بالضّرب، وعندما تم توظيف العراق لضرب الثورة الإيرانية وتوريطه في الكويت انتهى دوره وكان لابد من التّخلُّص منه، وبالنسبة لعبد الناصر فإن مُناصرته لثورة اليمن وتورُّطه هناك، جعل الغرب يشعر أن طريق إمداده بالبترول بات مهدّداً بسيطرة النظام المصري، فكان لابد من التخلُّص منه.

- وماذا عن علاقة عبد الناصر بالإِخوان.. هناك من يرى أن دماء الكثير منهم في رقبته؟.

- مُعالجة الأمور بشكل أخلاقي في السياسة أمر غير قائم، فالإخوان في كتاباتهم يقُولون إن عبد الناصر كان يتحرّك لحسابهم، لكنه خلا بهم وتخلّص منهم، وهذا غير صحيح، لأنه «لفّ» علي كل القوي السياسية، ثم اجتهد بمُفرده، وعندما تم تصفية الساحة السياسية، ولم يبق سوى الإخوان والشُّيوعيين كان هناك خياران، إما أن يعملُوا لحساب النظام أو ينسحبُوا، وهم اتّبعُوا أسلوب الصدام معه، وطالما أنهم بدأوا بالصِّدام فأي نظام كان لابد أن يُدافع عن نفسه ويتخلّص من خصُومه، وأنا غير موافق تماماً على طريقة التخلُّص من الخصُوم، فقد يحدث عزل سياسي، أما حشد السُّجون بالمعتقلين لسنوات طويلة لمجرد أنهم خصُوم، فهو أمر يفقد الوطن والنظام المرآة، التي يرى بها صُورته.

- تقصد أن مُعاملته لخصُومه كانت خاطئةً؟.

- كانت ضرُورةً، ولكن كان هناك إفراطٌ في التجنّي على حقُوق الإنسان مع الإخوان والشُّيوعيين.

- وماذا عن السّادات؟.

- السادات فهم ما حدث لمصر في ٦٧، من منظُور أن مصر عُوقِبت لأنها اختارت أن تقف ضد سياسَات أمريكا في المنطقة، وأنّ مصر ستكسب أكثر لو عملت لصالح أمريكا، ورأى

السادات في تحليله الشّخصي، أن ما يربط أمريكا بإسرائيل هو مصالحها في المنطقة، وأنها تريد حارساً لهذه المصالح، وأنها لو وجدت في مصر الاستعداد ستُلقي بورقة إسرائيل للأبد ، وعندما قال السّادات هذا الكلام لكيسِنجر أثناء زيارته لمصر، وطلب عقد تحالف معه، ردّ عليه بقوله: أمريكا تعتمدُ على المؤسّسات، أما في مصر فلا نضمن من يأتي بعدك؟.

ولذلك أدار الجانب السِّياسي من ٧٣ إدارةً سيئةً قامت على تقديم التنازلات المُسبقة، وعلى مُستوى السياسة الدّاخلية، جاء السادات بالتصريح الغريب والخطير: «أن الصِّناعة هبل» وأن الدّانمارك - وهي دولة في حجم محافظة البحيرة - تكفي العالم جبنة وزبدة، وأنّ علينا أن نعتمد على الزراعة دون الصِّناعة، ثم جاء بالانفتاح الاقتصادي والخَصْخَصة، والنِّظام الحالي يعمل على استكمال هذه الأجندة، لأنه لا يملك أجندةً خاصة به، ونحن نظلم «حُسني مُبارك » عندما نظنُّ أنه صَاحب رؤية، إنه مُنفِّذ أكثر منه مُبدعًا، وعندما ننظر إلى سِياسته من البداية نجده يعيش على تُراث السّادات، وقد ظلّ يحتفلُ بـ ١٥ مايو لفترة طويلة ثم توقّف. رُبّما بعد أن نصحه أحد المُحيطين به بالتوقُّف، ولم يبق من مايو سوى مدينة ١٥ مايو.

والسّادات كانت لديه قدرة محدُودة على المُسَاومة نسبيًّا رغم تنازلاته، وكان لديه قدرة على أن يكُون له خط سير، أمّا النِّظام الحالي فمُشكلته أنه بلا رُؤية، وجالس في التّركة، وفتح الأمور على «البحري»، انفتاح على «البحري»، وخَصْخَصة على «البحري»، دون وجُود أي «كونترُول» على الاقتصاد.

الأنـــامَـــاليـــّة ...!*

ما جَدْوى ما تكتبُون طالما أنّ أحداً لا يستجيبُ لكم، بل ما جدوي ما تفعله المعارضة بتلك الصحف التي تفيض بالمقالات التي ترفع الغطاء عن «بكابورت» الفساد، وتخرج روائحه النّتِنة لتزيد الجو تلوُّثًا، وماذا عاد عليكم من كشف طغيان أجهزة القمع وامتهان كرامة الإنسان المصري؛ طالما كانت تلك الممارسات المخالفة لشرائع السماء وقوانين الأرض تحدث يومياً بلا انقطاع ؟!.

وما الذي عاد علينا من صيحات المعارضة ضد التوريث والتعديلات الدستورية، فالأمور تسير وفق مرامي عصابة السلطة: يُعدُّ المسرح لجلوس الوريث علي عرش مصر، ويتم تبديد ثروات البلاد، وكأنكم «تنفخون في قربة مقطوعة».. أنتم في واد والناس في واد آخر.

كثيراً ما سمعت هذا الحديث يدُور بين أناس يعُون تماماً خطورة ما يجري في مصر، أو ما يجري علي السّاحة العربية، ولكنهم لا يريدُون التورُّط في إبداء الاستنكار علناً.. إذا طلبت من أحدهم . مثلا . التوقيع علي بيان احتجاج أو تضامن في قضية وطنية ما نفر منك، أو نصحك بعدم التورط «فيما لا يعنيك»، أو قال لك العبارة الممجوجة: «أنا مالي.. هي المَشْرحة ناقِصة قتلي»!!.

هذه «الأناماليّة» تمثل راية السّلبية الخفّاقة في هذا البلد التي تعبر عن حالة مَرضيّة من الإحباط واليأس، بقدر ما تعبر عن أزمة مُزمنة تُعاني منها الحركة السياسية المصرية التي عجزت عن تقديم مشرُوع وطني بديل وعن التواصل مع الجماهير. هذه السلبية ليس مبعثها العزوف عن الاهتمام بالشأن العام، لأنك لا تكاد تري مصرياً لا يقص عليك وقائع لأمُور ربما فاقت ما تخوض فيه أقلام كُتّاب المعارضة، بل تسمع في اليوم الواحد عدداً من النّكات السياسية اللاذعة التي تشي بإدراك الناس لحقيقة السلطة، وتكاد تلمس بيدك أن انفجاراً ثورياً قد يقع في أية لحظة بعدما «بلغت القلوب الحناجر».

* جريدة الكرامة. 17 من أبريل 2007.

ولكن الشمس تُشرق كل يوم علي واقع يزداد سوءاً، وكُلٌ مشغول بهمِّه الشخصي، ومشهد المواطنين والمواطنات الذين يكلم كل منهم نفسه في الشارع أو المواصلات العامة والخاصة مشهدٌ مألوف، وأخبار العنف الأُسري لا تكاد تخلو منها الصحف الصباحية: أبٌ يقتل زوجته وأولاده لعجزه عن إعالتهم.. أو أبٌ ينتحر للسّبب نفسه، أو أمٌ تبيع أحد أطفالها.. كل ذلك يعبر عن حالة اغتراب يعاني منها المواطن المصري مبعثها اليأس من إمكانية أن يجد في المجتمع حلًا لمشكلاته الشخصية التي هي بدورها أزمة المجتمع كله.

أخطر ما في الأمر أنّ العصبة الحاكمة تراهن علي هذه السلبية المشاعة بين المواطنين ، فتتعامل معهم وكأنهم سوائم، بلغ الفساد الماء والغذاء والدّواء ومصادر الرزق، وأُهدرت حقوق الإنسان.. ومازالت الأمور «تحت السيطرة» من وجهة نظر السلطة وزبانيتها.. حتي لو قام الفلاحُون بحركات احتجاجية على حرمانهم من أطيانهم هنا وهناك.. أو قام الصّيادون بالاحتجاج علي تضييق أبواب الرزق أمامهم، أو قام العُمال بإضرابات هنا وهناك احتجاجًا على بيع مصانعهم وقطع أرزاقهم، فلازالت الأمور «تحت السّيطرة»، ومازالت قُطعان الأمن المركزي في حظِيرة الولاء للنظام، فهؤلاء وأولئك يمكن تلقينهم درُوساً تُلزِمهم حدود الأدب ، وتجعل كل منهم لا يهتم إلا بذاته.. يتغنّى بعبارة «أنا مالي» في كل حين وآن.

ولا أظن أنّ أحداً من الزمرة الحاكمة قد سمع عن المؤرخ المقريزي الذي قال عن المصريين : «قوم يجمعهم الطّبل وتفرِّقهم العصَا»، ولكنهم يتعاملون مع المصريين من هذا المنطلق .. مُنطلق القمع والبطش الذي يحول دون الحشد الجماهيري من أجل مطالب معينة. وهكذا تمضي العُصبة الحاكمة في تنفيذ برنامجها الجهنمي دون خوف أو تحسب لحركة الجماهير : تبيع مصادر الثروة الوطنية، وترهن ما تبقى منها لديُون تثقل كاهل الأجيال القادمة، وتنعم بجهودها الخارقة التي أدّت إلى دخول مصر حلبة السباق على المراكز الدنيا في كل شيء : التعليم، والاقتصاد، والتنمية، والخدمات الاجتماعية، وحتي الرياضة، مع دول لم يكن لها وجُود علي خريطة العالم قبل الحرب العالمية الثانية، أي قبل نحو السّبعين عاماً!!.

هذه النظرة الدُّونية للجماهير التي تعبر عنها الزمرة الحاكمة بسياساتها القمعية هي نفسها التي كانت تمثل إطار سياسة الاحتلال البريطاني، فلا يقتصر وصف المصريين بالتخلُّف والجبن على اللورد كرومر - واضع أُسس السياسة الاستعمارية في مصر - الذي يُشاركه اللورد أحمد

نظيف في رأيه أنّ المصريين لم ينضجُوا بعد ليصبحُوا مؤهّلين للحُكم الدِّيمُقراطي «قالها اللورد كرومر عام 1907، وقالها اللُّورد أحمد نظيف عام 2006»، ونكاد نجد تطابقًا تامًّا بين نظرة باشاوات الأمن المتعالية إلى المواطن المصري، ونظرة اللواء راسِل باشا حكمدار بوليس القاهرة الإنجليزي بالثورة الشعبية عام 1919 والذي قال: «إن ثورة المصريين تُطفأ بصدقة»!!. فهل يرى باشاوات اليوم غير ما رآه أستاذهم راسل باشا؟!.

لعل من الطريف أن يعلم القارئ الكريم أن أستاذًا (إسرائيليًّا) هو جابرييل بير اهتم بدراسة التاريخ الاجتماعي لمصر، وله فيه بحوث رصينة، اهتم بتحقيق مقولة «جُبن المصريين وسلبيّتهم»، خاصة أنّ الجندي المصري كان (في سَالف العصر والأوان) العدو الأساسي للكيان الصهيوني، تناول جابرييل بير هذه القضية في دراسة عن «الفلاح المصري بين الخضُوع والمقاومة»، واختار لزمن الدراسة القرن التّاسع عشر، لأنّه يعلم أنّ الجندي المصري الفلاح في ستينيات القرن العشرين (تاريخ نشر الدراسة) هو حفيد فلاح القرن التّاسع عشر، ولم يشأ جابرييل بير أن يذهب بعيداً في تاريخ مصر الوسيط والقديم الذي يحفل بحركات الاحتجاج العنيفة والثورية ضد مظالم السلطة منذ عهد الدّولة في مصر القديمة حتي العصر العثماني مروراً بالعصُور الرومانية والبيزنطية والإسلامية.

ويقف جابرييل بير طويلا (في الدراسة التي نشرها بالعبرية - أوّلا عام 1962، ثم أعاد كتابتها بالإنجليزية ونشرها عام 1969) أمام انتفاضات الفلاحين ضد مظالم السلطة في عهد محمد علي بالصّعيد، فرصد ثلاثًا منها: واحدة بإحدى قُري قنا عام 1821 استمرت شهرين استولى فيها الفلاحُون على السلطة وطردوا عمال الحكومة، وقام الشيخ أحمد زعيم الفلاحين بتعيين عمال للإدارة من قبله، حتى أرسل محمد علي تجريدةً عسكريّةً قضت على الحركة، ولكن دون أن يقع زعيمها في أيدي عسكر محمد علي، والثانية: وقعت عام 1822 بقُرى الأقصر تزعمها الشيخ أحمد المهدي، وقاومت قواته عسكر الحكومة ببسالة لمدة عام كامل، وانضم إليها المجنّدُون الجدد من الجيش المصري الحديث، واستغرق القضاء عليها جهوداً قتاليّةً شديدةً قتل فيها نحو ألف من الفلاحين. وعادت جذوة الثورة لتشتعل من جديد بقيادة شخص يدعي أحمد (ويبدو أنه اسم حركي اتخذه قادة الانتفاضات الثلاث) في أوائل عام1824 استمرت عدة أسابيع قبل أنْ يتم القضاء عليها.

ولم يخل الوجه البحري من انتفاضات الفلاحين، في المنوفية عام 1822، وفي الشرقية عام 1824، واضطر محمد علي إلى إصدار قانون الفلاحة عام 1830 الذي يحدِّد حقوق الفلاح وواجباته، ويتضمن مادّةً تحدِّد عقوبة كل من يثور أو يحرض علي التمرد ضد السلطة . ويرصد جابريل بير ثورةً فلاحيّةً كُبرى كان مركزها أبو تيج بأسيوط، وقعت عام 1863 في بداية عهد الخديو إسماعيل احتجاجاً على السُخرة واستنزاف الضرائب لثمرة كدِّ الفلاحين ، ظلت قائمة لمدة عامين بين مدٍّ وجزر، لم ينجح إسماعيل في إخمادها إلا باستخدام المدفعية.

كما أضرب الفلاحون عن زراعة أراضي الخديو توفيق عام 1882 (أيّام الثورة المصرية التي عُرفت بالعرابية) في الشّرقية، ولكن هذا الإضراب لم يواجه بالعنف بل تمت تسويته سلمياً بالاستجابة لمطالب الفلاحين.

ويقف المؤرخ (الإسرائيلي) طويلا أمام الدور الثوري للفلاحين في عام 1919. وانتهي الباحث إلى ضرورة إعادة النظر في الفكرة الشائعة عن استكانة الفلاح المصري أمام هذا السّجل الحافل بالانتفاضات الثورية، ولكنه يرى أنّ الفلاح المصري ليس عدوانياً بطبعه ، وإنّما يدفعه الظلم وضيق العيش إلى الثورة التي تتخذ دائما طابع العنف.

وإذا كان جابرييل بير قد وقف بالبحث عند ثورة 1919 فلا يعني ذلك أنّ تاريخ القرن العشرين قد خلَا تماماً من انتفاضات لمصريين ضد السلطة واستبدادها، فهناك حركات احتجاجيّة مُتفرِّقة للفلاحين بلغت أقصى ذروتها في الأربعينيات (تفاتيش بهُوت وكفُور نجم) كما استمرت إضرابات العمال من ثورة 1919 حتى إضراب عمال كفر الدوار في أوائل أيام ثورة 1952 مروراً بإضرابات الثلاثينيات والأربعينيات، بل انضم جنُود بلوكات النظام (ما أصبح يُسمّى الآن بالأمن المركزي) إلى الإضرابات في يناير 1952. ولكن يجب أن نتذكر أن الحركة السياسية كانت ناشِطة بين الجماهير، وأنّ النضال السياسي اقترن بطرح برامج وطنية تبنتها بعد ذلك ثورة يوليو.

«الأنانمالية» لن تستمر إلى الأبد، فالانفجار الشعبي آتٍ لا ريب فيه، ولكنه سيكُون له تأثير الانفجارات الحربية نفسه، لن يخلف وراءه إلا الدمار والخراب ما لم يتحول إلي طاقة للتغيير من خلال مشروع وطني بديل تتبناه جبهة وطنية تضم قُوى المعارضة.

اليأس والقنوط حالة مرضية مبعثها الهم والغم، وضيق ذات اليد، وتدهور الحال، ولكن تراكم ذلك كله من شأنه زيادة الضغط إلى مرحلة لا يمكن بعدها الصبر والاحتمال.. نقطة يقع عندها الانفجار الشعبي الشامل، حالة «الأنامالية» والقنوط لم تصل إلى حدوث تليُفٍ في الوعي السياسي والاجتماعي عند المواطن المصري، فهو يدرك تماماً كل المهازل التي تدور علي أرض الوطن.. يحتاج إلى من يُعدُّه للسير على طريق بديل.. يحتاج إلي قيادة وطنية تفرزها جبهة وطنية تطرح مشروعاً لإنقاذ الوطن، تحشد حوله الجماهير في تاريخنا المعاصر تجربة الجبهة الوطنية عام 1935، وتجربة الجبهة الوطنية عام 1946 (اللجنة الوطنية للطلبة والعمال).

فهل نعي دروُس النضال الوطني، وننسي خلافاتنا الصغيرة من أجل هدف سام نبيل.. إذا لم نعمل من أجل ذلك فلن يرحمنا أحفادُنا، ولن يغْفِر لنا التاريخ.

خـــــرابُ مصـــــر*

عنوان هذا المقال ليس من ابتكار كاتبه، ولكنه من إبداع المناضل الاشتراكي الروسي تيدور روتشتاين (1871–1953)، اختاره لكتابٍ نشره بالإنجليزية في لندن عام 1910، يرد فيه علي مزاعم اللُّورد كرومر في كتابه «مصر الحديثة» الذي نشر عام 1907 .

كان روتشتاين لاجئًا سياسيًّا في لندن منذ عام 1890، وكان بيته على أطراف لندن مأوى للينين عند قدُومِه للندن، وأهم من ذلك كله أن روتشتاين هذا كان صديقًا للزعيم الوطني المصري محمد فريد، بحكم اهتمامه بمقاومة الاستعمار، وقيل إنّ محمد فريد تحمل نفقات طباعة كتاب «خراب مصر» من جيبه الخاص، وبسط بين يدي المؤلف رُؤية الحركة الوطنية المصرية فيما يدّعيه اللُّورد كرومر من «إصلاح» أنجَزه الاحتلال الإنجليزي في مصر.

قرأتُ كتاب روتشتاين منذ ما يقرُب من نِصفْ القرن، أيّام الطّلبِ بالجامعة، وهو بحثٌ عميق في السياسة البريطانية في مِصر، فنّد فيه مزاعم «الإصلاح» الإنجليزي، من إلغَاء السُّخْرة في الأعمال العامّة، إلى إلغاء الرِّشْوة ومقاومة الفساد الإداري، مروراً بالقضاء على استخدام العنف والتّعْذيب ضد المصريين في جهاز الشُّرطة.

وبعد أن قرع روتشتاين الحُجّة بالحُجّة، كشف حقيقة مزاعم الإصلاح، فإلغَاء السُّخْرة حول الفلاحين إلى عُمّال تراحيل يستغلُّهم المقاولُون لقاء أجُور لا تكفي للقُوت الضروري، والفساد كان قائمًا علي قدمٍ وسَاق، ليس في الجهاز الحكُومي المصري وحسب، بل أيضًا بين كبار الموظفين الإنجليز في مِصر، والتّعذيب خيرُ شاهدٍ على أكذُوبة التخلص منه، ما لقيه الفلاحون الأبرياء في حادث دِنْشُواي عام 1906، الذي كتب عنه السياسي الإنجليزي ولفرد بلِنت كتابا بالإنجليزية نُشِر في نهاية 1906 بعنوان «فظائعُ العَدالة البريطانية في مِصر». أمّا ما زعمه كرُومر من نهوضِ الاقتصاد المصري فأُكْذُوبةٌ كُبرى لأنّ ذلك صبّ في مصلحة الأجانب الذين نهبُوا ثروات البلاد، وختم روتشتاين كتابه بأنّ ما فعله الاستعمار البريطاني في مصر هُو في حقيقة أمره «خرابُ مِصر».

---

* جريدة الكرامة. 12 من مايو 2007.

لا أدري لماذا تذكّرت رُوتشتاين وكتابه فجأةً، وأنا أستمعُ إلى حديثِ المُشاركين في ندوة أقامها صالُون النّديم للفكر العربي مساء السبت 28 أبريل بعنوان: «صِحّةُ المصريين . إلي أين ؟!» أدارها الصّديق الدكتُور سالم سلام، وشارك فيها ثلاثة من الشخصيات الوطنيّة البارزة واسِعة الخبرة بالقضيّة موضُوع النّدوة هم: الدكتُور عبدالمنعم عبيد أستاذ التّخدير بطب القاهرة ، والدكتُور محمد حسن خليل أُستاذ القلب والأوْعِية الدموية بالكلية نفسها، والدكتُور محمد رءوف حامِد أستاذ الأبحاث الدوائية. فما سمعته من تناول المُتحدّثين الثلاثة للقضيّة جعلني أعود بذاكرتي إلى «خَرابِ مصر» كما وصفه رُوتشتاين قبل نحو القرن من الزّمان، فأرثي لحال الاستعمار الإنجليزي، لأنّ ما ألحقه بالبلاد من خراب يتواري خجلا أمام ما فعله بمصر الحكم الوطني المباركي، وتذكّرتُ الرسالة التي تداولها ملايين المصريين على شاشات المحمُول، والتي تُعلن اعتذارَ إبليس عن أداء عملِه بمصرَ؛ لأنّه عجز عن الوصُول إلى مُستوى صُنّاع القرار فيها!!.

رغم أنّ موعد الندوة كان مُقرّراً منذ نحو شهرين، في إطار سلسلةٍ من الندوات نظمها صالون النديم منذ نوفمبر 2006، تعقد مرّةً واحدةً شهريًا، وتُعالج القضايا الخطيرة التي تهدّدُ مستقبل هذا الوطن مثل: بيع البنُوك الوطنية، وقصُور نظام التّعليم، والتّعديلات الدُستورية، وغيرها من مختلف القضايا التي تعُوق حركة المجتمع المصري، وتهدّد مُستقبله.

رغم أنّ موعد ندوة «صحة المصريين . إلي أين؟!» كان مُحدّداً من قبل فإنّ موعد انعقادها جاء عَشيّة صدُور قانون التّأمين الصّحي قبل موعد النّدوة بأيّام قلائل، مع النص علي تنفيذه من اليوم التالي لصُدوره، مع تجاوز كل المُتطلّبات الدُستورية لذلك، ودون اعتبارٍ لآراء العناصِر الوطنيّة من أهل الاختصاص، والهيئات المُمثّلة للمُنتَفعِين بالتأمين الصحي الذين تبلغُ نسبتهم 65% من الشّعب المصري، بينما تتحمل نسبةً بسيطة من ال 35% من الشعب المصري (لا تصل إلي 10%) نفقات عِلاجها بالكامل، والباقي تُغطّي علاجه مُستشفيات وزارة الصّحة والهيئات الخاصّة كالقُوّات المُسلّحة والشرطة والمُستشفيات الجامعيّة، ولكن متى كان الحُكم الوطني المُبَاركي يهتمُّ بمصالح المواطن المصري، متى يضع في اعتباره نسبةً ضئيلة لا تتجاوز 65% منه؟!، إنها لا تحرمه حقّ العلاج فحسب، بل تفرط في البنية الأساسية للتأمين الصحي (600مُستشفى مُتكامل في 600 قرية كُبري، إضافةً إلى أربعين

مُستشفى كبيرة و140 عيادة شاملة) تم بناؤها وتجهيزها بأَموالِ المُؤمّنِ عليهم، وليس للدّولة قانوناً وشرعاً حقٌ التصرف فيها، وبيعها بثمنٍ بخس يُمثّلُ القيمة الدّفترية لها عند تأسيسها.

حدث الشيء نفسه مع الشركات الصناعية المملُوكة للقطاع العام التي تم تطويرها بعد التّأميم ، وتلك التي أُنشِئت في إطار خطة التّصنيع في أواخر الخمسِينيّات وأوائل السّتينيات، وطُرحت جميعاً للبيع بالقِيمة الدفترية لها ساعة التّأميم أو عند الإنشاء، وهو سُلوك لو قام به فرد في خاصّةِ ما يملك، لوجب قانُوناً وشرعاً الحجر عليه لتبديدِه ثروته، فما بالنا إذا كان التبديد هنا موضُوعه ثروة الأمة؟!.

ورغم أنّ النظام الوطني المباركي يُراهن علي نسيان الشعب لمآسيه، فلازِلنا نذكر قضية الحبّاك الذي كان عُضواً في لجنة بيع بعض الشّركات الصّناعية، وجمع من وراء دوره في اللجنة مئات الملايين من الجُنيهات وغيرها من العُملات الأجنبية، وأدانته محكمة الجنايَات مرتّين دُون أن تهتمّ الدولةُ وأجهزتها الرّقابيّة «السّاهرة على أمن الوطن»، بالبحث في الذمم المالية لبقيّةِ أعضاء اللّجنة، وكلٌ من ناله نصيب من «السّمسرة» (اسم الدلع للرّشْوة) مقابل تسهيل بيع البنيَة الأساسية للاقتصاد الوطني. وعندما تظهرُ صُدفةً شخصية وطنية تستعصي على الشّراء وتكشفُ الفساد (كما حدث في صَفقةِ عُمر أفندي) اتّبع النّظام الوطني المُباركي سياسة «التّبريد» لاحتواءِ الأصوات المُعارِضَة، ثم يمضي قُدماً في تنفيذ خطته الجهنمية دون اعتبارٍ لأحد.

ومن الغريب أنّ التخريب - في مختلف القطاعات - تمّ باسم «الإِصلاح» بالنسبة لقطَاع الإنتاج على وجه الخصُوص، وباسم «فصل التّمويل عن الخدمة» بالنسبة لقطَاع الخدمات ، وخاصة التّعليم والصّحّة، وفي جميع الحالات كان الإصلاحُ مُرادفاً للتّبديد، وكان «فصلُ التّمويل عن الخدمة» خروجاً للدّولة من قطاع الخدمات، وفي جميع الأحوال كانت تِلك المُصطلحات تستهدفُ بيع البنية الأساسية للاقتصاد الوطني بفرعية: الإنتاج والخدمات ، وتحويلُ دور الدولة إلى دور «إشرافي رقابي»، وإذا سألت أيّ فلاح مِصري أُمّي، يشرب الشّاي الأسود على رأس الغيط عن ذلك «الإشراف والرقابة»، لعلمتَ أنّ شيئاً من آليّات الفساد لا يخفى عليه، وأنّ من يُفرّط في الثروة الوطنية لابُدّ أن يتسع مخه عند التّعامُل مع مسألة الإشراف والرقابة.

وللتّخريب قواعدٌ وأصول غابت عن اللُّورد كرومر - مُهندس الاستعمار الإنجليزي في مصر - لأنّ قُدراته كانت متواضعةً قياساً بقدراتِ إبليس، أما من طفّش إبليس من مصر بسببهم فهُم أساتذةٌ في هذا المجال. في القطاع الإنتاجي - مثلا - امتنعت الحكومة تماماً عن سدادِ ما عليها من ديُون للشّركات فأعاقت قُدرتها على النُّمو، بل روّجَ رئيسُ الدولة علناً لبعض الشّركات الاستثمارية الخاصّة بما أضرّ بمصالحِ شركاتٍ عامّةٍ ناجِحة!! وحرمت الشّركات الإنتاجية من خدمات الشّركات التجارية المُختصّة بالتّسويق، ثم أصبح مُبرّر بيعها حاضِراً، فقد عُومِل القطاع التجاري باعتباره عبئًا اقتصاديًا يجب التخلُّص منه. والأخطر من هذا بيع البنُوك الوطنيّة لبنوك أجنبية، مما يُلغي كل الجهود التي سعت لبناء اقتصادٍ وطني مُنذ أيام الخديوي إسماعيل حتّى خُطة التنمية في الحِقبة النّاصريّة، مرُوراً بطلعت حرب وبنك مِصر وجهُوده التّنموية.

وممّا يزيد من خطُورة تمليك القطاع المالي (البنُوك وشركات التّأمين) للأجانب أنّ مصر في عهد النظام الوطني المُباركي تفوّقت على أمريكا في توقيع اتفاقيّات حماية الاستثمارات الأجنبيّة على أراضيها، وهي الاتفاقيّات التي تُلزم الدولة بتعويض المُستثمر الأجنبي في حالة خسارته بعض رأس المال الذي يستثمره في مصر أو كُلّه. وقيل إنّ الخارجية المصرية تعد تلك الاتفاقية مع غيرها من اتفاقيّات التّعاون التي يوقّعُها الرئيس الأجنبي عند زيارته لمِصر ، وإنّ مصر من بين الدول الخمس الأوائل بالنسبة لعدد ما أبرمته من هذه الاتفاقيّات، وهي تسبق أمريكا كثيراً لأنها تحتلُّ الموقع 37 بالنسبة لعددِ ما أبرمته من اتفاقيات، معنى هذا أنّ مصر تظلُّ مُلزمةً بتبعات هذه الاتفاقات التي تضْمَنُها الأمم المتحدة حتى يختفي نظام الأُمَم المتحدة من الوجود!! وهذا معناه إلزام الأجيَال المُقبلة بدفع فاتُورة تخريب الاقتصاد المصري، ومعناه إصابة كل المُحاولات المستقبلية للإِصلاح بالشّلل. ماذا يكُون الخراب إذن؟!

أما عن قواعد التخريب في قطاع الخدمات وأصُوله، فحدِّث ولا حرج. أنظر إلى التعليم الذي يعدُّ حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما حدث له من تخريب، نقل عملية التعليم من المدرسة إلى البيوت ومراكز الدروس الخصوصية. والجامعات وما آل إليه حالها حتي جاءت في ذيل قائمة الجامعات الإفريقية. ما حدث في قطاع التعليم هو عملية تعجيز

منهجية لأيِّ محاولة لإقامة قاعدة علمية أو حتى الحفاظ علي نواة تلك القاعدة التي تكونت في الستينيّات عن طريقة آلية التوسع في القبول دون أن يقابله توسع مواز في دور التعليم وهيئة التدريس مع تقليص الميزانيات، والاستعاضة عن ذلك بالجبايات غير الرسمية لصناديق تحمل أسماء طنانة مثل «خدمة الطّالب» أو «تحسين العملية التعليمية»، ثم إيجاد تعليم مواز باللغات الأجنبية ونظام الانتساب الموجه، حتي إذا علا الضّجيج بالحديث عن فساد التعليم وتخلفه، تصبح الخصخصة هي الحل.

وإذا كان التعليم يمثل الركن الأساسي في بناء الدولة العصرية باعتباره المصدر الأساسي لإنتاج الكوادر العلمية والتقنية في مختلف المجالات، ومن بينها القوات المسلحة، فإن الصحة هي القاعدة التي يقوم عليها هذا الركن وغيره من أركان الدولة العصرية، بدءاً من رعاية الأمومة والطفولة والصحة الوقائية وصُولا إلي الرعاية العلاجية للمسنين، مروراً بالخدمات العلاجية بمختلف أنواعها لجميع المواطنين ومن هنا كان تقدم الأمم بقياس مستوي الخدمات الصحية الاجتماعية (أي غير التجارية) التي تقدم لمواطنيها، لأنّ الطالب الذي يعاني من سوء التغذية لا يستطيع أن يحصل العلم بصورة إيجابية، فما بالنا لو كان يعاني من الأمراض الطفيلية المعوية، وأمراض العيون وغيرها. نسبة الإصماء بين الشباب والكهول في سن العمل مرآة لحالة الموارد البشرية في البلاد، وقدراتها الإنتاجية والدفاعية. تأتي بلاد أوروبا الغربية (الرأسمالية) في مقدمة الدول التي توفر لمواطنيها الخدمات الطبية الاجتماعية ، التأمين الصحي يغطي جميع مواطني بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بل جميع بلاد الاتحاد الأوربي الأساسية، أضف إليهم ماليزيا واليابان والهند والجزائر والعراق (ما قبل الاحتلال الأمريكي) علي سبيل المثال.

ولكن ساسة دول الاتحاد الأوروبي سُذّج، يبدِّدُون المال العام علي الخدمة الصحية، بينما عباقرة الحكم الوطني المباركي يطرحُون البنية الأساسية للخدمات الصحية في مصر للبيع إلى شركات خاصة تشتري أوّلا جميع مستشفيات التأمين الصحي ووحداتها العلاجية بالقيمة الدفترية عند إنشائها، ويعطي القانون المشئُوم لهذه الشركات حق طرح أسهمها في بورصة الأوراق المالية، بعد امتلاك وإدارة والمنشآت الصحية التي تشتريها و«تطويرها».

أما التمويل فتتولاه شركات التأمين التي تعمل في هذا المجال والتي يتعاقد معها طالب الخدمة، وعليه أن يختار من بين ثلاثة أنواع تأمينية: الأول يغطي الخدمات الطبية العادية (الكشف والعلاج) في حدود مُعيّنة، والثاني يغطي - إضافةً إلى ذلك - العمليات الجراحية المتوسطة (الولادة - الزائدة الدودية وما شابهها) وفي هذه الحالة يتحمّل المؤمن عليه (إلى جانب اشتراكه التأميني) ثُلث التكلفة، والفئة الثالثة، تغطّي العلاج السّريري طويل الأمد (كالفشل الكلوي ، وعمليّات القلب) وهنا يتحمل المُؤمّن عليه نصف التكلفة. مع ملاحظة أن قيم الاشتراك في النوعين الثاني والثالث تتزايد نسبتها بما يتفق مع ما تتيحه للمُؤمّن عليه من خدمات علاجية . أما أسعار تلك الخدمات فتحددها الشركات التي ستشتري مستشفى التأمين الصحي، ثم تشتري - في مرحلة تالية - مستشفيات وزارة الصحة ليتحول دور وزارة الصحة إلى دور رقابي وإشرافي معني بالطِّب الوقائي في حدود معينة. وطبعاً تحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها تلك الشركات يدخل فيها تقرير نسبة الربح إلى مجمل التكلفة الفعلية، يضاف إليها نسبة مُخاطرة لتغطية أي تغير يحدث خلال العام في تكلفة العلاج ومستلزماته.

لقد تم بالفعل تخريب صناعة الدواء المصرية دون أن يدرك الناس خطورة ذلك عن طريق تقليص ميزانية البحُوث ثم شطبها، والتحول إلى الإنتاج بالوكالة لأدوية أجنبية دون أن يهتم عباقرة الحكم الوطني المُباركي بخطورة ذلك علي الأمن القومي، وخاصةً في مجال المستحضرات الطبية اللازمة للتّطعيم ضد الأمراض الوبائية، والأمراض المُزمنة كالسُّكّر وضغط الدم وغيرها، تحولت مصر في صناعة الدواء إلى آخر قائمة الدُّول العربية التي تصدّرتها العِراق (قبل الغزو الأمريكي) يليها الجزائر ثم الأُرْدن وتأتي بعد ذلك الدول العربية الأخرى، وفي ذيل القائمة تجدُ مصر تليها إريتريا ثم الصُّومال!!

تتم خصخصة الخدمات الصحية في بلد يعيش ما يزيد عن 40% من سكانه تحت خط الفقر ، في بلد قفزت فيه معدّلات الإصابة بالفشل الكلوي وفيروس الكبد الوبائي والسرطان بمعدلات رهيبة تفُوق نظيراتها في أصغر دول إفريقيا وأفقرها، في بلد لم تجد فيه كُلية الطيران إلا طالباً واحداً من بين كُل عشرة آلاف لائقًا طِبيًّا، في بلد تقل صلاحية الشباب فيه في سن التجنيد عن الرُّبع ويُعاني أطفاله من سوء التغذية، وتتزايد نسبة من يعانُون العجز الجنسي من شبابه. في مجتمع بلغت فيه نسبة البطالة أرقاماً فلكيّة، يعاني شبابه من الضّياع، ويكفي أن نلقي نظرة

علي نوع الجرائم التي يرتكبها الشّباب، والنسب العالية للخطِير منها، والتي جاءت نتيجة للأزمة الاجتماعية

النِّظام الوطني المُباركي يتعامل مع المصريين بطريقة تتضاءل معها أساليب اللُّورد كرُومر التي تصدى لها روتشتاين في كتابه «خراب مِصر» مُنذ ما يقرب من قرن من الزمان، ولو امتد الأجل به إلي زماننا لاعتذر لكرُومر لأنه لم يدرك أن مصر سوف تشهد - من بين أبنائها - من هُم أقدر منه على إلغاء العبارة المورُوثة من تراث الماضي «عمَار يا مصر». لهم كل الحق فيما يفعلُون بهذا الوطن ما دُمنا لا نتحرّك لحماية أنفُسِنا وأولادنا وأحفَادنا، إذا كُنّا لا نُقدِّر حقّ هذا الوطن علينا.

سقطت ورقةُ التُّوت - أي حوار تطالبون به بين الصَّحَافة والنِّظام؟*

تابعتُ مع غيري من المصريين سقوط ورقة التوت التي كانت تستر عورة النظام الاستبدادي الفردي، والتي حملت اسم «حرية التعبير». لم يأت سقوطها فجأةً وعلى غير توقع عندما أصدر أحد قضاة الأمن حكماً بالسجن على فرسان الوطنية الأربعة: عبد الحليم قنديل ، وإبراهيم عيسي، ووائل الإبراشي، وعادل حمُّودة أصحاب الأقلام الشريفة. فما حدث يمثل آخر مراحل كشف النظام المنتهي الصلاحية عن حقيقته القمعيّة بعدما شهد العالم كله ما حدث للمُتضامنين مع قُضاة مصر الشُّرفاء من أعمال بطشٍ همجية تضمّنت هتك الأعراض على رُءوس الأشهاد ، والتنكيل بالمشاركين في الوقفات الاحتجاجية السلمية على أيدي قُطعان الأمن المركزي، وشنِّ حرب شعواء على المدونات وأصحابها، أضف إلى ذلك قمع كل تحرك جماهيري طُلابي أو عمالي أو فلاحي وكتم أنفاسه.

الحكم الأخير على فرسان القلم والوطنية الأربعة رسالة مفضُوحة يوجهها النظام إلى الصحافة المستقلة الوطنية الحرة، إلى المعارضة السياسية بمختلف أطيافها وتوجهاتها ومواقعها، تنذرها بالويل إن خرجت عن نطاق الصمت، ومتابعة كل ما يجري بحكمة «لا أرى ، لا أسمع ، لا أتكلم» البغيضة، حتى يتمّ المراد ويتم الانتقال «السلمي» للسُّلطة إلى الوريث، ويتم بيع ما بقي من أصول الاقتصاد المصري، وحتى يواصل أركان النظام حماية الفساد، وتهيئة المناخ له دون مُضايقات من جانب الذين يحقدون على أصحاب الثروات ، ودون سماع أصوات الملايين، بل عشرات الملايين من المصريين الذين يعلو خط الفقر فوقهم، ويعانون العوز والعطش ويزاحمون الموتى في القبور.

الهجمة التتارية على الصحافة الحرة الوطنية والمعارضة إنذار نهائي لكل من تسول له نفسه «الحاقدة» الاعتراض على تجريف مجانية التعليم، حتى لا يتطاول أبناء الفقراء إلى مزاحمة أبناء الأكابر، أو إثارة مشكلة البطالة التي أعلن رئيس الحكومة أن مسئوليتها تقع على عاتق الأهالي الذين لم يحسنُوا اختيار نوع التعليم لأبنائهم الذي يتمشى مع حاجة سوق العمل، أو إثارة قضية المواطنة، و«مزاعم» التمييز بين أبناء الوطن الواحد، ناهيك عن التطرق إلى

* جريدة البديل. 21 من سبتمبر 2007.

أمور لا يليق برعية الأُسرة الحاكمة الخوض فيها مثل موضوع الحريات وانتهاك حقوق المواطن، وإهدار آدميته، وإفساد الحياة السياسية، والاعتراض على مشاركة الأموات في الانتخابات، وحرمان الأحياء من حقِّ التصويت.

بالاختصار .. ومن الآخر.. الهجمة التتارية علي الصحافة ليست استثناء، ولم يكن الرئيس مُبارك بحاجة إلى نصيحة أحد رؤساء التحرير على الطائرة الرئاسية-الملكية، الذي قيل إنه طالبه باستخدام العصَا، فمن قال يا سادة إنّ عصا النظام لازمت مهجعها منذ ما يزيد على ثلاثة عقُود؟. ألم تقرأوا حيثيّات الحكم المشئُوم التي جعلت التطاول علي الحزب الحاكم و«رمُوزه» من جانب الأقلام النّاقدة يدخل في باب الخيانة العُظمى. ولا أدري ماذا يفعل قضاة الأمن لو رفع محام قضية باسم «حزب الأُمة » ضد من يتطاول على رئيسه وقيادته، هل سيحظي حزب الأمة «ورئيسه خال واحد من الرُّموز» بمثل ما حظي به حزب الرئيس؟!.

لذلك أصابتني الدهشة لما استقر عليه رأي قيادات نقابة الصحافيين في الاجتماع الذي ناقش موضوع أحكام السجن والهجمة البربرية علي الصحافة، وسياسة تكميم الأفواه، وما جاء على بعض الألسنة والأقلام من أنّ «حُرية الصحافة» هي الانجاز الحقيقي للرئيس مبارك ، ومن ثم لا يجب إهدار هذا الانجاز العظيم والعودة إلى الوراء!!، والجهد الذي بذله الاستاذ مكرم محمد أحمد لإقناع الزملاء باعطاء الفرصة «للحوار» مع الحكومة لإلغاء الأحكام والرُّجوع عن سياسة تكميم الأفواه وقصف الأقلام، وتأجيل القيام بأي اجراءات احتجاجية إلى حين يمن الله على الصحافة، ويحنن قلب النظام ببركة الأيام المفترجة !!، فإذا انقضت المهلة يصبح من حقِّ النقابة اتخاذ ما تراه من إجراءات احتجاجية، بما في ذلك احتجاب الصحف المُستقلة عن الصدور.

الحوار يا سادة لن يجعل ريما تتراجع عن عادتها القديمة، والحكم الذي صدر على الزملاء حُكمٌ رثٌّ معيب قانونًا، ولا مناص من اللجوء إلى محكمة الاستئناف لإلغائه ، وهناك كتيبة من كبار المحامين جاهزة للدِّفاع، وفي القضاء المصري قُضاة شُرفاء لابد أن يردوا للزُّملاء حقهم وللصّحافة اعتبارها .

إن الهجمة التتارية لفتت أنظار الرأي العام الدولي إلى ممارسات النظام التعسفية، وكبته لحرية التعبير، وهناك هيئات حقوقية دولية اهتمت بالقضية، كما اهتم بها الرأي العام في مصر والعالم العربي، والرُكون إلى الحوار يُوقع الجميع في مأزق احتواء الآثار الناجمة عن هذه الهجمة، وفي وقت يجبُ فيه حشد جميع إمكانيّات النقابة لتنظيم حركة احتجاجيّة قوية يدُور على هامشها الحوار المزعُوم، وإتاحة الفُرصة لكل هيئات العمل المدني المحلية والدولية، والقُوى الوطنية المُعارضة للمُشَاركة في عمل منظم يواجه الداء، ولا يصرف اهتمامه إلى الأعراض الظاهرة. ما حدث يمثّل أعراض مرض السلطة الغاشِمة المستبدة، وهُو الداء الذي تُعاني منه مصر، الذي يجب تركيز الجهود لشِفائها منه.

8 - ملف يوئيل بينين

هذا الدَّورُ المريب للجَامعةِ الأمْريكيَّة

رءوف عباس*

حرصت الجامعة الأمريكيّة مُنذ نشأتها عام 1919على أن تنأى بنفسها عن المجتمع المصري، وأنْ تظل جزيرةً منعزلةً مغتربةً، تقدم الثقافة الغربية من منظُور أمريكى إلى طلابها، مع نتف من الثقافة العربية. وبدأت منذ الأربعينيّات تقدم من خلال قسم الخدمة العامة بعض المُحاضرات العامة المتصلة بالشأن المصرى العام فى مُواكبة الاهتمام الأمريكى المُتزايد عندئذ بالشّرق الأوسط. وكان من الطّبيعى أن يتّسِع نشاطها ويتنوّع منذ عهد الرئيس أنور السّادات، الذى لم يكتف بالاعتراف بشهَاداتها، بل أبرم اتفاقيةً جعلت من أرض الجامعة الأمريكية أرضًا أمريكيّةً، شأنُها فى ذلك شأن السِّفارة الأمريكية، لا مكان للقانُون المصرى داخل أسوارها.

ومنذ السّبعينيّات من القرن الماضى حتّى اليوم ازداد اهتمام الجامعة الأمريكيّة بالشّأن العام العربى والمصري، سواءً فى برامجها الدّراسية أو فى برامج المحاضرات العامة. واهتمّت بمشروع دراسات الشرق الأوسط، الذى شاركت فيه وأدارته جميع الأقسام المعنيّة بالدراسات الاجتماعية والإنسانية: التاريخ والاجتماع والاقتصاد والعلوم السّياسية والدراسات العربية.

وكان البرنامج يمنحُ الدارسين فيه درجة الماجستير فى دراسات الشّرق الأسط، ويحرص على التمسُّك بالطابع الأكاديمي وليس السياسي، فيُعالج مختلف القضايا - ومن بينها القضية الفلسطينية - بصُورة مُتوازنة، تعرض لمختلف وجهات النظر دون تغليب واحدة على أُخرى . وقد شاركت فى التدريس بهذا البرنامج أيام عملى أستاذًا متفرّغًا بتلك الجامعة 1995 -1991 ، بل استضاف البرنامج شخصيّات أكاديميةً أمريكية عرفت بمُواقفها المعارضة للسّياسات الإمبريالية الأمريكية، ونقدها الشّديد للمُمارسات الإسرائيلية ضد الفَلسطينيين، مثل نعُوم تشُومسكي.

---

* جريدة العربي، 13 من مايو 2007.

وعلى صعيد النّشاط الطُّلابي بالجامعة؛ كانت الجامعة الأمريكية منذ أوائل التسعينيّات ساحةً للنشاط الطلابي الحُر، المعنى بالشّأن العام، من خلال تنظيم المُحاضرات وحلقات النقاش التى شاركت فيها بعض الشخصيّات العامة من مختلف الاتجاهات السياسية من مصر والوطن العربي.

ولعلّنا نذكر دور طلاب الجامعة الأمريكية وأساتذتها من المصريين والعرب فى مُعارضة الحرب الأمريكيّة على العراق، ونجاحهم فى احتلال ميدان التحرير، مما جعل وزارة الداخلية تستفيد من ذلك الدرس، وتحول الميدان إلى ثَكنة عسكرية.

ويبدو أن تلك التّطورات التى حولت الجامعة الأمريكية من حالة الاغتراب إلى المُشاركة قد أزعجت من يتولُّون أمور الجامعة التى تُقبل على مرحلة توسع هائلة، تشيد حرماً كاملا بالقاهرة الجديدة، تكلّف مليارات الدُّولارات، لابد أن تكون الجامعة قد حصلت عليها من جهات أمريكية مانِحة، ولعلّ تلك الجهات طلبت من إدارة الجامعة ترشيد برامجها الدِّراسية بما يخدم الاتجاهات الصهيُو-أمريكيّة، وكان مشروع دراسات الشرق الأوسط حجر الزاوية - على ما يبدُو - فى هذا الترشيد.

اختير لتولِّي أمر المشرُوع جويل بينين الأمريكى الإسرائيلى لكونه وجهاً مقبولا ومعرُوفاً عند بعض فصائل اليسَار المصري، ولاتّساع دائرة صلاته وعلاقاته بمصر، منذ جاءها لجمع مادة رسالته للدكتوراه عن العُمّال المصريين فى أواخر الستينيّات، وما أشيع عن تعاطُفه مع الفَلسطينيين، ولتأييده لحركة السّلام الآن فى إسرائيل. وجهٌ مقبُول لتسويق الدّور الجديد للجَامعة الأمريكية.

شمّر بينين عن ساعد الجد، وأجرى ما أجراه من تغييرات على مشرُوع دراسات الشّرق الأوسط، وفى طليعة ذلك نشرة إلكترونيّة، كتب فيها منذ العدد الأول من زاوية وجهة النظر الإسرائيلية المحضَة، وفى العدد الثاني اعتبر ما يسمى بالعالم العربى وهماً بيِّنًا لأنه لا يُوجد كيان يحملُ هذا الاسم، ولكن كيانات سياسيّة لكل منها مصالحه وسياساته وارتباطاته وعَلاقاته التى قد تتعارض مع غيره من الكيانات الاقليمية، تحليلٌ قريب مما يقول به

المتخصِّصُون العرب فى معرض تناولهم للواقع العربى، ولكن من باب الدعوة إلى رأب الصدع.

ولا أحد يطلب من الجامعة الأمريكية تبنِّي وجهة النظر العربية بهذا الخصُوص، ولكن الترويج لفكرة عدم وجود ما يسمّى بالعالم العربى والدول العربية لا علاقة له بالبحث الأكاديمي، ولكنه موقف سياسي واضح، يمد البساط أمام المخطّطات الصُّهيو-أمريكية الخاصّة بالشرق الأوسط على اختلاف القياسات، ويبعث إلى التساؤل حول حقيقة الدور الجديد للجَامعة الأمريكية.

غير أنّ التّساؤل لم يترك معلقًا فى الهواء، ففى 6 أبريل نشرت المصرى اليوم لقاء مع الرئيس الجديد للجامعة الأمريكية ذكر فيه بوضُوح ما يعني أن الجامعة غير معنية بالثّقافة العربية ، فى معرض ذكره لخريجى الجامعة ممن يعملُون فى السلك الدبلوماسي المصري، وكان بطرس غالى قد فتح أبواب الخارجيّة على مصاريعها لخريجى الجامعة الأمريكية منذ عهد السّادات، وقوله إنهم لا يعرفون شيئًا عن ثقافتهم بل ولا يحسنُون اللُّغة العربية، وعندما سُئل عن مشاركة باحثين إسرائيليِّين فى أحد مؤتمرات الجامعة فى الصّيف الماضي، قال إننا نقبل كل إسرائيلي يحصلُ على تأشيرة دخُول مصرية.

ومن الغريب أن يمرّ هذا التصريح دون أن يلفت نظر أحد سوى أحد قراء المصري اليوم ، الذى علّق عليه فى بريد القُرّاء، لأن ذلك يعنى خرقًا من جانب الجامعة الأمريكية لموقف الأكاديميين المصريين من التّطبيع، وهو ما حرصت الجامعة على احترامه من قبل، كما يعني العودة بالجامعة إلى شَرنقة الاغتراب، وما ذكره عن ضعف اهتمام الجامعة بالثّقافة العربية يؤكد ذلك.

فالرئيس الجديد يدشّن سياسةً جديدةً تضفى على الجامعة الأمريكية دوراً يتلاءم مع مرحلة إعادة ترتيب أمُور الشرق الأوسط يتوافق مع المشروع الصُّهيو-أمريكي للهيمنة على المنطقة.

فى عدد 26 أبريل 2007 من صحيفة الدايلى ستار المصرية The Daily Star Egypt وهى صحيفة تصدُر فى مصر بالإنجليزية؛ نشرت رانيا المالكي تقريراً غطّت فيه أعمال ندوة

عقدتها الجامعة الأمريكية يوم 24 أبريل فى إطار الاحتفال بمرُور ثلاثين عاما على أوراق القاهرة Cairo Papers، وهى سلسلة من الدِّراسات اهتمت بالشأن المصرى العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كان صدُورها منذ ثلاثين عاماً يمثل محاولةً للخروج من شرنقة الاغتراب، والانفتاح على الجامعات المصرية، ونشرت هذه السِّلسلة بحوثًا مهمةً للعديد من الباحثين المصريين، وكانت بمثابة نافذة أطلّ منها الغرب على الأحوال المصرية، أما موضوع الندوة فكان: «الاحتجاجَات السِّياسية والاجتماعية فى مصر: عرض لجهُود ثلاثين عاماً». وقد شارك فيه باحثُون من بريطانيا وأمريكا ومصر.

المُلفت للنظر هنا ورقة قدّمها جويل بينين لا صلة لها بموضوع الندوة عُنوانها: المقاومة من منظُور عربي، حرص من خلالها على الترويج للتّوجه الجديد للجامعة الأمريكية، ولكن فى خدمة المشرُوع الصُّهيوني بوضُوح تام هذه المرة.

قدّم بينين فى ورقته حصراً زمنيًّا لانتصارات العرب وانكسَاراتهم منذ العام 1948، وخلص من ذلك إلى أنّ الانتصارات تحولت إلى هزائم فى مصر والجزائر وفلسطين لماذا؟.. لأن خطاب المقاومة العربية حُمّل بفكرة رُومانسية عن التاريخ، أسقطت من اعتبارها أحداث السّنوات الثلاثين التى انقضت، وأنّ على العرب أن يبحثُوا عن بديل لتلك الفكرة الرُّومانسية لمُواجهة الصُّهيونية والولايات المتحدة، واقترح أن يستبدل به ما أسماه هوية المُقاومة وما أطلق عليه هوية المشروع، وأن ذلك يعنى التوصل إلى صيغة هجين، تدمج ما هو تاريخى بما هو سياسي، تضع فى اعتبارها حقائق الأمُور، وتهيئ الجميع لمواجهة طغيان السوق.

ولا يتضح من العرض الذى قدّمته الدايلى ستار لوقائع الندوة، ما إذا كان جويل بينين قد قدم إيضاحًا لما أسماه هوية المشروع، ولكن يفهم منه التلميح إلى ضرورة إغلاق ملف المُقاومة ، وأن تتسع آفاق العرب والانتباه إلى أن الأرض لم تعد موضُوع الصراع، ولكن طغيان السوق فى عصر العولمة، وهو صراع يتطلّبُ من العرب إدراك حقائق الأمُور والالتحام بالكيان الصُّهيوني فى إطار المشروع الصُّهيو-أمريكى للشرق الأوسط الذى يحدد قياسه التّرزى الإسرائيلي.

هذا الفهم الذى خرجت به ليس فيه أي تجنٍ على جويل بينين رغم أنى لم أقرأ نص الورقة ، لسبب بسيط هو أنّني لم أُدع أصلا لهذه الندوة، لأن موضوعها الاحتجاجات السياسية والاجتماعية فى مصر، ويبدُو أن مُنظِّمي الندوة رأوا الخير كل الخير فى إعفائى من حضُورها لسببٍ ما، لا يعلمه أحد سواهم. ولكن هذا الفهم للفكرة التى يروج لها بينين يستند إلى ما أوردته الدايلى ستار عن مُداخلات الحضُور على ورقة بينين.

عندما اعترض أحد أصحاب المُداخلات على عمُومية طرح جويل بينين لما أسماه هوية المقاومة العربية، ولفت نظره إلى أن الأوضاع بين الفلسطينيين وإسرائيل ذات طابع خاص ، رد بينين بالنّص: «الاستعمار الاستيطانى غير قابل للهَزيمة، ومن الممكن أن يصبح الفلسطينيُّون إذا استمروا فى المقاومة مثل هنُود أمريكا، ينتهى بهم الأمر إلى العيش فى معازل»!!، رغم أنّ هذا سيناريو غير مثالي، واستطرد قائلا: «دعونا نواجه حقائق الأمور. لقد فشل الكفاح المُسلّح فى فلسطين.. ولم نعد نعيش مرحلة التحرر الوطني. لقد انتهى عصر التحرُّر الوطني من الوجُود! ».

وفى رده على مداخلة أخرى عن قدرة الأمة العربية على المقاومة، تساءل ساخراً عن معنى الأمة العربية وعدّها وهماً، هناك دول عربية تعكس جامعة الدول العربية حالها، وتبين حقيقة وزنها، وهكذا استخدم بينين حقيقةً ماثلةً للعيان ليبرِّر ما ذهب إليه من إنكار وجود ما يُسمّى الأُمة العربية.

ولست بحاجة هنا إلى تفنيد أطروحة بينين والرد عليها، فالمسألة لا علاقة لها بالبحث العلمي ، ولكنها سياسية خالِصة، تعمل على تسويق المشروع الصهيُو-أمريكى عندنا، وتعبِّر عن اتجاه جديد للجامعة الأمريكية لأنّ صاحب هذه الآراء، التى تبشّر بحصر الفلسطينيين فى معازل شأنهم فى ذلك شأن الهنُود الحُمر فى أمريكا، والذى يدعونا إلى أن نعي حقائق الأمور، ونبرأ من نزق المُقاومة، ونسلم بالهيمنة الصُّيهو -أمريكية هو نفسه الرجل الذى اختارته الجامعة الأمريكية لهذه المهمّة، مهمة الترويج للمشرُوع الصُّهيو-أمريكي، لذلك يجب أن نُدرك تماماً خطُورة الدّور الذى تلعبه الجامعة الأمريكية على أرض مصر، ونعمل على مُواجهته.

حقيقةُ «جويل بينين»

سَامِر سُليمان*

الآن وقد تحول بعض أصدقاء جويل بينين من العرب إلى أعداءٍ له، لنا الحق في أن نعرف ماذا حدث. كل التُّهم الموجهة لجويل لم تُقنعني؛ قالوا إنه إسرائيلي الجنسيّة وهذا غير صحيح ، قالوا إنّه صرح بأن الفلسطينيين سيلاقون مصير الهنُود الحُمر وهذا غير صحيح أيضاً، وأنا كنت حاضِراً في الندوة التي نقل عنه فيها ذلك، وأشهد أنّ ذلك غير صحيح، قالوا إنه فتح باب المجلة التي يشرف عليها في الجامعة الأمريكيّة لتحلِيلات فيها مواقف مُبطنة مُنحازة لإسرائيل، وهذا شيء مفهُوم في الحقل الأكاديمي، ألا تحجبُ تحليلاتٌ وراءها مواقف سياسيّة تختلف معها.

في الحقل الأكاديمي التّحليل يواجه بالتّحليل، والعَدميّة الأخلاقيّة تقابل بأخلاقيّة شُجاعة تواجهها، وهي لكي تُواجهها يجب أن تَستدعيها إلى النُّور. هناك عبارة تكتب على المجلات الأكاديميّة مفادُها أن الكتابات المنشُورة في المجلّة لا تُعبِّر بالضرورة عن رأي هيئة تحرير المجلة. نحن لا نأخذ هذه العبارة مأخذ الجد لأنّ مجلاتنا تضع هذه العبارة من باب الزِّينة، من باب ادِّعاء احترام حُريّة التعبير ولكن هناك مجلات أخري تضعها من باب احترام آداب المهنة التي تنتمي إلىها. يجب أن نسأل أنفسنا مراراً وتكراراً، هل هذه العبارة من باب الزِّينة أم باب احترام حقِيقي لآداب المهنة؟.

أنا فعلا لا أفهمُ هذه الحملة على بينين، هل معقول أن المشكلة في أنه قال إن العمل المُسلّح لن يأتي بنتيجة في النِّضال الوطني الفلسطيني؟. هذا موقف سياسي يقوم على حسابات باردة، ولا يقوم على التشكيك في شرعيّة العمل المسلّح لتحرير الأرض، من يختلف مع هذا الموقف له كل الحق أن ينتقِده ويفنده. هل الحملة مُنطلقة من سُوء تفاهم؟. أتمنّى أن يكون ذلك كذلك ، وأتمنّى أن ندخل في نقاش هادئ وموضوعي حول من الصُّهيُوني ومن غير الصُّهيُوني . المشكلة الآن لا تتعلق بجويل بينين، ولكنها تتعلق بعلاقتنا باليهُود، من اليهُودي الصُّهيُوني ، ومن اليهُودي غير الصُّهيُوني ؟

* جريدة العربي، 20 من مايو 2007.

كان هناك تيار في الحركة الوطنيّة المصريّة والعربيّة يُصر على التمييز الواضح بين اليهُودي والصُّهيُوني ، وهذا التمييز لم يكن نابعًا فقط من اعتباراتٍ أخلاقيّة حريصة على ألا تحمل كل اليهُود جرائم البعض منهم، ولكنها كانت مدفوعةً باعتبارات سياسيّة، مفادُها أنّ كسب المعركة ضد الصُّهيُونيّة يتطلب عدم التشتُّت، والتركيز مع العدو الأساسي، الفوز بأنصَار من اليهُود.

هكذا نحتفي بناعُوم تشُومسكي، وهكذا كنا نفخر بيوسف درويش، وصادق سعد، وشحاتة هارُون، وغيرهم، يبدو أن هذا التيار خفت، وأنّ خطابه ومفرداته تراجعت مقابل خطاب ومفردات تستخدمُ كلمة يهودي وصُهيوني بالتبادُل، وهي مصيبة كبري، ليس فقط من مُنطلق أخلاقي، ولكن من منطلق سياسي أيضًا، لأننا لو ناصبنا العداء لليهُود فلن نجد في العالم من يقف معنا سوي الفاشيِّين، واعتقد أنه لا يُشرِّفنا بأي حال من الأحوال أن نلتقي مع الفاشيّة في أيِّ شئ. وفي كل الأحوال الفاشيّة تكرهُ العرب كما تكره اليهُود.

المنطق القائل: «كم من اليهُود غير صهاينة؟» هو منطق مرفُوض، لأنه لو فرضنا جدلا أن كل اليهُود صهاينة باستثناءٍ واحد فقط فنحن نحتاج إلى هذا اليهُودي الواحد لكي نثبت بشكل عملي أن مواقفنا ليست عُنصريّة، وأنّنا أصحاب مواقف أخلاقيّة وإنسانيّة، أتمنّى أن تكون الحملة على جُويل بينين ليست لها علاقة بديانته.

الجامعة الأمريكيّة من أفضل المؤسّسات التعلىميّة في مصر، وكاتب هذه السُّطور تعلّم فيها الكثير، نعم هي موصُومة بكلمة أمريكيّة، صراعنا مع النظام الأمريكي لا يجب أن يحجُب أن هذه الجامعة أخرجت لمصر عناصر عظيمة الكفاءة، صِراعنا مع النظام الأمريكي لا يجب أن يحجُب - أيضًا - أن لنا مواقع هُناك في عُقر دارهم. والجامعة الأمريكيّة في القاهرة هي أحد مواقعنا هُناك التي يجب أن نحافظ عليها.

لا يجب أن نتخلّى عن أصدقائنا في هذه المواقع، أنا مازلت أعتبر جويل بينين أحد الأصدقاء ، لا أشكُّ لحظة أنه من مُعسكر الأصدقاء، فكفانا ذبحًا لأصدقائنا. من يختلف مع جويل في نظرته لكيفيّة حل مُشكلة فلسطين عليه أن يواجهه وينتقده، وللنّاس أن تحكم. من يقول أن

جويل من الأعداء فعليه أن يقدِّم معلومات موثّقة، غير ذلك سأستمر في اعتباره صديقًا ، وصديقًا مخلصاً أيضاً.

جويل بينين هو كاتب أحد أهم الكتب عن الطّبقة العاملة المصريّة «عُمّال على ضفاف النّيل » لم ينبذ اهتمامه بُعمّال مصر، بالرّغم من أن الصراعات الطائفيّة والدينيّة طغت وعربدت في المنطقة، صحيح أنّ اهتمامه قلّ بالطبقة العاملة، ولكن من منّا لم يقل اهتمامه بالعمال؟. العقد الماضي كان عقد صراع يتخذ من الهويّة والدِّين عُنوانًا له، لكنه عاد وكتب مقالةً عن تحرُّكات العمال الأخيرة، يعني هو يبحث عن بارقة أملٍ في هذا البلد.

جويل بينين هو مُحرِّر أحد الكتب عن الانتفاضة الفَلسطينيّة، ذلك الكتاب الذي كتب مُقدمته إدوارد سَعيد، والنّاس هنا لا تدري ما الثمن الذي يمكن أن تدفعُه هناك مُقابل تحرير كتاب من هذا القَبيل.

جويل بينين لا يستحقُّ ما يتعرّض له، فهو لم ينتقل لمعسكر الأعداء، هو لا يزال في مُعسكرِنا. المشكلة أنّنا لا نرى معسكرنا بوضُوح، فأصبحنا نقتل بعضنَا البعض بنيران صديقة. شيءٌ مُؤسف.

هذا الهجُوم على رجل شُجاع !

خالد فهمي*

جويل بينين أُستاذ أمريكي أمضى حياته الأكاديميّة في دراسة تاريخ الطّبقة العاملة المصريّة، وفي التّأريخ للصراع العربي- الإسرائيلي، مُؤكّدًا الحقوق التاريخيّة للفلسطينيين مُنددًا بالسياسة الاستعماريّة الاستيطانيّة الإسرائيليّة. ويشغل جويل بينين الآن منصب مدير مركز دراسات الشّرق الأوسط في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، وكان قبل ذلك - ولسنوات طويلة - أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة ستانفُورد بالولايات المتحدة الأمريكيّة، وهو أستاذٌ معروف في أوساط العاملين في مجال دراسات الشّرق الأوسط في الجامعات الأمريكيّة والغربيّة بشكل عام.

وكان قد انتُخب عام 2002 رئيساً لـ«ميسا» أي رابطة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشماليّة وهي من كبري رابطات دراسات الشّرق الأوسط في العالم، حيث تضمُّ ما يقرب من ثلاثة آلاف أكاديمي من المتخصّصين في هذا المجال.

وفي شبابه وكغيره من الشباب اليهُودي الأمريكي كان جويل بينين ذا ميُولٍ صهيونيّة، ولكنه بعد أن عاش في إسرائيل لفترات مُتفرّقة، وبعد أن عاين بنفسه السّياسات العُنصريّة التي تمارس ضد الفلسطينيين؛ قرّر التخلّي عن صهيونيته، وتكريس حياته دفاعاً عن حقُوق الفلسطينيّين، مُحاولا في الوقت نفسه بلورة رُؤية مُستقبليّة عن كيفيّة الوصول إلى تسوية سِلميّة للصّرِاع الفلسطيني- الإسرائيلي.

وبعد إنجاز رسالة دكتُوراه عن تاريخ الطبقة العاملة المصريّة من 1936 إلى 1954 انكبّ جويل بينين على كتابة الكتب والمقالات والدّراسات عن نواح مُتعدّدة من الصراع العربي- الإسرائيلي. ففي عام 1989 مثلا حرر كتابا بالإنجليزيّة عنوانه «انتفَاضة» دافع فيه عن الانتفاضة الفَلسطينيّة الأولى عندما كان مجرد الحديث عن الفَلسطينيّين في الأوساط الأكاديميّة الأمريكيّة يعد نوعاً من الهرطقة السياسيّة التي تجلب على صاحبها العواقب الوخيمة، خاصةً إذا كان صاحبها هذا يهوديًّا، بل صُهيونيًّا سابقًا تخلّى عن صهيونيته بشكل علني ومشهور .

* جريدة العربي، 20 من مايو 2007.

ومما يؤكد على أهميّة هذا الكتاب وقيمته العلميّة أن إدوارد سعيد هو الذي كتب مُقدمته، وإن من بين المُساهمين فيه محمُود درويش وعزمي بشارة وناعُوم تشُومسكي ونزار قبّاني.

ثم أنجز كتاباً آخر عن علاقة الماركسيّة بالصُّهيُونيّة ، وتحديداً عن موقف اليهُود المصريين من الصراع العربي-الإسرائيلي في بداياته، وبعد ذلك أصدر مع جوستُورك كتاباً عن الإسلام السياسي، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات كان قد سبق نشرها في مجلة «ميدل إيست ريبُورت» الىساريّة الأمريكيّة التي أشرف مع آخرين على تحريرها، والتي تُعتبر من أدقِّ مصَادر المعلُومات عن الشرق الأوسط في الولايات المتحدة.

ومن آخر أعمال جويل بينين كتاب حرّره عام 2006 بعنوان الصراع على السيادة: فلسطين وإسرائيل 2005-1993، وفيه يرد على الادِّعاءات الصُّهيُونيّة بأنّ السنوات التي أعقبت التوقيع على اتفاقيّات أُوسلُو عام 1993 كانت سنوات أمل ورخاء، وعوضاً عن ذلك يدلِّل جويل بينين في هذا الكتاب على كيف أفرزت اتفاقيات أُوسلُو واقعاً فلسطينياً مأساويًّا، ازداد فيه فقر الشّعب الفَلسطيني في الضفّة والقطاع، وازداد فيه إحساس الفلسطينيين بالقَمع والحصار.

وإضافةً إلى مؤلفاته العَديدة؛ فإن جويل بينين لا يتوارى خلف أسوار الجامعة، ولا يسكُن أبراجها العالية، فهو كثير الحديث في الإذاعات ومحطّات التليفزيون الأمريكيّة المستقلّة ، كما في الفضائيات العربيّة، وهو في تلك الأحاديث لا يتردّد في توجيه أشد الانتقادات لإسرائيل، مُتّهماً إياها بأنها دولة استعماريّة، ومدافعاً عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك حقهم في دولة مُستقلّة، كما لم يتردّد في توجيه اتهاماته للقادة الإسرائيليين عن السِّياسة العنصريّة التي يتهجُونها تجاه الفلسطينيين والعرب عمُوماً، وقد طالب بمُحاكمة إرييل شارون عن دوره في مجزرة «صبرا وشاتِيلا» في بيروت عام 1982 ، وهو أيضاً دائم الحديث عن مساوئ السياسيّة الأمريكيّة في الشّرق الأوسط، وعن انحيازها لإسرائيل كجُزءٍ لا يتجزّأ من سياساتها الاستعماريّة في الشرق الأوسط كُله، كما يؤكد دوماً على أن سياسَات الولايات المتحدة وليست أفكار ودعايَة «الأصوليّة الإسلاميّة» أو «الإرهاب الفلسطيني» هي سبب كراهيَة العرب للولايات المتحدة.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001 لم ينزلق جويل بينين كالكثيرين ممّن أطلُّوا علىنا في شاشات التليفزيون الأمريكي ليؤكّدوا خطورة الإرهاب الإسلامي على مصالح الولايات المُتّحدة الأمريكيّة، بل ردّد في مناسبات عديدة خطأ السياسات الأمريكيّة في المنطقة، بدءاً من الانحياز التّام لإسرائيل، مروراً بدعم الأنظمة القمعيّة، وانتهاءً بغياب رؤيَة موضوعيّة وعادلة لحل القضيّة الفلسطينيّة، كما لم يتوان عن تسليط الضوء على الانتهاكات العديدة للحقوق المدنيّة والدُّستوريّة التي ارتكبتها إدارة الرئيس بوش في سياساتها لمُحاربة الإرهاب.

وبعد انتخابه رئيساً لـ«ميسا» وفي خطابه المُهم الذي ألقاه بهذه المناسبة؛ ذهب جويل بينين بعيداً لنفي الصِلّة بين الإسلام والإرهاب، وتذكير المجتمع الأمريكي بأن سياسات الإدارة الأمريكيّة المُتعاقِبة في المنطقة هي التي أجّجَت مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة، وفي هذا الخطاب هاجم جُويل بينين المحاولات المستميتة في الأوساط الأكاديميّة الأمريكيّة لتكميم الأفواه المُهاجمة لسياسات إسرائيل العُنصريّة، وخصّ بالذكر لورنس سامرز، رئيس جامعة هارفارد لمحاولاته وأد الجهُود الراميّة إلى سحب الاستثمارات الأمريكيّة من إسرائيل بسبب سياساتها العُنصريّة، بحجة أن هذه الجهُود لا ساميّة. ودعا جويل بينين مُستمعيه إلى التخلّي عن شعارات الحرب على الإرهاب ومِحور الشر، وصراع الحضارات، لأنها لا تساعدنا على فهم واقعنا المعقد.

وأثناء رئاسته «ميسا» دافع جويل بينين عن الدكتور سامي العريان، أُستاذ الكمبيوتر بجامعة ساوث فلُوريدا الذي وجّهت له تهمة مُساندة الإرهاب، وجري فصله من الجامعة نتيجةً لذلك ولم ينتظر جويل بينين حُكم المحكمة التي برّأته بعد ذلك بسنوات عديدة، بل هبّ للدِّفاع عنه ، وكتب عنه خطابات عديدة لجامعة سَاوث فلُوريدا، مُتّهماً إياها بانتهاك مبدأ الحُريّة الأكادِيميّة.

وفي مقال نشره في عدد 31 مايو 2004 من مجلة «ذا ناشيونال» - ذائعة الصِّيت - كتب جويل بينين مُنتقداً عدداً من المؤرِّخين الإسرائيليين الذين تصدُّوا لكتابة تاريخ حرب 1967، ومنهم مايكل أورين مؤلف كتاب «ستّة أيّام من الحرب»، ذلك الكتاب الذي استُقبِل بحفاوة بالغة في الولايات المتحدة. وبعد قراءة نقديّة مُتأنيّة للكتاب كتب جويل بينين منتقداً أورين لأنّه أغفل ثلاث حقائق محوريّة: الأولي أنه - وبحَسْب شهادات مُوشيه دايان نفسه - كانت إسرائيل تتحرّش عن عمد بسُوريا منذ 1948 بغرض فرض سيطرتها على المنطقة منزُوعة السِّلاح

على الحدُود المشتركة، والثانيّة أن حسب تقارير استخباراتيّة إسرائيليّة لم تكُن إسرائيل تواجهُ خطراً وجُودياً عام 1967 كما يدّعي أورين وغيره من المؤرخين الصّهاينة، والثالثة: أنه وبحسب شمعُون بيريز نفسه فإنّ إسرائيل هي التي رفضت الخوض في تسويَة سِلميّة لمعرفتها أنّ ذلك سيستلزم مُفاوضات على الحدود النهائيّة، أو على موضُوع اللاجئين.

وكان من نتاج هذه المواقف الواضحة والشُّجاعة أن تعرّض جويل بينين للهجُوم من قبل الصهاينة والقوي الىمينيّة الأمريكيّة التي هالها أن تري أستاذاً في جامعة مرمُوقة يكيل الاتهامات الخطيرة الواحد تلو الآخر للحكُومات الأمريكيّة المختلفة وحليفتها إسرائيل . وبالطبع زاد الطّين بلّة كون جويل بينين يهودياً - بل صُهيونياً سابقاً كما ذكرنا - فشُنّت عليه الحملات، وجُرِّدت ضده الأقلام، وكيلت له الاتهامات.

فهناك العديد من الجامعات التي تضغط على جامعة ستانفُورد، وهي الجامعة التي يعمل بها جويل بينين أصلا، لكي تسحب منه عقده الذي ثبت به في الجامعة «Tenure»، كما طُلب من طُلابه مُراقبته وكتابة ما يتفوّه به في مُحاضراته، وأن يقدّمُوا بذلك تقريرا لموقع « Campus Watch» سيِّئ السمعة الذي يعيدنا إلى الأجواء المكارثيّة في الخمسينيّات.

وفي آخر زيارة له للولايات المتحدة في فبراير الماضي ضغطت إحدى الجمعيات الصُّهيُونيّة بنجاح لكي تُلغي مُحاضرة كان يفترض أن يلقيها في مدرسة «هاركر» في سان خوزيه بولايّة كالىفُورنيا. ومنذ سنوات قليلة نشر كاتب صُهيونيٌ مُتطرِّف كتاباً اختار أن يضع صورة جويل بينين على غُلافه، وكان الكتاب بعنوان «المساعدة الأكاديميّة للإرهاب». أمّا الصُّور الأُخرى التي وضعت على الغلاف فكانت لسَامي العريان، وللين ستيوارت مُحامي الشيخ عُمر عبد الرحمن، ولراشيل كُوري، المناضلة الشابة الأمريكيّة التي دفعت حياتها تحت جرّافة إسرائيليّة، ثمناً لمُؤازرة الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ونظراً لهذه المواقف المُحترمة فقد استغربت بشدة ما كتبه رءُوف عبّاس في مقال بعنوان «هذا الدور المُريب للجامعة الأمريكيّة» في عدد 13 مايو من جريدة «العربي»، ففي هذا المقال وجّه رءُوف عبّاس انتقادات خطيرة للجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، ولجُويل بينين مُدير مركز دراسات الشّرق الأوسط بالجامعة مُتّهماً إياه بأنه يروج للمشروع الصُّهيو-أمريكي

الذي زعم أن الجامعة الأمريكيّة تنتهجه في الآونة الأخيرة. وإضافةً إلى الهجوم العنيف على شخص جويل بينين فقد استغربت أن يرد في مقال رءُوف عبّاس أخطاء عديدة، كان يُمكن التحرّي عنها، وتصويبها بسهُولة.

ففي بداية مقاله يربط رءُوف عبّاس بين قرار تعيين جويل بينين في مركز دراسات الشّرق الأوسط (الأمر الذي حدث عام 2006) وبين تشييد الجامعة لحرم جديد بالقَاهرة الجديدة ، ويقول إن هذا الحرم تكلّف مليارات الدُّولارات، وإنه لابد أن تكون الجامعة قد حصلت عليها من جهات أمريكيّة مانحة، ولعلّ تلك الجهات طلبت من إدارة الجامعة ترشيد برامجها الدراسيّة بما يخدم الاتجاهات الصُّهيو-أمريكيّة، وكان مشرُوع دراسات الشرق الأوسط حجر الزاويّة على ما يبدو في هذا الترشيد، فاختير لتولي أمر المشروع جُويل بينين الأمريكي-الإِسرائيلي.

وكان يُمكن لرءُوف عبّاس أن يرجع لموقع الجامعة على «النِّت» ليعرف أن تكلفة إنشاء الحرم الجديد 300 مليون دُولار، وليست مليارات الدُّولارات كما زعم. كما أن موقع الجامعة على «النِّت» يذكر أن الجامعة اشترت الأرض التي سيقام عليها الحرم الجديد في عام 1997 ، وأن مجلس الأوصياء وافق على الرُّسومات الهندسيّة وميزانيّة المشروع عام 2000، أما تعيين جُويل بينين في الجامعة الأمريكيّة فتم عام 2006، فكيف يصحُّ ربط تعيين جويل بينين في الجامعة برضُوخ الجامعة لضغوط الجهات الأمريكيّة المانحة التي يُفترض أنها موّلت مشروع الحرم الجديد قبل ذلك بست - إن لم يكن بتسع - سنوات؟.

كما يُشير رءُوف عبّاس إلى جويل بينين بأنه أمريكي إسرائيلي، وتلك أيضًا معلُومة خاطئة ، فجويل بينين لم يحصل أبدًا على الجنسيّة الإسرائيليّة.

أما أهم انتقاد وجهه رءُوف عبّاس لجويل بينين فهُو محاضرة ألقاها جويل بينين يوم 24 إبريل في الجامعة الأمريكيّة في إطار الاحتفال بمرور ثلاثين عامًا على صدُور أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعيّة، وهي إحدي الدّوريات التي تُصدرها الجامعة. ويعترف رءُوف عبّاس بأنه لم يحضر هذه النّدوة وأنه نقل كلام جويل بينين فيها عن جريدة «الدِّيلي ستار» الإنجليزيّة (عدد 26 أبريل)، ويضيف نقلا عن هذه الجريدة، أنّ جويل بينين طالب بضرورة إغلاق ملف

المُقاومة، وأنه قال رداً على سؤال من أحد الحاضرين أن الاستعمار الاستيطاني غير قابل للهَزيمة، ومن المُمكن أن يصبح الفلسطينيون إذا استمروا في المقاومة مثل هنُود أمريكا ، ينتهي بهم الأمر إلى العيش في معازل!!.

وبما أنّني كنت حاضراً في هذه الندوة فأستطيع الجزم بأن تغطيَة الديلي ستار لوقائع الندوة لم تكن دقيقة. فجويل بينين لم يقل بعدم جدوي المُقاومة بل قال إنّ المقاومة المسلحة لن تحل القضيّة الفلسطينيّة، وهناك فرق هائل بين الموقفين، فالأول يعني الاستِسْلام والإذعان لمطالب إسرائيل وإملاءاتها، أمّا الثاني فيحثنا على البحث عن أساليب ووسائل للمُقاومة قد تكون أجدَى وأنفع، وهذا الرأي الثاني مختلف بالطبع، ولكنه لا يعني أن مُردِّده من دُعاة الهزيمة والاستسلام، أو التّسليم بالهيمنة الصُهيو-أمريكيّة كما قال رءُوف عبّاس.

أما بخصوص الشّق الثاني من الاقتباس الذي أتي به رءُوف عبّاس نقلا عن جريدة «الدِّيلي ستار» فهو أيضاً تعوزه الدقة. فجويل بينين كان يرد على سؤال يقول إنه أي جُويل بينين، لا يبدو أنه يُولي السياسة الاستعماريّة الإسرائيليّة الأهميّة التي تستحقّها وأنه يساويها بغيرها من السياسات الاستعماريّة لدول أخري.

وعلى هذا السؤال ردّ جويل بينين موضّحاً أنه يؤكّد على أن إسرائيل دولة استعماريّة استيطانيّة، وأن هناك الكثير من الدراسات الأكاديميّة التي تناولت تلك السِّمة من السياسة الاستعماريّة الإسرائيليّة. ثم أضاف أنه يجب أن نتنبه إلى أن التاريخ يقدّم لنا نماذج للاستعمار الاستيطاني نجحت في تطبيق سياساتها، وأهمّها الولايات المتحدة وكندا واستراليا، وأنه إذا جاز لنا أن نتعلم من التّاريخ فسيتضح لنا أنه ليس هناك ما يمنع الفلسطينيين من أن يلاقُوا نفس مصير الهنُود الحُمر.

وأيُّ مُستمع مُنصف لهذا الكلام كان سيدرك أنّ المقصُود منه هو عدم التواكل، بل النظر بموضوعيّة للأخطار المُحدقة بالفلسطينيين، والحث على التفكير في وسائل ومشاريع خلاقة يمكنها أن تمنع الوصُول إلى هذه النهايّة المأساويّة. أمّا القول بأن جويل بينين كان يقصد بهذا الكلام أن يُبشّر بحصار الفلسطينيين في معازل، شأنهم في ذلك شأن الهنود الحُمر في أمريكا، (وأنه) يدعُونا إلى أن نعي حقائق الأُمور، ونبرأ من نزق المقاومة فهو كلام غير دقيق، مبني

على نقل من مصدر غير دقيق بدوره، وكنت أنتظر من رءُوف عبّاس أن يتحرّى الدقة بالفعل قبل أن يشن هذا الهجوم العَنيف على جويل بينين.

جويل بينين لديه بالطّبع بعض الأفكار والمواقف التي أختلف معه فيها، ولكنه اختلاف مبنيٌ على الاحترام والتقدير، وليس اختلافًا يحتم الإقصاء والتّخوين فجويل بينين هو الذي فاق الأكاديميين المصريين وأنا منهم، فيما قام به في سبيل الدراسة المُتأنيّة للصِّراع العربي-الإسرائيلي وفي التصدّي للمزاعم الإسرائيليّة العَديدة، وفي توجيه النّقد اللاذع للسياسات الأمريكيّة في المنطقة، وفي قيامه بكل ذلك من داخل الوسط الأكاديمي الأمريكي.

وهو أيضاً من تلقّي نتيجةً لجهُوده الشجاعة الضّربة تلو الأخري من القُوى الصُّهيُونيّة وهو ما زال متمسّكًا برأيه مدافعًا عما يراه حقًّا تاريخيًّا، ومُنددًا بما يراه ظُلمًا بيّنًا. وعوضاً عن مدّ يد العون له والوقُوف معه ضد عدوٍّ مُشترك نراه اليوم مُعرّضًا لهجُوم غير مُبرر، مبني على أقوال مُرسَلة دون تحرّي الدّقة، والتأكُّد مما نقلته عنه جريدة غير دقيقة، ودون الأخذ في الاعتبار سجل الرجُل المُشرِّف ومواقِفه الشجاعة.

إيضاحٌ لا بُدَّ مِنه

رءُوف عبّاس*

عندما كتبت مقال - الأسبُوع الماضي – «هذا الدّور المُريب للجامعة الأمريكيّة»، تصدّيت لظاهرة ملحوظة منذ عام كامل، لفتت أنظار كل المهتمّين بالحرص على استمرار التقاء الجامعة الأمريكيّة بالأوساط الأكاديميّة المصريّة، ممّن اتّصلوا بتلك الجامعة وشاركُوا في نشاطها العلمي من هيئة التدريس بالجامعات المصريّة، ومن تولوا التدريس فيها بعض الوقت أو من انتدبُوا ندبًا كاملا للتدريس فيها لسنوات (وصاحبُ هذا القلم من بينهم)، والعناصر الوطنيّة من الأساتذة العاملين بالجامعة الأمريكيّة.

هذه الظاهرة بدأت منذ عام، وعكسها التوجه الجديد لبرنامج الدراسات الشرق أوسطيّة بالجامعة الذي ركّز على إبراز وجهة النظر الإسرائيليّة وحدها، كما لاحظت من تتبُّعي للنشرات التي يصدرها مدير المركز الجديد؛ الدكتُور جويل بينين، والتصريح الملفت للنظر لرئيس الجامعة الجديد عن فتح الباب على مصراعيه أمام الأكاديميِّين الإسرائيليين للمُشاركة في أنشطة الجامعة. وما نقلته الدايلي ستار عن مُداخلة بينين في الندوة التي أُقيمت بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على صدور «أوراق القاهرة للعلُوم الاجتماعيّة» التي كانت قناة التواصل المتميزة بين الجامعة الأمريكيّة والأكاديميّة المصريّة والحركة السياسيّة الوطنيّة إلى ما يجري في الخفاء لتسويق المشروع الصهيُو- أمريكي الخاص بالشّرق الأوسط (بمختلف قياساته).

لم يكُن في الأمر موقف شخصي من جُويل بينين، ولكني استنتجت من أدائه على مدى عام ، ما يكشف حرص الجامعة الأمريكيّة على تمرير التوجُّه الجديد دون لفت الأنظار إليه إلا بعد أن يُصبح «حقيقةً على الأرض»، فالرجل له صلات قديمة بمصر واهتمام بها، ومعرفة بأحوالها، وله قبُول عند بعض فصائل اليسار المصري، وله مواقف سابقة في اتّجاه دعم توجه السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان أحد الموقّعين على بيان أصدره الأكاديميُّون الإسرائيليُّون قبل عامين طالبوا فيه حكومتهم بأن تتجه إلى حلِّ الصراع مع الفلسطينيين سلميًّا، لأن المواجهة العسكريّة تعُود بالضّرر على المواطنين الإسرائيليين، وأنّ

* جريدة العربي، 20 من مايو 2007.

تمادي الحكومة الإسرائيليّة في المواجهة العسكريّة يعرض الإسرائيليين للخطر وبذلك تُفرط الدولة الإسرائيليّة في حمايتهم، ومن بين ما لا يزيد على 15 أكاديميًا إسرائيليًا جاء توقيع جويل بينين، ومريام بينين (زَوجته) ضمن الأسماء الخمسة الأولى من الموقّعين على البيان.

أعرف ذلك كُله ولا أُنكره، ولكن شتّان بين هذا النشاط الأكاديمي والسِّياسي الذي قرّب بينين إلى بعض الأكاديميين العرب وبعض شخصيات اليسار العربي، وذلك الدور الذي يقُوم به في الجامعة الأمريكيّة، وما أراه هو توظيف لهذا الخلفيّة الأكاديميّة والسياسيّة لتمرير التوجُّه الجديد للجامعة الأمريكيّة دون إثارة الانتباه، فوجُوده يضمن استكمال الخطة دون لفت أنظار الرأي العام المصري والعربي إلى ما يجري، وما كان مثار قلق كل من يعنيه أمر استمرار التعاون بين الأكاديميين المصريِّين والجامعة الأمريكيّة، لأنّ احتضانها للمشرُوع الصهيُو-أمريكي، وتعاونها التام مع الأكاديميين الإسرائيليين سيؤدِّي إلى مقاطعة الأكاديميين المصريين لها. ما في ذلك شك.

ومن عجبٍ أن د. جويل بينين اعتبر مقالي يهدف إلى الهجوم عليه شخصيًا، وسارع بكتابة رسالة إليكترونيّة طيّر فيها خبر المقال إلى جميع أصدقائه وزملائه في أمريكا وأورُوبّا ، ضمّنها ملخّصًا لفحوى المقال، ناكرًا أن له هويّة إسرائيليّة (رغم توقيعه البيَان سَالف الذِّكر بتلك الصِّفة)، لافتًا أنظارهم إلى أنّ «الشّائعات والافتراءات» سرعان ما يتم قبولها في مصر كحقيقة، ولم ينس أن يُشكِّك في فهم المثقفين المصريين للأمور، ونبّه «الأصدقاء والزملاء » إلى أنه يحرص على معرفتهم الأمر حتّى يستعين بهم في مرحلة تالية لمساندته إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ولم يكتف بتضمين الرسالة موضع المقال على موقع العربي الإلكتروني، بل عمّم على الشبكة ترجمة إنجليزيّة للمقال (زعم أن صديقًا مصريًا قام بالترجمة، وأنه تولّى مُراجعتها).

حول رسائل بينين هذه إليّ أحدُ تلاميذي الأمريكان، وتعجّب لما أصَاب بينين من ذعر ، واتهامه لي بإخراج كلامه عن سياقه، بينما سمح لنفسه بأن يُخرج مقالي عن سِياقه، ويعتبر انتقادي للجَامعة الأمريكيّة ودورها الجديد في تَسْويق المشروع الصُّهيُو-أمريكي يقصده وحده!!. ألا يعني ذلك أن المقال قام بتعرية ما أرَادت له إدارة الجامعة أن يُستر؟!. ألا يعني ذلك أن تقديري لاختيار بينين لتنفيذ جانب مهم من السِّياسة الجديدة كان صائبًا؟!. وأن الهدف

من تحويل القضيّة برُمّتها إلى موقف شخصي من جانبه هو مجرد ستار من الدُّخان تخفي وراءه الجامعة الأمريكيّة سياستها الجديدة؟!.

ليس من حقّنا أن نتدخّل في سِياسات إدارة الجامعة الأمريكيّة، وليس من حقّنا أن نُزكّي أو نعترض على اختيارها للعناصر التي تُسند إلىها تنفيذ سياستها، ولكن من حقّنا أن ننتبه إلى ما يدور على أرضنا، وأن ندخل الجامعة الأمريكيّة في دائرة المُقاطعة إذا أصرّت على مُواصلة سياستها الجديدة.

بل هي أفكارٌ قديمةٌ لديه

أسامة عُرابي*

تحت عُنوان هذا الدّور المريب للجامعة الأمريكيّة، نشرت جريدة العربي في عددها الماضي 13/5 مقالا مُهمًّا لأستاذ التاريخ المرمُوق الدكتُور رءُوف عبّاس، أزاحَ فيه النقاب عن طبيعة الدور الذي نهضت به الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، منذ مبتدأ أمرها، وماهيّة مشرُوع دراسات الشرق الأوسط الذي تولّى شأنه جويل بينين ، عبر نشرته الإلكترونيّة التي توخت في عددها الأول التعبير عن (وجهة النظر الإسرائيليّة المحضة) وفي عددها الثاني (التّرويج لفكرة عدم وجود ما يُسمّى بالعالم العربي والدُّول العربيّة).

ثم عرج سيادته إلى النّدوة التي عقدتها الجامعة الأمريكيّة يوم 24 من أبريل، وغطّت أعمالها صحيفة «الديلي ستار» المصريّة التي تصدر في مصر بالإنجليزيّة، وكانت باسم (الاحتجاجَات السياسيّة والاجتماعيّة في مصر .. عرض لجهود ثلاثين عاماً) غير أنّ عنوانها «المقاومة من منظور عربي»، حرص من خلالها على الترويج للتوجه الجديد للجامعة الأمريكيّة، ولكن في خدمة المشروع الصُّهيُوني بوضوحٍ تامٍّ هذه المرة - على حدِّ تعبيره.

وهنا أودُّ أن أشير في هذا السياق إلى أن جُويل بينين أُستاذ التاريخ بجامعة ستانفُورد بولايّة كالىفُورنيا الأمريكيّة، والذي يجيد العربيّة قراءةً وكتابةً، سبق له وأن طرح الأفكار سالفة الذِّكر في كتابه الذي حمل اسم (العلم الأحمر.. هل كان يُرفرف هُناك؟: السِّياسات الماركسيّة والنِّزاع العَربي الإسرائيلي) الذي ترجمه الأستاذ كمال السيد، ونشرته دار «الثقافة الجديدة » عام 1996.. وفيه يركِّز الاهتمام على ما دعاه بـ«مُحاولة لإعادة تشكيل مفهُوم تاريخ النزاع الفلسطيني العربي-الإسرائيلي من خلال عدسات تاريخ السِّياسات الماركسيّة، والغرض من القيام بهذا هو دراسة العمليّة التي تحققت بها هيمنة السِّياسات القوميّة، وتأكيد الوجود التّاريخي لسياسات بديلة مع تحليل أسباب فشلها (ص13. .).

وتعمّد طول الوقت تجنُّب استخدام مفهُوم «الصِّراع العربي-الصُّهيُوني »، كما يمثل لنا في إسرائيل.. نافياً وجوده بذلك من الأساس، وكأنه مجرّد نزاع أو حاجز نفسي يزُول بالتّطبيع

* جريدة العربي، 27 من مايو 2007.

الرّسْمي ومشروع التسويّة المفروض عنوةً واقتداراً على المنطقة العربيّة من قبل أعدائنا التاريخيين ..، وراح يخلط الأوراق بعضها ببعض إصابةً لأهدافه المُرتجاة .. فرأى أن النظام النّاصري لم يسع إلى تحقيق فهم أكثر جديّة لمصادر قوة إسرائيل، وما الذي قد تعنيه هذه القوة بالنسبة لمصر والعَالم العربي بأكثر مما فعل النِّظام القديم، وهكذا استمر سُوء فهم الشعب المصري لطبيعة إسرائيل والصُّهيُونيّة ..

ثم يؤكد بعدها (أنّ العداء للسّاميّة من الطِّراز الأُوروبِّي لم يكُن جدٌّ بارزاً في مصر قبل الحرب العالميّة الثانيّة، ولم تصبُح التفرقة الصّريحة ضد غالبيّة اليهُود المصريين - الذين لم يكُونوا شيُوعيِّين - والصُّهيُونيِّين، واضطهادهم شائعة إلا بعد مهاجمة إسرائيل لمصر في 1956. (ص24).

وهذه مُغالطات لا تنطلي على أحد؛ لأنّ موقف الشعب المصري من إسرائيل لم يبدأ من عام 1956.. بل بدأ انطلاقاً من هزيمة فلسطين، وإعلان دولة الجيش العبري عام 1948، بما مثّله من انتقاص للهويّة القوميّة العربيّة وإذلال سياسي لشُعوبنا، وإخضاعها لقهر واستغلال دائمين، لذا غدا من المثير للضّحك ما حاول جويل بينين تمريره عبر قوله: خلال لحظتين في تاريخ إسرائيل لم يحظ فيهما التوسُّع الإقليمي بتأييدٍ كبيرٍ، ولم يكُن عاملا أساسيًّا في منظُور قيادتها السياسيّة خلال مطلع الخمسينيّات، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وغزّة في 1957، يمكن تخيُّل أنّ نظاماً مصريًّا أكثر ثباتاً في سعيه للسّلام، وأقل التزاماً بالقوميّة العربيّة، ربما كان قادراً على التوصُّل لتسويَة مع إسرائيل مُماثلة لتلك التي تحقّقت في 1979. (ص25).

قافزاً بالطّبع على مُجمل الشُّروط الموضُوعيّة التي اتّسم بها المشروع الصُّهيُوني منذ نشُوئه.. أي قيامه على أساس التناقض الرّئيسي بينه وبين المصالح التاريخيّة للشُّعوب العربيّة، الأمر الذي جعل كل تراخ في اليقظَة العدوانيّة لدي إسرائيل، وكل نقص في وحدتها الداخليّة، وبالتّالى في طاقتها الهجُوميّة الإجمالية، يشكل خطراً يُضمر لها الموت.. وبذلك تحدّد فهم إسرائيل، واستقرّ للسلام المُدّعي بوصفه استسلاماً كامِلا وقبُولا مُطلقاً من لدُنّا لاملاءاتها .. من هنا جاء حرص بينين على استخدام مفهُوم «خطاب سياسي وطني مُهيمِن» في مصر وإسرائيل على حدٍّ سواء، اتّكاءً على التحليل الذي صكه بندكت أندرسُون للأمم بوصفها مُجتمعات «متصورة». ينبغي بناؤها وإعادة إنتاجها عن طريق كل من العلاقات الاجتماعيّة

والمؤسّسات التي تعمل بداخلها.. وبذلك تدعم الحدُود الوطنيّة والممارسات الاستطراديّة التي تفسر الظّواهر الثقافيّة والسياسيّة الماضيّة والراهنة في إطار وطني (ص27).

وبالتّالى تتخلّص من شر مُستطير لدى «بينين» مفاده (انتصار القوميّة التي لا تعرف الحلّ الوسَط) (ص32).

لكن بما أننا لم نعُد قادرين على تعلم دروُس تاريخ النزاع الفلسطيني/العربي - الإسرائيلي ، فإنّ دراسة ما حدث لأولئك الذين ناضلُوا للحفاظ على مبادئ تقرير المصير، والاعتراف المُتبادل والتعايش السِّلمي توفِّر جزءاً آخرَ، إذ تظل هذه القيم مُهمّة للنزاع حالياً، والواقع أنها تحظى باعتراف مُطرد باعتبارها مكونات أساسيّة في حلِّ النزاع. (ص31). ثم يزيد الأمر وضوحاً في نهايّة كتابه هذا فيقول: (إنّ الشعب الفلسطيني لا يدّعي لنفسه الآن حقًّا يزيد عما يدعيه الشعب الإسرائيلي لنفسه، دولة ذات سيادة تعيش في سلام مع جيرانها، وهذا التأكيد على المُساواة هو نبذٌ بليغ لكل من الاتجاه الكولونيالى للمشرُوع الصُّهيُوني ، والسلاح الأول للشعب الفلسطيني، وهو المقاومة) (ص232 ،231).

وعلى هذا النّحو تمسي دعوة بينين إلى تشديد النبر على (فشل الكِفَاح المُسلّح في فلسطين) بعد أن (انتهي عصر التحرُّر الوطني من الوجُود) على حد زعمه، محاولةً مفضُوحةً لوأد الانتفاضة الفلسطينيّة ونهج المقاومة والحركات الشعبيّة المنظّمة، بعد أن تدنّى بفضل الانتفاضة الاستثمار في الإسكان وفي الشّركات الناشئة وفي الآلات والمُعدّات، فضلا عن الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة فتردت أسعاره، وبلغت خسارة الناتج المحلّي الإجمالي المباشرة مُعدّلات غير مسبُوقة، وفق تقديرات دائرة الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي، كما توقّفت عمليّات تهجير يهود العالم إلى أرض فلسطين المحتلة التي تحولت إلى قُوّة طاردة لهم ، ألم تُجبر العمليّات الاستشهاديّة إسرائيل على قبول تنفيذ القرار 425 في لبنَان والإسراع بالخروج من المُستنقع اللُّبناني، والىوم تُضئ العمليّات الاستشهاديّة سماء العِراق، كما أضاءت سماء فلسطين، وستحرِّرُهما وإن رغمَت أنُوف.

لذلك كان من الطبيعي أن تُناط بجويل بينين مُهمّة الترويج لهذه الأفكار المشبُوهة عبر الجامعة الأمريكيّة التي أطلقت اسم الشيخ كمال أدهم على أحدِ أقسامها، واختارت وليم رايس

الذي دُعي بعد ذلك باسم عبد الله شليفر عميداً له، وعلاقة كليهما بالأجهزة الأمريكيّة وثيقة الصِّلة بدوائر صنع القرار جدٌ معروفة.. وأن تصدر كتابا للسيدة سينثيا نلسون عميدة كليّة الآداب السابقة بعنوان «امرأة مُختلفة»: دريّة شفيق، أنجزته من خلال الإجازة المدفُوعة الأجر التي حصلت عليها من الجامعة الأمريكيّة في القاهرة، ومن معهد «دُريّة شفيق » بـ«الخطر الكبير» من فلسفة عبد الناصر البيرُوقراطيّة المركزيّة ومن تجربته الاشتراكيّة ، ومن الشيوعيّة باعتبارها نقمة على ما تؤمن به من قِيمة أساسيّة، ألا وهي الحريّة الفرديّة، ثم تذكر في تضاعيف حواشي الكتاب، نقلا عن هيرمان أيلتز - السفير الأمريكي الأسبق في مصر والمملكة السعوديّة - في حديث شخصي معه أن الصّحفيّة الأمريكيّة دورُوثي تومسُون - رئيسة ما أطلق عليه «الأصدقاء الأمريكيُون للشّرق الأوسط» في الفترة الممتدة بين - 1951 1958 أنها قد عاونت جمال عبد الناصر في صِياغة فلسفة الثّورة، وهو كلام يفتقر إلى دلائل تسنده، ومنطق يُسوغه.. على الرغم من اعتراف المؤلِّفة بأن إضراب دريّة شفيق عن الطعام في السِّفارة الهنديّة حتّى تجاب إلى مطالبها السياسيّة قد جاء متّفِقًا مع طبيعتها وميلها للتّصرُّفات المسرحيّة.

إنّ الهدف المنشُود من وراء هذه الأبحاث والكتب والأفكار التي تروِّج لها الجامعة الأمريكيّة من العيِّنة التي سلفت الإشارة إلىها، هو محاولة «إنكار الماضي الملتبس والخِلافي»، والتأكيد على الطابع الحصري لسعي الليبرالىّة الجديدة لتعلىب المفاهيم وتصديرها، والتعامل مع الآخر بوصفه موضوعاً لا ذاتاً مستقلّة.. وهو ما يتفق مع الهدف الذي رجاه البرُوتستانت من تأسيسها، في إطار البحث عن قنوات تتيح بثّ الأفكار الليبرالىة الانجلُو-سكسُونيّة في الشرق الأوسط.

بيد أن هذا كله لا يُفضي بحالٍ إلى ضرب من خلطٍ مُتسرِّع لجرف المواقف وطمسها بين الجامعة كمُؤسّسة تمثل لحظةً تشكلت في سياق نمو العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة للمجتمع الأمريكي في مرحلة تاريخيّة محدّدة، هي المرحلة الرأسماليّة، وبين استقلالىّة بعض أساتذتها، وطُلابها السّاعين إلى غرس أشكال جديدة من الفهم والمُمارسة، تتجاوز الأُفق اللّيبرالي الذي قامت عليه هذه الجامعة كاحتواءٍ أخلاقي لها. ومن ثم لا يوجد عاقل بمقدُوره القول بتماهي وعي كل الأفراد والمؤسّسة، ذلك لا شك محضُ وهم لا ينشأ إلا في مُخيِّلة النظام

التوتالىتاري الذي لا يعبأ بأيِّ فعلٍ وإرادة بشريين، ويخاله قادراً على الدّمج ما بين (الشرعيّة البُرجوازيّة) والعدالة.

لكن هذا - أيضاً - لا ينهض دليلا على كرم حاتمي للجامعة الأمريكيّة فالتعلىم مثله في ذلك مثل غيره لا يسبح في المُطلق، بل تحركه أيديولوجيّاً، وتضبط حركته أدوات لإنتاجه، ونُظم تنتهج رُؤى معينة.

عن تحوّلات الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة - شَاهِدةٌ من أهلها

فريال غزول*

التزاماً بالشّفافيَة، وحرصاً على الحقيقة، لا بدّ من أن نعترف أنّ هناك تغيُّراً في مسيرة الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة بالنسبة للتّطبيع مع إسرائيل، واستقبال الأكاديميّين الإسرائيليّين في حرم الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، بدءاً من صيف 2006، وذلك عندما شارك إسرائيليُّون في مُؤتمر لقِسم الإعلام في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة. وقد قرأنا تنديداً بهذه الخطوة في الصُّحف. فحاول بعض الأساتذة المهتمين بسُمعة الجامعة الأمريكيّة ودورها التأكد من هذا الخبر قبل الاحتجاج، وذلك بسؤال الإدارة مباشرةً.

فقيل لنا إن هناك حوالي سبعة أساتذة إسرائيليين شاركُوا في هذا المؤتمر. طلبت مجموعة من هيئة التدريس مُمثّلة لغيرهم مُقابلة رئيس الجامعة، وحرصت هذه المجموعة أن تشمل أساتذةً من جنسيات متعددة، بما في ذلك الجنسيّة الأمريكيّة. وأبدت المجموعة اعتراضها على هذا التوجُّه الجديد الذي لا يتفق مع ما مارسته الجامعة الأمريكيّة لعقُود، ومع ما أقرته إدارة الجامعة منذ مُعاهدة كامب ديفيد، وهو الالتزام مع الجامعات المصريّة بعدم التّطبيع مع إسرائيل لعُنصريتها ومخالفتها للشّرعيّة الدوليّة.

وقد قال أكثر من رئيس لجامعتنا إنّ الجامعة الأمريكيّة لن تطبع قبل الجامعات المصريّة. ومع هذا فقد كان ما كان، وعندما قابلت هذه المجموعة رئيس الجامعة شرحت له مخاطر تحول مسيرة الجامعة الأمريكيّة بعد أن اكتسَبت مصداقيّةً كجامعة مُستقلّة عن الحكُومات، وبالتالي فاعلةً في نسيج المجتمع الذي يحتضنها.

وقد ذكّرته بمغبّة التّطبيع مع دولة عُنصريّة تمارس الأبارتيد Apartheid بتعبير رئيس أمريكي سابق، وطلبت منه ألا يخرج على إجماع الجامعات المصريّة، والمجلس الأعلى للثقافة واتّحاد الكُتّاب، إلى آخره من المؤسّسات المصريّة التعلىميّة والثقافيّة التي لا تتعامل مع إسرائيل. وأشارت المجمُوعة إلى أن عدم التطبيع والمقاطعة الثقافيّة سلاح سِلمي تمّت

* جريدة العربي، 27 من مايو 2007.

ممارسته مع النظام العُنصري في جنوب إفريقيا، كما أضافت أن من المطالبين بمقاطعة إسرائيل أكاديميًّا جامعات مُختلفة وأساتذة مرمُوقين، منهم يهُود وإسرائيليون شُرفاء.

بعدها جاءت نشرة مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكيّة في عدد أكتوبر 2006 والتي يشرف عليها - ولأوّل مرة جويل بينين - مدير المركز الذي تمّ تعيينه في تلك السنة ، وكانت معظم مقالات النّشرة عن إسرائيل، على الرغم من عنوانها الحرب في لبنان، بما في ذلك مقالة تزعم أن حرب إسرائيل على لبنان في صيف 2006 كانت حربًا عادلةً، ورد فعل إسرائيل العنيف لم يكن مُفرطًا على الإطلاق، ويمكن قراءتها على الشبكة الإلكترونيّة:

http://www.aucegypt.edu/academic/mesc/newsletter_1006.html.

ومع أنّ النشرة عادةً تشير إلى كون المقالات لا تمثّل إلا أصحابها، فإنّ هذا التحفظ قد أُسقط - ولا أقُول سقط - لأنه لم يتم الاعتذار عن سهو في النّشرات اللاحقة. وتكفي مقارنة هذا العدد بما سبقه من أعداد ليري القارئ تحولًا بيّنًا. كتبت مجمُوعة من الأساتذة - الذين ينتمون إلى أقسام مختلفة في الجامعة - مصريُّون وأمريكيُّون، ومن جنسيات أخري رسالة إلى جريدة الجامعة الأسبوعيّة، مُعترضين على هذا التّوجه دون ذكر اسم من أسماء المُساهمين في تلك النّشرة، ومُقترحين أن يكون هناك هيئة استشاريّة وعِلميّة لهذه النشرة التي يكتب الطّلبة مُعظم مقالاتها، كما يتم في العديد من النّشرات والمجلات المحترمة، سواء داخل الجامعة أو خارجها.

ولأنّنا سمحنا لأنفسنا أن نقدّم نقدًا بنّاءً لنشرة جامعيّة تُسيء إلى سمعة الجامعة العِلميّة قبل أن تُسيء إلى سمعتها الأدبيّة والمعنويّة، مرحّبين بالرد إذا كنا قد أخطأنا، وبالتفسير إن كان هناك إهمال غير مُتعمّد، فقد قام مدير المركز جويل بينين، المُشرف على النشرة بخطوة في مُنتهى الغطرسة. فعوضًا عن أن يُقارع الفِكر بالفِكر، أو يشرح لنا الأُسُس العلميّة والموضوعيّة فيما جاء في النّشرة المتحيّزة، أو يعتذر عن إغفاله لما جاء فيها، ذهب إلى عميدة كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة في الجامعة الأمريكيّة وطلب منها فصل أُستاذَة مرمُوقة في قسم الدّراسات العربيّة من لجنة دراسَات الشّرق الأوسط لكونها وقعت على هذه الرسالة المُشتركة.

كما أنه طلب من الإدارة أن يُعفى الطُّلاب من المواد التي يُدرِّسها الموقِّعون على الرسالة . وعلى الرغم من خرق الأستاذ جويل بينين لكل الأعراف الأكاديميّة والجامعيّة بطلبه فصل من لا يتّفق معه، فقد تم فصل الأستاذة المذكورة من اللجنة المشار إليها نزولا على رغبته . نتساءل: كيف يكون لأستاذ هذا النفوذ الذي يجعله يخرق قوانين الجامعة، فتستجيب الإدارة له ضاربةً بقيم المؤسسة عُرض الحائط؟. ومع هذا فلم تنجح حملة التَّرهيب هذه لأن الإدارة اضطرت إلى التراجُع بعد ما يقارب الخمسة أشهر، بعد أن تقدمت الأستاذة المذكورة بشكوى إلى مجلس هيئة التّدريس وهناك وثائق تُثبت صِحّة ما أقول.

إننا لسنا بصدد محاسبة جويل بينين على مُراهقته الصُّهيُونيّة التي ذكرها خالد فهمي في مقالته في العربي بتاريخ 20/5/2007، ولا على أفعاله السّابقة أو اللاحقة، بل على أفعاله الحاضرة في الجامعة الأمريكيّة. فتصرُّفاته أبعد ما تكون عن المسئوليّة الأكاديميّة. وسواء كان مع القضيّة الفلسطينيّة أو ضِدّها فهذا شأنه. ومع أنه لم يحضر أي نشاط من الأنشطة المُواكبة للقضيّة الفلسطينيّة بالجامعة الأمريكيّة، سواء كان ذلك وقفَات احتجاجيّة ضد العُنف الإسرائيلي، أو مُحاضرات عن النكبة وغيرها، فهذا من حقِّه، ولا يُدان على ابتعاده عن هذه الأنشطة.

لكن عندما يُوقِّع على بيان يقول أصحابه ... «نحن اليهُود الإسرائيليِّين... نحن يهود إسرائيل، Ourselves, Israeli Jews. us, Jews of Israel» البيان على الشبكة الإلكتُرونيّة بتاريخ 2004. فماذا يعني هذا غير أنه يوقع بصفته إسرائيليًّا، كما استنتج رءُوف عبّاس في مقالته في العربي بتاريخ 20/5/2007. فأنا كعراقيّة لا يمكنني أن أوقع على بيان يقول نحن المِصريِّين... على الرغم من أنني مِصريّة الهوى، وقد أقمت في مصر أكثر ممّا أقام بينين في الكيبُوتز وفي إسرائيل. وأما عندما يختلف معه آخرُون فيطالب بإقالة زميلة ممّا لا يصح في أيّة مؤسسة، فما بالك بمُؤسّسة أكاديميّة تنصُّ على حق الاختلاف؟.

بعدها نشرت جريدة المصري إلىوم بتاريخ 6/4/2007 ترجمةً لردُود رئيس الجامعة في مُقابلة نشرت بالإنجليزيّة على الشبكة الإلكترونيّة، يقول فيما يقول إنه يُرحِّب بالإسرائيليين في الحرم الجامعي، وقد راجعت الأصل الإنجليزي لأتحقّق من صِحّة الترجمة، والكلمة التي

استخدمها تحديداً هي «Welcome»، وأود أن أؤكد أن هذا التّرحيب قرارٌ فردي ورئاسي، ولم يتم استشارة الأساتذة أو الطلبة أو العاملين بالجامعة الأمريكيّة بالقَاهرة فيه.

وأنا واثقة لو أن هذا النهج طُرح على مجلس هيئة التّدريس لتعذّر تمريره، بل أكاد أُجزم أن معظم العاملين في الإدارة سيختلفُون معه لو تمّت استشارتهم.

إنني من هذه الأغلبيّة الصّامتة - أو الهامسة - في الجامعة الأمريكيّة التي تختلف نصاً ورُوحاً مع الترحيب الرئاسي بالإسرائيليين، وبمقالات في نشراتنا الجامعيّة، تستهترُ بحقوق اللُّبنانيين، وتتهم الفلسطينيين بالتطرُّف، وتلوم الضحيّة عوضاً عن إدانة الجلاد، وبتعبير سامر سُليمان في العربي بتاريخ 20/5/2007 مقالات تحتوي على تحليلات فيها مواقف مُبطنة لإسرائيل.

وإن كنت قد اخترت التّعبير هذه المرّة خارج سياق الجامعة؛ فلأنّ الموضُوع أصبح مطرُوحاً على قارعة الصُّحف، وأتحمل كل ما يترتّب على بياني هذا. فنحن نعتبر أنفسنا ملتزمين بضمائرنا وإنسانيتنا التي لا تسمح لنا بالتّطبيع مع نظام صُهيوني، عُنصري بامتياز.

وإذ تُرحب الجامعة الأمريكيّة بحفنة من الإسرائيليين، فهي تخسر عبر هذا الترحيب المئات من المُثقّفين المصريين والعرب، وأبناء العالم كله وبناته من أصحَاب المواقف والضّمائر الحيّة. فيا لبُؤس المعادلة! ومهما يكُن، فسنحتجُ - أساتذةً وطُلاباً وعامِلين - بكل الوسائل السِّلميّة المُتاحة كُلّما عنّ للجامعة الأمريكيّة استقبالَ إسرائيلِيّين، مُجاهرين باحتجاجنا من الآن وصاعداً، غير مُقتصرين على المُعارضة بين أسوَار الجامعة.

الخديعة الكُبرى

إبراهيم البدراوي*

تدور في مصر معركة هامة، لكن دون أصداء واسعة، لأنها تدور في الوسط الأكاديمي ، تتعلق بالصراع العربي الإمبريالي الصهيوني.

على صفحات جريدة العربي كتب الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث في جامعة القاهرة (وهو من أبرز أساتذة التاريخ الوطنيين والتقدميين) مقالا عن «الدور المريب للجامعة الأمريكية»، فضح فيه «التوجه الجديد لبرنامج الدراسات الشرق أوسطية بالجامعة الذي ركز على إبراز وجهة النظر الإسرائيلية وحدها»، وهو الأمر الذي لاحظه الدكتور رءوف من خلال تتبعه للنشرات التي يصدرها مدير المركز الجديد د. جُويل بنين، والتصريح اللافت للنظر لرئيس الجامعة الجديد عن فتح الباب أمام الأكاديميين الإسرائيليين للمشاركة في أنشطة الجامعة، وما نقلته صحيفة «ديلي ستار» عن مداخلة جُويل بنين في النّدوة التي أقيمت بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على صدور (أوراق القاهرة للعلوم الاجتماعية) إلى ما يجرى في الخفاء لتسويق المشروع الصهيو–أمريكي الخاص بالشرق الأوسط (بمختلف قياساته) وما ذكره جويل بنين في الندوة سالفة الذكر عن عدم جدوى المقاومة المسلحة في حل القضية الفلسطينية.

تصدّى اثنان من المصريين على صفحات الجريدة نفسها للدفاع عن جويل بنين، أحدهما د . خالد فهمي أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة نيويورك، والآخر د. سامر سليمان أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أهم ما تعرض له الأول هو الإشادة بجويل بنين مؤكداً انحيازه لحقوق الفلسطينيين وتنديده بالسياسة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، رغم أنه كان في شبابه ذا ميول صهيونية غير أنه بعد أن عاش في إسرائيل تخلى عن صهيونيته محاولا بلورة رؤية مستقبلية عن كيفية الوصُول إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتهم تغطية «ديلي ستار» للندوة المذكورة بعدم الدقة.

---

* المنتدى الإليكتروني – الحوار المتمدن، 9 من يونيو 2007.

وأهم ما تعرض له الثاني هو إنكاره لما قاله بنين من أن الفلسطينيين سوف يلاقون مصير الهنود الحمر ومؤيداً للتحليلات التي توردها المجلة التي يشرف عليها بنين في الجامعة الأمريكية، التي تحمل مواقف منحازةً لإسرائيل، بأن ذلك مفهوم في الحقل الأكاديمي «ألا تحجب تحليلات وراءها مواقف نختلف معها»، وداعياً إلى نقاش هادئ وموضوعي حول من الصهيوني ومن غير الصهيوني وبأن المسألة لا تتعلق بجويل بنين وإنما بعلاقتنا مع اليهود ، وأننا كنا نفخر بيوسف درويش وصادق سعد وشحاتة هارون وغيرهم وأن «التيار الذي يفرق بين اليهودي والصهيوني قد انحسر»، وذلك «مصيبة كبرى» من منطلق أخلاقي وسياسي لأننا لو ناصبنا اليهود العداء فلن نجد في العالم من يقف معنا سوى الفاشيين» واعترض «على المنطق القائل: كم من اليهود غير صهاينة؟ وهو منطق مرفوض لأنه لو وجد يهودي واحد غير صهيوني فنحن نحتاج إليه لكي نثبت أننا غير عنصريين» واستطرد في سردِ انجازات بينين.

يطرح ما حدث قضايا كثيرة، لكن العمود الفقري للأفكار المطروحة هو موضوع «الصهيونية» فهذا المصطلح يتم التعامل معه عمداً بطريقة ملتبسة تسهل تزييف جوهره الحقيقي وتمريره، حيث يدعي الكثيرون من اليهود أنهم ضد الصهيونية بهدف أن يوجهوا اهتمامنا إلى بعض اليهود فقط لتتوه الحقيقة، ثم يأخذوننا إلى السلام (الصهيوني) وصولا إلى منطق التآخي العربي اليهودي بدعوى مواجهة المتطرفين من الجانبين أي من العرب واليهود!!، وهم بذلك لا يتجاهلون الحقائق التاريخية فحسب بل يتجاهلون تصاعد خطر المشروع الصهيوني الذي تجاوز فلسطين التاريخية وحلم «من النهر إلى البحر» إلى نطاق أوسع بكثير يمتد من حدود الصين والهند شرقاً إلى الأطلسي غرباً «الشّرق الأوسط الجديد».

أتذكر أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان الصيف الماضي أن شاشات التلفزيون حملت إلينا مشهد تظاهرة هزيلة لجماعة «السلام الآن» الإسرائيلية، حيث عبر شبان وكبار من المتظاهرين عن غضبهم من سياسات الحكومة الإسرائيلية لأنها تشكل مخاطر جسيمة على مستقبل إسرائيل، في حين– ويا للمفارقة– أن من بيننا من يروجون لجماعة السلام الآن ولليسار الإسرائيلي بدعوى دعمهما للحق الفلسطيني.

وللأسف فان هذا المنطق يطمس الحقيقة التي تؤكد أن «الصهيونية هي القومية اليهودية »، وهي قومية زائفة لاتنهض على أي أساس علمي، ويجسدها الكيان اليهودي كاستعمار استيطاني عنصري إحلالي توسعي في فلسطين.

هذا هو جوهر «الخديعة الكبرى» التي يجب التصدي لها، ووضع معيار موضوعي للتفرقة بين اليهودي الصهيوني وغير الصُهيوني. هذا المعيار هو «أن كل يهودي يؤيد وجود هذا الكيان الغاصب هو صهيوني، والعكس بالعكس» ذلك المعيار يجنبنا ابتلاع الخديعة من ناحية والابتزاز من ناحية أخرى، وذلك يكشف أكذوبة اليهود الثلاثة في مصر (يوسف درويش ، شحاتة هارون، صادق سعد)، الذين يضرب بهم المثل بأنهم ليسوا صهاينة بل معادون للصهيونية. فمن واقع معرفتي بالأول والثاني، فهما يؤيدان وجود الكيان الصُهيوني وبقاءه ، ويموهون بضرورة السلام والتآخي بين العرب والإسرائيليين على أساس «دولتين لشعبين » أما ثالثهم صادق سعد الذي لم أتعرف عليه بشكل مباشر فإنه يشاطرهما هذا الرأي تماماً.

وأتوقف قليلا عند بعض ما ورد في الدفاع عن جويل بنين:

كيفية حل الصِّراع: يؤيد المتصدون للدكتور رءوف عباس رؤية بنين عن ضرورة وقف المقاومة المسلحة التي لاجدوى منها، والبحث عن وسائل أخرى لإقرار السلام، ناسين أنه بعد مرور ثلاثة عقود على السلام والصلح بين مصر وإسرائيل لم يتحقق السلام أبداً وأنه سقط سقوطًا استراتيجيًا، وعلينا أن نعد العدة ونحشد القوى لجولة جديدة في الصراع.

تحول الفلسطينيون إلى هنود حمر: يدعي أحد المدافعين عن جويل بنين أن الأخير يقصد «عدم التواكل بل النظر بموضوعية للأخطار المحدقة بالفلسطينيين والحث على التفكير في وسائل ومشاريع خلاقة يمكنها أن تمنع الوصول إلى هذه النهاية المأساوية» ولست أدري ما هي المشاريع الخلاقة التي يقصدها هؤلاء غير «الشرق الأوسط الجديد» الذي سيوصل كل شعوب الإقليم إلى مصير الهنود الحمر.

اليهود والفاشيون: نحن نسلم بالطبع بأنه يوجد يهود غير صهاينة ولكن هؤلاء لايلفت نظرهم القتل الجماعي للفلسطينيين يوميا بيد اليهود، بل يقفون بشجاعة(!!) في عداء مع شعوب

بكاملها وحركات مقاومة كبيرة، لأنها اختارت طريق الممانعة والصمود، ويدعون أن هؤلاء الذين يعانون ما يفوق الطاقة هم مجرد إرهابيين ومتعصبين ومعادين للسلام!!

لقد فُرض علينا القتال على جبهات عديدة وواسعة، وعلينا أن نخوض معاركنا بإصرار . ووسط هذه المعارك نبذل كل الجهد في معركة التصدي للاختراقات الصهيونية والتزييف الصهيوني لتحصين أنفسنا وشعوبنا من المخاطر، ولنعلي معا شأن المقاومة وثقافتها.

صاحب كتاب «شتات اليهُود المصريّين» يفتحُ النّار على المؤرّخين المصريّين

حوار أجراه محمّد فرج مع جويل بينين*

يقتحم كتاب «شتات اليهود المصريين» أحدث كتب د. جويل بنين الصادر عن دار «الشروق » منذ أيام- منطقة عصية علي البحث تاهت فيها الحقيقة التاريخية بين الولاءات القومية والأيديولوجية والدينية، حيث يرصد الكتاب تاريخ اليهود المصريين في الفترة ما بين قيام الدولة الإسرائيلية في 1948 وقيام حرب السويس 1956 عندما انقرض الوجود اليهودي في مصر.

بينين يشغل حالياً منصب رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط التابع للجامعة الأمريكية ، وكان قبل ذلك أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة ستانفورد. البعض يراه أحد أهم العاملين في مجال دراسات الشرق الأوسط . ورغم أصوله اليهودية، فهو أحد أهم الأصوات الناقدة لإسرائيل نتيجة لسياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب عموماً، فهو دائم الحديث عن مساوئ السياسة الأمريكية في المنطقة.

بينين لا ينكر أنه كان صهيونياً مُتحمّساً في شبابه لكنه يقول إنه اختار اختياراً آخر، ودافع عن موقفه واختياره بشجاعة واضحة. فيما يري البعض الآخر أن مواقفه ملتبسة الأمر الذي جعل العديد من الحملات والاتهامات توجه ضده من قبل أكاديميين مصريين يخالفون السياسات التي انتهجها في الجامعة الأمريكية، بل إن هناك مواقع علي الإنترنت مخصصة لمراقبة الرجل، وحثّ الموقع الطلاب علي كتابة تقارير عن محاضراته بالجامعة، كما نشرت صورته علي غلاف أحد الكتب عن «مناصرة الجامعات للإرهاب» قام بتأليفه أحد الصهاينة المتطرفين في أمريكا.

وسط حقول من الجدل حول الرجل التقيناه في مكتبه بالجامعة الأمريكية للحديث عن الكتاب قصة صدوره والجدل حوله ومشكلاته مع جيل كامل من المؤرخين المصريين اختار بينين أن يفتح عليه النار.

---

* جريدة البديل، 26 من أكتوبر 2007.

وهذا نصُّ الحوار:

- كان من المفترض أن يصدر الكتاب عن المشروع القومي للترجمة بالمجلس الأعلي للثقافة فما الذي عطل صدوره هناك لينتهي به الأمر إلى دار الشروق؟.

- حدث في صيف 2004 أن طلب المجلس مني إذنًا بترجمة الكتاب ونشره، وأجبت عليهم بالموافقة المبدئية، وطلبت تأجيل مناقشة التفاصيل لحين مجيئي إلى القاهرة بعد ستة أسابيع ، بعد قدومي قالوا لي إن هناك مترجماً سيعمل علي الكتاب، وسيكتب الدكتور رءوف عباس مقدمةً للكتاب فرفضت ذلك، لأني أعرف أن المقدمة ستكون لمجرد «شتم» الكتاب وشتمي من ورائه.

- وكيف عرفت أن ذلك سيحدث؟.

- رءوف عباس مؤرخ قومي عربي، معادٍ للسامية، أعرف ذلك من تاريخ علاقتي به التي بدأت في منتصف الثمانينيات، حيث كنت أقوم بعملية البحث لتحضير كتابي «العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟» وهو عن سياسات الماركسيين المصريين ساعة إنشاء دولة إسرائيل ، وأقمت بمصر حوالي أربعة أشهر لاتمام عملية البحث، في وسط هذه الفترة سافرت إلى باريس من أجل الحصول على أوراق «هنري كورييل» وبالفعل قابلت رفاق كوريل وأعطوني كل أوراقه الخاصة، وطلبوا مني عدم ذكر المصدر، أن هذه الفترة شهدت نقاشاً ساخناً في مصر حول دور كورييل في الحركة الشيوعية المصرية وعلاقة «يهوديته » بـ«ماركسيته» ولم يكن لأغلب هذا النقاش أساس تاريخي، حيث لم يطلع أحد على أوراق هنري كورييل وآرائه في القضية الفلسطينية، فرأيت أنه من المفيد أن أعطي هذه الأوراق لمن يستطيع نشرها كي يستفيد منها الجميع ويصبح هناك أساس للنقاش، بعد سؤال عدد من الأصدقاء توجهت إلى الدكتور عباس الذي كان وقتها رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة وكنت قد قرأت أعماله حول تاريخ الطبقة العاملة المصرية وقت إعدادي لرسالة الدكتوراه حول علاقة العمال بالقوي السياسية المختلفة.

ذهبت إليه وأعطيته نسخةً كاملةً من الوثائق الخاصة بالقضية الفلسطينية وطلبت منه في مقابل ذلك ألا يذكر كيف حصل علي الوثائق نظراً لقلق رفاق كورييل من هذه الاتهامات الموجهة للقيادي الشيوعي الراحل.

بعد فترة نشر عباس كتاباً بعنوان «أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية» صدر الكتاب بمقدمة للمترجمة وأخري لعباس حفلتا بكمية ضخمة من الاتهامات والشتائم التي تنم عن عدم فهم الوثائق لدرجة تخرج الكتاب عن سياق البحث التاريخي، بالإضافة إلى كونه ذكر في المقدمة أنه حصل علي الوثائق من باحث أجنبي شاب، في وقت كنت الوحيد تقريباً الذي يعمل في هذه المنطقة، وهو الأمر الذي أغضب رفاق كورييل مني جداً، ووقتها كنت لا أشغل درجةً علميّةً ولم أستطع الرد عليه.

- هل كان ذلك الموقف الوحيد بينكما؟.

- حدث في منتصف 1993 تقريباً، حين كان يعمل عباس في الجامعة الأمريكية وقتها، وكان هو ونللي حنا ينظمان لقاءً أسبوعيا حول دار الوثائق القومية، وكان عندي عمل في مصر وحضرت اللقاء وقابلني د. رءوف بسعادة كبيرة حيث كان في الولايات المتحدة ضيفاً علي جمعية «دراسات الشرق الأوسط» ونظمت له محاضرةً بجامعة ستانفورد حيث أعمل ، ولكنني لم أفتح معه موضوع وثائق هنري كورييل.

طلب مني تحديد موعد للمقابلة لكنني طلبت منه تأجيل ذلك إذ كنت في حالة بالغة الضيق حيث أنتظر وفاة والدي - الذي يقيم في إسرائيل - وأخبرته باحتمالية وفاة والدي وسفري لإسرائيل، وبالفعل حدثت الوفاة بعد ذلك بيومين أو ثلاثة وسافرت وعدت بعد عدة أيام ، وحضرت اللقاء الأسبوعي، وقبل بداية الجلسة شاهدت د. رءوف فذهبت إليه لكنه تعامل معي كأنني غير موجود بالمرة، وكانت هذه آخر مرة التقيته فيها، لذلك رفضت أن يكتب مقدمة الكتاب لأنها لن تتعامل مع الكتاب بشكل علمي.

- هل تعتقد أن معرفته بأن عائلتك تعيش في إسرائيل كانت سبباً في جعله يتخذ موقفاً منك؟.

- لا أعرف إن كان علي علم بأن جزءاً من عائلتي يعيش في إسرائيل أم لا، ولكن هذه المعلومات معروفة ولا أخفيها، وأنا غير مطالب بتوضيح موقفي لكل إنسان. موقفي من

إسرائيل واضح وصريح ولا يستطيع أحد أن يزايد علّي فيه، هم اختاروا أن يعيشوا هناك وأنا رفضت وظللت خمس سنوات لا أتبادل معهم كلمة بسبب هذا الموقف، ولكن هذا أبي في النهاية، ويموت ولا يستطيع أحد عادل أن ينكر علي حق حضور جنازته، فليس لأنه اختار إسرائيل ولست مستعداً لأدفع ثمن انتماء أبي السياسي ومواقفي واضحة للجميع.

- وهل كان اختيار خالد فهمي لكتابة مقدمة الكتاب رداً علي ذلك؟.

- لم يكن الأمر هكذا فبعد رفضي لكتابة رءوف عباس المقدمة عرضت عليهم أن يقوم الراحل محمد سيد أحمد بكتابة المقدمة، وكان مرحباً بالفكرة، فأبدوا موافقةً عرفت منها أنهم لن ينشروا الكتاب، وحدث بالمصادفة بعد ذلك أن أرسل لي محمد شكر رسالة أخبرني فيها أنه أستاذ جامعي يعمل بالكويت وأنه قرأ الكتاب وأعجبه وقام بترجمته بالفعل بعد فترة اتصلت بي دار الشروق وطلبت نشر الكتاب، في هذا الوقت توفي محمد سيد أحمد في مطلع 2006، وكان صديقاً حميماً، وجئت إلى القاهرة في أغسطس 2006 وقابلت د. خالد فهمي حيث كان يقضي إجازة بحث، وهو أستاذ جامعي مرموق سمعته في مجال الدراسات التاريخية معروفة في مصر وخارجها ونحن أصدقاء منذ فترة طويلة تحدثت معه حول الكتاب ووافق علي كتابة المقدمة.

- ولكن رءوف عباس يهاجم خالد فهمي أيضا؟.

- رءوف عباس وأمثاله يمثلون المدرسة القومية المصرية في قراءة التاريخ، وهي مدرسة لا تري إلا الأبيض والأسود، فكونك لست «قوميا» يعني عندهم أنك صهيوني والواقع والحقيقة التاريخيان أوسع من ذلك بكثير، لكن هذا التيار لا يستطيع أن يفهم أن كونك لست قومياً لا يعني كونك صهيونياً ولكنه يعني أشياءً أخري عديدة.

- هل تعتقد أنك ستصبح طرفًا في المعركة بين المدرسة التقليدية التاريخية والمؤرخين الجدد؟.

- لا أريد أن أكون طرفًا في أي معركة ولا أود أن أدخل في نقاش ثقافي سياسي في مصر، أنا أكتب بالإنجليزية وجمهوري الأساسي من المتحدثين باللغة الإنجليزية، وأرغب أن أستمع إلى

ملاحظات ومناقشات علمية حول ما كتبته.. هذا ما أهتم به لكن أن أكون طرفًا في معركة فليس من وظائفي ولا اهتماماتي.

- ألم تخش من اختيار تاريخ اليهود المصريين كمادة للبحث أن يعرضك للهجوم من قبل البعض؟.

- بداية اختياري لموضوعات أبحاثي لا تخضع لأي معيار عدا معيار التزاماتي والحقيقة العلمية، وأنا أود منذ فترة أن أكتب حول تاريخ اليهود المصريين، إذ كان متصلا بالعديد من القضايا التي بحثتها من قبل، العمال والحركة الشيوعية المصرية ومواقف اليهود فيها، وأنا لا أكتب كي أثير جدلا، ولا تحت تأثير توقع رد الفعل، لأنني لو كنت كذلك لم أكن لأكتب كلمةً واحدةً عن الصراع العربي- الإسرائيلي في أمريكا، ولكني أعمل بناءً علي اختياراتي وباستخدام الوسائل والمناهج العلمية.

- هل تعتقد أن كتابك يمكن أن يستخدم كوثيقة تمكن اليهود المصريين من المطالبة بممتلكاتهم في مصر أو تعويضهم عنها؟.

- لا أعتقد ذلك لأن هذه المطالب لن تقبلها إسرائيل التي ستكون مضطرةً في هذه الحالة لدفع تعويضات عن بترول سيناء طوال فترة احتلالها وبالتالي فهي لن تدعم مثل هذه المطالب.

شتات اليهُود يُفجّرُ أزمةً في مصر

سيّد محمُود*

في جلسَات مُثقّفي القاهرة الآن، كما في صُحفها لا حديث إلا عن كتاب واحد، يتصدر واجهات المكتبات، حتى إنه بات - خلال أيام قليلة - الكتاب الأكثر مبيعاً. الكتاب أصدرته دار الشروق تحت عنوان لافت ومثير هو «شتات اليهود المصريين» لكن الأمر الأكثر إثارة بخلاف العنوان يرتبط باسم مؤلفه جوئل بينين، المؤرخ اليهُودي الأمريكي الذي كان طرفاً في معارك وحكايات كثيرة.

الكتاب في عبارة واحدة لا يمكن إلا أن تصفه بالكتاب الجريء الذي يقتحم الكثير من حقول الألغام ويعيد أموراً ظلت من« تابُوهات» الحياة السّياسية والثقافية في مصر. الفكرة المحورية في الكتاب بحسب الدكتور خالد فهمي المُؤرخ المرموق الذي قدم للكتاب تؤمن بأن الفكر الصهيوني والخطاب القومي في مصر قد اشتركَا معاً في قمع اليهُود المصريين وإنكار وجودهم. ويقوم الكتاب بالإضافة إلى ذلك علي فرضية رئيسية يعلن عنها بينين في الصّفحات الأولي عبر اقتراح يقدمه للقاريء وهو الحديث عن معالجة نقدية ذات نهاية مفتوحة لزوال الطائفة اليهودية من خلال3 معطيات، المعطي الأول: أن أقليّة ضئيلة من اليهود المصريين كانُوا نُشطاءً صَهاينةً حتى بعد العام 1948.

والمُعطى الثاني: هو أن معظم اليهود الذين غادروا مصر بعد عام النكبة خصوصاً الذين كانت لديهم موارد مالية كافية لم يذهبُوا إلى إسرائيل، أمّا المعطى الأخير: فيقوم علي التأكيد علي أن اليهُود المصريين أينما ذهبُوا يعيدون تشكيل أنماط من الحياة الطّائفية والمُمارسات الجماعيّة التي تحافظ على الرّابطة بينهم وبين مصر.

مخالفة البكائيات على الجانبين

يرى بينين أن هذه المعالجة التي يقترحها تخالف السّرد التاريخي القومي الإسرائيلي الذي يضع التجارب الحياتيّة لليهود المصريين بأكملها في نطاق «مسيرة المشرُوع الصهيوني» كما

* مجلة الأهرام العربي، 27 من أكتوبر 2007.

يُلاحظ كذلك أن هذه المعالجة - أيضاً - لا تنسجِم ولا تتطابق مع السرد التاريخي القومي المصري؛ الذي يفسر زوال الطائفة اليهودية المصرية من خلال المُؤامرات الصُّهيونيّة.

لكن الجانب اللافت للنظر في منهج الكاتب والكتاب جُرأة صاحبه التي تدفعه لاتهام عدد كبير من المؤرخين الذين عالجُوا أوضاع اليهود في مصر بكونهم «مُعادين للسّامية». ويستدركُ قائلا: «ليس هناك من شك أن تهمة معاداة السامية عادةً ما تستخدمها إسرائيل ومؤيدوها لإسكات النقد الموجه ضد انتهاكات إسرائيل للحقُوق الفلسطينية وسياساتها في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة». وهذا بالتأكيد ما لا يقصده جوئل بينين، الذي يؤكد أن الغالبية العظمي من المصريين الذين كتبوا عن اليهود المصريين يواصلون استخدام صُور ذهنية شائعة معادية للسّامية.

المُتابع لما كتبته بعض الصُّحف المصرية عن الكتاب قد يجد فيه بعض مبررات التهليل له ، فالكتاب ينفي أن تكون المضايقات التي تعرض لها اليهود في مصر جاءت كنتيجة لسياسات لا سامية موجهة ضدهم من قبل الحكومة المصرية، كما يدعي الكثير من الصهاينة الذين يتجاهلون واقع أن مصر كانت في حالة حرب مع إسرائيل، هو يضعُ الأمور في سياقها التاريخي الذي لا يمكن فهمها بدونه، فالمُضايقات التي تعرض لها يهُود مصر أثناء حرب 1948 وبعدها كانت لأسباب سياسية والدليل علي ذلك تأثرها من حيث القوة أو الضعف بمجريات الأمور في فلسطين.

سوزانا نُقطة التحوُّل

يمكن القول إن مشكلة اليهود في مصر بدأت مع وقوع «عملية سوزانا» الشهيرة أكثر بـ « فضيحة لافون» والتي تمثل نقطةً مركزيةً في الكتاب، ذلك أنها كانت نقطة تحول أساسية في حياة يهود مصر أو كما يصفها بينين «أبرز حدث سياسي في حياة الطائفة اليهودية في مصر من عام 1949 إلى عام 1956».

في هذه العملية تورط يهود مصريون في أعمال تخريب وتجسس ضد مصر، نظمتها المخابرات الحربية الإسرائيلية، الأمر الذي أثار أسئلةً جوهريّةً بشأن هوياتهم وولاءاتهم .

ويشير بينين إلى أن الهدف الإسرائيلي من العملية كان إقناع الحكومة البريطانية التي كانت في مفاوضات مع مصر بشأن انسحاب الحامية البريطانية من القناة بأن مصر دولة متطرفة.

ويلفت بينين النظر إلى أن العديد من وثائق هذه العملية قد اختفي تماماً أو دمر علي أيدي حكومات إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،مما جعل عدم التيقن من العديد من الحقائق حولها جعلها فكرةً متكرِّرةَ الظهُور في الثقافة السياسية الشعبية لكل من مصر وإسرائيل. وينتهي المؤلف في كتابه إلى تفنيد الادعاءات الصهيونية التي تقول بأن اليهود هرولوا إلى إسرائيل في أول فرصة سنحت لهُم، كما ينفي أن تكون الحكومات المصرية المتعاقبة قد انتهجت معهم سياسات لا سامية.

سيرة الرجُل اللُّغز

قد يُفسِّر هذا العرض المُوجز لأهم ما يطرحه مؤلف الكتاب في مقدمته الفواتح المثيرة لشهية القاريء، لكن الأكثر شهوةً في حكايات القاهرة حول الكتاب لا يرتبط بموضوعه بقدر ما يرتبط بسيرة مؤلفه وهي سيرة إشكالية بكل المقاييس. وكما يشير المؤرخ خالد فهمي فإن جوئل بينين الأمريكي اليهودي عاش في المستعمرات الصهيونية في إسرائيل لفترة تقترب من ستة شهور في مستعمرة «ميشمارها إيميك» وهناك تعلم العربية عن أحد أعضاء هذه المستعمرة من العراقيين، وبعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية التحق بجامعة برينستون العريقة، كما درس في مركز دراسات الشرق الأوسط، وقام بأول رحلة إلي مصر (يروي تفاصيلها في الكتاب في العام 1969).

وتدريجيًّا وعند عودته إلى إسرائيل بدأ يشعُر بالهُوة التي تفصل أفكاره عن أفكار جمعية الحرس الشباب الصُّهيونية التي انتمي إليها. وفي صيف عام 1970 قرر تماماً وبحسب فهمي «أن يتخلي عن الصهيونية» كمرجع فكري يهتدي به، وواصل طريقه العلمي في الجامعات الأمريكية حتى وصل إلى منصب مدير مركز تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث يشغل هذا المنصب منذ سبتمبر 2006، ومنذ ذلك التاريخ والجدال لا يتوقف في أوساط بعض الأكاديميين والمثقفين حول هذا الأستاذ اللغز. ففي صبيحة أيام مايو الماضي بدأ بعض المثقفين يتلقُّون على بريدهم الإلكتروني نص بيان ضد جوئل بينين يحمل عنوان «

بشَائر تعيين جوئل بينين الصُّهيوني اليساري» التطبيع داخل الجامعة الأمريكية في القاهرة ، يتضمن النص التالي:

«بدأت تظهر بشائر تعيين جوئل بينين «الصهيوني اليساري» كرئيس قسم دراسات الشرق الأوسط(حاليًا) والذي كان يسمي سابقا قسم الدراسات العربية. فلقد بدأت معركة ساخنة بين القسم ومجموعة الأساتذة المعروفين بمواقفهم الوطنية والتقدمية. أدي هذا الصراع إلى إزاحةالدكتورة نللي حنا من مجلس النشرة من خلال مجلة القسم The Newsletter of MESC وقد أصدر عدد من الأساتذة بيانًا احتجاجيًا علي سياسة النشرة التي تعتمد «المنظور الإسرائيلي».

و من الموقِّعين أسماء كبيرة في الثقافة المصرية بحجم نِلّلي حنّا - فريال غَزُول- جلال أمين ، وآخرون.

انتهى البيان. لكن شهوة النميمة والجدل حول بينين وعلاقاته كانت تتسع، لاسيما أن جريدة العربي الناطقة بلسان الحزب العربي الناصري ذي الخطاب القومي الواضح إلى حد التشدد كانت ساحةً لنقاش من نوع آخر حول بينين، فعلي صفحات الجريدة كتب الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث في جامعة القاهرة مقالا عن الدور المريب للجامعة الأمريكية ، تناول فيه- علي حد قوله- التوجه الجديد لبرنامج الدراسات الشرق أوسطية بالجامعة الذي ركز علي إبراز وجهة النظر الإسرائيلية وحدها.

وقد تصدّى اثنان من الأساتذة المصريين المرمُوقين علي صفحات الجريدة نفسها للدفاع عن جوئل بنين، أحدهما د. خالد فهمي أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة نيويورك ، والآخر د. سامر سليمان أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أهم ما تعرض له الأول هو الإشادة بجوئل بينين مؤكِّدًا انحيازه لحقوق الفلسطينيين وتنديده بالسياسة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية. فيما تعرض الثاني للتحليلات التي توردها المجلة التي يشرف عليها بينين في الجامعة الأمريكية، التي تحمل مواقف منحازة لإسرائيل ، بأن ذلك مفهوم في الحقل الأكاديمي ألا تحجب تحليلات وراءها مواقف نختلف معها، وداعيًا إلى نقاش هادئ وموضوعي حول من الصهيوني ومن غير الصهيوني؟.

حكايات من دار الأوبرا إلى المقاهي

الأمر المؤكّد الآن أن هذا الجدل حول جوئل بينين ترك صَداه في عملية تلقي الكتاب، لكن قلّةً منهم تعرف أن الدكتور رءوف عباس كان من بين أكثر المتحمسين لنشر ترجمة عربية للكتاب منذ أن قرأه بالإنجليزية، واقترح أن يتولّى المشرُوع القومي للترجمة نشر الكتاب علي أن يقوم بكتابة مقدمته، لكن هذا الاقتراح الذي جاء في وقت مبكِّر، وقبل معركة بيانات الجامعة الأمريكية ومقالات صحيفة العربي النّاصري وجد معارضةً من جوئل بينين الذي قال لي حين التقيته في مكتبه بالجامعة الأمريكية الأسبوع الماضي:

«رفضت قبول اقتراح بأن يتولّى رءوف عبّاس تقديم الكتاب، لأنني أعتبره كمؤرخ معادٍ للسّامية، وهو ابن مثالي لخطاب القومية العربية الذي أقوم بنقدِه في الكتاب، كما أنتقدُ المواقف التي يتبنّاها دُعاة هذا الخطاب من اليهُود المصريِّين».

حين أعلنت أمام بينين أنني صحفي يمثل مؤسسة قوميّة، كما أنني من تلاميذ الدكتور رءوف عباس أبدي انزعاجًا واضحًا لأنه لا يحب الصحف الرسمية، وزاد من هذا الانزعاج كوني جئت إليه بصحبة صديق وبلا موعد مُسبق، غير أنني حين عرضت عليه الخروج من القاعة - احترامًا لوجهة نظره - وعند طلب تحديد موعد جديد لاستكمال النقاش رفض خرُوجي ، وقرّر أن يواصل الحوار مع صديقي، لكن دون أن يتحمّس لأسئلتي بشكل كاف!!. كان ذلك قبل أن يقرِّر إنهاء اللقاء بطريقة مُربكة نظرًا «لارتباطه بموعد مُسبق» هكذا قال لي، لكنه أكّد لي خلال اللقاء أن معرفته بالدكتور رءوف عباس قديمة.

ثم يواصل بينين سرد المحطة التي أنهت علاقته الشخصية برءوف عباس تمامًا قائلا: «عندما عدت إلى القاهرة في أوائل التسعينيات كان الدكتور رءوف والدكتورة نللي حنا ينشطان في عمل ورش عمل وسيمنارات علمية كثيرة، والتقيت معه وكان سعيداً بوجودي، ولم أُثر معه أية مشكلات خصُوصاً وقد التقيته خلال زيارة علمية قام بها لجمعية دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة ودعوته إلى العشاء في منزلي واللِّقاء مع طُلابي، وكل هذا جعل العلاقة بيننا إيجابيّة، حتى إنّه دعاني للعشاء في منزله، لكني اعتذرت عن عدم قبول الدعوة، وقلت له إنّني مُضطرٌ للعودة إلى إسرائيل لزيارة والدي المريض بالسرطان بناءً علي إلحاحٍ من أمي التي كانت تعرف رفضي لفكرة زيارة إسرائيل، وحين عدت . يواصل بينين . وجدت رءوف

يتجاهلني تماماً، ويبدو لي أنه لم يكن يعرف شيئاً عن كوني ابناً لعائلة لاتزال تعيش في إسرائيل مع أن بعض هذه المعلومات كان معروفاً في أوساط كثير من طلابي وأصدقائي لكن من غير المعقول أن أعلن عن ماضيّ لكل من التقي بهم».

ومن جهته أكد لي الدكتور عباس حين اتصلت به لمعرفة رأيه في كتاب «شتات اليهود المصريين» أهمية الكتاب من الناحية العلمية، كما أكد لي الكثير من الوقائع التي حكاها جوئل بينين، مشيراً إلى أنه بالفعل بدأ فعلا يتجاهل بينين تماماً حين عرف أنه ممن يتردّدُون علي إسرائيل.

وأحالني من جديد إلى المقال الذي كتبه في صحيفة العربي في مايو الماضي، مشدِّداً على أنه لم يكن في الأمر موقف شخصي من جوئل بينين، ولكني استنتجت من أدائه علي مدي عام ، خلال عمله مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط ما يكشف حرص الجامعة الأمريكية علي تمرير التوجه الجديد لإقامة علاقات مع أكاديميين إسرائيليين، دون لفت الأنظار إليه إلا بعد أن يصبح حقيقةً علي الأرض، فالرجل له صلات قديمة بمصر، واهتمام بها، ومعرفة بأحوالها، وله قبول عند بعض فصائل اليسار المصري، وله مواقف سابقة في اتجاه دعم توجه السّلام بين الإسرائيليين والفَلسطينيين.

يقول رءوف في المقال: «شتان ما بين هذا النشاط الأكاديمي والسياسي الذي قرب بينين إلى بعض الأكاديميين العرب وبعض شخصيات اليسار العربي، وذلك الدور الذي يقوم به في الجامعة الأمريكية، وما أراه هو توظيف لهذه الخلفية الأكاديمية والسياسية لتمرير التوجه الجديد للجامعة الأمريكية دون إثارة الانتباه، فوجوده يضمن استكمال الخطة دون لفت أنظار الرأي العام المصري والعربي إلى ما يجري».

بينين يرفض المُناظرة

كنت خلال اللقاء مع جوئل بينين قد سألته هل يمكن أن يقبل بإقامة ندوة عامة حول كتابه بمشاركة مؤرخين مصريين متخصصين؟. فأجاب: «أرفض ذلك، لأنني لا أعتقد أن لديهم ما يمكن أن يقدموه في هذا الموضوع، رغم أنني بحاجة لكي أستمع إلى ملاحظات حول الكتاب بما في ذلك من يقول لي بأن كتاباتي ليست لها قيمة، لكن بشرط أن يتم هذا بأسلوب علمي».

من جهتي اتصلت بالدكتور إيمان يحيي الذي كان مرشّحاً لترجمة الكتاب لكي أساله عن رأيه في مضمون الكتاب فقال لي: «الكتاب مهم، لكنه يتضمن أفكاراً تستوجب الرد والتعليق - وهو ما رفضه جوئل بينين بشكل قاطع؛ ومن بين هذه الأفكار المقولات التي يروج لها حين يساوي بين الخطاب الصهيوني والخطاب القومي العربي في موقفهما من اليهود المصريين ، وهي مساواة بين خطاب الجاني وخطاب الضحية، وبالتالي فهي ليست في محلها، فضلا عن اتهاماته لكثير من المؤرخين المصريين بمعاداة السامية، ومكمن الخطر حديثه عن ممتلكات اليهود المصريين، وهي مداخل سياسية أكثر منها علمية لتناول الموضوع، ولا يمكن فهمها إلا بتحليل الخطاب الذي يتبناه بينين في موقفه من الصراع العربي- الإسرائيلي، فهو في كتابه «العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟: السياسة الماركسية والصراع العربي . الإسرائيلي » نُشِر بالعربية عام 1996 يدعو بوضوح إلى تفاهمات يجريها اليسار الصهيوني مع اليسار المصري كوسيلة لحل الصراع.

السُؤال حول ميول الكاتب دفعني لسؤال الباحث الاقتصادي الدكتور سَامر سُليمان أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد في الجامعة الأمريكية والذي كان من بين من ناصرُوا جوئل في الحملة التي ثارت ضده فقال لي:

«تحمّست للرد علي مقالات رءوف عباس لأنني وجدت فيها معلومات غير دقيقة تحتاج إلى تصويب، وتشكل قدراً من التحامل، وتقديري أن جوئل بينين ليس صهيونيًّا علي الإطلاق ولا تنطبق علي أفكاره أية توصيفات صهيونية من خلال متابعتي لها بل إنّ فيها تعاطفًا كبيراً مع القضية الفلسطينية، وتعرض لحملات كثيرة جراء ذلك يمكن معرفتها علي مواقع إلكترونية جديدة».

كان الدكتور إيمان يحيى قبل أن يُنهي حديثه أحالني إلى المشروع القومي للترجمة لأعرف سبب تراجع المشروع عن نشر الكتاب، مؤكِّداً أن جوئل بينين اشترط علي المشروع القومي للترجمة ترجمة الفقرات العبرية في نص الكتاب بالعودة إلى مصادر عبرية من خلال التعامل مع مكتبة المركز الأكاديمي الإسرائيلي، وهو أمر لا تقبله مؤسسات وزارة الثقافة.

شرُوط بينين الصّعبة

حين ذهبت للدكتورة شُهرت العالم - مدير التنسيق والمتابعة بالمشروع القومي للترجمة - لأسألها حول الموقف الذي دفع المشروع للتراجع عن فكرة نشر ترجمة عربية لكتاب بينين قالت لي: «رفض جوئل بينين الاقتراح بأن يتولي رءوف عباس كتابة المقدمة للترجمة التي كان الدكتور إيمان يحيى قد بدأ العمل عليها، واقترح بأن يقوم بذلك الكاتب الراحل محمد سيد أحمد، وبموت الأخير تراجعت الحماسة لترجمة الكتاب، خصُوصاً وقد تابعنا الحملة التي دارت حول المؤلف في الجامعة الأمريكية، وقد فضّلنا الابتعاد عن هذا الجدَل، ولاسيما أن بينين كان يرغب في فرض المزيد من الشروط التي لا تُلائم المشروع، كما رفض قبول أي مترجم يأتي من طرف رءوف عباس، كما أشار إلى وجود مصادر عبرية ينبغي العودة إليها عند الترجمة، فاقترحت عليه بأن نعتمد فيها علي مترجمين مصريين بالاستعانة بأصول المادة العلمية لديه ولم يكُن مُتحمِّساً لذلك».

جوئل بينين في حديثه حول الكتاب يشير إلى أنه حين لمس عدم حماسة المشروع القومي للترجمة للكتاب، بدأ يتلقى اقتراحات أخري بترجمته من بينها اقتراح من محمد شكر الذي تلقي عرضاً من دار الشروق بنشر الترجمة، وقد قبل العرض علي الفور، كما قال لي: «لأن الكتاب بما يثيره من معارك كان بحاجة إلى دار نشر كبيرة تقف وراءه».

قبل أن أتوجه بأسئلتي إلى رءوف عباس من جديد تذكرت ما قاله لي جوئل بينين: «ليست المشكلة مع رءوف؛ وإنما مع كل من يتبنون التفكير وفق معَايير المدرسة القومية، فالكتاب ليس صهيونياً، لكنه لن يرضي القوميين كذلك».

المؤكّد أن الجدل حول الكتاب سيكون كبيراً لعله كان دافعا لقيام دار نشر كبيرة مثل دار الشروق دخول المغامرة ونشر الكتاب-القنبلة، وهي المغامرة التي يؤكد سيف سلماوي ، مسئول النشر بالدار «إنها ليست مغامرةً علي الإطلاق وإنما خطوة تصب في عمل الدار التي تؤمن بأن لديها رسالةً تنويريّةً تحدد منهج عملها، ومنذ أن صدر الكتاب بالإنجليزية ونحن نفكر في نشره وترجمته وعندما جاءتنا الفرصة لم نتردد علي الإطلاق». ويتساءل سيف : مادام الجهد المبذول في الكتاب كان جهداً علمياً بشهادة الجميع فلا توجد مشكلة علي

الإطلاق، ونحنُ مع أيِّ جهد يبذل في نقده أو النقاش حول قيمته، لكن النِّقاش حول أفكار الكاتب وميُوله؛ فهذا شأنٌ آخر.

الطّريقُ إلى الحقيقةِ - ردٌّ على حِوار جُوئل بينين

رءوف عباس*

نشرَت «البديل» في عدد يوم الجمعة الماضي حواراً مطوّلا مع المؤرخ الأمريكي المثير للجدل جوئل بينين لم نكن نهدف من ورائه إلا إتاحة الفرصة أمام القارئ لتكوين وجهة نظر حول المنهج الذي اعتمده بينين في كتابه «شتات اليهود المصريين» فضلا عن الكشف عن مبررات اختلافه مع عدد من المؤرخين المصريين وفي مُقدّمتهم المؤرخ الكبير رءوف عباس، وبطبيعة الحال كنا نتوقع أن يثير الحوار المزيد من الجدل حول أفكار بينين وطريقة إدارته لمركز «دراسات الشرق الأوسط» التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة، وهو الجدل الذي يأتي مكملا لجدل آخر تفجر حوله قبل ستة شهور، الأمر الذي جعل كتابه الجديد يحظي باهتمام غير عادي في الأوساط المهتمة بالموضوع.

واليوم تنشر «البديل» ردًا على الحوار، كتب الرد الدكتور رءوف عباس الذي نعتز به كقيمة كبيرة في حياتنا الثقافية، على الرغم من الصيغة المستفزة التي نُشِر بها رأي بينين فيه حين اتهمه بالعداء للسامية. وفي الرّد يقدم المؤرخ الكبير رواية أخري لعلاقته مع جوئيل بينين وهي رواية تقدم سرداً مُغايراً لما رواه بينين في الحوار كما تشير بدقة إلى مبررات الخلاف بين الاثنين فضلا عن الكشف عما يعتبره عباس آليّات عمل بينين ومنهجه في إدارة موقعه بالجامعة الأمريكية. و«البديل» - وهي تنشر الرد والتعليق - لا تهدُف إلا توخي الحقيقة.

رءوف عبَّاس يكتُب عن أدبِ الحوار في «البَديل»

تلقيتُ يوم الجمعة الماضي «26 أكتوبر» مكالمات عدة من بعض الأصدقاء تلفت نظري إلى أن عدد «البديل» يحمل لقاءً مع المؤرخ الإسرائيلي الأمريكي يوئيل بن نين، لم يناقشه فيه محاوره «محمد فرج» عن كتبه أو أفكاره، ولكن دار الحوار كله حول رأي بن نين في شخصي، اختار المحاور منه اتهامه لي بمعاداة السامية «وهي تهمة رخيصة إسرائيلية المنشأ

* جريدة البديل. 29 من أكتوبر 2007.

والمعني»، اختارها فرج ليجعل منها عنواناً فرعيًّا يتوسط المقال ومعه صورتي، هو : «رءوف عبّاس مؤرخ مُعاد للسّامية» «في صندوق مِساحته 5×10سم».

لم تكن «البديل» قد وصلتني لا لنفاد العدد، ولكن لأن تعليمات المباحث لباعة الصحف تقضي بعدم عرض الجريدة علي «الفرش»، ولا يبيع البائع من النسخ القليلة التي تصله إلا لمن يعرفه من الزبائن، لهذا السبب لم أكن قد قرأت العدد الذي يوجه إلى فيه محمد فرج تُهمةً بالخط العريض علي مساحة 50 سنتيمتراً مربّعًا!!.

وبعد الظهر «حوالي الثانية» اتّصل بي محمد فرج ليبلغني بأنه أدار لقاءً مع جوئل بينين «الاسم الذي يحمله يوئيل بن نِين كمواطن أمريكي»، وأنّ «الأمانة الصحفية» اقتضت نشر الحديث بنصه الكامل، وقد جاء فيه ما يمسني، فإذا «شئت الرد» فصفحات «البديل» مفتُوحة أمامي، وعندما سألته عن رقم الفاكس زوّدني به، ولكنه طلب أن يوجه الرد إليه بعد ذلك بقليل كان عدد «البديل» بين يدي.

ويبدُو أن «البديل» مفتوحة لكل من هب ودب، حتى لو تورط في السب والقذف دون مبرر!!.

لقد روى بن نين تاريخ علاقته بي بأسلُوب انتقائي «كعادته دائماً في كل ما كتب»، فقد كنت أول باحث مصري يلتقيه وصاحبه زكري لوكمان «زكريا لقمان»، عندما جاءا إلى مصر لجمع مادة رسالتهما للدكتوراه عن العُمّال المصريين، بحكم كوني صاحب دراسة أكاديمية عن «الحركة العُمالية في مصر»، وتعاونت معهما، ودللتهما علي من أعرفهم من مصادر ومن شخصيات نقابية، وجلسا معي بقسم التاريخ عدة جلسات يحاوراننني فيها حول مادة موضُوعهما، كان ذلك - علي ما أذكر - عام 70/1971، ثم انقطعت الصلة بهما شأنهما في ذلك شأن غيرهما من الباحثين الأجانب، فلم أرهما أو أسمع منهما ولكني قرأت كتابهما «عُمال وادي النيل» الذي ضمّ رسالتيهما في عمل واحد.

ولم يزعجني كثيراً أن أجدهما لم يذكرا اسمي ضمن من وجهوا إليهم الشكر «حسب التقاليد العلمية»، ولكن لفت نظري تحليلهما لأسباب ضعف الحركة العمالية المصرية، فأرجعاه إلى عدم اتحاد العمال المصريين مع رفاقهم اليهود في إسرائيل لمواجهة العدو المشترك، وذلك في إطار وحدة الطبقة العاملة.

ظهر يوئيل بن نين في القاهرة «نحو مُنتصف الثمانينيّات» وجاء إلى مكتبي بالجامعة ، فاستقبلته مُرحِّبًا، شاكراً له حرصه علي الزيارة، مهنئا علي صدور كتاب «عمال وادي النِّيل»، سائلا عن رفيقه زكريا لقمان، لكن الزيارة لم تكن وديةً «كما ظننت» بل كان اتصال بن نين - هذه المرة - من أجل الحصول علي نسخة من رسالة ماجستير عن الحركة العمالية المصرية «1952 -1961» أعدتها إحدى تلميذاتي، فاعتذرت له عن عدم إمكانية ذلك دون استئذان صاحبة الرسالة التي تعيش بالأُردن، ولا أعرف لها عنواناً.

عندئذ قال بن نين «إن لك في الرّسالة ما للطّالبة من حقُوق لأنك المشرف، وعلي كل لدي صفقة أريد أن أبرمها معك، هل يهمك الحصول على نُسخة من مذكرات هنري كُورييل ؟». وعندما كان الرد بالإيجاب، أبدي استعداده أن أحصل علي نسخة منها مقابل حصوله علي نسخة من رسالة تلميذتي، فوافقت، وكلفت أحد أبنائي المُعيدين بتصوير النسختين، وخلال الفترة التي استغرقتها عملية التصوير سألته عن مصدر المذكرات، فعلمتُ أنه حصل عليها من يُوسف حزان «الرّفيق سُوسُو» بصفة شخصيّة.

وعندما سألته عما إذا كان باستطاعتي استخدامها عِلميًّا أو نشرها بالعربية «وكانت بالفَرنسية»، فلم يمانع في ذلك، ولكنه اشترط عدم ذكر اسمه، وهو ما فعلته تماماً عند نشر مذكرات هنري كورييل، وعندما أثار النشر ضجّةً في مصر، كان لابُدّ أن يصاب بن نين بالحَرج. خلاصة الأمر أنني لم أخدعه، ولكنه أبرم معي «صفقة» بشرُوطه التي التزمتُ بها.

وحدث أن فكرت جمعية دراسات الشّرق الأوسط بأمريكا في تكريم أول باحث من الشرق الأوسط - في إطار تقليدها لتكريم الباحثين البارزين في هذا الحقل - كان هناك مرشّحان هما : أمنون كوهين المؤرخ الإسرائيلي المختص بالعصر العُثماني، ورءوف عبّاس، وعند التصويت بمجلس إدارة الجمعية رجحت كفّتي، ودُعيت حيث نظمت لي جولة محاضرات في عدد من الجامعات الأمريكية كان من بينها جامعة ستانفُورد التي يعمل بها بينين، وقد حرص علي لقائي بالمطار وتوجهنا مباشرة إلى بيته لتناول العشاء قبل الذهاب إلى الفندق، ثم دعاني للغداء في اليوم التالي بصُحبة زميل فلسطيني متخصص في الأدب العربي، وأدار المحاضرة العامة التي ألقيتها، ودعاني إلى حضُور أحد دروسه.

كان تعامُلي مع يوئيل في إطار علمي إنساني، باعتباره باحثًا يساريًا أمريكيًا مُهتمًا بتاريخ اليسار المصري، ولا يفسد هذا التعامل عدم اتفاقي معه في تفسيره لذلك التّاريخ، لم أكن أعلم شيئًا عن إسرائيليته، فأنا أقبل التعامل مع أي باحث جاد من أي مكان في العالم إلا من كان له انتماء صُهيوني أو ميول صُهيونية.

وهُنا قد أختلف كثيراً مع الجُوقة التي تطبل وتزمر لبن نين، وتميز بين «اليسار» و«اليمين » في الكيان الصهيوني باختصار شديد اليسار يختلف مع اليمين في طريقة توطيد دعائم الكيان الصهيوني، فإذا كان اليمين يري أسلوب التطهير العرقي الحل الأمثل، فاليسار «ومنهم بن نين» يري اتباع الرحمة اكتفاءً بتخصيص «معازل» للفلسطينيين، ويحاول اقناع الفلسطينيين بعدم تفويت «فرصة» السلام المزعوم، ولتكن لهم في الهنود الحمر أسوة حسنة.

أرى أيضاً أن هناك نوعاً من توزيع الادوار بين الطرفين، «اليمين» يتعامل مُباشرة مع اللُّوبي الصُّهيوني، ومع مراكز صنع القرار في العالم، و«اليسَار» يحاول كسب العرب علي طريقة من يُيَسِّرُ للمريض ألم العلاج، ويُهوِّن من مرارة الدواء. في النهاية الهدف الأسمي هو «أمن الدّولة العِبرية وسلامتها، وتحولها إلى قوة إقليميّة»، وهو الدور الذي يلعبه الآن بينين في مركز دراسات الشّرق الأوسط بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، عندما تقرّر في اجتماع مجلس أُمناء الجامعة بالقاهرة «فبراير 2005» أن تلعب الجامعة دوراً في «تسْويق» مشروع الشرق الأوسط، وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كان لابُد من تغيير في البرامج الدراسيّة والبحثيّة والتوجُّهات، وكان لابد من اختيار من يوثق بهم لعمل هذا التغيير، فأُزيح العالم الكندي بهجت قرني «المِصري الأصل» عن رئاسة مركز دراسات الشّرق الأوسط «رغم عدم انتهاء عقده» ليحل محله يوئيل بن نين، الوجه المتقبّل عند بعض فصائل اليسار المصري والفَلسطيني، وأزيحت سنثيا نيلسُون «عالمة الاجتماع الأمريكية التي قضت ربع القرن في مصر» عن عِمادة كلية الدراسات الإنسانية، لتحل محلّها زميلة لبن نين، ممّن تربُّوا في الكيبُوتز، وتحمل «مثله» مؤهِّلات التهوين من مرارة الدواء ، وتشجيع السُّذج على تجرُّعه والمهمة هي: «التطبيع مع الكيان الصُّهيوني»، وهو ما أثار اعتراض، أساتذة الجامعة من المصريين والعرب، فرمتهم العميدة بتهمة «العداء للسّامية» ثم

تراجعت عن هذه التهمة العلنية عندما هدد الأساتذة بمقاضاتها وهو ما فعله بن نين معي في حديث محمد فرج، وهو ما تفعله إسرائيل مع كل من يوجّه نقداً لسياستها العُنصرية.

ما رأي صديقكم بن نين وما رأيكم في موقف الجامعيين البريطانيين من مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين احتجاجاً علي السياسة العُنصرية لإسرائيل؟ وما موقفكم من التّطبيع؟! أعتقد أنه تساؤل مشرُوع يحتاج منكُم إلى إجابة شَافية، لا «بديل» لها.

أينَ الأدلّةُ على مُعَاداةِ رءوف عبّاس للسّامِيّة؟!

خالد فهمي*

عند قراءتي حديث جويل بينين مع محمد فرج في عدد 26 أكتوبر من «البديل» استرعى انتباهي اتهامه الدكتور رءوف عباس بمعاداة السامية دون أن يقيم الدليل علي هذا الاتهام الخطير.

ففي معرِض شرحه للأسبابِ التي دعته لرفض اقتراح المجلس الأعلي للثقافة أن يعهد لرءوف عباس بكتابة مقدمة الترجمة العربية لكتابه «شتات اليهُود المصريين» قال جويل بينين - حسب نص الحوار - إنّ «رءوف عباس مؤرِّخ قومي عربي، مُعادٍ للسّامية»، ثم أخذ يشرح تاريخ علاقته مع رءوف عباس منذ منتصف الثمانينيّات، وكيف شعر جويل بينين بالغبن إزاء الطريقة التي تعامل بها رءوف عباس مع أوراق هنري كُورييل التي كان قد قدّمها له جويل بينين. وأضاف أنه شعر أن رءوف عباس اتخذ منه موقفًا مُعاديًا عندما سمع منه أنه - أي جويل بينين - قد ذهب للمُشاركة في جنازة أبيه الذي كان يعيش في إسرائيل. ومن البديهي أن أيا من هذين الموقفين لا يرقي بأي حال من الأحوال إلى معاداة السامية.

إن معاداة السامية موقف عنصري بغيض يتخذه الكثيرون في الغرب وفي بلادنا. وهذا الاتجاه العنصري له أصول تاريخية طويلة ومعقدة في المجتمعات الغربية؛ ويذهب البعض إلى القول إن كلا من معاداة السامية وكراهية المسلمين Islamophobia يستقيان أفكارهما من نفس المنبع العُنصري الكامن في بعض المجتمعات الغربية. ولكل هذا الأسباب يجب التصدّي بحسم وقوة لهذه الأفكار العنصرية، كما يجب التحقق بدقة قبل توجيه الاتهام بمعاداة السامية.

ولدي قراءتي لحديث جويل بينين يتضح لي أنه قد وجه هذا الاتّهام الخطير لرءوف عباس بشكل جُزافي دون أي دليل أو بُرهان.

لقد عرفت رءوف عباس لمدة تقارب العشرين عاماً، قرأت فيها أغلب ما كتب، وحضرت مُحاضراته وندواته، ودارت بيننا الكثير من الحوارات والمُناقشات، وطوال هذه السنوات لم أسمع منه أو أقرأ له أي شيء ينم عن مُعاداة السّامية. صحيح أن لرءوف عباس مواقف

* جريدة البديل، 29 من أكتوبر 2007.

واضحةً وصريحةً ضد إسرائيل وسياساتها، بل - أيضاً - ضد المبدأ التي قامت علي أساسه ، ولكن تلك المواقف - بطبيعة الحال - لا تعتبر أمثلةً على مُعاداة السّامية.

إن الخلط الدائم بين الآراء الشجاعة المُناهضة لإسرائيل وتلك المواقف العنصرية البغيضَة التي تعادي اليهُود كيهود هو الذي يسمح لمعاداة السامية الحقيقية أن تمرّ مرُور الكرام؛ وكان يجب على جويل بينين (وهو الذي سعى حثيثًا في كتابه «شتات اليهود المصريين» لتوضيح الفارق بين هذين الموقفين) كان يجب عليه توخِّي الحذر والدقة عند توجيهه اتهاماً خطيراً كهذا لواحد من أهمِّ المؤرخين المصريين.

لقد اختلفت كثيراً مع رءوف عباس، ولي رؤية في تاريخ مصر الحديث تختلف عن رُؤيته ؛ وكنت دائماً على رأيي بأن هذا الاختلاف اختلاف خلاق؛ لأنّه يفتح مجالات البحث العلمي ، ويُثري حقل الدراسات التاريخية. على أنّ هذا الاختلاف لا يعني أبدًا التّشكيك في مواقف الرجل الأخلاقيّة، ولذا يجب التأكيد على أنّني لا أجد أيّ سندٍ لاتّهام رءوف عبّاس بمُعاداة السّاميّة.

المفاهيم المُلتبسة ومكر التّاريخ

أُسامة عرابي*

هل جاء حوار الدكتور جوئل بنين - رئيسُ مركز دراسات الشرق الأوسط، التّابع للجامعة الأمريكية - بجريدة «البديل» 26/10، وهجُومه القديم - الجديد علي الأستاذ الدكتور رءوف عباس - أُستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب، جامعة القاهرة - ليعكس حالة من حالات اللا أدريّة واللا يقين التي يعيشها عالم اليوم إثر المستجدات التي عصفت به علي مختلف الأصعدة؟. أم هو ضرب من الطهرانية الزّائفة التي تحمل بعضاً من يقين الرّأسمالية البرُوتستانتية القديمة؟.

على أي حال.. هناك في كل سرد ينام إدراك لوعي ما، يستبصره المتلقي بنيوياً ووظيفياً. وهنا نتوقف عند الفقرة التي وردت في كتاب الدكتور «بنين» الذي حمل اسم «العلم الأحمر.. هل كان يرفرف هناك؟» السياسات الماركسية والنزاع العربي - الإسرائيلي، وفيها يقول ما نصه : «يمكن تخيل - لاحظ تخيل هذه - أن نظاماً مصرياً أكثر ثباتاً في سعيه للسّلام وأقل التزاماً بالقوميّة العربية، ربّما كان قادراً على التوصل لتسوية مع إسرائيل مُماثلة لتلك التي تحققت في 1979» [ص 25]، وكأن التاريخ يمكن تعليله بالأماني، لا بمُجمل الشروط الموضوعية التي اتّسم بها المشرُوع الصهيوني منذ نشُوئه.. أي نهوضه على أساس التناقض الرئيسي بين نموه والمصالح التاريخية للشعوب العربية.. الأمر الذي من شأنه أن يفضح طبيعة الوجود الاستعماري الصهيوني في فلسطين والأهداف المرجوّة من ورائه.

لذا كان طبيعياً في هذا السياق أن يؤكد «بنين» [ص 24] أن التفرقة الصريحة ضد غالبية اليهود المصريين - الذين لم يكونوا شيوعيين ولاصهيونيين - واضطهادهم، لم تصبح شائعةً إلا بعد مُهاجمة إسرائيل لمصر في 1956.. وكلمة «اضطهادهم» الواردة في هذه العبارة ، يكذبها «بنين» نفسه في كتابه «شتَات اليهُود المصريين» الذي يؤكد فيه أن صُهيونية البعض كانت وراء إلقاء القبض عليه والذي شمل أيضاً الكثير من المسلمين والأقباط، ولم يكن وقفاً عليهم فقط.

* جريدة البديل، 29 من أكتوبر، 2007.

كما يذكر الأستاذ لُطف الله سليمان في كتابه «فلسطين.. نحو تاريخ بلا أساطير» الذي ترجمه الأستاذ محمد مستجير مصطفي، ص 136، أنه في أيام الامتيازات (قبل 1936) اختار كثير من اليهود جنسيات أجنبية، وبوجه خاص الجنسيتان البريطانية والفرنسية.

ففي تلك الأيّام، كان هذا يتيح لهم كثيراً من المزايا. وبعد إلغاء الامتيازات - عقب معاهدة 1936 - احتفظوا بجنسيتهم البريطانية أو الفرنسية. وفي عام 1956 طردتهم حكومة عبدالناصر شأنهم في ذلك شأن كل البريطانيين وكل الفرنسيين الآخرين. ولم يكُن بعض هؤلاء اليهود المطرودين يعرفون أن آباءهم قد اختاروا جنسية أجنبيّة، وكانوا يعتبرون أنفسهم مصريين.

غير أنّ «بنين» راح يحدد هدفه بوضُوح لا لبس فيه علي النحو التالي: ورغم أننا قد لا نكون قادرين علي تعلم دروُس تاريخ النزاع الفَلسطيني/العربي-الإسرائيلي، فإن دراسة ما حدث لأولئك الذين ناضلوا للحفاظ على مبَادئ تقرير المصير، والاعتراف المتبادل، والتعايش السِّلمي توفر جزءاً آخر. إذ تظل هذه القيم مهمةً للنِّزاع حاليًا، والواقع أنها تحظي باعتراف مطّرد باعتبارها مكونات أساسية في حل النزاع [ص31].. الأمر الذي حدا به إلى القول: لكن تفانيه - أي تفاني هنري كُورييل - الذي لا يهن لإقامة صلة بين العرب والإسرائيليين الساعين لتعايش سِلمي، أمر ينبغي تقديره [ص 143 -142] وتعلم الكافة أن «لهنري كورييل» ورقة عنونها باسم «مُلاحظات» حول المشكلة الفلسطينية (لاحِظ أن الصِّراع العربي-الإسرائيلي - والقضيّة الفلسطينية في القلب منه - صارا محضَ مشكلة فحسب) كان حريصاً علي تقديمها إلى كل مؤتمر تعقده «منظمة التضامُن» التي أسّسها كورييل مع رفاق له آخرين، جاء فيها:

«إننا ننطلقُ من حق الجماعات الوطنيّة المقدّس، والذي لا يسقط بالتقادُم في أن تعيش في وطنها. إذن نحن نعترف بحق يهود إسرائيل في الوجود الوطني، ولكن هذا الحق يجب بالأحري منحه لعرب فلسطين. صحيح أنّ كلًّا من الطرفين ينكر حقوق الطرف الآخر المشروعة وبهذا فإنه بدفاعنا عن حقُوق الفلسطينيين العرب، فإننا لا ندافع عن قضية عادلة فحسب، بل نخلق الظُّروف المناسبة لاعتراف العرب بالحقُوق الشّرعية لليهُود الإسرائيليِّين » - راجع كتاب «هنري كُورييل» رجل من نسيجٍ خاص، تأليف جيل بيرو. ترجمة لطيف فرج [ص411].

لهذا لم يجد «چوزيف حزان» بأساً من الاتصال بهنري كورييل تليفونياً، والاتفاق معه في الرأي حول أنّ ذهاب السادات إلى القدس عمل طيب [المرجع السابق، ص412].

بعد ذلك يأتي السيّد «بنين» ليُهاجم في حوار «البديل» 26/10، وفي الهامش 78، ص 240 ، من كتاب «العلم الأحمر»، الدكتور رءوف عباس، والسيدة عزّة رياض التي نهضت بترجمة كتاب «أوراق هنري كورييل» بدعوى أنّ المقدمة التي كتبها عباس ورياض تلخّصُ الاتهامات التي وجهها - إلى كُورييل - رفاقه السّابقون وخصُومه ومنافسُوه.

وللأسف فإنّها تحتوي على مُغالطات وأخطاء كثيرة حول الحقائق والتفسيرات، بما يعكس المشاعر المعادية للصهيونية بلا تمييز، والتي قد لا تراعي التمييز بين العداء للصهيونية والعداء للسّامية السائدة حالياً بين المثقفين القوميين المصريين، وهو رد فعل مفهُوم، وإن كان ضاراً لاتفاقية كامب ديفيد وفشلها في تأمين الحقُوق القومية للفلسطينيين.. ولا يتواضع «بنين» فيجلُو لنا علاقة الخلاف السياسي معه ومع كورييل بالعداء للسّامية - تلك التهمة التي دأبت الصهيونية علي توجيهها إلى كل من يناقضها جذرياً - بفشل كامب ديفيد في تأمين الحقوق القومية للفلسطينيين؟.

وبالمناسبة.. هل كان منوطاً «بكامب ديفيد» تأمينها أم إهدارها؟. تعالوا نتذكر ما قاله «موشيه دايان» عن هذه الاتفاقية والهدف من إبرامها، وذلك في الجلسة التي عقدها «الكنيست» في 20/3/1979، لمُناقشتها واتخاذ القرار بشأنها:

«إنّ اتفاق السلام المصري الإسرائيلي المعرُوض علينا الآن، ليس اتفاق سلام رعوياً.. ولا تجسيداً لنبوءة يوم الآخرة القائلة: «ولا يرفع الغريب علي الغريب حربة».. إنه اتفاق سلام له ملاحِقه العسكرية، ومعه وعُود لزيادة قوة الجيش الإسرائيلي.. إنّ الاتفاق هو انتصار لإسرائيل، وانتصار لطَريق إسرائيل».

وعد «دايان» تسليم العرب بوجود إسرائيل انتصاراً لإسرائيل.. فكيف يمكن الاتفاق مع «بنين» حول ما يدعُو إليه من اعتراف مُتبادل وتعايُش سلمي؟!.. في الوقت الذي يهاجم فيه كتاب المرحوم الأستاذ عبدالمنعم الغزالي، «إسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أُمّة» الذي أصدرته «دار الفكر» عام 1958، قائلا ما نصه:

«فقد ادّعى الغزالي - وهو يستخدم حججاً تاريخيةً زائفةً - تُفرط في التركيز على مدى التأييد الأمريكي لإسرائيل، وأهمية الاختلافات في السياستين الأمريكية والفرنسية في الشّرق الأوسط، أن الفضل في وجُود إسرائيل يرجع فقط للدعم المالي والعسكري الإمبريالي (الأمريكي في المحل الأول)، ثم طالب بإزالة دولة إسرائيل وكل المؤسّسات الصهيونية ، وإلغاء مشروع الأمم المتحدة لتقسيم وإنشاء دولة عربيّة في فلسطين كُلها».

وبدلا من مُناقشة كتاب «الغزالي» مناقشةً جادّةً، يلجأ «بنين» إلى إطلاق الأحكام المُبتسرة والاتهامات، على نحو ما أردف به كلامه السّابق قائلا: بيد أن «دار الفكر» كان يديرها أعضاء «حدتو» السّابقون المقرّبُون لكورييل، واستعدادهم لنشر الكتاب يوضح تخليهم العنيف عن وجهة نظرهم التاريخية، ويعني نهاية مُحاولة الشيوعيين وضع منظُور بديل لمنظور النظام الناصري بشأن حل النزاع العربي الإسرائيلي» [ص174 من كتاب: العلم الأحمر].

إذن من لا يعترف بإسرائيل ويُطبّع معها، فهو قومي ناصري معادٍ للسامية وفق المنظُور الصُهيوني لـ«جوئل بنين». وهو ما ذكرني بخطاب «دايان» الذي سلفت الإشارة إليه منذ قليل وفيه يقول ما نصه:

«تخلي السادات بعد حرب يوم الغفران عن التصوُّر النّاصري الذي كان يقول: إنّ ما أُخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقُوة. لقد تخلى عن النظرية الناصرية والمصرية القائلة: «إذا فشلنا هذه المرة فسنستعدُّ للحرب القادمة». لقد تحوّل إلى طريق آخر تماماً، إلى طريق إقامة علاقات سلام مع إسرائيل، بدلا من حالة الحرب».

ولماذا لم يعن «بنين» بالرد علي ما أثارته أستاذة الأدب الإنجليزي والمقارن بالجامعة الأمريكية الدكتورة فريال غزول، عن ذهابه إلى عميدة كُلية الآداب والعلوم الاجتماعية في الجامعة الأمريكية، وطلبه منها فصل أستاذة مرموقة في قسم الدراسات العربية من لجنة دراسات الشرق الأوسط لكونها وقّعت على الرسالة المُشتركة - التي وجهت إلى جريدة الجامعة الأمريكية الأسبوعية «القَافلة» - مسجلةً اعتراضها على توجُّه نشرة مركز دراسات

الشّرق الأوسط التي يُشرف عليها بنين، وتأييدها لإسرائيل، كما أنه طلب من الإدارة أن يُعفي الطُّلاب من المواد التي يدرسها الموقّعون على الرسالة.

وعلي الرغم من خرق الأستاذ جوئل بنين لكل الأعراف الأكاديميّة والجامعيّة بطلبه فصل من لا يتفق معه، فقد تم فصل الأستاذة المذكورة من اللجنة المشار إليها نزولا على رغبته وفق ما ورد في مقالها بجريدة «العربي» «عن تحولات الجامعة الأمريكية بالقاهرة: شاهدة من أهلها، بتاريخ 27/5/2007.. ثم استطردت تقُول:

«ومع أنه لم يحضر أي نشاط من الأنشطة المواكبة للقضية الفلسطينية بالجامعة الأمريكية ، فهذا من حقّه ولا يدان على ابتعاده عن هذه الأنشطة، لكن عندما يوقّع علي بيان يقول أصحابه: نحن اليهود الإسرائيليين.. نحن يهود إسرائيل (البيان علي الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2004) فماذا يعني هذا غير أنه يوقع بصفته إسرائيليا، كما استنتج رءوف عباس في مقاله في العَربي بتاريخ 2007 /5 /20».

أليس في مُناقشة هذه الأفكار وسواها، حضُور لهوية، وتأكيد لذات، كما علمنا «جاك دريدا » في قراءته «لهوسرل»؟. ثم .. كيف يمكن يا «دكتُور بنين» تناول تاريخ اغتصاب فلسطين ، بمنأىً عن «عقيدة الترانسفِير» القارّة والرّاسِخة في الفِكر الصُّهيوني.

المسكُوت عنهُ في تاريخ اليهُود المصريين

عواطف عبد الرحمن*

قرأتُ الحوار الذي أجراه محمد فرج مع المؤرخ الإسرائيلي الأمريكي جويل بينين، والذي نشرته البديل بعدد 26 أكتوبر، وأبرز المحاور في صدر عناوينه تُهمة المعاداة للسّاميّة التي وجهها المؤرخ الإسرائيلي للمُؤرخ المصري المرموق الدكتور رءُوف عبّاس، وأدهشني الأسلوب الذي أدار به المحاور الحديث، إذ لم يحاول أن يفنّد هذه التهمة بطرح التّعريف الصحيح لمعاداة الساميّة باعتبارها تهمة عنصريّة صهيونيّة المنْشَأ.

وقد نجح الغرب في تصديرها إلى العالم العربي متجاهلا عن عمد ما يشير إليه علماء الأجناس من أن العرب ينتمون إلى العِرق الجنسي السّامي والحامي، وأن هذه التهمة أجدر أن توجه إلى الأورُوبيين والنازيّين الذين اضطهدوا اليهُود، وخلقُوا ما يعرف بالمشكلة اليهُوديّة ، وعندما فشلُوا في حلّها قاموا بترحيلها إلى العالم العربي، الذي كان يخضع آنذاك للسّيطرة الاستعماريّة الأوروبيّة، ونجحُوا - دون وجه حقٍّ - في غرسها في التربة العربيّة في إطار المشروع الاستعماري والإمبريالي الأورُوبي والأمريكي.

وها هم الآن يروّجُون لما يُسمّى«بالإسلام فُوبيا» كأطروحة جديدة لتبرير كراهيتهم للإسلام والمُسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر، وهكذا تتوالى حلقات المسلسل الاستعماري والهيمنة الغربيّة، ولكن في صيغ جديدة ضد الشُّعوب العربيّة والإسلاميّة، والواقع أن الدكتور رءُوف عبّاس ليس في حاجة إلى تبرئة نفسه - وغيره من العُلماء المصريين والعرب - من هذه التُّهمة المبتذلة الممجُوجة والتي تكشف عن عُمق روح التعصُّب والعنصريّة وتغلغُلها لدى العديد من الكُتاب والمثقفين الغربيين الذين يحاولون التدثُّر بغطاء الموضُوعيّة والنزاهة العِلميّة، وهم أبعد ما يكونُون عن شرف الالتزام بها.

هل للحقيقة وجهان؟

قرأتُ - في العدد نفسه من البديل - مقالا بعنوان: «نهاية عصر امسِك يهودي»، ولقد أثار دهشتي هذا العنوان، وكان الأحرى أن يكون العنوان: «هل انتهى عصر امْسِك صُهيوني في

* جريدة البديل، 2 من نوفمبر 2007.

مِصر»؟!!. وكان الأجدر بكاتب المقال، السيد أحمد زكي عثمان أن يطّلِع على الدراسات العلميّة العديدة التي قام بها الباحثُون المصريون والعرب عن النشاط الصُّهيُوني في مصر والعالم العربي، والتي تميّزت بدرجة رفيعة من الدِّقة العلميّة واستهدفت إبراز الحقيقة التاريخيّة عن الصُّهيُونيّة وأطماعها التوسُّعيّة في فلسطين والأساطير، التي استندت إلىها في تبرير إقامة ما يُسمّى الوطن القومي لليهُود في فلسطين، والتي تنبه لها بعض المفكّرين الأجانب وأبرزُوها، وعُوقبوا بسببِها.

ولعلّ أكثرها سطُوعاً ما قامت به الدوائر الصُّهيُونيّة ضد المُفكّر الفرنسي روجيه جارُودي عقاباً له على كتاباته عن الأساطير الصُّهيُونيّة ، والمؤرخ الإسرائيلي الجنسيّة «آلان بابيه » الذي طُرد من الجامعة العِبريّة بسبب دعمه للباحث تيودُور كاتز، طالب الماجستير الذي قدم رسالة عن المُلابسات التاريخيّة التي أحاطت بمذبحة بلدة «طنطُورة» التي ارتكبها الجنود الصّهاينة، وقتل فيها العشرات من الفَلسطينيين عام 1948، وقد رُفِضت الرسالة وتمّت تصفية الحساب مع «بابيه» في الوقت المناسب. ولا يزال مُسلسل الاضطهاد مُستمراً ضد المؤرخين الجُدد في إسرائيل.

لقد قرأت المقال والحوار، وفُوجئت بكمٍّ هائل من الخلط والالتباس، وإلقاء التهم جزافاً، وطعن فج في النزاهة العلميّة للعُلماء والمفكرين المصريين، فضلا عن تسفيه آرائهم والسخرية من تمسكهم بالاتجاه القومي، وذلك في محاولة غريبة للتعمية على وحشيّة المجازر، وحرب التجويع والإبادة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وهي مُحاولة جديدة لاختراق العقل المصري وترويضه من خلال منهج انتقائي تفكيكي، دأبت الدوائر الصُّهيُونيّة على استخدامه مستهدفةً طمس الذاكرة الوطنيّة لدى الشعب المصري، الذي عارض بجميع شرائِحه مُعاهدة الصُّلح مع إسرائيل، وقاطعت مُنظمّاته الشّعبيّة والنقابيّة ومؤسّساته الأكاديميّة النشاط الصُّهيُوني في مصر.

وإذا كان المُؤرِّخ الإسرائيلي الأمريكي جويل بينين قد حرص على أن يُبرز في كتابه «شتات اليهُود المصريين» الوجه البريء لليهود المصريين، وتأكيد وطنيّة الجماعة اليهُوديّة في مصر، مُتجاهلا عن عمد ذكر دورهم في الدعايّة للمَشرُوع الصُّهيُوني في فلسطين، من خلال الصُّحف وسائر الأنشطة الدِّعائيّة للحركة الصُّهيُونيّة . إذا كان الأمر كذلك فإن واجبي- كباحثة

مصريّة عربيّة - أن أوضح الحقيقة التاريخيّة عن اليهُود المصريين ليس فقط بهدف تصحيح الرؤيّة المُتحيِّزة المُضلِّلة للرأي العام التي تبنّاها المؤرخ الإسرائيلي-الأمريكي جويل بينين ، ولكن أيضاً من أجل تنشيط الذاكرة الوطنيّة والقوميّة لدى الأجيال الجديدة في مصر والعالم العربي.

يقول كاتب المقال إن هذا الكتاب (شتات اليهُود المصريين) يحمل في طياته أكثر من عمل توثيقي، والتوثيق يقتضي الأمانة والشُمول والرّصد الدقيق لوقائع التاريخ، وتكشف دراسة جويل القراءة الانتقائيّة المبتسرة لتاريخ الطائفة اليهُوديّة في مصر، إذ يستنكر استبعاد المؤرِّخ المصري طارق البشري لليهود من مفهوم الجماعة الوطنيّة، واقتصاره على الثنائيّة الدِّينيّة (المُسلمين والمسيحيين). ويحاول المؤرخ الإسرائيلي - الأمريكي أن يرد على ذلك موضحاً محاولات الطائفة اليهُوديّة في مصر للانخراط في الجماعة الوطنيّة مثل غيرها من الطّوائف في سبيل بناء دولة تقُوم على المُواطنة، خصوصاً في الفترة التي أعقبت ثورة 1919، وهنا يجدر بنا الإشارة في إيجاز إلى تاريخ الطائفة اليهُوديّة والدور الذي لعبته في خدمة الحركة الصُّهيُونيّة .

نجحت الصهيونية في اختراق النخب الليبرالية تحت غطاء حرية الفكر

لقد ساعدت الظروف الذاتيّة والموضوعيّة لكل من المجتمع المصري والطّائفة اليهُوديّة منذ منتصف القرن 19 على أن يحتل اليهُود مع سائر الأجانب مكانةً كبرى في تشكيل الواقع الاقتصادي في مصر، وقد بلغت سيطرة اليهُود على مجالات في العمل «التجارة والصناعة والبنوك» حدًّا بلغ أن الرأسماليين اليهُود كانوا يساهمون في إدارة وتوجيه حوالي 95% من الشركات المصريّة، ويسيطرون على جانب ضخم من رؤوس أموالها.

ورغم أهميّة وخطورة الدّور الذي لعبة اليهُود في الحياة الاقتصاديّة المصريّة، إلا أن مشاركتهم في الحياة السياسيّة تميزت بالضآلة واقتصرت على بعض الأدوار الفرديّة، وقد تميز الوضع السياسي لليهُود في مصر منذ عهد محمد على و حتّى قيام ثورة يوليو 1952 بالاستقرار بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت تربطهم مع جميع الحُكّام الذين توالُوا على مصر، مما ساعدهم على الاحتفاظ بامتيازاتهم في ظل جميع العهُود السياسيّة.

ولم ينجح اليهُود فحسب في السيطرة على مفاتيح الاقتصاد المصري، فضلا عن قدرتهم البارعة في استقطاب اهتمام ورعاية القيادات الوطنيّة ورُؤساء الحكُومات ورجال القصر، بل امتدّ نفوذهم في محاولات متصلة لاجتذاب مُساندة القيادات الفكريّة والسياسيّة وعطفها، إلى الحدِّ الذي ضمنُوا به امتناع هؤلاء الكتاب عن كتابة أي شئ يؤدِّي بشكل أو آخر إلى كشف النيّات الحقيقيّة للنشاط الصُّهيُوني الذي كان يحاول التخفّي خلف القناع الديني لليهود المصريين، والذي بدأ منذ زيارة هرتزل لمصر عام 1904 لبحث مشروع الاستيطان اليهُودي مع السُّلطات المصريّة، وأسفرت زيارة هرتزل عن تأسيس جمعيّة بن زيُون (بني صُهيون) 1908. التي أعلنت تبنيها لبرنامج مُؤتمر بال الصُّهيُوني 1897 .

وقد تركز نشاط الجمعيّة في البدايّة في تنظيم المُحاضرات والاحتفالات التي تدعو إلى تحقيق أهداف المنظمة الصُّهيُونيّة العالميّة، ثم شاركت في تسهيل الهجرة اليهُوديّة إلى فلسطين وبانتهاء الحرب العالميّة الأولي اتّسعت أشكال الاختراق الصُّهيُوني لمصر. وتمثلت في منظمات الشّبيبة الصُّهيُونيّة ، ورابطة نوادي المكابي، وتوج ذلك النشاط بتأسيس أول فرع للمنظمة الصُّهيُونيّة العالميّة عام 1918 برئاسة ليون كاسترُو، وإصدار المجلة الصُّهيُونيّة كلسان ناطق باسم المنظّمة الصُّهيُونيّة ، وكأداة فعّالة لنشر الدّعوة الصُّهيُونيّة .

كما كان فرع الكيرن كايميث «الصُّندوق القومي لليهود» وسيلة أخري لجمع التبرعات من اليهُود المصريين لشراء أراضي فلسطين، وكانت الجمعيّة المصريّة لأصدقاء الثقافة العبريّة وسيلة فعّالة لنشر الثقافة العبريّة بين أبناء الطّائفة، وكانت تقوم بإيفاد بعثات دوريّة من يهود مصر إلى فلسطين، حيث كان يتم تزويدهم بالفكر الصُّهيُوني ، ثم يعودون إلى مصر بعد أن يصبحُوا كوادر قادرة على نشر هذا الفكر وترويجه.

والواقع أنّ الحرب العالميّة الثانيّة قد أتاحت للنشاط الصُّهيُوني في مصر فرصة الاتّساع والتنوع بسبب وجود العديد من اليهُود من جنُود جيوش الحلفاء، خصُوصاً من المتطوعين الصّهاينة الذين رحبت بهم المنظمة الصُّهيُونيّة في مصر، وأتاحت لهم سبل المُشاركة مع شباب الطائفة الإسرائيليّة في مصر في الأنشطة الدِّعائيّة وجمع الأموال والتبرعات وإرسالها إلى الوكالة الصُّهيُونيّة في فلسطين.

وقد ظلّ فرع المنظمة الصُّهيُونيّة في مصر يمارس نشاطه كقاعدة رئيسيّة للاختراق الصُّهيُوني داخل المجتمع المصري تحت اسم الاتِّحاد الصُّهيُوني حتّى إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، وما كان للنشاط الصُّهيُوني أن يوجد أصلا في مصر، فضلا عن اتِّساعه لولا التسهيلات التي قدمتها السلطات المصريّة، خصُوصاً أجهزة الأمن المصريّة التي كانت في أيدي الإنجليز كُليّةً في ذلك الحين.

كذلك العَلاقات الوثيقة التي كانت تربط الطبقة الحاكمة المصريّة مع كبار الرأسْمَاليِّين اليهُود الذين كانوا يمثلون قوةً أساسيّةً في بنك مصر، واتحاد الصناعات المصري بقدر ملحوظ في استمرار النشاط الصُّهيُوني ، لقد كانت خريطة الأعداء والحلفاء واضحةً في أذهان السّاسة الصهاينة وركائزهم في مصر، كما أن الازدواجيّة وتغيير المواقع بما يتفق مع طبيعة كل مرحلة من مراحل النشاط الصُّهيُوني كان يعد أحد السِّمات المدروسة بالنسبة للتحرك الصُّهيُوني في مصر.

ورغم وحدة الهدف الصُّهيُوني ووضوح معالمه فإنّه اتّخذ عدة أشكال مُتباينة كانت تصبُّ جميعها في المجري الرّئيس للنشاط اليهُودي، ولعلّ أسطع مثال على ذلك موقف ليُون كاسترو الذي انضمّ إلى قيادة الحركة الوطنيّة المصريّة مُمثّلةً في حزب الوفد، وتمكّن من اكتساب ثقة الزعيم سعد زغلُول والذي صحبه معه في وفد المُفاوضات إلى لندن، وقام بتكليفه بالتحدُّث باسم الوفد في أورُوبّا. كما صرح له بإصدار صحيفة Lalherte، ونجح ليون كاسترُو من خلال الدور المزدوج الذي لعبه في استثمار هذه الإمكانات التي أتاحتها له الحركة الوطنيّة المصريّة لصالح الحركة الصُّهيُونيّة ، فقد جنّد صحيفته الوفديّة كبرلمان للفكر الصُّهيُوني ، وكان يقوم بتحويل الاعتمادات المخصّصة للدعايَة للقضيّة المصريّة في الخارج إلى الصُّندوق القومي اليهُودي لشِراء الأراضي الفلسطينيّة، وإقامة مُستعمرات صهيونيّة عليها.

ورغم هذا النشاط الصُّهيُوني المتزايد، والذي قُوبل بتساهل مُريب من السُّلطات الحاكمة ، وبرغم الحملات العُنصريّة التي اتّسمت بالعداء الشديد، التي نظّمها الإخوان المسلمُون ومصر الفتاة، وكانت تستهدفُ طرد اليهُود المصريين بعد انكشَاف دورهم في خدمة الأطماع الصُّهيُونيّة في فلسطين إلا أنه وحتّى عام 1948 لم يهاجر إلى فلسطين من اليهُود المصريين سوي عدد ضئيل، فقد هاجر 20 ألف يهودي من مصر عام 1949، ولم يتجه منهم إلى إسرائيل

سوي 7 آلاف يهودي. بينما استقرّ الباقُون في أورُوبّا بعد تهريب أموالهم من مصر، وهذا يعني أنّ التيار الصُّهيُوني كتيار استعماري قد اعتمد على عناصر ذات انتماءات أورُوبيّة ، ولم ينجح في أن ينبثق من فئات اجتماعيّة مصريّة.

ولا شكّ أن الطبيعة التي تميّزت بها الطائفة اليهُوديّة في مصر قد حالت دون مُشاركتها في الحركة الوطنيّة المصريّة، بل خلقت منها تربةً خصبةً للدّعوة للصُّهيونيّة بسبب تعدُّد جنسيات اليهُود المصريين الذين اختاروا - خصُوصاً الشّرائح العُليا ، منذ مجيء الاحتلال البريطاني إلى مصر - الجنسيّة البريطانيّة أو الفرنسيّة، طمعاً في الاستمتاع بالامتيازات الأجنبيّة، وقد ظلُّوا مُحتفظين بجنسياتهم الأوروبيّة حتّى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبيّة عقب مُعاهدة 1936 ، وعندما طردتهم حكُومة عبد الناصر عقب العُدوان الثُّلاثي عام 1956 كان ذلك بسبب انتمائهم للجِنسيتين البريطانيّة والفرنسيّة، وليس بسبب ديانتهم اليهُوديّة.

هذا وقد تواكبت أساليب الاختراق الصُّهيُوني لمصر مع مراحل تأسيس ما يسمي بالوطن القومي لليهود في فلسطين، فإذا كانت مرحلة العشرينيّات التي شهدت صدور وعد بلفور قد استلزمت اللُّجوء إلى أساليب اتّسمت بالحذر ومُحاولة التخفّي وراء أقنعة مُختلفة، مستهدفةً التأثير على الرأي العام المصري، وكسب تأييده إلى جانب الحركة الصُّهيُونيّة على أساس أنّ اليهُود يسعون إلى إيجاد ملجأ في فلسطين للمُضطهدين منهم في أورُوبّا، فقد كان من الخطُورة أن تُفصِح الحركة الصُّهيُونيّة عن استراتيجيتها قبل أن تتضح الظُّروف لصالحها.

لذلك تدرّجت في أساليبها الدعائيّة، بحيث كانت تنسق مع حجم الإنجاز الصُّهيُوني الذي كان يتم على الأرض الفلسطينيّة. ففي العشرينيّات صدرت صحيفة إسرائيل 1925، وفي الثلاثينيّات صدرت الشّمس 1934، وعندما وصلت الهجرة اليهُوديّة إلى فلسطين إلى الحدّ الذي يمثل سنداً فعليًّا للحركة الصُّهيُونيّة وتجسيداً ماديًّا لوعد بلفُور اختلفت أساليب الدعايّة كمًّا ونوعاً، ففي الأربعينيّات عندما أصبح تحقيق الوطن القومي اليهُودي في فلسطين قاب قوسين أو أدنى، وانكشف تماماً الخطر الصُّهيُوني أمام أعين الرأي العام المصري والعَربي من خلال الصِّدامات الدّاميّة التي وقعت بين الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في مواجهة الحركة الصُّهيُونيّة المدعُومة بالمساندة البريطانيّة. حينئذٍ أصبح لزاماً على الحركة الصُّهيُونيّة أن تعيد النظر في أساليبها الدعائيّة، فلم تُقدم على إصدار صُحف صهيونيّة جديدة.

ولكن عوضاً عن ذلك فُوجئ الرأي العام المصري بأسلُوب دعائي صُهيوني جديد تمثّل في إصدار مجلة مصريّة ذات طابع ثقافي، ضمّت نُخبةً من كبار المثقفين المصريين، وبتمويل يهُودي صهيوني وتحمل واجهةً حضاريّةً لا تحتمل إثارة الشُكوك، وهي مجلة الكاتب المصري التي صدرت في أكتوبر 1945، وكان يرأس تحريرها طه حُسين، وقد تعرضت لحملة عنيفة من جانب الصُحف المصريّة متهمةً إياها بالخضوع لسيطرة اليهُود الصّهاينة وأن الهدف من إصدارها هو استقطاب المثقفين المصريين لصالح الحركة الصُهيُونيّة، وشراء صمتهم إزاء الصراع العربي-الصُهيُوني في فلسطين. وبالفعل فقد ثبت من مُتابعة وتحليل مضمُونها تجاهُلها الكامل وشبه المُتعمّد للقضيّة الفلسطينيّة، في الوقت الذي بلغت الصّدامات العربيّة الصُهيُونيّة ذروتها، ولم تخل صحيفة مصريّة من مُتابعة هذه الأحداث بألوانٍ شتّى من الكتابة والتغطيّة الصحفيّة، وكانت الكاتب المصري لا تمنح القضيّة الفلسطينيّة أكثر من عمُود أو اثنين كحدث هامشي، وكانت تقتصر على المعالجات الخبريّة دون التّعلىق أو التّحليل.

وعندما كشفت عن هذا الجانب في كتابي الصّحافة الصُهيُونيّة في مصر الصادر عام 1980 ووجهت بعاصفة حارة من النقد من جانب كثير من المثقّفين المصريين، الذين أصيبُوا بصدمةٍ بسبب الخلط وسوء الفهم، حيث تعاملُوا مع القضيّة بمنظور أُحادي يركز على استنكار تورُّط عميد الأدب العربي طه حسين مع بعض اليهُود المصريين الموالىن للصُهيونيّة واستبعاده ، وأغفلُوا الجانب الأهم من القضيّة الذي ينبِهنا إلى ضرورة فهم طبيعة الإستراتيجيّة الصُهيُونيّة التي استَثمرت جميع القوى لخدمة أهدافها التوسعيّة. فهي مسلّحة بدرجة عالىة من التنظيم والنفس الطويل الذي تميزت به الحركة الصُهيُونيّة، ومارسته بخبثٍ ودهاء وقدرة بارعة على الخداع طوال مسيرتها منذ مؤتمر بال 1897.

وفي إطار الالتزام بهذه الإستراتيجيّة تمكّنت الصُهيُونيّة من اختراق معظم التيّارات الفكريّة والسياسيّة في مصر، عدا التيارات القوميّة والإسلاميّة، وتحت غطاء حريّة الفكر والثّقافة وضرورة نشر الفكر العقلاني والتنويري نجحت الصُهيُونيّة في اختراق نخبة المثقفين اللّيبراليين بزعامة طه حسين. كما نجحت في اختراق الماركسيّين المصريين من خلال إقناعهم بأولويّة الصِرّاع الطبقي وتهميش الصِرّاع القومي، وأنّ السبيل الوحيد للنهوض

بفلسطين يكمُن في وحدة الطبقة العاملة اليهُوديّة والعربيّة، وهكذا نجحت الصُّهيُونيّة في استقطاب أهم التيّارات الفكريّة والسياسيّة الفاعلة على الساحة المصريّة، وتمكنت من تحييد مواقفهم إزاء الصراع الفلسطيني-الصُّهيُوني، حتّى يتم لها تحقيق حلمها التوسُّعي، وإقامة دولتها على الأرض الفلسطينيّة المُغتصبة.

مُغالطات تاريخية

هذه جوانب من المسكُوت عنه في السيرة الذاتيّة للطائفة اليهُوديّة في مصر، والذي أغفله المؤرخ الإسرائيلي الأمريكي جويل بينين الذي يقول في كتابه: «إن مصدر بحثي كان من الصُّحف، ومن ثم غابت تماماً دراسة أشكال الانخراط السِّياسي والاقتصادي للطّائفة اليهُوديّة». وقد لا يدرك أن هناك إجماعاً من جانب المؤرخين وأساتذة الصّحافة على أنّ الصحف تعد وثيقةً تاريخيّةً من الدّرجة الأولي، ولكن لا يمكن الاستناد إليها وحدها، بل لابُد من دراستها في إطار السياق المجتمعي والتاريخي، وقد تحقّق ذلك في الدراستين اللتين وجهت إليهما افتراءاتك، فقد اعتمدت دراستي على ما يزيد على 35 مرجعاً عربيًّا، و 30 مرجعاً أجنبيًّا، عدا الشّخصيات اليهُوديّة المصريّة، وأبرزهم الرّحالون أحمد صادق سعد ، ويوسف درويش، وشحاتة هارُون؛ الذين أمدُوني بكثير من الوثائق المهمة عن خريطة اليهُود وأعدادهم في جميع مُحافظات مصر، علاوةً على شهاداتهم الواقعيّة وشهادة العديد من الماركسيين المِصريين الذين عاصرُوا هنري كُورييل وتعاونُوا معه.

إذا كانت الحقائق التاريخيّة تؤكّد أن مصر قد استخدمت كقاعدة رئيسيّة للدعايّة الصُّهيُونيّة ، وأنّه قد تم تجنيد اليهُود المصريين لخدمة الأطماع التّوسعيّة للصُّهيونيّة في فلسطين واستقطابهم، وقد نجحت في تحقيق الهدف الذي انتهي باغتصاب حقُوق الشعب الفلسطيني وطرده من أرضه، كما شنّت إسرائيل عدة حروب ضِدنا (1948 - 1956 - 1967-1973) لم نسمع عن استشهاد يهُودي مِصري واحد من الـ 120 ألف شهيد مِصري ضحَايا الاعتداءات الإسرائيليّة.

يذكّرني كتاب «شتات اليهُود المصريين» بحملة الافتراءات التي تعرّض لها الفلسطينيون ونشرتها الحركة الصُّهيُونيّة، قد باعُوا أراضيهم لليهود ولذلك يستحقُّون ما حدث لهم من احتلال أراضيهم وطردهم منها، وقد أثبتت الدراسات خطأ هذا الافتراء؛ بل فُحشه، إذ إنّ

الأرض التي كانت تحت أيدي الصهاينة عند صُدور قرار التّقسيم نوفمبر 1947 لم تكن تتعدّى 6%. وكانت تشمل أراضي كبار الإقطاعيين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشُون خارج فلَسطين ، وخضُعوا لإغراءات الوكالة اليهُوديّة وباعوا أراضيهم بأسْعَار باهظة، ولكن الفلاحين الفلسطينيين رفضُوا تسليمها للوكالة اليهُوديّة التي استعانت بحُرّاس ودبّابات سُلطات الانتداب البريطاني، فاقتحمت الأراضي الفلسطينيّة، ودكّت الأرض بكل ما عليها من مسَاكن وبشر ، وسلّمتها للوكالة اليهُوديّة.

هذه هي إحدي الحقائق التي كشفت عنها الصُّحف المصريّة، خصُوصاً «كوكب الشرق » و«البلاغ» (الصحافة المصريّة والقضيّة الفَلسطينيّة، سلسلة عالم المعرفة، الكُويت 1980)، السُّؤال الذي يجب أن نطرحه هو لماذا تُثار هذه القضيّة الآن، وما هي الأهداف الحقيقيّة التي تكمُن خلف إثارتها بهذه الصُّورة المبتسرة غير المنصفة للمجتمع المصري وزعاماته الوطنيّة والفكريّة.

لقد دفعت ثمنًا غاليًا بسبب كتابي عن الصحافة الصُّهيُونيّة في مصر، وهذه قصة تستحق أن تُروى في مقال لاحق، ومازلت وسأظل أؤمن بالمأثُورة التي تؤكّدها الأحداث والشّواهد التاريخيّة «إنك تستطيع أن تخدع بعض النّاس بعض الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كُل النّاس طوال الوقت».

حملةُ إرهابِ المُثقّفين المصريين

عبد العال الباقُوري*

هل هي مصادفة خالصة أنه بعد أيام معدودة من اتهام الأستاذ الدكتور رءوف عباس المؤرخ العربي الكبير بـ«مُعاداة السامية» أن يصدر اتهام مماثل ضد الفنان الكبير أحمد طُوغان و30 من كبار المثقّفين؟. صدر الاتهام الأول في يوم الجمعة 26 أكتوبر الماضي، وقد نشر في اليوم نفسه في مجلة أسبوعية هي «الأهرام العربي» وفي صحيفة يومية هي «البديل» ووجه الاتهام مؤرّخ أمريكي هو «جوئيل بينين» رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حاليًا، والذي أصدر عدة كتب مثيرةً للجدل والخلاف.

ولم يقصر اتهامه الذي لن أقوم بتوصيفه الآن على الدكتور رءوف عباس وحده، بل مدّه إلى «المدرسة القومية المصرية في قراءة التاريخ»، كما جاء في حديث «بينين» إلى «البديل» وإلى عدد كبير من المؤرخين المصريين الذين وصمهم بكونهم معادين للسّامية أيضاً، حسبما ورد على لسانه في «الأهرام العربي».

بعد أيام من هذا، وعلي وجه التحديد في يوم الثلاثاء 30 أكتوبر الماضي، نشرت صحف مصرية ان «منظمة مكافحة التشهير» الصهيونية الأمريكية اتهمت أيضا رسام الكاريكاتير المعروف أحمد طوغان بـ «معاداة السامية» وشملت قائمةً أصدرتها هذه المنظمة الصهيونية الأمريكية 30 صحفيًا وكاتبًا مصريًا، وصمتهم جميعا بمعاداة السامية.

لقد أطلق «بينين» مدفعية اتهامه من القاهرة، وضد مُؤرخ عربي كبير وضد مدرسة تاريخية كاملة زعم أنها «لا تري إلا الأبيض والأسود» ولم يسند اتهامه هذا بأي دليل أو برهان، ومن المؤكد انه لا يملك دليلا واحداً يبني عليه هذا الادعاء الذي أظنُّ أنه أمر مقصُود، وانه بداية لحملة جديدة ضد المثقفين المصريين، وليست مصادفةً بأية حال أن جاءت قائمة «منظمة مكافحة التشهير» بعد أيّام من الحكم الذي أعطى «بينين» نفسه الحق في إصداره، وقد جاء اتهامه هذا مرتبطًا بما أُثير بشأن كتابه «شتات اليهود المصريين» الذي أصدرته مترجماً دار نشر عربية كبيرة، هي دار الشروق.

---

* جريدة العربي، 4 من نوفمبر 2007.

والمُثير هنا أن الدار نفسها، أصدرت - في العام الحالي - أيضاً ترجمة كتاب: «تاريخ الاستشراق وسياساته: الصِّراع على تفسير الشّرق الأوسط» الذي كتبه «زخاري لُقمان »، شريك «بينين» في كتب أُخرى منها كتاب من جُزأين عن «العمال والحركة السياسية» عن دار الشروق تناول فيه حواراً مع الأستاذ الدكتور بُطرس غالي وشيمُون بيريز الوزير ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، ورئيس الدولة الحالي.

وقد صدرت الترجمة دون أية كلمة تعقيباً على كثير من الافتراءات التي وردت على لسان بيريز.. فلماذا هذه الدّار؟، ولماذا هذه الكُتب وفي هذا الوقت بالذات؟!. خاصّةً وأن «بينين » نفسه رفض عرضاً من المشروع القومي للترجمة بترجمة كتاب «شتات اليهود المصريين » ووضع شروطًا محددةً للمُوافقة على الترجمة، منها عدم كتابة أي تعليق حول بعض ما ورد فيه، وهو ما تحقّق بالفعل في الترجمة التي نشرتها «دار الشُّروق».

وعلى الرغم من تهافت الاتهام الذي وجهه «بينين» وعلي صفحات صحف مصرية، ضد الدكتور رءوف عبّاس ومؤرخين آخرين لم يذكرهم بالاسم، إلا أن الغضبة في ظني أكبر وأخطر من هذا، خاصة إذا ربطناها بما صدر عن «مُنظمة مكافحة التشهير» الصهيونية الأمريكية.

إنّنا أمام حملة جديدة تُعيد إلى الذاكرة خطابات التهديد التي وجهتها حركة «كاخ» الإسرائيلية وزعيمها «مائير كاهانا» إلى عدد من المثقفين وقادة الرأي العام في مصر، في ثمانينيّات القرن الماضي.. وحملة الاتهامات الجديدة لا تختلفُ إلا من حيث الشكل مع حملة الإرهاب والتّخويف السّابقة، بل إن الحملة الجديدة أخطر، لأنها تهاجم المثقفين المصريين وفي القلب منهُم المؤرّخُون في بلدهم وعلى أرضهم وفي عقر دارهم، كي يكُونوا في موضع الدفاع.

وهذه سياسة إسرائيلية صُهيونية بدأت منذ سنوات، ويشارك فيها شخصيات إسرائيلية وصهيونية مختلفة، يحرصُون - كما هو واضح - على إدارة معركتهم ضد مثقفين مصريين من داخل مصر ذاتها، ويتم ذلك بأساليب ووسائل مُختلفة، وبعض المشاركين معروفون بل ومكشوفون، وهناك آخرون لا نعلمهم، ويحاول بعضهم تغطية وجوههم وارتداء أقنعة مختلفة، مُستعارة في غالبيتها من خزائن «اليسار الصُّهيوني» الذي يحاول جاهداً وفي الوقت

الحالي إعادة كسب ولاء قُوى من اليسار المصري، وهي قوى يستميلها هؤلاء بالحديث عن «السّلام» والدفاع عن «حقوق الشعب الفلسطيني» وهذه قصة لها خلفيّات كثيرة تناولها «بينين» نفسه في كتابه عن السياسات الماركسية والنزاع العربي الإسرائيلي« الذي صدرت ترجمته العربية في 1996» وهو كتاب له نظير آخر كتبه «يوسي أميتاي» الأستاذ في جامعة بن جوريون في النقب، عن موقف اليسار المصري من قضية فلسطين...

و«أميتاي» وقصّته مع اليسار المصري ليست بعيدةً ولا مقطُوعة الصِّلة بقصة «بينين». كان الأول يتردّد على القاهرة، ويتقرب من بعض اليساريين الذين يبدو انه استمالهم برطانته اليسَارية وحديثه عن «السّلام»، ونقده لسياسات الحكومات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ولا مانع من الحديث عن حقُوق شعب فلسطين، ومنها حق تقرير المصير...

ولكنّ الأقنعة ما لبثت أن تساقطت، فإذا بـ «أميتاي» اليساري النّاقد والرافض لسياسات حكومته يأتي مديراً للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة. وكان هذا في ظل حكومة بنيامين نتنياهُو، وهي من أكثر حكومات الكيان الصهيوني يَمِينيةً. وبعد أن انتهت مهمة «أميتاي » الرسمية في القاهرة، لا يزال يتردّد عليها، ولا يزال بكل أسف يجد من «قُدامى اليساريين » من يجتمع معه ويصغي إليه.

ولا يتستر «أميتياي» على مهمته، بل انه يشير رمزاً، في مقالات يكتبها في صحيفة «الحياة » السعودية، إلى بعض من يجتمع معهم.. وحين كنت رئيساً لتحرير صحيفة «الأهالي» لسان حزب التجمُّع الوطني التقدُّمي الوحدوي؛ تلقيت من «أميتاي» هذا، عن طريق أحد المحررين، مقالا قرأته بدقة وإمعان، وترددّتُ كثيراً في نشره. وكان هو يلح على الزميل الذي أرسل المقال عن طريقه في نشر المقال. وأعدت قراءته مرة واثنتين، وأرسلته إلى قسم الصّف في الصحيفة، بعد أن كتبت تعليقًا مطوّلا عليه. وعرضت الأمر على مجلس التحرير الذي عارضني فيما ذهبتُ إليه، ورفض النشر.

ولم أملك إلا النزول عند إرادة مجلس التحرير.. خاصّةً وأنني أقف بقوة وحسم ضد أي مظهر يمكن أن يُؤخَذ على أنه «تطبيع» مع أي إسرائيلي أو صهيوني. وهنا، فإن «اليسار الصهيوني» لا يقل خطراً عن اليمين، بل إنه يفوقه ويتفوق عليه.

وتقلب الإسرائيليين والصهاينة ما بين اليسار واليمين ظاهرة معروفة في الكيَان الصهيوني وفي خارجه ولعل خير نموذج على ذلك هو المؤرخ «بني موريس» صاحب أوّل دراسة إسرائيلية في بابها عن «طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين» وقد صدرت الترجمة الانجليزية لهذه الدراسة في 1988، وتمت ترجمتها إلى العربية في 1993، بعد أن ذاع صيت «موريس» وزملائه من «المؤرخين الجُدد» الذين أشار إليهم «بينين» في كتابه «السياسات الماركسيّة..» وسماهم «المؤرخين التنقيحيِّين الإسرائيليين» ولكن «موريس» هذا ما لبث أن تراجع عما كتب عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأدلي بحديثٍ صحفي خطير ينضح عنصريّةً وعدوانيّةً ضد العرب والفلسطينيين، وانتقد فيه موقف «ديفيد بن جُوريون» أول رئيس وزراء في الكيان الصهيوني لأنه لم يطهِّر «أرض إسرائيل» من جميع العرب..

«بينين» قد يكون نموذجًا آخرَ من هؤلاء، فهو يعترف بماضيه الصُّهيوني، ويعلن اليوم أنه قرر منذ صيف عام 1970 أن يتخلّى عن الصهيونية كمرجع فكري ليهتدي به، حسبما جاء في تقديم الدكتور خالد فهمي للكتاب «شتات اليهود المصريين»، وقد أشاد به لأنه لا يتوارى خلف أسوار الجامعة، ولا يسكن أبراجها العاجيّة، بل هو «كثير الحديث في الإذاعات ومحطّات التليفزيون الأمريكية المستقلة كما في الفضائيات المصرية، وهو في تلك الأحاديث لا يتردّد في توجيه أشد الانتقادات لإسرائيل، متهمًا إياها بأنها دولة استعماريّة، ومُدافعًا عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك حقِّهم في دولة مستقلة.

كما لا يتردّد «جوئيل بينين» في توجيه اتهاماته للقادة الإسرائيليين عن السِّياسة العنصرية التي ينتهجونها تجاه الفلسطينيين والعرب عمُومًا، وقد طالب بمحاكمة «إرييل شارُون» عن دوره في مجزرة صابرا وشاتيلا في بيروت عام 1982. ودون التشكيك في صحّة ذلك، فإن الصّهاينة والإسرائيليين في داخل الكيان الصهيوني يقولون هذا وأكثر منه، ومن يتابع ما تنشره الصحف الإسرائيلية يوميًّا يعرف أنه لا جديد فيما يقُوله ويكتبه «بينين».. خاصّةً وأنه كما يقول غادر الكيان الصهيوني.. فهل لن يعُود إليه؟!

ولعلنا نذكر ان قيادات «حزب العمل» الإسرائيلي التي قادت أكبر مُظاهرة في تاريخ الكيان الصهيوني ضد غزو «شارُون» للبنان، تحالفت مع «شارون» قبل أن يسقُط صريع المرض ، وأصبحت من أركان حُكمه، مثل «شيمون بيريز» رئيس الدولة الحالي، الذي كان يوصف

عادة بأنه من الحمائم، ولم يعد نقد أو حتى «شتم» حكُومات الكيان الصهيوني بضاعةً تنطلي على أحد.. ومع ذلك فإن اعتراف «بينين» اليوم بأنه لم يعد «صُهيونيًّا»، وقوله في عبارة مُلتبسة أنه تخلى عن «الصُّهيونية كمرجع فكري يهتدي به»، يثير السؤال الأساسي هنا حول تعريفه للصهيونية المُمارسة والسِّياسة، وليس الفكرة فقط. وفي ظني أنه بتحديد ذلك يمكن أن نكتشفه من خلال معايير محددة، تكمن في إجابته عن الأسئلة التالية:

- هل يُؤمن السيد «بينين» ويعتقد أن اليهود شعب واحد عبر التاريخ؟!.
- هل يُؤمن، أولا يؤمن، بأن لهذا الشعب الحق في العودة إلى أرضه الموعودة «أرض إسرائيل» ؟!.
- هل يري أن العرب مطالبُون بالاعتراف بـ «حقِّ إسرائيل في الوجُود»؟!
- ما موقفه من حقِّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وأرضهم..؟!.

وقد أشار الدكتور خالد فهمي في تقديمه لكتاب «شتات اليهُود المصريين» إلى جوهر الصهيونية التي تقوم على «أن اليهود يشكلون شعباً موحّداً» وفي تقديري أن من يعتقد هذا فهو صُهيوني، حتى لو صلّى وصام وحج إلى بيت الله الحرام.. فمن المعروف أن الصهاينة ليسوا جميعاً يهوداً، فهناك صهاينة غير يهود، وهناك أيضاً - وبالتأكيد - يهُود غير صهاينة. وقد أصبح من الواضِح اليوم أنّ السياسة العربية بعامة، والفكر العربي بعامة أيضاً يفرقان بين الإسرائيلي والصهيوني واليهودي. ومن المتفق عليه أنّ العداء العربي ليس ولم يكن ضد اليهُود، ولكنه ضد الإسرائيليين والصّهاينة، وضد كل من يؤيدهم في مواقفهم وسياساتهم وأعمالهم تجاه العرب والفلسطينيين..

وفي ضوء هذا، يثبت بُطلان الاتهام الذي ادعاه «جوئيل بينين» ضد الدكتور رءوف عباس وزُملائه في المدرسة التاريخية المصرية، وأستطيع أن أسند هذا البطلان بما كتبه «بينين » نفسه.. ولكن يكفي هنا تذكيره بأن تهمة «معاداة السامية» لا تُجديه وأمثاله نفعاً فيما يدبِّرونه ويُريدونه.

ولكن هذا الاتهام ينبِّهنا وبقوة إلى أن هناك قوىً تريد أن تنقل المثقفين العرب، والمصريين خاصّةً، إلى موقف الدِّفاع تجاه الإسرائيليين والصهاينة.. وهؤلاء يريدون أن يضربُوا آخر

حصُون مقاومة التطبيع، وهو الحصن الثقافي الذي يقف المؤرِّخُون بعامّة في مركز القلب منه. ولعل مجيئ «بينين» إلى مركزه الحالي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ليس بعيداً عن «هوجة» التّطبيع التي يهدف الصّهاينة وحُماتهم الأمريكان إلى أن تبلغ ذروتها في مؤتمر «أنابوليس» الذي يجرى الإعداد له حالياً..

إنّ الصهاينة، وفي القلب منهم الإسرائيليُّون، يريدون أن يعودُوا بنا إلى فترة كانت مصر فيها للأسف مفتُوحةً أمام الصّهاينة وزُعمائهم، من هيرتزل إلى حاييم وايزمان وغيرهما، وإلى الفترة التي كانت فيها صحف تصدر في مصر لتدافع عن الصُّهيونية وأهدافها وعما سمّته «حقّ اليهُود» في العَودة إلى بلادهم التي طردوا منها.. وفي تقديري أن سهام الاتهام بمُعاداة السّامية التي انطلقت من هذا الوكر أو ذاك هي مجرد طلقة أولى في عملية يجري تخطيطُها منذ سنوات. ولا يُخفي الإسرائيليون رؤيتهم بأن مصر هي ألدّ أعدائهم، ويرون أن هناك فرصةً سنحت في ظل الوهن الحالي في الجسد المصري لاختراقه ولإدارة المعركة ضده فوق أرضه. ومن ثم، يجب عدم الاستهانة بهذه الهَجمة الجديدة، بل يجب التنبُّه لها، ونزع الأقنعة عن الوجوه التي تتخفي وراءها، أي فضح حقيقتها، وعلى رأسها قناع «اللاصهيونية»، الذي يعني مُعاداة الصُّهيونية لفظًا وقولا، ومساندتها فعلا ومُمارسة.

وإذا كان السيد «بينين» لا يري نفسه مُنخرطًا في هذه الدائرة، فعليه أوّلا أن يجيب عن الأسئلة الكاشفة التي نطرحها عليه، وعليه ثانيًا أن يعتذر ويتراجع علانيةً عن الإساءة التي صدرت منه والاتهام الباطل الذي وجهه إلى الدكتُور رءوف عباس وإلى المدرسة التاريخية القومية المصرية.

فإن لم يفعل السيد «بينين» هذا - وأغلب الظنّ أنّه لن يفعل - فعلينا أن نبدأ في دراسة أعماله وكشف «قضاياها» الصُّهيونية، خاصةً كتابه الأخير عن «شتات اليهُود المصريين». فمن قبل؛ وحين صدر كتاب «نتنياهو» بعنوان «مكان تحت الشمس»، صدرت عشرات الكتب العربية ضده: تصويباً ونقداً ومُعارضةً ودحضاً لادِّعاءاته الكاذبة، على أن يتكامل هذا مع السّعي بكل وسيلة علنيّة لإزاحته عن موقفه في جامعة مُقامة فوق أرضنا، بل ولطرده من بلدنا، مع كشف علاقاته المُختلفة والتي لا تزال مختبئة، والتي بناها عبر أربعة عقُود من السنين تقريباً ،

والتي جيء به من جامعة «ستانفُورد» الأمريكية الشهيرة والتي عمل بها منذ عام 1983 ، جيء به إلى القاهرة، لإنجاز مهام مُحددة، فيما وراء أسوار الجامعة وأمامها.

وهو في هذا المجال يقوم بدور وحدة الاستطلاع التي تكشفُ الموقع قبل قصفه. وفي مواجهة هذه الهجمة يجب أن تستند وتتلاقي قُوى الدفاع عن الثقافة القوميّة وعن التاريخ المصري ، وعن المؤرخين المصريين. إنّ مصر التي حرمت «هيرتزل» مؤسِّس الحركة الصُّهيونية من حلم بناء مقبرة له في سيناء كما ذكر في مُذكّراته قادرة - وإن طال المدى - على ضرب جميع المخطّطات الصُّهيونية التي تُحاك ضدها. وهذا التفاؤل لا يعني بأية حال التقليل من خطُورة المعركة، ولا الاستهانة بالأعداء والخصُوم الذين يشنُّون المعركة على الجبهة الثّقافية؛ عنيفةً وفاصِلةً.

البديلُ .. الصّهيوني

محمد عبد الهادي*

تواجه إسرائيل والولايات المتحدة مُقاومةً عنيفةً في مصر ضد التطبيع بين المجتمع الإسرائيلي والمجتمع المصري برغم الاعتراف الرّسمي بدولة إسرائيل في معاهدة ١٩٧٩ وإقامة علاقات دبلوماسية، ولا أفتئت على الحقيقة إذا قلت إن المقاومة رسمية حكومية أيضاً ، فبرغم التطبيع الذي نهجته وزارة الزراعة، فإنّ القطاع الثقافي يرفض التطبيع بجميع أشكاله، وترفض وزارة الداخلية الاعتراف بالزيجات المختلطة ومنح الجنسية لأبناء المصريين من زوجات يحملن الجنسية الإسرائيلية، ناهيك عن قضاء بعض زوّار إسرائيل ليلةً - أو ليلتين - في مباحث أمن الدولة تجعلهم يكرهُون إسرائيل ومن وراء إسرائيل ومن دفعهم إلى هذه «العملة السُودا».

أمّا المقاومة الأشد عنفاً فهي المقاومة الشعبية للتّطبيع باستثناء بعض رجال الأعمال لأسباب تتعلق بالمصالح وجني الأرباح من علاقة تجارية، قبل حتى أن توفّر لهم الحكُومة اتفاق «الكُويز» كغطاء شرعي لهذه التجارة.

ويلعب المثقفون والأكاديميُّون والنقابات المهنية والمالية والرمُوز الوطنيّة «الرمُوز بجد وليس رمُوز الحزب الوطني» دوراً رئيسيًّا في تشكيل الوعي العام ضد التطبيع مع إسرائيل والسياسة الأمريكية في المنطقة وإظهار خطُورة الاختراق الصهيوني للمُجتمع المصري بأي شكل من الأشكال المرئية وغير المرئية.

وتسلك إسرائيل والولايات المتحدة دروُباً عدة لإجهاض المقاومة الوطنية ضد التطبيع، فعلى المستوي الرسمي الحكومي يستخدم الطرفان ورقة الترغيب والتهديد في آنٍ واحد بالحديث الروتيني عن ربط المساعدات الأمريكية بالتطبيع أو في مناسبات معينة مثل التصريح بعدم دعم ترشيح فاروق حسني وزير الثقافة لمنصب مدير عام منظمة اليونسكو بسبب رفضه التطبيع الثقافي، وذلك على سبيل المثال.

* جريدة المصري اليوم، 7 من نوفمبر 2007.

أما في اتجاه المثقفين والرموز الفكرية الوطنية المعادية للتطبيع، فإن إسرائيل والولايات المتحدة يسلُكان طريقين رئيسيين متوازيين، يصبان في هدف واحد ويضربان عصفورين بحجر واحد.

الأول: استخدام هيئات أمريكية كقنوات خلفية غير مباشرة للتطبيع ومن هذه الهيئات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وذلك عن طريق تمويل الوكالة مشروعات بحثية وأكاديمية تستقطب أكاديميين مصريين، وتركز هذه المشاريع خصوصاً على اليساريين منهم تحت مسمي «مشاريع أكاديمية مُشتركة» يشارك فيها أكاديميون إسرائيليون وأمريكيون يهود -غالباً - متعاطفون مع دولة إسرائيل، أمّا الجامعة الأمريكية فتستقبل أكاديميين إسرائيليين للتدريس وإلقاء المحاضرات بها على طلبة وأكاديميين مصريين.

الثاني: تخفيف العداء للصهيونية ولإسرائيل بسبب سياساتها وممارساتها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني واستمرار احتلالها لأراض عربية، ومن ثم تخفيف الكراهية للصهيونية ولإسرائيل وإعادة إنتاجهما في الذهنية المصرية في صورة طيبة، والترويج لفكرة ارتباط المصالح الوطنية المصرية بالتطبيع معها وخطأ معاداتها، وذلك من خلال الضّغط على الحكومات لمراجعة المناهج الدراسية خصوصاً الدينية والتاريخية لحذف كل ما يتعلّق منها باليهُود والنزاع العربي الإسرائيلي تحت دعاوي نشر ثقافة السلام، ولإبعاد الشّخصيات المعادية للصهيونية وإسرائيل والتطبيع من مواقع تؤثر من خلال وجودها فيها على توجيه الرأي العام. ولعل البعض منا يتذكر طلب رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجين من الرئيس السادات بعد توقيع المُعاهدة عام ١٩٧٩ «ترشيد» أحاديث فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي للتليفزيون عن اليهود في القرآن الكريم.

وإزاء فشل يواجه إسرائيل في تليين مواقف المثقفين والرموز الوطنية والفكرية المعادين للتطبيع تلجأ آلة الدعاية الصهيونية الأمريكية إلى ملاحقتهم وعقابهم، ويعد تشويه السمعة إحدي وسائل العقاب، والتهمة الأنجع هذه الأيام هي تهمة «معاداة السامية» لكسر شوكتهم ومحاولة عزلهم داخل محيطهم الأكاديمي ووضعهم في موقع وكأنهم معادون منه لمصالح بلدهم مع إسرائيل!

في نوفمبر ٢٠٠٥ أصدرت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة قراراً بتجريم إنكار المحرقة اليهودية و«معاداة السامية»، ووفر هذا القرار أداةً لا بأس بها في يد آلة الدعاية الصهيونية، تجعل من يوجه إليه هذا الاتهام من الأكاديميين المصريين معرضاً لعقوبات من الجامعات الأوروبية والأمريكية، ومن جامعات عربية في دول مؤلفة قلوبها ممنوع من العمل فيها أو إلقاء محاضرات في قاعاتها أو المشاركة في مؤتمرات علمية تستضيفها أو حتى دخولها.. وهذا هدف رئيسي من أهداف توجيه ذاك الاتهام وعمل آلة الدعاية الصهيونية في هذا الاتجاه.

لكن العقاب الأشد وطأةً والجرح الأشد إيلاماً هو أن تستخدم آلة الدعاية تلك وسائل إعلام مصرية وطنية يسارية التوجه، لتوجيه هذا الاتهام من قبل أكاديمي إسرائيلي صهيوني يعمل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

في عدد صحيفة «البديل» الصادر صباح الجمعة ٢٦ أكتوبر الماضي نشرت الصحيفة تصريحات للمدعو «يوئيل بن بنين» وهو أكاديمي إسرائيلي صهيوني يعمل بمركز الشرق الأوسط - إحدي المنظّمات الأمامية للتطبيع بين مصر وإسرائيل - بالجامعة الأمريكية، وهو أيضاً أحد أبناء جيل إسرائيلي تربي وعمل في «كيبوتس» صهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة..

واتهم يوئيل في حديثه الدكتور رءوف عباس بأنه «متطرف قومي معاد للسامية».. وفق العنوان المصاحب للحديث الذي روج فيه يوئيل لمزاعمه، واستخدم «البديل» منبراً لإطلاقها تحقيقاً لأهداف آلة الدعاية، في الوقت الذي أصدرت له دار الشروق ترجمةً لكتابه «شتات اليهود المصريين».

والدُّكتور رءوف عباس أستاذ مصري مرموق في التاريخ ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وقامة وطنية وفكرية عالية في البلاد وحاصل على جائزة الدولة التقديرية ومن المعادين للمشروعات الصهيونية الأمريكية في المنطقة العربية للتطبيع.

لذا جاء هذا الاتهام من إسرائيلي صُهيوني من منبر وطني صَادماً لأسباب عدة منها استخدام الصحيفة منبراً، ونشر الاتهام في كادر خاص لإبرازه، وإطلاق الاتهام في عنوان دون نسبته إلى صاحبه، وعدم الاتصال بالدكتور رءوف عباس للحصول على رده على هذا الاتهام عملا

بقواعد المهنة، وانتظار قراءة الدكتور رءوف بنفسه هذا الاتهام - كقارئ - لكي يقوم بنفسه بالرد.

ويزيد الشعور بالأسي إتاحة صَحيفة مصرية الفرصة ليوئيل لتوجيه اتهام بهذه الخطورة لشخصية وطنية في الوقت الذي قررت فيه الجامعات البريطانية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية والأكاديميين الإسرائيليين مثل يوئيل بسبب سياسات التمييز العنصري ضد الفلسطينيين داخل الجامعات الإسرائيلية.. فهل جامعات بريطانيا أكثر عرُوبةً من التيارات اليسارية والثورية في مصر؟.. وهل تعرف جامعات بريطانيا من هم المعادون الحقيقيون للسامية أكثر مما تعرفه صحفنا اليسارية؟

أثقُ ثقةً مطلقةً في مهنيّة الزُّملاء في «البديل».. أما وطنيّتهم فهي ليست مطرُوحةً أساسًا للنقاش، وفوق ذلك أقدر الدكتور محمد سيد سعيد رئيس تحريرها، فقامته لا تقل ارتفاعًا عن قامة الدكتُور رءوف عبّاس، فهو مفكّر مصري، أحترم آراءه واجتهاداته السياسية والفكرية علاوةً على أنه صديق عزيز. وما قصدت من العنوان الصادم لهذا المقال سوي إشعار الزملاء في البديل بفداحة ما ألحقه المنشور بها من أذىً للدكتور رءوف.. عندما يواجه المرء موقفًا مشابهًا.

وسلفًا أعتذرُ للزملاء عن هذا العنوان، وأعتبر أن ما تم نشره وعلى الصُّورة التي تم نشره عليها خطأ غير مقصُود، لا يكفي تداركه نشر رد الدكتور رءوف، أو الاعتذار منه، بل فضح محاولات اللُّوبي الصُّهيوني الأمريكي لفرض التطبيع من أبواب خلفيّة، أو عبر منظّمات أمامية، وكذلك فضح محاولات تشويه سمعة رمُوزنا الوطنية، ومساعي هذا اللُّوبي لاختراق اليسار المصري.. وتلك قصة أخري من قِصصٍ كثيرة تُروى في هذا المجال.

... والجامعةُ الأمريكيَّةُ أيضًا

شير ين أبو النّجا*

يبدو أنّ معايير الجامعة الأمريكية - حتى ولو كانت في وسط المدينة - لا يجب أن تختلف عن معايير السياسة الأمريكية بشكل عام، فحين اعتزمت الولايات المتحدة الأمريكية غزو - بل قُل سحق- أفغانستان لتأديب طالبان، أعلن بوش وزوجته أن الحملة تهدف - فيما تهدف - إلى تحرير النِساء من العيش في عصور خارج الحضارة، واستخدم الزى النسائي الطّالباني للتدليل على ذلك، ومنذ أسبوع أو أكثر كانت السيدة لُورا بوش تجلس مع النِساء السعوديات اللواتي يرتدين زيًّا مشابهًا في الصُور.

بل إنها قامت بارتداء إيشارب لتعلن رمزيًّا قبولها هذه المنظُومة. منذ عدة سنوات - أيضًا - بدأت إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تستجيب لبعض أشكال الرقابة التي أثارها بعض الطلاب. فوقعت مشكلة كتاب مكسِيم رُودنسون «محمد» بقسم التاريخ، ومشكلة شبه السيرة الذّاتية للكاتب المغربي محمد شكري، وعنوانها «الخبز الحافي» وكانت الدكتورة سامية محرز تقوم بتدريسها كجزء من المنهج، وقبل ذلك بكثير اعترض أحد الطلاب في قسم تعلُّم كتابة المقال على قراءة قصة قصيرة للكاتبة الراحلة أليفة رفعت... وهكذا.

كانت حُجة اتخاذ أي إجراءات هي وجوب مراعاة تقاليد المجتمع والطلاب يعبرون عن هذا المجتمع، كان الطلاب هم أساس المنطق في إعادة إنتاج أشكال الرقابة، ولكن في حالة أخذ رأي الطُّلاب في مسألة مقاطعة المؤسّسات الأكاديمية الصهيونية لابد أن يختلف الأمر، عندها يصرح المسؤولُون بأنّ الطلاب ليس من حقِّهم إبداء الرأي في اجتماع مجلس الأساتذة، في حين أنّ الطلاب كان من حقهم التقدم بشكاوي والاعتراض على منهج الأستاذة الدكتورة سامية محرز!!.

لم يعد من الغريب إذن أن تتصدّر أخبار الجامعة الأمريكية الصفحة الأولى من الصحف بجانب أخبار جامعة القاهرة وعين شمس والمنوفية في الحصار الأمني، كل ما في الأمر أن

* المصري اليوم، 7 من نوفمبر 2007.

حصار الجامعة الأمريكية للطلاب يتجلى في حصار الأفكار وحرية الرأي والتعبير وهو ما لا يختلف كثيراً عن الحصار الأمني.

وإذا كان طالب الجامعة الأمريكية يدفع أموالا طائلة من أجل الحصُول على خدمة تعليمية متميزة فمن حقه على الأقل أن يعبر عن رأيه ويعلن رفضه لكل أشكال التطبيع، من حق الطالب على الجامعة أن يبدي رأيه في السياسة التعليمية، خاصّةً إذا تعلق الأمر بأشكال التّواجُد الإسرائيلي، وإذا كانت حجة منع الطلاب من الكلام في الاجتماع الذي عُقد يوم الأربعاء الماضي أنه اجتماع للأساتذة فإنه من الممكن عقد اجتماع خاص لهم.

عمُوماً أدي هذا القمع الفكري إلى انزعاج بين بعض الطلاب المتسلحين بالوعي والإدراك لما يحدث، وقد تلقيت على البريد الإلكتروني رسالةً من الطالب أحمد اللوزي وهو بالفرقة الرابعة في قسم الاجتماع بالجامعة الأمريكية، وأنشر الرسالة كاملة:

التطبيع من منظُور طلبة الجامعة الأمريكيَّة:

سبق أن تناولت «المصري اليوم» موضُوع التطبيع في الجامعة الأمريكيّة ، ونقلت المواقف التي اتخذها الأساتذة بين الذين يرفضون التعامل مع الوسط الأكاديمي الإسرائيلي كتعبيرٍ عن رفضهم لسياسات الدولة الإسرائيلية ، وآخرين يريدون الفصل بين الدراسة والسياسة، ويرون أن رفض التعامل مع إسرائيل بسبب سياساتها يعني أن الجامعة الأمريكية تتخذ مواقف سياسية رغم كونها في الأساس مؤسسة مستقلة عن أي حكومة أو اتجاه سياسي.

لم يحضُر اجتماع الأساتذة سوي مجموعة صغيرة من الطلبة، الذين سمعوا عن الاجتماع بالمصادفة، نظراً إلى أنه مخصص للأساتذة فقط.. ورغم محاولاتنا المتكررة نحنُ الطُّلاب الحضور للكلام لم يسمح لنا رئيس الجلسة بالتعبير عن آرائنا.. لم يكن هناك اجتماع مماثل مخصص للطلبة، حيث إن إدارة الجامعة تظن أن أغلبية الطلبة في الجامعة «غير مهتمين»، وأنه حتى إذا نظم اجتماع من هذا النوع لن يحضر سوي عدد قليل جداً، وذلك لأنّ طلبة الجامعة ينتظر ويفترض من قبل إدارة الجامعة أن يكونوا غير «مُسيّسِين».

ولكن الجامعة من ناحية أخرى تفتخر بعلاقاتها مع الأنظمة الحاكمة في مصر والأُردن، وتدعو رؤوس تلك الأنظمة لإعطاء الطلبة بعضاً من مواعظهم من خلال محاضراتهم التي تتم في قاعة إيوارت الكبرى بالجامعة، هذا إلى جانب زيارات كل من «كُوندوليزا رايس» والممثل الأمريكي «جورج كلُوني» الذي يعد ممن ينادون بالتدخل في دارفُور.

وعلى الرّغم من كل هذه الزيارات السياسية، فالجامعة تصر على أنها ضيفة في مصر، ولا تتخذ مواقف سياسيةً أو دينيةً، وهنا نسأل: لماذا لا يعتبر توطيد العلاقات مع الأنظمة الحاكمة نوعاً من الاتجاه السياسي؟ أم أن فكرة عدم التورط في السياسة هذه تستخدم فقط لفرض سياسات الأنظمة الحاكمة، والطريف أن الجامعة لا تتعامل مع سياسات النظام على أنها مواقف سياسية لأنها سياسات النظام الحاكم إذن فهي مباحة ومقبولة.

نظراً للصُّورة الموجودة عند البعض أن الجامعة الأمريكية تأخذ بآراء الطلبة.. على أساس أن عدد الطلبة يفوق عدد الأساتذة والإداريين وهم الذين يعاملون باعتبارهم فخر إنتاج الجامعة.. أحب أن أقول إن طلبة الجامعة لم يستشاروا في موضوع التطبيع هذا.. بل إن بعضهم لا يعلم أن الجامعة تخطط للتطبيع.. هذا بالطبع نتيجة حرص إدارة الجامعة واستهتارها الشديد بالطلبة وآرائهم..

واستهتارها بتاريخنا كطلبة ومُواطنين مصريين نُمثّل جزءاً من هذا المُجتمع رغم كل شيء.. فنسيت الإدارة تماماً أو تناسَت أن أكثر من ٣٠٠ طالب من الجامعة كانوا حاضرين في انتفاضة التّحرير يوم 20 مارس 2003 رفضاً للحرب على العِراق.. وأنّ طلبة الجامعة وأساتذتها وقفوا مع قُضَاة مصر لأننا جزء من المُجتمع المدني.. وهذا شيء يحسب على الإدارة التي أثبتت أنها لا تحترم الطّلبة.. وإنما مُهتمة أكثر بتنفيذ أجندة معينة وفرضها علينا.

أحمد اللُّوزي، الفرقة الرابعة بقسم علم الاجتماع.

بينين يتمتَّعُ بقُدراتٍ بحثيَّةٍ فريدة؛ ولكن دور السِّياسي طَغي على دور البَاحث - توضيحٌ، وشهَادة عتاب

إيمان يحيي*

انتابتني دهشة كبيرة، عندما طالعت الحوار الذي أجرته «البديل» مع المؤرخ الإسرائيلي -الأمريكي يوئيل بن نين في عدد الجُمعة 26 أكتوبر، فبدلا من أن يتحدث مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية عن كتابه الصادر بالعربية «شتات اليهود المصريين »، أخذ يوزع الاتهامات بمعاداة السامية على المؤرِّخين المصريين، ويخص الدكتور رءوف عباس بالنصيب الأكبر منها ويحكي عن انطباعاته الشخصية عنه.

للسيد «يوئيل» ولـ«البديل» ولـ«دار الشروق» في عنقي «توضِيح وشهادة، وعتاب».

أما التوضيح فإنني مثل الغالبية العظمي من المثقفين المصريين، نفرق جيدا بين «اليهودي » و«الصهيوني» و«الإسرائيلي» أعترف أنني قابلت في حياتي يهوداً مُعادين للصهيونية، كان من بينهم صديقي الطبيب الأمريكي «دافيد هنيلي» الذي كان من نُشطاء حركة الاحتجاج على حرب فيتنام، والذي هاجر بعدها إلى السُّويد، والذي التقيته في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان مع غيره من يهود شرفاء وقفوا إلى جانب الشعب الفلسطيني ضد الصُّهيونية، وكانت أرواحهم مهددةً بفعل قنابل الطائرات الإسرائيلية، أقر - أيضاً - بأنّ تعاطفي مع القضية الفلسطينية والذي أدّى إلى ارتباطي بالمقاومة، قد أثارته قراءة في كتابين في بواكير الشباب للمُناضلة اليهودية الشيوعية «فيلتسيا لانغر» تلك المُحامية الإسرائيلية التي دافعت عن المعتقلين الفلسطينيين في الستينيات وكان كتاباها «أولئك إخواني» و«بأم عيني » وثيقتي دمغ واضِحة للصُّهيونية العنصرية، فضلت «فيلتسيا» أن تهاجر من إسرائيل وترجع إلى بلدها الأصلي «ألمانيا» ليتسق موقفها الحياتي العملي مع معتقدها الفكري المعادي للصُّهيونية، لذا فإنّ اتهام المثقفين المصريين بالمعاداة للسامية نوع من البلطجة والإرهاب الفكري الذي لن يخيفنا ولن نقبله.

* جريدة البديل. 9 من نوفمبر 2007.

لعل إحدي القضايا التي تشغل اهتمامي وتفكيري هي قضية التطبيع مع إسرائيل، وبالأخص محاولة فتح أبواب له عبر لافتة «حوار اليسار العربي واليسار الصُّهيوني» أو عبر الادعاء بأن يهود إسرائيل من الأصول الشرقية هم الأكثر تفهما للمطالب العربية اليهود المصريين » لقد لفت انتباهي بشدة كتاب «بن نين» المُعنون «مازال العلم الأحمر يرفرف هناك» الصادر عن دار الثقافة الجديدة لقد دعا «يوئيل» في هذا الكتاب إلى حوار بين اليسار العربي واليسار الصهيوني متتبعاً الجذور التاريخية التي تمثلت في محاولات البعض إجراءه.

ثمّ طالعتُ في جريدة العربي منذ حوالي ثمانية أعوام عرضاً لكتاب «شتات اليهود المصريين» قدمه الدكتور قاسم عبده قاسم، ظللت أبحث عن الكتاب بدأب حتى تمكنت من تنزيله من شبكة الإنترنت كاملا، ثم استطعت اقتناء النسخة الأصلية من الخارج، والحق أن الكتاب يتضمن كمًّا هائِلا من المعلومات عن اليهُود المصريين ومصيرهم، مما جعلني أعرضه على الدُّكتور رءوف عباس. أود أن أشير هنا إلى قُدرة «يوئيل بن نين» الكبيرة على امتلاك أدوات البحث العلمي واستخدامها، وفي نفس الوقت الظروف التي مكنته من التنقل بين إسرائيل ومصر وأمريكا وأوروبّا لجمع مادة هذا الكتاب الثرية.

لقد تحمّس الدكتور رءوف - وتحمّست معه - لوجوب نشر هذا الكتاب بالعربية، رغم أن «يوئيل» قد طغي عليه فيه دور السياسي على دور الباحث ولعل ذلك هي إحدى آفات البحث في العلوم الاجتماعية، حيث يتم انتقاء المعطيات وليٌّ عُنق النتائج لتبرير مُعتقدات وآراء الباحث السياسية.

بدأت بالفعل في ترجمة الكتاب وقامت الدُّكتورة شُهرت العالم مدير التنسيق والمتابعة بالمشروع القومي للترجمة بالاتِّصال بالمؤلف، كانت المفاجأة أن «يوئيل» في البداية قد تساءل عن أهمية ترجمة كتابه للقارئ العربي مُبدياً أنه موجّه للقارئ الغربي، ثم وضع شروطًا تعجيزيةً لترجمة الكتاب كان أهمها ألا تتم كتابة مقدمة للكتاب وخاصة من د. رءوف عباس، وألا يسمح للمُترجم بكتابة هوامش توضيحيّة أو تعقيبيّة على الصّفحات.

أما الشرط الغريب الثالث الذي وضعه «بن نين» فقد كان أن يتم الرجوع في المقتطفات الفرنسية والعبرية التي قام هو بترجمتها إلى الإنجليزية إلى الأصل، لتتم ترجمته إلى العربية ،

قد يكون مفهوماً أن يتم الرجوع في المقتطفات العربية إلى الأصل العربي وخاصة أن الترجمة مُوجهة إلى القارئ العربي، أما الحديث بشأن «الفرنسية» أو «العبرية» فيلقي بالشك على ترجمة «بن نين» الإنجليزية لها، والتي يُفترض أن تكون أمينةً ثم ظهر الملعُوب، فلقد طلب أن يتم الرجوع إلى الأصول العبرية وترجمتها بواسطة المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة التّابع للسِّفارة الإسرائيلية، والذي يصر المثقفون المصريون على مقاطعته، هنا كان قرار الدكتور جابر عصفور هو رفض شروط بن نين والعدول عن ترجمة الكتاب، وعند هذه النقطة أتمني ألا يوجه يوئيل اتهاماته بالعداء للسامية إلى الدكتور جابر وفي نفس الوقت أتساءل هل وافقت دار الشروق على شروط «بن نين» بما فيها الرجوع إلى الأصول العبرية بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي؟!

ولعل «العتاب» أوجهه أولا إلى الأصدقاء في جريدة «البديل» التي لم أكن أتوقّع أن تقع في خطأ مِهني جسيم كالذي فعلته عندما وضعت صُورة رءوف عباس مع عنوان «رءوف عباس مُؤرخ معاد للسامية»، هكذا دون علامة تعجُّب أو استفهام، أو حتى دون الإشارة إلى قائل العبارة يوئيل، وكأنه إعلان يطلب رأس مُؤرخ مصري مرمُوق حيًّا أوميتًا.

لم أتوقّع أن تكون تهمة العداء للسّامية رائجةً على صفحاتها ضد مصريين عرب، هم بالأساس ساميو الأصل، دون تعليق من «البديل» التقدمية المعادية للصهيونية.

رغم أن كتاب «بننين» هو إضافة للمَكتبة العربية دون شك مع الإشارة إلى ما يحتويه من مغالطات سياسية وعلمية تستوجب التعقيب، فإنني أوجه عتابًا شديداً لدار الشروق. من يطالع الكتاب يتأكد أنه لم تتم مراجعته بأي شكل من الأشكال، مفاهيم مغلُوطة تستحقُّ التعقيب ، أخطاء في الترجمة مُهينة للثقافة المصرية ارتكبها المُترجم لقد تحوّل المفكر المصري «أنور عبدالملك» على يديه إلى السيدة «أنوار عبدالملك» عالمة الاجتماع المصريّة، وتحول الباحث المصري الراحل «أنس مُصطفي كامل» إلى أنيس مُصطفي كامل» دون أن يرمش له جَفن ، وتحولت «الدولية الاشتراكية» إلى «الحركة الدّولية التعاونية العُمالية» على يد المُترجم.

وإذا كانت تلك العيِّنة قد أماطت اللثام عن محدودية الثقافة السِّياسية لدى المُترجم وإن كان استاذًا في الأدب الإنجليزي، فإنّ المُصيبة بلا شكٍّ أعظم عند ترجمة المُصطلحات الخاصّة

بالحركة الصهيونية، ولعل تلك الإشكالية أيضا تعني مأساة الترجمة في بلادنا، حيث لا تكفي معرفة اللغة الأجنبية فقط في إنجاز ترجمة صادقة وصحيحة، بلاشك لم تكن دار الشروق موفقةً في إنجاز هذا الكتاب بهذه الصورة، وأشك كثيراً أن يكون أحد مُستشاريها قد اطلع على مضمُونه الخطير، والذي يحتاج إلى تعقيب وإشارات متعدِّدة تنبه القارئ العادي إلى المضامين السياسية المغلوطة التي يحتويها يبدو أن «دار الشروق» قد انبطحت موافقةً على شروط المؤلف التي رفضها من قبل جابر عصفور والمسئولون عن مشروع الترجمة القومي.

لا أوجه عتاباً إلى السيد يوئيل ولا لوماً، فالرجل قد أخطأ في حق كتابه وبحثه العلمي أكثر من مرّة. لم يكن حريصاً على إيصاله للقارئ العربي بترجمة سليمة مُتوافقة مع مُصطلحات موضُوعه، وعندما أراد الدعاية لكتابه لم يعرض مضمُونه في الحوار الذي أجراه مع «محمد فرج». بل فضّل أن يوجه الاتهامات بمُعاداة السّامية لكل المؤرخين المصريين دون سبب ودون داع، ثم هو يرفض أن يتناقش مناقشة علمية حول كتابه مع أصحاب التخصص ، ويتعالى بكل عُنصرية وصَلافة على المؤرخين العرب والمصريين، حتى أنه غادر أحد البرامج التليفزيونية غاضباً لمجرد أن الدكتور قاسم عبده قاسم أراد أن يقوم بمداخلة تليفونية حول كتابه.

أيُّ بحث علمي أو موضوعي هذا الذي يتفادي المناقشة والجدال؟! أليس من حقّنا بعد كل ذلك ، وبعد مُلابسات توجيه الاتهامات بالعداء للسّامية غير المبررة ألا نوجّه لوماً أو عِتاباً إلى السيد «يوئيل». وأن نوجه إليه اتهاماً واضِحاً بأن أجندته السياسية التي ينفذها في الجامعة الأمريكية ووسط المثقفين المصريين هي التي تحركه وليس - كما يدعي - جهده العلمي؟

ورغم ذلك نجد لزاماً علينا أن نناقش كتاب «يوئيل بن نين» «شتات اليهُود المصريّين» لأنه بقدر ما يحتوي على معلومات هائلة، فإنه ينطوي أيضا على مغالطات علمية وسياسية ويُشير إلى أجندة سياسية خطيرة.

ثعالبُ شمْشُون في مِصر

بالتفاصيل: وقائع أخطر محاولات صُهيونية لاختراق جِدارمُقاومة التطبيع

عزمي عبد الوهاب*

كان اليهُود موضوعاً لأكثر من عنوان ساخن في الفترة الأخيرة، حيث ضاع الفارق بين اليهودية كديانة سماوية والصُّهيونية كنزعة عنصرية، وكان «التطبيع» هو المعني الخفي وراء أغلب هذه العناوين، لكن الاتهامات الكريهة تطايرت، لتصب على رأس المؤرخ الكبير رءوف عباس بعدما اتهمه جوئل بينين بـ«مُعاداة السامية»!.

بينين هذا مُؤلف كتاب «شتات اليهود المصريين» لا ينكر ماضيه الصهيوني، وجنسيته التي تسمح له بالتردد على أسرته في إسرائيل من وقتٍ لآخر، وهو كذلك الذي رفض أن يكتب رءوف عباس مقدمةً لكتابه إبّان الشروع في ترجمته وإصداره عن المركز القومي للترجمة . بالتأكيد رفض لأنه يعرف من هو رءوف عباس، فقد التقيَا من قبل وساعده د. رءوف حين منحه رسالةً علميةً مقابل أوراق هنري كورييل، إلى أن فاجأه بينين بأنه سيذهب إلى إسرائيل لزيارة أُسرته هناك، فما كان من د. رءوف إلا أن عامله بالطريقة التي يراها واجبةً في مثل هذا الموقف.

فتحت جريدة «العربي» السِّجال مبكِّرًا حول الدور الذي يلعبه «بينين» في مركز دراسات الشّرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في مصر، من بثّ أفكار مُناهضة للقومية العربية وداعمة للتطبيع الثقافي، الذي يظل حائطًا منيعًا، يتأبّى على محاولات الصّهاينة فيضطرون إلى ممارسته سرًّا، كأن يفاجئ الحضور بوجود السفير الإسرائيلي بينهم في عرض مسرحي، أو حفل موسيقي في دار الأوبرا المصرية، مثلما حدث أن أبلغ صاحب إحدي قاعات الفنِّ التشكيلي في مصر، عن طريق جهة رسمية أن السيد السفير سيأتي لزيارة القاعة، وإن كان القائمون على هذه القاعة قد أغلقوها خصِّيصاً في اليوم المحدد أو في «التاون هاوس» بوسط القاهرة وكثيراً ما يحدث هذا ولا يكف الصهاينة عن محاولات اختراق حائط الثقافة والفنون ، من وقت لآخر، بعدة وسائل، لأنهم يعرفون أن الثقافة والفنون هما خط الدفاع الأول والأخير

* جريدة العربي، 18 من نوفمبر 2007.

عن هوية هذه الأمة، وقد وصل التبجح بالسفير الإسرائيلي أقصي غاياته، حين أعلن تحديه للجماعة الثقافية، بالإصرار على عرض فيلم «زيارة الفرقة» بأي صورة في مصر حتى لو كان ذلك على نفقته الخاصة، وذلك بعد أن رفضت لجنة المشاهدة في مُهرجان القاهرة السينمائي عرض الفيلم. الفيلم يتناول زيارة فرقة مصرية عسكرية(!) لإسرائيل، فلا تجد من يستقبلها، فتضطر صاحبة مطعم لاستضافة أعضاء الفرقة، وتحدث علاقات حبٍّ ومناوشات جنسيّة مكشُوفة.

هذا هو شكل العلاقة الذي يُريده صناع الفيلم الإسرائيلي، الذي عرض في مهرجان كان .. وهذا ليس نجاحًا، فالنجاح الحقيقي أن يعرض الفيلم هنا في القاهرة لا في «كان» حتى يستطيع السفير الإسرائيلي أن يخرج لسَانه للجميع، فهو يعرف أن المثقفين المصريين ليسوا كلهم لينين الرّملي أو علي سالم.

في الاتجاه الموازي قدّمت مخرجة مصرية فيلمها الأول «سلاطة بلدي» وكان عنوانه الرئيسي «الحنين»، أو لم الشمل، أو العودة من الشتات.. وفي محاولة لإفهام الحفيد أن له عائلةً أخرى في إسرائيل، تسعي المخرجة لأن تؤلف بين شتاتها، عبر شريط سينمائي مصوّر هناك، إنها الزيارة العكسية لـ «زيارة الفرقة»! ضع بجانب هذه الصُّور، الاحتفالية التي أقامتها الجالية اليهودية في القاهرة «عددهم لا يتجاوز المائة» من كبار السن في عمُوم مصر بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء المعبد اليهودي بشارع عدلي، وخطبت رئيسة الطائفة «كارمن وينشتاين» بالإنجليزية في حضُور السفير الأمريكي «عاشق مولد السّيد البدوي» والسفير الإسرائيلي بالطبع، وغنّى جابر البلتَاجي - المغني الأوبرالي المصري - أغنية عن السّلام بالعبرية والعربية.. كل هذا لا بأس به، لكن الأوبرالي المصري انتهك حرمة المعاني التي عاش بها ولها صَلاح جاهين، حين غنّى أغنيته عن السلام!.

سَلاطة بلدي فعلاً:

يستطيع الواحد أن يحسد جريدة «البديل» على حياديتها وموضُوعيتها(!) في التعامل مع قضية فيلم «سلاطة بلدي» مع ضرُورة الإشارة إلى أن موقف اليسار حاليًا لم يعد كما كان عليه عام 1974 حتى لا يقول أحد: إنّ الشيوعيين المصريين كانوا أول من أيد فكرة التقسيم إلى دولتين «إسرائيلية وفلسطينية»؟ فتحت دعوى المهنية، يُمكن تمرير حوار على صفحة

كاملة من «البديل» مع السيدة نادية كامل مُخرجة الفيلم، وشيئًا فشيئًا يعتاد القارئ وجود مثل هذه النِّقاشات حول: هل ما حدث تطبيع أم لا؟! وشيئًا فشيئًا يحدث ما أسمته السّيدة «نولة درويش» من نُشطاء المجتمع المدني، وهي بالمناسبة ابنة المُناضل الشيوعي الراحل يوسف درويش، الذي فضّل العيش في جحيم الوطن «مصر» على الهجرة إلى الجنة المزعُومة «إسرائيل».

مقال نولة درويش يدور حول أهمية كسر جدار.. «التّمييز بين الناس على أساس الدِّين» وكأن من يرفضُون الفيلم، مع فكرة التمييز بين الناس على أساس الدين.. نحن نتحدث عن ناس تخلوا عن مصريتهم، وجروا وراء فكرة «الوطن الموعود» وسكنوا بيوتًا ليست بيوتهم ، وناموا على أسرة ليست لهم، وبالتأكيد كانوا يؤمنون بالمشرُوع الصُّهيوني التوسُّعي، فالفيلم يتم تصوير جزء منه مع هؤلاء أو الجزء الغائب من الأسرة، منذ الأربعينيات.

ما الفرق إذن بين كسر الجدار الذي رأته نولة درويش و«الحاجز النفسي» الذي كان يسعى السّادات لإذابته بمُبادرته الاستسلاميّة؟!.

هناك جانب آخر، فباسم البحث عن الجذُور والحنين، والتمييز بين العلاقات التي تربط الناس على المستوى الخاص، وسياسات الحكّام التي غالبًا لا تأخذ مصالح ورغبات الناس بعين الاعتبار.. باسم هذا كله يتم تمرير فكرة الجذُور المشتركة، فالحفيد «نبيل شعث» أبوه فلسطيني وأمه مِصرية، وابنة عم جدته «سبب الزيارة» إسرائيلية، وبالتالي يجب أن يتمّ تجميع شتات هذه الأسرة حتى لو تخلى جُزء منها عن مصريته، وبالتأكيد خاض حروبا ضد مصر.

إذا كان هذا هو موقف نولة درويش، التي تنتمي إلى أسرة أُخرى من «نوع السّلاطة البلدي » فإنني استغرب لما كتبه الصديق الجميل محمود الورداني، إذ رأى في الفيلم قصيدةً عذبةً، وأنا أعرف موقف الرِّوائي محمود الورداني السياسي من التّطبيع، ولا مجال للمزايدة عليه هنا ، لكنه توقف أمام مُعالجة المخرجة للحواجز التي زرعتها الدولة العِبرية بين المدن بإعجاب ، في حين أن مشَاهد الجدار العازل ونقطة العبُور إلى غزة لم تستغرق سوي دقيقة ونصف الدّقيقة، في فيلم مدته ساعة وخمس وأربعُون دقيقة.

قد تكُون نادية كامل مخرجةً عبقريّةً، لدرجة أن فيلمها حصل على جائزة أحسن فيلم تسجيلي في المهرجان الحادي عشر للفِيلم العربي بسان فرانسيسكُو، كما عرضه من قبل مهرجان الشرق الأوسط السينمائي بأبي ظبي.. ولنتأمل اسم مهرجان أبي ظبي، إنهم يستخدمون «الشّرق الأوسط» التي استخدمها الغرب لعبور مأزق تسمية «فلسطين» في الحديث عن الصِّراع العربي الإسرائيلي.

قد تكون نادية كامل عبقريةً سياسيةً، حين تبتكر تعريفًا جديدًا للتطبيع، فهي تراه: «الاستندال ، أو اتخاذ موقف المتفرِّج من ظُلم أراه واقعًا على شخص آخر، لمجرد أن لي مصالح معينةً، قد يضرها الوقُوف إلى جانبه.. هذا هو تعريفي للتطبيع» هكذا قالت!.

ومن حقِّها أن تستسلم لحالة الحنين لجزء من عائلتها يعيش في إسرائيل، ومن حقِّها أن تقوم بزيارة هذا الجُزء، لكن عندما تتحوّل هذه الحالة إلى شريط سينمائي، فلابد أن نقرأ من وراء هذا رسالةً ما تريد توصيلها لنا، هذه الرسالة تكمُن أيضًا فيما ذكرته لـ«البديل»: «أنا لم أنشئ علاقة مع إسرائيليين، العلاقة موجُودة بالفعل، فيما يتمثل في رابطة الدم والقرابة، فما لا ينظر إليه الكثيرون هو أن الفيلم عن عائلتي أنا، كيف جاءت إلى مصر، والعقبات التي واجهتها عبر تاريخها والتي كانت انعكاسًا للظرف السِّياسي، ليس في مصر فقط، بل في العالم كله ، بدءًا من الحرب العالمية الأولي ثم الثانية، فقيام إسرائيل.. لقد تأثرت عائلتي بشكل مباشر بكل ما حدث فالآخر بالنِّسبة لي ليس كما يمثله لأي مواطن آخر في مصر، فالآخر هنا تجمعني به صلة دم وثيقة مباشرة».

هكذا لخّصت نادية كامل المسألة، فالعدو الذي تربّينا على أنه عدوٌّ لنا وهذا حق، ليس هكذا بالنسبة لها، إن هناك صلة دم، ولننظر إلى الأمام، ولا ندع الماضي يتحكم في نظرتنا للعالم من حولنا، فالنظرة الإنسانية قادرة على إنهاء هذه الصراعات، إنها الرُّؤية الطوباوية التي تنتصر على الحاجز النفسي، وخط بارليف والجِدار العازل، وكل المتاريس التي يطلق جنُود الدولة العبرية من ورائها الرصاص على الشجر والبشر، وكل ما هو فلسطيني، إنها «سَلاطة بلدي» فعلا، في واقع يتميع فيه كل شيء، وتختلط فيه المفاهيم، رغم أن الجريمة واضحة ، والقَاتل واضح، فعلام الغمُوض؟!.

وجُوه إسرائيلية

ضاعت الحدُود الفاصلة وباسم التّاريخ، ضرب التاريخ، ما يدعونا لتذكر ما كتبه رسام الكاريكاتير الراحل رءوف عيّاد، وإجلال الجمل في مجلة «صباح الخير» بتاريخ22 ديسمبر 1977، كان عام 1977 قد بدأ بانتفاضة شعبيّة ضد قرارات رفع الأسعار، وانتهي بزيارة السّادات للقُدس، وكانت الخطوة الثانية أن يعقد مؤتمر في ميناهاوس لبحث الخطوات المقبلة ، وكان ينبغي أن يضم المؤتمر وفوداً من مصرَ وإسرائيل والفَلسطينيين.. رفض الإسرائيليون أن يرفع العلم الفلسطيني على مدخل فندق ميناهاوس، ورفض الفلسطينيُّون أيضاً الجلُوس مع القتلة.

كان الإعلاميُّون أضعاف أضعاف الوفُود الرسمية، وكان هناك مئات الإذاعيين والصحفيين الإسرائيليين، وأغلبهم من أصول مصرية وعربية، التقى رءوف عياد في هذا المؤتمر ثلاثة إسرائيليين: يوري أفنيري، وهو من أسرة يهوديّة ألمانية هاجرت إلى فلسطين 1933 وله كتاب «إسرائيل بدون صهيونية» وكان من دعاة الاندماج بين العرب واليهود، رغم أنه في شبابه التحق بالهجانا، ومنظمةأخرى اسمها «ثعالب شمْشُون» قاتلت في الجبهة المصرية أثناء حرب 1948.

وضمن الوجوه التي قابلها رءوف عيّاد، وهذا ما يهمنا الآن إسحاق بن جاد، ليبي الأصل وكان يدرس الأدب العربي في الجامعة هناك، والمفاجأة كانت في الوجه الثالث الذي يخص «بديع داود حسني»، كان يعمل وقتها مُراسلا للإذاعة الإسرائيلية، وغير اسمه إلى اسحق ليفي.. هل يبدأ الانسلاخ عن الجذور بتغيير الاسم ثم يعود بعد ذلك ليتمسح في اسم داود حُسني، الذي خلعه هناك في مُجتمع قائم على الإحلال والإبدال والانتهاك؟.

سوف أنقل جزءاً من التحقيق الذي أشرت إليه، حتى نعرف كيف استقبلت أسرة الموسيقار اليهودي المصري الكبير داود حسني، الابن الذي انسلخ عن اسمه ووطنه وهويته، وعاد إلى بيت العائلة، فماذا حدث؟! إنها زيارة أيضاً! مُفرداتها الحنين والبحث عن الجذور وكل ما هو إنساني ولا تختلف عن زيارة الفرقة وزيارة «سلاطة بلدي».. تقول سطُور التحقيق الذي يمكن اعتباره خطوة أولي على طريق التطبيع:

«تحدّثت إلى بديع داود حسني، أو اسحق ليفي بعد أن ترك مصر إلى إسرائيل فقال: سألتني زوجة أخي: من أنت؟ وكيف دخلت الشّقة؟ قلت لها تحقّقي مني شوية! كنت أعرفها فقبل السفر عشنا سويًا في بيت واحد، فردت على قائلة: أنت مين وعايز مين وإزاي تدخل البيت؟. قالت كل هذا وهي ثائرة ومُندفعة في الكلام، أجبتها لأوقف هذه الحدة: أنا بديع! وفيما بعد أخذت نمرة تليفون أخي الثاني فأنا لي ثلاثة إخوة هنا في القاهرة وعندما اتّصلت به وقلت له أنا بديع قال لي: بديع مين؟ وله حق ولها حق في كل ذلك، لقد مرت 20 سنة منذ آخر مرة رأيتهم فيها ، لقد رحلت عام 58.

قلت له: قُصّ على لماذا رحلت عن مصر وبقي أخوتك هنا؟ الحكاية لم تكُن في ذهني أبدًا ، وفجأة نطقت بهذه الكلمة «الهِجرة» وكانت مخرجًا من سؤال مُحرج سأله لي والد خطيبتي عندما عرف أن راتبي 51 جنيهًا، وكنت أعمل في إحدي شركات الاستيراد والتصدير في ذلك الوقت، وكانت هذه الكلمة هي قدري وفعلا، اضطررتُ لتنفيذ وعدي، وهاجرت مع عرُوستي وهي الآن أم أولادي الثلاثة.

إنه ابن الموسيقار المصري المشهُورالذي يعمل في الإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية ويقدم برامج الشّباب والرياضة.

في الحقيقة عندما قالوا لي إنني سأُسافر إلى مصر لم أصدِّق، ولم أحاول أن أدخل نفسي في خضم من الانفعالات، وأخذت الأمر على أنه مسألة سهلة إلى آخر يوم، بل إلى آخر سَاعة ؛ حتى بدأت أحضِّر حقائب السفر، لكن كلما كانت الطائرة تقترب كانت أحاسيسي تزيد، وأخذت أشعر بشعُور غريب، شعور يدور بداخلي لم أشعُر به من قبل، ولا أستطيع وصفه أو تعريفه ، وعندما نزلتُ إلى أرض المطار كان أصدقائي في الوفد الإِسرائيلي يسألونني: متى ستُقابل إخوتك؟ أقول لهم: غدًا، وعندما يأتي الغد أقول لهم غدًا، وهكذا حتى مرّ على مجيئي أربعة أيام، وكانوا جميعهم يستعجبُون لأمري، ولكنني كنت أحاول تهدئة مشاعري، وأحاول أن أشعر نفسي بأنني كنت هنا منذ أسبُوعين فقط، حتى جاء يوم اللقاء الكبير كان ذلك عصر يوم الجمعة والمكان هو المعبد اليهودي في شارع عدلي. وأخيرًا قابلت إخوتي الثلاثة وزوجاتهم وأولادهم بعد فراق عشرين سنة.

وسألتُ بديع الذي هاجر إلى إسرائيل وهو يحمل معه العادات والتقاليد والثقافة المصرية ، كيف يعامل أولاده وكيف ينشئهم؟ هل على طريقة المجتمع الإسرائيلي الذي أخذ كثيرا من حضارة الغرب وتقاليده، أم يعاملهم كأبٍ مصري محافظ يخاف على بناته من تيار التحررُ ؟!. قال: أولا يجب أن تعرفوا أن أولادي يفخرون بأن أباهم مصري، وأنا أحكي لأولادي كثيراً عن مصر ، البلد الذي عشتُ وتربيت فيه، لقد هاجرت وأنا سنِّي 53 سنة، أتكلّم معهم بالعربية والعبرية، وهم أيضاً يرون الأفلام المصرية التي تعرض في التليفزيون الإسرائيلي، ويفهمُون العربية جيّداً، لكن أحياناً يصعب عليهم التعبير.. ويعرفون أن مصر بلد عظيم وشعبه شعب عريق له حضارة عريقة.

أنا رجلٌ مُحافظ أحاول أن أربِّي أولادي تربيةً على حسب مفهُومي، يمكن هذا تدخل مني ، لكني أحاول أن أفهمهم أن احترام الوالدين شيء مهم وكبير جدًّا. طبعًا هناك حرية كبيرة موجودة بين الشباب الإسرائيلي، وهي حرية بعيدة المدي ففيها الاستقلال التام في الآراء ، والتفكير وأحياناً كثيرة في السّكن، ولكني لا أترك لأولادي المجال كباقي الشباب في أعمارهم، الكُبرى 19سنة، والولد 18 سنة، والصُّغرى 15 سنة، أنا أناقشهم بالمنطق والتفاهم ، وفي كثير من الأحيان يقبلون كلامي.. وأعتقد أنها المشاكل نفسها الموجودة بين الجيل الجديد والقَديم هنا في الأُسرة المصرية.

قلت له إن ابنتك وابنك في سن التجنيد فهل هما في جيش الدِّفاع الإسرائيلي؟.

أجاب قائلا: لا.. ابنتي أُعفيت من الخدمة لأنها تَدرُس لتؤهّل للعمل كمدرسة.. أما ابني فهو سيجنّد في الشهور القريبة المقبلة، وكنت أضع يدي على قلبي قبل مُبادرة السادات، أما الآن فقد قلت: الحمد لله سيكون هناك سَلام، ولن نحمل السلاح ضدّ مصر.

ويقول إنها مُصادفة جميلة أن آتي إلى القاهرة وهي تحتفل بمرور 40 عاماً على وفاة أبي داود حُسني، لقد شاهدت الاحتفالات بعيني في التليفزيون المصري. إنّ في القلب أماني كثيرة وآمالا كبيرة ياليتها تتحقّق، وياليتنا نكون أبناء الجيل الذي سيري السّلام بعينه يتحقق في المنطقة بعد أكثر من 30 سنة من الصِّراعات والآلام والحروب.

وتقابلت بعد ذلك مع د. إسحاق بن جاد وهو ليبي الأصل إسرائيلي وفي يوم 26 ديسمبر سيكمل عامه الخامس والثلاثين، وهو متزوِّج من يهودية أمريكية وله طفل جميل على حد قوله. قال: للأسف الشديد، الغناء العربي في إسرائيل ليس شَعبيًّا وحتى أبناء الشرق - وأقصد اليهُود - لا يهتمون بالغناء العربي، والسّبب أن الأقلية البيضاء في إسرائيل «الأشكينازي» هم الذين يقرِّرُون ما يسمع في الراديو والتليفزيون وما يدرس في المدارس الابتدائية والجامعات واليوم يعتقد أغلبية يهود الغرب أن يهود الشرق ليس لهم ثقافة، ولهذا لا يوجد غناء أو «فلكلُور عربي» في الإذاعة والتليفزيون وإذا وُجد فبصُورة سطحيّة ولوقتٍ قصير..

صالح الكُويتي

وهكذا تظهر مفردات أخرى في تحقيق رءوف عيّاد، منها المعبد اليهودي في شارع عدلي ، والزيارة الأسرية، وصورة مصر لدي الإسرائيليين قبل المبادرة السّاداتية، ومُغازلة السادات لليهُود المصريين المُنسلخين عن هويتهم، بالاحتفال بذكري رحيل داود حُسني وكأنه يخصُّهم هم، إنها الموسيقى التي تستطيع إذابة جبال الجليد، باعتبارها تراثًا إنسانيًّا مُشتركًا.

وهو ما نشهده في مُحاولة أخرى من الجانب الإسرائيلي، حيث يبحثُ أحفاد فنان يهودي اسمه «صالح الكويتي» هاجر إلى إسرائيل في بداية اغتصابها لفلسطين، وها هي مائة عام تمر على ميلاده ويبحث هؤلاء الأحفاد عن سبل تكريمه عربيًّا، رغم أن الإسرائيليين تجاهلوه وآذوه لسنوات. منذ فترة قصيرة فوجئ البعض بالتليفزيون الإسرائيلي يبثُّ جلسة خاصة ينشد فيها «صالح الكويتي» هذا، أغاني مصرية لأم كلثوم، فاعتبرُوا ذلك استمرارًا لمسلسل السطو العربي على تراثنا الفني والغنائي، لكن الحكاية كانت أكبر من ذلك، إنها مفردات الحنين والبحث عن الجذور والمشترك الإنساني، التي تتسلّل مرةأخرى إلى حياتنا، وليذهب ضحايا العَربدة الصُّهيونية إلى الجحيم، فقد كان ما يجري في عرُوق أطفال مدرسة بحر البقر وعمال مصنع أبو زعبل ودير ياسين وقبية وقانا «في لبنان» ماء لا دماء!.

قد يقُول قائل: إن ما دفع اليهود العرب إلى مغادرة بلدانهم الأصلية في هجرة أبدية إلى الدولة العبرية، هو اضطهاد أنظمة الحكم العربيّة لهم، لكن ماذا يقول هؤلاء في حالة صَالح الكويتي وأخيه داود، وقد كانا نجمين يعيشان في القصُور، ويحظيان برعاية أمير الكويت، وقبلها كان لهما صيت ذائع في العِراق، حتى إن موسيقاهما تتوزع بين هذين البلدين.

تعرّض الشقيقان في إسرائيل لكل صنُوف الذُّل والهوان، ولم يرد اعتبارهما إلا بعد موتهما ، رحل صالح عام 1968 وداود في 1967 وبعد تجاهل قاتل، يبحث الأحفاد «الجيل الثالث» الذين يعملُون بالغناء والموسيقى، عن جذورهم في العراق والكويت، بل إن أحدهم أرسل ألبوماً يضم ألحان صالح وداود، إلى الصّحفيين والباحثين العرب، إضافةً إلى تسريب شرائط فيديو لهما إلى الأسواق العربية، أيضاً، وطبقًا لما نقله محمد البحيري عن «ها آرتس» في جريدة «القاهرة» فإنه سيكُون هناك احتفال في إسرائيل بمناسبة مرور 100 عام على ميلاد صالح الكويتي، وسيكون هناك احتفالان موازيان في العراق والكُويت!.

فشل الوجود الإسرائيلي في أن يكون هنا بيننا بالاتفاقات الرسمية، وها هو يحاول التسلُّل إلى وجداننا عن طريق الفنون والثقافة، ليس بعيداً عن هذا ما جرى مع الفنان اللبناني الكبير مارسيل خليفة حين ألغت إحدى القاعات الفنية في كاليفورنيا بأمريكا، حفلا غنائيًّا كان مقرّراً أن ينظم له هناك، وعادت لتشترط عليه أن يُشاركه فنان إسرائيلي الغناء إذا أراد لحفله ألا يُلغى!.

مائة عام على ميلاد صالح الكويتي، ومائة عام على إنشاء المعبد اليهُودي في شارع عدلي ، و«خناقة» بين السفير الإسرائيلي ورئيسة الطائفة اليهودية في مصر «كارمن» حول ترتيبات الاحتفال بالمُناسبة، ومن يدعو الضُّيوف هي أم هو؟! فهل تخصصُنا كمصريين هذه المناسبة، أم تخصصُ هذا السفير غير المرغوب في وجوده؟.

شحاتة هارُون

في احتفالية المعبد اليهودي برز اسم ماجدة هارون التي عبرت عن رغبتها في زيارة إسرائيل، حال قيام دولة فلسطينية، والعُهدة على صحيفة إسرائيلية وماجدة ابنة المناضل الشُّيوعي شحاتة هارون الذي كان يُباهي باستمرار بمصريته ويهوديته، حتى آخر نفس في حياته، لدرجة أنه كتب في وصيّته ألا يصلِّي عليه أحد من السفارة الإسرائيلية عند موته ، وجيء بالفعل بحاخام فرنسي. وإذا كان صالح الكويتي عاش عيشة الملوك في بلاد العرب ، ومع ذلك هاجر إلى إسرائيل، فإن شحاتة هارون المحامي اليساري الناشط في صفوف حزب التجمع، إلى ما قبل رحيله منذ بضع سنوات، لم يكن يلبس الحرير، بل كان يسير على أشواك زرعتها عدوانات إسرائيلية مُتكرِّرة على وطنه «مصر» فقد كان عرضةً للاعتقال باستمرار.

ولا مانع من أن نذكر السيدة ماجدة هارُون المصرية الخالصة بأنه في عام 1979 وإثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عرف هارون أن إيجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك كان سيؤدي صلاة مساء الجمعة في المعبد اليهودي بشارع عدلي، وصمّم على أن يصارحه بشعوره كمصري، وبعد تفتيشٍ دقيق، تقدم هارون إلى يادين وقال له: «إني كمصري أرى أن المعاهدة مُهينة لكرامة شعب مصر» وسرعان ما التفّ حوله رجال الأمن وأخرجُوه بعيداً عن المعبد.

وطبقًا لما سجّله شحاتة هارون في كتابه «يهودي في القاهرة» فإن السيدة ماجدة هارون تعرف كيف فتّش رجال مباحث أمن الدولة بيتها عقب ذلك، ومع ذلك لم يفكّر هارون في الانسلاخ عن مصريته ويهوديته أيضاً، كان يقول: «لن أترك مصر ولو قطعوا رقبتي، إنها وطني، حقّي وواجبي، وأنا رجل محام لا يفرط في حقه، ولا يتهرّب من واجبه، ثم إنني لم أشعر في أي وقت بأن شعبها لفظني، وعندما قبض على وجدت عشرات المواطنين معي في السِّجن، ووجدتهم من مُختلف الأديان والمعتقدات، ولم أشعر بأنني عُوملت معاملةً تختلف عنهم».

وأذكر السيدة ماجدة بواقعة كانت طرفًا فيها ورواها شحاتة هارون في كتابه، فلنتأمّل كيف حل مشكلةً مُركّبةً كانت تتعرض لها ابنتاه، يقول هارون «أذكر في وقت من الأوقات أن ابنتي كانتا تعودان من المدرسة كل يوم باكيتين، لأنّ درُوس التربية القومية تشتم اليهود، وذات يوم زارني صحفي أجنبي قادم من إسرائيل، فسألته عن درُوس التربية هناك، فشرح لي أمام البنتين كيف أن هذه الدروس لا هم لها إلا تمجيد اليهود، واعتبارهم أرقى من جميع البشر، مع تحقيرها للعرب، كانت هذه فرصة أشرح فيها للبنتين أن ما يسمعانه هنا رد فعل لما يسمع التلاميذ هناك، وبعد هذا لم تعد إحداهما باكيةً من المدرسة».

هذا هو الراحل شحاتة هارُون، لنضع الصور بعضها بجانب بعض، حتى نفهم، ونسأل: لماذا في هذه اللحظة بالذّات تنشط «الخلايا النائمة» للصّهاينة فيصدُر السيد جوئل بينين الذي يتمتع بصلفٍ شديد لا يتناسب وتواضع العلماء أو الباحثين كتابه «شتات اليهود المصريين». فالكتب التي ألفها الأكاديميون المصريون حول اليهُود، تنقصها المعلومات الصّحيحة، أو تتميّز بالتحيز الصارخ أو الدِّعائية، وكتابات المصريين في هذا الإطار لا تخلُو من التعميم المفرط

دون أسباب علميّة ومُعاداة السّامية، بينما كتابه هو «شتات اليهود المصريين» وحده الذي يبنى على أدلة سليمة ودراسة حقيقية.

بينين هذا يساوي بين الخطابين القومي والصهيوني دون اعتبار لعنصرية الخطاب الثاني ، وشاهده على ذلك ما جري في «فضيحة لافُون» التي حُوكمت فيها مجموعة من اليهُود المصريين، لقيامهم بعمليات تخريبية ضد مصالح أجنبية في مصر ، ومرافق حيوية أُخرى.

وفي كل الأحوال يتعامل بينين بانتقائية شديدة مع التّاريخ، ويتّهم د. رءوف عباس بمُعاداة السامية، التُّهمة الجاهزة التي يستخدمها الصهاينة ضد كل من يرفُض ممارساتهم وأفكارهم ، ولذلك لم يكن غريباً أن يتعامل بينين هذا مع حرب 1948 على أنها غزو الدول العربية لإسرائيل، ويفر هارباً من مواجهة تليفزيونية، كانت تقدمها المذيعة اللامعة «هبة فهمي» على القناة الثّقافية، وفي رأيي أن انسحابه من الاستديو لم يكن إلا لادِّعاءاته العلمية، التي يعرف أساتذة التاريخ كيف يلقون بها في المكان اللائق بها.

للمرّة الأخيرة.. علينا أن نضع هذه اللقطات بعضها بجانب البعض، لنقرأ المحصِّلة في النهاية، والتي تقول إنّ احساساً لدي الصهاينة يتنامي الآن، بأن جبهة المُثقفين قد تراخت، أو أنها اتجهت وجهةً أُخرى، فبات في وهمهم أن قد حانت اللحظة المناسبة، لأن يكون التطبيع أمراً واقِعاً.. فدعُونا نترحّم على الناقدة والمبدعة الكبيرة لطيفة الزيات التي قادت فريقًا من المثقّفين تحت لافتة: «لجنة الدِّفاع عن الثقافة القوميّة ومواجهة التّطبيع».

كلمتُنا الأخيرة في قضيّة «جويل بينين» وكتابه

أخطأ الجميع ولم ينجح أحد!

محمّد السيد السّعيد*

شهَادتي من الواقع

على صفحات «البديل» وقبلها «العربي» دارت معركة من جانب واحد إلى حدٍّ كبير، الطرف الآخر هو أحد أهم المؤرخين والمتخصِّصين الأمريكيين في الشّرق الأوسط ومصر تحديداً وهو «جويل بينين». والهجوم عليه كان مكثّفًا جداً، وواسعاً جداً، شارك فيه عدد لا بأس به من الكُتّاب والنشطاء والأكاديميين المصريين ، وشمل شخصيات ذات قيمة فكريّة ووطنيّة كبيرة مثل رءُوف عبّاس، وعواطف عبد الرحمن، وإيمان يحيي، وأسامة عُرابي؛ فضلا عن عدد لا بأس به من الأساتذة المصريين في الجامعة الأمريكيّة .

على الجانب الآخر لم يكن يُوجد سوي زميل واحد من جريدة البديل هو أحمد زكي قام يعرض كتاب جويل بينين، وشعر بأن عليه أن يصحح انطباعات يراها خاطئة في تعيين مواقف الرجل وانتمائه الأيديولوجي والسياسي، وتعرض أحمد بدوره لهجُوم شديد ، بل إنّ البديل ذاتها - وهي لم تكن كجريدة طرفًا في المناقشة - سريعًا ما وقعت تحت مطرقة أحد الكُتّاب، بأن أطلق عليها «البديل الصُّهيُوني »! .

أشعُر بشيء من المسئوليّة الأخلاقيّة التي تلزمني بالإدلاء برأيي . مسئوليتي الأخلاقيّة تقوم على عاملين: الأوّل هو أني شاهدت الرجل في الممارسة من داخل حقل الصِّراع الأيديولوجي والسياسي في الولايات المتحدة أثناء عملي كرئيس لمكاتب الأهرام هناك. أمّا الثاني فهو موقعي كباحث مصري مهتم بتوسيع مجال النضال ضد الصُّهيُونيّة إلى المستوى العَالمي ، ودوري في العامل الأخير هو ما أعتقد أنه موازين سليمة للنِّقاش.

رغم معرفتي بالرجُل كأحد أهم المُتخصِّصين في الشئُون المصريّة كانت أوّل مرة ألقاه أثناء حضُوري مؤتمر رابطة دراسَات الشرق الأوسط، وهي الهيئة التي تجمع الاختصاصيِّين في دراسات الشرق الأوسط وأكثرهم الآن ينتمي للمنطقة ذاتها. وكان «جويل بينين» يُلقي

* جريدة البَديل، 18 من نوفمبر 2007.

الخطَاب الافتتاحي للرّابطة، وهي في الوقت نفسه الخطبة التي يُنهي بها رئاسته للرابطة ويقدم فيها خلفه. وأشهدُ أن خطبته هذه كادت تبكيني من شِدّة التأثُّر لموقفه الداعم للقضيّة الفلسطينيّة ولهجُومه العاصف على الصُّهيُونيّة، وعلى أنصار المُحافظين الجُدد، وأنصار اللُّوبي الإسرائيلي والصُّهيُوني، وعلى إدارة بُوش التي كانت في سبيلها لغزو العِراق .

كان واضحاً تماماً في تأييده للحقُوق السِّياسة للشعب الفلسطيني، كان واضحاً جِدًّا في رفضه التّام للسياسات العُدوانيّة لإدارة بوش ولمشروع غزو العِراق، وكان واضحاً جدًّا في رفضه التّام للهجُوم على الحريات الأكاديميّة وللحقُوق المدنيّة في الولايات المُتحدة باسم مُكافحة الإرهاب، وكان واضحاً جدًّا في ربطه بين الدفاع عن الديموقراطيّة والعقلانيّة والتقدُّم الاجتماعي والحقُوق الوطنيّة خاصة للشّعبين الفلسطيني والعِراقي.

كان ذلك في وقت استهدفت فيه إدارة بوش والمُحافظين الجُدد الأكاديميِّين المُتعاطِفين مع حقُوق الشّعب الفَلسطيني للضّرب بكل الوسائل الرسميّة وغير الرسميّة، فعلى المستوى غير الرسمي كان جانييل بايبس أسوأ الشخصيات الصُّهيُونيّة في المجَال، فقد أسّس حركة تشجيع الطُّلاب الصهاينة والمحافظين على فرض الرقابة على الأساتذة المُستهدفين ووضع تقارير عنهم وتمكّن أيضاً مع شخص اسمه كريمر من إثارة حملة عاصفة ضد مجال دراسات الشّرق الأوسط، الذي اتّهمُوه بالتعاطف مع الإرهابيين والعداء للولايات المتحدة. وكان ولا يزال بُؤرة هذا الهجوم المتواصل مع غيره من الأكاديميِّين الأكثر نزاهة في الولايات المُتّحِدة.

موازينُ النقاش

بدا لي أن تناول الرجل وسيرته الأكاديميّة والسِّياسيّة في الصّحافة المصريّة مثل ظُلماً شديداً ، ولكن بدأ لي أيضاً أنه هو ذاته قام بارتكاب ظُلم بيّن للأكاديميِّين المصريين، وبمعني محدد للغاية بدا النقاش وكأنه قد وقع من اللّحظة الأولى في سوء تفاهم جوهري، إذ وجّه كل من الطرفين للآخر اتهامات ظالمةً، وهو يعتقد أنه يردُّ الظلم الذي وقع عليه من الطرف الآخر ، فأكثريّة المفكرين المصريين تصرّفُوا تحت تأثير الانطباع الخاطئ بأن جويل صُهيوني، وأنّه يشكّل جزءاً من الهجوم العنصري ضد المفكرين والنشطاء المصريين الذين يتّهمُهم فيه بالعداء للساميّة. ورأيي أنّ هذا الاعتقاد خاطئ جملة وتفصيلا، ومع ذلك فإن جويل ساهم في تغذيَة هذا الاعتقاد بأن أتهم أحد أهم وأفْضَل وأكثر مُفكّرينا أخلاقيّة ومبدئيّة، وهو المؤرّخ

المُناضِل رءُوف عبّاس وغيره بهذا الاتّهام. وأطالبه بالاعتذار عن هذا الاتّهام وسحبه على الفور.

ولكن بالمُقابل فإنّ الدكتور رءُوف عبّاس نفسه ظلم الرجل بأن أشاع عنه أنّه إسرائيلي وصُهيوني، وهو ليس كذلك، وأنّ موقفه من حقُوق الشعب الفلسطيني ليس سوي مجرّد المطالبة بصيغة مُخفّفة من الاضطهاد العُنصري والاستعماري الإسرائيلي، وأقطع بأنّ ذلك ليس موقف جويل بينين الذي يُدين نظام الاحتلال الإسرائيلي والأيديولوجية الصُّهيُونيّة عامّةً، ويُناصر حقُوق الشعب الفلسطيني. هل ينهي هذا التّصحيح الأوّلي القضيّة؟. لا أعتقد ذلك، فثمّة الكثير ممّا نختلف فيه، ويجب أن نختلفُ فيه مع جويل بينين وعشَرات غيره من المُثقّفين والاختصاصيِّين اليهُود في الولايات المُتّحدة .

الفارق الجَوهري هو أنّ من واجبنا أن نختلفَ وأن نناقش وننقد مواقف جويل بينين وآراءه مع غيره من المتخصّصين الذين يرفضُون الصُّهيُونيّة ابتداءً. أما موقفنا من الاختصاصيِّين الصّهاينة فلا يقبل سوى الصِّراع الفكري والسياسي الذي يستهدف عزلهم وهزيمتهم باعتبارِهم شُركاءً في نظام القهر والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

النقاش حول الكتاب

من الطبيعي أن يخلط الكِتاب بين النّزعة القوميّة ونزعة العَداء لليهُود... وهذا خلطٌ خاطئ ، المعيار الحاسم في الموقف من الصُّهيُونيّة هو الانتماء الأيديولُوجي، والمدرسة الفكريّة التي يطبقها المفكّر أو الباحث في ميدانه المعرفي، والواقع أنّ جويل بينين لا يتوقّف عند الإعلان الواضح في خطابه السياسي الصّريح في الحدود التي استمعت لها عدة مرّات في المنابر الإعلاميّة الأمريكيّة، بل هو يُمارس هذا الرفض بكل وضُوح في ميدانه المعرفي، بما في ذلك كتابه الأخير حول شتَات اليهُود المصريين.

هذا الوضُوح المعرفي له ترجمته في الحقل السياسي، فإسرائيل ترفُض أعماله بوضُوح مماثل، وتسبب هذه الأعمال بما في ذلك - كتابه الأخير - نفوراً شديداً منه في إسرائيل وفي الدّوائر الصُّهيُونيّة . تقول الكاتب الإسرائيليّة إلىسا لابين: «جويل بينين يمقُت إسرائيل كما يقرُّ هو نفسه في هذا الكتاب. وفي هذا الكتاب - مثل كُتبه الأخرى - يسعي لأن ينتصر

للماركسيّة ويقلّل من شأن إسرائيل واليهُود واليهُوديّة، وهو ينفي القصص التي يرويها عدد من اليهُود المُهاجرين لإسرائيل على أساس أنها تحمل بصمات الصُّهيُونيّة».

وتستطيعُ أن تشعُر بالرّفض الإسرائيلي الرهيب لـ«جويل بينين» بمجرّد قراءة معظم التّعليقات الإسرائيليّة على كتاب جويل بينين أو كلها، وثمّة عدد لا بأس بها متاح على الشبكة الإلكترونيّة لمن يريد القراءة .ولكن ما يهمنا هنا مباشرةً هو ما يقُوله في كتابه الأخير حول القضيّة التي تتقاطع عندها اهتماماته كيهُودي وتخصُّصه في الشّئون المصريّة.

ينسب جويل بينين بعض المسئوليّة عن مِحنة اليهُود المصريين للأيديولوجيّة الوطنيّة والدِّينيّة التي تعاظمت في مصر منذ بداية الأربعينيّات حتّى نهايّة العصر النّاصري، ولكنه ينسب الجانب الأكبر من المسئوليّة الأيديولوجيّة للأنشطة الصُّهيُونيّة في مصر التي كانت تُدار من إسرائيل ذاتها.

إنّنا نختلفُ معه في مدي مسئوليّة التيار الوطني والديني في مصر عن محنة اليهُود وخروجهم الكامل تقريباً من مصر عام 1956 ويمكننا أن نختلف في مدي انتشار الحركة الصُّهيُونيّة في صفوف اليهُود المصريين، ولكن في كل الأحوال فإن خصومته الأيديولوجيّة والمعرفيّة مع الصُّهيُونيّة أكثر من واضِحة، فهو بكل بساطة يعزو الجانب الأساسي من المسئوليّة عن تصفية الوجُود المادّي لليهود المصريين إلى الحركة الصُّهيُونيّة وإسرائيل.

وهو في الواقع لا ينفرد بهذه الفكرة ، أما أهم مُساهماته في هذا الكتاب فهي أطروحته الجوهريّة والتي تقول أن اليهُود المصريين كانوا في أغلبهم جزءاً لا يتجزّأ من الجماعة الوطنيّة المصريّة، وأنهم كانوا أيضاً لفترة طويلة جزءاً من المشروع الوطني المصري ، وشُركاءً في النضال ضد الاستعمار الأورُوبي، وأهميّة هذه الفكرة هي أنها تنفي معرفيًّا أساسيات الفكرة الصُّهيُونيّة التي تُثبت ما تسمّيه بالمسألة اليهُوديّة، وترفض تماماً إمكانيّة أن يذوب اليهُود في المجتمعات الأُخرى غير اليهُوديّة. العكس تماماً هو ما يقوله بعض نقّادنا المصريين! هم يقولون إن اليهُود المصريين كانوا غُرباءً، مارسُوا الاستغلال الطبقي والاستعماري في مصر، وضد المصريين! .

الانقلاب في المواقف هنا مُثير، جويل بينين اليهُودي ينفي أحد أهم ركائز الصُّهيُونيّة، فالصُّهيُونيّة تقول إنّ اليهُودي لا يمكن أن ينتمي أو يُقبل في أي مجتمع غير يهودي وأنّ اليهُودي يتحقّق فقط في المجتمع اليهُودي الخالص أي في إسرائيل!، ولذلك يركز الصّهاينة على بعض صُور التمييز القانوني في مِصر، مثل قانون الشّركات العام أو قانون الجنسيّة العام.

أمّا غالبيّة اليهُود المصريين أنفسهم فيركّزُون على تجربة الحياة الرّائعة التي حظُوا بها في مصر، وأكثرهم يكاد يتوحّد مع ذكريات رُومانسيّة مازالت مُتوهّجة عن حياته في مِصر، خاصّةً في القاهرة والإسكندريّة، ولدينا عدة كُتب تسجّل هذه الذكريات بالغة الدِّفء، والنّاطقة بالحبِّ لمصر في هذه الحقبة.

الروايّة الصُّهيُونيّة - أو المتأثرة بالصُّهيُونيّة - تُبرِز التمييز القانُوني ضد اليهُود المصريين في ظلِّ صعود الوطنيّة المصريّة، وبالمقابل فالمدرسة الوطنيّة المصريّة انجرفت لسَلب أيِّ شرعيّة وطنيّة عن الوجود اليهُودي في مصر، وتجعلهم يبدُون كمجرّد أغراب سلبُوا مصرَ خيراتها، واستغلُّوها، وشكّلُوا فيها جيوباً تنتمي للاستعمار بأكثر ممّا تنتمي لمصر.

هل يتوقع أحد من باحثٍ يهودي مثل جويل بينين أن يتبنّى وجهة النظر هذه عن اليهُود المصريين خلال العصر اللّيبرالي؟.يبدو من المنطقي للغايَة أن يرفض جويل بينين هذه النظرة السّلبيّة لليهُود، وأن ينقد بشدّة القائلين بها، خاصّةً الأكثر تطرُّفًا في الأخذ بها مثل الباحث المصري القدير الرّاحل أنس مصطفي كامل، ومن الطّبيعي أن يخلط جويل بينين بين النّزعة القوميّة التي تبرز في هذه الرؤيّة لليهُود المصريين - خاصة الطّبقة الرأسماليّة - من ناحية - ونزعة العداء لليهُود المُسمّاة بالعداء للساميّة من ناحيّة ثانيّة.

وأنا أعتقد أنّ هذا الخلط خاطئ، خاصّة أنه قاده لهجُوم غير عادل على بعض الباحثين المصريين، ولكن يجب علىنا - نحن المصريِّين - أن نفهم هذا الهجوم في سياقه المنطقي والعملي، إذ ليس من المُمكن أن يقبل به باحث يهودي مهما كان نزيهاً، ويبدو من المنطقي للغايَة أن يقدم جويل بينين نقداً شديداً لهذه النظرة لأنها تتناقض تماماً مع تصويره هو لليهُود المصريين .

وبينما يقُول جويل بينين إنّ غالبيّة اليهُود المصريين لم يتأثّروا بالصُّهيُونيّة، فالكُتّابُ المصريُّون يقُولون بالعكس: إن غالبيّة اليهُود المصريين كانوا صَهاينة. الاختلاف بذاته مُثير، ورأي جويل بينين فيه لا يختلف كثيراً عن رأي كاتب مصري معرُوف بالنّزاهة الضّافيّة وهو الدكتُور محمد أبو الغار، وبالطبع لم يحظ أبو الغار ولو بنسبة بسيطة من الهجُوم الشّامل والقاسي الذي حظي به جويل بينين في الحالتين، الفكرة الأساسيّة هي أن غالبيّة اليهُود المصريين كانوا جزءاً من الجماعة الوطنيّة المصريّة، وأنّهُم كانوا مُحبّين لمصر، وأن المسئوليّة الأساسيّة عن تصفيتهم من مِصر تُعزَى لإسرائيل والحَركة الصُّهيُونيّة.

بالطبع لا يمكن تصوير موقف اليهُود المصريين في جملة بسيطة، و جويل بينين يبذُل جهداً كبيراً في تفسير اختلاف درجة تأثر اليهُود بالصُّهيُونيّة، مقابل ولائهم لمِصر، ومع ذلك فالاختلافات في التّقْدير واردة، والمفرُوض أنها صحيّة. ولكن هذا الاختلاف الشّرعي في التفسير لم يكن من المفرُوض أن يقود للتّعميّة على مساحة واسعة من الاتّفاق وهي: أن المسئوليّة الأساسيّة عن محنة اليهُود المصريين تقع على كاهل الصُّهيُونيّة وإسرائيل.

من يحتاجُ جويل بينين؟

استعادة الحركة الوطنيّة المصريّة وإعادة تأسيس التّحالُف القَومي المُناهض للصُّهيونيّة والاستعمار بكل صُوره هي المُهمّة المركزيّة للقُوى التقدميّة في مصر، ولكن المعركة ضد الاستعمار والصُّهيُونيّة هي بالضّرورة معركة عالميّة، وهذه هي المسألة التي لم ينجح الجيل الحالي من الوطنيِّين والتقدميِّين المصريين في استيعابها بصورة كافيَة لأسباب مفهُومة تماماً .

فإن كانت المعركة عالميّة فإنّ النُّهُوض بأعبائها يحتّم التعامُل مع المعطيات الأساسيّة للفرز والاستقطاب السِّياسي والأيديولُوجي في المُستوى العالمي الكُلّي، وعلى مستوى كل نظام ثقافي إقليمي على حِدة أيضاً.

وربّما يكون الخطأ الذي وقع فيه مفكّرُونا وكُتّابُنا ونُشطاؤنا هو أنهم يناقشُون مختلف القضايا ذات الصِّلة بالنضال ضد الصُّهيُونيّة والإمبريالِية على المُستوى الوطني والقَومي وحده . وكأن العالم غائب عن هذه المعركة. والواقع أن كسب المعركة ضد الصُّهيُونيّة والإمبرياليّة يتوقّف إلى حدٍّ بعيد على كسبها في عُقر دار الإمبرياليّة، خاصّةً في أمريكا وأوروُبّا الغربيّة .

وتحتم علىنا هذه المُهمة أن نتعامل مع الفرز والاستقطاب الحاصِل في هذه المناطق بقدرٍ معقُول من المبدئيّة والمرُونة في الوقت نفسه، وقد نستطيع أن نُناقش كل كاتب وناشطٍ سياسي وفقًا لموقعه من المعركة ضد الإمبرياليّة والصُّهيُونيّة في كل حِقبة مُحدّدة، وفيما أعتقد أن جويل بينين له دور إيجابي بأعماله الفكريّة ومدرسته الأكاديميّة وتلامذته وزُملائه المنتشرين في أمريكا الشّمالية .هذا الدور الإيجابي يُحتِّم علىنا إجراء نقاش دائم معه بصُورة نقديّة وبنّاءة معًا، فنحنُ فِعلا نختلفُ وسوف نختلف معه، وعلىنا أن نُحرك هذا الخِلاف جدلياً.

جويل بينين باحث مُدقّق، وينتمي لمدرسة التاريخ التّجريبي، حيث يمثّل الدليل الميداني جوهر البحث ومعيار مقبُوليّته ومصداقيته. ولكن مهما كان إيمان أي باحث بالموضُوعيّة فهو لا يمكن أن ينخلع عن هذا الكُل المعقّد الذي يتشكّل من انتماءاته وقناعاته الفِكريّة والأيديولُوجيّة، وتجربة حياته وأمانيه، ويصدق ذلك على جويل بينين مثلما يصدُق على المؤرِّخين والمثقّفين المصريين الذين يهاجمونه بهذا العنف.

يعيشُ جويل بينين مثله مثل غالبيّة الأكاديميّين والباحثين والنُشطاء الماركسيّين واليسَاريّين اليهُود الأمريكيين والأوروبيين في حقلٍ مُتناقض وحافل بالتوتُّرات ، فهو يرفض الصُّهيُونيّة نظريًا، ولكنه يضفي شرعيّة عمليّة على إسرائيل بالتّعامُل معها بصُورة اعتياديّة، وهو هُنا يتخذ موقفًا أقلّ بكثير من غيره من اليهُود التقدُّميين في الولايات المتحدة الذين يناضلُون من أجل وقف الاستثمارات الجامعيّة الأمريكيّة والأوروبيّة في إسرائيل.

وهو يؤيّد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولكنّه يؤيد حل الدّولتين، وهو حلٌ لا يمكن أن يكون مبدئيًا أو نهائيًا لأنّ تصفيّة الطابع العُنصري لإسرائيل هو الحق الوحيد الذي يسمح بتحرُّر حقيقي للشّعب الفلسطيني، أي الحل الذي يقُوم على فكرة الدولة الدِّيمُوقراطيّة الواحِدة .

لا نحتاجُ لاستنتاج أنّنا نختلف اختلافات مُهمّة مع جويل بينين، ولكن السُّؤال هو: إن لم نقبل من حيث المبدأ بالحوار المفتوح مع شَخصٍ مثل جويل بينين، فمع من نقبل الحوار في العالم كُله، وفي الغرب تحديداً. نحتاجُ للحوار مع جويل بينين لأنّنا نحتاجُ لبناء تحالف ديمُقراطي وعالمي واسِع لفضْح الصُّهيُونيّة وتفكِيكها وعزلها، وهزيمتها بنهاية المطاف.

قصّة الإرهَاب الصهيو- أمريكي مع مؤرّخ مصري

حوار مع رءوف عبّاس*

الدُكتور رءُوف عبّاس، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة مؤرخ مصري، له إسهامات بارزة، كان في الفترة الأخيرة ضيفًا على المحَاكم المصرية؛ بسبب آرائه وخلافه مع مؤرخ أمريكي يهودي، أستاذ تاريخ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، لدرجة لجوء الدكتور رءوف عباس إلى المحاكم؛ لينفي عن نفسه تهمة معاداة السامية التي اتهمه بها المؤرِّخ اليهودي.

إخوان أونلين التقى المؤرخ د. رءوف عباس لنتعرّف على أبعاد هذه القضية وأسبابها، وكيف يمارس الصهاينة الإرهاب الفكري للمثقفين العرب؟ وإليكم نص الحوار:

- لجأتَ مؤخراً إلى المحاكم المصرية لتسجل براءتك من اتهامك بمعاداة السامية، وأنت تطالب الباحث الأمريكي اليهودي جوئيل بينين بتعويض ماديٍّ عمّا أصابك من ضررٍ.. فما قصة هذه القضية؟.

- قبل أن أبدأ في الردِّ على سؤالك، لا بد من ذكر بعض الأحداث القديمة المرتبطة بالموضوع؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة بطبيعة الحال تستعين بنوعية من الأساتذة العرب وأحياناً أمريكيين أو أوروبيين، وكانت حريصةً على ألا تتورّط في اتخاذ أي مواقف سياسية تخدم أجندات معينة، لكن في فبراير 2005 اجتمع مجلس الأُمناء بالقاهرة- رغم أن مقره واشنطن- وقرر العمل على مشروع الشرق الأوسط الكبير في ذلك الوقت، وبناءً عليه تم استبعاد أستاذ مصري؛ هو الدكتور بهجت قُرني، وكان مديراً لبرنامج الشرق الأوسط في الجامعة أثناء إجازته، وتم التعاقد مع جوئيل بينين، وهو أستاذ تاريخ أمريكي، وأُستاذ آخر مزدوج الجنسية أمريكي «إسرائيلي»، وبدأت الجامعة في تنفيذ برنامج جديد في كلية الدراسات الإنسانيّة. وتمّ توزيع إيميل داخل الجامعة بأن المعارضين للبرنامج معادُون للسّامية!.

وقدم الأساتذة المصريون والطلبة احتجاجًا على هذا؛ لدرجة تهديدهم لعميدة الكلية بأنهم سيرفعُون دعاوى قضائية أمام المحكمة الفيدرالية، فاعتذرت العميدة ولم يتم شيء، وعندما

* المنتدى الإلكتروني - الإخوان أونلاين، 26 من يناير 2008.

علمتُ بذلك كتبت مقالا بصحيفة العَربي عن الدور الذي تلعبه الجامعة الأمريكية بالقَاهرة لمساندة التطبيع مع العدو الصهيوني، وكتبت أن من حقِّها أن تعيِّن من تشاء، ولكنها لا بد أن تحترم البلد التي تعمل بها.

فأرسل جوئيل إيميل لكل المُشتغلين في المشروع عن المقال، وطلب منهم مُساندته ضدِّي ، وبالفعل سانده البعض، فكتبتُ مقالا بيّنت فيه أن الأكاديمية البريطانية مقاطعة لـ«إسرائيل » أكاديميًا بسبب سياستها العنصرية، ولا ينبغي أن يكون البريطانيُّون أفضل منّا، وإن لم تنتهِ الجامعة الأمريكية عن دعم هذا التوجُّه سنضطرّ إلى تنظيم حركة مُقاطعة شعبية للجامعة.

فبدأت المناوشات، وأقام الطّلبة وقفات احتجاجية ضد التطبيع؛ فاجتمع مجلس الجامعة، واتخذ قراراً بتمسك الجامعة بسياساتها القديمة، وأما الدعوة لوجود أكاديميين «إسرائيليين» فمن الممكن أن يكونوا من عرب 48 أو من الذين لهم مواقف مُعارضة للسياسات «الإسرائيلية »، ومن هُنا هاجمني جوئيل؛ لأنني أخرجت الموضوع إلى الرّأي العام، واعتبر بذلك أنني أحاربه في عمله فاتهمني بمعاداة السامية.

- ولكن ما الذي دفعك إلى التحرُّك مؤخّراً لهذه القضية إذا كان الأمر منذ عامين؟!.

- مؤخراً أجرت صحيفة البديل المصرية حواراً مع بينين؛ بمناسبة صدُور كتابه عن اليهود المصريين، اتهمني فيه بمعاداة السّامية، بل اتهمني في كتاب (الراية الحمراء) بالاتهام نفسه ؛ لأنني اختلفتُ معه في الكتاب، على الرغم من أنني ساعدته من قبل، وقدمت له معلُومات تفيد أبحاثه، وقد ساومني على أن يعطيني مذكرات هنري كورييل زعيم الحركة الشيوعية في مصر، وهو ما تم بالفعل، ولم أكن أخشى هذه التُّهمة، ولكنني صاحب نشاط علمي دولي، ولذا نصحني أصدقائي من رجال القانون الدّولي أن أقوم برفع دعوى ضده؛ لأنه إذا ثبت كلامه فسأكُون معرّضًا للقبض عليّ في أي دولة بمُوجب القانون الأمريكي الذي يجرِّم مُعاداة السامية، ويُطالب بملاحقتها في العالم، بالتعاون مع مُنظّمة الأمن الأورُوبي، وأول ما طبق هذا القانون كان على أستاذ تاريخ إنجليزي لأنه قال إن الهولُوكوست مبالغ فيه، وأخذ حُكماً بالسجن ثلاث سنوات، وتم فصله من الجامعة!!.

- وهل في مصر قانُون تحاكم به على هذه التهمة؟.

- مصر لم توقّع على هذا القانون، ولكنها وقّعت على قرارات الأمم المتحدة عام 2005 ، الخاصة باتخاذ إجراءات قانونية تُحاكم ازدراء الأديان، ويمكن محاكمتي من خلال هذا الجانب؛ ولذا كانت نصيحة الأصدقاء برفع الدّعوى تجنُّباً لحدوث مشاكل.

- هل الاتهام بمُعاداة السّامية يمثّل إرهاباً فكرياً للمثقف العربي؟.

- إننا أمام حملة جديدة تُعيد إلى الذاكرة خطابات التّهديد التي وجّهتها حركة «كاخ» المتطرفة ، وزعيمها «مائير كاهانا» إلى عددٍ من المثقفين وقادة الرأي العام في مصر، في ثمانينيّات القرن الماضي، وحملة الاتهامات الجديدة لا تختلف إلا من حيث الشّكْل مع حملة الإرهاب والتخويف السابقة، بل إن الحملة الجديدة أخطر؛ لأنها تهاجم المثقفين المصريين، وفي القلب منهم المؤرخون في بلدهم وعلى أرضهم، وفي عقر دارهم؛ كي يكونوا في موضع الدفاع.

وهذه سياسة «إسرائيلية» صهيونية بدأت منذ سنوات، ويشارك فيها شخصيات «إسرائيلية » وصهيونية مختلفة، يحرصون- كما هو واضح- على إدارة معركتهم ضد مثقفين مصريين من داخل مصر ذاتها، ويتم ذلك بأساليب ووسائل مختلفة.

- وهل سعيت لترجمة الكتاب من الإنجليزية واعترض على ذلك المؤلف؟.

- لم أسعَ إلى ترجمته، بل تحمّس الدكتور إيمان يحيى لترجمة الكتاب، ولكن بشرط أن أكتب مُقدمةً للكتاب، ولكن جوئيل رفض هذا، كما رفض أن تتم الترجمة بواسطة أحد معارفي ، واشترط على المشرُوع القومي للترجمة ترجمة الفقرات العبرية في نص الكتاب بالعودة إلى مصادر عبرية، من خلال التعامل مع مكتبة المركز الأكاديمي «الإسرائيلي»، وهو أمرٌ لا تقبله مؤسسات وزارة الثقافة.

- كتاب «شتات اليهود المصريين»- من وجهة نظرك كمؤرّخ- ما هي أهم المآخذ عليه؟.

- قضية اليهود المصريين كتَب فيها كثيرون، ومن أكثر من كتب الباحثة الألمانية اليهودية كيرمير، فكتبت عن اليهُود في القرن العشرين، أما هُو فاختار الفترة من 1965 وحتى 1973 ، وقدم فصولا يتحدث فيها أن اليهود قد انخرطوا في الجماعة الوطنيّة، بدليل أنّ سكرتير سعد

زغلول كان منهم، ولم يكن يوجد عداء ضد اليهُود إلا مع تزايد المدِّ القومي، وكراهية الرأسمالية اليهودية.

وتدور فكرته بأنك إذا قُلت على اليهود إنهم يهود تكون قد اعتبرتهم معادين لمصر، وهذا غير صحيح، كما أنه ينسب خروج اليهُود من مصر سنة 1965م لهذا التعصُّب، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأنّ مُعظم اليهود كانوا حصلُوا على رعاية أجنبية، رغم إلغاء الامتيازات الأجنبية عن مصر، وصدر قرار وزير الداخلية سنة 1953 بأنه يحقُّ لمن عاش في مصر 15 سنة، وله مصدر رزق، أن يحصل على الجنسية المصرية، ولم يتقدم غالبية اليهود.

وعندما قام العُدوان الثلاثي على مصر تمّ طرد رعايا الدول التي شنّت العدوان على مصر ، ومن ساندها، وبالفعل تم طرد رعايا فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وإيطاليا، وكان أكثرهم من اليهُود، وممن طُرِد في ذلك الوقت المطرب والملحن المصري منير مراد، شقيق ليلى مراد ؛ لأنه كان حاصلا على الرعاية الأجنبية، وطلب السّماح بالرجوع إلى مصر، ورجع بالفعل ، فالمسألة لم تكن تخص اليهود، ويتحدث عن رحلة هؤلاء اليهود بمن ذهب إلى أوروبا أو إلى «إسرائيل»، ويُنهي القصة بأن هؤلاء اليهود المصريين في «إسرائيل» يمكن أن يكونُوا الجسر الذي يربط بين مصر و«إسرائيل»، وبهذا يتضح هدفه من الدراسة في التطبيع، وهو يأخذ الأحداث بشكل انتقائي ليخدم فكرته الأساسية.

- اتهمك جوئيل بينين بالمؤرخ القومي، فهل الانتماء للقومية اتهام؟ وما معنى هذا؟.

- الآن نحن نسيرُ في فلك العولمة، وتعني أن العالم قرية واحدة، ولأنّ المصالح الأمريكية هي السّيطرة على العالم سِياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، فالمصالح الوطنية تتنافى مع العولمة ؛ فالمقصُود بأنني مؤرخ قومي مُتعصِّب؛ يعني من وجهة نظرهم أنني ضدّ العولمة؛ لأنني أحافظ على التّاريخ الوطني لأُمّتي، وهذا أؤيده بشدة؛ لأنهم يحافظُون على بلادهم وشَأنهم ، فلماذا لا نُحافظ على خصُوصيّتنا مع الاستفادة من التواصل العالمي؟!!.

Joel Beinin - Biographical Statement
*

Professor of History
Stanford University
President, Middle East Studies Association

The Middle East has always been part of my life. I began studying Hebrew at the age of seven. My interest in Arab culture was stimulated by my mother's memories of her Arab co-workers at the Consolidated Refineries in Haifa. She and my father left Palestine and returned to the United States in early 1948. In the mid-1950s my uncle and his family also returned to the United States from Israel after having founded and lived for several years on Kibbutz Sasa. Unlike most Jewish settlements established on the sites of Palestinian villages depopulated or destroyed in the 1948 Arab-Israeli War, Sasa preserved the original Arab structures and built new ones in the Arab architectural style. My uncle worked with the crews of Palestinian Arab citizens of Israel who undertook this construction. He learned Arabic and acquired a taste for Palestinian crafts, which he imparted to me.

After graduating high school in New Jersey, I went to Israel for six months. There I began to study Arabic with an Iraqi Jewish member of Kibbutz Mishmar ha-Emek. My first – very halting – conversations in Arabic with Arabs were during visits to the nearby village of Umm al-Fahm to urge them to vote for Mapam (The United Workers' Party) in the 1965 Israeli elections.

Upon returning home, I abandoned my plan to study engineering at Rutgers University to pursue Middle East studies. This entailed transferring to Princeton University, where Avram Udovitch provided much encouragement and support. Princeton's strong commitment to Middle East studies, its vast library resources, and the easy mixing of undergraduates, graduate students, and faculty remain an academic ideal for me.

I went to Israel again after receiving my B.A. in 1970. After spending some time on Kibbutz Lahav, I began graduate study at the Hebrew University, where Amnon Cohen, Yehoshafat Harkabi, Moshe Maoz, and Yehoshua Porath were

* http://fp.arizona.edu/mesassoc/MESA02/2002presaddress.htm

among my teachers. The occupation of the West Bank, East Jerusalem, and the Gaza Strip influenced much of Israeli Middle East studies. Reuven Kaminer, Vice-Provost of the School for Overseas Students, was a powerful influence during a turbulent period in which I reevaluated much of what I thought I knew. I returned to the United States and finished my M.A. at Harvard University in 1974.

I sought respite from Harvard by moving to Detroit where I worked on the Arabic section of a monthly newspaper. I spent considerable time in the Arab community of Dearborn's South End, where I came to understand something about 20th century Arab history and politics. These experiences shaped my future doctoral thesis.

When I returned to graduate school at the University of Michigan, the late Ernest Abdel-Massih whipped my Arabic into shape and taught me colloquial Egyptian. My doctoral advisor, the late Richard P. Mitchell, gave me the best bit of academic advice I ever received and one of the few I've followed. I proposed to write a dissertation about the formation of the Palestinian Arab working class in Mandate Palestine. "If you write a dissertation about Israel or Palestine," he said, "you won't get a teaching position. Why not write about Egypt instead?" I did; and this decision led to lasting relationships with Egyptian trade union leaders like Taha Sa`d `Uthman and intellectuals in and around the labor movement including Yusuf Darwish, Rif`at al-Sa`id, and Mohammed Sid-Ahmed.

Dick Mitchell supervised a crowd of free spirited doctoral students in the late 1970s and early 1980s. He nourished us physically, spiritually, and intellectually and encouraged us to develop in directions that diverged from his own path while maintaining his connection to us. Geoff Eley, Ronald Suny, Charles Tilly, and Louise Tilly in the University of Michigan History Department also guided and supported me.

I received my Ph.D in 1982 and have taught Middle East history at Stanford University since 1983. Most of what I have done since then is on the public record and does not need reiteration. I do want to record my enduring debts of friendship and intellectual companionship to Zachary Lockman and to Joe Stork and the other members of the Middle East Research and Information Project (publisher of Middle East Report) who kept me connected to the Middle East and to our common values.

Stanford University and the History Department in particular have been scrupulous in defending the academic freedom of a colleague who has often spoken out about things not well understood in a language not commonly heard. For this I am most grateful.

FRONTPAGEMAG.COM

Stanford's Islamist Threat

By: Alyssa A. Lappen[1]

FrontPageMagazine.com[2]

Tuesday, December 21, 2004[3]

He denounces American "imperialism" on Al-Jazeera Television. A former Zionist, he refers to jihadist suicide bombers as "martyrs." He praised Mideast scholars for ignoring the issue of terrorism, and he regularly repeats the most twisted and paranoid claims of Islamist regimes as though they were historical fact. He is Stanford Middle East history professor Joel Beinin, and his influence extends far beyond his classroom.

If one individual can showcase all the flaws of Middle East Studies in academia, Joel Beinin is that man. A former president of the Middle East Studies Association, Beinin teaches Middle East history at Stanford University. This professor's politics color his work; the result is mediocre scholarship, baseless conspiracy theories, and partisan classroom instruction.

Beinin's biography reads like a parody of an American radical. Born in 1948 to Labor Zionist parents,[1] he experienced an ideological transformation at age 22 while living on Kibbutz Lahav. Beinin joined the "New Left" at Hebrew University, then migrated to Trotskyite anti-Zionism and finally to Maoism.[2] A Marxist ever since,[3] he received his BA, MA, and Ph.D. from Princeton, Harvard, and the University of Michigan respectively. He has received Ford Foundation funds, and has taught in France, Britain, Israel and Egypt.[4]

Beinin and his wife Miriam support the Jewish Voice for Peace,[5] a Bay area group and reported Palestinian front.[6] The professor appears regularly on radical Radio Pacifica,[7] although he refuses many local invitations to legitimate debate.[8] Beinin blames the United States for major problems facing

---

[1] Alyssa A. Lappen is a former Senior Fellow of the American Center for Democracy, former Senior Editor of Institutional Investor, Working Woman and Corporate Finance, and former Associate Editor of Forbes. Her website is www.AlyssaaLappen.org.

[2] Alyssa A. Lappen undertook this research for Campus Watch, a project of the Middle East Forum, to review and critique Middle East Studies in North America with the aim of improving them.

[3] http://www.frontpagemag.com/Articles/ReadArticle.asp?ID=16374

the Middle East, and he attributes U.S. actions to aggression and ill will. Just a few examples of his most outrageous actions include:

Before the 2003 Iraq war, Beinin appeared on Al-Jazeera to condemn U.S. "imperial" policy in the Arab world. President Bush, he informed his Middle Eastern audience, planned to establish "a puppet regime" in Baghdad to benefit U.S. oil interests and force what he called "Israeli dictates" on the Palestinians.[9]

After the war began, Beinin accused Deputy Secretary of Defense Paul Wolfowitz and other U.S. policymakers of collusion with "Israel's Likud Party"[10] and asserted that the U.S. and Israel had collaborated with Arab regimes to block "democracy and economic development in the Arab world."[11] Beinin insisted that the U.S. was bent on showing "the overwhelming military power of the US…to make and unmake regimes and guarantee access to oil."[12] American conservatives, in his opinion, wanted to ensure that "Islamist forces would forsake legal political action and engage in armed struggle."[13]

Beinin rejects critical thought regarding terror, and with it any opportunity to sensibly evaluate the current U.S. war. He mocks this effort as "terrorology." A year after 9/11, he actually congratulated fellow MESA academics for their "great wisdom" in refusing to examine terrorism, much less address what nearly all agree is the gravest national security threat to the United States.[14]

Pro-Palestinian Apologist

Beinin's antagonism toward Israel pervades his commentary concerning the Jewish state. He maintains that exodus of Jews from Arab lands after 1948 resulted not from their forced expulsion by Arab governments but from "provocative actions by Israeli agents."[15] Despite the fact that Israel offered Jews a haven from mass murder in Europe, and atrocities and mass expulsion from Muslim lands,[16] Beinin holds that "Modern Zionism is a revolution against traditional Judaism, not its fulfillment."[17] (He shares this view, ironically, with a tiny minority of anti-Zionist ultra-Orthodox Jews.)

The violence of the first intifada (1988-92) was, in Beinin's view, actually a "strike for peace." With Hamas-like rhetoric, he has praised "the first martyr of the uprising," and excused the "small number of violent incidents" against Israelis[18] (overlooking that they led to 160 murders).[19]

After September 11, 2001, Beinin ignored Osama bin Laden's explicit calls for jihad; instead, he pointed to "Israel's disproportionate use of force" against Palestinians.[20] This ignores the obvious fact that Al-Qaeda opposes Israel's very existence, rendering irrelevant the level of force it deploys.

In spite of overwhelming evidence, Beinin refuses to acknowledge the threat that Islamic terrorism poses to civilians. In March 2002, a Hamas terrorist entered a hotel in Netanya, Israel, and killed 30 civilians, including children, as they celebrated the Passover holiday.[21] The following day, Beinin addressed an anti-Israel demonstration and did not even mention this atrocity.[22] Instead, he insouciantly denied that Palestinian terrorism "posed an existential threat to Israel."[23]

As for American involvement in the Arab-Israeli conflict, despite staggering diplomatic efforts and vast sums of money given to the Palestinian Authority, Beinin can see only a "consistent [U.S.] denial of independence and self-determination" for the Palestinians.[24]

Whitewashing Egyptian Anti-Semitism

Beinin's specializes in Egyptian history. Here, too, his work bears an anti-Zionist tone and frequent contradicts the facts of history. In opposition to "the Zionist project,"[25] he instead favors "Levantinism," an Israel-replacement ideology that calls for revitalizing the "fruitful compromise" of cultures he believes existed in the past.[26] Scholars and Jewish refugees from Muslim lands both maintain that such idyllic harmony never existed,[27] but Beinin romanticizes and politicizes their history.[28] He also dismisses bona fide work on Arab and Muslim attitudes toward Jews by such writers as Yehoshafat Harkabi and Bat Ye'or, calling this perspective a "neo-lachrymose interpretation"[29] that inexcusably has "distracted attention from Palestinian claims."[30]

It appears that Beinin delves into history only to support his own preconceived theories. He ignores facts that contradict his ideas, sweeping certain events aside as if they never occurred. In his 1998 book on the fate of the Egyptian Jewish community, The Dispersion of Egyptian Jewry, Beinin ignores the 1730s riots that destroyed Cairo's Jewish quarter, killing 5,000 to 10,000, at least half its population.[31] He makes no mention of the 1901 blood libel leveled at a Cairo Jewish woman.[32] He condescendingly informs a former Jewish resident that the harat al-yahud was "not a ghetto,"[33] when in fact it was. He minimizes Egypt's 1929 Nationality Law,[34] which blocked citizenship for Jews and many Christians, making some 40,000 Jews apatrides—stateless.[35] He downplays the 1947 Company Law that made it nearly impossible for minorities to work in Egypt.[36] He insultingly twists Egypt's Jews into "Arabized" nationalists who would have been happier without Israel's existence.[37]

Beinin even neglects Egypt's state-sponsored publication of hateful tracts like the Protocols of the Elders of Zion, an edition of which was issued by Gamal Abdel Nasser's brother Shawki.[38] He denies the inherently anti-Semitic nature of arrests of Egyptian Jews during the 1940s and 1950s on trumped-up

charges.[39] He asserts that Nazi officials in Egypt's government[40] cannot be traced – and anyway, that they had no political influence – ignoring a well-documented record of Nazis having moved to Nasser's Egypt and their significant impact there.[41]

In 1956 and during 1967-70, Jewish males over 19 were imprisoned in the Abu Za'bal and Tura camps.[42] They were tortured, forced to walk barefoot on broken glass and recite "I am a coward Jew. I am a Jewish donkey."[43] Beinin makes no mention of these camps.

In Egypt, leaders of Jewish communities were forced to publicly denounce Zionism. Incredibly, Beinin takes these denunciations at face value.[44] In fact, these Jews were Zionists; Cairo's Jews fasted for Israel's safety in 1967 and then massively resettled there.[45]

Teaching Bias

To the chagrin of Stanford students and their fee-paying parents, Beinin uses the classroom to promote his wacky revisionism.[46] So notorious is he for biased teaching that the Stanford Review, a campus newspaper, has run an item called "Beinin Watch" to inform readers of his antics. The editor likens Beinin's courses at Stanford to "expensive training for the Marxist press corps."[47] When students rejected his request to attend an antiwar rally instead of his own class, Beinin trumped them by holding his lecture at the rally itself.[48]

At AllLearn, a joint online venture of Oxford, Stanford and Yale universities,[49] Beinin teaches a course on "Palestine, Zionism and the Arab-Israeli Conflict," and his lessons are fraught with conspiracy theories.[50] The "Zionist lobby" in Washington, he informs students, has the power to induce Washington to adopt an "uncritically pro-Israel foreign policy."[51] For "serious" reading, he recommends Egypt's state-run Al-Ahram,[52] a newspaper that routinely features anti-Semitic conspiracy theories and Holocaust denial, likens Israeli leaders to Nazis,[53] and praises suicide bombings.[54] Al-Ahram's editor Ibrahim Nafie was actually sued in France for a piece claiming that Jewish rituals require the use of Christian children's blood.[55] Jonathan Leffell, a student of Beinin's online class, informed AllLearn that the course was a "miserable hate fest."[56]

And yet, through his positions as a professor and writer, Beinin claims many converts. Last June, a former Stanford student confessed to fellow radicals training with the International Solidarity Movement, "I used to support Israel until I took some classes with Joel Beinin, who set me straight."[57] Beinin reaches an audience broader than Stanford's student body. Last spring, he sounded off against the war in Iraq in The Nation.[58] His works are often cited by groups like anti-American touring companies like the Wheels of Justice,[59] or reproduced in books.[60]

As MESA's president, Beinin influenced the education of middle and high school students through the Teachers' Curriculum Institute (TCI), according to Frontpage contributing editor Lee Kaplan. TCI writes textbook entries and social studies curricula to meet standards in 20 states, including California, Florida, Illinois, Michigan, Ohio, and Pennsylvania.[61] Beinin filled its Middle East committee with such ideologues as Betsy Barlow (a U.S. coordinator for the Sabeel Ecumenical Liberation Theology Center),[62] Glenn Perry (of Indiana State) and Kamran Aghaie and Abraham Marcus (both of the University of Texas).[63] One high school handout gives Hamas greater political significance than Israel's Labor and Likud parties.[64] TCI high school textbooks include class "exercises" that pit students in roles of "advantaged" Jews against others posing as "disadvantaged" Palestinian Arabs. Playing the role of a world power, teachers are instructed to unfairly oppose the "Arabs."[65]

Getting It Wrong

Through the years, real life has disproved Beinin's theories and predictions. In 1991, Beinin dismissed U.S. concerns over Iraq's invasion of Kuwait as "patently ridiculous," insisting that the real American goal was to maintain weak, unstable "mini-states," thereby assuring cheap oil and generating demand for U.S. weapons.[66] To this day, Beinin never acknowledged that his expectation was entirely off base. (The U.S. left Saddam in power precisely out of fear of Iraq breaking into mini-states).[67]

In 2002, Beinin initiated a petition that charged Israel with plotting the "ethnic cleansing" of Palestinians under cover of the approaching war in Iraq.[68] He predicted that Ariel Sharon would use the war as an opportunity "to push the Palestinians into Jordan."[69] As Martin Kramer has noted, Beinin thus condemned Israel "in advance for something it had no intention of doing"[70] — and did not do. In this matter, too, Beinin refuses to concede that he was wrong.

The U.S. government "has given Israel nearly one trillion dollars,"[71] according to Beinin. This is a completely fictional sum;[72] total aid to Israel since 1949 has actually come to just over $90 billion, including $15 billion in loans.[73] Informed of his whopper, Beinin insisted, "The basic point still stands."[74]

Joel Beinin's career as a voice of academic authority parallels the unscholarly behavior common in academia in general, and in Middle East Studies and MESA in particular. We must continue to shine the light of scrutiny on their pro-terrorist indoctrination tactics, or they will become more insulated from criticism -- and more pose a larger threat to innocent civilians around the world.

ENDNOTES:

[1] Beinin, Joel, The Dispersion of Egyptian Jewry: Culture, Politics and the Formation of a Modern Diaspora, (1998), pp. Library of Congress Cataloguing Data, 25, 27; Wall, Alexandra J., "Outspoken Stanford prof supports 2-state-solution," Jewish Bulletin of Northern California, Mar. 15, 2002.

[2] Beinin, Joel, Dispersion of Egyptian Jewry, pp. 25-28; Wall, Alexandra J., "Outspoken Stanford prof supports 2-state-solution," Jewish Bulletin of Northern California, Mar. 15, 2002; interviews with former Beinin students and associates.

[3] Kurtz, Stanley, "The More Things Stay the Same," National Review, July 22, 2002, http://www.nationalreview.com/kurtz/kurtz072202.asp; former associates, interviews.

[4] Beinin, Joel, Stanford University Department of History Faculty profile, http://history.stanford.edu/faculty/beinin; Beinin, "Egyptian Jewish identities," http://www.hsje.org/beinin.htm.

[5] Not in My Name ad, http://www.nimn.org/gushad/publishedAd1.pdf.

[6] Kaplan, Lee, "Purge at San Francisco State," FrontPageMagazine.com, Feb. 26, 2004, http://www.frontpagemag.com/Articles/ReadArticle.asp?ID=12354.

[7] Stanford University professors; Bernstein, Dennis, "Flashpoints Radio," Jan. 25, 2002, http://www.flashpoints.net/index-2002-01-24to29.html; "Democracy NOW! in exile," Pacifica news, Nov. 26, 2001; "Palestine/Israel discussed at Petaluma festival," Washington Report on Middle East Affairs, Nov. 2001, http://www.wrmea.com/archives/november01/0111063.html.

[8] Bernstein, Ralph, email invitation to debate in Palo Alto, Sept. 9, 2002; Beinin, Joel, email refusal of invitation, Sept. 9, 2002; interviews with associates and former students.

[9] Beinin, Joel, interview with Ahmed Mansour, Al Jazeera, Feb. 10, 2003, http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2003/2/2-10-1.htm#L6

[10] Beinin, Joel, "Pro-Israel hawks and the Second Gulf War," Middle East Report Online, Apr. 6, 2003, http://www.merip.org/mero/mero040603.html.

[11] Beinin, Joel, “Pro-Israel hawks and the Second Gulf War,” Middle East Report Online, Apr. 6, 2003.

[12] Beinin, Joel, “Pro-Israel hawks and the Second Gulf War,” Middle East Report Online, Apr. 6, 2003, http://www.merip.org/mero/mero040603.html; Freedland, Jonathan, “That is a Racist Slur,” The Guardian, May 7, 2003, http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,3604,950536,00.html

[13] Beinin, Joel, “Pro-Israel hawks and the Second Gulf War,” Middle East Report Online, Apr. 6, 2003.

[14] Beinin, Joel, “Why do they Hate Us,” Peninsula Peace and Justice Center speech, Sept. 17, 2001, for Peninsula Peace and Justice Center, Palo Alto; “Middle East Studies After Sept. 11,” MESA 2002 Presidential address, Nov. 23, 2002, http://fp.arizona.edu/mesassoc/Bulletin/Pres%20Addresses/Beinin.htm

[15] Beinin, Joel, AllLearn online chat with Joel Beinin, Dec. 3, 2002.

[16] Abdel Wahed, Joseph, “Exodus today,” National Review, Apr. 17, 2003.

[17] Beinin, Joel, ibid, online chat with Joel Beinin, Oct. 24, 2002.

[18] Beinin, Joel, “From Land Day to Peace Day and Beyond,” Intifada: The Palestinian Uprising Against the Israeli Occupation (1989, Beinin, ed with Lochman, Zachary), pp. 205-216.

[19] www.terrorvictims.com

[20] Beinin, Joel, “Why do they Hate Us,” Peninsula Peace and Justice Center speech, Sept. 17, 2001, for Peninsula Peace and Justice Center, Palo Alto, http://www.peaceandjustice.org/nowar/1beinin.html; reprinted, Jordan Times, Oct. 23 2001.

[21] http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0le00 http://www.opinionjournal.com/best/?id=110002948

[22] Beinin, Joel, “Another Bloody Passover,” Mar. 27, 2002, AlterNet, http://www.alternet.org/story.html?StoryID=12711; and “Suspend military aid to Israel,” Jewish Voice for Peace, Mar. 28, 2002, http://www.jewishvoiceforpeace.org/about/past_actions/passover_speach.html;

[23] Beinin, ibid.

[24] Beinin, Joel, “Origins of the Gulf War,” University of Wisconsin, Nov. 30, 1990, reproduced in Open Pamphlet Series, Feb. 19, 1991.

[25] Beinin, Joel, The Dispersion of Egyptian Jewry: Culture, Politics and the Formation of a Modern Diaspora, (1998), pp. 25-28, 140-51, 263-4; Wall, Alexandra J., "Outspoken Stanford prof supports 2-state-solution," Jewish Bulletin of Northern California, Mar. 15, 2002.

[26] Beinin, Dispersion of Egyptian Jewry, pp. 54-59, 207-248; Alcalay, Ammiel, After Jews and Arabs: Remaking Levantine Culture (1992).

[27] Goitein, S.D., "Evidence on the Non-Muslim Poll Tax from Non-Muslim Sources," Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. 6, 1963, pp. 278-79; Margoliouth, David S., "The Status of the Tolerated Cults: Lecture IV," The Early Development of Mohammedanism (1914), pp. 99-134; Sarshar, Houman, ed. Esther's Children: A Portrait of Iranian Jews (2002), pp. 95-136; Interviews with Egyptian Jewish refugees; Author communication with Bat Ye'or.

[28] Ibid; Murad al-Qudsi, Just for the Record in the History of the Karaite Jews of Egypt in Modern Times (2002), pp. 202-230.

[29] Beinin, Joel, Dispersion, pp. 14-19; expression first used in Cohen, Mark, Under Crescent and Cross (1994).

[30] Beinin, Joel, Dispersion, pp. 14-19.

[31] Landau, Jacob M., "The Decline of the Jewish Community in Eighteenth-Century Cairo: A New Interpretation in the Light of Two Iberian Chronicles," in Shamir, Shimon, ed., The Jews of Egypt: A Mediterranean Society in Modern Times (1987), pp. 15-27.

[32] Al-Qudsi, Murad, Just for the Record in the History of the Karaite Jews of Egypt in Modern Times, Wilprint, 2002, p. 228.

[33] Beinin, Joel, letter to Murad al-Qudsi, June 11, 1997, Just for the Record (2002), pp. 212.

[34] Beinin, Dispersion of Egyptian Jewry, pp. 18, 37-38.

[35] Shamir, Shimon, "The Evolution of the Egyptian Nationality Laws and their Application to the Jews in the Monarchy Period," Shamir, ed., Jews of Egypt, pp. 33-67.

[36] Beinin, Dispersion, p. 38; Shamir, ibid.

[37] Beinin, Joel, Dispersion, pp. 2-4, 20-24, 38-44, 72-76, 179-203.

[38] Beinin, ibid, pp. 90-100; Bat Ye'or, Juifes ibid; Harkabi, Yehoshafat, Arab Attitudes to Israel (1972), pp. 229-237.

[39] Beinin, ibid, pp. 103-5; interviews with Egyptian Jewish refugees.

[40] Bat Ye'or, Les Juifes en Egypte (1971), Annex I and II pp. 66-69, citing Frankfurter Illustrierte Aug 25, 1957, "Patterns of Prejudice" (Institute of Jewish Affairs, London), May-June 1967; separately she cites Yad Vashem; Tatu, Michel, interview with Simon Wiesenthal, Le Monde, Jun. 9, 1967; Amoni, M.S. Le Nationalisme Arabe et les Nazis (1970); "Tableau des nazis devenus conseillers des pays arabes," Les dossiers du Lien, No. 204, Mar. 2003, after Falligot, Roger and Kauffer, Remi, Le croissant et la croix gammee (Albin Michel, pp. 165-7); [41] Harkabi, ibid.

[42] Beinin, ibid.; Al-Qudsi, Murad, ibid, pp. 202-230; Al-Qudsi letter to Beinin, April 1997, pp. 218-219; Al-Qudsi, ibid, Ovaida, David, President, Karaite Jews of America, pp. 215-219; interviews with Karaite community, Blumenzweig, Jacques, interview June 21, 1999, http://www.hsje.org/NASSER'S%20JEWS%201_2.htm

[43] Review of Dispersion, by zz2122 from Ashdod, Israel, Jul. 2, 2003.

[44] Beinin, ibid. pp. 34; Al-Qudsi, ibid; Ovaida, ibid; Interviews with Karaite community.

[45] Al-Qudsi, ibid; Ovaida, ibid; interviews with Karaite community.

[46] Multiple interviews with former Beinin students, Beinin colleagues and Beinin research subjects.

[47] Hudson, William, The Stanford Review, Feb. 26, 2003.

[48] Fairbanks, Joe, "Beinin Watch," Stanford Review, Vol. XXX, No. 3, Mar. 13, 2003, http://www.stanfordreview.org/Archive/Volume_XXX/Issue_3/Beinin_Watch/index.shtml.

[49] http://www.allianceforlifelonglearning.org/

[50] Beinin, Joel, Palestine Zionism and the Arab-Israeli Conflict, Introduction and Lectures 1-10, videotape and transcripts, online discussion transcripts Oct. 13-Dec. 18, 2002, AllLearn, Fall 2002.

[51] Beinin, Joel, AllLearn Session 9, Palestine Zionism and the Arab-Israeli Conflict, fall 2002.

[52] AllLearn Syllabus; Ha`aretz, Cairo al-Ahram Weekly; "Government shoots Itself in Foot with Printing Ban in Cairo's Free Zone," CairoTimes,Apr.16,1998,Vol.2,No.4.
Of 29 required readings on his AllLearn syllabus, 19 have a distinctly anti-

Israel outlook. AllLearn Syllabus. Interviews with current and former Stanford professors, students and AllLearn students. Required Reading, Books, Cohen, Michael, The Origins and Evolution of the Arab-Zionist Conflict (1987); Khalidi, Rashid, Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness (1997); Laqueur, Walter and Rubin, Barry, eds, The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict (2001, 6th ed.); Smith, Charles, Palestine and the Arab-Israeli Conflict (2001, 4th ed.); Chapters and Articles, "Balfour Memorandum of 1919," From Haven to Conquest, ed., Kalidi, Walid, (Institute for Palestine Studies, 1971), 201-10; "Camp David and After: An Exchange," New York Review of Books, Jun. 13, 2002, 42-49; "Exchange: Camp David and After – Continued," New York Review of Books, Jun. 27, 2002, 47-49; "Final Report of the Israeli Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut" and "Arab Reaction to the Kahan Report," Journal of Palestine Studies, 12 (no. 3, 1983): 89-116, 198-201; Begin, Menachem, The Revolt (1977 out of print), 60-85, 100-102, 214-28; Beinin, Joel, "Palestine and Israel: Perils of a Neoliberal, Repressive Pax Americana," Social Justice 25 (no. 4, 1998): 20-39; Benvenisti, Meron, Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948, (2000), 101-110, 114-17, 144-92; Cobban, Helena. The Palestinian Liberation Organization, (1984), 3-18; Elon, Amos, The Israelis: Founders and Sons (1981, out of print), 41-56, 106-86; Finkelstein, Norman G., Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (1995), 123-49; Friedman, Robert I. Zealots for Zion: Inside Israel's West Bank Settlement Movement (1992), 3-42, maps preceding cont.; HaCohen, David, "Excerpt from a speech to the secretariat of the Mapai," Ha-Aretz, Nov. 15, 1969; Halper, Jeff, "The 94 Percent Solution: A Matrix of Control," Middle East Report 216 (Fall 2000):14-19; Lockman, Zachary, Comrades and Enemies, (1996) 21-57; Malley, Robert, and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," New York Review of Books, Aug. 9, 2001, 59-65; Masalha, Nur, "A Critique of Benny Morris," Journal of Palestine Studies 21 (no. 1, Autumn 1991), 90-97; Morris, Benny, "Revisiting the Palestinian Exodus of 1948," War for Palestine: Rewriting the History of 1948 (2001, ed. Rogan, Eugene and Shlaim, Avi), 37-59; Rishmawi, Elias, "On the Beit Sahour Tax Revolt," Homeland: Oral Histories of Palestine and Palestinians (1994, ed. Lynd, Staughton, Bahour, Sam and Lynd, Alice), 271-81; Shapira, Anita, "Politics and Collective Memory: The Debate over the 'New Historians' in Israel," History & Memory 7 (no. 1 Spring/Summer 1995): 9-34; Shlaim, Avi, "The Oslo Agreement," Journal of Palestine Studies 23, no. 3 (Spring 1994): 24-40; Stork, Joe, "U.S. Policy and the Palestinian Question," The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives (1992, ed., Amirahmadi, Hooshang), 125-48; Swedenburg, Ted, "The Role of the

Palestinian Peasantry in the Great Revolt (1936-1939)," Islam, Politics, and Social Movements (1998, ed. Burke III, Edmund. and Lapidis, Ira), 168-203; Usher, Graham, "What kind of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories," Political Islam: Essays from Middle East Report, (1997, ed. Beinin, Joel and Stork), 339-54.

[53] "Anti-Semitism in the Egyptian Media, parts I, II and III," Memri.org, Mar. 16, 17 and 20, 2000.

[54] "PA 'Mufti of Jerusalem and Palestine, discusses the Intifada," citing Oct. 28, 2000 Al Ahram, memri.org, Nov. 9, 2000; Howeidy, Amira, "Crossing to martyrdom," Al-Ahram, Apr. 25-May 1, 2002; "Wafa Idris: celebration of first Palestinian female suicide bomber, Part II," citing Feb. 2, 2002 Al Ahram, memri.org, Feb. 13, 2002; "Egyptian government daily praises the martyrdom attack on Jerusalem café: 'a heroic operation'," Memri.org, Mar. 15, 2002; "The Arab leadership and media on Powell's Middle East Trip," citing Al-Ahram, Apr. 16, 2002, Memri.org, Apr. 26, 2002; Cook, Jonathan, "The 'engineer'," Al-Ahram Weekly, Apr. 18-24, 2002; Naffa, Hassan, "Knights and dragons," Al-Ahram, Aug. 23-Sept. 3, 2003.

[55] "Leading Egyptian Newspaper raises Blood Libel," Memri.org, Nov. 6, 2000; "Egypt's Response to accusations of Arab Media anti-Semitism," Memri.org, Jan. 3, 2003; "French Legal Authorities Investigating Editor of Major Egyptian Daily," Memri.org, Sept. 6, 2002; Wistrich, Robert, "Muslim Anti-Semitism: A Clear and Present Danger," American Jewish Committee, http://www.ajc.org/InTheMedia/PublicationsPrint.asp?did=503; Cooper, Abraham and Brackman, Harold, "The Fight Against Holocaust Denial," Midstream, Apr. 2001, http://midstream.port5.com/0401/feature.html; Klinghoffer, Judith Apter, "Blood Libel," History News Network, Apr. 8, 2002, http://hnn.us/articles/printfriendly/664.html; "Anti-Semitism in the Official Egyptian Press," Spring 1998-1999, Jewish Virtual Library, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/egpress99.html

[56] Leffell, Jonathan, letter to Kristen Kim, AllLearn, Mar.19, 2003.

[57] Kaplan, Lee, "Solidarity with Terror," FrontPageMagazine.com, Jul. 2, 2004; http://www.frontpagemag.com/articles/printable.asp?ID=14064.

[58] Beinin, Joel, "The Good War," The Nation, May 14, 2004, http://www.thenation.com/doc.mhtml?I=20040531&s=beinin.

[59] http://www.justicewheels.org/mission.html; Alcalay, Ammiel, After Jews and Arabs: Remaking Levantine Culture (1992); Kushner Tony, et al, Wrestling with Zion: Wrestling with Zion: Progressive Jewish-American

Responses to the Israeli-Palestinian Conflict (2003); Alcalay, Ammiel, "Stop-time in the Levant," The Nation, Dec. 1999; Beinin, Joel, "The Good War," The Nation, May 14, 2004, http://www.thenation.com/doc.mhtml?I=20040531&s=beinin.

[60] Kushner Tony, et al, Wrestling with Zion: Wrestling with Zion: Progressive Jewish-American Responses to the Israeli-Palestinian Conflict (2003); Alcalay, Ammiel, "Stop-time in the Levant," The Nation, Dec. 1999; Beinin, Joel, "The Good War," The Nation, May 14, 2004, http://www.thenation.com/doc.mhtml?I=20040531&s=beinin.

[61] http://www.teachtci.com/services/contact.asp; http://www.historyalive.com/Administrator/correlate.asp.

[62] Interview with Lee Kaplan, Mar. 12, 2004; http://www.fosna.org/; http://web.pdx.edu/~riadt/work/fosna/index.php?display=chapters; http://www.sabeel.org/old/news/ifos_enews/issue1.htm.

[63] Interview with Lee Kaplan, Mar. 12, 2004; Indiana State University, http://www.indstate.edu/polisci/faculty/perry.htm; http://fp.arizona.edu/mesassoc/Directory/Texas.htm.

[64] Interviews with Bay area parents; High school Middle East study unit.

[65] Kaplan, Lee, "Textbooks for Jihad," FrontPageMagazine.com, Mar. 19, 2004; Wall, Alexandra, "Complaint of bias against Israel prompts high school text rewrite," Jewish News Weekly of Northern California, Feb. 13, 2004; http://schoolpropaganda.us/TCI_Errors.htm.

[66] Beinin, Joel, "Origins of the Gulf War," University of Wisconsin, Nov. 30, 1990, reproduced in Open Pamphlet Series, Feb. 19, 1991.

[67] Kedourie, Elie, "Iraq: The Mystery of American Policy," Commentary, Vol. 91, No. 6, June 1991.

[68] Beinin, Joel, "Letter Against Expulsion of the Palestinians," Dec. 2002, http://www.electronicintifada.net/v2/article989.shtml, (originally at http://www.professorsofconscience.org/); see also Blecher, Robert, "Living on the Edge: The Threat of 'Transfer' in Israel and Palestine," Middle East Report, Winter, 2002, http://www.merip.org/mer/mer225/225_blecher.html

[69] Beinin, Joel, quoted in "Middle East Expert Discusses Issues in US/Israeli Relations," Megan Groth, The Student Life, Nov. 28, 2002.

[70] Beinin, ibid. Kramer, Martin, “Profs condemn Israel in Advance,” and “The Expulsion that Never Was,” Sandstorm, Dec. 20, 2002 and Apr. 25, 2003, www.MartinKramer.org.

[71] Beinin, Joel, Session 9, Palestine Zionism and the Arab-Israeli Conflict, AllLearn, Fall, 2002.

[72] Spiegel, Stephen L., “U.S. Relations with Israel: The Military Benefits,” Sandstorm (1993), pp. 309-344; Organski, A.F.K. The $36 billion Bargain (1991).

[73] Congressional Research Service, U. S. Foreign Assistance: Israel, IB85066.

[74] Beinin, Joel, email to Jonathan Leffell, Jan. 14, 2003.

Mark A. Le Vine (UC Irvine History Professor)
*

It seems that the same web-bloid, FrontPageMag.com, that published the so-called attack on me has now gone after Professor Joel Beinin of Stanford University. In an article stupidly entitled "Stanford's Islamist Threat" (last I heard, Beinin hasn't converted from Judaism), the article accused him of being anti-Zionist, a supporter of terrorism and of "repeating the most twisted and paranoid claims of Islamist regimes as though they were historical fact." The author, Alyssa A. Lappen, a poet and journalist whose claim to fame seems to be writing in self-styled "pro-Israel" forums--I put this phrase in quotes because as far as I'm concerned, they're actually quite "anti-Israel" in the same way someone who feeds an alcoholic drink after drink is hurting, not helping them in slightest bit--like FrontPageMag and Campus Watch and has even written reviews on amazon.com (last time I heard, a journalist writes for newspapers and magazines, not only or primarily right-wing funded hack websites, but that's another story), goes on to slander and libel Beinin at least a hundred different ways.

Professor Beinin is much too well-established--and too well-ensconced in his sabbatical in Cairo--to need to respond on his own. So having gotten a laugh out of my reply to Spencer's article he “nominated” me to be his designated spokesperson, which I consider an honor, to say the least. The reason is should be relevant to you, the reader, is that the attacks on him represent only one instance of a wholesale attack on the best academics in the US who deal with the Middle East and Islam. They are being attacked precisely because they have the knowledge and ability to pierce through the axis of arrogance and ignorance that drives the neoliberal neoconservative policies of the Bush Administration and help Americans understand the real dynamics underlying the war on terror and "why they [supposedly] hate us." As important, while for Beinin or myself such attacks are merely an annoyance or even amusing, for untenured or less well known professors, especially those of Arab and/or Muslim decent, like Columbia University's Joseph Massad, who has been literally slandered by so-called "pro-Israel" groups (and Lappen specifically), who have without any evidence accused him of being an anti-Semite and the like.

Let's look at just a few examples of the non-sense masquerading as journalism in this article. Lappen accuses Beinin of being a "Trotskyite anti-Zionist" and ultimately a Maoist while a student at the Hebrew University in Jerusalem. As he explained to me when I asked him about this, "Aside from never having been a Trotskyist (though I was a Maoist), I became a Marxist as a member of Hashomer Hatzair, years before I went to Israel. We were, we thought, Marxist-

* http://hnn.us/blogs/comments/9320.html#beinin

Zionists." He doesn't know where Lappen got her information or time line about his ideological development. More important, it seems clear that Lappen doesn't know that if it wasn't for Marxist-Zionism, there'd be no Zionism, never mind a state of Israel today. But to know that she'd actually have to know the history of Zionism, the very idea of which seems to be an anathema to the Campus Watch crowd.

Lappen also accuses Beinin of receiving Ford Foundation funds and of teaching in Egypt, Israel, or France. Beinin explained that he's never received funding from Ford (but the director of the Cairo office and several others there are friends), nor has he taught in any of these places, although he will teach in France this April--wrong again, unless predicting 1 out of 4 future teaching assignments counts for something. Most important, contrary to her accusations, Beinin explains that "I never referred to anyone as a 'martyr' and certainly not suicide bombers. I did appear on al-Jazeera and probably did say that the impending US attack on Iraq was an imperialist act. But more importantly, I thought, I said very insistently that attacking Iraq was NOT a plot by a cabal of Jewish neo-cons to serve Israeli interests, but rather something that served US imperial interests as the US government saw them."

Perhaps for Lappen (can we imagine she speaks Arabic and actually viewed the al-Jazeera appearance herself to check the accuracy of her information before writing about it?) the very thought that the US could be "imperialist" constitutes such an act of treason that the person saying must be a terrorist supporter, or at least sympathizer. But as Beinin further explains: "I have never said anything supportive of any Islamist regimes (Sudan, Iran, Afghanistan, whatever). In fact, I'd be hard pressed to recall anything positive I've said about any of the current regimes in the Middle East." This is crucial, because in fact to be equally critical of all the regimes of the Middle East--that means Israel, yes, but also Jordan, Iran, Sudan and all the other dictatorial, terrorist governments of the region--is a very dangerous thing, precisely because it puts to the lie the meaningless rhetorical support for "democracy" across the Arab world while supporting anti-democratic policies by every single client state in the region. Indeed, this is the most likely reason that the Department of Homeland Security and State Department revoked the visa of Swiss Professor Tariq Ramadan, who previously had repeatedly visited the US and lectured to the CIA! Anyone as moderate as him can only be considered a true "radical" and therefore a major threat to the status quo that the US wants to preserve at all costs.

The false accusations continue in almost sentence. Lappen accuses Jewish Voice for Peace of being a "reported Palestinian Front." Well, first of all, who's "reporting" it as such! In fact, the very use of the phrase "reported Palestinian front" is a sign of intellectual laziness and ignorance and journalistic malfeasance--an easy smear without any attempt to back up or even define the

accusation (who's reporting this information and what is a "front" and which particular group is the organization "fronting" for. The clear implication is a terrorist group, otherwise, why bother mentioning it. But what the accusation really means is that the very act of supporting Palestinian rights means one is by definition a terrorist sympathizer).

The reality, as anyone that knows this wonderful group of people will tell you, is that such accusations are simply a crock. In fact, some members define themselves as Zionists. Most interestingly, Beinin has gone on record, in the Jewish press no less, in support of a two-state solution for the Palestinian-Israeli conflict (see Alexandra J. Wall, "Outspoken Stanford prof supports 2-state-solution," Jewish Bulletin of Northern California, Mar. 15, 2002). And if the mainstay of right-wing attacks on progressive professors is that accusation that their teaching is filled with anti-Zionism and even anti-Semitic materials, Beinin explains that "the very accusation that 19 out of 29 required readings in a course of mine had a 'distinctly anti-Israel outlook' (what that means, who knows? Any scholar, even a good Zionist Israeli, who writes anything that criticizes the dominant Zionist narrative is automatically labeled "distinctly anti-Israel) that means that more than 1/3 of the required readings for the class come from a point of view that is not my own. How many teachers could say the same?".

History is a field of paramount important for understanding the world, as readers of this website surely know. In this regard, Lappen argues that "in his 1998 book on the fate of the Egyptian Jewish community, The Dispersion of Egyptian Jewry, Beinin ignores the 1730s riots that destroyed Cairo's Jewish quarter, killing 5,000 to 10,000, at least half its population…" But if she had bothered to read the book, she'd realize that it's about Egyptian Jews after 1948--over two hundred years after those events. Perhaps Lappen can explain to us the link between the experiences of Egyptian Jews of the two periods that would merit their inclusion in a discussion of the post-1948 fate of Egyptian Jewry.

Perhaps the most interesting of Lappen's accusation against Beinin is that he once was a Maoist. I'm too young to remember Paris of May 1968 or the slow disintegration of the New Left, in both of which Maoism, I think, played a key role. I think it also has something to do with the Black Panthers and velvet posters and Leonard Bernstein, but if the truth be told this was all before my time, and I don't really know what it means to be a Maoist if you're not actually a member of the Chinese Communist Party circa 1965. Here's how Beinin explains it, which I find fascinating: "Theoretically (which is the part I was never too interested in) it meant to support China's line after the Sino-Soviet split of 1964. Practically speaking (which is what I was interested in) those who said they were Maoists went to work in industrial factories and other places where there were concentrations of the working class in order to create unions,

radicalize existing unions, and to try to politicize workers. So after finishing my MA at Harvard I went to work in a Chrysler auto plant outside Detroit and also did organizing in the Arab community in Dearborn, a good percentage of whom were also auto workers."

I don't think Beinin is still a Maoist; and actually it's none of my business what his political affiliations are or were. But I hope my son is as committed to social justice when he's 25 as Beinin was at that age. And if it means Lappen's successors go after him with the same fanaticism as Lappen and the Campus Watch crew go after anyone who threatens George W. Bush's quest for world domination, I hope he has a good sense of humor. In dark times like these, it's sometimes the only defense against despair.

The Olga Document

Prof. Anat Biletzki, Andre Draznin, Haim Hanegbi, Yehudith Harel, Michel (Micado) Warschawski, Oren Medicks*

For Truth and Reconciliation, For Equality and Partnership

- **The State of Israel was supposed to grant security to Jews**; it has created a death-trap whose inhabitants live in constant danger, the likes of which is not experienced by any other Jewish community;
- **The State of Israel was supposed to tear down the walls of the ghetto**; it is now constructing the biggest ghetto in the entire history of the Jews;
- **The State of Israel was supposed to be a democracy**; it has set up a colonial structure, combining unmistakable elements of apartheid with the arbitrariness of brutal military occupation.

Israel, 2004, is a state on the road to nowhere. Fifty-six years after its establishment—notwithstanding its many achievements in agriculture, science and technology, and albeit a great regional military power, armed with doomsday weapons—many of its citizens are heartsick with existential worry and fear for their future.

Since its foundation Israel has lived by its sword. An incessant succession of "retaliations", military operations and wars has become the life-support drug of Israel's Jews. And now, almost four years after the beginning of the second Palestinian Intifada, Israel is up to its neck in the mire of occupation and oppression, while it goes on extending the settlements and multiplying the outposts, repeating to itself ad nauseam that "we have no partner for peace."

Ten years after the Oslo Accords, we are living in a benighted colonial reality—in the heart of darkness. Thirty-seven years after Israel conquered the last of the Palestinian territories in the West Bank and the Gaza Strip, over three and a half million Palestinians under its rule are penned up in their towns and villages. The term "Palestinian State"—which for years embodied the peace option—is being used by many Israeli politicians as a mirage phrase, a spin on the reality of occupation: "In the future," they whisper with a knowing wink, "the Palestinian entity in the Territories may be called a 'state'." And meanwhile Israel is amplifying the devastation of the West Bank and the Gaza Strip, as if determined to pulverize the Palestinian people to dust.

---

* The following document was written in a series of meetings in Givat Olga, and titled after the location, The Olga Document.
http://www.nimn.org/Perspectives/israeli_voices/000233.php?section

In the face of the large Israeli camp of supporters of the separation walls—those, both right and left, who are terrified by the demons of demography, constantly counting the populace to find out how many Jews and Arabs are born and die every week, how many Jews and Arabs live in the entire country and in each of its districts every month—it is vital to pose an alternative outlook, based on the following principles:

Coexistence of the peoples of this country, based on mutual recognition, equal partnership and implementation of historical justice.

We are united in a critique of Zionism, based as it is on refusal to acknowledge the indigenous people of this country and on denial of their rights, on dispossession of their lands, and on adoption of separation as a fundamental principle and way of life. Adding insult to injury, Israel persists in its refusal to bear any responsibility for its deeds, from the expulsion of the majority of Palestinians from their homeland more than half a century ago, to the present erection of ghetto walls around the remaining Palestinians in the towns and villages of the West Bank. Thus, wherever Jew and Arab stand together or face each other, a boundary is drawn between them, to separate and distinguish between the blessed and the cursed.

We are united in the recognition that this country belongs to all its sons and daughters—citizens and residents, both present and absentees (the uprooted Palestinian citizens of Israel in 48')—with no discrimination on personal or communal grounds, irrespective of citizenship or nationality, religion, culture, ethnicity or gender. Thus we demand the immediate annulment of all laws, regulations and practices that discriminate between Jewish and Arab citizens of Israel, and the dissolution of all institutions, organizations and authorities based on such laws, regulations and practices.

We are united in the belief that peace and reconciliation are contingent on Israel's recognition of its responsibility for the injustices done to the indigenous people, the Palestinians, and on willingness to redress them. Recognition of the right of return follows from our principles. Redressing the continued injustice inflicted on the Palestinian refugees, generation after generation, is a necessary condition both for reconciliation with the Palestinian people, as for the spiritual healing of ourselves, Israeli Jews. Only thus shall we stop being plagued by the past's demons and damnations and make ourselves at home in our common homeland.

For many years now, Israeli leaders have been exerting themselves to depict the Palestinians as sub-human; and their exertions have been seconded and assisted by members of the cultural elite, media barons, vain functionaries and light-scribblers, right and left. We reject this racist arrogance with disgust, knowing

that the Palestinians, as all other people, are neither devils nor angels, but just like us, are humans, created equal.

We are convinced that if we approach peace and reconciliation with the Palestinians with an open mind and a willing spirit, we shall find in them what we bring with us: an open mind and a willing spirit. For we are brothers and sisters, not eternal enemies as the well-poisoners profess.

It is pointless, now, to guess the material future form of the vision of life together: two states or one?! perhaps a confederation?! or maybe a federation?! and what about cantons?! In any case, the primary condition for advancing the vision of living together is self-evident, both as a supreme moral imperative and as a practical matter of the here and now: an immediate end to the state of occupation.

Only in this way will the Palestinians in eastern Jerusalem, the West Bank and Gaza Strip be rid of the yoke of settlements, the nightmare of apartheid, the burden of humiliation and the demons of destruction employed by Israel unremittingly, day and night, for 37 years. Only when they are totally free will the Palestinians be able to discuss and decide their future.

We believe that adoption of the principles stated above will lay the foundations on which the people of this country can set up the proper common frameworks for life together. We are not talking of fantasies or of a miracle move that would lead us from our living hell to a heavenly paradise.

We are talking of a road that has not been tried hitherto: being honest with ourselves, with our neighbours and particularly with the Palestinian people—our enemies who are our brothers and sisters. If we muster within ourselves the appropriate honesty and requisite courage, we will be able to take the first step in the long journey that can extricate us from the tangle of denial, repression, distortion of reality, loss of direction and forsaking of conscience, in which the people of Israel have been trapped for generations.

Whoever has eyes to see and ears to hear knows that the choice is between another “hundred years of conflict” ending in annihilation, and a partnership among all the inhabitants of this land. Only such a partnership is capable of turning us, the Jews of Israel, from foreigners in their country to its real inhabitants.

We do not intend to start another movement against the occupation, or another party (platform, institutions, leaders). We seek to start off a genuine public discussion about the Israeli blind alley in which we live and the profound changes needed in order to break out of it. Every Israeli knows that this is not a matter of political trifles, but concerns the fate of the peoples of this country.

Giv`at Olga, June 2004

Ra'anan Alexandrowicz	Prof. Zalman Amit
Dr. Yossi Amitay	Boaz Arad
Adi Arbel	Nirit Ben Ari
Nili Aslan	Michal Aviad
Dr. Ariella Azulay	Avi Gibson Bar-El
Osnat Bar-Or	Dr. Shiko Behar
Prof. Joel Beinin	Miryam Beinin
Prof. Zvi Bentwich	Meron Benvenisti
Dr. Shimshon Bichler	Prof. Anat Biletzki
Prof. Daniel Boyarin	Prof. Victoria Buch
Michal Chacham	Ronit Chacham
Lin Chalozin-Dovrat	Dr. Sami Shalom Chetrit
Dr. Raya Cohen	Elias Davidsson
Talma Bar Din	Dr. Diana Dolev
Sharon Dolev	Andre Draznin
Dr. Avishai Ehrlich	Dr. Nurit Peled Elhanan
Boas Evron	Pnina Feiler
Pnina Firestone	Prof. Ariella Friedmann
Racheli Gai	Tamar Getter
Dr. Daphna Golan	Dr. Neve Gordon
Mirjam Hadar	Prof. Uri Hadar
Haim Hanegbi	Yehudith Harel
Dr. Talma Hendler	Prof. Hannan Hever
Amos Israel-Vleeschhouwer	Rachel Leah Jones
Roni Kalev	Dr. Orit Kamir
Einav Katan	Dr. Katlin Katz
Gal Keinan	Prof. Baruch Kimmerling
Elinor Kowarski	Noa Kram
Orna Lavi	Hava Lermann
Dr. Daphna Levit	Aim Deuelle Luski
Prof. Bezalel Manekin	Dr. Abraham Mansbach
Ronit Marian-Kadishay	Dr. Ruchama Marton
Dr. Nina Mayorek	Rela Mazali
Oren Medicks	Gil Medovoy
Racheli Merhav	Tsachi Mitsenmacher
Avi Mograbi	Smadar Ben Natan
Prof. Judd Ne'eman	Prof. Adi Ophir
Amir Orian	Prof. Avraham Oz
Dr. Dan Rabinowitz	Dr. Nitzan Rabinowitz
Dr. Uri Ram	Dr. Amnon Raz-Krakotzkin
Roee Rosen	Yael Roth-Barkai

Catherine Rottenberg
Herzel Schubert
Prof. Yehouda Shenhav
Prof. Nomi Shir
Dr. Tali Siloni
Kobi Snitz
Amos Tidhar
Osnat Trabelsi
Michel (Mikado) Warschawski
Sergio Yahni
Prof. Moshe Zuckermann
Sergeiy Sandler
Tali Shemesh
Oded Shimshon
Diana Shoef
Ora Slunim
David Tartakover
Tova Tidhar
Dr. Allon Uhlmann
Dr. Haim Yacobi
Prof. Oren Yiftachel

Memorandum to AUC Faculty and Staff

MEMORANDUM

To: AUC Faculty and Staff
From: David D. Arnold
Subject: End-of-Year Reflections
Date: June 24, 2007

As I congratulated the energetic young graduates who marched across the stages of Ewart Hall and the Cairo International Conference Center two weeks ago, I could not help but to feel inspired by the effect AUC has had on this new generation of leaders. These are bright, confident young professionals, aware of their cultural heritage, broadly educated in the liberal arts, technologically sophisticated, and equipped with the problem-solving, communication and interpersonal skills the global job market demands. The faculty and staff of AUC can take justifiable pride in the quality of these graduates and the difference they will make in the world around us.

Over the past year, we have been engaged in a long-range planning process designed to ensure AUC's ability to produce successive generations of graduates with skills and abilities needed to meet the challenges of the future. This broad-based, participatory planning process has given us the opportunity to think together about the overall direction of the university and our strategies for growth and development over the next five years. These will be transformative years for AUC, as we adjust to life in the new campus, gradually increase our enrollments, introduce new academic programs, and work to strengthen our continuing education and community outreach efforts.

Many of these planned changes are already starting to take place, as evidenced by the new undergraduate majors and graduate degree offerings in Sciences and Engineering, the opening of a new "one-stop" Student Service Center, and the start-up of our new Graduate School of Business. Exploratory efforts in the education arena will start with several certificate courses for teachers and administrators this coming fall, eventually leading to a new postgraduate diploma and master's degree program for professional educators, Other recent initiatives -such as the Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, the Citadel Capital Financial Services Center, the Gerhart Environmental Field Station in El Gouna, the Smart Village Liaison Office, and the Jameel Science and Technology Research Center- also reflect AUC's long-term commitment to

address Egypt's changing social, economic, environmental and educational needs.

Consistent with that commitment, construction of our state-of-the-art new campus is progressing well and we are now on schedule for the planned relocation to New Cairo next summer. While a tremendous amount of planning has already been done for everything from classroom technology and IT systems to food services, housing and transportation, the 2007-08 academic year will still be a time of intensive preparation for the "big move." The administration will do our very best to ensure effective communication with all segments of the AUC community as we prepare for this major transition to our new facilities.

The continual need for open and transparent communication has been highlighted for me by three developments that have attracted press attention in recent weeks. These include the university's policy with regard to academic cooperation with Israeli scholars and institutions, the Higher Administrative Court's decision in the face-veiling (niqab) case, and the outbreak of violence among Sudanese youth attending the World Refugee Day event on the Greek Campus last weekend. Each of these issues or incidents has generated a flurry of press articles and internal debates regarding AUC's policies and practices. Let me briefly address the concerns that have been raised.

With regard to Israeli students or scholars seeking to study or work at AUC, the university is bound by Egyptian law and policies related to the granting of visas. As a general rule, such visas have not been issued by the Egyptian authorities. In consideration of local sensibilities and campus security requirements, the university has also refrained from inviting Israeli scholars, public figures or government representatives to lecture or speak at AUC. Moreover, in deciding whether to sponsor or host international seminars, public lectures or conferences which could include Israeli participants or attendees, the university has exercised discretion on a case-by-case basis, taking local conditions and campus safety factors into account. While AUC does not have any academic cooperation agreements with Israeli institutions, individual AUC faculty are free to participate in international conferences or exchanges with other scholars, irrespective of nationality or institutional affiliations. Within both the U.S. and Egyptian contexts, the administration believes that the university's current policy strikes the appropriate balance between basic principles of academic freedom and legitimate campus security concerns. We also welcome the open discussion of this set of issues at a special session of the University Senate early in the Fall semester.

The recent decision issued by the Higher Administrative Court's "Circuit for Unification of Principles" essentially precludes AUC from enforcing a complete

prohibition against face-veiling on campus. However, the court's judgment does permit identity checks to be made for security and other legitimate reasons, both at the entry to the campus and within the campus grounds. AUC's policy prohibiting the niqab was based on both security and pedagogical considerations, and we continue to believe that face-veiling is incompatible with AUC's interactive style of teaching and learning.

Nevertheless, we are legally bound to implement the judgment of the Higher Administrative Court, and have begun working with our attorneys to draft appropriate guidelines concerning face-veiling and legally permissible identity checks on campus. We expect to issue these new guidelines to faculty, students and staff prior to the start of the fall semester. We will also be reviewing our policy of granting library privileges and other access to AUC facilities to non-AUC students and faculty members, since the challenge of instituting procedures for personal identification within the campus is obviously greater for visitors from outside the AUC community.

A similar review is also being undertaken with regard to AUC's ability to host large public events such as the June 15th World Refugee Day festivities. One of AUC's great strengths has been its openness and outreach to the community around us. The STAR (Student Action for Refugees) group of volunteers has been particularly effective in serving and supporting Cairo's growing refugee population, and their on-campus events have been peaceful, well-managed and greatly appreciated by the participants. Regrettably, two rival youth gangs took advantage of this year's festivities to engage in violent. While AUC's security team did a commendable job of managing the conflict and clearing the campus, one young man died from head injuries sustained in fighting which took place on Mohamed Mahmoud Street. Sadly, several others were injured in the melée. In the wake of this tragic incident, the administration is reviewing the planning and approval procedures for public events on campus in order to ensure adequate security, medical and other arrangements. Needless to say, protecting the safety of all individuals on the AUC campus must be our paramount concern as we plan and organize similar events in the future.

As I have noted on many occasions, AUC is currently undergoing one of the most dynamic and exciting moments in its remarkable 88-year history. Our plans and vision for the future are beginning to take tangible shape in the heart of New Cairo and we are moving forward confidently with new academic programs, research initiatives, community outreach efforts and administrative reforms. As we do so, we need to make sure we maintain the unique spirit and character of the AUC community, which is characterized by shared values, a commitment to excellence, respect for diversity and openness to reasoned debate, discussion and dialogue. These are the essential qualities that have made

AUC the great university it is today, and that should guide us as we work together to become an even greater university in the years ahead.

Let me close by expressing my deep appreciation for the hard work and outstanding efforts during this academic year on the part of AUC's dedicated faculty and staff. Sherry joins me in wishing each of you a peaceful, healthy and enjoyable summer.